المملكة المغربية

مركز الدكتوراه: الإنسان والمجال في العالم المتوسطي
تكوين الدكتوراه: التغير الاجتماعي والتنمية المحلية
بنية البحث: مجموعة الأبحاث والدراسات السوسولوجية

القيم والمشاركة السياسية للشباب اليمني

دراسة سوسيولوجية للشباب الجامعي في اليمن
"جامعة صنعاء أ نموذجا"

أطروحة للحصول على شهادة الدكتوراه

من إعداد:
إحسان عيون

تحت إشراف الأستاذين:
الدكتور/ المختار الهراس
الدكتور / عبد الرحيم عنبي

لجنة المناقشة:

الأستاذ:عبد الغني منديب	**أستاذ التعليم العالي**	**كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط**	**رئيساً**
الأستاذ:المختار الهراس	**أستاذ التعليم العالي**	**كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط**	**مشرفاً**
الأستاذ: المصطفى حديه	**أستاذ التعليم العالي**	**كلية الآداب والعلوم الإنسانية – الرباط**	**مقرراً**
الأستاذ:عبد الغني شفيق	**أستاذ التعليم العالي**	**كلية الآداب والعلوم الإنسانية – القنيطرة**	**مقرراً**

السنة الجامعية: 2019- 2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى حناني ومصدر قوتي

إلى من أرجو من الله أن يمد في عمرها لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي فكان لي نورا وهداية استضئ به كلما ألمت بي الصعاب

أمي الحبيبة حفظها الله

إلى سندي وملاذي بعد الله

إلى من سايرت معي درب الحياة وشاركتني أحزاني وأفراحي وكانت عوناً لي في مسيرتي العلمية حفظها الله وسدد على طريق الخير خطاها.

أختي الحبيبة أفراح

إلى من هي أقرب إليّ من روحي

إلى كل دمعة ترقرقت على خدها لفراقي... إلى كل خفقة خفقها قلبها فرحة بقدومي

ابنتي وقرة عيني لمى

إلى وطني الحبيب الذي سيظل شامخا رغم جراحه

إلى شباب هذا الوطن البائس الحزين

"إلى كل من يكن لي المحبة والاحترام"

الحمد والشكر لله رب العالمين الذي بنعمته تتم الصالحات، أحق من حمد و شكر، وأعظم من دُعي وذُكر، وأزكى الصلوات وأطيب التسليمات على من أرسله الله رحمة للعالمين خاتم الأنبياء والمرسلين القائل " من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر الجزيل للمملكة المغربية ملكاً وحكومة وشعباً وجامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ممثلة بعميدها وأساتذتها والعاملين فيها كل باسمه وصفته.

بشعور غامر بالوفاء أن أذكر فضل من ساعدني علي إتمام هذه الأطروحة، ولا يذكر فضل الفضلاء إلا من ران علي قلبه، وساء منبتًا، أتقدم بخالص شكري وعظيم تقديري وامتناني بداية لأستاذي الجليل ومعلمي الفاضل الدكتور/ المختار الهراس

الذي تفضل بالإشراف على هذه الأطروحة، ومنحني من علمه ما يعجز مثلي عن مكافئته، وجاد علي بإرشاداته السديدة وملاحظاته القيمة، والتي تنم عن غزارة المعرفة والعلم التي يتمتع بها أستاذي القدير فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان.

كما يطوي الشكر بجناحية للأستاذ الدكتور/ عبد الرحيم عنبي الذي تفضل

مشكورا لتكرمه وتفضله بقبول المشاركة في الإشراف على هذه الأطروحة، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الذين أتشرف بأن أضع هذا العمل بين أياديهم الكريمة لتكرمهم وتفضلهم بقراءة هذه الأطروحة وتقييمها فلهم مني كل الشكر والتقدير.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
إهداء	ب
شكر وتقدير	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ل
قائمة الأشكال	ع
قائمة الخرائط	ع
ملخص الأطروحة	ف
مقدمـــــة عامة	1
الفصل الأول: الإطار المنهجي للأطروحة	5
تمهيد	5
المبحث الأول: منهجية البحث وأساليبه	6
أولا: منهجية البحث	6
1- سياق موضوع الأطروحة	6
2- إشكالية الأطروحة وأسئلتها	13
3- فرضيات الأطروحة	15
4- أسباب ودواعي اختيار الموضوع	15
5- أهمية البحث	16
6- أهداف البحث	16
7- مجالات البحث	17
ثانياً: الأساليب المنهجية للبحث	19
1- منهج البحث	19
2- مجتمع البحث	22
3- عينة البحث	22
4- خصائص عينة البحث	24

الموضوع	الصفحة

5- أداة البحث 27

1.5- *الاستمارة* 28

2.5- *تقنية المقابلة* 30

6- الصعوبات التي واجهت الباحثة 31

المبحث الثاني: الدراسات السابقة 32

أولاً: دراسات حول المشاركة السياسية 33

ثانياً: دراسات حول القيم السياسية 39

ثالثاً: دراسات حول التنشئة السياسية 43

الفصل الثاني: المحددات المؤثرة على تطور المشاركة السياسية في المجتمع اليمني..... 50

تمهيد 50

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والتوزيع الديموغرافي لليمن..... 51

أولا: المحددات الجغرافية المؤثرة في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني..... 51

ثانياً: الخصائص الديموغرافية لليمن..... 55

المبحث الثاني:المحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني..... 57

أولاً: المحددات السياسية المؤثرة على المشاركة السياسية 57

1- تطور النظام السياسي في اليمن خلال الفترة (1990-2016) 58

1.1- البنية المؤسسية والتشريعية للنظام السياسي 59

2- مرحلة التحول الديمقراطي في اليمن 63

1.2- مراحل تطور الأحزاب السياسية في اليمن..... 64

2.2- الممارسة الديمقراطية في المجتمع اليمني 70

ثانياً: المحددات الاقتصادية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني..... 73

1 - الوضع العام للاقتصاد في اليمن..... 73

2 - أهم التحديات الاقتصادية المتعلقة بالديمقراطية 75

1.2- *التحديات الاقتصادية المباشرة* 75

2.2- *التحديات الاقتصادية غير المباشرة (المتعلقة بالديمقراطية)* 76

الموضوع	الصفحة

ثالثاً: المحددات الاجتماعية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني..... 82
1- القبيلة في إطار البنية الاجتماعية..... 84
1.1 - القبيلة وتأثيرها في الحياة السياسية العامة..... 86
2.1 - الشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني..... 87
2- مستوى التعليم في المجتمع اليمني..... 89
خلاصة الفصل..... 92
الفصل الثالث: التأصيل النظري والمفاهيمي للأطروحة..... 94
تمهيد..... 95
المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم القيم..... 96
أولاً: تطور مفهوم القيم..... 96
1- تعريف القيم..... 96
1.1- القيم والاتجاهات..... 98
2.1- القيم والعادات..... 98
3.1- القيم والسلوك..... 99
4.1- القيم والمعايير..... 99
2- القيـــم السياسية..... 100
3- أهمية القيم السياسية..... 102
4 - خصائص القيم السياسية..... 102
5 - مصادر اشتقاق القيم السياسية..... 103
1.5-*الأديـــــــان*..... 104
2.5- أساليب التنشئة السياسية..... 104
3.5- *طبيعة المجتمع وأهدافه*..... 105
4.5-الدســـتـــــــور..... 106
ثانياً- دور مؤسسات التنشئة في إكساب الشباب القيم السياسية..... 107
ثالثاً- متطلبات الشباب من القيم السياسية..... 111
رابعاً: القيم السياسية في ضوء الاتجاهات الفكرية المعاصرة..... 117

الموضوع	الصفحة

1- نظرية إبراهام ماسلو للحاجات 117
2-نظرية مواري للحاجات 117
3- نظرية إدلر في الانتماء 118
4- نظرية ليون فستنجر للمقارنة الاجتماعية 118
المبحث الثاني: الخلفية المفاهيمية والاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية 120
أولاً: مفهوم المشاركة السياسية 120
ثانياً: مراحل ومستويات المشاركة السياسية 125
1-مراحل عملية المشاركة السياسية 125
1.1- النموذج الدائري لمراحل المشاركة السياسية 126
2.1- النموذج الخطي لمراحل المشاركة السياسية 127
2- مستويات المشاركة السياسية 128
ثالثاً: محددات المشاركة السياسية 132
1- المنبهات السياسية 132
2- المتغيرات الاجتماعية 132
3- الإطار السياسي 133
رابعا: الاتجاهات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية 134
1- نظرية التبادل الاجتماعي 134
2 - نموذج التطوع المدني 136
3 - النظرية الماركسية 140
4-مدخل الحراك الاجتماعي 140
5 - الرؤية الوظيفية 141
الفصل الرابع: القيم السياسية للشباب الجامعي في اليمن 145
تمهيد 145
المبحث الأول: طبيعة وقياس مستوى القيم السياسية للشباب 146
أولاً: مفهوم الشباب 147
1- الاتجاهات المختلفة لتعريف الشباب 147

الموضوع	الصفحة

2- سمات مرحلة الشباب 148
ثانياً: طبيعة القيم السياسية لدى شباب جامعة صنعاء 151
1- قيمة المساواة 151
1.2-مساواة المرأة اليمنية بالرجل في الحقوق السياسية 152
2.1- مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات البرلمانية 157
3.1- التمثيل السياسي للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية 159
4.1- المساواة في الحقوق السياسية للفئة المهمشة (الأخدام) 161
2- قيمة الحرية 164
1.2 - حرية التعبير والصحافة 165
2.2- حرية الفكر والتعبير عن الرأي 169
3.2- حرية الترشيح في الاتحادات الطلابية 173
3- قيمة الانتماء 174
4- قيمة المواطنة 181
5- قيمة السلام 185
ثالثاً: قياس مستوى القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء 186
المبحث الثاني: المتغيرات الأساسية المؤثرة في القيم السياسية 188
1- القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقا لمتغير الجنس. 188
2- القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير مكان الإقامة. 191
3. القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي 192
4- القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير نوع الكلية. 193
خلاصة الفصل 194
الفصل الخامس: واقع المشاركة السياسية للشباب في المجتمع اليمني 197
تمهيد 197
المبحث الأول: طبيعة المشاركة السياسية في المجتمع اليمني 198
أولاً: الآليات السياسية والمؤسساتية للمشاركة السياسية 199
1- المشاركة من خلال الأحزاب السياسية 199

الموضوع	الصفحة

1.1-ماهية الحزب السياسي 200

1.2- دور الأحزاب السياسية في الممارسة الديمقراطية 200

2- الانضمام للحركات السياسية 206

3- المشاركة السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني..... 208

ثانياً- المشاركة في الاحتجاج أو التظاهرات أو الاعتصام أو الإضرابات 212

1- احتجاجات 15 يناير الطلابية 213

2- احتجاجات 3 فبراير الطلابية 214

3 - احتجاجات شباب اليمن من أجل التغيير (إرحل) 215

4- تشكل الكتلة التاريخية والتقليدية 217

5- دوافع المشاركة السياسية 219

6- معيقات المشاركة السياسية 224

ثالثاً: المشاركة في الانتخابات 227

1-مفهوم السلوك الانتخابي 228

2- مراحل تطور الانتخابات التشريعية في اليمن..... 229

1.2- الانتخابات البرلمانية 230

2.2- الانتخابات الرئاسية 234

3.2- الانتخابات المحلية..... 239

3- الاتحادات الطلابية..... 240

رابعاً- الاهتمام السياسي..... 242

1- الاهتمام بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية 242

2-حضور الندوات والفعاليات السياسية. 244

خامساً: مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء..... 244

المبحث الثاني: القيم السياسية والمتغيرات الأساسية المؤثرة في المشاركة السياسية 247

أولاً: تأثير المتغيرات الأساسية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 247

1- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير الجنس. 247

2-المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير مكان الإقامة. 249

الموضوع الصفحة

3- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي. 250
4- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير نوع الكلية. 251
ثانياً: تأثير القيم السياسية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 252
1-تأثير قيمة المساواة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء. 253
2-تأثير قيمة الحرية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء. 253
3-تأثير قيمة الانتماء في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء. 254
4-تأثير قيمة المواطنة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء. 256
5-تأثير قيمة السلام في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.. 256
خلاصة الفصل 260
الفصل السادس: العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي للشباب الجامعي في اليمن 263
تمهيد 263
المبحث الأول: تأثير وسائل الإعلام والمعرفة السياسية في المشاركة السياسية للشباب 265
أولاً: تأثير وسائل الإعلام في المشاركة السياسة لشباب جامعة صنعاء 265
1- تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية للشباب 266
2- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب 272
3- العلاقة بين كثافة استخدام مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وبين معدلات المشاركة السياسية للشباب. 277
ثانياً: تأثير المعرفة السياسية في المشاركة السياسية للشباب 281
المبحث الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المشاركة السياسية للشباب 286
أولاً: تأثير الأسرة في غرس قيم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 286
ثانياً: تأثير جماعة الرفاق في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 291
ثالثاً: دور المؤسسات التعليمية في غرس قيم المشاركة السياسية للشباب 295
المبحث الثالث: دور(الثورة الشبابية لعام 2011) والأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية للشباب 300
أولاً: تأثير (الثورة الشبابية لعام 2011) في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 300
ثانياً: دور الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 304
ثالثاً: كيفية تنمية قيم المشاركة السياسية للشباب. 309

الموضوع	الصفحة

خلاصة الفصل 312
خاتمـــــــــة عامة 314
قائمة المراجع 324
الملاحق 356
ملحق رقم (1) استمارة بحث حول موضوع 357
ملحق رقم (2) مقابلة مع رئيسة دائرة شؤون المرأة للشؤون التنظيمية في الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الشعبي العام) 362
ملحق رقم (3) أسماء المشاركين في المقابلة 366
ملحق رقم (4) نماذج من صور الثورة الشبابية في الجمهورية اليمنية 367

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
جدول رقم (1): عدد الطلاب في الكليات التي أجريت عليها البحث	22
جدول رقم (2): عدد طلاب مجتمع البحث وعدد مفردات العينة حسب التخصص والجنس	24
جدول رقم (3): المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية	154
جدول رقم (3A) : أعداد الناخبين والمرشحين من الجنسين للدورات النيابية الثلاث	158
جدول رقم (3B) : عدد الناخبين والمرشحين للمجالس المحلية للعام 2001 – 2006	159
جدول رقم (3C) : تمثيل النساء في المجالس والوظائف الحكومية العيا لعام 2007	160
جدول رقم (4): منح الفئة المهمشة (الأخدام) كافة الحقوق السياسية	162
جدول رقم (5): المساواة بين الغني والفقير للترشيح في الانتخابات	163
جدول رقم (6): التعبير عن الرأي بحرية تامة في القضايا السياسية	170
جدول رقم (7): لحرية الرأي حدود	171
جدول رقم (8): وجوب حرية الترشيح في الاتحادات الطلابية من مختلف التيارات	173
جدول رقم (9): الشعور بالفخر بثورتي سبتمبر واكتوبر اليمنية	177
جدول رقم (10): التضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الوطن	177
جدول رقم (11): إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني	179
جدول رقم (12): موقف الشباب من الحصول على فرصة عمل في إسرائيل	180
جدول رقم (13): تحقيق مستوى عالي من الأداء والعطاء لخدمة الوطن	182
جدول رقم (14): مسؤولية الحكومة في حل مشكلة النفايات	183
جدول رقم (15): الحفاظ على ممتلكات الدولة من الاختلاس	183
جدول رقم (16): حل الخلافات بالطرق السلمية مع الآخرين	185
جدول رقم (17): تأييد كل ما يدعو إلى السلام	185
جدول رقم (18): أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات	186
جدول رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للقيم السياسية	187
جدول رقم (20): الفروق في القيم السياسية تبعا لمتغير الجنس	191

الجدول الصفحة

جدول رقم (21): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير مكان الإقامة 192
جدول رقم (22): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير المستوى الدراسي..... 193
جدول رقم (23): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير الكلية 194
جدول رقم (24): الأحزاب السياسية اليمنية المعترف بها وتاريخ إنشائها حتى سبتمبر 2014 202
جدول رقم (25): العضوية في الأحزاب السياسية..... 202
جدول رقم (26): الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها المبحوثين 203
جدول رقم (27): أسباب عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية 204
جدول رقم (28): عضوية الحركات السياسية 207
جدول رقم (29): تطور عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن في الفترة 1990-2013م 209
جدول رقم (30): العضوية في منظمات المجتمع المدني 210
جدول رقم (31): أسباب عدم الانتماء إلى عضوية منظمات المجتمع المدني 210
جدول رقم (32): المشاركة في (الاعتصامات/ والمظاهرات/ والاحتجاجات)..... 218
جدول رقم (33): أسباب المشاركة في (الاعتصام/الاحتجاج/ التظاهرات)..... 221
جدول رقم (34): أسباب عدم المشاركة في (الاحتجاجات/الاعتصامات/الإضرابات/ التظاهرات) 227
جدول رقم (35): تطور الانتخابات البرلمانية في اليمن في الفترة 1990- 2003 231
جدول رقم (36): التصويت في الانتخابات البرلمانية..... 233
جدول رقم (37): المشاركة بالانتخابات الرئاسية المبكرة..... 235
جدول رقم (38): دوافع المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة 236
جدول رقم (39): أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة..... 237
جدول رقم (40): المشاركة في انتخاب اتحاد الطلاب في الجامعة..... 241
جدول رقم (41): أسباب عدم المشاركة في الاتحادات الطلابية..... 241
جدول رقم (42): الاهتمام بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية 242
جدول رقم (43): المشاركة في النقاشات السياسية..... 243
جدول رقم (44): حضور الفعاليات والندوات السياسية..... 244
جدول رقم (45): مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 244

الجدول الصفحة

جدول رقم (46): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقا لمتغير الجنس..... 247
جدول رقم (47): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقاً لمتغير مكان الإقامة..... 249
جدول رقم (48): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقاً لمتغير المستوى الدراسي 250
جدول رقم (49): الفروق في مستوى المشاركة السياسية تبعاً لمتغير نوع الكلية..... 251
جدول رقم (50): العلاقة بين قيمة المساواة والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 253
جدول رقم (51): العلاقة بين قيمة الحرية والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 254
جدول رقم (52): العلاقة بين المشاركة السياسية وقيمة الانتماء 255
جدول رقم (53): العلاقة بين المشاركة السياسية وقيمة المواطنة..... 256
جدول رقم (54): العلاقة بين قيمة السلام والمشاركة السياسية 257
جدول رقم (55): العلاقة بين المشاركة السياسية الكلية وبين القيم السياسية الكلية 258
جدول رقم (56): وسائل الإعلام المؤثرة في فكر لشباب 266
جدول رقم (57): البرامج الإعلامية المتابعة..... 268
جدول رقم (58): دور وسائل الإعلام بتزويد الشباب بالمعلومات السياسية 269
جدول رقم (59): تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية 271
جدول رقم (60): متابعة الاخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي..... 273
جدول رقم (61): تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية..... 274
جدول رقم (62): كيفية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي(فيسبوك –تويتر،. .) في المشاركة السياسية 275
جدول رقم (63): العلاقة بين كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ومعدلات المشاركة السياسية للشباب..... 279
جدول رقم (64): أهمية النقاش حول المواضيع السياسية 281
جدول رقم (65): الإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية 282
جدول رقم (66): معرفة إجراءات العملية الانتخابية وإجراء الاقتراع 283
جدول رقم (67): المعرفة بالأحزاب السياسية وتوجهاتها..... 284
جدول رقم (68): العلاقة بين معرفة الأحزاب السياسية وتوجهاتها والانضمام إليها 284
جدول رقم (69): تشجيع الأسرة للأبناء على المشاركة في الحياة السياسية..... 288
جدول رقم (70): أسباب منع الأسرة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية 288

الجدول الصفحة

جدول رقم (71): اهتمام الأسر بالنقاشات السياسية 290

جدول رقم (72): تأثير جماعة الرفاق في المشاركة السياسية 292

جدول رقم (73): كيفية تأثير النشاط السياسي للأصدقاء..... 293

جدول رقم (74): دعم المؤسسات التعليمية لممارسة الأنشطة السياسية..... 297

جدول رقم (75): أسباب ضعف الجامعة في دعم الأنشطة السياسية..... 298

جدول رقم (76): تأثير الثورة الشبابية في معدلات المشاركة السياسية..... 301

جدول رقم (77): أسباب زيادة معدل المشاركة السياسية بعد الثورة الشبابية 301

جدول رقم (78): العلاقة بين الثورة الشبابية والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء 304

جدول رقم (79): التأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية..... 306

جدول رقم (80): دور الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية..... 307

جدول رقم (81): أسباب عدم قدرة الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية 307

جدول رقم (82): أكثر الكيانات السياسية المؤثرة في المشاركة السياسية 309

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (1) الهرم السكاني للجمهورية اليمنية 2014	**56**
شكل رقم (2): يوضح نموذج مراحل المشاركة السياسية الدائري	**126**
شكل رقم (3): يوضح نموذج مراحل المشاركة السياسية الخطي	**127**
شكل رقم (4): نموذج ميلبراث للمشاركة السياسية الاعتيادية	**129**
شكل رقم (5): نموذج روش وألتوف لتوضيح مستويات المشاركة السياسية	**130**
شكل رقم (6): مؤشر الصحافة لليمن للأعوام 2003– 2017م	**167**
شكل رقم (7): مخطط يوضح عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون خلال العام2012	**168**
شكل رقم (8): كيفية تنمية قيمة المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء	**310**
شكل رقم (9): العلاقة بين من مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، جماعة الرفاق، المؤسسات التعليمية) ووسائل الإعلام، المعرفة السياسية، والثورة	**311**

قائمة الخرائط

فهرس الأشكال	الصفحة
خريطة رقم (1): موقع الجمهورية اليمنية	**52**
خريطة رقم (2): موقع مدينة صنعاء (منطقة البحث)	**53**
خريطة رقم (3): التمركز القبلي حسب المحافظات اليمنية	**84**

ملخص باللغة العربية
القيم والمشاركة السياسية للشباب اليمني
دراسة سوسيولوجية(جامعة صنعاء أنموذجاً)

إعداد: إحسان عيون

تعد المشاركة السياسية من أهم الموضوعات التي يتناولها علم الاجتماع السياسي. فهي من أهم ركائز العملية الديمقراطية التي يجب أن يوفرها أي نظام سياسي في الدولة، حيث لا تأتي ديمقراطية أي نظام سياسي إلا من خلال المشاركة السياسية التي عن طريقها نحكم على مدى شرعية النظام السياسي في المجتمع. ويقدم هذا الملخص عرضا موجزا حول دراستنا لموضوع القيم والمشاركة السياسية للشباب اليمني، وتمحورت إشكالية البحث في محاولة التعرف على الواقع الحالي للمشاركة السياسية للشباب في ظل التغيرات الراهنة في المجتمع اليمني، وما مدى حضور القيم السياسية وتأثرها في مشاركتهم، وما هي أهم العوامل الدافعة لمشاركتهم في الحياة السياسية. وسعيا من الباحثة لإنجاز هذه الدراسة، تضمنت هذه الأطروحة مقدمة وستة فصول تضم عدة مباحث وخاتمة عامة تستعرض النتائج والتوصيات، متبوعة بمراجع وملاحق. وأجريت الدراسة على عينة مكونة من (535) مفردة من شباب جامعة صنعاء، وتم اختيارهم عن طريق استخدام منهج المسح الاجتماعي للعينة. وقد خلصت النتائج إلى أن الشباب الجامعي لدية قيم سياسية داعمة للمشاركة في الحياة السياسية، بيد أن هناك بعض العوائق تحيل دون مشاركتهم بشكل فاعل. وختاماً توصي الدراسة، بضرورة تكثيف الأبحاث والدراسات الأكاديمية والاجتماعية المتخصصة حول المشاركة السياسية والتغيرات المجتمعية التي أثرت على الحياة السياسية في المجتمع اليمني سلباً وإيجاباً والاستفادة من مواطن القوة، ومعالجة مواطن الضعف.

Abstract

Values and Political Participation of Yemeni Youth

Sociological study (Sana'a University as a model)

Prepared by: Ihssan Oyoun

Political participation is one of the most important topics covered by political sociology. Hence, it is one of the most important pillars of the democratic process that must be provided by any political system in the state. Democracy does not come to any political system except through political participation through which we judge the extent of the legitimacy of the political system in society. This summary provides a brief presentation on our study of the values and political participation of Yemeni youth. The research problem focused on trying to get acquainted with the current reality of political participation of youth in light of the current changes in Yemeni society, also to what extent the political values exist and its impact on their participation, and what are the most important factors driving their participation in political life. This study includes an introduction and six chapters that contain several sections and a general conclusion presenting the results and recommendations, followed by references and appendices. The study was conducted on a sample of (535) male and female students from Sana'a University, they were chosen by using the social survey method of sampling. The study concludes that university students have supportive political values to participate in political life but there are some obstacles that prevent them from participating effectively. Finally, the study recommends the necessity of intensifying academic and social studies specialized in political participation and societal changes that affected, positively and negatively, the political life in Yemeni society and taking advantage of strengths, and addressing weaknesses.

Résumé

Valeurs et participation politique de la jeunesse yéménite
Étude sociologique
(l'Université de Sanaa comme modèle)
Préparé par: Ihsan Oyoun.

La participation politique est l'un des sujets les plus importants couverts par la sociologie politique. Par conséquent, c'est l'un des piliers les plus importants du processus démocratique qui doit être fourni par tout système politique de l'État. La démocratie ne vient à aucun système politique que par la participation politique à travers laquelle nous jugeons l'étendue de la légitimité du système politique dans la société. Ce résumé fournit une brève présentation de notre étude des valeurs et de la participation politique des jeunes yéménites. Le problème de recherche s'est concentré sur la tentative de se familiariser avec la réalité actuelle de la participation politique des jeunes à la lumière des changements actuels dans la société yéménite, ainsi que dans quelle mesure les valeurs politiques existent et leur impact sur leur participation, et quels sont les facteurs les plus importants leur participation à la vie politique. Cette étude comprend une introduction et six chapitres qui contiennent plusieurs sections et une conclusion générale présentant les résultats et les recommandations, suivis de références et d'annexes. L'étude a été menée sur un échantillon de (535) étudiants masculins et féminins de l'Université de Sanaa, ils ont été choisis en utilisant la méthode d'enquête sociale d'échantillonnage. L'étude conclut que les étudiants universitaires ont des valeurs politiques favorables à la participation à la vie politique, mais certains obstacles les empêchent de participer efficacement. Enfin, l'étude recommande la nécessité d'intensifier les études universitaires et sociales spécialisées dans la participation politique et les changements sociétaux qui ont affecté, positivement et négativement, la vie politique dans la société yéménite et en tirant parti des forces et en s'attaquant aux faiblesses.

مقدمـــــــة عامة

تعد المشاركة السياسية من أهم الركائز للديمقراطية، فهي من الإشكاليات المهمة التي تواجه المجتمعات في طريقها نحو التنمية، فلا تنمية حقيقية دون مشاركة فعلية من جانب الشباب، الذين يمثلون طاقاتها العاملة والخلاقة في بناء المجتمع، ويمثلون المحور الأساسي والرئيسي لمستقبل الأمة[1]. وكذلك تعد من أهم المقومات التي تعمل على استقرار الحكومات وتبرير مشروعيتها أمام المواطنين؛ لأن غياب المشاركة السياسية في مجتمع ما يؤدي إلى وجود أزمة ثقة بين المواطنين وصانعي القرار السياسي[2].

وترتبط المشاركة السياسية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع[3]. وتعد المدخل الحقيقي لتعبئة طاقات الأجيال الصاعدة وتجديد الدماء في شرايين النظام السياسي والاجتماعي للوطن والمساهمة في حركة التنمية المتواصلة. وإذا كانت قضايا الشباب متعددة ومتنوعة، فإن مسألة المشاركة الشبابية أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت مضى، سواء في مجال البحث العلمي أو في ميدان السياسات الموجهة للشباب، وهي على درجة كبيرة من الأهمية، لأنها تتعلق بإطار أشمل هو مشروع الحداثة والبناء الديمقراطي[4].

والمشاركة السياسية تعني في أبسط تعريفاتها إسهام المواطن في ممارسة حقوقه المدنية والسياسية، ابتداء من الانضمام للأحزاب والاتحادات المهنية والنقابية إلى الترشيح للمناصب العامة وتولي تلك المناصب، إلى التصويت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية، إلى المشاركة في الحملات الانتخابية والمؤتمرات والندوات المعنية بتسيير شؤون المجتمع. وممارسة المشاركة السياسية لا تبدأ من فراغ، وإنما تبدأ من حصاد أو تراكمات التنشئة السياسية للمواطن ابتداء من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الطلائع إلى مرحلة الشباب إلى مرحلة النضج السياسي، من منطلق أن التنشئة السياسية عملية مستمرة ولا تتوقف عند مرحلة معينة، حيث تستهدف نقل الثقافة السياسية من جيل إلى جيل أو إحداث تغيير جزئي أو كلي في مكونات هذه الثقافة[5]. فالتنشئة السياسية تهتم بالأساليب التي تنتهجها الحكومات أو

---

[1] سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986،ص31.

[2] سيد عليوة، منى محمود، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، 2000، ص83.

[3] صلاح منسي، المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984، ص 13.

[4] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، 2010، ص7.

[5] وحيد عبد المجيد، التطور الديمقراطي في مصر (البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2003، ص 15.

الأنظمة السياسية؛ من أجل غرس قيم سياسية وتوجهات ومبادئ معينة لدى مواطنيها، لخلق نوع من الارتباط القيمي بين النظام السياسي وأفراد المجتمع، ضماناً لاستمرارية النظام السياسي واستقراره[1].

إن مرحلة الشباب تتميز من بين مراحل النمو الإنساني بثقافتها الخاصة، التي تعبر عن مجموعات من القيم والاتجاهات والآراء وأنماط السلوك، فقد حظيت باهتمام كبير على مستوى الأبحاث والدراسات العلمية. ومن هذا المنطلق برزت ضرورة الاهتمام بالشباب، وفهم احتياجاته، والتواصل مع مشكلاته وهمومه، ثم رعايته وتنشئته، مما ينعكس بدوره إيجابياً على البناء الاجتماعي والسياسي للمجتمع[2].

ومقارنة بالعديد من مناطق العالم التي تحولت إلى الديمقراطية، فإن المنطقة العربية تظل الاستثناء الديمقراطي بين العالم والتفسير السائد بحسب العديد من الدراسات الغربية أن ثقافة المنطقة وقيمها تتعارض، أو لا تنسجم مع المتطلبات الثقافية للديمقراطية، خصوصاً أن نجاح الديمقراطية في أي بلد لا يعتمد فقط على وجود مؤسسات وآليات الديمقراطية، وإنما يحتاج– كعامل لا يقل أهمية– إلى أن يكون لدى المجتمع ثقافة سياسية ديمقراطية مناسبة لطبيعة النظام الديمقراطي.

وقد شهدت اليمن ضمن موجه ما سمي بالربيع العربي بداية العام 2011، بالإضافة إلى عدد من الأقطار العربية احتجاجات شعبية شبابية كان هدفها المعلن إسقاط النظام القائم والاتجاه نحو نظام ديمقراطي. كما أن أحد دوافع الشباب للاحتجاج جاءت بفعل التداخل الثقافي الناتج عن العولمة الثقافية والثورة الهائلة في تكنولوجيا الإعلام والاتصالات ونقل المعلومات، بالإضافة – في طبيعة الحال– إلى عوامل أخرى، كدور الفاعلين الخارجيين الحكوميين وغير الحكوميين في تشجيع تنامي النشطاء المطالبين بالديمقراطية، والمدافعين عن الحقوق والحريات كأفراد ومنظمات، فقد كان لنمو الديمقراطية دور في تعبئة المجتمعات المحلية للمطالبة بالديمقراطية وتصعيدها كأولوية– على الأقل– من منظار اقتصادي يتعلق بالحد من الفساد الحكومي، والمطالبة بحكم جيد يرتقي بالمستوى الاقتصادي، ويوفر مزيداً من الوظائف للشباب العاطل عن العمل.

ولا شك أن حركة الاحتجاجات كانت نتاج لأكثر من عامل، ولا يمكن حصرها على عامل واحد، لكن ما يهمنا هنا هو طرح التساؤل الآتي: هل كان العامل الثقافي والقيمي حاضراً فعلاً في حركة الاحتجاجات؟ وبناء على ما سبق فإن هناك حاجةً ملحة إلى دراسة طبيعة المشاركة السياسية وواقعها للشباب، ومعرفة القيم السياسية التي تؤثر في سلوكهم واتجاهاتهم، فالأسباب التي تساهم في إحجام

---

[1] ريتشارد داوسن وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، محمد زاهي المغربي، ط2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1998، ص 6.

[2] آمال جسار، الثقافة السياسية للشباب اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013، ص20 .

الشباب عن المشاركة السياسية ما هي إلا انعكاس لقيمهم الاجتماعية، كذلك معرفة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والتغيرات المجتمعية في تشكيل القيم السياسية لديهم، وتحديد العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار المشاركة السياسية للشباب اليمني، باعتبار أن طلاب الجامعة يتميزون بأنهم الطلاب الأكثر تعليماً في المجتمع، كما أنهم الفئة التي تكون قابلة لعملية التجنيد السياسي، ورفد الحياة السياسية بالناشطين والقادة.

وسعيا من الباحثة لإنجاز هذه الأطروحة، وبعد تأطيرها منهجيا، والانتهاء من خطواتها النظرية والميدانية الضابطة لها وفقا للأصول العلمية المتبعة، فقد تضمنت هذه الأطروحة مقدمة ومجموعة من الفصول تضم عدة مباحث، وخاتمة عامة تستعرض النتائج متبوعة بمراجع وملاحق.

يحمل الفصل الأول، عنوان الإطار المنهجي للأطروحة، واشتمل على مبحثين.

يحتوي المبحث الأول والمعنون ب" منهجية الدراسة"، على عرض السياق العام للأطروحة، إشكالية الأطروحة وأسئلتها، والفرضيات الأولية كإجابة مؤقتة. كما تم توضيح أهمية البحث، ومبرراته، تمهيدا للانتقال بالحديث عن أهم أهداف البحث، ومجالاته: المكاني- البشري- الزمني.

وخُصص المبحث الثاني منه، والمعنون بالأساليب المنهجية للأطروحة لتوضيح المنهج المستخدم في الأطروحة، كما تم الحديث عن وسيلة جمع البيانات والمعطيات الميدانية، الكفيلة بالإجابة عن عناصر إشكالية الأطروحة واختبار وجاهه فرضياتها. وتضمنت المزج بين التحليل الكمي والكيفي للبيانات؛ وذلك لاعتمادها على منهج المسح الاجتماعي استناداً إلى أداة الاستبيان بالإضافة إلى المقابلات شبه المقننة في جمع البيانات من الميدان، كما استخدم التفسير التاريخي في تحليل البيانات، وتم توضيح الأساليب الإحصائية المستعملة في معالجة وتحليل البيانات، وكذلك عينة الدراسة والخصائص السوسيومهنية لها وحجمها، كما تم -أيضا-عرض أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة أثناء إنجاز الأطروحة.

وجاء الفصل الثاني والمعنون ب: "المحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على تطور المشاركة السياسية في المجتمع اليمني"، اشتمل على مبحثين، يتناول المبحث الأول المحددات الجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية للمجتمع اليمني. بينما المبحث الثاني تناول الأدبيات السابقة حول القيم والمشاركة السياسية.

وكان الفصل الثالث بعنوان: "التأصيل النظري والمفاهيمي للأطروحة"، اشتمل على مبحثين، تم في المبحث الأول استعراض مفهوم القيم السياسية، وكذلك النظريات التي تساهم في تفسيرها.

واشتمل المبحث الثاني على عرض الخلفية المفاهيمية والاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية.

أما الفصل الرابع فخصصناه للتعرف على القيم السياسية ومستواها، للشباب الجامعي، واشتمل على مبحثين، خصص المبحث الأول لمعرفة طبيعة القيم السياسية السائدة ومستواها، بينما خصص المبحث الثاني لمعرفة تأثير المتغيرات الأساسية مثل: (الجنس، المستوى الدراسي، نوع التخصص، مكان الإقامة) في القيم السياسية السائدة لدى الشباب الجامعي.

وعنون الفصل الخامس ب: "واقع المشاركة السياسية للشباب في المجتمع اليمني"، فقد سلط الضوء في المبحث الأول على توضيح الواقع الحالي للمشاركة السياسية للشباب الجامعي، وذلك من خلال رصد الأشكال المختلفة للمشاركة السياسية، وقياس مستوي مشاركة الشباب في الحقل السياسي، أما المبحث الثاني خصص لمعرفة تأثير بعض المتغيرات الأساسية مثل: (الجنس، المستوى الدراسي، نوع التخصص، مكان الإقامة) في مستوى المشاركة السياسية للشباب الجامعي في اليمن. وكذلك تأثير القيم السياسية في مشاركتهم السياسية.

وفي الفصل السادس المعنون ب: "أهم العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي للشباب الجامعي في اليمن"، تناول المبحث الأول تأثير وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والمعرفة السياسية في المشاركة السياسية للشباب، بينما خصص المبحث الثاني تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة في تشكيل السلوك السياسي (الأسرة، وجماعة الرفاق، والمؤسسات التعليمية) في المشاركة السياسية للشباب الجامعي، وفي المبحث الثالث تم عرض تأثير الأحزاب اليمنية، وثورة 2011 في مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

والفصل (الرابع، والخامس، والسادس) خُصصوا للإجابة عن تساؤلات البحث، على شكل جداول إحصائية تكرارية تمثل أرقامها وبياناتها والعلاقة بين متغيراتها، مع التعليقات التي تم من خلالها تسليط الضوء على ما احتوته من أرقام ومحاولة تفسيرها لغرض التحقق من فرضيات البحث، والوصول إلى نتائج معينة بشأنها، وعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة التي تتعلق بأهداف البحث، والتساؤلات الرئيسية، والفرضيات التي تم صياغتها.

وكما هو متعارف في البحوث العلمية، أنهينا الدراسة بخاتمة جامعة لمجمل الخلاصات التي توصلنا إليها، وعرض لأهم المراجع والملاحق التي من شأنها أن تفيد الدراسات المستقبلية لهذا الموضوع.

الفصل الأول
الإطار المنـهجي للأطروحة

تمـهيد

يعد الإطار المنهجي لأي دراسة أو بحث علمي، من الدعائم الأساسية ذات الأهمية، باعتبارها من المنطلقات الرئيسية التي يعتمد عليها في استكمال باقي المراحل والخطوات، وخاصة في مجال البحوث الإنسانية لخصوصيتها من ناحية تعدد الأطر الفكرية والتحليلية والمداخل النظرية.

من هنا، سيكون التركيز في هذا الفصل على السياق العام للأطروحة، وعلى ضبط الإطار المنهجي للأطروحة من خلال تحديد الإشكالية، والتساؤلات الرئيسية، وفرضيات البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهميته، والأهداف التي تُرجى منه، بالإضافة إلى تحديد مجالات الدراسة، وأهم الأساليب والخطوات والتقنيات التي أُتبعت للقيام بالدراسة الميدانية، وتحديدا عرض كل ما يتعلق بعينة الدراسة، والاستمارة التي استخدمت لجمع البيانات من مجتمع البحث، بالإضافة إلى توضيح الأساليب الإحصائية المستعملة وطرق معالجة البيانات.

المبحث الأول: منهجية البحث وأساليبه

منهجية الدراسة هي مجموعة من الخطوات التي يتبعها الباحث، بشرط أن تكون هذه الخطوات معتبرة ومعتمدة علمياً، ويلتزم الباحث فيها بتسلسل منطقي وعلمي منظم وواضح المعالم، لكي يتمكن من الوصول إلى نتيجة محكمة ومستندة على البرهان والمنطق وقواعد وضوابط البحث العلمي المتعارف عليها.

أولا: منهجية البحث

1- سياق موضوع الأطروحة

اتخذت الديمقراطية صوراً عديدة من المشاركة تبعاً لمفاهيم فلسفة متعددة[1]، فهي لدى سقراط: أن يحكم الناس أحكم الناس، وهي لدى أفلاطون في كتابه القوانين: الدولة المختلفة التي تقوم على عملية التوازن بين طبقات المجتمع المختلفة من خلال الأخذ بمبدأ الحكمة في النظام الملكي، ومبدأ الحرية في النظام الديمقراطي، وقيام الحكومة على أساس دستوري، وأطلق عليها حراس الدستور[2]. وهي لدى أرسطو شركة بين الناس يعيشون لتحقيق حياة أفضل، وهي لدى سيشرون بمثابة مؤسسة مساهمة، والعضوية فيها ملك عام لجميع مواطنيها، ولدى أوغسطين المفكر السياسي المسيحي في القرون الوسطى: مقتصرة على الجانب الدنيوي ما لم تكون الغلبة للكنيسة، فإذا ما أعلن الحاكم قبوله للكنيسة ينعدم عندئذ حق المشاركة السياسية، بينما ذهب توماس الأكويني إلى ضرورة انتخاب الحاكم، وأنه يعاونه

[1] محمد أحمد درويش، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2009، ص239.
[2] على عبد المعطي محمد، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص132.

مجلس ارستقراطي ينتخبه الشعب، وفي التراث الفكري الإسلامي تعتمد المشاركة السياسية على الحرية الفردية وعلى المساواة بين الناس، وعلى التكافل والعدل الاجتماعي[1].

وتقتضي دراسة المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية الوقوف على السياق التاريخي في أبعاده المجتمعية السياسية والفكرية والاجتماعية والاقتصادية، التي تشكل في إطارها المشروع النهضوي التحديثي التحرري، ابتداءً من ثلاثينيات القرن العشرين، والذي مثل إطاراً عاماً لمرحلة المطالبة بالمشاركة السياسية والدعوة إلى مشروع الدولة الحديثة. وعند استقراء الواقع المجتمعي اليمني خلال تلك المرحلة نجد أنه كان يعكس التخلف الشامل والتفاوت الكبير بين أقلية تملك الثروة والسلطة وأغلبية فقيرة ومحرومة من حقوقها السياسية والاجتماعية، سواءً في جنوب اليمن في ظل الاستعمار البريطاني أو في شماله في ظل نظام الحكم الأمامي الوراثي الاستبدادي[2].

كل ذلك في مجمله شكل عاملاً رئيسياً لتنامي الحركة الوطنية، التي طالبت بالحرية والاستقلال، وبناء دولة حديثة تحقق العدل والمساواة والحرية، وتغيير نظم الحكم التي رأت فيها الحركة الوطنية – آنذاك – العائق الأساسي أمام التطوير والتحديث.

وتأسيساً على ذلك يمكن القول: إن مرحلة المطالبة بالمشاركة السياسية جاءت في إطار المطالبة والدعوة إلى الدولة الحديثة، وذلك من خلال الحركة الوطنية التي كان الدور الأساسي فيها للنخب المثقفة المدنية (Intllegencia)، التي مثلت مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية، وقد امتدت هذه المرحلة من الثلاثينيات حتى الستينيات وقيام ثورتي سبتمبر عام (1962)[*] في شمال اليمن، وأكتوبر 1963 في جنوب اليمن، فقد كانتا بمثابة التتويج العملي لفكرة التغيير والتحديث الذي استندت عليه الحركة الوطنية لإخراج المجتمع اليمني من حالة التقليدية والاستبدادية والاستعمار إلى حالة الحداثة والحرية.

---

[1] محمد على محمد،علي عبد المعطي،السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1985، ص197.

[2] فؤاد الصلاحي، "إشكالية العبور إلى الدولة الحديثة في اليمن، صنعاء"، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد 8، يوليو – سبتمبر 2002، ص6.

[*] ثورة سبتمبر هي: ثورة قامت ضد المملكة المتوكلية اليمنية في شمال اليمن عام 1962 وقامت خلالها حرب أهلية بين الموالين للمملكة المتوكلية وبين الموالين للجمهوريّة العربية اليمنية واستمرت الحرب ثمان سنوات (1970 -1962) وقد سيطرت الفصائل الجمهورية على الحكم في نهاية الحرب وانتهت المملكة وقامت الجمهورية العربية اليمنية. بدأت الحرب عقب انقلاب المشير عبد الله السلال على إمام المملكة اليمنية محمد البدر حميد الدين وإعلانه قيام الجمهورية في اليمن. هرب الإمام إلى السعودية وبدأ بالثورة المضادة من هناك. تلقى الإمام البدر وأنصاره الدعم من السعودية والأردن وبريطانيا وتلقى الجمهوريين الدعم من مصر بزعامة جمال عبد الناصر .وقد جرت معارك الحرب الضارية في المدن والأماكن الريفية، وشارك فيها أفراد أجانب غير نظاميين فضلاً عن الجيوش التقليدية النظامية. أرسل جمال عبد الناصر ما يقارب 70,000 جندي مصري وعلى الرغم من الجهود العسكرية والدبلوماسية، وصلت الحرب إلى طريق مسدودة واستنزفت السعودية بدعمها المتواصل للإمام البدر طاقة الجيش المصري وأثرت على مستواه في حرب 1967 وأدرك جمال صعوبة إبقاء الجيش المصري في اليمن. انتهت المعارك بانتصار الجمهوريين وفكهم الحصار الملكي على صنعاء في فبراير 1968 وسبقها أيضاً انسحاب بريطانيا من جمهورية اليمن وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.جنوب اليمن انظر: آمال جسار، مرجع سابق.

وامتداداً لذلك فقد مثل ما بعد عام (1962–1963م) مرحلة مهمة من مراحل التحول المجتمعي في اليمن، فعلى الصعيد السياسي شهدت هذه الفترة تحولاً جذرياً على مستوى الأنظمة والتوجهات السياسية، فقد ترتب على قيام ثورتي سبتمبر في شمال اليمن، وأكتوبر في جنوب اليمن نظامين سياسيين متمايزين عن بعضهما في توجهاتهما السياسية والاقتصادية، وبالتالي في نظرتهما للديمقراطية، وقد ساعد على ذلك التأثير الذي فرضته المتغيرات الدولية إبان مرحلة الحرب الباردة بين المعسكرين (الاشتراكي والرأسمالي)، التي دفعت بالنظام في جنوب اليمن (سابقاً) نحو المعسكر الاشتراكي وتبني فلسفته السياسية والاقتصادية والاجتماعية، في حين حافظ النظام في الشمال (سابقاً) على علاقة متوازنة مع المعسكرين، وإن كان أكثر ميلاً نحو المعسكر الغربي الرأسمالي، كما أن تلك المرحلة تميزت بعدم الاستقرار السياسي في شطري اليمن (سابقاً)، وعلى مستوى العلاقة فيما بينهما، فقد انعكس ذلك سلبياً على التوجه الديمقراطي كأحد أهداف الثورة اليمنية، وعلى الرغم من أن الحياة السياسية كانت هشة خلال تلك المرحلة، إلا أنها شهدت عدداً من محاولات المشاركة الجزئية، ففي شمال الوطن تشكل المجلس الوطني 70–1969م، مجلس الشورى 75–1971م، ومجلس الشعب التأسيسي 88–1978م، ومجلس الشورى1990–1988م، وتشكل في جنوب الوطن مجلس الشعب الأعلى المؤقت 78–1971م، ومجلس الشعب الأعلى 86–1978م، ومجلس الشعب الأعلى 90–1986م[1].

وقد شهد المجتمع اليمني منذ قيام الوحدة بين الشمال والجنوب يوم الثاني والعشرين من مايو1990، الذي مثل نقطة تحول رئيسية ومنعطفاً مهماً في التاريخ اليمني الحديث بكل جوانبه وأبعاده المختلفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، إلا أن الجوانب السياسية كان لها النصيب الأوفر من حيث التغيرات والتطورات التي أفرزها الواقع اليمني الجديد عقب تحقيق الوحدة اليمنية المباركة، والتي كان أولها الإعلان عن انتهاج التعددية السياسية والحزبية من خلال الممارسات الديمقراطية، التي كان لها تأثيرات ملموسة في الحياة اليمنية فقد أُعلن عن قيام التعددية الحزبية في اليمن بشكل متزامن مع الإعلان عن الجمهورية اليمنية (دولة الوحدة) في 22 مايو/ أيار 1990، وتعزز ذلك بصدور القانون المنظم للأحزاب الصادر بتاريخ 16 أكتوبر/ تشرين الأول1991[2].

وقد شهدت اليمن على مدار السنوات السابقة تحولات كبيرة في البنية الاجتماعية والسياسية خصوصاً في الفترة الانتقالية التي تلت قيام الوحدة اليمنية من مايو 1994–1990، وقد كانت المرحلة الانتقالية التي شهدتها اليمن في أفضل حالات الانفتاح السياسي في القوانين والدساتير، التي ضمنت

---

[1] بلقيس أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى، ط الأولي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص111–112.

[2] علي القاضي، دور مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة،2013، ص 24.

حرية المواطنين وحقهم في المشاركة السياسية في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية بطريقة حرة ومباشرة والدخول في خضم التعددية السياسية والديمقراطية[1].

ولم يشهد اليمن فترات استقرار طويلة تمكِّنه من تحقيق أهدافه التنموية المنشودة؛ إذ وقع ضحية الصراعات المسلحة والعنف المتكرر بين النخب السياسية والحركات المسلحة أبرزها الحرب الأهلية عام 1994، وحروب صعدة الستة (2004– 2010) مع جماعة الحوثي[*]، إلى جانب الأنشطة الإرهابية التي شهدها اليمن خلال العقود الماضية، والتي أثَّرت سلبًا في صورة اليمن إقليميًّا ودوليًّا، وجعلته يظهر بصورة بلد غير آمن وغير مستقر، وصولًا إلى الحرب الحالية بين الحكومة الشرعية المعترف بها إقليميًّا ودوليًّا مسنودة بالتحالف العربي وبين جماعة الحوثيين وحلفائهم من أعضاء المؤتمر الشعبي العام. ومع أن الأسباب الجذرية للصراعات المختلفة في اليمن متعددة ومتنوعة، إلا أن أهمها كان انعدام العدالة والمشاركة السياسية الحقيقية، والحرية الحقيقية، وغياب المواطنة، وصعوبة الوصول للخدمات الاجتماعية، والتنمية المتساوية والمستدامة، وما نتج عنها من قضايا متعلقة بالعدالة في توزيع الموارد والثروات على المناطق والمحافظات اليمنية وبالأخص على المناطق المنتِجة للموارد والثروات[2].

---

[1] علي القاضي، مرجع سابق، ص 28.

[*] حركة أنصار الله هي: حركة سياسية دينية مسلحة تتخذ من صعدة شمال اليمن مركزا رئيسيا لها. عرفت بالإعلام باسم (الحوثيين) نسبة إلى مؤسسها بدر الدين الحوثي، ويعد المرشد الديني للجماعة.تأسست الحركة عام 1992 نتيجة ما يشعرون أنه تهميش وتمييز ضد الهاشميين من الحكومة اليمنية،عرف عن انتماء قادة الحركة وأعضائها إلى المذهب الزيدي، وبالرغم من أن الحركة تُقاد من قبل شخصيات هاشمية زيدية كاريزماتية وتستلهم وجودها من التراث الهاشمي الزيدي اليماني، هدفهم الرئيسي بإعادة إحياء الإمامة/الخلافة في اليمن ويرون جواز أن يكون رئيس/حاكم الدولة ليس هاشمي لكن الإمام/الخليفة يجب أن يكون هاشمي حسب معتقدهم. فجميع أعمالهم مستمدة من تاريخ الأئمة الرسيين الهاشميين الذين حكموا اليمن الف سنة. تسبب الفقر وظلم الحكومة اليمنية لسكان صعدة والقصف العشوائي على المدنيين خلال حروب الحوثيين الست بين حكومة علي عبد الله صالح من جهة وحركة*أنصار الله* المعروفة باسم الحوثيين الزيدية المسلحة التي بدأت في يونيو عام 2004 عندما اعتقلت السلطات اليمنية حسين الحوثي بتهمة إنشاء تنظيم مسلح داخل البلاد، معظم القتال كان في محافظة صعدة.اتهمت حكومة علي عبد الله صالح الحركة بالسعي لإعادة الإمامة الزيدية وإسقاط الجمهورية اليمنية' بينما تتهم الحركة الحوثية الحكومة اليمنية بالتمييز ودعم القوى السلفية لقمع المذهب الزيدي، لقد جلب الصراع إهتماما دوليا في 3 نوفمبر 2009 عندما شنت القوات السعودية هجوما على مقاتلين حوثيين سيطروا على جبل الدخان في منطقة جازان جنوب غربي البلاد متهمة الحكومة السعودية بدعم النظام اليمني ماليا وإستراتجيا عن طريق السماح للقوات اليمنية باستعمال الأراضي السعودية كقاعدة لعملياته. وازداد عدد أنصار الحوثيين وانضمام أعداد كثيرة من السكان والقبائل والمقاتلين لتنظيمات الحوثي المسلحة بسبب الظلم الذي تعرضوا له وفقدانهم اقرباءهم أو أفراد من قبائلهم.وقد حاول قادة الحوثيين نشر فكرهم المذهبي مع نشر بعض الأعياد الشيعية عيد الغدير وذكرى عاشوراء الغير مألوفة في اليمن تحت مسمى الزيدية, ويرى قادة الحوثيين ان قسم كبير من الزيود (الزيدية القبلية) أصبحوا وهابية وخرجوا عن المذهب الزيدي الهاشمي. ويتخوفون من تقلص نفوذ الهاشميين والمذهب الزيدي وانتشار المذهب الحنابلي (الوهابية) بين الزيود في اليمن ويرون أنه فكر ضال تكفيري يتعارض مع أساس فكرة مذهبهم القائمة على فكرة الخروج على الحاكم الظالم ويبيح قتل النفس عبر العلميات الانتحارية.https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] خالد أحمد الرماح، أثر الثقافة السياسية للشباب الجامعي في عملية التحول الديمقراطي في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 2016، ص15.

وعلى وقع احتجاجات شاملة اجتاحت دولًا أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كان العامل الاقتصادي هو المحرك الأهم لأحداث الثورات العربية، فالأنظمة العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة، وغياب العدالة في توزيع الثروات. وأن المؤسسات الاجتماعية والثقافية بكل وحداتها لم تعد لها القدرة على إنتاج ثقافة سلطوية تؤطر كل العلاقات الاجتماعية وتربية الأفراد على قيم الاستسلام والخضوع.

ويظهر من خلال تتبع مسار الثورات العربية في البلدان العربية أنه قد اتخذ مسارات متعددة تعبر بمستويات مختلفة عن نسبة إخفاقه ونجاحه في كل بلد على حده، ويرجع الاختلاف إلى الأساليب التي استخدمتها الأنظمة السياسية للتصدي لحركة التغيير التي تريد الإطاحة بها، فتنوع الأساليب والاستراتيجيات التي تأرجحت بين العنف والسلمية، والسلاح والحوار، والتعنت والتنازل، والاستجابة والالتفاف، شكلت مصدراً غنياً لكثير من الباحثين حول أساليب الانتقال الديمقراطية، فهناك الثورة السلمية (تونس، مصر) والثورة المسلحة (ليبيا)، والاشتباك الأهلي المسلح مع نظام التسلط على شكل حرب أهلية (سوريا)، والتدخل السياسي الإقليمي لانتقال السلطة أو رأس السلطة، وتأمين إطار للحوار الداخلي حول استكمال الانتقال إلى الديمقراطية (اليمن)، كذلك هناك حالات التجاوب الفوقي مع المطالب الإصلاحية، ومحاولة تطويعها للحفاظ على النظام الملكي، مثل: حالة المغرب، وإلى حد أقل حالة الأردن وسلطنة عمان[1].

وخرجت المظاهرات الشعبية في اليمن، في فبراير/شباط 2011، للمطالبة بتحقيق العدالة وبحكومة أكثر مشروعية واستجابة للمواطنين، والتي انتهت بتوقيع المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية في الرياض في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، والتي كان من أهم مخرجاتها تسليم السلطة من الرئيس السابق – علي عبد الله صالح– إلى رئيس توافقي، بحيث تشكل حكومة توافق وطنية تمثِّل كل فرقاء العمل السياسي. وانعقاد مؤتمر الحوار الوطني، في الفترة ما بين مارس 2013 إلى يناير 2014، وشاركت فيه جميع القوى السياسية اليمنية وأطياف المجتمع المدني كافّة من منظمات وأحزاب، ونساء وشباب، وجماعة أنصار الله (الحوثيين)، والحراك الجنوبي، إذ اتفق المتحاورون على تأسيس يمن جديد تحكمه دولة مدنية فيدرالية بعيداً عن العنف والاحتراب، ولأول مرة يجد الشباب أنفسهم يشاركون في تحقيق حلمهم الأول وهو المشاركة في بناء الدولة وتغيير شكل الحكم. والذي مثَّل نقلة نوعية في مسار المصالحة الوطنية الشاملة في اليمن؛ حيث استهدف المؤتمر إجراء مراجعة عميقة وشفافة ومسؤولة لكل الاختلالات ومكامن الضعف في هياكل الدولة والممارسات السلبية، التي أفضت لمشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية وضعت اليمن ضمن قائمة الدول الفاشلة والمهددة بالانهيار. وقد انعقد مؤتمر الحوار الوطني الذي

[1] حسن كريم وآخرون، الربيع الديمقراطي،ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات شبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة الأولى، 2013، ص 14.

ناقشت فيه مختلف القوى الاجتماعية والسياسية الشكل الجديد للدولة والاستعداد نحو تسوية الصراع الداخلي، وتمثلت النتيجة الرئيسة للمؤتمر في التصويت على الشكل الفيدرالي للدولة وتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، وبناء عليه لا بد من حل الصراعات التي نشأت بشكل خاص نتيجة لحركة الانفصال في الجنوب وجماعة الحوثيين في الشمال، ولكن اختلف المشاركون في المؤتمر على هذه النقطة، فلم يتمكن ممثلو الأحزاب السياسية والحوثيون وحركة الانفصال من الاتفاق حول عدد الأقاليم الذي ينبغي أن تقسم اليمن إليه، وتعهد الرئيس هادي للجنة الخاصة مسؤولية البحث في هذه المسألة. وقد خرج مؤتمر الحوار الوطني بمجموعة من الرؤى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان يمكن أن تكون أرضية مناسبة لبناء السلام المستدام في اليمن، وأهمها: صياغة دستور جديد لليمن، وتحوله من دولة بسيطة (مركزية) إلى دولة مركبة (فيدرالية/اتحادية)، تهدف إلى ضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة وللحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين، إلا أن التطورات العسكرية المتزامنة مع الحوار والتالية له، وفشل المكونات اليمنية والدول الراعية لعملية الانتقال السياسي في التوصل إلى تسوية سياسية متفق عليها وخصوصاً فيما يتعلق بموضوع الأقاليم وعددها، قد أسهم في العودة وبقوة نحو الصراع والحرب من جديد بين أطراف الصراع، بل أدى إلى انخراط عدد من دول الإقليم في هذا الصراع بصورة مباشرة، كما هو الحال بالنسبة لكل من السعودية والإمارات أو غير مباشرة بالنسبة لإيران وحلفائها في المنطقة[1].

وانتهت إلى تأييد حل العدد المطروح وهو ستة أقاليم. وكان تصويت اللجنة بمثابة الأساس لمسودة الدستور، الأمر الذي دفع جماعة (الحوثي) إلى إحكام سيطرتهم على شمال اليمن بالقوة. وبالرغم أنهم أبدوا عدم رضاهم عن الإقليم الذي خصص لهم؛ لأنه– وفقاً لزعمهم– سيعزلهم، ولن يوفر لهم طريقاً إلى البحر، إلا أن تحركاتهم أظهرت أنهم يهدفون إلى السيطرة على البلد بأكمله[2].

وظلت الاعتصامات والمظاهرات تقام من فترة لأخرى حتى قيام الرئيس هادي بتفكيك شبكة أقارب الرئيس السابق علي عبد الله صالح من الجيش والمناصب العليا ضمن خطوات إعادة هيكلة الجيش اليمني، وفي يوم 18 أبريل 2013 رفعت آخر الخيام من ساحة التغيير بصنعاء، وأعلنت تنظيمية الثورة تعليق الاعتصامات والمظاهرات. وفي21 سبتمبر 2014 استولى مقاتلو الحوثيين على العاصمة صنعاء، واحتلوا المؤسسات الرئيسة، مثل: مقر الجيش والتلفزيون الحكومي. وتم إيقاف الصراعات مؤقتاً، أعقبها اتفاقية سلام وشراكة، وكان من المقرر بناءً عليها أن توقف حملة العنف (الحوثية)، وفي الوقت ذاته كان هناك رغبة في التقدم في عملية التحول وإدخال إصلاحات اقتصادية، ك تكوين حكومة شاملة يُمثل فيها

[1] الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، تقرير، صنعاء، 2014، ص 13. أغسطس/آب
http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

[2] مرايكا ترانسفيلد، التغيرات النخبوية والتعبئة الاجتماعية في العالم العربي، المعهد الألماني لشؤون السياسة والأمن الدوليين، ترجمة أحمد عيد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص125.

أيضا الحركة الانفصالية الجنوبية (الحراك). والحراك حركة انشقاق تطالب منذ 2009 بدولة مستقلة في الجنوب؛ إذ يشعر سكان الجنوب الذي كان مستقلا في السابق، بالظلم سياسياً واقتصادياً منذ توحيد شطري البلاد وذلك على العكس من الشمال. ولم تتحقق مطالبهم في المرحلة الانتقالية، وهي المطالب التي تتمثل في إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وتسوية الصراع داخل البلاد، وتشكيل حكومة موحدة في الجنوب كخطوة تمهيدية ممكنة نحو الاستقلال الكامل. ويتضح أن الحراك خسر كثيراً في المرحلة الانتقالية[1]. وقام (الحوثيون) في فبراير 2015 السيطرة على العاصمة صنعاء، وبعد ذلك سيطروا تدريجياً على معظم المناطق الغربية. بينما يتم تصوير هذه التطورات على أنها صراع بين السنة والشيعة، إلا أن استمرار الاضطراب في اليمن يمكن فهمه أفضل على أنه مجرد وقوف الفصائل اليمنية الأضعف نسبيا في تحالف واحد مؤقت ضد الأحزاب الحاكمة الأقوى والباحثة عن دعم خارجي.

وبدأ مجلس التعاون الخليجي في 24 مارس 2015 في شن ضربات جوية على جماعة الحوثي الزيدية الشيعية، التي تطلق على نفسها جماعة "أنصار الله"، وعلى حلفائها الذين يقودهم الرئيس الزيدي السابق علي عبد الله صالح. وقد أعلن مجلس التعاون الخليجي أنه أطلق الضربات الجوية بناء على طلب من الرئيس المحاصر المعترف به دولياً والسني المذهب"عبد ربه منصور هادي" الذي أجبر على الهرب من البلاد قبل أيام من شن الضربات الجوية. واحتمال كبير أن تكون دوافع مجلس التعاون الخليجي للتدخل في الشؤون اليمنية هي التخوفات القائمة على عوامل الطائفية، إلا أنه من الأفضل فهم استمرار الصراع اليمني الداخلي على أنه معركة على السلطة بين تحالفين، كل منهما يضم – على نطاق واسع– عناصر من السنة والشيعة معاً، مع أن المصالح الشخصية وليست الانتماءات الطائفية هي القوة الدافعة وراء الكثير من أعمال العنف الجارية[2].

وتستهدف الضربات الجوية لعملية "عاصفة الحزم" التي تقودها السعودية وبمشاركة الإمارات وقطر والبحرين و6 دول عربية أخرى، الترسانة العسكرية الموالية لصالح، وتشمل هذه الترسانة منصات الصواريخ، والمطار الدولي للعاصمة صنعاء، ومقرات (الحوثيين) في صنعاء، ومعقل الجماعة في مدينة صعده.

وقد أفرزت الحرب الحالية بين الحكومة الشرعية المعترف بها إقليميًّا ودوليًّا مسنودة بالتحالف العربي وبين جماعة الحوثيين منذ مارس/آذار 2015 وحتى الآن ضغوطًا اقتصادية واجتماعية وإنسانية كبيرة على اليمن واليمنيين؛ حيث أسهمت –وبصورة كبيرة - في تراجع الأداء الاقتصادي وتدهوره بصورة حادة؛ نتيجة لتراجع النشاط الاقتصادي العام والخاص وحالة الحصار المفروضة على البلد، وتدمير

[1] كاترين شقدم، انتفاضة الحوثيين في اليمن، ترجمة ميرفت السباعي، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2015، ص 15.
[2] جيمس براندون، الحرب في اليمن، منشور تابع لمؤسسة جيمس تاون للأبحاث واشنطن2015، ترجمه أحمد عيد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016، ص 148.

الممتلكات العامة والخاصة وبالذات البنى التحتية والمؤسسية، الأمر الذي انعكس في تدني مستوى الدخل، وتزايد معدلات البطالة، واستشراء الفساد، وسوء توزيع الموارد والثروات، إلى جانب تدهور الجانب الاجتماعي والإنساني المتمثل في تزايد حالات النزوح والقتل واللجوء والتشريد، وتزايد حالات سوء التغذية وتفشي الأمراض الوبائية، وما صاحب ذلك من انتهاكات لحقوق الإنسان. كما أفرزت هذه الحرب أيضًا ضغوطًا على دول التحالف وخصوصاً على كل من السعودية والإمارات، سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى الحقوقي والدبلوماسي، فقد لحق بها العديد من الخسائر البشرية والمالية[1].

2- إشكالية الأطروحة وأسئلتها

شهدت اليمن منذ قيام الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي في 22 مايو 1990 نقطة تحول تاريخية، بالاتجاه نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، الأمر الذي جعل هذه الفترة من تاريخ اليمن مجالا واسعا للعديد من الأحداث والتفاعلات التي أفرزها الواقع السياسي الجديد، فقد سُنت العديد من القوانين وأُنشئت المؤسسات الديمقراطية كالبرلمان والمجالس المحلية المنتخبة، وأجريت عدداً من الدورات الانتخابية المحلية والنيابية والرئاسية، إلا أنها لم تفضي إلى حدوث تحول ديمقراطي فعلي وتداول سلمي للسلطة[2]. فكانت الانتخابات في اليمن تمثل القناة الوحيدة لمشاركة المواطنين، إلا أنها لم تحقق أهداف النظام الديمقراطي لا سيما في مجال التداول السلمي للسلطة، بل عمل النظام الانتخابي على استدامة النخبة الحاكمة وإعادة إنتاجها، فعلى مستوى الانتخابات التشريعية فإن النظام الانتخابي أفرز مجلس نواب تهيمن عليه النخب التقليدية، خاصة القبلية منها والتي ما زالت سيدة الموقف في اليمن، ولا يمثل فيه الشباب بشكل خاص والفئات الاجتماعية الحديثة بشكل عام، فالمجتمع اليمني مجتمع قبلي ذو نزعة دينية ومذهبية عالية، يعاني من صعوبات واختلالات بنيوية في أغلب مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، كما أن الدولة اليمنية فشلت في إخضاع القبيلة لسلطتها، وبالتالي تبقى القبيلة ونخبها هي الداعم الرئيسي للسلطة في اليمن. وهذا الوضع أنتج مجتمعاً غير ممثل سياسيا وغير مؤطر حزبياً، كما أنتج نخباً سياسية وثقافية غير قادرة على أن تؤدي دوراً طلائعياً في المستقبل التنموي والديمقراطي في اليمن[3]. مما أدى إلى تدهور العلاقة وانتشار تيار عدم الثقة بين النظام والأفراد والشباب على وجه الخصوص، فالوصول إلى مواقع السلطة العليا لا يتم عن طريق التنافس القائم على تكافؤ الفرص، بل من خلال التعيين، ولم يعد الشباب ينظرون للأحزاب السياسية بأنها قناة ملائمة

---

(1) مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن 2018، يناير/كانون الثاني 2018، ص 4. http://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-YHRP-doc-2018-Ar.pdf

(2) محمد عبد الله النجدي، المشاركة السياسية لأساتذة جامعة صنعاء: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صنعاء، 2009، ص 56.

(3) علي حميد ناشر، واقع المشاركة السياسية للنخب في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والقانون، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2008، ص 50.

للمشاركة السياسية للشباب، فقد بات الشباب على قناعة بأن التنظيمات الحزبية لم تعد قنوات للتعبير عن أصواتهم وطموحاتهم، وغير قادرة على التعبير عن مصالحهم.

وكان الشباب وخصوصاً شباب الجامعات هم القوة الدافعة لحركة الاحتجاجات والمظاهرات في عام2011، فهم النخبة والقادة المستقبليين للبلاد. وبما أن الدراسات الاجتماعية قد ساهمت في الكشف عن أسباب أزمة المشاركة وعزوف الشباب عن الحياة السياسية، في حين لم تتطرق إلى معرفة الضمير المستتر والمحرك الأساسي لسلوك الأشخاص للقيام بالمشاركة في الحياة السياسية، والعوامل التي تساهم في تعزيز قيم المشاركة السياسية، وكان لهذه العوامل تأثير سلبي أو إيجابي في أشكال المشاركة السياسية كافة، والتغيرات التي طرأت على واقع المشاركة السياسية في الوقت الحالي. فجاءت فكرة الاهتمام بدراسة ذلك الواقع؛ لأن المشاركة متغيرة من وقت لآخر وتتأثر بالأحداث السياسية والاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وقد مر المجتمع اليمني بالعديد من الأحداث السياسية منذ عام 2011 وحتى وقت تطبيق الدراسة. فقد امتلأت تلك الحقبة من الزمن بما يمكن أن نطلق عليه بالزخم السياسي، التي أسهمت في تغيير موازين القوى في الدولة، كما عقدت خلال تلك الحقبة انتخابات رئاسية مبكرة في شهر فبراير2012، وتغيير الدستور، وتم الاستفتاء عليه، وعقد مؤتمر الحوار الوطني بين جميع القوى السياسية لعام 2013. فكل الأحداث قد تسهم في تغيير واقع مشاركة الشباب في الحياة السياسية.

وقد تمحورت إشكالية البحث حول: ما هي المحددات القيمية والسياسية والاجتماعية للشباب الجامعي لمشاركتهم في الحياة السياسية العامة ؟ ومن خلال هذا التساؤل المحوري يقودنا إلى مجموعة من التساؤلات الفرعية التي ترتبط بها والتي يمكن تلخيصها بالآتي:

1-ما طبيعة القيم السياسية السائدة ومستوياتها لدى شباب جامعة صنعاء؟
2- ما واقع المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء؟
3- هل تساهم الكيانات السياسية (الأحزاب السياسية، الحركات السياسية، منظمات المجتمع اليمني) في التأثير على مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية؟
4-ما مدى تأثير القيم السياسية للشباب الجامعي في مشاركتهم السياسية؟
5- ما دور كل من وسائل الإعلام، وشبكات التواصل الاجتماعي، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، وجماعة الرفاق، المؤسسات التعليمية) في تشكيل السلوك السياسي لشباب جامعة صنعاء؟
6- هل أسهمت ثورة عام (2011) في زيادة معدلات المشاركة السياسية للشباب ؟
7- كيف يمكن تنمية قيم المشاركة السياسية لدى شباب جامعة صنعاء؟

3- فرضيات الأطروحة

تمثل الفرضية في البحث السوسيولوجي محوراً أساسياً من حيث صلة القضايا بالواقع، حيث تشتق الفرضيات من الواقع الاجتماعي، وتشكل منطقا منهجيا، ولها أهداف محددة ووظائف علمية أساسية تتمثل في إزالة أحكام القيمة، وتصنيف المصطلحات، كما أن لها وظيفة مهمة وحيوية؛ لأنها تمكن من فهم أنماط سلوك الجماعات وأنشطتها فهماً دقيقاً[1]. كما تحدد الفرضية محور اهتمام الباحث وتساعد في تحديد الطرق أو الوجهة التي يسير فيها، وفي رسم حدود الميدان المتخصص للبحث عن طريق تمييز الحقائق المناسبة التي يتركز عليها، والتي تتناسب مع مشكلة موضوع البحث، ويرى آخرون أن الفروض البحثية عبارة عن صياغة محددة للمشكلة البحثية ووضع إجابات محتملة لها بشكل صحيح من أجل اختبارها ميدانياً وعملياً، وقد تأتي نتائج الاختبار محققة لتلك الفروض أو مخالفة لها[2].

وللإجابة عن إشكالية الأطروحة وبناء على الأهداف السابقة يمكن وضع الفرضيات الآتية:

فرضية (1): يوجد لدى شباب جامعة صنعاء قيم سياسية ديمقراطية داعمة لعملية المشاركة السياسية.

فرضية (2): تختلف القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء باختلاف خصائصهم الاجتماعية، والدراسية، والمؤسسية.

فرضية (3):حجم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء يختلف حسب خصائصهم الاجتماعية، والدراسية، والمؤسسية.

فرضية (4): تؤثر القيم السياسية لشباب في حجم مشاركتهم بالحياة السياسية.

فرضية (5): كلما زاد معرفة الشباب بالأحزاب السياسية وتوجهاتها كلما زاد معدل الانضمام فيها .

فرضية (6): كلما زاد مستوى التعرض للمحتوى السياسي لوسائل الاعلام الحديثة (شبكات التواصل الاجتماعي) كلما ارتفع مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب.

فرضية (7): أسهمت ثورة 2011 في زيادة معدلات مشاركة الشباب في الحياة السياسية العامة.

4- أسباب ودواعي اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع هذه الدراسة لم يكن محض الصدفة، وإنما ينم عن إيمان راسخ بإمكانية الشباب على المشاركة في مختلف الأصعدة وخاصة السياسية منها. وكذاك كون مسألة المشاركة السياسية في بلادنا أصبحت موضوع الساعة اليوم وأكثر من أي وقت مضى خاصة بعد ما شهدته مؤخراً

[1] طلعت إبراهيم لطفي، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1995، ص3.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص44 .

المنطقة العربية بما فيها اليمن، من حراك سياسي شبابي تفاوتت أشكاله ونتائجه بحسب خصوصية كل بلد.

كما أن موضوع مشاركة الشباب السياسية في اليمن لا يلقى إلا النذر القليل من اهتمام الباحثين اليمنيين. ومن هذا المنطلق جاء اختيارنا لهذا الموضوع للتعرف على توجهاتهم السياسية، وإدراكهم محيطهم، وما يتصل به من متغيرات وأحداث محلية ودولية. وكذلك للإسهام في إثراء المكتبة العلمية بالدراسة الخاصة بالشباب، وللتحسيس بأهمية هذه الفئة الغالبة من المجتمع وضرورة تفعيل مشاركتها ومنحها المكانة اللائقة داخل المشهد السياسي.

5- أهمية البحث

- تكمن أهمية هذا البحث في أن المساءلة تتعلق بإنبعاث قيم جديدة ووعي جديد عبر تحولات جديدة، يسعى هذا البحث إلى رصدها، بما يساعد في وضع برامج من طرف صناع القرار تتؤاءم وتطلعات الشباب، وتستهدف تنمية العقل والفكر الحر لديهم والذي من شأنه رفع مستوى الوعي وتحقيق الاستقرار ومنه التنمية عموما، والتنمية السياسية خصوصاً.
- تعد شريحة الشباب من أكبر الشرائح داخل المجتمع اليمني من حيث مجموع السكان، وهي عنصر فاعل ومهم في قضايا التنمية كونها تمتلك القدرة على العطاء، حيث يلقي الضوء على مجالات جديدة للاهتمام بالشباب وتنمية وعيهم بقضايا مجتمعهم.
- التركيز على ثقافة المشاركة باعتبارها دافعًا ومحركًا رئيسيًا في عملية التنمية الشاملة، ومن أهم سمات المجتمعات المتقدمة. واليمن مهتمة بدعم وتفعيل مشاركة الشباب في قضايا وطنهم وربطهم بآليات المشاركة الشعبية بمختلف صورها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أننا عندما نتحرى وعي الشباب فإننا نعمل على تحليل الحاضر والمستقبل في المجتمع اليمني، والإسهام في تقديم تصور للروح المستقبلية في المجتمع اليمني.
- أهمية فرع الإعلام السياسي ودوره في تشكيل الوعي السياسي وتدعيم المشاركة السياسية، لما لها من فائدة على الشباب، والسياسة العامة للدولة.
- يمكن لهذه الدراسة أن تكون منطلقاً لدراسات أخري مماثلة، بما يمكن من عقد المقارنات بينهم، والتي تسمح بفهم أعمق لخصائص المجتمعات، والوقوف عند نقاط قوتها ومواطن ضعفها، بالقدر الذي يفسح المجال إلى استئصال العلل والمشكلات التي تشوب العلاقة بين المجتمع والدولة فيها.

نأمل أن تساهم هذه الدراسة في وضع لبنة صغيرة في صرح البحث العلمي.

6- أهداف البحث

- الوقوف على واقع المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في اليمن.
- محاولة التعرف على القيم السياسية لدى أهم قطاعات المجتمع، لأنها تشكل إطاراً عاما للجماعة وبعداً مهماً من أبعاد التربية السياسية.
- محاولة التعرف على دور الكيانات السياسية (الأحزاب، الحركات السياسية، النقابات) في التأثير على مشاركة الشباب في الحياة السياسية.
- تحديد العوامل التي تساهم في تشكيل السلوك السياسي لدى الشباب الجامعي في اليمن.
- محاولة التعرف على العلاقة بين القيم السياسية ومستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في اليمن.
- التوصل إلى الأساليب التي يمكن من خلالها تنمية قيمة المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي في اليمن.

7- مجالات البحث

يتفق المشتغلون بالبحث الاجتماعي على أن لكل دراسة مجالات ثلاثة رئيسية، هي: المجال الجغرافي، أو (المكاني) ويقصد به المنطقة، أو البيئة التي تجري فيها الدراسة.

والمجال البشري يعني مجموع الأفراد الذين ستختار العينة من بينهم.

والمجال الزمني هو الفترة الزمنية التي يستغرقها الباحث في الدراسة[1]. وفي الإطار نفسه يرى مارسل موس (Marcel Mauss)، أن أول ما ينبغي أن يسترعي انتباه الباحث عند دراسته للمجتمع هو معرفة عما يتكلم، ولتحديد عما يتكلم ينبغي على الباحث في نظر موس أن يعد خريطة كاملة لمجال المجتمع الذي يلاحظه ويدرسه؛ لأن المجتمع يشتغل دائما في فضاء محدد ليس هو فضاء المجتمع المجاور[2].

أما عن المجالات الثلاثة الخاصة بالأطروحة الحالية فتتمثل بالآتي:

- **المجال البشري:** يتمثل المجال البشري لهذا البحث، طلاب وطالبات جامعة صنعاء، وعدد العينة المختارة (535) من طلاب المستوى الدراسي الجامعي الثاني والرابع في جامعة صنعاء من الكليات النظرية والتطبيقية.

- **المجال الزمني:** يتحدد المجال الزمني أكاديمياً حسب الفترة الزمنية التي تستغرقها الدراسة. وقد استغرق التحضير للأطروحة وجمع المعلومات المطلوبة، وإعداد استمارة البحث، ثم جمع البيانات النهائية

(1) محمد شفيق، البحث الاجتماعي، الأسس والخطوات المنهجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص 211.

(2) MAUSS Marcel (1926), Manuel d'ethnographie, Paris, éditions, sociales, 1997,P13 ,Un document Produit en versions ,numérique par Jin-Marie Trembla ,consulte le 15 janvier 2016:
http; // classiques.uqac.ca /classiques/ Mauss – Marcel /Manuel – Ethnographie. pdf.

وتفريغها وتقييم الجداول الإحصائية الخاصة بذلك، واستخلاص النتائج زمناً انحصر من بداية شهر سبتمبر 2015، وحتى الانتهاء من الدراسة .

▪ **المجال الجغرافي:** يتركز المجال الجغرافي للبحث في مدينة صنعاء، وهي العاصمة السياسية والتاريخية للجمهورية اليمنية، والمحافظة الثالثة من حيث حجم وكثافة السكان، حيث يشكل سكانها (8.9%) من إجمالي سكان الجمهورية، رغم أنها أصغر المحافظات من حيث المساحة وأكثرها تحضراً، حيث تبلغ مساحتها (380 كم²)، وتقسم أمانة العاصمة إدارياً إلى 10 مديريات، حسب التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، وفقاً للمسح الديموغرافي للعام 2013[1]. وكذلك يتركز المجال الجغرافي في جامعة صنعاء، فهي الجامعة الأم في اليمن التي يلتحق بها طلاب وطالبات من جميع محافظات الجمهورية، وترى الباحثة أن اختيار جامعة صنعاء كان مقصودًا للأسباب الموضوعية التالية:

– جامعة صنعاء أكبر جامعة يمنية من حيث عدد طلابها.

–شمولها على عدد كبير من الكليات العلمية والأدبية بالمقارنة مع باقي الجامعات اليمنية.

–تمثل شرائح المجتمع اليمني وبيئاته الحضرية والريفية.

–إن الطلاب داخلها ينحدرون من كل محافظات الجمهورية، وبالتالي تكون ممثلة لبيئات المجتمع اليمني، بمختلف محافظاتها ومدنها وريفها، مما أدى إلى خلق تنوع بين أفراد العينة بما يخدم العملية البحثية، ففيها أفراد من جميع محافظات الجمهورية بمختلف مناطقهم وانتماءاتهم القبلية والسياسية، ومختلف مستوياتهم الثقافية والعلمية.

❖ **جامعة صنعاء**

الجامعات كانت وما تزال تشكل معقل الفكر الحر ومنطلق التجديد والابتكار في مختلف الميادين، الأمر الذي جعل الجامعات ترتبط تاريخياً بنمو الفكر الديمقراطي بكل ما ينطوي عليه من أصالة وقيم إنسانية[2].

أنشئت جامعة صنعاء خلال العام الجامعي (71–1970) أول جامعة في اليمن أنيط بها مهمة إعداد الكوادر المؤهلة والمدربة، التي تساهم في عملية التنمية بمختلف المجالات، وقد بدأت الجامعة بتخصصات محدودة، وقد ضمت عند افتتاحها كليتين، هما كلية الشريعة والقانون وكلية التربية.

وفي العام (74–1973) انقسمت هذه الكليات إلى ثلاث كليات هي كليات الآداب والعلوم والتربية، وفي العام نفسه تم افتتاح شعبة التجارة والاقتصاد ضمن كلية الشريعة والقانون، إلا أن التطور الذي

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن، 2013.

[2] علي أسعد وطفه، سعد الشريم، الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت: آراء عينة من الطلاب والهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي لجامعة الكويت، بيروت، في الكتاب الجماعي: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001 ، ص328–329.

شهدته قد عكس دورها في تلبية متطلبات المجتمع، من خلال التوسع في الكليات والتخصصات حتى شملت كثيرا من البرامج الدراسية النظرية منها التطبيقية، إلى أن أنشئت عدد من المراكز الأكاديمية والتخصصية، كما افتتحت عدد من فروع الكليات في عدد من المحافظات تم تحويلها بعد ذلك إلى جامعات مستقلة وهي جامعات (تعز، الحديدة، إب، ذمار، عمران). كما أنشئت العديد من الكليات الفرعية في عدة محافظات، حيث أصبح البعض منها جامعات مستقلة. أصبحت جامعة صنعاء– مع بداية العام الجامعي 2005/2006 م– تتكون من عشرين كلية. أثنتا عشر كلية منها في المركز الرئيسي بصنعاء وثمان كليات فرعية، كما أن الجامعة لم تتوقف عند مرحلة منح الشهادة الجامعية الأولى بل انطلقت في مطلع الثمانينات بمنح الشهادات الجامعية العليا ابتداء من الدبلومات العليا ثم منحت درجة الماجستير والدكتوراه في العديد من التخصصات من معظم الكليات[1].

ثانياً: الأساليب المنهجية للبحث

إن المناهج العلمية (Scientific Methodology) ما هي إلا نسق من القواعد الواضحة والإجراءات التي يستند عليها البحث في سبيل الوصول إلى نتائج علمية، فالعلم لا يكون متحدا من خلال مادة موضوعية بقدر ما يكون متحدا من خلال مناهج البحث، التي تجعل المدخل العلمي يختلف عن الأشكال الأخرى من المعرفة[2].

وللإجابة على تساؤلات الأطروحة، واختبار صحة فرضياتها، قمنا بسلسلة من الإجراءات والقواعد الواضحة لتحديد الحدود المنهجية للبحث، للوصول إلى نتائج علمية من خلال المنهج العلمي.

1- منهج البحث

منهج البحث العلمي هو الوسيلة التي يتبعها الباحث في دراسة المشكلة البحثية من أجل الوصول إلى نتائج علمية صحيحة وموضوعية، وهنالك العديد من المناهج التي يمكن للباحث استخدامها في دراسته، وجميعها تقدم وسائل عامة لتحديد المشكلات ونوعية البيانات الملائمة للدراسة، وتطرح الأساليب الفنية المستخدمة في الحصول على البيانات والمعلومات وطرق تحليلها[3].

ويعرف المنهج أو المنهاج بأنه" الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة مجموعة من القواعد العامة، تهيمن على سير العقل، وتجدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة، فهو الطريقة التي يعتمدها الباحث للوصول إلى هدفه المنشود، وأن وظيفته في العلوم الاجتماعية هي

---

[1] دليل جامعة صنعاء، التعليم الجامعي الحكومي، الجمهورية اليمنية، 1997، ص5.

[2] عبد الله الهمالي، أسلوب البحث العلمي وتقنياته،ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994، ص 100.

[3] حزام عبد الله صالح الذيب، النخب السياسية في اليمن: دراسة خصائصها الاجتماعية وأدوارها السياسية، بحث دكتوراه غير منشور، كليه العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان، 2006، ص 10.

استكشاف المبادئ التي تنظم الظواهر الاجتماعية والتربوية، والإنسانية بصفة عامة، وتؤدي إلى حدوثها حتى يمكن على ضوئها تفسيرها وضبط نتائجها والتحكم بها[1].

ولذلك فقد اعتمدت هذه الأطروحة على استخدام بعض المناهج البحثية؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منها، وتتمثل بالآتي:

1.1- المنهج الوصفي التحليلي

إن المنهج الوصفي الذي يعتمد عليه الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي، وتساهم في تحليل ظواهره، وذلك عن طريق تحليل البيانات المتاحة، وفحص العوامل المختلفة المؤثرة في الموضوع المدروس، ولا يتوقف البحث عند الوصف فقط بل يتطرق إلى تحليل وتفسير تلك البيانات التي حصل عليها[2].

وقد اعتمدت الأطروحة الراهنة على المنهج الوصفي بشقيه الكمي والكيفي، كإحدى الطرق الوصفية لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها، حيث استهدفت جمع بيانات ذات نطاق واسع على الشباب الدارسين في جامعة صنعاء، وذلك للوقوف على أهم ملامح قيم المشاركة السياسية، والعوامل المؤثرة فيها بالإيجاب أو بالسلب ودوافع المشاركة ومدى تأثير القيم السياسية في مشاركة الشباب السياسية، وكذلك الكيانات السياسية الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرار المشاركة، وتحديد العلاقة بين متغيراتها، حيث تم اختيار عينة تمثل المجتمع المدروس في جميع خصائصه وأجريت عليها الدراسة الميدانية.

2.1- *المنهج التاريخي*

يستخدم المنهج التاريخي في البحوث الاجتماعية بغرض الوصول إلى المبادئ أو القوانين العامة عن طريق البحث في أحداث التاريخ الماضية، وتحليل الحقائق المتعلقة بالمشكلات الإنسانية والقوى الاجتماعية التي شكلت الحاضر[3]. ويعد المنهج التاريخي منهجا متميزا لدراسة الظواهر والمشكلات والقضايا الاجتماعية ومحاولة تتبع حدوثها وتفسيرها في سياقها الاجتماعي الذي ظهرت فيه، ومهماً لدراسة الحاضر في ضوء تجارب الماضي، وفهم كيفية تطور كل من الظواهر الاجتماعية ونظرياتها واهتمامات العلماء بها وتطلعاتهم للتنبؤ بها مستقبلا[4].

وقد استعنا بهذا المنهج لرصد مختلف التغيرات السياسية والاجتماعية التي شكلت السياق المجتمعي العام، فالمشاركة السياسية في اليمن تحركها ظروف الحاضر وترسبات الماضي الممتدة في

---

[1] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص5.

[2] عبد الرحمن بدوي، مرجع سابق، ص10.

[3] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط 12، مكتبة وهبه، القاهرة، 1998، ص 268.

[4] عبد الله محمد عبد الرحمن، ومحمد علي بدوي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 176.

التاريخ، لذا نستعين بهذا المنهج لتوضيح رؤية قد تبدو غامضة وتنقيبا عن أحداث الماضي التي قد تكون مفسرة لوقائع الحاضر.

3.1- *المنهج المقارن*

المنهج المقارن ما هو إلا تجريب غير مباشر، يتم من خلاله الكشف عن مختلف الارتباطات التي توجد بين مختلف الظواهر عن طريق الكشف عن وجود الارتباطات السببية بينها[1]، وقد تم الاستعانة بالمنهج المقارن؛ لأن البحث يعتمد على المقارنة بين مستويات المشاركة السياسية من حيث: الجنس،المستوى الدراسي، مكان الإقامة، نوع التخصص . كان لزاماً على الباحثة أن تستخدم المنهج المقارن؛ لأن "هذا المنهاج لا يتألف من مجرد إجراء مقارنات وإنما من استخدام وسائل المقارنة في الشرح والتفسير "[2].

4.1- المقاربة الإحصائية ***(Statistic Correctional)***

وهو أسلوب من أساليب المنهج الإحصائي الذي يضم مجموعة من الأساليب المتنوعة المستعملة لجمع المعطيات الإحصائية وتحليلها رياضيا، لغرض إظهار الاستدلالات العلمية التي قد تبدو في الغالب غير واضحة[3]، ولا يمكن لأي باحث الاستغناء عن الأسلوب الإحصائي في مثل هذه الدراسات؛ ذلك لأنها الوسيلة التي تمكنه من التوصل إلى نتائج دقيقة. وللتأكد من فرضيات البحث تم استخدام الإحصاءات الآتية:

- المؤشرات الإحصائية الوصفية: التكرارات والنسب للاستجابات على جميع بنود المقياس، وكذلك المتغيرات المستقلة (خصائص المبحوثين)، كما تضمنت المؤشرات المتوسطات والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي لقيم استجابات المبحوثين على أبعاد المقياس.
- اختبار (t-test) لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة في متوسط الدرجة على المقياس بأبعاده منفردة ومجتمعة، وذلك بحسب متغيري (النوع، ومحل الإقامة).
- معامل ارتباط بيرسون وسبيرمان: الذي تم استخدامهما لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، أي العلاقة بين القيم السياسة والمشاركة السياسية، كما تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان للتحقق من صدق المحتوى للمقياس.
- معادلة ألفا كرونباخ: تم استخدام هذه المعادلة لاختبار ثبات أداة الدراسة.

---

[1] صلاح مصطفى الغول، منهجية العلوم الاجتماعية،عالم الكتب،القاهرة،1984،ص 192.

[2] زيدان عبد الباقي، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، مكتبة السعادة، القاهرة، 1974،ص345.

[3] عبد القادر حليمي، مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1994،ص 24.

- تحليل التباين الأحادي (One Way Anova): وذلك لمعرفة معنوية الفروق بين مجموعات العينة من حيث متوسط الدرجة على المقياس بأبعاده منفردة ومجتمعة، وذلك بحسب متغير العمر، الذي ضم ثلاث فئات عمرية، ومتغير المستوى التعليمي والذي ضم مستويين.
- اختبار شيفيه للكشف عن اتجاه الفروق الناتجة عن تحليل التباين الأحادي.

2- مجتمع البحث

ويتكون من إجمالي طلاب كليات جامعة صنعاء في الجمهورية اليمنية، يتوزعون على الكليات الأدبية والتطبيقية، كما وقع الاختيار على طلاب السنة الثانية والرابعة، وكان اختيار طلاب السنوات النهائية بحكم قضائهم مدة لا تقل عن أربع سنوات داخل كلياتهم؛ لأنهم على وشك التخرج والانتقال إلى الحياة العامة في المجتمع، وتقلد المسؤوليات الاجتماعية والتي تتطلب درجة مرتفعة من الوعي والمشاركة السياسية، ومن ناحية أخرى لمقارنتها بمشاركة طلاب الفرقة الثانية لتوضيح مدى تقدم المشاركة السياسية والوعي السياسي لدى طلاب الجامعة، ومقارنة ممارسة المشاركة السياسية بين السنوات النهائية بعد انتهاء فترة دراستهم بالجامعة.

والجدول التالي يبين عدد الطلاب الدارسين بجامعة صنعاء في الكليات النظرية والتطبيقية التي أجريت عليهم الدراسة (كلية التجارة– كلية القانون– كلية الآداب– كلية العلوم– كلية الهندسة– كلية الزراعة).

جدول رقم (1): عدد الطلاب في الكليات التي أجريت عليها البحث

الكلية	عدد الطلاب	عدد الطالبات	المجموع
الشريعة والقانون	4051	1466	5517
الآداب	948	2624	3572
العلوم	1077	736	1813
التجارة	6269	3399	9668
الهندسة	1805	323	2128
الزراعة	565	233	798
المجموع	14715	8781	23496

المصدر: البحث الميداني2016

3- عينة البحث

يولي الكثير من الباحثين أهمية كبيرة للعينة، فتحديد شكلها بشكل يتناسب مع المنهج المستخدم هو ما يمنح الباحث القدرة على تحقيق أهداف بحثه والإجابة عن الجوانب المختلفة للإشكالية. وهذا ما يؤكده بيرس الفارو (Alvaro Pires) بقوله: "إن اختيار العينة وتبريرها لا يقل أهمية عن اختيار الموضوع، فهناك بحسبه علاقة ترابطية بين المنهج المستعمل والعينة"[1].

[1] ALVARO, Pires, Échantillonnage et Recherche qualitative: essai théorique et méthodologiques, In la recherche qualitative. Enjeux épistémologiques et méthodologiques, Sous la direction de poupart, ☜

فالعينة هي جزء معين أو نسبة معينة من أفراد المجتمع الأصلي تجرى عليه الدراسة ثم تعمم نتائج هذه الدراسة على المجتمع كله، ووحدات العينة قد تكون أشخاصا، كما قد تكون أحياء أو شوارع أو مدناً أو غير ذلك[1].

وتعد دراسة الظواهر الاجتماعية من أكثر الدراسات تعقيداً؛ ذلك لأن الظاهرة الاجتماعية متغيرة باستمرار، والعوامل الخارجية المؤثرة فيها مختلفة من مكان لآخر، وبناء على ذلك تتوقف صحة الدراسة السوسيولوجية للظاهرة الاجتماعية على حسن اختيار العينة وكيفية استخراجها، حتى يكون مجتمع البحث ممثلا للمجتمع الكلي، ومن ثم نحصل على بيانات مهمة[2].

وقد اختيرت عينة الدراسة وفقا للخطوات الآتية:

- اختيار طلاب من التخصصات العلمية والنظرية: لكي تضمن الباحثة تمثيل العينة لمجتمع البحث فقد وقع اختيارها لكليات تمثل التخصصات النظرية أو الأدبية (كلية التجارة– كلية الآداب– كلية القانون) وأخرى تمثل التخصصات العلمية أو التطبيقية (كلية الهندسة– كلية الزراعة– كلية العلوم).
- اختيار عينة البحث من الطلاب الملتحقين في السنة الثانية وطلاب السنة الرابعة، وذلك حتى يتم الوقوف على مدى تغير المشاركة السياسية في سنة التخرج عنها في السنوات الأولى للالتحاق.
- اختيار عينة البحث بطريقة " العينة الطبقية العشوائية": وهو الأسلوب الملائم لدراسة المجتمع الجامعي إحصائياً، وذلك على اعتبار أن المجتمع الجامعي مجتمع تتنوع خصائص مفرداته وطبقاتهم من حيث تخصصاتهم ودرجاتهم العلمية، وبالتالي فأنها ستكون أكثر دقة في تمثيل المجتمع الأصلي؛ لأن استخدام أسلوب العينة الطبقية العشوائية في اختيار مفردات عينة الدراسة يقتضي أن يقسم مجتمع البحث إلى طبقات متجانسة، ومن ثم اختيار عينة ممثلة من كل طبقة يمثل نسبتها إلى المجتمع الأصلي خلال عدة مراحل، وفي هذا البحث اختيرت عينة عشوائية من طلاب السنة الثانية وطلاب السنة الرابعة من الكليات سابقة الذكر.

وقد أسفر تطبيق هذا الأسلوب على عينة قوامها 600 طالب وطالبة استبعد منهم 65 فردا لأسباب مختلفة؛ منها عدم إرجاع بعض الطلبة للاستمارات، وعدم تحلي البعض الآخر بالجدية المطلوبة في ملء الاستمارات، كأن تكون الإجابة ناقصة، أو اختيار إجابات متعددة لأسئلة تحتمل إجابة واحدة، أو

☞

Deslauriers , Groulx, La perrière , Mayer, Pires . Montréal: Gaétan, Morin, Éditeur, 1997, pp 18-19, consulté le 7 janvier 2014.

[1] محمد سعيد فرح، لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثا اجتماعيا، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 2002، ص ص139-140.

[2] بلقاسم سلاطنية، حسان الجيلالي، منهجية العلوم الاجتماعية، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص168.

إغفال ذكر المعلومات الشخصية، وعليه بلغ العدد الإجمالي للاستمارات الصالحة للتحليل (535) استمارة.

جدول رقم (2): عدد طلاب مجتمع البحث وعدد مفردات العينة حسب التخصص والجنس

الكلية	عدد الذكور	عدد عينة الذكور	عدد الإناث	عدد عينة الإناث	إجمالي عدد الطلاب	مجموع أفراد العينة	نسبة الذكور من الإجمالي	نسبة الإناث من الإجمالي
القانون	4051	89	1466	45	5517	134	15%	8%
الآداب	948	32	2624	61	3572	93	5%	10%
العلوم	1077	34	736	29	1813	63	6%	5%
التجارة	6269	122	3399	75	9668	197	20%	12%
الزراعة	1805	47	323	21	2128	68	8%	4%
الهندسة	565	26	233	19	798	45	4%	3%
المجموع	14715	350	8781	250	23496	600	58%	42%

المصدر :البحث الميداني لعام2015

4- خصائص عينة البحث

يتناول هذا الجزء وصف لعينة البحث التي بلغ عددها (535) بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة. وتتميز عينة البحث بمجموعة من الخصائص العامة التي ظهرت من خلال الدراسة الميدانية وتتمثل في ما يلي:

1.4- الجنـــــس

النوع الاجتماعي هو الذي يعنى بدراسة وضع كل من المرأة والرجل في المجتمع، وضع تحدده وتحكمه عوامل مختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية ودينية. وهو وضع لا نولد به وإنما يحدده المجتمع، وضع متغير بحسب الزمان والمكان ويخلق أدوارة تتأثر بثقافة المجتمع والعادات والتقاليد السائدة فيه. ويهدف مفهوم إدماج النوع الاجتماعي إلى تطوير العلاقة بين المرأة والرجل بغية تحقيق مبدأ التكامل، والمساواة والعدالة، وتكافؤ الفرص بين الجنسين لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية. إن مفهوم النوع الاجتماعي يقوم على أساس أن أدوار الرجل والمرأة محددة من قبل عوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية وليس عوامل بيولوجية، وأن إعادة توزيع الأدوار بينهما من منطلق مفهوم المشاركة سيعود بفائدة أكبر للمجتمع، كما سيتيح لهما الفرصة لاكتشاف قدراتهم واكتساب مهارات توظيف هذه القدرات في القيام بأدوار جديدة[1].

إن فئة الذكور لعينة البحث هي الفئة الأكثر عدداً حيث بلغت (279)، طالباً وبنسبة (52%) من إجمالي العينة، فيما بلغ عدد الإناث (256) طالبة وبنسبة (48%)، من إجمالي العينة البالغة (535) مفردة.

[1] عائشة بوجيري، النوع الاجتماعي ومسيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، نشرة الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي العدد 59، مايو 2010، نسخة الكترونية.

2.4- *الفئة العمرية*

إن معرفة التركيبة العمرية يعتبر امرأ أساسياً في جميع التحليلات البيانية لعدة أسباب منها:

- إن عامل السن يعتبر أهم معيار لمعرفة قدرات الإنسان الفكرية والبدنية، كما إنه من الصفات الخاصة بالفرد التي تحدد كيف يفكر؟ وكيف يعمل، وماذا يحتاج؟ فكل ذلك مرتبطا ارتباطا وثيقا بالعمر الذي عاشه.
- التمييز بين أهمية الفئات العمرية المختلفة المطلقة والنسبية، بوصفها محددات ذات أهمية رئيسية اجتماعية واقتصادية لأي مجتمع[1].
- إن الفئة العمرية للعينة توزعت على ثلاث فئات عمرية، وانحصرت مابين عمر (22–18) سنة بلغ عددهم 350 طالباً وطالبة، وبنسبة شكلت(65%) من إجمالي عينة البحث، أما الفئة العمرية الثانية (27-23) سنة فقد بلغ عددهم 118 طالباً وطالبة، بنسبة بلغت(22%) من مجموع أفراد عينة البحث، يليها الفئة العمرية الثالثة 28 سنة فأكثر، فقد بلغ عددهم 67 مبحوثا بنسبة (13%) من مجموع أفراد عينة البحث.

3.4- *مكان الإقامة*

تساعد بيانات التوزيع الجغرافي للسكان في التعرف على طبيعة الكثافة السكانية بين مناطق وأجزاء مختلفة مما يمكن من تحديد مناطق التركز، والتشتت السكاني في الدولة وهو ما يفيد المخططين وصانعي السياسة الاقتصادية والاجتماعية من إعداد الخطط والبرامج التنموية الملائمة لتلبية احتياجات السكان في مختلف المناطق الجغرافية وتنمية الموارد البشرية وتنسيق الجهود والسياسات التنموية للتقليل من الفوارق في أجزاء البلد. وشهدت كل محافظات اليمن تحولات هامة في نسبة سكان الريف والحضر، بين تعداد اليمن1994 وتعداد 2004 وتمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد1994 أن نسبة سكان الحضر كانت (23.5%) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام 2004م إلى حوالي (28.64%) فقط، مما يؤكد أن النمط الريفي ما زال هو السائد في الجمهورية اليمنية[2].

وليس لتعريف الريف والحضر معنى محدد أو واضح يقبله الجميع، فقد تكون التفرقة بين الريف والحضر على أساس عدد سكان المنطقة أو الإقليم، بحيث إذا زاد العدد عن تقدير معين انتقلت تسميته نتيجة لذلك من ريف إلى حضر. وقد يكون التعريف على أساس أهمية إدارية معينة عندما تتحول إحدى المناطق إلى مركز وتنظم بالتالي إلى المناطق الحضرية، كنتيجة العوامل عديدة أهمها: ارتفاع عدد

[1] سكينه هاشم، علاقة المهاجر بالمجتمع الأصلي: دراسة حول انعكاسات الهجرة الدولية على المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2004، ص186.

[2] كتاب الإحصاء السنوي 2005، صنعاء، 2006 ص21.

المراكز والمحافظات، واطراد هجرة سكان الريف إلى المدن[1]. وشهدت اليمن نمواً في سكان الحضر في المدن الرئيسية بشكل أكبر من المدن الأخرى ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة، حيث يمثل الحضر في العاصمة صنعاء (97.7%) بينما يمثل الريف (3.3%) وتصل النسبة إلى (100%) في عدن. ونمو نسبة الحضر ناتج عن الهجرة من الريف إلى المدينة وخاصة إلى العاصمة صنعاء الذي يمثل 64% من سكانها من غير المواليد فيها حيث إن نسبة الزيادة في سكان صنعاء من بعد حرب صيف 1994م وحتى عام 2015 م بلغت أكثر من (31%)، كما بلغت الزيادة بين عامي (1994–2004م) نسبة (18.3%)، وأصبحت المدن مناطق جذب سكاني، وبدأت المدن اليمنية تشهد تطورات عمرانية واضحة وزيادة في حجم السكان، وبهذا فإن عملية التحضر التي حدثت في اليمن حدثت بشكل نزوح داخلي.

إن نسبة طلاب عينة البحث الذين يعيشون في الحضر كانوا الأكثر تمثيلاً بواقع 389 وبنسبة (73%)، وهي نسبة عالية من إجمالي أفراد العينة الكلية البالغة 535 مشاركا، مقارنة بالطلاب الذين يعيشون في الريف؛ إذ بلغ عدد الطلاب الذين يعيشون في الريف 146 مشاركاً، بنسبة (27%) من مجموع أفراد عينة البحث.

4.4- نوع الكلية

اختيرت مجموعة من الكليات التي تمثل القسم النظري، وهي (كلية التجارة، كلية القانون، كلية الآداب) وكليات تمثل القسم العملي (كلية العلوم، كلية الهندسة، كلية الزراعة).

توزعت أفراد العينة بحسب نوع الكلية، حيث تمثلت كلية التجارة ب 172 مشاركاً بنسبة (32%)، من مجموع أفراد عينة البحث، وتمثلت كلية القانون ب 124 مشاركاً بنسبة (22%) من مجموع أفراد عينة البحث، فيما تمثلت كلية الآداب والعلوم الإنسانية ب 83 مشاركاً بنسبة (16%) من مجموع أفراد عينة البحث، كما تمثلت كلية العلوم ب 63 مشارك بنسبة (12%) من مجموع أفراد عينة البحث، أما كلية الزراعة فتمثلت ب 58 مشاركاً بنسبة (11%)، وكلية الهندسة ب 35 مشاركاً بنسبة (7%) من مجموع أفراد عينة البحث.

5.4- *السنة الدراسية*

تم اختيار السنة الثانية والسنة الرابعة من الكليات النظرية، والكليات العلمية لعينة البحث، ويتضح أن طلاب المستوى الثاني حاز على التكرار الأكبر (273) طالباً وطالبة بنسبة (51%) من عينة البحث،

[1] حسن الساعاتي، وعبد الحميد لطفي، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت ، 1981، ص143–144.

بينما بلغ تكرار من اختيروا كعينة للدارسة من المستوى الرابع (262) طالباً وطالبة بنسبة (49%) من مجموع أفراد عينة البحث.

6.4- *المستوى التعليمي للأب*

تكمن أهمية معرفة الخصائص التعليمية للسكان في إبراز مدى تطور وتقدم المجتمع ومدى ما وصل إليه من مستوى تعليمي، فالتعليم وسيلة مهمة تمكن الإنسان من توسيع مداركه والتعامل مع المستجدات وتقنيات العصر، كما أنها تساعده في الحصول على المعلومات والمعارف اللازمة لتطوير مهاراته وقدراته وتحسين مستوى معيشته[1]. وصنف مستوى تعليم آباء عينة البحث إلى ست مستويات، حيث بلغ نسبة الأمية من الآباء 88 بنسبة (16%)، ومن الآباء الذين يقرؤون ويكتبون 136 وبنسبة (25%)، ومن الآباء ذوي المؤهل الأساسي 94 بنسبة (18%)، ومن الآباء ذوي المؤهل الثانوي 90 وبنسبة (17%)، ومن ذوي المؤهل الجامعي93 وبنسبة (17%)، وأخيراً ومن الآباء ذوي الدراسات العليا 34 وبنسبة (7%) من مجموع أفراد عينة البحث.

7.4- *المستوى التعليمي للأم*

صنف مستوى تعليم الأم إلى ست مستويات، حيث بلغت نسبة الأمية من الأمهات (207) بنسبة (39%)، وهي أكبر نسبة من مجموع أفراد العينة، ومن الأمهات اللواتي يقرأن ويكتبن 127 بنسبة (22%)، ومن الأمهات ذوي المؤهل الأساسي 107 بنسبة (20%)، ومن الأمهات ذوي المؤهل الثانوي 77 وبنسبة (14%)، ومن ذوي المؤهل الجامعي 15 بنسبة (4.5%)، أخيراً من الأمهات ذوات الدراسات العليا 2 بنسبة (0.6%).

ولوحظ ارتفاع نسبة الأمية لدى عينة البحث، وهذا يدل على تفشي ظاهرة الأمية للنساء بنسبة كبيرة، وأنها لا زالت مرتفعة في المجتمع اليمني بشكل كبير، رغم التطورات التي شهدها المجتمع في مجال التعليم خلال العقود الأخيرة وخاصة في مجال تعليم المرأة.

5- أداة البحث

للوصول للأهداف المنشودة في أي دراسة ميدانية لا بد من استخدام أداة أو أدوات علمية لجمع البيانات. ويقصد بالأداة هي: "الوسيلة التي تجمع عن طريقها معلومات وبيانات الدراسة، حيث تشير مناهج البحث العلمي إلى أن الأداة هي الوسيلة التي يجمع بها الباحث بياناته"[2]. فالتطور الذي عرفته الأدوات والنماذج الإحصائية في ستينات القرن الماضي ساهم بشكل كبير في سيادة الاعتقاد أن تكميم الظواهر والقدرة على تحويل الواقع إلى أرقام هو ما يجعل من علم الاجتماع علما كامل، هذا الواقع

[1] التعداد العام للسكان والمساكن 2004، الفصل الثالث: التقسيمات الإدارية والتعدادية، ص133.
[2] إحسان محمد الحسن، طرق البحث الاجتماعي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1997، ص 252.

يعكسه تصاعد التيار المدافع في العلوم الاجتماعية عن النزعة التكميمية والقائل: "إن الواقع غير القابل للتكميم هو واقع غير موجود. لقد لاحظ دابس (Dabbs) أن التوجهات الكمية في العلوم الاجتماعية في تلك الفترات لقيت المزيد من الترحيب من طرف الفاعلين في العلوم الاجتماعية ومن طرف المؤسسات، ولذلك كُرس لدى العامة من الناس أن الأرقام تعني العلم والدقة[1]. في السياق نفسه يبين دافيد سيلفر (David Silverman) أن العديد من الباحثين يعتقدون أن المناهج الكمية أفضل من المناهج الكيفية وأكثر علمية منها، على أساس أن البحث الكمي واضح وموضوعي ومرتبط بالواقع[2].

ومن بين هذه الأدوات التي استخدمتها الباحثة لتحقيق أهداف البحث، هي كالتالي: الاستمارة، المقابلة.

1.5- *الاستمارة* (questionnaire)

تعد الاستمارة من الوسائل المهمة، والأكثر مصداقية، والأوفى موضوعية في جمع البيانات المطلوبة، كما أنها بتصميمها وأشكالها ووضوح بياناتها تعد أداة مهمة من أدوات القياس؛ لكونها تتضمن مجموعة من الأسئلة توضع لغرض جمع المعلومات المطلوبة[3]. كما تعد أداة مفيدة ووسيلة أساسية للباحث من أجل الحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع، والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والآراء.

ويتوقف اختيار الباحث للأداة اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة، فبعض أدوات البحث تسمح في بعض المواقف والأبحاث عنها في غيرها، ويفضل بشكل عام استخدام المقابلة والاستبيان عندما يكون نوع المعلومات اللازمة له اتصال وثيق بعقائدهم أو بشعورهم أو باتجاهاتهم نحو موضوع معين[4]. وقد جاءت عملية الصياغة الأولية للاستمارة بعد الاطلاع على العديد من الدراسات السابقة، التي شكلت إطارا مرجعيا لدراستنا هذه، وقد تم أخذ ما يناسب مجتمع البحث الذي نحن بصدد دراسته، واتساقا مع أهداف وفرضيات البحث فقد تم تصميم استمارة تستجيب لمتغيرات الدراسة، ويخضع لإطارها النظري، فقد تم توجيهه لعينة البحث وذلك من أجل الكشف عن القيم السياسية السائدة لدى الشباب الجامعي ومستوى مشاركتهم في الحياة السياسية. ومرت عملية إعداد أداة الدراسة وبناءها بعدد من المراحل التي في ضوئها تم اعتماد أداة الدراسة بشكلها النهائي وذلك على النحو الآتي:

1.1.5- تحديد المؤشرات وبناء تقسيم الأداة

(1) Bruce, L. Berg."METHODS FOR THE SOCIAL SCIENCES", Boston, Allyn & Bacon, fourth Edition, 2001, p2.

(2) David, Silverman. " DOING QUALITATIVE RESEARCH",London, fourth Edition, by SQGE Publication, 2002, pp2-3.

(3) إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 254.

(4) عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، مكتبة وهبه، الطبعة السادسة، القاهرة، 1977، ص301.

بدأت هذه المرحلة بعملية المراجعة والاطلاع على عدد من الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية، والتي لها علاقة بموضوع دراستنا، وذلك بهدف الاستفادة من الإجراءات المنهجية والمتغيرات والمؤشرات، التي اعتمدتها تلك الدراسات عند بناء أدواتها ومقاييسها، وتتوزع الدراسات التي تم الاطلاع عليها ما بين دراسات غربية وأخرى عربية، وبناء على ذلك توصلت الباحثة إلى أن تلك الدراسات تتفاوت أدواتها من حيث التعاطي مع المتغيرات والمؤشرات، التي أُخذت بها في بناء مقياس المشاركة السياسية، ويعود ذلك التفاوت في اعتقادنا إلى المفهوم الذي أعطته تلك الدراسات للمشاركة السياسية والذي يتفاوت ضيقا واتساعا في الأدبيات النظرية السياسية من جهة، وإلى طبيعة الفئة أو الشريحة الاجتماعية التي أُجريت عليها الدراسة من جهة أخرى، والتي قد تعكس مؤشرات للمشاركة السياسية لفئة أو شريحة اجتماعية معينة تميزها عن غيرها من الفئات إلى جانب مؤشرات المشاركة المتعارف عليها كالتصويت والترشيح... إلخ، وكذلك لجأت الباحثة إلى إجراء نقاشات مع عدد من الأساتذة المتخصصين حول المؤشرات التي يمكن الأخذ بها لقياس المشاركة السياسية. وتأسيسا على ذلك فقد تم البدء في بناء أداة الدراسة على أساس التوفيق بين ملاحظات الأساتذة، وبين أدوات ومقاييس الدراسات ذات العلاقة التي تم الاطلاع عليها، وبما يتوافق مع أهداف الدراسة محل البحث وطبيعة المجتمع المدروس، الأمر الذي اقتضى أحيانا إجراء بعض التعديلات أو إضافة فقرات اقتضتها طبيعة الدراسة وأهدافها والواقع المجتمعي العام وواقع الفئة المدروسة المتمثلة في طلاب وطالبات الجامعة.

وبناء على ذلك فقد قُسمت الأداة إلى محاور رئيسية عديدة، وقد غطت المحاور التالية:

- المحور الأول: المعلومات الديموغرافية لطلاب العينة، وتحديدا (الجنس، العمر، السنة الدراسية، التخصص الدراسي، محل الإقامة، المستوى التعليمي للوالدين).
- المحور الثاني: مستوى القيم السياسية السائدة لدى شباب جامعة صنعاء، واشتمل على (16) عبارة تقيس مدى إيمان المبحوثين بالقيم السياسية التالية: قيمة الحرية، قيمة المساواة، قيمة الانتماء، قيمة السلام، قيمة المواطنة.
- المحور الثالث: واقع المشاركة السياسية للشباب، واشتمل على (11) عبارة تقيس واقع المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء من خلال الانخراط في عضوية الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع اليمني، والمشاركة في التظاهرات والاعتصامات والنزول للساحات، والاهتمام السياسي ومتابعة القضايا السياسية والمشاركة في الانتخابات.
- المحور الرابع: العوامل التي تساهم في تشكيل السلوك السياسي للشباب، واشتمل على (21) عبارة، وتنقسم إلى عدد من العناصر:

دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية والسياسية في تشكيل قيم المشاركة السياسية من خلال:

1. مساهمة الأسرة في غرس قيم المشاركة السياسية.

2. مساهمة مؤسسات النظام التعليمي في إكساب قيم المشاركة السياسية.
3. مساهمة وسائل الإعلام في توعية الشباب ب قيم المشاركة السياسية.
4. مساهمة الأحزاب السياسية في بث قيم للمشاركة السياسية لدى الشباب.
5. مساهمة (الثورة الشبابية 2011) في إكساب الشباب قيم المشاركة السياسية.
6. كيفية تنمية قيم المشاركة السياسية للشباب الجامعي.

2.1.5- اختبار صدق الأداة (المقياس):

خضعت أداة الدراسة لعدد من اختبارات الصدق المتعارف عليها في الوسط الأكاديمي التي تهدف إلى التحقق من صدق فقرات ومجالات الأداة، وذلك على النحو الآتي:

أ- الصدق الظاهري (الخارجي): يعبر الصدق الظاهري عن مدى صدق إجراءات بناء الأداة ومدى انتساب وضمان تمثيل مضمون فقراتها للمجال الذي يقيسه، وهو من الإجراءات المهمة المتعلقة ببناء الاستمارة وإعدادها، وتتأكد أهمية عرض فقرات الاستمارة على مجموعة من الخبراء أو المحكمين لتقدير مدى تمثيلها للصفة المراد قياسها، وذلك على اعتبار أن الصدق الظاهري (حكم المحكمين) للمقياس ذو وزن جدير بالاهتمام خصوصاً إذا كان هؤلاء المحكمون من ذوي الخبرة والاختصاص.

ب- صدق المضمون (المحتوى): تم حساب صدق المضمون أو صدق المحتوى لمقياس الدراسة وفقاً لمصفوفة معامل الارتباط والاتساق الداخلي للفقرات (Spearman's Correlation)، وقد تبين وفقاً لنتائج الاختبار أن مصفوفة أو معامل الارتباط بين مختلف فقرات الأداة (المقياس) دال بصورة مرتفعة، كما أن مصفوفة أو معامل الارتباط بين فقرات كل مجال دال بصورة كاملة، وأن الارتباط قد تحقق عند مستوى (0.01) بصورة كلية، الأمر الذي يعكس درجة عالية من صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات أداة المقياس.

ج- ثبات الأداة tool constancy: قامت الباحثة بالتحقق من مستوى ثبات الأداة، وذلك من خلال تطبيق معادلة ألفا وكرونباخ على عينة عشوائية من عينة البحث، وذلك لمعرفة مستوى الاتساق الداخلي للمجالات(الأبعاد) والمستوى الكلي للأداة، وأن أداة البحث تتمتع بمستوى مرتفع من الثبات، على المستوى الكلي للأداة (.847)، وبالتالي فإن معامل الثبات العالي هذا يشير إلى أن الأداة متكاملة ومناسبة لأغراض البحث العلمي.

د- وزعت الاستمارات على أفراد العينة من الكليات النظرية والتطبيقية في جامعة صنعاء، وكان مستوى ثبات الأداة وفقا لمعامل ارتباط بيرسون لمحور القيم السياسية (6.73)، ومحور المشاركة السياسية (9.15)، والعوامل المؤثرة في قيم المشاركة السياسية (7.49)، عند مستوى دلالة (0.00).

2.5- *تقنية المقابلة* **(the interview)**

المقابلة تعني المحادثة الجادة الموجهة نحو هدف معين، يقوم بها الباحث مع المبحوث لاستثارة أنواع معينة من المعلومات لاستثمارها والاستفادة منها، وتستخدم المقابلة للحصول على تفاصيل أكثر عن موضوع الدراسة، ولا يمكن الحصول عليها من خلال الاستبيان، فهي تعطي بيانات مفصلة عن أنماط السلوك الاجتماعي أو تفسيرات معينة لهذه الأنماط من السلوك، وتقترن المقابلة بدليل دراسة الحالة الذي يشتمل على عدة أسئلة تتعلق بموضوع الدراسة، وتمتاز المقابلة بأنها تسمح بوجود علاقة تفاعلية بين الباحث والمستجيب، مما يجعله يقبل على المقابلة ويبذل جهده في إعطاء المعلومات الضرورية[1]. فالمقابلة تكمل الاستمارة في تعزيز المعلومات التي توصلنا إلى الأغراض والمعلومات التي بني عليها بأسلوب أمثل وأدق[2].

وقد لجأت الباحثة إلى استخدام المقابلة الفردية وصولا إلى مصداقية الإجابة، وموضوعية رأي المبحوث وبصراحة أكثر، وطبق دليل المقابلة على عينة عمدية مكونة من 30 فرداً من طلاب الجامعة ومشاركين بالحياة السياسية وغير مشاركين بعد ترتيب اللقاء بالأشخاص، الذين هم على صلة مباشرة بموضوع البحث، وتوجيه الأسئلة للمعنيين في مقر دراستهم وأعمالهم، وكانت محاور المقابلة نفس المحاور التي تم عرضها في الاستمارة مسبقا.

6- الصعوبات التي واجهت الباحثة

عادة ما يرافق الدراسات والبحوث العلمية العديد من الصعوبات، وتتمثل أهم الصعوبات التي رافقتني وأنا اكتب هذا البحث، واليمن يخوض حرباً على جميع الأصعدة سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً، وهي كالتالي:

- صعوبة الالتقاء بعينة البحث أثناء مدة الدراسة الميدانية في فترات متقطعة ومتباعدة، نظرا للانعدام الأمني وخاصة في ظل الحرب التي شنتها دول التحالف العربي على اليمن، حيث كان معظم الطلبة والمدرسين لا يستطيعون الالتزام بالدوام؛ نظرا للغارات الجوية والقصف العشوائي المستمر بالصواريخ على جميع المدن، مما أعاق الحركة التعليمية في جميع أنحاء اليمن.
- صعوبة الحصول على الوثائق الرسمية الخاصة بالدراسة، وصعوبة الخروج للمكتبات والجامعات؛ نظراً لتعليق الدوام في معظم المرافق الحكومية وعدم تواجد الموظفين خوفا من القصف الصاروخي العشوائي.
- تعتمد خطة البحث على بيانات نظرية وبحث ميداني، وبالرغم من خطورة الوضع الحالي في اليمن وقطع الطرق المؤدية لمنطقة البحث؛ لأنها ضمن المناطق المستهدفة بالقصف، باعتبارها منطقة تواجد (الحوثيين)، إلا أن الباحثة تكبدت معاناة السفر، ومخاطر الطرق والمسافات الطويلة للوصول إلى منطقة البحث، وإنجاز البحث الميداني.

---

[1] رجاء محمود أبوعلام، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط3، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001، ص78

[2] عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط5، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 1975، ص349.

- الضغوطات النفسية التي مرت بها الباحثة خلال فترة إنجاز البحث ومنها القلق المستمر على الأهل، وسكنهم في مناطق الحرب الدائرة في اليمن.
- عدم معرفة بعض المبحوثين بأهمية البحوث الاجتماعية وإجراء الدراسات الميدانية، مما دفعهم إلى التعامل بعدم الاكتراث مع موضوع البحث.
- رفض بعض المبحوثين المشاركة في تطبيق الاستمارة خاصة أن موضوعنا يتعلق بالسياسية وعدم رغبتهم في الحديث عن الأمور السياسية؛ نظراً لاعتبارات أمنية كما يرونها من وجهة نظرهم، وبالأخص في ظل تغيير نظام الحكم في اليمن.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

إنّ تغطية الدراسات السابقة تعطي للباحث معلومات ومناهج قد يستفيد منها في دراسته الحالية، وتفيد الباحث في أن يشتق بعض الفرضيات والحقائق منها، لكي يخضعها للاختبار والفحص للتأكد من درجة المصداقية التي تتمتع بها تلك الحقائق والمعلومات، فضلاً عن أنّ الدراسات السابقة تكوّن خلفية للمقارنة والتحقق بين ما توصلت إليه تلك الدراسات وما توصلت إليه الدراسات الحالية، فهي تُغني الدراسة الحالية بالحقائق والمعلومات وتجعلها أكثر علمية وموضوعية. فالعديد من الدراسات التي تناولت موضوع المشاركة السياسية من حيث طبيعتها ودوافعها ومعوقاتها وغيرها من المتغيرات بهدف تحليل تلك الظاهرة وتفسيرها، وذلك من خلال العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بهدف تحليل تلك الظاهرة وتفسيرها، التي تهيمن على مناخ المجتمع المدروس.

ويرى "فان دالين FAN DALINE" أن استعراض البحوث والدراسات السابقة يزود الباحث بالعون اللازم، لكي يضع أساسا سليما لبحثه ككل، فاستعراض هذه البحوث والدراسات يؤدي إلى إثراء فكر الباحث واستشارته، فيلاحظ ثغرات في المعرفة والنتائج المتضاربة، فأعمال غيره من الباحثين توقفه على الطريق للتصدي لمشكلته وعلى زيادة كفاءة عمله وتحسين نوعيته[1]، وفي إطار بحثنا حاولنا جمع مجموعة من الدراسات – حسب الإمكان– التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بموضوع البحث، وبذلك سنقوم باستعراض لبعض الأبحاث والدراسات التي تمثل الإرث المعرفي الذي يغني موضوع الدراسة، والتي قامت الباحثة بالاطلاع عليها في الدوريات العلمية المختلفة ورسائل الماجستير والدكتوراه المنشورة في المكتبات الجامعية، ولم تعثر الباحثة بعد مراجعتها للأدب النظري ومصادر المعلومات المكتبية والإلكترونية المتاحة – في حدود اطلاعها- على دراسة تناولت موضوع الدراسة الحالية بشكل مباشر، فهناك دراسات

[1] بارة سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2007، ص 11.

تناولت المشاركة السياسية مع متغيرات أخرى، ولذلك تم إلقاء الضوء على عدد من الدراسات العربية والأجنبية على النحو التالي:

- الدراسات التي تناولت المشاركة السياسية.
- الدراسات التي تناولت القيم السياسية.
- الدراسات التي تناولت التنشئة السياسية.

أولاً: دراسات حول المشاركة السياسية

1- دراسة سعد إبراهيم جمعة (1984): الشباب والمشاركة السياسية

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات ومواقف الطلاب الجامعيين حول المتغيرات المختلفة المتعلقة بمشاركتهم السياسية، وكذلك معرفة الأسباب والمعوقات التي تعوق هذه المشاركة سواء داخل الأسرة أم الجامعة، وتكونت عينة الدراسة من (512) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

-أن الأسرة تؤدي دوراً في مدى مشاركة الشباب وتعلمهم لمسؤولياتهم.
-أن أكثر الطلاب مشاركة داخل الجامعة هم طلاب المواد الاجتماعية والدراسات الإنسانية.
-أن خوف الطلاب من أسرهم يعد أحد المعوقات في المشاركة، كما أن الأساتذة الجامعيين لا يهتمون بالأنشطة الطلابية ويتدخلون في شؤون الطلاب ويضغطون عليهم خاصة في المجال السياسي.
-تعد الأسرة وسيلة فعالة للمشاركة وإبداء الرأي، إذ تساعد على تقريب الفجوة بين الأساتذة والطلاب، كما أنها تنمي شخصية الطالب وتكسبه القيم الإيجابية العديدة ذات الصلة بالمشاركة السياسية[1].

2- دراسة فرانك ثوماس، Frank Thomasa2003

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات وممارسات الطلبة لقيم الديمقراطية وأفكارها لفترة ما بعد الشيوعية، واعتمدت الدراسة الأسلوب الكيفي، وأجريت الدراسة على جميع طلبة المدارس (الثانوية الهنغارية) في جميع أنحاء هنغاريا وبودبست والبالغ عددهم (2500) طالباً، ولقد تم اختيار هذه الشريحة باعتبارهم أول جيل بعد الشيوعية، وأول جيل يلقى التربية الديمقراطية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أن الطلاب لديهم ميل للمشاركة في الحياة العامة، ولديهم ميل للديمقراطية.
- بينت حرص الطلاب على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية.

[1] سعد جمعة، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1984.

– كشفت الدراسة عن بعض عيوب التربية الهنغارية والثقافة السياسية التي تتسم ببعض العيوب، فقد كانت لا تدعم بشكل واضح الحياة الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة[1].

3- دراسة هناء حسني النابلسي (2006): دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي، والمشاركة السياسية، وتكونت عينة الدراسة من 1150 طالب وطالبة يشكلون من طلبة الجامعة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

– أن المشاركة في العمل التطوعي والمشاركة السياسية ضعيفة.
– أن دور الأسرة ضعيف في التأثير على أبنائها للمشاركة في العمل التطوعي، والمشاركة السياسية، وتأثير الأصدقاء ضعيف.
– يوجد نظرة إيجابية للعمل التطوعي في المشاركة السياسية في بناء الوطن ودعم مسيرة التنمية.
– أن معوقات مشاركة الشباب في المشاركة السياسية هي الانشغال بالدراسة والاهتمام بأمور الحياة الشخصية، وعدم وجود قدوة، وعدم توافر المعلومات حول القضايا السياسية، وحول كيفية وأماكن المشاركة، وعدم القناعة بالأسلوب وفقدان المصداقية في العمل السياسي، وعدم توفر الحوافز، وعدم توفر الرغبة[2].

4- دراسة الصلوي (2006): المشاركة السياسية في المجتمع اليمني.

هدفت هذه الدراسة إلى- مقارنة العمليات الانتخابية النيابية للفترة (1990-2003) والتعرف على الواقع الاجتماعي والسياسي للمشاركة السياسية في العمليات الانتخابية النيابية، وإلى التعرف على المعوقات التي تحول دون مشاركة انتخابية حقيقية وفاعلة، وأجريت هذه الدراسة على عينة من الناخبين المشاركين في انتخابات في الدائرة السابعة بأمانة العاصمة في الجمهورية اليمنية، وقد اعتمد الباحث على منهج المسح الاجتماعي بالعينة والمنهج التاريخي والمقارن، وخلصت هذه الدراسة إلى نتائج عده من أهمها:

– هناك نوعان من المعوقات التي تحول دون قيام مشاركة سياسية حقيقة، حيث يرتبط النوع الأول منها بطبيعة المجتمع، المتمثلة في مشكلة الانتماءات الأولية والمحلية (الأسرة، العائلة، العشيرة، القبيلة، المنطقة)، حيث أصبحت هذه المؤسسات والانتماء إليها المرجعية الطاغية على سلوك الأفراد وعلى

[1] Frank. Thomasa. "DEMOCRATIC IDEAS1989–2001, UNDERST AND AAUDINGS PRACTICE AND ATTITUDES AMONG STUDENTS IN POS–COMMUNIST HUNGARY", Syracuse University.

[2] هناء حسني النابلسي، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية،الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.

ممارساتهم. ويرتبط النوع الثاني من المعوقات بطبيعة النظام السياسي، حيث يتضمن العديد من المعوقات، والتي يمكن تصنيفها إلى معوقات قانونية، وإدارية، وسياسية[1].

5- دراسة عبد الباسط العزام (2007): المشاركة السياسية للشباب الأردني.

تهدف الدراسة إلى تحليل المشاركة السياسية الأردنية للشباب الجامعي في المجتمع الأردني في ضوء متغيرات داخلية وخارجية، وتتعرف على دور الأسرة والجامعة في تفعيل قنوات المشاركة في الحياة السياسية، وتكونت عينة الدراسة من 617 طالباً وطالبة، وتوصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- عدد كبير من العينة يعتقدون عدم جدوى الانتخابات، وذلك لضعف تأثير البرلمان في التشريع والرقابة، كما أن موضوع الانتخابات لا يأخذ مساحة كافية من النقاشات داخل الأسرة.
- امتناع أغلب العينة عن المشاركة في الانتخابات بسبب ضيق الوقت والإرهاق في المقررات الدراسية.
- عزوف ثلثي العينة عن المشاركة في أنشطة الحملات الانتخابية.
- عدم الانضمام للأحزاب السياسية باعتبارها مصدرا يثير القلق والمشاكل والمتاعب.
- رفض العينة المشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات ضد الحكومة[2].

6- دراسة سلوى الزرهوني (2008): الشباب والمشاركة السياسية.

حاولت الزرهوني أن تكشف عن العلاقة بين المواقع الاجتماعية والمواقف السياسية، وذلك بتحديد أوجهة التشابه والاختلاف في موقف الشباب من المشاركة السياسية بحسب درجة اندماجهم الاجتماعي، وقد قارنت بين موقف طلبة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بحكم انتماء أغلبيتهم للطبقات المتوسطة والفقيرة، وبين موقف طلبة جامعة الأخوين بحكم انتماءهم للطبقات الميسورة، ويظهر من خلال الخلاصات النهائية لدراستها:

أن الانتماء الاجتماعي والنوع الاجتماعي لا يشكل فارقا على مستوى الموقف من المشاركة السياسية، فعدد كبير من الطلبة بمختلف انتمائهم الطبقي صرحوا أنهم لا يصوتون في الانتخابات وغير مسجلين في اللوائح الانتخابية، والأكثر من ذلك أظهرت الدراسة أن الشباب المنتمين للطبقات الميسورة لا يولون أي اهتمام بالتصويت الذي يعد شكلا من أشكال المشاركة السياسية[3].

---

(1) ياسر الصلوي، المشاركة السياسي في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من 2003-1990 ، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن، 2006.

(2) عبد الباسط العزام، المشاركة السياسية للشباب الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، 2007.

(3) ZERHOUNI, Saloua, Jeunes et Participation Politique au Maroc, sous, la direction de L'.Institut Royal des Etudes Septembre, 2008, P37.

7- دراسة إسهام الأرياني (2008): المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في المجالس المنتخبة من العام (2003- 1990).

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مؤشرات المعرفة والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، وهدفت أيضا إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في دعم وتمكين المرأة اليمنية من المشاركة السياسية، ومدى تأثير المتغيرات الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع اليمني وتأثير المستوى الاقتصادي والتعليمي والقانوني على درجة المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، وقد اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي والتاريخي والمقارن ومنهج تحليل النظم، وبالإضافة إلى هذه المناهج استخدمت الباحثة الأسلوب الكمي في تحليل وعرض البيانات الإحصائية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- إن وضع المرأة اليمنية لا يزال على المستوى التنظيمي هامشي في معظم الأحزاب، فالعادات والتقاليد والثقافة السائدة في المجتمع اليمني قد عملت على تمييز سياسي وضعت المرأة في مكانة أدنى من مكانة الرجل.
- تدني المستوى الاقتصادي في اليمن وتدني مستوى الدخل للمواطن خاصة النساء، مما أدى إلى تدني درجة المشاركة السياسية لدى المرأة، وبالتالي التقليل من أهمية مشاركتها في العمل السياسي[1].

8- دراسة هيثر إيفانز(Hearther. K, Evans 2009): الناخب الأمريكي الشاب والمشاركة السياسية للشباب الجامعي وغير الجامعي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشاركة السياسية للشباب الجامعي وغير الجامعي، وخلصت نتائج الدراسة إلى الآتي:

-النظريات التقليدية المفسرة للمشاركة السياسية لم تقدم تفسيرا كاملا وكافيا للمشاركة السياسية وخاصة لفئة الشباب. كما توصلت الدراسة إلى أن هناك فروقا كبيرة بين الشباب الجامعي وغير الجامعي فيما يتعلق بالمشاركة.

-كما توصلت إلى أن التعليم عامل مهم في تفسير مشاركة الشباب، وأن الطلاب الجامعيين أكثر الشباب احتمالا للمشاركة في أي نشاط سياسي، سواء (بالتصويت- أو بحضور المؤتمرات الجماهيرية- أو بالمساهمة في المدونات السياسية).

-الشباب الذين يتناقشون في الأمور السياسية مع أسرهم هم أكثر احتمالا للمشاركة، وهذا يدل على أن للتنشئة الاجتماعية والسياسية أثراً كبيراً في المشاركة السياسية للشباب[2].

---

[1] إسهام الأرياني، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية في المجالس المنتخبة في الفترة (2003- 1990) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قناة السويس، كلية العلوم السياسية، مصر، 2008.

[2] Hearther. K, Evans. "THE YOUNG AMERICAN VOTER ,THE POLITICAL PARTICIPATION OF COLLEGE AND NON-COLLEGE YOUTH".Ph.D,Departement of Political Science, Indiana University,2009.

9– إسلام السيد حجازي 2009: مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم صورة أولية عن واقع المشاركة السياسية للشباب الجامعي المصري، وذلك برصد وتلمس الأسباب الكامنة وراء أزمة المشاركة السياسية للشباب الجامعي، واعتمدت الدراسة الميدانية على عينة متاحة مكونة من551 طالباً وطالبة من طلاب جامعة القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها:

أشارت الدراسة إلى أن مؤسسات الإعلام لها دور في نشر قيم الديمقراطية وأن الإعلام يؤدي دوراً مهماً في تنمية الوعي السياسي وقيم المشاركة لدى أفراد المجتمع، وأن البيانات المجمعة قد أكدت عكس ما أشارت إليه بعض الدراسات على أن السبب الرئيسي وراء عزوف الشباب عن المشاركة السياسية يرجع في جزء كبير منه إلى ضعف مستوى المعرفة والوعي السياسي لديهم[1].

10- دراسة عماد محمد أبو الجديان (2010): المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية السياسية، دراسة ميدانية على عينة من طلاب جامعة الأقصى بمحافظة غزة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبعاد المشاركة السياسية لدى الطلاب، والتعرف على أثر كل من: النوع، والمستوى الدراسي، ونوع الكلية، والمعدل التراكمي، والاتحاد الحزبي في مستوى المشاركة السياسية لدى طلاب جامعة الأقصى في محافظة غزة.

وذلك من خلال الكشف عن مستوى المشاركة السياسية، والكشف عن قدرة الجامعة في إحداث تنمية سياسية حقيقة لدى طلابها من خلال مستوى مشاركتهم السياسية، واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة مكونة من 300 طالب وطالبة، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية لصالح الذكور، وهذا يعني أن الذكور أكثر مشاركة من الإناث.
- إن المشاركة السياسية عند الطلاب عالية، وذلك من خلال متابعتهم للبرامج السياسية والواقع الإلكتروني، ومشاركتهم في الندوات والمؤتمرات السياسية، وتقديم التضحيات من أجل الوطن.
- إن الانتماء الحزبي لدى الطلاب كبير يرجع إلى أسباب اقتصادية واجتماعية وسياسية، من خلال التحاقهم بالدورات العسكرية التي يقيمها الحزب للحصول على فرص عمل، في حين لم يقم الحزب بتوعية الطلاب سياسيا[2].

---

[1] إسلام محمد السيد حجازي، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية،2009 ، مصر .

[2] عماد محمد أبو الجديان، المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2010.

11- محمود الشامي (2011): مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني نحو العولمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة، وتكونت عينة الدراسة من 469 طالباً وطالبة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى:

- مستوى المشاركة السياسية لطلاب الجامعات الفلسطينية يعتبر متوسط نسبيا.
- إنّ لمتغير الجنس ودخل الأسرة والانتماء التنظيمي أثراً في مستوى المشاركة السياسية.
- الانتماء الحزبي هو أفضل أشكال المشاركة السياسية، وأنّ اهتمام الأحزاب بمصالحها الضيقة وليس المصلحة الوطنية.
- سطوة الحزب الحاكم يعدّ من أهم أسباب العزوف عن المشاركة السياسية للشباب.
- الأحزاب السياسية تسعى لمصالحها وليس للمصلحة الوطنية، والانتماء للأحزاب بسبب الإغراءات المادية[1].

12- دراسة (Campanate 2013): تأثير الإنترنت على المشاركة السياسية في إيطاليا

تتكون عينة الدراسة من 8100 مديرية مع متوسط سكان 2468 للمديرية الواحدة، ركز فيها الباحثون على عينة من7969 مديرية، التي توفرت لديهم المعلومات الكاملة عن الانتخابات البرلمانية، وبالتحديد خمسة انتخابات برلمانية سابقة 2013-2008-2006-2001- 1996 والانتخابات البلدية التي عقدت بين عامي 2012-2001، وسلسلة الاستفتاءات التي عقدت بين عامي 2011-2009، وتوصلت إلى النتائج الآتية:

- إن استخدام إنترنت للنطاق العريض في الانتخابات البرلمانية والبلدية الإيطالية أدى إلى انخفاض واضح في مستويات المشاركة السياسية التقليدية.
- إن الإنترنت فتح المجال أمام مشاركة سياسية تقليدية سواء على الإنترنت أو على الواقع.

استطاعت الجماعات المحلية في إيطاليا تحشد عدداً كبيراً للمشاركة السياسية عندما وظفت الإنترنت بشكل جيد، كما جذبت العديد من الأفراد المنتمين للأحزاب السياسية المعروفة إليها، مما أظهرها بشكل غير مسبوق في الانتخابات[2].

---

[1] محمود الشامي، مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني نحو العولمة، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 19، العدد.2، 2011.

[2] Campante. F. Durante, R. AND Sobbrio .F. "POLITICS :THE MULTIFACETED EFFECT OF BROAD BAND INTERNET ON POLITICAL PARTICIPATION", The National Bureau of Economic Research, on October 22, 2013.

ثانياً: دراسات حول القيم السياسية

1- دراسة دافيد سون، وكورتر: (Davidson & Cortter1989)

هدفت الدراسة إلى الكشف عن المشاركة السياسية وعلاقتها بالشعور بالمواطنة، أي الكشف عن أي نشاطات سياسية ذات الدلالة على التعبير عن المواطنة لدى المواطنين، وقد تكونت عينة الدارسة من (546) مواطنًا من الذكور والإناث، واستخدم الباحثان مقياس متعدد الأبعاد، من إعداد الباحثين، وقد دلت النتائج على ما يلي:

- وجود علاقة بين المشاركة السياسية في المهام السياسية وبين الإحساس بالوطن.
- إن مشاركة المواطن في التصويت في الانتخابات دليل على الإحساس بالوطن[1].

2- دراسة عزت عسلية (2000): القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلبة الجامعة الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلبة الجامعة، وقد تكونت العينة من 710من طلاب وطالبات جامعة الأزهر في غزة، منهم (332) طالبًا، و(378) طالبة، وقد استخدم الباحث الأدوات التالية: مقياس الانتماء، مقياس القيم، وقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- وجود ارتباط موجب دال إحصائيا بين درجات الطلبة على القيمة السياسية ودرجاتهم في الانتماء للمجتمع والوطن والمجموع الكلي للانتماء.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الجنسين في الانتماء للأسرة والمجتمع والوطن، وجاءت هذه الفروق لصالح الذكور في الانتماء للمجتمع والانتماء للوطن ولصالح الإناث في الانتماء للأسرة.
- إن الفروق بين المستوى الأول والرابع في الانتماء للوطن والمجموع الكلي للانتماء لصالح المستوى الرابع في الانتماء الوطني والمجتمع الكلي للانتماء[2].

3 - دراسة (GRADY, 1999): مقارنة القيم السياسية والقيم الاجتماعية الاجتماعية بين طلاب المدارس الخاصة والمدارس العامة. Political values VS social values among private schools students. students and public schools

وذلك إزاء بعض القيم الاجتماعية المتمثلة في الإيثار والاعتماد على النفس والأمانة، إضافة إلى القيم السياسية المتمثلة في الحرية والعدالة، وتكونت عينة الدراسة من (422) طالباً وطالبة من المدارس الثانوية الخاصة والمدارس الثانوية العامة من سكان الضواحي والمدن والريف. وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج المقارن، وتوصل إلى النتائج الآتية:

---

(1) David Son. B. William & Cotter. Patrick. R."SENSE OF COMMUNITY AND POLITICAL PARTICIPATION" Journal of community, 1989, Vol.(17).

(2) عزت عسلية، القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2000.

–أنه لا توجد فروق بين طلبة المدارس الثانوية الخاصة والعامة في الاتجاهات نحو القيم الاجتماعية، ووجد أن الاتجاهات نحو القيم السياسية كانت متقاربة لدى طلاب المدارس العامة وطلاب المدارس الخاصة.

–كذلك وجد الباحث أن الاتجاهات نحو القيم الاجتماعية السابقة من ذوي الطبقة الاجتماعية الاقتصادية المتوسطة متقاربة، وأنه لا توجد علاقة بين القيم المختارة وبين البيئة(مدن، ضواحي، ريف).

–إضافة إلى ذلك أشارت نتائج الدراسة إلى وجود القيم السياسية لدى طلبة المدارس الثانوية الخاصة والعامة المتمثلة في قيمة العدالة[1].

4 – دراسة عبد الرحمن اقصيعة (2000): مستوى اكتساب بعض المفاهيم التاريخية الفلسطينية لدى طلبة الصف التاسع الأساسي بمحافظة غزة وعلاقته بانتمائهم الوطني.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مستوى اكتساب بعض المفاهيم التاريخية الفلسطينية ومستوى الانتماء الوطني لدى طلبة الصف التاسع بمحافظة غزة، بلغت عينة الدراسة (1032)، وقد استخدم الباحث أداتين لقياس مستوى اكتساب بعض المفاهيم التاريخية، والثانية هي مقياس لقياس مستوى الانتماء الوطني لدى طلبة الصف التاسع، وقد توصلت الدراسة إلى الآتي:

–وجود فروق لصالح الطالبات في اكتساب المفاهيم التاريخية الفلسطينية.

–وجود فروق بين الطلاب والطالبات في مستوى الانتماء الوطني لصالح الطالبات.

–وجود علاقة قوية بين مستوى اكتساب الطلبة للمفاهيم التاريخية الفلسطينية وبين مستوى الانتماء الوطني لدى الطلبة[2].

5– دراسة (David, 2001): القيم السياسية لدى طلبة المدارس الثانوية في مدارس أوماها العامة.

هدفت الدراسة التعرف على القيم السياسية لدى طلبة المدارس الثانوية في مدارس أوماها العامة واتجاهاتهم نحو مدى وعيهم لهذه القيم، وقد تكونت عينة الدراسة من (644) طالباً وطالبة حيث استخدم الباحث لذلك استبانه خاصة بالقيم السياسية طبقت على ست مدارس ثانوية. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الطلبة (ذكور، وإناث) بأهمية القيم السياسية (الحرية، والديمقراطية، والعدالة) في حياتهم المدرسية.

---

(1) Grady, M.H. "POLITICAL VALUES VS SOCIAL VALUES AMONG PRIVATE SCHOOLS STUDENTS AND PUBLIC SCHOOLS STUDENTS". Ph.D. University-of-Missouri- Columbia,1999, p133.

(2) عبد الرحمن اقصيعه، مستوى اكتساب بعض المفاهيم التاريخية الفلسطينية لدى طلبة الصف التاسع الأساسي بمحافظة غزة وعلاقته بانتمائهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،الجامعة الإسلامية، غزة,2000.

6- زكية منصور 2008: الجامعات وتنمية القيم السياسية في ظل العولمة.

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الجامعة في تنمية القيم السياسية للطلاب في عصر العولمة، وقد تكونت عينة الدراسة من 1270 طالباً وطالبة، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي:

- وجود قصور في دور الجامعات في تنمية القيم السياسية.
- هناك علاقة طردية بين المستوى الاقتصادي وبين درجة مستوى القيم السياسية لدى الطلاب، كلما ارتفع دخل الأسرة كلما ارتفع مستوى التشبع بالقيم السياسية.
- وجود تحسن في القيم السياسية لصالح من كان آباؤهم متعلمين من أفراد العينة.

7- دراسة (شريهان توفيق وشرين كدوائي 2008): ما هي المدونات؟ ونشأتها، وطبيعة التدوين السياسي ومفهوم حرية التعبير على شبكة الإنترنت، والضمانات القانونية لحرية التعبير على شبكة الإنترنت في ضوء مفهوم المواطنة. وتوصلت الدراسة إلى:

-إن شبكة الإنترنت عامة والمدونات خاصة تتمتع بالقوة والفعالية الكافية التي تؤهلها للقيام بدور فاعل ومؤثر في نشر وتدعيم ثقافة المواطنة على مختلف المستويات، وذلك من خلال قدرتها المتفردة على نشر المعلومات وتداولها مما يفتح الطريق إلى توفير بيئة مواتية لحرية الرأي والتعبير.

-تمثل المدونات أداة مهمة يجب أن يجيد السياسيون استخدامها كوسيلة تعكس الرأي العام السائد في المجتمع واتجاهاته نحو السياسات المختلفة، كما يمكن لهؤلاء السياسيين إنشاء مدوناتهم الخاصة كشكل من أشكال تأثيرهم السياسي غير الرسمي، من خلال إدارة مناقشات بناءة مع الآخرين تقوم على الاحترام المتبادل، مما يسهم في توجيه الرأي العام الوجهة السليمة بعيدا عن التطرف والإرهاب، خاصة أن أغلب مستخدمي الإنترنت ينتمون لفئة الشباب[1].

8- دراسة أمال جسار 2013: الثقافة السياسية للشباب اليمني.

هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب اليمني، وتكونت عينة الدراسة من 400 طالباً وطالبة من جامعة صنعاء، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الآتي:

-أن هناك إيماناً بمبدأ المساواة بين المواطنين اليمنيين دون النظر إلى اللون أو الجنس أو الطبقة الاجتماعية.

-كذلك جاء انتماء الشباب الجامعي للوطن في صدارة الانتماءات، بينما قلل الشباب من أهمية الاعتزاز القبلي على حساب الانتماء الوطني.

---

[1] شريهان توفيق، شيرين كدوائي، المدونات الالكترونية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، المؤتمر العلمي الأول الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة، قسم الإعلام، جامعة أسيوط، فبراير، 2008.

–هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث لصالح الذكور في المعارف والاتجاهات والقيم السياسية.

9– دراسة رأفت فؤاد 2015: الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية.

هدفت الدراسة إلى توضيح مدى تأثير الثورة العربية على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبه الجامعة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (360) من طلبة الجامعة، وأظهرت النتائج ما يلي:

– أثرت الثورات في مفهوم الحرية بدرجة مرتفعة وفي مفهوم المشاركة السياسية.
– وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبين أثر الثورات العربية في مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية، تُعزى لمتغير الجنس لصالح الذكور، الكلية لصالح طلبة الكليات الإنسانية وبالأخص العلوم السياسية، والإقامة لصالح طلبة المخيمات[1].

10– دراسة نمر أبو حامد 2016: قياس مستوى القيم السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية.

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى القيم السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية المتمثلة في قيم الانتماء والحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية؛ ولتحقيق ذلك صمم الباحث استبانة مكونة من 360 فقرة، واعتمد الباحث بعض الأساليب الإحصائية، والبرنامج الإحصائي للرزم (SPSS)، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة جامعة النجاح الوطنية، وأجريت الدراسة على عينه طبقية عشوائية وبلغت (1000) مفردة، صلح منها للتحليل (969) وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائيا كشفت الدراسة عن النتائج الآتية:

–إن أعلى مستوى للقيم السياسية كان عند قيمة الحرية، تلاها قيمة الانتماء، وأتت قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في المرتبة الأخيرة، وكشفت الدراسة عن النتائج الآتية:
–وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القيم السياسية على وفق متغيري مصدر دخل الوالدين، والتنظيم السياسي الذي ينتمي إليه الطالب.
–ولم تظهر نتائج الدراسة فروقًا ذات دلالة إحصائية وفقًا لمتغير الجنس، ومكان السكن، والسنة الدراسية، والدخل الشهري للعائلة بالدولار، والكلية، ومستوى تعليم الأب، ومستوى التعليم الأم في مستوى القيم السياسية[2].

---

[1] رأفت فؤاد، الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، فلسطين، 2015.

[2] نمر أبو حامد، "القيم السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية"، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2016، ص 130.

ثالثاً: دراسات حول التنشئة السياسية

1-دراسة عاطف أبو مطر (2003): دور التلفزيون في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التلفزيون الفلسطيني في تشكيل الوعي السياسي والاجتماعي لطلاب الجامعات وتكونت العينة من (400) طالب وطالبة بطريقة التوزيع المتساوي بين الجامعات الأربع: الجامعة الإسلامية -جامعة الأزهر- جامعة الأقصى- جامعة القدس المفتوحة. وبلغت عينة كل جامعة (100)طالباً وطالبة، من الفئة العمرية(18-20) واعتمدت الدراسة على عدد من أدوات البحث لجمع البيانات ومنها: استمارة الاستبانة، والمقابلات الشخصية المباشرة، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

يعد الوعي السياسي أبرز أنواع الوعي انتشارا عند الشباب الفلسطيني، وأن طلاب الجامعات الفلسطينية يعتمدون في الحصول على معرفتهم بالقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على الفضائيات العربية بشكل أساسي على شبكات الإنترنت، ففي حين كان اعتمادهم في الحصول على المعلومات نفسها من التلفزيون الفلسطيني ضعيفاً، واحتلت البرامج السياسية المرتبة الأولى وتلاها البرامج الاجتماعية ثم البرامج الاقتصادية التي احتلت المرتبة الأخيرة. كما أوضحت أن الوعي في القضايا الاجتماعية جاء أعلى من المتوسط، وكان قضية الأسرى في سلم أولويات القضية الاجتماعية، ثم تلاها قضية البطالة وكان دور التلفزيون ضعيفا في تأثيره على الشباب من هذه الناحية[1].

2-دراسة عبد الحكيم مكارم 2003: دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي.

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تقوم به وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، ودراسة العلاقة بين معدل تعرف الشباب الجامعي لوسائل الإعلام ومستوى معرفتهم السياسية كمرحلة أولى لتشكيل الوعي السياسي، وأجريت هذه الدراسة على طلاب الجامعات اليمنية، وقد تناول الباحث في هذه الدراسة موضوعات عدة كان أهمها: مفهوم الوعي وعناصره، ومراحل تكوينه، وعلاقة وسائل الإعلام بالوعي السياسي، وتطرق الباحث إلى التطور السياسي في اليمن ومؤشرات الوعي السياسي وإلى الدور المناط بوسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، وقد قامت هذه الدراسة على استخدام منهج المسح بشقيه الوصفي والتحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عدة، من أهمها:

-اهتمام مرتفع لدى شباب الجامعات اليمنية بمتابعة القضايا السياسية العربية والدولية والمحلية وما تعرضه وسائل الإعلام من مواد ووقائع وما يطرح من مشكلات سياسية.

---

[1] عاطف أبو مطر، دور التلفزيون في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة،رسالة ماجستير، معهد البحوث والد راسات العربية،القاهرة،2003.

-جاءت القنوات التليفزيونية في مقدمة هذه الوسائل بمعدل مرتفع، يليها الصحف، والراديو، ثم الانترنت، وكانت وسائل الإعلام في مقدمة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي[1].

3- دراسة آن هينسينغ (ann Hsiang, 2004).

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر التنشئة السياسية والمشاركة السياسية في نيويورك، وبلغت عينة الدراسة (380) شابًا من الذين لديهم لامبالاة سياسية في مدينة نيويورك، واستخدم الباحث مقياس من إعداده، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

إن مصادر التنشئة السياسية أثرت بشكل كبير في تعزيز الانتماء والمواطنة وتعزيز المشاركة السياسية والحد من اللامبالاة السياسية لدى الشباب في مدينة نيويورك[2].

4- دراسة (Calenda, 2007): العلاقة بين الشباب والإنترنت والمشاركة السياسية.

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين الشباب والإنترنت والمشاركة السياسية وتوصلت الدراسة إلى:

- أن الطلاب صغار السن أكثر مشاركة في الأنشطة السياسية غير التقليدية، بينما الأكبر سنا أكثر مشاركة في الأنشطة التقليدية.
- أن الطلاب الذكور يستخدمون الإنترنت لغرض المشاركة السياسية أكثر من الإناث.
- أن الطلاب الذين يشاركون سياسيا في الواقع هم الأكثر مشاركة في الأنشطة السياسية عبر الإنترنت.
- أدى استخدام الإنترنت إلى مزيد من المشاركة السياسية، ولكنه لم يؤد إلى التحول من المشاركة التقليدية إلى المشاركة السياسية الجديدة[3].

5- دراسة جواد الشيخ خليل 2008: دور التنشئة السياسية في تعزيز الوعي السياسي للشباب الفلسطيني.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التنشئة السياسية في تعزيز وعي الشباب الفلسطيني بحق العودة، وقد تكونت عينة الدراسة من (230) طالبًا وطالبة، وقد استخدم الباحث مقياس التنشئة السياسية، وقد أسفرت نتائج الدراسة ما يلي:

---

[1] مكارم عبدالحكيم، دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهره، 2003.

[2] Hasing. Ame Liao."COMMUNICATION AND POLITICAL SOCIAL". The Case Of Kids Voting Western New York, State University of New York ATB ,U ffalo.June 2003.

[3] Calenda. D. "YOUNG PEOPLE ,THE INTERNET AND POLITICAL PARTICIPATION ,FINDINGS OF AWEB SURVEY IN ITALY ,SPIN AND THE NETHELAND". This Paper was Discussed Symposium ,Changing Politics Through Digital Networks, that took place at the University of Florence,2007.

- إن الأسرة تحتل المرتبة الأولى بنسبة (73%) في دور التنشئة السياسية، يليها المؤسسة التعليمية بنسبة (66%) ثم دور الأصدقاء بنسبة (60%) ويأتي دور وسائل الإعلام في المرتبة الأخيرة بنسبة (51%) .
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور المؤسسة التعليمية في تعزيز وعي الشباب بحق العودة، والمجموع الكلي للمقياس لصالح الإناث.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في التنشئة السياسية تعزى للمواطنة، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور المؤسسة التعليمية لصالح الكليات الأدبية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في دور (الأسرة- المؤسسة التعليمية -وسائل الإعلام) المقياس ككل لصالح الأحزاب الإسلامية[1].

6- دراسة (Virgina and Wright- Phillips 2010): العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة كمصدر للمعلومات وعلاقتها بالمشاركة السياسية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن مستخدمي وسائل الإعلام الجديدة (المدونات، مواقع الشبكات الاجتماعية، المواقع الإخبارية على الانترنت) كمصدر هام للمعلومات هم أكثر ميلا للانخراط في المشاركة السياسية.
- ارتفاع المستوى التعليمي، والاهتمام السياسي، يؤدي إلى زيادة فعالية المشاركة السياسية، كما أن الانتماء الحزبي يتوافق مع زيادة المشاركة السياسية التقليدية مثل التصويت في الانتخابات.
- أن الذكور أكثر ميلا للمشاركة عبر وسائل الإعلام الجديدة بفارق بسيط عن الإناث[2].

7- دراسة (Cantijocnh 2008): تأثير التعرض للمعلومات السياسية في وسائل الإعلام التقليدية والجديدة على الأبعاد المختلفة للمشاركة السياسية

باستخدام دراسة مسحية توصلت نتائج الدراسة إلى:

- أن التعرض للأخبار والمضامين السياسية المرتفعة في وسائل الإعلام التقليدية يزيد من احتمال الإقبال على التصويت.
- إن استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة للحصول على المعلومات السياسية لها أثراً كبيراً في نسبة الإقبال على المشاركة في الأنشطة الاحتجاجية، والمشاركة السياسية عموما غير المشاركة الانتخابية.

---

[1] جواد الشيخ خليل، دور التنشئة السياسية في تعزيز وعي الشباب الفلسطيني بحق العودة، ورقة عمل في مؤتمر كلية الآداب، الجامعة الإسلامية.

[2] Virginia And Wright – Phillips. "MASS MEDIA AND POLITICAL PARTICIPATION ; DOES NEWS SOURCE MATTER ? ". Master of Arts Degree, Departement of Political Science , Southern II linois University Carbondale, 2010.

- توجد علاقة ارتباطيه بين الاهتمام السياسي والمعرفة السياسية والمشاركة السياسية[1].

8- دراسة (Nak, Won Jun 2010): الدور المحوري لوسائل الإعلام الإخبارية في عملية المشاركة.

هدفت الدراسة إلى تحديد الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام الإخبارية في مشاركة الأفراد السياسية، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- إن التعرض المتكرر لوسائل الإعلام الإخبارية يحفز من استخدام الأخبار، ويحفز الاستنتاج الشخصي الذي ينتج عنه مجموعة واسعة من النتائج السياسية.
- كان النقاش السياسي الشخصي من الآليات المهمة في العلاقة بين استخدام وسائل الإعلام الإخبارية ونتائج سياسية متنوعة بما فيها المشاركة السياسية[2].

9- دراسة (Borge and Cardenal 2010): العلاقة بين استخدام الإنترنت للمشاركة والدوافع السياسية.

هدفت الدراسة لمعرفة العلاقة بين استخدام الإنترنت للمشاركة، والدوافع السياسية وتوصلت الدراسة إلى:

- أن لاستخدام الإنترنت أثراً مباشراً على المشاركة السياسية بشكل مستقل عن الدوافع أو الاهتمام السياسي، ويكفي أن يكون مستخدم الإنترنت من ذوي المهارة والخبرة ليشارك في الأنشطة السياسية المختلفة.
- أن وجود المهارات والخبرة لا يلغي تأثير المصالح السياسية أو الاهتمام السياسي على المشاركة.
- أن أنواع جديدة من مستخدمي الإنترنت الماهر، دون دوافع سياسية بدأت تأخذ على الأقل نشاطاً سياسياً واحد على الإنترنت.
- إن مستخدمي الإنترنت بشكل عشوائي أو بدافع سياسي يؤثرون بشكل مباشر في المشاركة السياسية عبر الإنترنت[3].

---

(1) Cantijocnh. M. Jorba l. And San Martin J. "EXPOSURE TO POLITICAL INFORMATION IN NEW AND OLD MEDIA : WHICH IMPACT ON POLITICAL PARTICIPATION? ".Prepared for delivery at the 2008 Annual Meeting of the American Political Science Association , August 28-31 ,2008.

(2) Nak. Won Jong. Explecating. "THE CENTERAL. ROLE OF NEWS MEDLE USA IN THE PROCES OF POLITICAL PARTICIPATION".PHD, USA, The UNIVERSITY Texas,2010.

(3) Borge, And.Cardenalm.S."SURFING THE NET ; A PATHWAY TO POLITICAL PARTICIPATION WITHOUT MOTIVATION ? ", Paper Prepared for delivery at the Conference, Internet ,Politics and Policy 2010 ; An Impact Assessment. Oxford Internet Institute, University of Oxford ,16-17 September 2010.

10- دراسة (Christensen 2011): تأثير الإنترنت على واقع الحياة والقرارات السياسية.

اهتمت الدراسة بمعرفة ما إذا كان النشاط السياسي على الإنترنت له تأثير على واقع الحياة والقرارات السياسية، وما إذا كان النشاط السياسي على الإنترنت حل محل المشاركة السياسية التقليدية في الواقع، وتختبر الدراسة الإلهام الموجه للمشاركة السياسية عبر الإنترنت باعتبارها لا واقعية، وتوصلت الدراسة إلى:

- أن الإنترنت له تأثير إيجابي على المشاركة السياسية وإعطاء فرص متكافئة لجميع المواطنين خصوصا فيما يتعلق بالتعبئة وجميع الأموال، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا للمشاركة السياسية التقليدية.
- ليس هناك دليل على أن أنشطة الإنترنت تؤثر سلباً في المشاركة السياسية والمدنية، فمعظم الدراسات التي استعرضها الباحث تشير الى أن هناك علاقة إيجابية، ولو كانت ضعيفة بين فاعلية النشاط على الإنترنت والمشاركة السياسية. فمن خلال توسيع أعداد الناشطين المحتملين وتسهيل انتشار المعلومات يخلق الإنترنت أرضا خصبة لمزيد من المشاركة المباشرة في المسائل السياسية.

ويساعد الإنترنت في زيادة الوعي حول القضايا السياسية، بل وحتى تعبئة المواطنين لاتخاذ أشكال أخرى من العمل خارج العالم الافتراضي[1].

11- دراسة مجيب الشميري (2011): دور برامج الرأي في القنوات الإخبارية العربية في تدعيم المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات في اليمن.

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب معالجة برامج الرأي للقضايا التي تتناولها المشاركة في برامج الرأي واهم وسائل المشاركة فيها، وكذلك التعرف على أبرز مفاهيم ومجالات المشاركة السياسية التي تعالجها برامج الرأي، والكشف عن أهم أساليب الاستدلال والإقناع المستخدمة من قبل الضيوف والمشاركين، والتعرف على أنماط ودوافع تعرض الشباب اليمني نحو المشاركة السياسية، ودراسة العلاقة بين التعرض لبرامج الرأي واتجاهات الشباب اليمني نحو المشاركة السياسية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن برامج الرأي في القنوات الإخبارية لها دور كبير ومهم في دعم المشاركة السياسية لطلاب الجامعة[2].

---

(1) Christensen. H."POLITICAL ACTIVITIES ON THE INTERNET: SLACKTIVISM OR POLITICAL PARTICIPATION BY OTHER MEANS ? ". FM Volume 16 , Number 2-7 February 2011.

(2) مجيب الشميري، دور برامج الرأي في القنوات الإخبارية العربية في تدعيم المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011، مصر.

12 – دراسة ميرهان أبو الفتوح (2017): أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على الثقافة السياسية في مصر.

تهدف الدراسة إلى تحديد مدى تأثير استخدام شبكات التواصل الاجتماعي على الثقافة السياسية لدى طلاب الجامعات المصرية، وقد تم استخدام الاستبانة لمعرفة مدى تأثير مواقع التواصل الاجتماعي في عناصر الثقافة السياسية لدى طلاب جامعة القاهرة، وطلاب جامعة الزقازيق وأثبتت النتائج الآتية:

– إن لشبكات التواصل الاجتماعي أثراً ضعيفاً على عناصر الثقافة السياسية، حيث لا يوجد تأثير في شبكات التواصل الاجتماعي على المعارف السياسية لشباب الجامعات المصرية، بالإضافة الى عدم وجود تأثير في مفهوم المشاركة السياسية للشباب وعدم وجود تأثير في التوجهات تجاه السلطة على الرغم من وجودها الفاعل في المجتمع، ولكن تأثيرها فقط في حرية الفكر والتعبير لدى الشباب[1].

❖ الدراسة الحالية وما تتميز به عن الدراسات السابقة

لقد تعددت الدراسات الاجتماعية التي تناولت موضوع المشاركة السياسية باعتبارها عملية حيوية لا بد من وجودها في كل مجتمع، بل ويعد السعي إلى رفع مستوى المشاركة السياسية هدفاً تسمو إليه القيادة السياسية، وإن حدوث أزمة في عملية المشاركة السياسية تهدد بانهيار دعائم المجتمع الديمقراطي.

وكشفت مجموعة من الدراسات السابقة – سواء كانت بالعربية أو أجنبية– عدداً من الجوانب التي نلخصها في النقاط التالية:

اتفقت معظم الدراسات التي اهتمت بالمشاركة السياسية للشباب على أن الشباب هم الفئة الأكثر مشاركة في الحياة السياسية، كما أوضحت أن هناك ضعفاً في مستوى الإقبال على المشاركة السياسية بكافة صورها سواء بالانضمام للأحزاب أو المشاركة في الانتخابات؛ وذلك يعود إلى عدم الثقة بالعمل السياسي، أو عدم المعرفة السياسية وفقدان المصداقية، كذلك إن التنشئة الاجتماعية والسياسية من العوامل المهمة في التأثير على المشاركة السياسية للشباب، حيث إن الشباب الذين لا يتناقشون مع أسرهم في الأمور السياسية هم أكثر احتمال للمشاركة عن الذين لا يتناقشون مع أسرهم في تلك الأمور، وإن للأسرة دوراً كبيراً في التأثير على المشاركة السياسية، وكذلك وسائل الإعلام التقليدية أو الإلكترونية، فالتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي من أكثر الوسائل تأثيراً على المشاركة السياسية لدى الأفراد، وإن مستخدمي الإنترنت بشكل عشوائي أو بدافع سياسي يؤثرون بشكل مباشر على المشاركة السياسية عبر الإنترنت، كذلك– أيضا– إن الذكور أكثر ميلاً للمشاركة عبر وسائل الإعلام، وإن ارتفاع المستوى التعليمي والاهتمام السياسي يؤدي إلى زيادة فعالية المشاركة السياسية.

[1] ميرهان أبو الفتوح، أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على الثقافة السياسية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، 2017.

وترى الباحثة أن للظروف المجتمعية التي تعيشها المجتمعات تأثيراً كبيراً في مشاركة الشباب في الحياة السياسية، حيث اختلفت النتائج التي توصلت إليها الدراسات التي طبقت في المجتمعات العربية بشكل عام عن تلك النتائج التي توصلت إليها دراسات المجتمع الفلسطيني الذي يعاني من الحروب سنوات طويلة وأوضاع سياسية استثنائية، فالشباب في المجتمعات العربية ليس لديهم ميل نحو المشاركة السياسية، بينما أثبتت الدراسات في المجتمع الفلسطيني اهتمامهم بالمشاركة السياسية؛ نظراً للظروف السياسية التي تمر بها فلسطين، وكانت الدوافع للمشاركة السياسية هي مقاومة الاحتلال، وتحقيق المصلحة الحزبية والوطن، ونشر الديمقراطية، والعمل على تنمية المجتمع وحل مشكلاته.

في حين تمثلت أسباب إحجام الشباب العربي بشكل عام عن المشاركة السياسية على الرغم من توفر المعرفة السياسية إلى عوامل عدة: (فقدان الثقة في الحكومة – عدم الإيمان بجدوى الانتخابات – عدم نزاهة الانتخابات– عدم الانتماء للأحزاب السياسية)؛ لأنها تسعى إلى مصالحها فقط والانتماء إليها بسبب الإغراءات المادية فقط.

لقد تمت الاستفادة من عرض التراث العلمي للدراسات المتاحة في صياغة مشكلة الدراسة ومدى إمكانية تطبيق بعض الأفكار والنتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة، كما استفادت الباحثة الإطار النظري المناسب، وكذلك تنسيق البناء المنهجي الأمثل للأطروحة، وعلى الرغم من وجود دراسات ومؤلفات في موضوع المشاركة السياسية إلا أن الباحثة، ومن خلال مراجعتها للأدبيات السابقة التي تناولت هذا الموضوع في اليمن لم تعثر على دراسة أكاديمية طرحت موضوع القيم والمشاركة السياسية في دراسة واحدة، كذلك أجريت الدراسة في ظل خلاف سياسي حاد، نتج عنه تباين وانقسام في الآراء بين مؤيد للحزب الحاكم والقوى السياسية المتحالفة معه، وقسم آخر مؤيد لأحزاب المعارضة، وفي ظل الحرب التي تشنها دول التحالف العربي على اليمن منذ مارس عام 2015.

فقد اهتمت الدراسات السابقة بقضية المشاركة السياسية، وتحليل أسباب الإحجام عن المشاركة، وعزوف الشباب عن المشاركة في الحياة السياسية، ودراسات أخرى تناولت الثقافة السياسية والاغتراب السياسي، ومعوقات المشاركة السياسية ولكن هناك قضايا بقت في الظل، وبحثنا يندرج تحت هذا الإطار. وركز البحث الراهن على البعد القيمي الناتج عن الظروف المجتمعية للمجتمع اليمني في الفترة الراهنة، ودورها السلبي أو الإيجابي في عملية المشاركة السياسية، وقد ركز البحث على القيم التي تؤثر في سلوك الشباب واتجاهاتهم، فالأسباب التي تساهم في إحجام الشباب عن المشاركة السياسية ما هي إلا انعكاس لقيمهم الاجتماعية، كما أكد البحث الراهن بشكل أساسي على تأثير مؤسسات التنشئة السياسية والتغيرات المجتمعية في تشكيل القيم السياسية عند الشباب الجامعي.

وكذلك رصد واقع المشاركة السياسية وتحليله لدى الشباب لجامعي، ومعرفة دوافعها، وتحديد العوامل المؤثرة فيها، ومعرفة الكيانات السياسية الأكثر تأثيرا في اتخاذ قرار المشاركة السياسية.

وهذا ما سيوضحه الجزء الميداني من البحث.

الفصل الثاني
المحددات المؤثرة على تطور المشاركة السياسية في المجتمع اليمني

تمهيد

يعد تأثير البيئة الجغرافية على سيكولوجية الفرد وثقافته من المواضيع المهمة التي تتسم بتنوع الأقاليم التضاريسية والمناخية، حيث يرى البعض أن الحضارات قد مرت في مراحل تكوينها بظروف حددتها عوامل جغرافية ومناخية وبشرية[1].

فالموقع والتضاريس والمناخ من أهم محاور البيئة الجغرافية التي من الممكن أن يكون لها تأثير على الثقافة السياسية السائدة لدى المجتمع، وسوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية ومناخها وتضاريسها، بالإضافة إلى المناخ الثقافي، وكذلك البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع اليمني، والقبيلة في إطار التركيبة الاجتماعية اليمنية.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي والتوزيع الديموغرافي لليمن

أولا: المحددات الجغرافية المؤثرة في الثقافة السياسية للمجتمع اليمني

أطلق المؤرخون على اليمن منذ القدم بأرض السعيدة، وأرض الجنتين التي وردت في القرآن الكريم، وقد اشتق اسمها من (اليُمن) وهو الرخاء والبركة، وتتميز بموقع جغرافي واستراتيجي مهم، لإطلالته على مضيق باب المندب أحد المضايق المائية المهمة في البحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، ويمر عبر باب المندب يومياً ما نسبته ثلاثة ملايين وثلاثمائة ألف برميل نفط، بما نسبته(4%) من الطلب العالمي على النفط، وتمر عبره واحد وعشرون ألف سفينة سنوياً، أي أن الشحنات التجارية التي تمر عبر الممر تعادل (10%) من الشحنات التجارية العالمية. وهذه الخصائص جعلت باب المندب يحتل المرتبة الثالثة عالمياً بعد مضيق هرمز، ومضيق ملقا من حيث كمية النفط التي تعبره يومياً، مما زاد أهميته الاستراتيجية، وزاد قيمته الاقتصادية.

ومما يضاعف من أهمية موقع اليمن انتشار الجزر البحرية في مياهه الإقليمية على امتداد بحر العرب، وخليج عدن، والبحر الأحمر، وموقع اليمن الجغرافي المهم والاستراتيجي يجعل منه اليوم ساحة صراع محلي ودولي، حيث يجعل من الجهة المسيطرة لاعباً أساسياً في المنطقة، ويعطيه القدرة على التحكم بمدخل أحد أهم المعابر المائية في العالم[2].

1- الموقـــع

---

[1] عبد الجليل الصوفي، جغرافية الانتخابات في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2004، ص 76.

[2] أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع الدولي، قناة العالم اليوم، الجمعة 27- مارس 2015.
http:www.alalam.ir/ news/ 1689217

تقع الجمهورية اليمنية جنوب غرب شبه الجزيرة العربية في غرب قارة آسيا في خطي عرض (12) و(19) درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (41.5) و(55) درجة شرق خط جرينتش، ويحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الجنوب البحر العربي وخليج عدن، ومن الغرب البحر الأحمر. وتبلغ مساحتها حوالي 460 ألف كيلو متر مربع.

خريطة رقم (1): موقع الجمهورية اليمنية

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية 2014.

تتكون الجمهورية اليمنية من 28 محافظة، وتعتبر المحافظة أكبر وحدة إدارية في اليمن، وتضم المحافظة وحدات إدارية أصغر منها، تسمى مديرية التي بدورها تضم عددا من العزل والقرى، ويأتي التوزيع الإداري على الشكل التالي:

المحافظة ← المديرية ← العزلة ← القرية

المحافظة: هي الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية، وينقسم اليمن إلى 20 محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة، وتتكون المحافظة من عدد من المديريات يتفاوت عددها من محافظة إلى أخرى.

المديرية: هي الوحدة الإدارية ضمن التقسيم الإداري للمحافظة وتتكون في حالة الريف من مجموعة من القرى والمحلات التي يتفاوت عددها من مديرية إلى أخرى ،أما في الحضر فإن المديرية تتكون من مجموعة من الأحياء والحارات، ويبلغ عدد المديريات في الجمهورية اليمنية 333 مديرية.

وأكبر محافظة في اليمن صنعاء (منطقة البحث)، وهي العاصمة السياسية رسمياً، والتاريخية لليمن وواحدة من أقدم المدن المأهولة. لها تاريخ منذ القرن الخامس قبل الميلاد، وبحسب بعض الروايات فإن صنعاء كانت تسمى بإسم سام نسبة إلى سام بن نوح عليه السلام، وكذلك فقد سُميت أيضاً بإسم أزال نسبة إلى أزال بن يقطن، وهو حفيد سام بن نوح حسب رواية أسطورة أخرى، ولكن في الحقيقة هي أن صنعاء مدينة سبئية نسبة للسبئين، فقد تم ذكرها بصيغة "صنعو"، أي: بمعنى الحصن.

ومنذ قيام ثورة 26 سبتمبر عام 1962 بدأت صنعاء تشهد تغييرات هائلة، وامتدت صنعاء القديمة وبير العزب خارج أسوارها، وتكثف زحفها العمراني في جميع الاتجاهات، ويطلق عليها أمانة العاصمة في الأوساط الرسمية، وتقسم أمانة العاصمة إدارياً إلى تسع مديريات، تكتسب أهميتها باعتبارها العاصمة السياسية والتاريخية للجمهورية اليمنية، حيث تتركز فيها الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية، فضلاً عن النشاط التجاري والصناعي الواسع، وتمتاز مدينة صنعاء بطابع معماري فريد، مما أهلها لتكون من ضمن المدن التاريخية العالمية، وهي واحدة من مدن العالم الأكثر جمالاً، ولها طابع مميز بسبب الخصائص المعمارية الفريدة، وعلى الأخص المباني متعددة الطوابق المزينة بأشكال هندسية[1].

خريطة رقم (2): موقع مدينة صنعاء (منطقة البحث)

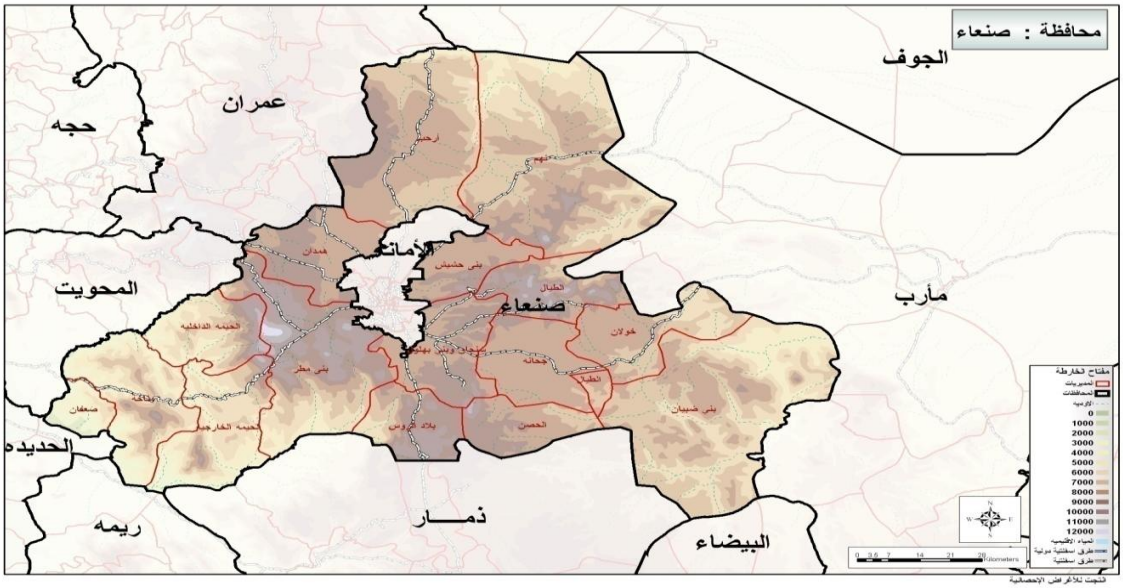

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية 2014.

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية 2014، ص 360

2- المنـــاخ

يعد المناخ من العناصر الطبيعية المؤثرة في الثقافة السياسية السائدة في أي مجتمع، وعلى الرغم من أن تأثيره لا يظهر بشكل مباشر، إلا أنه يتداخل مع عناصر طبيعية أخرى، كعلاقته بالعنصر البشري الذي يعطي المناخ أهمية خاصة، إذ إن الظروف المناخية تحدد طراز الحياة التي يحياها الفرد وتؤثر في حيويته ونشاطه وأفكاره ومعتقداته.

فالإنسان ابن بيئته يتأثر بها ويؤثر فيها وفقاً لقدراته وإمكانياته، بمعنى أن تأثير المناخ في السكان لا يمكن تجاهله سواء في سلوكياتهم ونفسياتهم، وذلك حسب مناطق سكنهم وإقامتهم، سواء كانوا في أقاليم رطبة أو حارة أو معتدلة أو باردة[1].

اليمن تطل على بحرين هما البحر الأحمر والبحر العربي، وتسقط الأمطار في اليمن في موسمين، الموسم الأول خلال فصل الربيع (مارس وأبريل)، والموسم الثاني في الصيف (يوليو وأغسطس)، وهو موسم أكثر سقوطاً للأمطار من فصل الربيع.

ومن حيث درجات الحرارة فان السهول الشرقية والغربية تتميز بدرجات حرارة مرتفعة، بحيث تصل في الصيف إلى 42 درجة مئوية، وتهبط في الشتاء إلى 25 درجة مئوية، وتنخفض درجة الحرارة تدريجيا باتجاه المرتفعات بفعل عامل الارتفاع، بحيث تصل درجة الحرارة إلى 33 درجة مئوية كحد أقصى وإلى 20 درجة مئوية كحد أدنى. وفي فصل الشتاء تصل درجات الحرارة الصغرى على المرتفعات إلى ما يقارب درجة الصفر المئوية، أما الرطوبة فهي مرتفعة في السهول الساحلية فتصل إلى أكثر من (80%)، بينما تهبط باتجاه الداخل بحيث تصل أدنى نسبة لها في المناطق الصحراوية بنسبة (15%)[2].

ويأخذ الجغرافيون حالة المناخ من حيث تأثيره في سلوك الناس الاجتماعي وفي ثقافتهم السياسية، فغالبا ما يتسم سكان المناطق الحارة بالخمول والكسل، الأمر الذي يجعلهم سلبيين، بينما يؤدي المناخ البارد والمعتدل إلى زيادة مشاركة الأفراد في الأنشطة السياسية والاجتماعية[3].

فقد وُجد في دراسة أن هناك تباينا مكانيا واضحا في اليمن، فالمناطق الجبلية تحظى بأوضاع مناخية مريحة خلال معظم أشهر السنة، فالمناخ الجيد يؤدي إلى ظهور ثقافة سياسية عالية تحث الأفراد على المشاركة السياسية الفاعلة مقارنة بالإفراد في الأقاليم التي تتمتع بوضع مناخي غير مريح في معظم أشهر السنة كالمناطق الساحلية المنخفضة، الأمر الذي ينعكس سلباً على ثقافة وسلوكيات الأفراد في هذه

---

[1] كريستين نصار، الإنسان والجغرافيا، دار النشر (بدون)، طرابلس،1991، ص 35.

[2] شهاب محسن عباس، جغرافية اليمن الطبيعية،1994. http://www.yemen-nic.info.

[3] عبد الله حيدر سالم، خصائص مناخ اليمن السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، كلية التربية، جامعة البصرة، 2003، ص 518.

المناطق[1]. واليمن من المجتمعات النامية التي يتصف تركيبها الاجتماعي بسيادة التنظيمات الأولية كالقبيلة والعائلة، حيث تتسم القبائل في المناطق الشمالية والشرقية بقوة التماسك وتوقد الروح القبلية، بينما تتسم القبائل في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية بضعف الروح القبلية وفقدان التماسك القبلي[2].

3 - التضاريس

تنقسم اليمن من حيث التكوينات الطبيعية إلى خمس مناطق (الجبلية، والساحلية، والهضاب، والجزر، وصحراء الربع الخالي).

وتوجد في المياه الإقليمية لليمن كثير من الجزر، ولها تضاريسها ومناخها وبيئتها الخاصة، وأكثر هذه الجزر تقع في البحر الأحمر، من أهمها: جزيرة كمران، وهي أكبر جزيرة مأهولة في البحر الأحمر، وجزر أرخبيل حنيش، وجزيرة ميون، وهي ذات موقع استراتيجي في مضيق باب المندب البوابة الجنوبية للبحر الأحمر. ومن أهم الجزر في البحر العربي أرخبيل سقطرى وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر جزر الأرخبيل والذي يشمل إضافة إلى جزيرة سقطرى، جزر سمحة، ودرسة، وعبد الكوري. وتتميز جزيرة سقطرى بكثرة تنوعها الحيوي، حيث تقدر نباتات سقطرى على اليابسة بحوالي 680 نوعاً من النباتات العلاجية النادرة. أما خليج عدن فإنه يتميز بخصائص بحرية نادرة، حيث يسهل صناعة السفن وتزويدها بالوقود، مما يعطى مدينة عدن خاصة والسواحل اليمنية عامة أهمية اقتصادية عالمية. وهذا الواقع جعل اليمن أكثر ارتباطاً بأفريقيا والخليج العربي سواء من حيث التصاقها بحدود مشتركة مباشرة مع منطقة الخليج العربي، أو اقتراب عدن من الخليج العربي، الذي قد يجعلها في موقع تنافسي ممتاز كميناء للتموين بالوقود فضلاً عن الاكتشافات النفطية[3].

ثانياً: الخصائص الديموغرافية لليمن

1- التوزيع الجغرافي للسكان

يعتبر الهرم السكاني أحد الأشكال البيانية التي تعطي صورة صادقة عن التركيب النوعي والعمري لسكان اليمن، ويبرز نسبة الذكور والإناث، كما يعطي توضيح عن ماضي السكان ومستقبلهم. ويبلغ عدد سكان الجمهورية اليمنية 26,687,000 نسمة وفقاً للإسقاط السكاني لعام 2014، يمثل الذكور نسبة 51.90% والإناث نسبة 29.19 % من إجمالي السكان، ومن خلال المعطيات لسكانية تبين أن المجتمع اليمني مجتمع شاب ذو قاعدة عريضة ، حيث يشكل نسبتهم 60% من مجموع السكان.

---

[1] عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي، مرجع سابق، ص 4.

[2] فضل أبو غانم، القبيلة والدولة في اليمن، مطبعة الكتاب العربي، القاهرة، 1985، ص 10.

[3] شهاب محسن عباس - جغرافية اليمن الطبيعية، http://www.yemen-nic.info

يتسم التوزيع السكاني للجمهورية اليمنية بالبعثرة والتشتت، حيث يتميز اليمن بإمتداد جغرافي يتنوع بين الصحاري والهضاب والجبال، والتي كان لها الأثر البالغ والمباشر في التوزيع السكاني في اليمن ، كما أثر المظهر التضاريسي والتنوع المناخي لليمن في توزيع السكان على محافظات الجمهورية ،وأثر في أماكن تواجدهم مابين كبيرة وصغيرة وقرى كثيرة في مختلف أنحاء اليمن. وكان لهذا التوزيع الأثر البالغ في الاستقرار السياسي في البلاد حيث تواجه الدولة صعوبة في السيطرة على المناطق المختلفة وعدم القدرة على إيصال الخدمات لهذا الكم الهائل من التجمعات السكانية المبعثرة.

إن اليمن شهدت تطورات ملموسة في المؤشرات السكانية من حيث النمو والحجم ومعدلات الولادة والوفيات والتركيب السكاني وغيرها. فقد تغير معدل النمو السكاني خلال الفترة الماضية حيث كان معدل النمو السكاني يبلغ 3.7% في تعداد 1994م لينخفض إلى 3.1% في تعداد عام 2014م، ويقدر حالياً بـ 2.9%، إلا أن هذا الانخفاض الطفيف في المعدل لا يزال من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم بما في ذلك الدول العربية، كما بينته تقديرات الأمم المتحدة عام 2012م وهذا الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني لا يعني انخفاضاً ملموساً في الأعداد المطلقة للزيادة. حيث أن الزيادة بمعدل سنوي قدرة 2.9% حالياً يعني إضافة عدد 754 ألف نسمة سنوياً بناء على تقدير حجم السكان عام 2014م، كما حصل تغير نسبي طفيف في مؤشرات الولادة والوفيات. حيث أنخفض معدل المواليد الخام على مستوى الجمهورية من نحو (47) مولود لكل ألف من السكان في تعداد 1994م إلى (39.7) مولود حي لكل ألف من السكان في تعداد 2014م ويقدر حالياً بـ(36) مولود حي لكل ألف من السكان. ويتسم الهرم السكاني في اليمن بسعة قاعدته لارتفاع نسبة السكان تحت 15 سنة، مما يشير إلى شدة الضغوط على الخدمات الاجتماعية، والبنى التحتية، وكثافة الاستثمارات التي يفترض على الدولة تنفيذها لمواجهة تلك الضغوط[1].

شكل رقم (1) الهرم السكاني للجمهورية اليمنية 2014

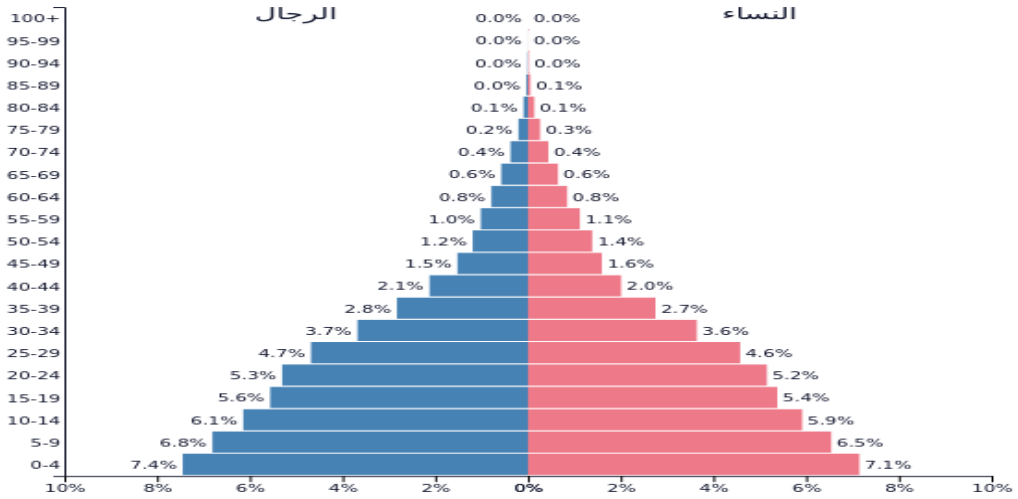

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية 2014، ص 280.

2- التوزيع الحضري

شهدت كل محافظات اليمن تحولات هامة في نسبة سكان الريف والحضر، بين تعداد اليمن 1994 وتعداد 2014وتمثل هذا التحول في نمو سكان الحضر، حيث تشير نتائج تعداد1994 م أن نسبة سكان الحضر كانت (23,5%) بينما ارتفعت هذه النسبة لتصل عام2014 م إلى حوالي (28,64%)، مما يؤكد أن النمط الريفي هو السائد في الجمهورية اليمنية . وقد شهدت اليمن نمواً في سكان الحضر في المدن الرئيسة بشكل أكبر من المدن الأخرى ويتضح ذلك من خلال نمو السكان في العاصمة صنعاء ومدينة عدن والحديدة حيث يمثل الحضر في العاصمة صنعاء 97,7% ، بينما يمثل الريف 3.3%، وتصل النسبة إلى 100% في عدن إلا أن التحضر في المدن الرئيسية في اليمن،وخاصة العاصمة صنعاء تحضر زائف حيث ينتقل السكان من الريف إلى المدينة مع احتفاظهم بعاداتهم وتقاليدهم دون تغيير ومنها العادات القبلية السيئة، كما أن الهجرة لا تغير من مستوى معيشة الفرد لتصبح الهجرة مجرد تغيير مكان الإقامة. ونمو نسبة الحضر ناتج عن هجرة من الريف إلى المدينة وخاصة إلى العاصمة صنعاء الذي يمثل 64% من سكانها من غير المواليد فيها حيث أن نسبة الزيادة في سكان صنعاء من بعد حرب صيف 1994م وحتى عام2009 م بلغت أكثر من 100% كما بلغت الزيادة بين عامي (1990–2014م) نسبة 69 %[1].

المبحث الثاني:المحددات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني

عند دراسة مفهوم المشاركة السياسية أي القيم السياسية التي تفرزها الأوضاع الجغرافية والظروف التاريخية وأنماط التنشئة الاجتماعية والسياسية، يقتضي التعرف على الإطار المجتمعي بكافة جوانبه التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع.

أولاً: المحددات السياسية المؤثرة على المشاركة السياسية

تشكل البيئة السياسية مجال حركة القوى السياسية وتفاعلاته المؤثرة والمتأثرة بثقافة المجتمع عموما، وثقافته السياسية بوجه خاص، وانطلاقا من ذلك، فإن ما دار خلال الفترة التي أعقبت قيام دولة الوحدة جدير بالدراسة والتوقف عنده لاستجلاء وتحليل ما حدث خلالها من مواقف وخلافات سياسية بين مختلف الأحزاب السياسية في السلطة والمعارضة على حد سواء.

إن الإطار السياسي القادر على احتواء المشاركة السياسية وتنميتها، هو الإطار الذي يقوم على بنية سياسية ودستورية وإدارية تتضمن العديد من مؤشرات وقيم الديمقراطية وشروطها الموضوعية والهيكلية، وهو ما يؤهلها للقيام بدور فاعل في تعبئة المجتمع، وتكوين أنموذج الدولة الحديثة وإعادة

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي للجمهورية اليمنية 2014، ص 290.

إنتاجه من جهة، والقدرة على التحكم في حركة القوى الاجتماعية والسياسية، وتحديد هامش مبادرتها وحدودها من جهة أخرى[1].

على اعتبار أن الثقافة هي التي تنظم المواقف وتحدد طرق الالتزام الفردية وأساليبه، فإنها عامل مهم جدا في اللعبة السياسية، فهي التي تضبط وتحدد أنماط المشاركة والاتصال وكذلك واجبات من يمثلون الدولة.

من هذه الناحية يرى الباحثين أن الثقافة السياسية تمثل ضبط للنظام السياسي إذ يمكن لكثير من البلدان انتهاج الدستور نفسه مثلا، ولكن الدستور يتخذ أشكالا متغايرة بحسب طبيعة كل بلد، إذ أن عملية تطبيقه تكون محكومة بنوعية الثقافة السياسية السائدة في البلد.

ويرى البعض أن الثقافة تكون قادرة على تغيير ما حولها رغم سطوة وقوة الأنساق الاجتماعية، ولكن يبقى للنسق السياسي القوة في تحديد مسار الثقافة الإبداعية وثقافة الحرية والديمقراطية.

لذا تعد الثقافة والثقافة السياسية بوجه خاص تشكل قضية أساسية لا يمكن تجاهلها عن دراسة أي ظاهرة اجتماعية بما في ذلك التطورات السياسية بغض النظر عن سلبيات وإيجابيات الظاهرة فتلك قضية أخرى، والمهم هو إن كل عناصر الثقافة السياسية لها أهمية في حياة السواد الأعظم من الناس مع اختلافات نسبية من شريحة لأخرى، لذا لابد من وضعها في الاعتبار بغرض التعرف على طبيعة الثقافة السائدة في أي مجتمع التي يتوقف عليها النجاح الحقيقي لأي تغيير سياسي منشود. وقد حدد الباحثين عناصر تمثل في مجموعها البيئة السياسية وهي: نوع الدولة، نظام الحكم، المشاركة السياسية، وبغض النظر عن الدور الذي تمارسه تلكم المتغيرات على الثقافة السياسية في أي مجتمع فسيتم تناول تلك العناصر كمحددات للثقافة السياسية بالشكل الذي يخدم موضوع الدراسة.

1- تطور النظام السياسي في اليمن خلال الفترة (1990-2016)

في 22 مايو لعام 1990 أعلن شطرا اليمن الاندماج في دولة واحدة والانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي، وكان قد سبق قرار الوحدة جولات عدة من المباحثات والمفاوضات بين الشطرين لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، فقد بدأت مع اتفاقية القاهرة عام 1973، ثم دفعت تطورات الأوضاع السياسية والاقتصادية في الشطرين نهاية الثمانينيات للتعديل بإعلان الوحدة.

أما قرار الانتقال إلى النظام الديمقراطي التعددي الذي مثل نقله نوعية مقارنة بالدول المجاورة، فقد ارتبط في المقام الأول بالوحدة نفسها[2]، فكان الأخذ بالنظام الديمقراطي هو الخيار المقبول لقيام الوحدة

[1] برهان غليون، منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية، بيروت،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 223، 1997 ص44.

[2] إلهام المانع،الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن 1993 1948: دراسة تحليلية، كتاب الثوابت، صنعاء، 1994، ص144.

وإنشاء النظام السياسي الجديد في ظل رفض النظام في الشمال الأخذ بنموذج الحكم الماركسي الشيوعي المطبق في الجنوب ورفض النظام في الجنوب، الأخذ بالنظام المطبق في الشمال. وقد ساعدت التغيرات الدولية في تلك الفترة في خلق ظروف دولية مؤيدة ودافعة لهذه الخطوة، كنتيجة لانهيار الاتحاد السوفيتي عام 1989، وانتهاء الصراع القطبي والحرب الباردة، واتجاه العديد من دول العالم خصوصا الاشتراكية السابقة منذ العام 1990، في موجة تحول واسعة نحو النظام الديمقراطي[1](*)

ونتيجة لقرار الاندماج بين الشطرين والانتقال إلى النظام الديمقراطي، فقد اتخذ النظام السياسي منذ 1990 منحى تطوريا للتكيف مع متطلبات النظام الديمقراطي، وكان أبرز ملامحها إدخال تعديلات جوهرية في البنية المؤسسية والتشريعية، فحددت ملامح النظام السياسي القائم، ووضعت إطار الممارسة العملية لبعض جوانب الديمقراطية، ويمكننا هنا أن نعرضها فيما يلي:

1.1- البنية المؤسسية والتشريعية للنظام السياسي

وضع دستور دولة الوحدة المقر في 1991/5/16 أهم قواعد تنظيم وحارسة السلطة، فحدد أن الشعب مالك السلطة ومصدرها، ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة. وقد حددت النصوص الدستورية لدولة الوحدة عام 1991، والتعديلات الدستورية لعام 1994 وعام 2001، البنية المؤسسية للنظام السياسي القائم ومدى اقترابها أو ابتعادها عن المتطلبات المؤسسية للنظام الديمقراطي[2].

1.1.1 – السلطة التنفيذية

تتكون السلطة التنفيذية في النظام السياسي اليمني من فرعين، هما: رئيس الجمهورية، والحكومة، وسنعرضهما وفقا لموقعهما في هرم السلطة ونطاق سلطة كل منهما:

أ- رئيس الجمهورية

يعد رئيس الجمهورية في النظام السياسي اليمني على وفق الدستور هو المسئول الأول في الدولة وبيده السلطة الفعلية، ويأتي موقعه في قمة هرم السلطة قبل البرلمان والحكومة. وقد نص دستور دولة الوحدة أن رئاسة الجمهورية يمارسها مجلس رئاسة مكون من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب[3]. وفي التعديلات الدستورية لعام 1994، تم تحويل المجلس الرئاسي إلى رئيس واحد للجمهورية يتم انتخابه

---

[1] عبد العزيز الكميم، الوحدة اليمنية، دراسة في عوامل الاستقرار والتحديات، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1996، ص 26.

[*] موجة التحول الديمقراطي الثالثة الممتدة من1975-2005 ، كانت ذروة عمليات التحول في العام 1990.

[2] دستور الجمهورية اليمنية 1991، المادة 4.

[3] دستور الجمهورية اليمنية 1991، مادة 82.

من قبل الشعب مباشرة بطريقة تنافسية، وبحيث لا يقل عدد المرشحين للانتخابات عن اثنين بعد حصولهما على تزكية بالترشيح من قبل 10% من مجموع عدد الحاضرين في اجتماع مشترك لمجلسي النواب والشورى[1]، ويفوز مرشح الرئاسة في الانتخابات بحصوله على الأغلبية المطلقة لأصوات الناخبين[2]. ويستمر في منصبة لمدة خمس سنوات شمسية، ثم جرى تمديدها في التعديلات الدستورية عام 2001 لتصبح سبع سنوات شمسية.

ونظرا لشرعية الرئيس المستمدة من الشعب، فقد منحت الدستور صلاحيات واسعة، أهمها: إصدار القوانين بمراسيم جمهورية حينما يكون البرلمان غير منعقد، وإصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين، واختيار رئيس الوزراء، وتشكيل الحكومة بالتشاور معه، ووضع السياسة العامة للدولة بالاشتراك مع الحكومة والإشراف على تنفيذها، وتسمية أعضاء مجلس الدفاع الوطني طبقا للقانون، وتعيين وعزل كبار موظفي الدولة المدنيين والعسكريين، وإعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة[3].

وقد أدت التعديلات الدستورية لعام 2001، بشكل واضح لمزيد من تركيز السلطة بيد رئيس الجمهورية، وتوسيع صلاحياته في مواجهة البرلمان، وأعطته الحق في حله، والدعوة لانتخابات جديدة في حالات معينة دون الحاجة إلى الاستفتاء الشعبي كما كانت المادة قبل التعديل، ومددت فترة رئيس الجمهورية من خمس إلى سبع سنوات[4]. وتعد هذه التعديلات خطوة تراجع إلى الخلف في مسار الديمقراطية اليمنية[5].

وتعاقب في منصب الرئاسة في الفترة (1994–2015) رئيسان، هما: الرئيس السابق علي عبد الله صالح، واستمر في منصب الرئيس من يوليو 1978 حتى فبراير 2012، وأتى خلفه الرئيس الحالي عبد ربه منصور هادي بانتخابات توافقية بموجب المبادرة الخليجية لحل الأزمة اليمنية.

ب – الحكومة

تتشكل الحكومة في النظام اليمني، من رئيس الوزراء ونوابه والوزراء، ويؤلفون– معا– مجلس الوزراء، وهو الفرع الثاني للسلطة التنفيذية بعد الرئيس، ويخضع رئيس الوزراء والوزراء للمسؤولية

(1) دستور الجمهورية اليمنية 1994، المواد 105–107.
(2) نفس المصدر، المادة 106 الفقرة (أ).
(3) دستور الجمهورية اليمنية 1994، المواد 119–122.
(4) دستور الجمهورية اليمنية 2001، المادة 101.
(5) بلقيس أحمد أبو أصبع، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى، ط الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004، ص153.

المزدوجة أمام رئيس الجمهورية ومجلس النواب. ويتولى رئيس الجمهورية تكليف من يشكل الحكومة باعتباره المسئول الأول عن السلطة التنفيذية. ويقوم رئيس الوزراء باختيار أعضاء مجلس الوزراء بالتشاور مع رئيس الجمهورية والبرلمان الذي من حقه منح أو سحبهما الثقة من الحكومة ومساءلتها والرقابة على أعمالها[1]. وتمثل الحكومة الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، ويتبعها جميع الإدارات والأجهزة والمؤسسات التنفيذية التابعة للدولة، وتتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة في المجالات المختلفة.

وقد تعاقبت في الفترة منذ 1990 وحتى 2015 تسع حكومات؛ تشكلت الحكومة الأولى (1990-1993) من الحزبين الحاكمين في الشمال والجنوب سابقة المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني برئاسة الأخير. أما الحكومة الثانية (1993-1994) فكانت عبارة عن حكومة ائتلاف من الأحزاب الثلاثة الأولى التي حصلت على أكثر المقاعد في الانتخابات البرلمانية عام 1993 وهي: المؤتمر الشعبي العام، التجمع اليمني للإصلاح، الحزب الاشتراكي اليمني، وإثر حرب صيف 1994 خرج الحزب الاشتراكي من الحكومة ومن الساحة السياسية، ليحل محله التجمع اليمني للإصلاح، وليتم لفترة قصيرة تشكيل حكومة ائتلاف ثنائي (1995-1997) من المؤتمر الشعبي والتجمع اليمني للإصلاح، ولم تستمر طويلا بسبب تزايد الخلافات بين شريكي الحكم، وتزايد تهميش دور الحكومة لصالح رئيس الجمهورية[2].

وفي الفترة (1997-2012) استأثر حزب المؤتمر الشعبي العام بتشكيل أربع حكومات بصورة منفردة، وكانت أكثر انسجاما من سابقتها بسبب أن الحكومة هي حكومة حزب رئيس الجمهورية، وحكومة حزب الأغلبية في البرلمان، وعابها تهميش دور الحكومة لصالح رئيس الجمهورية، واقتصار مهام وصلاحيات الحكومة على المجالات التنفيذية الروتينية المتعلقة بتسيير المؤسسات والوزارات إداريا وتقنيا، أما السلطة الفعلية فكانت بيد رئيس الجمهورية. وفي الفترة الانتقالية بعد خروج الرئيس صالح من السلطة تم تشكيل حكومة تشاركيه برئاسة محمد سالم باسندوه (مارس 2012 إلى سبتمبر 2014)، احتفظ فيها حزب المؤتمر الشعبي العام بنصف الحقائب الوزارية، فيما توزع النصف الآخر على باقي الأطراف. وفي أكتوبر عام 2014 تم تشكيل حكومة جديدة برئاسة المهندس خالد بحاح، ترافقت معها حكومة أخرى غير معلنة لحركة أنصار الله (الحوثيين) تدير مؤسسات الحكومية في العاصمة والمناطق الخاضعة لسيطرة الحركة.

2. 1. 1- السلطة التشريعية

[1] دستور الجمهورية اليمنية 2001، المادة (132).

[2] أحمد محمد الهياجم، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية 1990، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، 2006، ص 20.

بشكل أساسي تنحصر السلطة التشريعية في النظام اليمني في مجلس النواب المنتخب، إلا أن التعديلات الدستورية لعام2001، أضافت مجلس الشورى المعين ببعض الوظائف التشريعية الثانوية، كغرفة تشريعية مساعدة إلى جانب مجلس النواب في ممارسة السلطة التشريعية.

أ- مجلس النواب

يعد مجلس النواب (البرلمان) في النظم الديمقراطية أهم مؤسسات النظام السياسي، وأحد المظاهر الأساسية للعملية الديمقراطية، باعتباره المؤسسة التي تمثل سلطة الشعب[1]. وقد وجدت مجالس برلمانية في الشطرين قبل الوحدة، إلا أنها كانت ذات صلاحيات محدودة، وفي الدستور اليمني الموحد تم الإقرار بمجلس نواب منتخب يتألف من (301) عضواً، يتم انتخابه بالاقتراع السري الحر المباشر، ويستمر لمدة ست سنوات شمسية. وتم منح البرلمان صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالجانب التشريعي والرقابي على سلطات الدولة الأخرى. فالبرلمان بموجب الدستور يمثل السلطة التشريعية للدولة، وهو الذي يسن القوانين، ويقر السياسات العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية، والموازنة العامة والحساب الختامي، والموافقة النهائية على الاتفاقيات والمعاهدات الخارجية، ويمارس الرقابة السابقة واللاحقة على أعمال السلطة التنفيذية من خلال حقه في محاسبة ومساءلة الحكومة، بالإضافة إلى حق المجلس في منح وسحب الثقة من الحكومة وله الحق في اتهام وإقالة رئيس الجمهورية بأغلبية الثلثين، في حال ثبت مخالفته للدستور أو الخيانة العظمى[2].

وقد مددت التعديلات الدستورية لعام 2001 مدة البرلمان من أربع سنوات إلى ست سنوات شمسية[3]. وخلال مدة الدراسة تكونت أربعة مجالس نيابية منتخبة هي مجالس عام 1990، 1993، 1997، 2003. وكان من المفترض أن تجرى الانتخابات النيابية التالية في عام 2009، إلا أنه جرى التمديد للمجلس القائم لمدة عامين آخرين، وإثر الأزمة السياسية عام 2011 تأجلت الانتخابات النيابية إلى أجل غير مسمي، ومن الناحية العملية مارس البرلمان في المجمل دورا ضعيفا، بسبب الانقسام السياسي الحاد قبل 1994، وهيمنة حزب واحد على أغلبية الثلثين تقريبا، ابتداء من1997 وأدى إلى هيمنة السلطة التنفيذية على البرلمان، واختلال التوازن بين السلطتين لصالح الأولى. وذلك أسهم في تمرير قوانين، وإقرار سياسات أحادية وجهت بكثير من النقد، وحد من الدور الرقابي للبرلمان على الحكومة، وفشله في مواجهة الفساد في أجهزة الدولة وعجزه في بعض الحالات عن إلزام الحكومة تنفيذ

[1] صلاح الدين فوزي، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994،ص3.
[2] دستور 2001، مصدر سابق، المواد 63/ 96، 97.
[3] نفس المصدر، المادة 15.

التوصيات التي يقدمها- ويمكن القول بشكل عام أنه لم تتعرض أي حكومة لمساءلة حقيقية سواء أكانت جماعية أم فردية من قبل البرلمان طوال الفترة الماضية[1].

ب- المجلس الاستشاري

نتيجة للحاجة إلى مجلس يضم الخبراء والمتخصصين في المجالات المختلفة، ويقدم الاستشارات لرئيس الجمهورية، فقد كان من القرارات التي أصدرها مجلس الرئاسة بعد قيام الجمهورية اليمنية في مايو 1990، القرار الجمهوري رقم (14) لسنة 1994 بإنشاء مجلس استشاري، إلا أن إنشاء المجلس فعليا تأخر إلى أعقاب انتخابات 1997، فتم تشكيل مجلس استشاري يتكون من 24 عضوا معينا من قبل رئيس الجمهورية، اقتصر دوره في مناقشة القضايا المحالة إليه من رئيس الجمهورية لإبداء الرأي. وفي التعديلات الدستورية لعام 2001 تم إدراج مادة جديدة خاصة بإنشاء مجلس شوري من ذوي الخبرات والكفاءات، والشخصيات الاجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي، والاستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية. وحددت المادة (126) من الدستور المعدل عدد أعضاء مجلس الشورى ب (111) عضوا يعينهم رئيس الجمهورية، كغرفة تشريعية ثانية – في بعض الجوانب، بالإضافة إلى مجلس النواب المنتخب، وحددت المادة (125) عددا من المهام المناطة بمجلس الشورى أهمها: الاشتراك مع مجلس النواب في تزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية، والمصادقة على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والسلم والحدود والتشاور فيما يعرضه رئيس الجمهورية من قضايا في اجتماع مشترك للمجلسين. بالإضافة إلى مهام أخرى فصلتها المادة (125) وكلها مختصة بإبداء الرأي أو رعاية أو استعراض أو تقديم الدراسات والمقترحات[2].

ويمكن القول إجمالا: إنه خلال الفترة الماضية منذ 1990 وحتى 2014 حقق النظام السياسي اليمني تقدما في بناء مؤسسات وسن تشريعات تقترب من متطلبات النظام الديمقراطي في بعض الجوانب، إلا أن البنك المؤسسي ظل عاجزا عن مواجهة الأزمات والمشاكل الطارئة وحلها، وكان يتم البحث عن حلول لها إما باللجوء إلى العنف، أو من خلال أطر أخرى، كتشكيل لجان مشتركة من القوى السياسية للحوار، أو التوقيع على اتفاقيات لحلها خارج المؤسسات الرسمية للنظام السياسي، بالإضافة إلى إشكالية تركز السلطات بيد رئيس الجمهورية على حساب باقي السلطات[3].

2- مرحلة التحول الديمقراطي في اليمن

[1] التقرير الاستراتيجي اليمني 2002، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ص59.

[2] التقرير الاستراتيجي العربي 2001، الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002، ص353.

[3] بلقيس أبو أصبع، مصدر سابق، ص 125- 128.

شهدت اليمن على مدار السنوات السابقة تحولات كبيرة في البنية الاجتماعية والسياسية خصوصاً في الفترة الانتقالية التي تلت قيام الوحدة اليمنية من مايو 1990-1994، وقد كانت المرحلة الانتقالية التي شهدتها اليمن في أفضل حالات الانفتاح السياسي في القوانين والدساتير التي ضمنت حرية المواطنين، وحقهم في المشاركة في اختيار ممثليهم في المجالس النيابية بطريقة حرة ومباشرة، والدخول في خضم التعددية السياسية والديمقراطية[1].

1.2- مراحل تطور الأحزاب السياسية في اليمن

عرف المشهد الحزبي في اليمن مراحل هامة هي:

- **المرحلة الأولى:** من الأربعينيات حتى نهاية الخمسينيات، وتميزت بتجربة التعدد الحزبي حيث ظهرت في الشمال جمعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحزب الأحرار والاتحاد اليمني، كما ظهر في الجنوب الاتحاد الشعبي ورابطة أبناء الجنوب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب.
- **المرحلة الثانية:** من الستينيات حتى نهاية الثمانينيات، وتميزت بتوقف النشاط الحزبي الحر وتحول العمل السياسي من العلن إلى السرية مع طغيان الملامح العقائدية والإيديولوجية وتكرس بذلك حكم الحزب الواحد في شطري اليمن.
- **المرحلة الثالثة:** من 1990 إلى اليوم، وتميزت بالجو التعددي وإنشاء قانون الأحزاب وإجراء انتخابات محلية وبرلمانية ورئاسية، وقد انطلقت مع تحقيق الوحدة اليمنية عام.1990.

يتوزع المشهد الحزبي اليمني – شأنه في ذلك شان أغلب الدول العربية- إلى تيارات سياسية منها الإسلامي والقومي واليساري ومنها أحزاب ظلت محافظة على وجودها بعد أن كانت قائمة إبان حكم الحزب الواحد، فضلا عن أحزاب صغيرة هنا وهناك تنحصر قاعدتها الشعبية في أعضائها المؤسسين .ويمكن تصنيف الأحزاب اليمنية إلى مجموعتين منذ الوحدة وهما:

- الأحزاب السياسية ذات الخلفية الشمولية والتي كانت قائمة قبل الوحدة مثل الحزب الاشتراكي اليمني (يساري) والتنظيمات الناصرية والبعثية (قومية) وحزب التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي).
- أحزاب الإدارة وعلى رأسها المؤتمر الشعبي العام حزب الرئيس اليمني علي عبد الله صالح. وقد ارتبطت به من حيث التمويل ومن حيث النشأة بعض التشكيلات الحزبية درج على تسميتها

[1] علي القاضي، دور مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013، ص 24.

بـ"الأحزاب المفرخة". وقد أدى ظهورها إلى تضخم في المشهد الحزبي كما أثرت في جدية العمل السياسي العلني بعد الوحدة. وهنالك الأحزاب الجديدة التي ظهرت مع إعلان الوحدة كتلك التي عبرت عن شكل من أشكال التجديد والتجاوز في الممارسة السياسية مثل "التجمع الوحدوي اليمني" الذي ضم مثقفين وسياسيين من إيديولوجيات مختلفة.

- التجمع اليمني للإصلاح

نواة هذا الحزب هي حركة الإخوان المسلمين في اليمن وما انضم إليها من فعاليات سياسية إسلامية وشيوخ قبائل وضباط وعسكريين. تأسس التجمع اليمني للإصلاح في 13 سبتمبر/ أيلول 1990، وقد شارك التجمع في الانتخابات النيابية الأولى (1993) وحصل على 63 مقعدا، كما شارك في الانتخابات النيابية الثانية (1997)، وحصل على 54 مقعدا من بين المقاعد الـ301 التي تشكل مجموع نواب البرلمان اليمني. ومع إعلان الجمهورية اليمنية في 22 من مايو 1990 خرج من نفق العمل السري إلى الممارسة العلنية، وفي 13 من سبتمبر 1990 تم الإعلان رسميًا عن "لتجمع اليمني للإصلاح" من بين أكثر من 1200 شخصية مؤسسة تم اختيار 60 شخصًا ليشكلوا لجنة تحضيرية (للإصلاح)، ولديه 45 مقعدًا من مقاعد مجلس النواب بنسبة 14.95%. وقد ظل التجمع حليفا للحزب الحاكم قبيل الوحدة وأثناء الحرب، لكنه ومنذ أقل من أربع سنوات بدأ الفتور يدب في علاقات الحزبين. وقد دخل التجمع الآن في التحالف المعارض المعروف باللقاء المشترك الذي تأسس في فبراير/ شباط 2003.

وتتوزع الحركة الإسلامية في اليمن إلى تشكيلات سياسية عديدة، فعدا التجمع اليمني للإصلاح – وهو أهمها تنظيما وحضورا– نجد هناك ستة أحزاب ذات توجه إسلامي هي اتحاد القوى الشعبية والمنبر اليمني الحر والحزب الإسلامي الديمقراطي وحزب الحق وحركة التوحيد والعمل الإسلامي وحركة النهضة اليمنية[1].

- التوجه الناصري

بدأ النشاط القومي في اليمن عام 1959 على يد مجموعة من الطلبة اليمنيين الذين كانوا يدرسون في بيروت، وانطلق العمل القومي الناصري في الجنوب وفي الشمال. ومن أبرز الأحزاب الناصرية اليمنية: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري وهو من بين بضعة أحزاب ناصرية صغيرة في اليمن بعضها يدعم الحزب الحاكم والبعض الآخر يدعم الحزب الاشتراكي لعلاقات جبهوية تعود إلى عهد التشطير، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري حليف الحزب الاشتراكي منذ القدم خصوصا وأن أمينه العام ارتبط بعلاقات وثيقة مع قيادة الحزب الاشتراكي إبان فترة المد الوحدوي لإلغاء التشطير واستعادة وحدة اليمن. حصل الوحدوي الناصري في انتخابات 1993 البرلمانية على مقعد واحد، وحصل في انتخابات 1997

[1] فضل محسن العبدلي،التحول الديمقراطي في اليمن (1990– 1995)، مكتبة النهضة المصرية، 1996، ص34.

البرلمانية على ثلاثة مقاعد نيابية وقام بدعم العديد من المرشحين الآخرين والتصويت لهم في نحو 20 دائرة انتخابية فازوا بها في انتخابات 1997 وهم من الناصريين السابقين أو المتعاطفين مع التنظيم.

- التوجه البعثي

نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي باليمن في منتصف الخمسينيات، وله فرعان فرع في صنعاء وآخر في عدن وذلك بعد عقد من تأسيسه في الشام. وفي عام 1972 انقسم فرع حزب البعث إلى قسمين رئيسيين: الأول ظل محتفظا بتسمية حزب البعث وحافظ على ارتباطه القومي (مجموعة ارتبطت بالبعث في العراق, وأخرى ارتبطت بالبعث في سوريا). أما القسم الثاني فقد سمى نفسه حزب الطليعة الشعبية, وقام كحزب موحد في اليمن واندمج في الماركسية اللينينية، ثم ما لبث أن انقسم بالتفاهم إلى حزبين أحدهما جنوبي واندمج في التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية الحاكمة في الجنوب)، والآخر شمالي صار فيما بعد أحد فصائل حزب "الوحدة الشعبية" في الشمال وأحد الفصائل المكونة للحزب الاشتراكي اليمني، وحصل حزب البعث في انتخابات 1993 على سبعة مقاعد وحصل في انتخابات 1997 على مقعدين.

- الحزب الاشتراكي اليمني

انعقد مؤتمره التأسيسي الذي يجمع أهم الفصائل اليسارية في اليمن الجنوبي في أكتوبر/ تشرين الأول 1978. وجاءت نشأته ثمرة لتقارب ثم توحد عدد كبير من الأحزاب والتنظيمات والجماعات السياسية خاصة في مؤتمره الأول في التاسع من مارس/ آذار 1979.

فهو ذو توجه ماركسي ويتضح ذلك في الأهداف المحددة في مؤتمره التأسيسي وهي:

- تعزيز سلطة الدولة.
- تطوير التركيبة الطبقية للمجتمع.
- تأميم النشاط الاستثماري.

تعود جذور الحزب الاشتراكي اليمني إلى حركة القوميين العرب التي تشكلت في بيروت عام 1948 وتأسس الحزب عام 1978 كامتداد للجبهة القومية وفصائل يسارية أخرى مؤمنة بالفكر الاشتراكي في الساحة اليمنية. وقد تعرض الحزب لموجات من الصراعات الإيديولوجية والصدامات المسلحة بين أجنحته أثرت على بنيته الفكرية والتنظيمية إلى حد ما، وكان الصدام المسلح في 13 من يناير 1986 هو الأقوى، وعند قيام الوحدة اليمنية في مايو 1990 كان شريكًا فاعلاً في الوحدة.

حصل الحزب الاشتراكي في انتخابات 1993 على 56 مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان اليمني الـ301، وكان الحزب الاشتراكي حينها عضوا في الحكومة اليمنية مؤتلفا مع خصمه اللدود المؤتمر الشعبي العام. أما انتخابات 1997 فقد قاطعها الحزب الاشتراكي وحصل مرشحون ينتمون إليه خاضوا

الانتخابات بصفة مستقلين في 42 دائرة على أصوات بلغت 45902 مما يدل على أن الحزب كان سيحصل على عدد كبير من الأصوات لو خاض انتخابات 1997 يعتبر الحزب الاشتراكي من أكثر الأحزاب ممارسة للنقد الذاتي وهذا يبدو واضحًا من خلال وثائقه في العديد من مؤتمراته واجتماعاته العامة، ولديه 7 مقاعد في البرلمان بنسبة 2.33%.

- المؤتمر الشعبي العام

هو التنظيم الحاكم في الجمهورية العربية اليمنية سابقًا منذ عام 1982 وحتى مايو 1990. تأسس عام 1982 ويرأسه علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، وأمينه العام عبد الكريم الأرياني. حصل المؤتمر في انتخابات 1993 على 122 مقعدا من المقاعد الـ301, كما حصل في انتخابات 1997 على 187 مقعدا، تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني من تاريخ تحقيق الوحدة 22 من مايو 1990 وحتى أبريل 1993م، شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح من مايو 1993 وحتى 7 من يوليو 1994، وشارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع التجمع اليمني للإصلاح من يوليو 1994 وحتى أبريل 1997، ويمتلك 229 مقعدًا أي ما نسبته 76.08% من إجمالي مقاعد مجلس النواب (301).

ويرى المراقبون أن الحزب الحاكم كان بعد الوحدة اليمنية في حاجة إلى التفاف جماهيري فدخل في ائتلاف حكومي مع أهم حزبين سياسيين هما الاشتراكي والإصلاح، ثم تحالف أثناء الحرب وبعدها مع الإصلاح لمحاربة الاشتراكيين، وبعد الانتخابات الرئاسية وفوزه بالأغلبية المطلقة لم يعد يجد تهديدا لا في الإسلاميين ولا في الاشتراكيين، ففي 23 سبتمبر/ أيلول 1999 أعيد انتخاب علي عبد الله صالح للرئاسة بنسبة 96.3% من الأصوات ليكمل 21 عاما أمضاها في السلطة. وتتهم أحزاب تكتل "اللقاء المشترك" حزب المؤتمر الشعبي العام بأمور منها:

- الهيمنة على مجريات الحياة السياسية عن طريق تضييق الهامش المتاح لأحزاب المعارضة.
- العمل المستمر على تفريخ أحزاب تدين له بالولاء والطاعة.
- اختراق أحزاب المعارضة بغية إضعافها وخلق الانقسام في صفوفها والحيلولة دون ممارستها لدور سياسي يقلص دور المؤتمر الشعبي العام في إدارة الحياة السياسية اليمنية.
- السيطرة على اللجنة العليا للانتخابات والعمل على أن تكون نتائج أي انتخابات لصالح المؤتمر الشعبي العام.
- تعديل قانون الانتخابات بحيث يتم تجميد مشاركة الأحزاب السياسية وإلغاء التمثيل المتوازن للقوى والتيارات السياسية المختلفة وبطريقة تتضمن مزيدا من الهيمنة التي يمارسها المؤتمر الشعبي العام في إدارة العملية الانتخابية.

- التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

تم تأسيسه في 1965، لكن ليس لديه الفاعلية الجماهيرية والحزبية، ولم يشارك في السلطة التنفيذية منذ ممارسته النشاط الحزبي، لكن شارك في الانتخابات النيابية الأولى في 1993 وحصل على مقعد واحد، وثلاثة مقاعد في انتخابات أبريل1997، وحصل على المقاعد ذاتها في انتخابات 2003، وما زال متمسكًا بها حتى الآن.

- حزب البعث العربي الاشتراكي

أُسس حزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) في اليمن منتصف خمسينيات القرن الماضي، يمتلك مقعدين في البرلمان اليمني ما يمثل نسبة 0.66%، وليس له اعتراضات سياسية، وصل به الأمر إلى ترشيح الرئيس اليمني السابق لأكثر من مرة في الانتخابات الرئاسية اليمنية. أما حزب البعث العربي الاشتراكي القومي (جناح سوريا).

هو الآخر أُسس منتصف خمسينيات القرن الماضي، مارس نشاطه الحزبي سرًا حتى عام 1990 وبعدها أعلن نشاطه كحزب سياسي.

شارك في الانتخابات النيابية الأولى 1993 وحصل على 7 مقاعد من إجمالي مقاعد البرلمان (301) بالاشتراك مع حزب البعث العربي الاشتراكي قبل أن يختلفا، وشارك في الانتخابات النيابية الثانية ولم يحصل على أي مقعد.

شارك في الانتخابات النيابية الثالثة 2003 ولم يحصل على أي مقعد وحصل على 23745 صوتًا من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها 5996049 وبنسبة 0.40%.

13 حزبًا تم تأسيسهم بعد الوحدة وحاولوا إثبات وجودهم بالحياة السياسية اليمنية إلا أن برامجهم فشلت ولم تلب متطلبات شعبيتهم.

- حزب الحق

ظهر هذا الحزب بعد قيام الوحدة اليمنية اليمنية في 22 من مايو 1990 مع كثير من الأحزاب الأخرى التي برزت على مستوى الساحة اليمنية مع انتهاج التعددية السياسية والحزبية، لكنه ذات توجه إسلامي (شيعي) ظل يخفي توجهه الطائفي حتى 2007 وأعلن تأييده المطلق للحركة الحوثية الشيعية في اليمن. شارك في الانتخابات النيابية الثالثة 2003 ولم يحصل على أي مقعد وحصل على4585 صوتًا من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها 5996049 وبنسبة 0.08% [1].

- الحزب الناصري الديمقراطي

[1] حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص 58.

تأسس بعد الوحدة اليمنية، وشارك في الانتخابات النيابية الأولى في أبريل 1993 وحصل على مقعد واحد في البرلمان، ولم يحصل على أي مقعد في الانتخابات النيابية الثانية 1997 ولا الثالثة في العام 2003.

إن البنية التنظيمية ذات الطابع التراتبي الهرمي في الأحزاب السياسية تشكل أحد أبرز معوقات إمكانيتها على التطور وتمكين الشباب سياسياً، وباستثناء قله من الشباب القادمين من مواقع اجتماعية وقبلية، أو من عائلات سياسية، تضمن ترفيع مستوى تمثيلهم في المواقع القيادية للأحزاب، فقد ظلت السمة الأساسية لها هو سيطرة سياسيين كهول على الصفوف الأولى وتدوير العمل القيادي الحزبي فيما بينهم. ولم تكفل، أو تستطع، الآليات التنظيمية التقليدية في الأحزاب القدرة على تمكين الشباب من الارتقاء في المستويات التنظيمية والسياسية المختلفة وإنتاج قيادات جديدة من بينهم. ذلك كله اندمج مع كون المؤسسة الحزبية في اليمن لم تستوعب الممارسة الديمقراطية وقيمها بشكل فعلي، وتؤكد على عضويتها مسألة التطابق مع خطابها بشكل كلي، وتستنفر ضد أي استقلالية، أو تعارض مع خطابها، من قبل أي من عضويتها. وإضافة لذلك فإن المؤسسة الحزبية في اليمن ذات سقف منخفض سياسياً، وغير قادرة على انجاز اعتراض سياسي وشعبي فعال في مواجهة المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطرة في البلاد، وتميل إلى التسوية والوصول إلى الاتفاقات ضعيفة مع السلطة، وهو ما يفقدها القدرة على عكس انفعال الجمهور ومطالبه ورغبته بتغيير الأحوال والظروف وبالتالي الخسارة التدريجية المستمرة لرأسمال منخفض أساساً من الثقة بها والرهان عليها. وأبرز مهام الشباب في الأحزاب هي الجانب التنفيذي للمهام الإدارية والجماهيرية، ولكنهم بعيدين عن التخطيط والقرار السياسي لذلك فهم دوما الأقل خبرة وإدراك عن خبرة وإدراك الرعيل الأول التي تشكل قيادات الأحزاب.

في 14 من أبريل 2017، أعلن 18 حزبًا يمنيًا يمثله الشباب في مدينة سيئون ثاني أكبر مدن محافظة حضرموت شرقي البلاد، تشكيل تحالف سياسي لدعم حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي، تحت اسم "التحالف الوطني للقوى السياسية اليمنية".

بعد أن ظلت الأحزاب اليمنية حبيسة الصراع بين المليشيات الحوثية والحكومة اليمنية دون أن تتحرك خشية من الملاحقة الحوثية لعناصرها أو منازل أعضائها، غامرت في الظهور وإعلان مشاركتها في تحالف سياسي جديد لدعم شرعية الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي.

يقول المعلنون عن التحالف إن تشكيله نابع من الضرورة الوطنية واستجابة لحاجة الساحة السياسية لوجود إطار جامع لمختلف المكونات والقوى، ويهدف إلى دعم مسار استعادة الدولة وإحلال السلام وإنهاء الانقلاب (إشارة لسيطرة جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وبعض محافظات شمال البلاد) واستعادة العملية السياسية السلمية وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني وبناء الدولة الاتحادية.

ووضعوا له برنامجًا سياسيًا من أولوياته دعم الشرعية بقيادة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي وتأييد التحالف العربي الداعم لها والالتزام بالمرجعيات الـ3 (المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل والقرارات الدولية ذات الصلة) والعمل من أجل تحقيق مشروع الدولة الاتحادية وفقًا لمخرجات الحوار الوطني الشامل، والتمسك بما يخص الجنوب وقضيته الوطنية وفقًا لمخرجات الحوار الوطني والقرارات الدولية ذات الصلة، فالائتلاف جزء من العمل السياسي الوطني السلمي وخطوة نحو تحقيق الشراكة السياسية والمجتمعية وإرساء دعائم الديمقراطية والمصالحة الوطنية.

وفقًا لأبجديات إعلان التحالف يبدو أن تشكيله جاء بهدف سياسي بحت وله رسائل عديدة أبرزها دعم الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في رئاسة حزب المؤتمر الشعبي العام أكبر الأحزاب السياسية في اليمن، وثانيها مناهضة أي جماعة سياسية تريد الخروج من عباءة الدولة اليمنية واعتبارها جماعة متمردة، وهي ربما إشارة إلى جماعات من أبناء المحافظات الجنوبية الساعية للانفصال عن الوطن الأم[1].

تحتاج الأحزاب السياسية في اليمن إلى ثورة تصحيح في التوجه، وإعادة هيكلة في برامجهم السياسية المدمرة ليس للوطن فحسب ولكن مدمرة للقضية اليمنية وأبناء شعبها.

من السهل إعلان تحالفات جديدة، لكن من الصعوبة تطبيق أهدافها نتيجة لأن بعض تلك الأحزاب التي أعلنت مشاركتها في التحالف السياسي لا تتمتع بقاعدة شعبية عدا حزبي المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح، وكلاهما مختلفين في التوجه، إذ يريد الإصلاح استكمال مسار انتفاضة 2011 وحل المؤتمر الشعبي العام نهائيًا كما حصل في بعض بلدان الربيع العربي، بينما يحمل المؤتمر الشعبي العام الحقد العارم على "الإصلاح" على اعتبار أنه من تسبب في إزاحته عن الحكم حينما شارك في احتجاجات 2011.

2.2- الممارسة الديمقراطية في المجتمع اليمني

تفترض نظرية التعلم المؤسسي Institutional Learning Theory أن الأفراد يدركون قيم الديمقراطية ويتعلمونها من خلال الممارسة؛ إذا كانوا يعيشون في ظل مؤسسات ديمقراطية لسنوات عديدة. لقد شهد المجتمع اليمني العديد من الانتخابات منها ثلاث عمليات انتخابية نيابية عام (1993، 1997، 2003) شارك فيها المواطنون في ممارسة حقوقهم السياسية التي كفلتها لهم النصوص الدستورية والقانونية للترشح لعضوية المجلس النيابي أو التصويت لاختيار ممثليهم في هذا المجلس، وبالرغم من أن النظام السياسي الجديد تخطى مرحلة الفترة الانتقالية مع أول انتخابات نيابية في 1993م بإجماع عام من المجتمع اليمني، إلا أنه في ظل حداثة الممارسة والقيم الديمقراطية، وفي ظل تأثير الموروث الثقافي

[1] ماجد المذحجي، مرجع سابق، ص 152.

السلطوي والشمولي على بعض القوى والأحزاب السياسية من حيث استعدادها لتقبل نتائج الديمقراطية، برز تحت تأثير ذلك الاستثناء والانشقاق الذي قاده قيادة الحزب الاشتراكي اليمني كترجمة لعملية عدم الاقتناع بتوزيع مناصب مجلس الرئاسة أثناء الفترة الانتقالية ونتائج الانتخابات النيابية عام 1993م، الأمر الذي قاد إلى أزمة سياسية انتهت بمحاولة الانفصال واندلاع حرب صيف 1994، وعلى خلفية ذلك استمر الحزب الاشتراكي إلى جانب مجموعة أخرى من الأحزاب المتحالفة معه في التعبير عن هذا الاستثناء بصور مختلفة، تمثلت أبرزها في مقاطعة الانتخابات النيابية 1997م والرئاسية 1999م، إلا أنه عاد بعد ذلك إلى الانخراط في العملية السياسية كحزب معارض.

وعند إمعان النظر في خبرة الممارسة الديمقراطية في اليمن بشطريه قبل الوحدة نجد أنها هامشية ومتواضعة، لذلك فقد مثل التوسع في الممارسة الديمقراطية على المستوى الفردي والجماعي نقلة نوعية منذ قيام دولة الوحدة، مقارنة بما كانت عليه الأوضاع في شطري اليمن؛ خصوصا في الجوانب الآتية: حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها، والممارسات الانتخابية الدورية والمنتظمة، والسماح بسقف أعلى لحرية التعبير عن الرأي والصحافة، والتوسع الكبير كماً ونوعاً في بناء مؤسسات المجتمع المدني، ورغم ذلك على مستوى الممارسة، لم تؤد الانتخابات إلى تطوير مستوى الحكم المحلي، وظهور سلطة محلية فاعلة، بسبب استمرار نص القانون على قيام رئيس الدولة بتعيين المحافظين (الرؤساء التنفيذيون للمجالس المحلية)، وعدم حصول المجالس المحلية على ميزانيات مالية مستقلة، ما حولها لتقوم فقط بأدوار مساعدة واستشارية للمحافظين. وبحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش"، نجد أنه حتى وإن تغيرت النتائج لصالح المعارضة؛ فإن ذلك لن يوسع من قدرة المجالس المحلية على الحكم، ما دامت الموارد وسلطات اتخاذ القرار مقيدة بتعيين رئيس الجمهورية لرؤساء المجالس المحلية[1].

ويرتبط استمرار عملية التحول الديمقراطي في البلد بتوافر حد أدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي، يتضمن عدم وجود نزاع مسلح ممتد زمنيا، أو وجود نخبة حاكمة تعتبر التحول الديمقراطي تهديدا لامتيازاتها واستئثارها بالسلطة، أو وجود حركات أو تنظيمات أو جماعات لا تؤمن بالديمقراطية ومستعدة لاستخدام العنف والقوة في محاولة الاحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها أو إرهاب القوى السياسية والأطراف الأخرى المطالبة بالديمقراطية.

وبتأثير موجة الاحتجاجات الشعبية المشتملة في عدد من الدول العربية، فيما سمي بثورات الربيع العربي: بدأت في يناير 2011، حركة احتجاجات شبابية واسعة ضد الرئيس صالح، تطورت إلى مواجهات مسلحة بعد حدوث انشقاق في الجيش، وتدخل مجلس التعاون الخليجي بمبادرة لتسوية الأزمة،

(1) Lisa Wedeen.“SEEING LIKE A CITIZEN, ACTING LIKE A STATE: EXEMPLARY EVENTS IN UNIFIED YEMEN, COMPARATIVE STUDIES IN SOCIETY AND HISTORY”, Volume 45, Issue 4, October 2003, p690.

تم التوقيع عليها في الرياض في أواخر نوفمبر 2011، قضت بتنحي الرئيس صالح وتسليم السلطة إلى نائب الرئيس عبد ربه منصور هادي، الذي تم انتخابه، وتم تشكيل حكومة وفاق وطني، ثم بدأت عملية انتقالية مدتها عامان وفقا للمبادرة الخليجية، تضمنت خارطة طريق لإدارة المرحلة الانتقالية، وإجراء حوار وطني شامل لحل قضية انتقال السلطة والقضايا الخلافية الأخرى، لتنتهي المرحلة الانتقالية بإقرار دستور جديد وإجراء انتخابات رئاسية ونيابية[1]. وتمخض عنها مؤتمر الحوار الوطني (استمر من مارس 2013 وانتهى في يناير 2014) وثيقة الحوار الوطني ومسودة الدستور[2].

وتطورت التفاعلات لاحقا بين الأطراف اليمنية لتخرج عن مسار الحوار، وتنزلق الأوضاع إلى حالة من العنف والعنف المضاد، فقد كان من تجلياتها قيام "حركة أنصار الله" في تحالف غير معلن مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح[3]، بالسيطرة على العاصمة صنعاء في 21 أيلول/سبتمبر 2014، وتبعها لاحقا سقوط أغلب المحافظات، وهروب الرئيس عبد ربه منصور هادي هو وعدد من أعضاء الحكومة خارج اليمن. لتعلن المملكة العربية السعودية في 24 مارس 2015 التدخل العسكري في اليمن، مع تحالف ضم عددا من الدول العربية إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجي عدا عُمان، لإعادة نظام الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى السلطة باعتباره النظام الشرعي. ودخلت اليمن في حالة حرب خارجية مع دول التحالف، دمرت البنية التحتية وشلت النشاط الاقتصادي، وعززت في نفس الوقت قدرة الأطراف الخارجية الإقليمية والدولية على التدخل في إدارة الشأن اليمني وتحديد مصيره، وحرب داخلية هي في جوهرها صراع مبطن على السلطة.

ويهدد نمو الخيار العسكري على حساب خيار الحوار والتسويات السياسية بشكل جدي للاستقرار السياسي في البلد، ويلقي بظلال قائمة على مسار التحول الديمقراطي، ويرفع إمكانية حدوث انتكاسة كبيرة في هذا المسار. ويضع مزيدا من العوائق والتحديات أمام مشروع الدولة المدنية المنشودة كما رسمتها مخرجات وثيقة الحوار الوطني.

وبالإضافة إلى تهديد توافر حد أدنى من الاستقرار السياسي لاستمرار عملية التحول الديمقراطي، فإن مستقبل التحول الديمقراطي في البلد أصبح يتحدد أيضا بموقف الأطراف الإقليمية والدولية، التي أصبحت أكثر قدرة على توجيه مسار الأحداث في اليمن، وتصورها لمستقبله الذي سيحدد إلى أي مدى ترغب في استمرار عملية التحول الديمقراطي فيه.

---

(1) مركز دراسات الوحدة العربية، اليمن إلى أين؟ حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد 439، 2015، ص 95.

(2) CIA, The World Fact Book 2015, Https://www.cia.gov/Library/Publications/The−World-Factbook/geos/Ym.Html.

(3) الإسكندر مترسكي، الحرب الأهلية في اليمن: صراع وآفاق متباينة، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015، ص5 .

لكن من جانب مقابل، تشير طبيعة التعدد الاجتماعي والسياسي في اليمن، وتشابك وعمق مشاكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إلى صعوبة تحقيق الاستقرار عبر سيطرة منفردة لمكون اجتماعي أو سياسي واحد على السلطة بالقوة المادية، وأن السبيل الوحيد لعودة الاستقرار يتم عبر إقامة نظام سياسي تشاركي حقيقي يسمح للجميع بالمشاركة والمنافسة على السلطة وفق الآليات الديمقراطية، والرضوخ لسيادة القانون، ووجود قضاء مستقل، ومؤسسة عسكرية احترافية محايدة، وإلا فإن استمرار الصراع العسكري الدامي والتفتت إلى دويلات هو ما ينتظر مستقبل اليمن[1].

ثانياً: المحددات الاقتصادية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني

تؤكد العديد من أدبيات الديمقراطية وجود علاقة بين النمو الاقتصادي والديمقراطية، أن حالة الديمقراطية والثقافة السياسية المرتبطة بها ما هي إلا انعكاس للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلد. وأن إرساء التمكين السياسي للمواطنين يستلزم مستويات معينة من الدخل القومي، ونصيب الفرد منه، والتمكين في الصحة والتعليم، والحصول على المعلومات وغيرها، وبحسب المدرسة البنيوية ونظرية التحديث نجد بعض للجوانب أن جوانب مثل مستوى الدخل، والناتج القومي، والبنية الاقتصادية ومستوى التصنيع مؤشرات مهمة لتحديد قابلية البلد للتحويل الديمقراطي، وإمكانية نمو القيم الديمقراطية[2].

وتشكل البيئة الاقتصادية في اليمن عاملا محوريا في توجيه وتحديد طبيعة الأوضاع السياسية والاجتماعية والثقافية، وبالتالي سيركز هذا المحور على تناول الوضع العام للاقتصاد اليمني، وأهم تحديات البيئة الاقتصادية المباشرة، وغير المباشرة المتعلقة بالديمقراطية التي يرجح أن يكون لها تأثير في عملية التحول الديمقراطي والثقافة السياسية الداعمة وفق أبرز المقولات النظرية في هذا الجانب، كالتالي:

1 - الوضع العام للاقتصاد في اليمن

يصنف الاقتصاد اليمني ضمن اقتصاديات الدول الأقل نموا، فهو اقتصاد زراعي يتسم بمحدودية الأداء الاقتصادي، وتدني حجم الاقتصاد ومعدل نموه السنوي، مقارنة بحجم السكان الكبير ونموه السنوي، الذي يشكل ضغطا متزايداً على الموارد الاقتصادية المحدودة، في ظل سوء الإدارة الاقتصادية وتخبطها، وتفشي الفساد، وإهدار الموارد العامة للدولة.

---

[1] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة" اليمن بعد العاصفة"، الدوحة، 12 أبريل 2015 www.Dohainstitute.Org

[2] يوسف زدام، الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات السياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 29 نوفمبر 2014، ص 21.

وقد انعكس ضعف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد وانخفاض مستواها التكنولوجي على معدل النمو الاقتصادي السنوي ومستوى دخل الفرد، ومحدودية القدرة الإنتاجية للعنصر البشري، وتدني مؤشرات التنمية البشرية.

ومن جانب آخر ساهمت حالة عدم الاستقرار وتنامي حدة الصراعات الداخلية- أبرزها الحروب الست مع الحوثيين خلال الفترة (2004-2010)، وتزايد حالة عدم الاستقرار في المحافظات الجنوبية مع ظهور قوى الحراك الجنوبية المطالبة بالانفصال - في إنهاك الاقتصاد وإهدار الموارد، وإعاقة جهود الإصلاح الاقتصادي، وشل حركة التنمية في مناطق الصراع.

وأدت اضطرابات ما وصف بالربيع العربي بداية العام 2011 حسب تقديرات المصادر الدولية إلى حدوث انكماش اقتصادي تراجع على إثرها الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (-12.7%)عن العام السابق[1]، وانعكس ذلك على توفر الخدمات الاجتماعية الأساسية والفرص الاقتصادية. وتفاقمت معها مشكلة البطالة ضعف ما كانت عليه في عام 2010، لتصل إلى 60% في أوساط الشباب. وقُدر أن نسبة الفقر تفاقمت جراء الأزمة من 42% من مجموع السكان في عام 2009 إلى 54.4% عام 2011.

ومع عودة الأزمة السياسية إلى الظهور بشكل أكثر حدة ابتداءً من سبتمبر 2014، والتدخل العسكري لدول الجوار الإقليمي في اليمن منذ مارس 2015، فيما سُمي بعاصفة الحزم، أخذت الأوضاع الاقتصادية تنحدر مجددة نحو الأسوأ، حيث تراجع إنتاج النفط عام 2014 إلى 125 ألف برميل يوميا، وكان حصة التصدير منها فقط 43 ألف برميل يوميا، بسبب التفجير المستمر لأنابيب نقل النفط. وتراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي من (4.8%) عام 2013 إلى (-0.2%) عام2015؛ بسبب الشلل الذي أصاب الحياة الاقتصادية العامة والخاصة، وتوقفت صادرات النفط والغاز الطبيعي بشكل شبه تام جراء توقف شركات الإنتاج ومغادرة العاملين الأجانب اليمن[2].

والعامل الرئيسي الذي حال دون انهيار الاقتصاد اليمني رغم الصراعات الداخلية المستمرة منذ حرب 1994، هو المساعدات الخارجية التي تلقتها اليمن من عدة جهات خارجية؛ ففي سبتمبر/أيلول 2012، شارك البنك الدولي مع المملكة العربية السعودية في استضافة مؤتمر المانحين في العاصمة السعودية الرياض خاص باليمن، ونجح في توفير تمويل قدره 6 مليارات دولار، أي ما يكفي لتغطية احتياجات المرحلة الانتقالية حتى ابريل/ نيسان 2014[3]. وأعلن مؤتمر "أصدقاء اليمن" في مدينة

(1) WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS: WORLD ECONOMIC OUTLOOK DATABASE,» International Monetary Fund (April 2015), https://www.imf.org/External/Pubs/Ft/Weo/2007/02/Weodata/Index.Aspx>. P173.

(2) The World Fact Book 2015, Op. Cit.

- البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، 26/09/2012

-http://www.Albankaldawli.org/ar/newsfeature2012/09/26/Yemen-Talking-Points

☜

نيويورك عن تقديم مساعدات إضافية لليمن قدرها (5.1) مليار دولار أمريكي، مما يرفع مجموع مبالغ المساندة الدولية لليمن إلى (9.5) مليار دولار أمريكي[1]. وقامت المملكة السعودية بمنح اليمن عام 2012 شحنات نفطية بقيمة 2 مليار دولار، ويقدر أنها دعمت اليمن خلال الفترة بين 2011–2014 بحوالي تسعة مليار دولار.

2 ـ أهم التحديات الاقتصادية المتعلقة بالديمقراطية

1.2- *التحديات الاقتصادية المباشرة*

تؤكد العديد من المداخل النظرية التفسيرية لعملية التحول الديمقراطي أن البيئة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية تمثل عاملا مهما في عملية التحول، وأن التخلف الاقتصادي لا يشكل بيئة مشجعة للديمقراطية. وتمثل عوامل، مثل: تأثير الاقتصاد الريعي، وحجم القطاع الرأسمالي الصناعي، وحجم الطبقة الوسطى، ومتوسط دخل الفرد، ومستوى الفقر والبطالة، وتدني مستوى الحياة، عوامل محلية لعملية التحول الديمقراطي، وظهور الاتجاهات الثقافية الداعمة للديمقراطية، حيث ربط رونالد إنجلهارت بين ظهور القيم الثقافية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي، وتوافر عوامل اقتصادية، مثل: مستوى التصنيع، ومستوى المعيشة، ونصيب الفرد من الناتج القومي، لأنها تحدد أولوية الحاجات، وبالتالي القيم في المجتمع[2].

يعاني الاقتصاد اليمني من عدد من التحديات الاقتصادية الحرجة قصيرة وطويلة المدى، كالتالي:

1.1.2– نمو سكاني مرتفع مقابل نمو اقتصادي منخفض

يقدر عدد سكان اليمن بحوالي26.7 مليون نسمة، وعلى الرغم من انخفاض معدل النمو السكاني في عام 2015، إلى(2.47%)[3]، إلا أنه لا يزال ضعفي المتوسط الإقليمي. وفي ظل معدل خصوبة مرتفع يصل إلى 6 مواليد[4]، فإنه من المتوقع إذا استمر معدل النمو الحالي أن يتضاعف عدد سكان اليمن بحلول العام 2035. ومعدل النمو السكاني المرتفع يشكل ضغطا كبيرا ومتزايداً على الخدمات الاجتماعية والموارد الاقتصادية المحدودة.[5]

☞

(3) البنك الدولي، اجتماع أصدقاء اليمن يقدم 1.51 مليار دولار أمريكي لدعم عملية التحول الجارية في اليمن. 2012/09/27

(1)http://Www.Albankaldawli.Org/ArNews20125/09/27friends-of-yemen-meeting-delivers-one-pont-vive-billion-boost-yemens-transition-process

(2) خالد الرماح، أثر الثقافة السياسية للشباب الجامعي في عملية التحول الديمقراطي في اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، 2016، ص 153.

(3) CIA, the World Fact Book 2015. Op. Cit

(4) كتاب الإحصاء السنوي، مصدر سابق، 2014.

(5) البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، 26/09/2012
http://www.Albankaldawli.org/ar/newsfeature2012/09/26/Yemen-Talking-Points

ويبدو أن حجم الاقتصاد اليمني محدوداً قياسا بحجم السكان، عند مقارنته بدول عربية أخرى تماثله أو تقل عنه في حجم السكان والموارد، حيث يمثل الاقتصاد اليمني البالغ 35.9 مليار دولار عام 2013[1].

وجراء الأوضاع السياسية التي تمر بها اليمن، فقد تراجع معدل النمو الاقتصادي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي، وتوقف جزء كبير من الأنشطة الاقتصادية نتيجة الحرب الداخلية والتدخل العسكري الخارجي.

2.1.2- تراجع الموارد الطبيعية

تشير التقديرات إلى أن اليمن بصدد مواجهة تحدي تراجع موارده الطبيعية النفطية والمائية، حيث تأتي اليمن في المرتبة الخامسة عالميا في شحه الموارد المائية، وتشير التقديرات إلى أن اليمن تستنزف احتياطياتها من المياه الجوفية بصورة متسارعة، فيقدر الاستهلاك السنوي من الماء بحوالي 3.2 مليار متر مكعب، بينما الموارد المائية المتجددة لا تتجاوز سنويا 2.5 مليار متر مكعب بفارق 0.7 مليار متر مكعب تسحب سنويا من المياه الجوفية، بما يهدد أحواضا مائية رئيسية بالنضوب خلال (10-15) سنة القادمة.[2]

ويواجه اليمن تحدي نضوب موارده النفطية على المدى المتوسط في حال نضوب آبار النفط الحالية، وعدم اكتشاف حقول نفطية جديدة، ويظل الاقتصاد اليمني المعتمد على النفط مهدداً على المدى القصير أيضا في حال انخفضت الأسعار العالمية للنفط والغاز، أو استمرت حالة الصراعات الداخلية وعدم الاستقرار، بما يعيق إنتاج وتصدير النفط والغاز للخارج.

3.1.2- العجز المستمر في الميزانية

يكاد يكون العجز سمة ملازمة للميزانية في اليمن، فقد وصل العجز الكلي للموازنة عام 2009 إلى 2.55 مليار دولار، ومثل -9% من الناتج المحلي الإجمالي[3]. وانخفض في عام 2012 إلى ما يقارب 1.7 مليار دولار ويمثل -5.4% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه عاد للارتفاع مجدداً ليصل في عام 2013 إلى ما يقارب 3 مليار دولار بنسبة 8.3% من الناتج المحلي الإجمالي[4].

2.2- التحديات الاقتصادية غير المباشرة (المتعلقة بالديمقراطية)

إن التخلف الاقتصادي، وانتشار الفقر في قطاعات واسعة من المجتمع مع تفاوت حاد في توزيع الثروة يعزز الانقسامات والصراعات الاجتماعية، ويخلق بيئة غير مستقرة سياسيا تعيق عملية الانتقال

---

[1] التقرير الاقتصادي الموحد 2014، مصدر سابق، ص 334.

[2] التقرير الاستراتيجي اليمني 2011، مصدر سابق، ص158.

[3] صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 34، 2015، ص 30.

[4] التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الجامعة العربية، ص408.

الديمقراطي، كما أن الاقتصاد اليمني يعاني العديد من التحديات في هذا الجانب، ويمكن هنا أن نستعرضها فيما يلي:

1.2.2- تأثير الاقتصاد الريعي(*)

يعتمد الأساس الاقتصادي للأنظمةغير الديمقراطية(**) على تركيز الموارد الاقتصادية في أيدي النخبة الحاكمة، مما يوفر لها إمكانية تمويل أدوات القمع، وبناء الجيوش والأجهزة التي تحمي النظام، وشراء الولاءات والكسب السياسي لضمان بقاء النخب الحاكمة في السلطة، على عكس الأنظمة الديمقراطية التي تتطلب عدم تركز الموارد الاقتصادية بأيدي القلة، وتوزعها على قطاع واسع في المجتمع. وتظهر لعنة الموارد عندما تمتلك الدولة موارد طبيعية كبيرة، تستطيع النخبة الحاكمة وضعها بسهولة تحت تصرفها تستخدمها كيف تشاء(1).

وتوجد علاقة عكسية بين ارتفاع نسبة الموارد الاقتصادية الريعية الناتجة عن تصدير النفط في الناتج القومي، والتمكين الحقوقي والسياسي في المجتمع، فيري ميشال روس أن الاقتصاد الريعي يؤثر سلبيا بشكل واضح في التحول الديمقراطي، وأنه كلما كان اعتماد الاقتصاد على الصادرات النفطية في الناتج القومي الإجمالي أكبر، كلما كانت الدولة أقل قابلية للتحول الديمقراطي، لذلك يتم النظر إلى النفط والموارد الريعية الأخرى على أنها تمثل العائق الرئيسي للديمقراطية في المنطقة العربية.

وفي الاقتصاد الريعي تستطيع القلة المتحكمة بالثروة والسلطة التدخل لتوجيه التوازنات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية لصالحها، عبر قدرتها على توجيه الفرص الاقتصادية والتجارية، وكذلك منافع الدولة المادية كالوظائف والمناصب لصالح القوى والأفراد الموالية لها أو القريبة منها، وتتخذها أداة لإجبار الآخرين على الانصياع أو حرمانهم من المنافع الاقتصادية، ونتيجة لكون الدولة الريعية هي المشغل الأول للعمالة، ويعتمد عليها قطاع كبير من المواطنين، فإن ذلك يجعلهم أقل ميلا لانتقاد الحكومة أو

(*) الريع هو الدخل غير الناتج من العمل، ويعرفه الدكتور غسان إبراهيم بأنه الفارق الكبير غير المبرر اقتصاديا بين سعر التكلفة وسعر البيع القائم على غياب الجهد والمشقة. ويشمل ريع النفط والغاز والمعادن (ريع الموارد الطبيعية)؛ إذ إن هناك فارقا كبيراً بين تكلفة استخراجها وسعر بيعهما، وريع السياحة، وريع تحويلات المغتربين والعاملين في الخارج، وريع المساعدات الخارجية، وهي نقيض للموارد الاقتصادية الإنتاجية التي تأتي نتيجة العمل وبذل الجهد.

انظر:غسان محمود إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الريعي في سورية، المركز الثقافي العربي، فبراير 2010.
http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf

(**) يوجد أنواع عديدة للأنظمة غير الديمقراطية، والمقصود هنا تحديده، الأنظمة الدكتاتورية Absolutism والاستبداديةDespotism ، وحكم الفرد.Autocracy

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، فبراير 2012، ص 64.
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/humadevelopmentarabdevelopment-challenges-report-2011.html

ممارسة أي ضغوط عليها للحصول على حقوقهم السياسية خوفا على مصادر أرزاقهم[1]. وذلك يعزز نمو طبقات اجتماعية وثقافة سياسية نفعية تمجد الاستبداد، وتبرر الممارسات القمعية للسلطة، وتقلل من جدوى ومشروعية الحصول على الحقوق والحريات السياسية، وتقبل مقايضتها مقابل ما تحصل عليه من منافع مادية من الدولة، وهذا الوضع يخلق علاقة أحادية الاتجاه بين الفرد والنظام السياسي، تتمحور حول ما سيحصل عليه الفرد من ريع، مقابل السكوت عن حقوقه السياسية والمدنية.

ويرتبط الاقتصاد الريعي بتواضع مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في الناتج المحلي، من ناحية ضعف القطاعات الإنتاجية غير الريعية التي يمكن أن تدر ضرائب للدولة، ومن ناحية أن الحكومة غير مهتمة بالتحصيل الضريبي للإيرادات العامة، ما يجعل عبء الضرائب على المواطنين قليلة جداً، أو منعدم كليا، وهو ما يضعف حوافز المواطنين للمطالبة بالمشاركة السياسية، أو الجدية في مسالة النظام وأجهزة الدولة[2].

ويوصف الاقتصاد اليمني بأنه اقتصاد ريعي[*]، يمثل النفط حوالي ثلث إجمالي الناتج المحلي، و90% من الصادرات، 56% تقريبا من الإيرادات الحكومية، بينما تمثل الإيرادات الضريبية 8% تقريبا إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة (29.5%) من إجمالي الإيرادات العامة والمنح عام 2013. وتمثل الضرائب غير المباشرة فقط بنسبة 3% من ناتج القومي الإجمالي[3].

واعتماد الاقتصاد على عائدات النفط والمساعدات الخارجية، وبشكل أقل على عائدات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ويحد من الضغوط المجتمعية للسير في طريق الإصلاحات السياسية والاقتصادية. وكما في باقي الدول العربية فإن مساهمة الضريبة في دخل الموازنة بسيط جدا، وقد لا يشكل حاليا حافزا لتغيير العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة، لكن التوقعات أن استمرار انخفاض أسعار النفط، وفي حالة إذا لم تشهد اليمن اكتشافات نفطية جديدة وواسعة خلال السنوات القليلة القادمة، فإن ذلك سيفرض على الدولة التحول إلى سياسة مالية تعتمد على مزيد من الضرائب لمواجهة تنامي العجز في الميزانية، والتي من المتوقع أن تفرض بدورها علاقة جديدة بين الدولة والمواطن[4].

---

(1) محمود السيد العربي، تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري: دراسة ميدانية لعينة من الشباب في سياقات اجتماعية متباينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب،قسم علم الاجتماع، 2004، ص 222.

(2) يوسف زدام، "الثقافة السياسية في البلدان العربية": دراسة في تأثير المحددات السياسية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية. العدد 29 نوفمبر 2014، ص 21.

(*) يرى الدكتور غسان إبراهيم أنه في حالة تجاوزت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الإجمالي اعتبر اقتصاد الدولة اقتصاد ريعي، أما في حالة بلغت مساهمة القطاعات غير الإنتاجية (الريعية) أقل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، اعتبر الاقتصاد معتمد اعتماد أساسيا على الاقتصاد الريعي.

(3) كتاب الإحصاء السنوي 2014، مصدر سابق، ص 15.

(4) البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، 26/09/2012
http://www.Albankaldawli.org/ar/newsfeature2012/09/26/Yemen-Talking-Points

2.2.2- مساهمة القطاع الخاص الرأسمالي

هناك علاقة بين نمو حجم القطاع الخاص الرأسمالي ووجود بيئة اقتصادية واجتماعية داعمة للتنمية الديمقراطية؛ إذ يعول على انتعاش القطاع الخاص الرأسمالي في إحداث نمو اقتصادي سريع ومستدام، وتحرير مركز القوة الاقتصادية من يد الدولة، وإعادة توزيعها في المجتمع، وخلق طبقة وسطى قوية مستقلة في تحصيل مواردها عن الحكومة، ولديها الرغبة والقدرة لممارسة الضغط من أجل الحصول على حقوقها الاقتصادية والسياسية[1].

وتعد مساهمة القطاع الخاص الرأسمالي محدودة جدا في الاقتصاد اليمني[2]؛ لأن ضعف مساهمة القطاع الصناعي، الذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية بمقدوره إحداث تغييرات هيكلية في البنية الاقتصادية، ويساعد في تراكم الثروة الرأسمالية في المجتمع، والتوسع في بناء المناطق الحضرية[3]. ولا تزال مساهمة القطاع الصناعي الخاص هامشية ومحدودة، حيث لم يتعد متوسط مساهمته السنوية في الناتج المحلي الإجمالي (6.5%) خلال الفترة 2007-2013. وتسيطر عملية الصناعات التحويلية الخفيفة التي لا تخلق قيمة اقتصادية عالية، وتغيب عنها الصناعات الثقيلة والمتوسطة وعالية التقنية، ويشغل القطاع الصناعي إجمالا عددا محدودة من العمالة، لا يتعدى 8.7% من القوة العاملة، نصفهم فقط تقريبا يمثلون عمالة دائمة بأجر ثابت[4]. وهناك عوائق عديدة أمام جذب الاستثمارات العربية والأجنبية إلى اليمن رغم الفرص الاقتصادية، بسبب ضعف البنية التحتية، وغياب البيئة الآمنة، بالإضافة إلى عدم الاستقرار السياسي وتفشي الفساد.

3.2.2- المستوى الاقتصادي للسكان

تربط أدبيات التحول الديمقراطي بين مستوى متوسط دخل الفرد وإمكانية التحول الديمقراطي، وحسبه كريستيان ويلزال ورونالد إنجلهارت أن هناك علاقة قد تكون حاسمة بين مستوى الرفاه الاقتصادي والرضا عن الحياة، واستقرار الديمقراطية في المجتمع[5].

---

(1) Christian Welzel and Ronald Inglehart. "POLITICAL CULTURE, MASS BELIEFS, AND VALUE CHANGE", Op. Cit., P.80.

(2) ماريانو جروندونا، دراسة الأنماط الثقافية للتطوير الاقتصادي في الثقافات وقيم التقدم، تحرير لورنس هياريزون وصامويل هنتنجتون، ترجمة: شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009، ص 139.

(3) يحيى أحمد الوشلي، اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة، ط1، الشرق للطباعة، صنعاء،2007، ص368.

(4) التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، مصدر سابق، ص 352.

(5) Christian Welzel and Ronald Inglehart."POLITICAL CULTURE, MASS BELIEFS AND VALUE CHANGE", Op. Cit., P128.

ويطرح مستوى الرفاه الاقتصادي في اليمن تحديات عديدة متعلقة بقابلية الاستقرار الديمقراطي بسبب أن النمو في السكان لم يقابل بنمو حقيقي في الإنتاج القومي، بالإضافة إلى الفساد والهدر غير الرشيد للموارد العامة. وهو ما ينعكس سلبا على مستوى دخل الفرد وعلى مستويات المعيشة للسكان، ويتجلى ذلك في جوانب عديدة:

I. نصيب الفرد من الدخل القومي

تصنف اليمن من البلدان ذات الدخل المنخفض، حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي حسب تقديرات عام 2012 ما يعادل (1,820) دولاراً، في حين بلغ متوسط نصيب الفرد في تونس (8.103) دولار، وفي الأردن (5.272) دولاراً، وفي المغرب (4.384) دولاراً.

ويصنف غالبية السكان في اليمن على أنهم غير منتجين اقتصادياً، حيث تقع نسبة 55.6% من السكان تحت سن 18 سنة، وذلك يرفع حجم الإعالة على الفئات العمرية غير المنتجة اقتصادية، لتصل نسبة إعالة الشباب إلى 70.7%، ونسبة إعالة المسنين 4.9%ونسبة الإعالة الكلية إلى 75.6%[1].

II- مستوى الخدمات العامة

تشير الإحصاءات إلى أن مستوى المعيشة في اليمن لا يزال متواضعاً؛ إذ أن نسبة54.8% من السكان فقط يحصلون على مياه شرب آمنة بنسبة 72% من سكان المدن، ونسبة 46.5% من سكان الريف. ويتوفر فقط لـ 53% من سكان اليمن صرف صحي ملائم بنسبة 92.5% من سكان المدن، ونسبة 34% من الريفيين. وتصل النسبة الإجمالية لمن يحصلون على خدمات صحية إلى 68% فقط، حيث يتوافر30 طبيبا 72ممرضة لكل مئة ألف نسمة، ويتوافر سرير واحد لكل 1389 من السكان. وتأتي اليمن في المرتبة 124 عالميا من حيث الإنفاق على الصحة بنسبة 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2013، وكان الإنفاق على الصحة من إجمالي النفقات العامة قد انخفض من 5.6% عام 2006 إلى 4.3% عام 2012، بينما تأتي في المرتبة 67 من حيث الإنفاق على التعليم بنسبة 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2008، وكان الإنفاق الحكومي على التعليم ارتفع بنسبة 4.6% عام 2008 إلى 6.7% عام 2012 من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة 15.5% من إجمالي الإنفاق العام[2]. وقد أدت الاضطرابات السياسية منذ 2011 إلى تعرض الخدمات الاجتماعية المتدنية بالفعل لمزيد من الضرر جراء الأزمة، تاركة قطاعات كبيرة من السكان عاجزة عن الحصول على الخدمات الأساسية؛ كالمياه النقية، والكهرباء، بالإضافة إلى الرعاية الصحية، والتعليم، خصوصا في مناطق الصراع، وبدون نظام

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، مارس 2013، ص158 متوفر على الرابط:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma-development Human-dev-rep 13.html

[2] العربي الجديد، اضطرابات دول الربيع العربي وتشوه شرائح المجتمع، 17 أكتوبر 2015، متوفر على الرابط:
http://www.Alaraby.Co.UKEconomy/2015/10/17

فاعل لشبكات الأمان الاجتماعي. ورصد تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية إلى وجود علاقة في الحالة اليمنية بين الفقر والبطالة، واعتماد النظام السياسي كركيزة أساسية في الحكم على توزيع ريع الثروة النفطية لشراء الولاءات والكسب السياسي، وهو ما انعكس سلباً على مستوى الإنفاق على الخدمات الأساسية كالتعليم، والصحة، وكفاءة السياسات والمؤسسات الاقتصادية[1].

III- معدلات الفقر

تصنف اليمن ضمن البلدان الفقيرة في المنطقة العربية والعالمية؛ إذ يعيش أكثر من نصف سكانها تحت خط الفقر بنسبة 54%، وثلث السكان تقريبا يعانون من الفقر المدقع، ويتركز الفقراء بصورة رئيسية في الأرياف بشكل قد يصل في بعض المحافظات إلى 80% من السكان.

ويتوقع خبراء اقتصاديون أنه نتيجة الحرب ودخول البلد في حالة من الركود والشلل الاقتصادي شبه التام؛ سيتضاعف أعداد الفقراء إلى أكثر من ثلاثة أرباع السكان بنهاية العام 2015، وأن أكثر من 84% من السكان سيكونون بحاجة إلى مساعدات إنسانية جراء الأزمة[2]. وأكد تقرير صادر من مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، في سبتمبر2017 أن ارتفاع أسعار السلع الغذائية رافقته زيادة في نسبة الفقر، لتصل إلى 85% من إجمالي السكان البالغ عددهم 26.8 مليون نسمة.[3] وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه يمكن خفض مستويات الفقر إلى 31% بحلول العام 2020، ولذلك يجب رفع مستويات النمو الاقتصادي السنوي ليزيد عن7% سنويا[4].

وأسباب الفقر في اليمن متراكمة، تتمثل في استمرار النزاعات المسلحة والحروب الداخلية في ظل محدودية الموارد الطبيعية، وحجم سكاني كبير غير فاعل اقتصاديا، بالإضافة إلى فشل الحكومات المتعاقبة في إدارة الموارد الاقتصادية المحدودة وعدم استخدام المساعدات الدولية بشكل جيد في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة[5].

IV- معدلات البطالة في أوساط الشباب

تعد البطالة أحد المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اليمن اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، ولا تقتصر فقط على محدودي التعليم، بل متفشية أيضا بشكل ظاهر حتى بين خريجي الجامعات. وقد ارتفع المعدل العام للبطالة في اليمن من 15% عام 2009 إلى 40% عام 2013[6]، وتصل نسبة البطالة في أوساط الشباب (15-24 سنة) إلى 33.7%، في أوساط الذكور 26%، والإناث 74%. وتشير التقديرات الدولية

---

(1) تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011، مصدر سابق، ص 4.

(2) تقرير التنمية البشرية 2013 ، مصدر سابق، ص157-158.

(3) مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن،2017، ص 1.

(4) البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، 2012/06/07

Http://Www.Albankaldawli.Org/Ar/News/Feature/2012/06/08/Reforms-in-Yemen-A-Shared-Responsibility

(5) العربي الجديد، اضطرابات دول الربيع العربي تشوه شرائح المجتمع، مصدر سابق.

(6) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2014، مصدر مسابق، ص 353.

إلى أن اليمن بحاجة إلى مليون فرصة عمل بحلول العام 2020 حتى يتم خفض معدلات البطالة إلى حدود مقبولة[1].

V- مؤشرات التنمية البشرية

تتوقف فعالية العنصر البشري كأحد العناصر الاقتصادية الرئيسية على معدلات التنمية البشرية، وينعكس تدني مؤشرات التنمية البشرية بالضرورة على دور ومكانة القوة البشرية، بحيث يتحول هذا العدد الكبير من السكان من عنصر قوة فاعلة في الأداء الاقتصادي والتنمية، إلى عبء اقتصادي.

وتقع اليمن وفق مؤشرات التنمية البشرية لعام 2012 في المرتبة 160 بقيمة (0.458)، وهو ما يجعلها تقع ضمن مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة[2]. وقد ازدادت اليمن انخفاضا مقارنة بموقعها عام 2005 في المرتبة 151 من إجمالي177 دولة[3].

ويتلخص من كل ما سبق أن البيئة الاقتصادية في اليمن وفق الشروط المعيارية لبعض أدبيات التحول الديمقراطي تثير عدة تحديات وعوائق أمام نمو الديمقراطية والقيم الثقافية الداعمة لها. أن الديمقراطية قد نمت واستقرت في مجتمعات غير صناعية وغير متطورة اقتصاديا. وتشير التجارب السابقة في حالة اليمن أن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والفشل في حل مشاكل البطالة والفقر، والحد من الفساد والتبديد العبثي للموارد المائية، سيكون على الأرجح حافزا رئيسيا لاستمرار الاحتجاجات الشبابية والطلب على الديمقراطية على الأقل من قبل النخب المتعلمة، وخلق بيئة مواتية لحدوث موجات أخرى من الثورات الشعبية المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي. فقد كانت العوامل الاقتصادية أحد الحوافز الرئيسية لحركة الاحتجاجات الشعبية في 2011، ضد نظام الرئيس صالح، واحتجاجات 2014 ضد حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي. فالأمر متصل أساساً بالوضع الاقتصادي المتردي حيث أولويات البحث عن فرص العمل وتحسين الدخل وتوفير لقمة العيش تسحب اهتماماتهم نحوها بعيدا عن الأحزاب والسياسة وكل ما يخص الشأن العام.

ثالثاً: المحددات الاجتماعية المؤثرة على المشاركة السياسية في المجتمع اليمني

تعد البنية الاجتماعية والثقافية بمكوناتها وخصائصها المختلفة من أهم العوامل الأساسية المؤثرة في الظواهر والعمليات السياسية عموماً، وبمعنى آخر،إن البنية الاجتماعية ترتبط بالمشاركة السياسية بعلاقة تقوم على التأثير المتبادل بينهما؛ إذ تمثل البنية الاجتماعية بمكوناتها وخصائصها الوعاء

---

[1] البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، 08/06/2012 مصدر سابق.

[2] تقرير التنمية البشرية 2013، مصدر سابق، ص 158.

[3] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، سبتمبر 2005 ص 239
متوفر على الرابط:
http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/humadevelopment/arab/human-development-report-2005-towards-the-rise-of-women-in-.html

الاجتماعي التي تتم في إطاره مختلف العمليات السياسية[1]. وتتأثر الثقافة السياسية للأفراد بالأوضاع الاجتماعية السائدة داخل المجتمع لما لها من أهمية في تشكيل الاتجاهات السياسية للفرد، حيث أشار بعض الباحثين إلى أن الوضع الاجتماعي، والطبقة الاجتماعية تؤثر في تشكيل اتجاهات الفرد تجاه القوى المشاركة في الحكم[2].

وتتسم البنية الاجتماعية في المجتمع اليمني بالتقليدية، نتيجة تدني مستوى التطور الاقتصادي عموما، غير أن التطورات السياسية والتغيرات الاقتصادية التي شهدتها اليمن خلال العقود الأربعة المنصرمة، قد ساهمت في حراك جزئي للبنية الاجتماعية، من خلال ظهور فئات اجتماعية جديدة في المجتمع. ففي الشطر الشمالي من اليمن كانت البيئة الاجتماعية قبل ثورة سبتمبر1962، تنم عن بنية تقليدية تكون من عدد الفئات الاجتماعية، التي تتفق مع طبيعة الحياة الاقتصادية البدائية التي تعتمد على العمل الزراعي، وممارسة بعض المهن والحرف التقليدية[3]. أما بعد قيام الثورة فقد بدأت البلاد تنفتح على الاقتصاد العالمي بعد أن كانت معزولة عنه إلى حد كبير، وتؤسس شركات القطاع العام، وتمنح الحرية للقطاع الخاص للعمل، وتوسع الجهاز البيروقراطي، مما أدى إلى ظهور فئات اجتماعية حديثة، مثل: أصحاب المهن الحرة (المحامين، الأطباء، المهندسين)، والتجار وعمال المصانع، ولكن هذا الأمر لا يعني أنه حدث فصل واضح وحاد بين الفئات الاجتماعية التقليدية والحديثة؛ إذ لا زال هناك تداخل بين المجتمعين الريفي (التقليدي) والحضري (الحديث)، بدليل أنه يوجد كثيرون يقطنون المدن، ولا زالت انتماءاتهم القبلية قائمة[4].

أما بالنسبة للشطر الجنوبي من اليمن، فقد اندمجت مستعمرة عدن البريطانية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي منذ ارتباطها بالاستعمار عام (1839)، ولهذا فإن الطبقات والبنية الاجتماعية الرأسمالية (الحديثة) كانت موجودة هناك بوضوح، فتكونت طبقة من التجار الأغنياء، بالإضافة إلى الشريحة العمالية وأصحاب المهن الحرة الأخرى. وفي بقية مناطق الشطر الجنوبي، والتي كانت تحت نظام حماية الاستعمار البريطاني، فقد بقيت فيها البنية الاجتماعية التقليدية، المماثلة للبنية التقليدية في الشطر الشمالي، ولم يحدث لها أي تغيير، إلا بعد تحقيق الاستقلال السياسي للشطر الجنوبي عام

---

(1) محمد النجدي، المشاركة السياسية لأساتذة جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية العلوم السياسية 2009، ص 64.

(2) أحمد محمد دغار، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية: دراسة سياسية في تأثير عوالم البيئة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، 2004، ص 36.

(3) قائد نعمان الشرجبي، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص 195.

(4) آمال جسار، مرجع سابق، ص 86.

(1963)، حيث تم انتهاج سياسات ذات طابع اشتراكي، وتحديدا سياسة التأميم للمصالح الأجنبية جميعها والوطنية الكبيرة، والإصلاح الزراعي، الأمر الذي أدى إلى تغير البنية الاجتماعية بشكل جذري[1].

ورغم تعدد المتغيرات الاجتماعية، إلا أن الباحثة سوف تقتصر على دراسة بعض المتغيرات لما لها من أهمية كالبناء الاجتماعي (القبيلة)، إضافة إلى مستوى التعليم، من خلال تلمس العلاقة بين تلك المتغيرات والثقافة السياسية السائدة في المجتمع اليمني بما يخدم البحث وذلك على النحو الآتي:

1- القبيلة في إطار البنية الاجتماعية

تعد القبيلة في اليمن– قديماً وحتى الآن– جزء أصيل مميز لتركيبته الاجتماعية والسياسية. وقد ظلت القبيلة لفترات طويلة من الزمن البنية الاجتماعية الأساسية وحتى عندما كانت تضعف أو تتلاشى سلطة الحكومة المركزية، كانت القبيلة تمثل دعامة الاستقرار والرابط لبقاء الدولة ولا تزال القبيلة المكون الأساسي للمجتمع اليمني؛ إذ يتكون المجتمع اليمني من عدة قبائل، تشكل طبقاً لبعض التقديرات مابين (80–85) من مجموع السكان، ويبلغ تعدداها أكثر من 167 قبيلة تقريبا، منها حوالي 140 قبيلة تقطن المناطق الجبلية، وما يقارب من27 قبيلة تعيش في المناطق الساحلية وتهامة[2]. تنتسب كل القبائل اليمنية إلى قحطان بن يعرب، وتتفرع إلى ثلاث قبائل أو جماعات كبيرة، هي: قبائل حمير، وقبائل مذحج، وقبائل همدان التي يتفرع منها حاشد وبكيل، وهما أكبر القبائل في وقتنا الحاضر واللتان تقطنان المناطق الشمالية. ويتكون تجمع قبائل مذحج من ثلاث قبائل هي: عنس، ومراد، والحدا، وتعيش في المناطق الشرقية من اليمن، أما قبائل حمير فقد سكنت المناطق الجبلية الجنوبية والهضاب الوسطى. وتتركز القبيلة في المناطق الشمالية وخاصة شمال الشمال التي تعتبر مناطق قبلية بامتياز، بينما تتمظهر المدينة كلما اقتربنا من المناطق الجنوبية، ويمكن إسقاط هذا الوصف على خريطة التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية كما هو مبين في الخريطة أدناه.

خريطة رقم (3): التمركز القبلي حسب المحافظات اليمنية

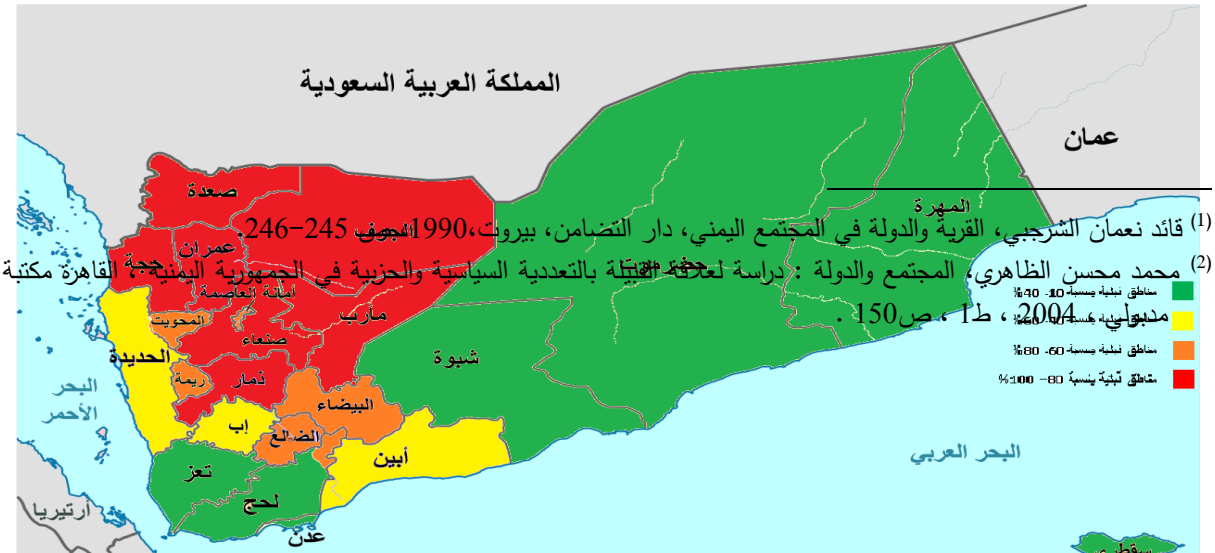

[1] قائد نعمان الشرجبي، القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن، بيروت،1990، الجزء 245–246.

[2] محمد محسن الظاهري، المجتمع والدولة : دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية، ج1، ط1، القاهرة مكتبة مدبولي، 2004، ص150 .

المصدر :المركز الوطني للمعلومات– اليمن

يرى البعض أن القبائل اليمنية قد لعبت دورا رئيسيا ومؤثرا في الحياة الاجتماعية والسياسية لليمن عبر المراحل التاريخية المختلفة باعتبارها من أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية، بل من أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي[1].

فالتركيبة الاجتماعية في اليمن تقوم على أساس البناء القبلي الذي طغى على الحياة السياسية والاجتماعية[2]، وربما يعزى ذلك إلى تماسك مكونات البناء القبلي ونزعته الاستقلالية من ناحية، ورسوخ العادات والتقاليد من ناحية أخرى واللتين تحكمان السلوك القبلي للمواطن اليمني على وجه العموم. وإذا كانت القبيلة تعد في كثير من الدول المتقدمة ظاهرة تاريخية تجاوزها الزمن، إلا أنها ما تزال سمة من سمات المجتمع اليمني ومن الظواهر الحية والمؤثرة في الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية، بحيث أضحت تمثل كما يرى البعض حقيقة قائمة وحالة ذهنية تربط الأفراد فيما بينهم بحكم شعور الانتماء إلى أصل قبلي واحد تربطه مصالح مشتركة[3].

تتسم القبائل في المناطق الشمالية والشرقية بقوة التماسك وتوقد الروح والوعي القبلي، بينما تتسم القبائل في المناطق الوسطى والجنوبية والغربية بضعف الروح القبلية وفقدان التماسك القبلي. وتتميز القبائل اليمنية بأنها قبائل مستقرة، حيث عرفت منذ القدم بالارتباط بالأرض مما جعلها تعيش حياة مستقرة نظرا لاعتمادها على الزراعة من خلال مقارنة التوزيع الجغرافي للقبائل عند ظهور الإسلام بالتوزيع

---

[1] ناصر محمد الطويل، هل الديمقراطية عمل للتغلب على التنوع الاجتماعي أو مثير له؟ دراسة في تأثير التعددية السياسية و الحزبية على التنوع القبلي في اليمن 1990–2004 م، شؤون العصر، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية ،ع (19)، أبريل– يونيو 2005، ص 124.

[2] فضل علي أبو غانم، القبيلة و الدولة في اليمن،دار المنار، القاهرة، 1990، ص199.

[3] أحمد قائد الصايدي، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت، 1992م، ص4.

الحالي يبدو وكأنه لم يخضع لتغيير يذكر، كما اتسمت القبيلة منذ القدم برقي ثقافتها ونظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

1.1 - القبيلة وتأثيرها في الحياة السياسية العامة

إن دراسة التكوين الاجتماعي للمجتمع اليمني كإطار عام للمشاركة السياسية يقتضي بالوقوف على تلك الأسس والمعايير، التي يتم الأخذ بها في الدراسات العلمية لتحليل الشرائح والفئات، التي تكون البنية الاجتماعية في المجتمع اليمني وأهم المتغيرات والأحداث التي أسهمت في تشكيلها.

المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات العربية تجانسا ثقافيا واندماجا اجتماعيا، حيث لا توجد في اليمن أقليات عرقية أو دينية أو لغوية يمكن أن تنشأ تنوعا يقلل من تماسك المجتمع، وتمثل القبيلة المكون الأساسي للمجتمع اليمني إلى جانب الشرائح الاجتماعية الأسرية التقليدية منها والحديثة التي استدعى نشؤها التطور الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وتعد القبيلة أكثر العناصر الاجتماعية والسياسية فاعلية، ومن أهم المتغيرات التفسيرية للواقع الاجتماعي اليمني[2].

وتعد القبيلة في اليمن ظاهرة تاريخية وسياسية وثقافية، كما أنها تمثل ظاهرة اجتماعية بنائية معقدة عاشت اليمن في ظلها عبر مراحل تاريخها الطويل مستقرة أحيانا، وغير مستقرة أحيانا كثيرة، وذلك على الرغم من مظاهر الوحدة الحضارية والثقافية التي يتميز بها المجتمع القديم، قبل الإسلام وبعده، ولقد احتفظت القبائل لنفسها بنظمها الاجتماعية وتقاليدها وأعرافها، وذلك على الرغم من عمليات التحالف والاندماج والانقسامات العشائرية والسياسية. فالبنى القبلية لا تعكس مجرد ظواهر وأدوار من الماضي، وإنما تمثل مؤسسات فاعلة ينتج عنها الكثير من الممارسات السياسية الفردية والجماعية، مما يعكس فعالية العلاقات العصبية المرتبطة بالقبيلة. فهي تضمن أمن أفرادها وحماية ممتلكاتهم الفردية والجماعية، وهي تنظم استخدام الموارد الطبيعية، وتقوم بتسوية النزاعات سواء بين الأفراد أو الجماعات الاجتماعية بعضها البعض، أو بينها وبين الدولة، وللقبيلة هيكل تنظيمي وقانون عرفي غير مكتوب ينظم إدارة شؤونها، ويحدد إجراءات التقاضي والفصل في المنازعات، وربما يعزى ذلك إلى تماسك مكونات البناء القبلي ونزعته الاستقلالية من ناحية، ورسوخ العادات والتقاليد من ناحية أخرى، وهاتان التركيبتان تحكمان السلوك القبلي للمواطن اليمني على وجه العموم[3].

وتأسيسا على ذلك تستشهد بعض الكتابات على ارتباط المشاركة السياسية بالعلاقات التقليدية من خلال المؤشرات التي ظهرت في الانتخابات البرلمانية93،191997م، والانتخابات المحلية (2001)، حيث برزت العلاقات العصبية– باعتبارها واجبا اجتماعيا داخل المجتمع الريفي بشكل أقوى من الانتماء

---

[1] محمد محسن الظاهري، مرجع سابق، ص 101.

[2] محمد محسن الظاهري، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، مرجع سابق ذكره، ص 91.

[3] فضل علي أبو غانم، البنية القبلية في اليمن، مرجع سابق ذكره، ص 91.

الحزبي، الأمر الذي تراجع معه التصويت اعتمادا على شخصية المرشح أو برنامجه الانتخابي أو انتمائه الحزبي في مقابل اختيار المرشح الذي تسنده عصبيته[1].

وفي ذات السياق تشير إحدى الدراسات التي تناولت العلاقة بين القبيلة والمشاركة السياسية في اليمن إلى أن قيم المجتمع القبلي التقليدي لم تذهب وتتحطم، بل ما زالت معاشة ومتفاعلة سلبا وإيجابا مع التطورات السياسية التي تشهدها اليمن على الرغم من وجود الشواهد والمؤشرات لظاهرة التعبئة الاجتماعية كما تحدث عنها (دويتش)، بمعنى أن القيم التقليدية قد تعايشت مع القيم الجديدة في المجتمع... وسعت لاستيعاب الأخيرة واحتوائها، ومثال ذلك ممارسة القبيلة للمشاركة السياسية–كقيمة حديثة عبر الانتخابات في إطار ثقافتها بالإضافة إلى الآليات الأخرى، مثل: (المجالس والمؤتمرات القبلية، الانخراط في عضوية الأحزاب السياسية)، والتي تعكس في مجملها مظاهر مختلفة (تقليدية/حديثة) للمشاركة السياسية للقبيلة أفرادا وجماعات[2]، الأمر الذي دفع بعض الكتابات إلى القول بأن الوعي القبلي من خلال ممارسته للسلطة أعاد بالمقابل إنتاج الوعي المناطقي الطائفي في جهات مختلفة من اليمن بموازاة التخلف القائم لوعي السلطة وكرد فعل عليه، فتأسست في داخل المشهد السياسي اليمني سلطة قبلية ومعارضة مناطقية طائفية، وكلاهما نواة للتخلف.

وبناء على ذلك يمكننا القول: إن مظاهر العمل السياسي للقبيلة يتفاوت ما بين المظاهر الحديثة كتلك التي تتم من خلال الأحزاب السياسية، ومظاهر العمل التقليدية التي تشكل امتدادا للثقافة القبيلة السياسية وعاداتها وتقاليدها الاجتماعية، مثل: (القطاع)، وأخرى دخيلة على ثقافة القبيلة، ولكنها ظهرت مع الانفتاح الديمقراطي واتساع مساحة الحرية، مثل: (الاختطاف)، وبالتالي فهذه المظاهر منها ما هو قانوني ومنها غير قانوني، ولكنها تعمل كآليات للضغط على صانع القرار في أغلب الأحيان، وعليه يمكننا التعاطي مع المظاهر السلبية في العمل السياسي للقبيلة في إطارها العام على أنه انعكاس للحالة الصراعية بين القيم والمؤسسات الحديثة والموروث والمؤسسات التقليدية من جهة، ويفسر ضعف ومحدودية دور آليات النظام السياسي وقنواته ومؤسساته في عملية التنشئة السياسية واحتواء عملية المشاركة ومطالب الفئات والشرائح التي تمثلها من جهة أخرى[3].

2.1 - الشرائح الاجتماعية في المجتمع اليمني

---

[1] تقرير التنمية البشرية 2000–2001م، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2001م، ص 29.

[2] الظاهري، القبيلة والتعددية السياسية في اليمن 1990–1997م)، مصدر سابق، ص227–281.

[3] عبد الفتاح الحكيمي، المؤتمر سلطة لا دولة، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية: الحزب الحاكم في نظام ديمقراطي تعددي: المؤتمر الشعبي العام أنموذجا، صنعاء،مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ع 10و11، يناير/ يونيو 2003م، ص125.

المجتمع اليمني مجتمع قبلي يتكون من شرائح اجتماعية متدرجة الرتبة في المكانة الاجتماعية والمعايير التي تحدد بموجبها المراتب الاجتماعية في المجتمع القبلي اليمني، وتعتمد من جانب على عامل النسب والأصل الذي ينحدر منه الفرد والأسرة، وكذلك المكانة الدينية، وطبيعة الحرفة والمهنة وهذا التراتب يحدد المكانة الاجتماعية وعلاقات النسب والمصاهرة، وقواعد السلوك المتعارف عليها والمتوقعة من كل مرتبة اجتماعية، ولكنه لا يميزها فيما بينها في الحقوق الشخصية كإجراء التقاضي ونظام العقوبات والجزاءات، فالجميع متساوون أمامها سواء كانوا من الشرائح الاجتماعية الدنيا أو العليا[1]. وأن الهيكل الاجتماعي للمجتمع اليمني يتكون من الفئات التالية:

- فئة المشايخ: يشكل كبار الشيوخ النخبة السياسية للقبيلة، هم من يقوم بالتحكيم وحل الخلافات الكبرى داخل القبيلة أو مع القبائل الأخرى أو الدولة.
- الهاشميون: وينتسبون إلى سلالة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام، ويطلق عليهم (السادة).
- القضاة: وهم الشريحة الذين يمارسون مهنة القضاة.
- الفقهاء: وهم من يقومون بصياغة أنواع الصكوك والعقود الشرعية والمدنية وتحريرها، وكانوا يقومون بتدريس اللغة العربية والعلوم الشرعية والفقهية.
- القبائل: ويتفرع منها المشايخ والأعيان والأمناء والمزارعون ذوو الأصول القبلية. وينظر أبناء هذه الشريحة إلى أنفسهم على أنهم لا ينتسبون إلى الشرائح التي تقوم على النسب أو المركز الديني كالسادة، كما أنهم ليسوا من تلك الشرائح التي تقوم بمزاولة مهن أو حرف معينة.
- بني الخمس: ويقصد بأفراد هذه الشريحة أصحاب المهن والحرف الآتية:

المزاينة أو الحلاقون: وهم الأشخاص الذين يقومون بأعمال الخدمة العامة في القرى والمحلات ومناسبات الأعياد الدينية والزواج وقدوم الضيوف وما شابه ذلك من المناسبات المهمة، كما يقومون بنقل المراسلات بين أفراد القبيلة وبينهم وبين أفراد القبائل الأخرى المجاورة، وذلك إضافة إلى عملهم الآلي وهو الحلاقة والختان وقرع الطبول في المناسبات.

- الدواشين: جمع "دوشان" ويقصد به شخص من أفراد القبيلة يقوم بتقديم خدمات مختلفة منها: إيصال الرسائل إلى القبائل لأخرى وإبلاغ الآخرين بأي أمور تتعلق باجتماع القبيلة، إذ يعد الدوشان وسيلة الإعلام التقليدية في القبيلة "سابقا" فبواسطته كان يتم إعلان الحرب وقطع العلاقات السياسية فيما بين القبائل، وكذلك إعلان ما يتم التوصل إليه من أمور الصلح والاتفاق بين القبائل. فضلا عن ذلك فإن للدوشان حرفة أساسية هي القيام بمديح الشخصيات

[1] فضل على أبو غانم، البنية القبلية في اليمن بين الاستقرار والتغيير، ط 2، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1991، ص192.

المهمة من مشايخ وأعيان وأفراد القبائل، وذلك مقابل حصوله على مبالغ مالية، هذا وتشكل فئة الدواشين – حتى اليوم – مستوى اجتماعي متدني في المجتمع اليمني إلى جوار الفائت الأخرى من حلاقين وجزارين، وقد جرت العادة لدى طبقات المجتمع اليمني الأرفع على عدم التداخل مع هذه الفئات في أية علاقات اجتماعية خاصة الزواج[1].

- القشامون: وهم الأشخاص الذين يقومون بزراعة الخضروات، وبيعها في الأسواق.
- الحمامون: وهم الأشخاص الذين يقومون بغسل أجساد الأفراد في الحمامات العامة البخارية ودلكها.
- الجزارين.

*الأخدام ويختلف أبناء هذه الشريحة عن بقية الشرائح الأخرى، فهم سود البشرة، ويميلون إلى الجنس الإفريقي أكثر من الجنس العربي، وهم معزولون اجتماعيا، ويعيشون في ظروف معيشية صعبة، ويسكنون في أكواخ من الزنك والصفيح، ويشتغل معظمهم كعمال نظافة[2].

ويرى البعض أن ما ظهر اليوم من مهن وحرف مختلفة ومتعددة نتيجة للتطور الذي لحق بجوانب الحياة كافة داخل المجتمع، لا يمكن أن تدخل ضمن شرائح البنية الهيكلية للمجتمع اليمني القديم أو فئاتها؛ وذلك لأن جميع من يمارس هذه المهن أو الحرف هم من بين مختلف الفئات الموضحة سابقا، فقد أصبح اليوم الموظف أو السائق أو الممثل أو الطبيب أو المهندس وغيرهم من أصحاب المهن الجديدة هو حفيد الشيخ، السيد، القاضي، الفقيه، الجزار، الصانع، المزين، الدوشان أو غيرهم من الفئات السباقة، التي تمثل بنية المجتمع اليمني[3].

2- مستوى التعليم في المجتمع اليمني

يأتي التعليم في مقدمة المتطلبات الواجب توافرها لخلق ثقافة سياسية أكثر ديمقراطية، لأنه يعد أحد الأدوات الرئيسية في بناء الإنسان، فالقيم والاتجاهات السياسية السائدة في أي مجتمع تكتسب عن طريق عملية التنشئة التي تقوم بها مؤسسات مختلفة وأهمها قنوات التعليم الرسمي. والتعليم لدى أفراد

[1] فضل أبو غانم، مرجع سابق، ص 236.
[2] رشاد محمد العليمي، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، دار الوادي للنشر والتوزيع، صنعاء، 1993، ص 83-84.
[3] جميل عبد الله القائفي، اختصاصات المجالس المحلية والرقابة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2012، ص 176-177.

المجتمع يؤدي إلى نوع من المعرفة السياسية التي قد تقلل من عدم الثقة بالنفس ويذهب الخشية والخوف من الفرد الأمر الذي يمكنه من التعامل مع متطلبات العملية السياسية.

أصبح من المسلم به أن التعليم ليس عملية اجتماعية منفصلة عن باقي بني المجتمع، فمدخلات التعليم لا تؤثر في مخرجاته فحسب، بل هي عملية تعيد تركيب البنى الاجتماعية على أساس مقارب لواقعها أو مغاير له اعتمادا على محتواها، أو بعبارة أخرى أن العملية التعليمية ليست انعكاسا لثقافة المجتمع فحسب، بل هي عملية تعيد إنتاج ثقافة المجتمع والإيديولوجيا السائدة فيه الاقتصادية والسياسية[1]. مازال المجتمع اليمني يعاني من نسبة أمية مرتفعة لدى فئات عديدة من المجتمع، فيأتي عدم الالتحاق بالتعليم، وكذلك التسرب من مرحلة التعليم الأساسي على رأس التحديات التي يواجهها التعليم في اليمن. وتشير الأوضاع الراهنة إلى أن معدلات الأمية ما زالت مرتفعة، فحسب التعداد السكاني لعام 2004، بلغت نسبة الأمية لدى الفئة من 10 سنوات فأكثر 75.4%، مع تفاوت كبير بين الذكور والإناث، حيث تصل إلى 36% لدى الذكور، 64% لدى الإناث، وذلك ما يفسر انخفاض مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي والذي لا يتجاوز72.2% مقابل2.69% للذكور، وسيطرة بعض القيم الاجتماعية والثقافية السلبية على الجوانب الحياتية للمرأة[2].

كما أظهر التعداد أن نسبة الذين يقرأون ويكتبون بلغت31.7% من إجمالي السكان، مما يجعل أكثر من ثلاثة أرباع السكان دون مستوى التعليم الأساسي. وعلى كل فهي من أصعب المشكلات التي يعاني منها المجتمع اليمني، وهذه المسألة شديدة الصلة بمستوى الثقافة السياسية، وانعكاساتها[3].

وتظهر المؤشرات قصور بين في جوانب عديدة في العملية التعليمية حيث بلغت نسبة الأطفال في الفئة العمرية (6–14 سنة) خارج نظام التعليم 38.6 %، 22.8 % بين الذكور و77.2 % بين الإناث. كما تشير دراسات أن 8% في المتوسط يتسربون من التعليم الأساسي كل عام، مما يعني تسرب نحو 270 ألف تلميذ في العام الدراسي 2001 / 2000 لينضموا إلى الأطفال خارج نظام التعليم والأميين.

كما يواجه التعليم العام جملة من الاختلالات والصعوبات التي تتمثل في عدم مواكبة المناهج الدراسية للتطورات العصرية في مجال التربية، والقصور الواضح في المباني والتجهيزات المدرسية كما ونوعا، وضعف إسهام المجتمع المدني في العملية التعليمية، وانخفاض عدد مدارس البنات في الريف، وعدد المعلمات، وتدني مستوى تأهيل المدرسين.

---

[1] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص 332.
[2] الجمهورية اليمنية، تقرير التنمية البشرية المعرفة التعليم الثقافة المعلوماتية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004، ص 145.
[3] المرجع نفسه، ص 145.

أما بالنسبة للتعليم الفني والمهني؛ فإن الإقبال على التدريب المهني وعلى التعليم الفني ما زال ضعيفا، إذ لا يتجاوز نصيبهما مجتمعين 0.4% من إجمالي الملتحقين بكافة المراحل.

ويعاني القطاع جملة تحديات كمية ونوعية تتمثل في انخفاض الإنفاق الحكومي عليهما، والذي لا يتجاوز0.5% من الإنفاق العام، وتدني الطاقات الاستيعابية للمراكز المهنية والمعاهد الفنية، وتشتت تبعيتها وتغليب المواد النظرية في مناهجها، وتخلفها عن اللحاق بالتطورات في مجالها، وفي انحصار الفرص المتاحة للبنات في مجال التمريض والتخصصات الصحية الأخرى، وعدم تلاؤم مخرجاتها مع احتياجات مؤسسات ووحدات الإنتاج في القطاع الخاص.

وقد شهد التعليم الجامعي نمو ملحوظ من خلال زيادة الجامعات الحكومية إلى عشر جامعات، كما شهدت هذه الجامعات نموا كبيرا في أعداد الملتحقين خلال الفترة 1990–2000 بلغ نحو 16% في المتوسط ليرتفع بذلك إجمالي الملتحقين من 42 ألف إلى 184 ألف طالب وطالبة. كما وصل عدد الخريجين في عام 2000 إلى حوالي 17.836 طالب و6.600 طالبة، يتوزعون بنسبة87.8% في التخصصات النظريةو12.2% في التخصصات العلمية، فضلا عن نحو 8.1 ألف طالب وطالبة من خريجي معاهد المعلمين[1].

وعلى الرغم من التطورات التي شهدها قطاع التعليم في اليمن سواء في نسبة الملتحقين، أو في العدد الكبير من مؤسسات التعليم القائمة من مدارس وجامعات ومعاهد حكومية أو أهلية، إلا أن البيانات والإحصاءات الرسمية وغير الرسمية عن التعليم تشير إلى أن الأمية لا زالت متفشية في المجتمع بشكل كبير حيث بلغت نسبة الأمية حوالي 60% حسب تقرير التنمية الإنسانية وكتاب الإحصاء السنوي الصادر عن وزارة التخطيط والتنمية في اليمن.

وقد أورد أحد الباحثين بعض النقاط أو العناصر التي تلخص الوضع الحالي في اليمن على النحو الآتي:-

- تخلف البنية الاقتصادية وتشوهها هيكليا وتعثر عملية التنمية بسبب عوامل داخلية وخارجية مما ترتب عليه تدني الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وانتشار البطالة وتفشي الفقر مما يؤدي إلى انصراف اهتمام الناس إلى توفير لقمة العيش وعدم الاهتمام بالسياسة.
- حراك اجتماعي تتدخل فيه السياسة والسلطة، باعتبارها أداة لتوزيع الثورة على أساس مبدأ القوة، الأمر الذي يؤدي إلى تركيز الثروة وانتشار أو تفشي الفقر، وتوتر العلاقات بين مختلف الشرائح والصراع والتنافس للوصول إلى مركز القرار.

[1] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق، ص 145.

بنية اجتماعية تقليدية وعلاقات فردية وقبلية لا تزال تلعب دورا مؤثرا في التوازنات السياسية وفي الوعي الوطني وما يلازمه من تأثير قوي لتصورات وعادات تتعلق بمفهوم السلطة وكيفية إدارة الخلافات والتباينات السياسية وما تزال تنتج نفسها، وهي تتصف بالآتي:-

- عقلية التغلب: وهي ممارسة سياسية يتمتع فيها الغالب بحق تغيير ما يقع بين يديه والتصرف بالثروة الاجتماعية وتقرير مصير المغلوب.
- وجود مراتبية ترتكز على هرمية سيطرة الدولة تقوم على أن ترتيب السكان في السلم الاجتماعي هو في نفس الوقت ترتيب لحق السيطرة السياسية.
- المبدأ الفعال في ممارسة السلطة هو القوة.
- تفشي الجهل والأمية وسيطر الثقافة التقليدية سواء في الميدان المعرفي أو في السلوك الاجتماعي أو في ميدان التعامل السياسي الذي يقرر التصورات المتعلقة بالبناء المعرفي والمؤسسي والحقوقي للعلاقات الديمقراطية، كما يرتبط بإدراك الناس لأهمية مشاركتهم في الممارسة الديمقراطية واهتمامهم بها واستعادتهم للدفاع عنها.
- تدني بل وانعدام الروح الجماعية وتعثر عملية التكوين الثقافي المعاصر وحداثة الممارسة الحزبية وارتباط نشوء الأحزاب عادة بالسلطة السياسية.
- انعدام الثقة عند الناس بقدرة المؤسسات على القيام بالأدوار المنوطة بها، لعدم توفر الضمانات لتحقيق إنجازات تنموية تشمل ميادين الاقتصاد والتربية والثقافة، كما تشمل التمدن والتجربة والبناء المؤسسي والمعرفي والاجتماعي، وتشمل أيضا الثقافة السياسية.

وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن الثقافة السياسية في اليمن مهما كانت درجة ثباتها ليست شيئا يستحيل تغييره بل هي نتاج لعوامل معينة أدت إلى تشكيلها في هذه القوالب أو الأنماط، وثبات الثقافة على مدى تاريخ المجتمع اليمني هو انعكاس لهذه العوامل أو المحددات وعدم تغييرها طوال هذه القرون. ولكن لا يمكن بأي من الأحوال أن نقول بأن هناك محددا بعينه يؤثر على الثقافة السياسية بمعزل عن تأثير بقية المحددات أو أكبر من غيره، حيث يكون الفرق في الدرجة لا النوع لأن العملية تكاملية يمارس فيها كل محدد تأثيره على الثقافة السياسية السائدة في المجتمع[1].

خلاصة الفصل

شكلت محاور الفصل محاولة لإعطاء صورة عن المجتمع اليمني من خلال بعض العناصر التي لها علاقة بموضوع الدراسة. ويتضح من خلال تلك العناصر أن اليمن تتمتع بموقع استراتيجي هام

[1] أحمد عبد الخالق الجنيد، الوحدة اليمنية والإنجاز الديمقراطي: الشروط الموضوعية للممارسة الديمقراطية،دراسات يمنية، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ع(65)، أبريل- يونيو 2002م، ص 254.

وحباها الله بمناخ فريد ومتنوع وأرض خصبة وموارد طبيعية هامة، وثروات معدنية كثيرة، مما جعلها بؤرة للصراع عبر التاريخ وما يحدث حالياً خير دليل على ذلك.

وإن استمرار الصراع والحروب، وزعزعة الأمن والاستقرار فيها من المعضلات الأمنية في المنطقة، أدى إلى ضعف البنية الاقتصادية، وتدني الناتج القومي الإجمالي ومتوسط دخل الفرد وانتشار البطالة وتفشي الفقر. كما إن استمرار تردي الأوضاع الاقتصادية والفشل في حل مشاكل البطالة والفقر، والحد من الفساد والتبديد العبثي للموارد المائية، كان حافزاً رئيسياً لاستمرار الاحتجاجات الشبابية والطلب على الديمقراطية على الأقل من قبل النخب المتعلمة، وخلق بيئة مواتية لحدوث موجات أخرى من الثورات الشعبية المطالبة بالتغيير والإصلاح السياسي.

كما أن التركيبة الاجتماعية في اليمن تقوم على أساس البناء القبلي الذي طغى على الحياة السياسية والاجتماعية، وسيطرت نفوذ القبيلة على كل مؤسسات الدولة، وانخفاض مستوى التعليم وتفشي الأمية التي تعد من أصعب التحديات التنموية وتمثل سبباً لكثير من المشاكل التي يعاني منها المجتمع والفرد على المستوى الاقتصادي والسكاني والصحي والسياسي، وذلك لكونها تجاوزت مسالة عدم القدرة على القراءة والكتابة لتشمل ضعف القدرة على اكتساب القيم التنموية الفاعلة التي تجعل الأفراد مستعدون للمشاركة بكافة القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية.

فالمجتمع اليمني لم يشهد فترات استقرار طويلة تمكِّنه من تحقيق أهدافه التنموية المنشودة؛ إذ وقع ضحية الصراعات المسلحة والعنف المتكرر بين النخب السياسية والحركات المسلحة، والحروب المستمرة، كل تلك العناصر تحول مجتمعة دون الوصول إلى مجتمع ديمقراطي ذو ثقافة سياسية تمكنه من المشاركة الفعلية في الحياة السياسية.

الفصل الثالث
التأصيل النظري والمفاهيمي للأطروحة

تمهيد

يعتبر تحديد المفاهيم (Concepts) والمصطلحات العلمية أمرا ضروريا في البحث العلمي، ولكي تحقق الدراسات – ومنها الاجتماعية – أهدافها المرجوة لا بدّ من توضيح معنى المفهوم أو المصطلح أو العبارة العلمية، لكي تكون مدركة لدى القارئ المتخصص وغير المتخصص، تجنباً للبس أو خطأ الفهم والتفسير، فالمفهوم هو الوسيلة الرمزية التي يستعين بها الإنسان للتعبير عن المعنى الذي في ذهنه بهدف إيصاله إلى ذهن الآخرين[1].

كما أن المفهوم صورة ذهنية يستطيع الفرد أن يتصورها عن موضوع ما. وأما في مجال البحث فإن المفاهيم تساعد على التعامل بفاعلية مع المشكلات الاجتماعية، كما تساعد على تسهيل وتنظيم الملاحظات، والمدركات، وتقدم وجهة نظر واحدة للحقيقة أو الواقع، وأدوات التفكير والاستقصاء الأساسية في الدراسات الاجتماعية[2].

ومن خلاصة المفاهيم التي يبنيها العلماء عن مضمون ما، يتمكن الباحث من صياغة مفهوم إجرائي لذلك المضمون، بحيث يوفق بين تلك المفاهيم المذكورة، ويوحد بينها، لكي يتمكن من توظيفه لخدمة دراسته.

وسيتم التركيز في هذا الفصل على ضبط الإطار المفاهيمي للمفاهيم الرئيسية، التي سيتم تداولها في هذا البحث، وهي: (المبحث الأول) القيم السياسية، و(المبحث الثاني) المشاركة السياسية، وما يرتبط بهما من مفاهيم، ولهما صلة مباشرة بموضوع البحث، من خلال إبراز معالمها، والاتجاهات المختلفة، بغية الوصول إلى تعريف تعتمده هذه الأطروحة ويحقق أهدافها.

---

[1] عبد الباسط، محمد حسن، أصول البحث، ط12، مكتبة وهبة، القاهرة، 1998، ص175.

[2] أحمد سعادة، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984، ص314.

المبحث الأول: التأصيل النظري لمفهوم القيم (values)

لعل قيام الفلاسفة والعلماء بدراسة موضوع القيم (values) يعكس الاهتمام الكبير بتحليل طبيعتها، لأنها تتصل بكل مجالات الحياة الاجتماعية والنفسية والعقلية للأفراد والجماعات، وأنها تلعب دورا بارزا في تحديد جوانب السلوك الإنساني وتوجيهه، ومن هذا المنطلق كانت دراسة القيم وما زالت محور خلاف أساسي بين الاتجاهات الفكرية، ونجد جذبا في النظريات المتناسقة وخصبا في النظريات المتضاربة[1].

وانطلاقا من هذا التباين الجوهري في تحديد مدلول القيمة ليس ثمة تصنيف موحد لمواقف الفلاسفة والعلماء من نظرية القيمة، الأمر الذي حظيت معه هذه المسألة باهتمامات متعددة قصد محاولة بحث طبيعة القيم وتفسير مدلولها، وذلك لارتباطها بجوانب متعددة أخلاقية وسيكولوجية وسوسيولوجية واقتصادية ودينية، فقد نجدها تتمثل إما في مدار تأملات الفيلسوف المثالي، وإما في مجال الدارس السيكولوجي للتكوين النفسي للفرد، أو في إطار مشاهدات الباحث السوسيولوجي وافتراضاته، وفي هذا الصدد يقول(Rwye.R) ريمون رويه" لعل المرء لا يعجب من تشتيت المؤلفات التي تبحث موضوع القيمة بحثا قاصدا، إذ فطن إلى أن نظرية القيم لم تنبثق عن جهد فيلسوف واحد وإنما تضافرت في صنعها طائفة من العقول الممتازة"[2].

أولاً: تطور مفهوم القيم values

في بداية الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي أخذ الاهتمام بدراسة القيم ينحو إلى المزيد من الالتزام بالمنهج العلمي، ولعل الفضل في ذلك يرجع إلى اثنين من علماء النفس، هما: ثرستون Thurstone، وسبرانجر، spranger واستمر هذا الاهتمام بدراسة القيم تدريجياً داخل مجالات علم النفس والاجتماع وغير ذلك من المجالات، وقد ترتب على ذلك نوع من الخلط والغموض في استخدام المفهوم من تخصص لآخر، بل ويستخدم استخدامات متعددة داخل التَّخصص الواحد، فلا يوجد تعريف واحد لمفهوم القيم يعترف به جميع المشتغلين في المجالات العلمية والفكرية كموضوع يقع في دائرة اهتمامه وقد ترتب على ذلك استخدام أدوات ومقاييس مختلفة تتحدد في ضوء الإطار النظري الذي يحكم كل باحث من الباحثين[3].

1- تعريف القيم

تعرف القيم بأنها "المعتقدات حول الأمور والغايات وأشكال السلوك المفضلة لدى الناس، التي توجه مشاعرهم، وتفكيرهم، ومواقفهم، وتصرفاتهم، واختياراتهم، وتنظيم علاقاتهم بالواقع والمؤسسات والآخرين وأنفسهم والمكان والزمان، وتسوغ مواقفهم، وتحدد هويتهم ومعني وجودهم، أي تتصل بنوعية السلوك المفضل بمعنى الوجود وغاياته[4].

---

[1] مساعد بن عبد الله المحيا، القيم في المسلسلات التلفزيونية، دار العاصمة، السعودية، 1994، ص26.

[2] هلا محمد إبراهيم،"القيم والعادات والتقاليد في العائلة اللبنانية"، مجلة دراسات عربية، العدد 4، بيروت،1998، ص 95.

[3] ماجد الزيود، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 2006، ص22.

[4] حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص329.

وهي كل ما يتمسك به فرد أو فئة اجتماعية، فمفهوم القيمة هو حقاً نابع من الذات ومتأثر بها، فهو بالتالي مختلف بتنوع الأشخاص والمواقف، ومرتبط بتحقق الحاجات أو إرضائها، فالشيء لا قيمة له إلا في تعلق الرغبة به[1].

والقيم هي التي توجه سلوك الأفراد وأحكامهم واتجاهاتهم بما هو مقبول أو غير مقبول من أنماط السلوك في ضوء ما يضعه المجتمع من معايير وقواعد، وتعد إحدى المؤشرات المهمّة لنوعية الحياة ومستوى التحضر أو الرّقي الاجتماعي في أي مجتمع من المجتمعات، وما من جماعة تستطيع البقاء والعمل بصورة فعّالة إذا لم تعتنق وتمارس مجموعة من القيم التي يقبلها المجتمع[2].

وقد عرّفها ميلنون روكيش بأنها "انعكاس للطرق التي يفكر بها الأفراد في ثقافة معينة وفترة زمنية محددة"، وهي عند فؤاد فؤاد أبي حطب بأنّها "مجموعة من استجابات التقبل أو التفضيل أو الالتزام إزاء هدف معيّن"[3].

وتتنوع المفاهيم بتنوع النظريات والاتجاهات الفكرية التي هي تصورات للظاهرات الاجتماعية، ويظهر هذا في تحديد مفهوم القيمة. فقد عرف "كلوكهون" القيم بأنها مستوى أو معيار للانتقاء من بين بدائل وممكنات في المواقف الاجتماعية، حيث إن القيم تختلف باختلاف الظروف التاريخية، أي باختلاف المرحلة التي يمر بها المجتمع رأسمالية كانت أو اشتراكية، وقد قدم تصنيفا للقيم في ضوء درجة انتشارها في المجتمع إلى فئتين رئيستين، الأولى قيم عامة في المجتمع، والثانية قيم خاصة بجماعات اجتماعية معينة[4].

وتعرف القيم بأنها مجموعة من الأحكام المعيارية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله وتفاعله مع المواقف والخبرات المختلفة، ويشترط أن تنال هذه الأحكام قبولاً من جماعة اجتماعية معينة حيث تتجسد في سياقات الفرد وسلوكه واتجاهاته ومعتقداته، فالقيم ما هي إلا محصلة تفاعل الإنسان بإمكانياته الشخصية مع متغيرات اجتماعية وثقافية معينه، لذلك فإنها محدد أساسي من المحددات الثقافية للمجتمع. وتعرفها فوزية دياب بأنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع، الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه وغير المرغوب[5].

وأن وجود القيم داخل المجتمع يمثل ضرورة اجتماعية، لأن الثقافات القائمة في المجتمع لديها مجموعة قيم معينة يحصل عليها الفرد تدريجياً، وبذلك تعمل القيم علي التماسك الاجتماعي واستمرارية المجتمع في الوجود، فهي ضرورية لبقائه، ومن ثم تتجه أفعال الأفراد وفقاً لما تمليه هذه القيم من توجيهات، طالما أنها محافظة علي بقاء المجتمع. وفي إطار ذلك أيضا يحافظ النسق الاجتماعي السائد علي الأنماط القيمية ورموزها

---

(1) هشام المكي،الإعلام الجديد وتحديات القيم، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، 2014، ص54.

(2) عبد اللطيف محمد خليفة، ارتقاء القيم، دراسة نفسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992، ص30.

(3) أحمد محمد عمر وآخرون، المقياس النفسي والتربوي للقيم، دار المسيرة، عمان، 2010، ص333.

(4) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص31.

(5) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، القيم السياسية في الإسلام، دار الثقافة للنشر، القاهرة، 1993، ص20.

الثقافية ،التي تعتبر في بعض الأحيان بمثابة حوافز بسلوك الإنسان أو أهدافاً له في أحيان أخرى، وإن كان هؤلاء الأفراد يتمايزون في حوافزهم وأهدافهم من وجهة النظر القيمية[1].

ويتضح من ذلك أن مفهوم القيم يرتبط بعدد من المفاهيم الأخرى كالاتجاهات والمعايير والحاجات والدوافع، وسنحاول توضيح مفهوم القيم من خلال التمييز بينه وبين غيره من المفاهيم التي عاده ما يختلط بها.

1.1- القيم والاتجاهات

قلما يفصل الباحثون في طبيعة العلاقة القائمة بين الاتجاه والقيمة، وذلك لوجود درجة عالية من التجانس في دلالة المفهومين، حيث إن كل اتجاه مصحوب بقيمة وأن الاتجاه والقيمة جزآن لعملية واحدة، ولا معنى لأحد دون الآخر، فحياة الإنسان خاضعة للاتجاهات والقيم معا[2]، ونظرا لارتباط مفهوم الاتجاه بالدلالة النفسية السيكولوجية فقد عرفه العالم السلوك "جوردون البورت G. Alport" بأنه حالة من الاستعداد أو التأهيل العصبي النفسي تنتظم من خلال خبرة الفرد، وتكون ذات تأثير توجبي أو دينامي على استجابته لجميع الموضوعات والمواقف التي ستثير هذه الاستجابة[3].

وفي مجال علم الاجتماع يعرف مفهوم الاتجاه بأنه منظومة العقائد الموجهة نحو موضوع معين، أو حالة تستثير عند الفرد استجابة أو مجموعة من الاستجابات التفضيلية، ويمكن لهذه الاستجابات أن تكون صريحة أو ضمنية.

ويورد دينكن ميتشل في معجم علم الاجتماع أن الاتجاه هو" ميل ونزعة يتعلمها الفرد من بيئته الاجتماعية، وتهدف إلى تقسيم الأشياء بطريقة متميزة ومتماسكة وبعيدة كل البعد عن التضاد والتنافر. وبالرغم من الارتباط بين المفهومين إلا أن القيمة تشير إلى حالة غائية أو هدف أسمى يسعى الفرد إلى تحقيقه، بينما يشير الاتجاه إلى منظومة عقائد تتعلق بموضوع معين أو موقف ما. وعليه يمكن التمييز بين القيمة والاتجاه على أساس أن القيم تشكل الخلفية الأساسية للاتجاهات، حيث ترمز القيم إلى غايات مرغوبة، بينما يشير مفهوم الاتجاهات إلى موضوعات قد يقبلها الشخص أو يرفض[4].

2.1- القيم والعادات

العادة سلوك اجتماعي منظم، وهي انعكاس لثقافة المجتمع، وقد ورد في معجم العلوم الاجتماعية بأنها أنماط سلوكية تنتقل من جيل إلى جيل، وتستمر لفترة طويلة حتى تثبت وتستقر وتصل إلى درجة اعتراف الأجيال المتعاقبة بها، وهي في بعض الأحيان تقوم مقام القانون في المجتمع، وإذا كان التقليد هو أساس العادة،

---

[1] إسماعيل حسن عبد الباري، الديموجرافيا الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000،ص 13.

[2] فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية، بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية،دار النهضة العربية، بيروت،1980، ص 134.

[3] إبراهيم حافظ، الاتجاهات النفسية للشباب، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965، ص365 .

[4] ميشل دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986، ص70.

فإن التكرار المستمر يؤكد القيمة الاجتماعية للعادة. وعليه يميز علماء الاجتماع بين العادة والتقليد على أساس أن العادة تتعلق بالسلوك الخاص، بينما يتعلق التقليد بسلوك المجتمع ككل، فإقامة الأفراح العائلية عادات، ولكن الاحتفال بالمولد النبوي الشريف تقليد[1].

وينظر مالينوفيسكي إلى العادات بأنها روتين الحياة الحقيقة التي يشهدها الفرد (اللهجة واللغة)، التي تستمر في إطار الحياة اليومية، والتي تتفاعل مع الرموز السلوكية، فتكون جملة من الظواهر الاجتماعية المعقدة، التي يمكن مشاهدتها وقت حدوثها أو التعلم منها، بينما تشير "روث بيندكت Bendect" إلى أهمية الدور الذي تلعبه العادات في صياغة أسلوب التفكير والاعتقاد[2].

وبالرغم من صعوبة استجلاء العلاقة بين المفهومين نظرا لتداخلهما، إلا أنه يمكن أن نشير إلى العادات بوصفها المضمون المادي للسلوك، بينما تشكل القيم مضمونه المعنوي، وبعبارة أخرى يمكن القول بأن العادات الاجتماعية مظاهر للقيم، وأن القيم تمثل القوى الدينامية المحركة لها.

3.1- القيم والسلوك

إن التعريفات التي قدمت للقيم من خلال مؤثرات مختلفة هناك من الباحثين من تناول القيم من خلال عوامل السلوك، على اعتبار أن القيم هي محددة لسلوك الفرد وأفعاله، حيث عرفها موريس Morisse بأنها: التوجه أو السلوك المفضل أو المرغوب من بين عدد من التوجهات المتاحة[3]. وقد عني الكثير من علماء الاجتماع بدراسة القيم، وإبراز أهميتها في تحليل السلوك الاجتماعي، حيث نجد هذه العناية في أعمال" إميل دوركايم"، و"تالكوت بارسونز"، "روبرت ميرتون"و"بيتروم سوروكين"، الذين أجمعوا على أهمية الجانب المعنوي كمدخل إنساني لدراسة السلوك الإنساني.

كما يؤكد" جي روشيه Guy Rocher "على نواحي التماثل بين الوجود السلوكي والوجود القيمي، فالقيم بالنسبة إليه هي طرائق الوجود والفعل، التي يعرف بها المجتمع والجماعة كشيء مثالي مرغوب، إذ أن وجود القيم على حد تعبير جي روشيه" يضاهي الوجود الحقيقي للسلوك والأحداث[4].

ومما سبق نستنتج بأن القيم تماثل السلوك، وإذا كانت القيمة مثالية فإنها ليست أقل واقعية من السلوك أو من الأشياء التي تتجسد فيها وتعبر عنها.

4.1- القيم والمعايير

يشير مفهوم القيم إلى الأحكام التي يصدرها الأفراد من أجل التفضيل بين المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك، بينما تشير المعايير إلى مجموعة المبادئ وقواعد السلوك التي يضعها المجتمع، والتي تعكس أو

---

(1) أحمد زكي بدوي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1979، ص70.

(2) ميتشل دينكن، مرجع سابق، ص71.

(3) عبد اللطيف محمد خليفة، مرجع سابق، ص53.

(4) قباري محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1983، ص23.

تجسد القيم في ثقافة ما، وتعمل القيم والمعايير سواء على تشكيل الأسلوب الذي يتصرف به أفراد ثقافة ما إزاء ما يحيط بهم[1].

2- القيـــم السياسية

إن القيم السياسية تقع في قلب أي ثقافة فردية أو اجتماعية، فهي تتراكم عبر الزمن من خلال الخبرات والمعارف المتعددة التي تترسب في عقل الإنسان ونفسه رويدا رويدا، لتصبح في النهاية ضابطا قويا يحكم جزءا مهما من نظرته لأية قضية أو تقييمه لأي موقف يتعرض له، وتحدد قسطا وافراً من اتجاهاته وميوله حيال الأشكال والتنظيمات الاجتماعية والسياسية الموجودة على الساحة[2]. فهي من المفاهيم الجوهرية في جميع ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وهي تمس العلاقات الإنسانية بكافة صورها، وتحتل القيم السياسية مكانا متميزاً في مجال علم السياسة خاصة فيما يتعلق بالسلوك السياسي والتحليل السياسي.

وتحدد القيم في السياسية علاقة الفرد بالسلطة السياسية، كذلك تهتم القيم في مجال السياسية بالسلوك السياسي للقادة والقائمين على السلطة، إضافة إلى ذلك تساعد القيم على فهم الأفكار السياسية والأنماط السلوكية المتعلقة بها، وهذا ما جعل البعض يرى أن القيم السياسية تهتم بميول الفرد للسيطرة والقوة في الأشياء أو الأشخاص أو حتى المؤسسات السياسية[3].

وسبق للفيلسوف الألماني نيتشيه أن ميز بين ضروب من الإنسان بحسب اعتبار القيم التي يوليها الأولية، والقيم الأخلاقية القائمة على تقابل (الخير والشر) فنكون إزاء الإنسان الأخلاقي، أو القيم الدينية الناهضة علي مبدأي (المقدس والدنيوي) فتكون في ضيافة الإنسان الديني، أو القيم السياسية الدائرة على العدل والحرية وغيرها، فنستحضر وجها من أوجه الإنسان هو الإنسان السياسي الذي قد يؤمن بالعدالة قيمه أو بالمساواة أو بالديمقراطية. ويكاد علماء الاجتماع أن يجمعوا على عدم إمكانية ملاحظة القيم – بما فيها القيم السياسية – بضرب من الملاحظة مباشرة، ففي مختلف البحوث التي يجرونها لا يسالون المستجوبين عن القيم التي يؤمنون بها، وإنما عن مواقفهم وعن المعايير التي يحتكمون إليها في إصدار هذه المواقف. وفي أغلب الأعمال السوسيولوجية الدائرة على القيم – ومن ضمنها القيم السياسية – اعتبرت القيم بوصفها أساسا ومستندا لآراء الأفراد والجماعات وسلوكياتهم، وإنها هي التي توجه التمثيلات الاجتماعية وتلهم السلوكيات[4].

---

(1) أنطوني جينز،علم الاجتماع، ترجمة: فايز، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص82-83.

(2) عمار على حسن، النص والسلطة والمجتمع القيم السياسية في الرواية العربية،ط4، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص7.

(3) عبير أبو العلا عبد الرازق محمد، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2009، ص 74.

(4) http://www.hckmah.org/portal. 16 October 2012 2:03:50 PM

عند الحديث عن القيم السياسية لا بد من عرض السمات الرئيسية للثقافة السياسية، فهي أسلوب التوجيه نحو السياسات العامة، ولكي نفهم سياسات النظام فإننا يجب أن نعي قضاياه وأفضليات التوزيع التي تتغير بانتظام، وسوف نجد بعض عناصر الرفاهية والأمن والحرية كدلائل سياسية استخدمت لتقييم المجتمعات في الماضي والحاضر على نطاق واسع. ولذلك تهتم الحكومات المختلفة بضرورة خلق ثقافة سياسية لدى المواطنين، وهذه الثقافة السياسية قادرة على جمع شمل جماهير الشعب وطرائقه المختلفة المتباينة الأفكار والمذاهب، ولكل شعب ثقافته السياسية الخاصة[1].

1.2 – تعريف القيم السياسية

يرى إسماعيل عبد الفتاح أنها "جزء أساسي ورئيسي من الثقافة السائدة في المجتمع، وتعتبر محركا رئيسيا لها خلال جميع فترات النمو والتحول نحو الغايات السياسية المطلوبة والمأمولة، وهي مثاليات سياسية تغلف الإطار الفكري للإنسان ككائن سياسي يسعي للسلطة ويتعامل مع غيره من الناس على قدم المساواة"[2].

ويعرفها عبد السلام نوير بأنها "هي مجموعة من الاتجاهات السياسية فيما بينها علاقات قوية لتكون قيمة معينة"[3].

ويعرفها حامد زهران بأنها "تنظيمات أحكام عقلية انفعالية معممة نحو الأشخاص والأشياء والمعاني وأوجه النشاط، وأنها تعبير عن دوافع الإنسان وأمثل الأشياء التي توجه رغباته واتجاهاته نحوها"[4].

كما يعرفها أحمد حسين القاني، وعلى الجمل بأنها "مجموعة القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية والانتماء الوطني، وتساهم في إعداد الفرد تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع كالديمقراطية والشوري والطاعة والعدل والجهاد والتضحية[5].

كما يقصد بها اهتمام الفرد بالنشاط السياسي والعمل السياسي وحل مشكلات الجماهير، ويتميز الأشخاص الذين تسود عندهم هذه القيمة بالقيادة في نواحي الحياة المختلفة ويتصفون بقدرتهم على توجيه غيرهم، ويسعون إلى السيطرة والتحكم في الأشياء أو الأشخاص[6].

---

(1) عماد الدين عوض أحمد، أنشطة موسيقية مقترحة لتنمية بعض القيم السياسية لتلاميذ الصف الابتدائي واتجاهاتهم نحو مادة التربية الموسيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات التربوية، قسم مناهج وطرق تدريس، 2009، ص69.

(2) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، القيم السياسية في الإسلام، مرجع سابق، ص ص 32–35.

(3) عبد السلام علي نوير، الثقافة السياسية للمعلم في مصر، دراسة ميدانية لعينة من معلمي التعليم الأساسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،جامعة القاهرة، 1998، ص 80.

(4) زينب علي محمد على يوسف، القيم السياسية المتضمنة في بعض النصوص المسرحية المقدمة الطفل التعليم الأساسي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، 2005، ص 26.

(5) أحمد حسين اللقاني، علي الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج وطرق التدريس، ط3، عالم الكتب،القاهرة 2003، ص226.

(6) صلاح قنصوه، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981، ص34.

ويرى لوسيان باي Lucian Pay أن القيم السياسية هي" مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تعطي شكلاً ومعناً ونظاماً للعملية السياسية، كما تقدم مجموعة من القواعد السياسية والاجتماعية المستقرة التي تحكم تصرفات أعضاء النظام السياسي"[1].

ونستخلص مما سبق أن القيم السياسية تحدد علاقة الفرد بالسلطة السياسية، وهي السلوك الذي يسعى النظام السياسي إلى غرسه في نفوس الشباب، فهي جزءا أساسيا ورئيسيا من الثقافة السائدة في المجتمع.

ويمكن تعريف القيم السياسية إجرائيا بأنها: مجموع الاتجاهات والمعتقدات لشباب جامعة صنعاء وتعكس الشعور بالهوية الوطنية، وتساهم في إعداده تجاه المشاركة السياسية داخل المجتمع، ويكتسبها من خلال الثقافة السائدة في المجتمع، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية، ومنها: الأسرة، الجامعة، الأحزاب السياسية، وأجهزة الإعلام، وجماعة الرفاق، والنظام السياسي.

3- أهمية القيم السياسية

تزداد أهمية القيم ودور التربية في تشكيلها وإشاعتها في العالم المعاصر في ظل التقدم العلمي والتقني المذهل، والذي غدا يمس كل مكونات الحياة الإنسانية[2]. وتعود أهمية القيم السياسية إلى أن علم السياسية بأنماطه التقليدية يضم قدرا معقولا من القواعد المعيارية، فالدراسات العلمية للسلوك السياسي جذب الانتباه للقيم كحقائق مناسبة، يجب شرحها لدورها كعوامل تفسيرية في التحليلات السياسية، فهذه التحليلات تتطلب ضرورة مواجهة التحكم في تأثير القيم علاوة على نتائج التاريخ، فالقيم السياسية أصبحت تغطي مختلف مجالات علم السياسة وخصوصا في السلوك السياسي والتحليل السياسي، إذ هي مثاليات سياسية تغلف الإطار المعرفي للإنسان ككيان سياسي يسعي إلى السلطة ويتعامل مع غيره من الناس على قدم المساواة[3].

4 - خصائص القيم السياسية

القيم ظاهرة إنسانية، لأنها ترتبط بسلوك الإنسان وأفعاله، وهي تاريخية، لأنها قديمة قدم الإنسان، كما أنها اجتماعية، لأنها ترتبط بالواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد، كما أنها نتاج لتفاعل الإنسان مع

---

(1) Lucian Pye.“POLITICAL CULTURE”.in International Encyclopedia of the Social Sciences, vol.12, 1968, p218.

(2) صالح محمد جابر، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2004، القاهرة، ص206.

(3) عماد الدين عوض، أنشطة موسيقية مقترحة لتنمية بعض القيم السياسية لتلاميذ الصف السادس الابتدائي واتجاهاتهم نحو عمادة التربية الموسيقية،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية،القاهرة، 2009، ص70.

البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، فالقيم توجد أينما وجد أي تجمع بشرى، أي لا تظهر معانيها ومدلولاتها الحقيقية إلا من الوجود الاجتماعي للفرد[1].

- القيم السياسية معرفة أخلاقية: فهي أولا حقيقة أخلاقية ونقصد بكلمة خلقية أنها تعبير أو مرادف لفكرة المثالية، لأن الثقافة السياسية لا بد أن تضع لها أهدافا وغايات، وهذه الأهداف والغايات ذات طابع مثالي.
- القيم السياسية معرفة فلسفية: وينبع التصور أو الطبيعة الفلسفية لظاهرة القيم السياسية من طبيعتها كتصور، حيث إنها تتحكم في المشروع الفلسفي والمعرفة الفلسفية كما أن انهيار القيم السياسية يترتب عليه انهيار الإطار الفلسفي للمجتمع[2].
- القيم السياسية تعبر عن خصائص حضارية: في كل جماعة وخلال كل فترة زمنية هناك تصور عام من خلال نظام كامل للقيم لما هو مقبول ومرفوض، محبوب أو مكروه، قابل للدفاع عنه أو هدف للاستهجان، وهي دائما تتضمن خصائص حضارية تنبع من الحضارة التي تعيش فيها.
- القيم السياسية في مفهومها وفي جزيئاتها مرتبطة بظاهرة الدولة في حقيقتها الديناميكية المعاصرة، فالقيم متماسكة بمعنى أن هناك علاقة ترابط بين نوع معين لا بد أن تخلق علاقة من الجذب والرفض لمختلف القيم في تعددها وتنوعها، فهناك قيم معينة لا بد وأن تفرض قيما أخرى، وأن تؤدي إلى التسليم بقيم أخرى وارتباط القيم السياسية بظاهرة الدولة بنظامها السياسي وخطواتها السياسية وتقاليدها السياسية.
- هي معرفة تصطبغ بصبغة العمومية: وهي عامة، أي تشمل فئات كثيرة من المجتمع، وتسود بينهم، وتجري عمليات التحديث للقيم من خلال معرفة المنظور الكامل للقيم السياسية في المجتمع.

القيم السياسية رغم تجريدها لا بد وأن تكون جزئية، فهي من جانب آخر متعددة الجزئيات، أي: إن قيمة تعني تصور والتصور يعني جسدا كاملا من الفرعيات، وكل فرعية تمثل جزئية معينة من الواقع المعرفي أو التصوري، وعلى الرغم من عموميتها وتجريدها إلا أنها تمثل جزئية معينة. وجميع القيم السياسية التي تسود عالمنا المعاصر لا تهدف إلا إلى تعميق المفهوم الديمقراطي داخل المجتمع بالشكل الذي يتناسب مع أيدلوجية المجتمع وأهدافه ومبادئه وأفكار وشكل نظامه السياسي، وهكذا نجد أن المجتمعات السياسية كافة تسعى بشكل أو بآخر إلى تحقيق الديمقراطية فتبحث عن التوجيه السياسي السليم.

5 ـ مصادر اشتقاق القيم السياسية

[1] عبير أبو العلا عبد الرازق، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، مرجع سابق ص 79.

[2] Garrard,Graeme. "THE CURIOUS CNLIGHTENMENT OF PROFESSOR RORTY",Critical Review (Vol 14 ,No 4,2002),P423.

لا تأتي القيم السياسية من فراغ، فللقيم السياسية مصادر متعددة، فقد أكدت الأديان بعض هذه القيم، ونتج البعض الآخر من أساليب التنشئة الاجتماعية، ومن طبيعة المجتمع وأهدافه، وكذا بالضرورة من الدستور.

1.5- *الأديـــــــان*

تعد الأديان هي المصدر الرئيسي لكثير من القيم، فهناك ارتباط وثيق بين الأديان والقيم، وتلتقي الأديان جميعا من خلال مبادئها في الحث على الفضيلة؛ والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولقد جاء الإسلام بالعديد من القيم السياسية الرئيسية التي لها شأن كبير في حياة المسلم، وهذه القيم الرئيسية التي أعلاها الإسلام كانت حلها من أجل كرامة الفرد وقوة المجتمع، ومنها: الحرية، المساواة، الإخاء، الأمن، الانتماء، التسامح، الشورى[1].

ويرى "عمار على حسن" أن القيم تولد من رحم تعاليم دينية وتراكم معرفي وممارسات حياتية تنتج أعرافا وتقاليدا معينة ويكون لها دور محوري في تحديد توجهات الفرد، وتحيزه حيال مختلف القضايا والأفكار والتنظيمات الاجتماعية، وتمسك الفرد بقيم معينة تمثل مرجعية يقيس عليها المواقف التي يمر بها والسلوك الذي ينبع منه ومن الآخرين، وهنا نجد فيها، مثل: العدالة والحرية والمساواة، التي من الواجب أن تمثل إطاراً عاما بحكم نظرتنا للأمور ومطالبنا حيال السلطة والمجتمع[2].

2.5- أساليب التنشئة السياسية

تختلف القيم من فرد لآخر باختلاف أساليب تنشئتهم، وباختلاف المستوى الاقتصادي والاجتماعي والعلمي، فالفرد الذي يعيش في مجتمع ما له قيم وعادات مختلفة عن فرد يعيش في مجتمع آخر وفقاً للطبقات والمستويات المعيشية.

ومن المسلم به أن الثقافة السياسية تحتوي على أربعة مكونات أساسية، أولها: المعارف والمعلومات المتداولة لدى شعب أو جماعة، وثانيها: القيم والعادات والتقاليد السائدة، وثالثها: الاتجاهات أو مدى القبول والرفض، والمكون الرابع والذي يظهر لنا من خلال السلوكيات والممارسات السياسية لدى مجتمع أو جماعة بعينها[3].

ولقد شرعت الدول النامية عقب حصولها على الاستقلال في القيام بعمليات تحديث اقتصادية واجتماعية وسياسية، وتتضمن التنمية في بعدها السياسي تطوير المؤسسات السياسية، وتحقيق نوع من

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، القيم السياسية في الإسلام، مرجع سابق، ص105.

[2] عمار علي حسن، النص والسلطة والمجتمع القيم السياسية في الرواية العربية، ط4، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002، ص11.

[3] محمد أحمد العلوي، "تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية"، مجلة الديمقراطية، العدد4، القاهرة، أبريل 2011، ص 88.

التمايز والتخصص الوظيفي فيها، بمعنى إنشاء مؤسسات سياسية ودستورية متخصصة كالأحزاب والبرلمان وغيرها، كما شكل إحلال نسق من القيم السياسية الحديثة محل منظومة القيم التقليدية.

وينظر إلى التنشئة السياسية على أنها عملية من خلالها يكتسب المرء تدريجيا هويته الشخصية، التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، ويتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة من القيم السياسية والمعايير المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها.

فالتنشئة السياسية– ببساطة – هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم واهتمامات اجتماعية ذات دلالة سياسية، فهي عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته من الطفولة وحتى الشيخوخة. وتلعب التنشئة السياسية أدوارا رئيسية ثلاثة: نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، تكوين الثقافة السياسية، تغيير الثقافة السياسية. وهناك العديد من المؤسسات الاجتماعية المختلفة تقوم بهذا الدور (التنشئة السياسية بالنسبة للفرد).

وتعتبر هذه العملية هي المحدد لسلوك الفرد السياسي سواء بقبول النظام السياسي أو برفضه المجتمع ككل أو إحدى مؤسساته أو رفضهما[1].

3.5- *طبيعة المجتمع وأهدافه*

تعد طبيعة المجتمع المصدر الأساسي لصياغة القيم وتشكيلها ومنها على سبيل المثال: قدم المجتمع وأصالته، وتمسكه بالقيم الروحية والخلقية، والقدرة على التجديد والتطوير[2].

ولكل مجتمع قيمه ومعاييره التي تتوقف على ظروفه وأحواله، ولو كانت القيم والمعايير مبنية على ما يجب أن يكون، أو أي شكل واحد مطلق لاتفقت كل الشعوب وكل المجتمعات في كل الأزمان والظروف على قيم واحدة[3].

ويحتاج أي نظام سياسي إلى وجود ثقافة سياسية تغذيه وتحافظ عليه، فالحكم الفردي توائمه ثقافة سياسية تتمحور عناصرها في الخوف من السلطة والإذعان لها، وضعف الميل إلى المشاركة، وفتور الإيمان بكرامة وذاتية الإنسان، وعدم إتاحة الفرص لظهور المعارضة. أما الحكم الديمقراطي فيتطلب ثقافة تؤمن بحقوق الإنسان، وتقتنع بضرورة حماية الإنسان وكرامته في مواجهة أي اعتداء على هذه الحريات، حتى لو كان من قبل السلطة نفسها، كما يشترط لاستمرار النظام والحفاظ على بقائه توافر شعور متبادل بالثقة بالآخرين في ظل مناخ اجتماعي وثقافي بعد الإنسان لتقبل فكرة وجود الرأي والرأي الآخر، ويسمح بوجود قدر من المعارضة في إطار قواعد سياسية موضوعة بدقة لكي تنظم العلاقة بين أفراد المجتمع السياسي.

---

[1] المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، موسوعة الشباب، ص 4.
http://www.shebacss.com/docs/soast007-10.pdf 3/11/2012 9:08 PM

[2] لطفي بركات أحمد، القيم التربوية، دار المريخ، القاهرة، 2011، ص ص 12–13.

[3] المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، موسوعة الشباب، المرجع سابق، ص 2.

وتساهم الثقافة السياسية السائدة في المجتمع إلى حد كبير في بلدان كثيرة في تحديد شكل نظام الحكم، بل إنها قد تساهم في تحديد عناصر القيادة السياسية، فقد تكون القيادة السياسية حكراً على عائلة معينة أو على مجموعة صغيرة ذات وضعية خاصة دينية أو مذهبية أو عرقية أو تعليمية، وحيث يقدر المجتمع كبار السن ويعلى الذكور على الإناث، ويغلب أن تجيء القيادة من صفوف المسنين الذكور. فالاستقرار السياسي يعتمد على الثقافة السياسية، والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي[1].

4.5- الدســـتـــــــور

الدستور هو تلك الوثيقة النابضة بالحياة، الذي لا ترتبط أحكامه ومفاهيمه بلحظة زمنية معينة، وإنما دائما ما تتفاعل مع عصرها وفق القيم التي ارتضتها الجماعة، لتحدد على ضوئها مظاهر سلوكها وضوابط حركتها.

وفي الغالب تكون الدساتير مكتوبة، وتمثل العقد الذي يحدد العلاقة بين الحكام والمحكومين، وأيضا بين فئات وطبقات المجتمع المختلفة بكل أطيافه الفكرية والسياسية، ولذلك فهو يختلف من حقبة تاريخية إلى أخرى، عندما تحدث قطيعة في التجربة السياسية، كأن تنتقل دولة ما من حال احتلال إلى الاستقلال، وأن تقوم ثورات تنهي عهدا قديما وتبدأ عهدا جديدا، حدث ذلك تاريخيا للثورة الفرنسية التي كانت أهدافها ومبادئها وقيمها الإنسانية الكبرى في الحرية والإخاء والمساواة هي دستورها الجديد، الذي تجاوز حدودها الجغرافية ليصيغ ويشكل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان[2].

للدستور الصدارة العليا في النظام القانوني القائم في الدولة، الذي تجعل منه القانون الأول الذي تستمد منه قوانين الدولة أصولها، لكونها مبنية في أحكامها على مبادئ الدستور وقواعده[3].

فالدستور يمثل "البوصلة" التي تحدد الاتجاه والطريق، وتضع المبادئ والأحكام والقيم والتي تمثل القاسم المشترك الأعظم بين القوى السياسية والأحزاب وكافة الفاعلين السياسيين بمختلف تنوعاتهم وأطيافهم، وتحظى هذه المبادئ والأحكام والقيم التي يتضمنها الدستور بالتوافق العام والتراضي والاحترام من قبل كافة الفاعلين أيا كانت توجهاتهم وكذلك من قبل الشعب[4].

---

(1) هالة مصطفي، "الثورة المصرية عودة الروح والوعي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45 أبريل 2011، ص 8-9.

(2) جمال جبريل، "الدستور الجديد بين الصناعة والمضمون"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 49، يناير 2013، ص 25.

(3) أحمد العزي النقشبندي، "ممر النصوص الدستورية: دراسة مقارنة"، مجلة النهضة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث عشر، العدد 2، ابريل 2012، ص 82.

(4) عبد العليم محمد، "الدستور والانتخابات.. المباني والضمانات أولا"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 43، يوليو 2011، ص 68-72.

ومن هنا يمكن القول: إن القيم السياسية لا تأتي من فراغ، فللقيم السياسية مصادر متعددة، مما يتطلب أن يكون لها مؤسسات خاصة لغرسها وإكسابها وتنميتها، فمسؤولية التعليم وإكساب القيم يجب أن تعنى بها القوي التربوية في المجتمع كافة، كالأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة السياسية والإدارية والإعلامية، فمن الضروري أن تتفق كل هذه القوى التربوية في أهدافها وأنشطتها بحيث لا تناقض مؤسسات المجتمع.

ثانياً- دور مؤسسات التنشئة في إكساب الشباب القيم السياسية

تتعدد العناصر التي تساعد على تحقيق الوعي السياسي لدى الشباب، فالإنسان منذ ولادته يتعرض لمجموعة من المؤسسات تساعد على تحقيق ذلك الوعي، حيث تقوم هذه المؤسسات بدور رئيسي في تشكيل الوعي السياسي لدى الفرد، وتكوين القيم، والمعتقدات، والاتجاهات السياسية التي تهيئه للممارسة السياسية داخل المجتمع، وهذه المؤسسات هي التي تؤثر في سلوكه السياسي إيجابا أو سلبا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بطريقة رسمية أو غير رسمية.

تبدو إعادة هيكلة بناء ثقافة سياسية عملية ضرورية، إنها القيم والمعتقدات والاتجاهات العاطفية للأفراد حيال كل ما يتعلق بعالم السياسة، وهي تؤدي دورا محوريا في تشكيل الوعي السياسي للجماعات والأفراد، مما يقوي عناصر الانتماء الوطني، وتشكل أوامر متينة في العلاقة بين الدولة والنظام السياسي والمواطن مضمون الحقوق دستوريا واجتماعي[1].

1- البيـئـــــة المدرسيـــــــة

المدرسة هي المؤسسة الرسمية التي اعتمدها المجتمع وكفلها وبالأخص لعملية التنشئة الاجتماعية وإعداد النشء للحياة والتفاعل مع المجتمع، ومواجهة تحديات المستقبل من خلال عمليات التعليم والتعلم ونقل التراث الثقافي من جيل إلى جيل، واكتساب أنماط السلوك، وتعليم التفكير أو تكوين العادات والاتجاهات الاجتماعية والقيم والمثل المنشودة.

فالتعليم أكبر مصدرا لتوليد الثروة من خلال تنميه القدرات الإبداعية للبشر، ومن خلاله يمكن تكوين المتعلم من قيم المواطنة، وتنمية القيم الإنسانية التي تؤهله للتفاعل مع الحضارة الغربية بوعي[2]. إن البيئة التعليمية المثيرة لا يمكن لها أن تتواجد إلا بإطلاق الحرية للطفل سواء في الحصول علي المعلومات أو في التثبت من مدى صحتها، كذلك الحرية في أن يعلن عما توصل إليه من جديد، دون خوف من تبعات هذا الإعلان، أو قهر يمنعه من الإعلان عما توصل إليه، وأن يكون الحكم في كل ذلك هو مدى تقبل الآخرين فما أحدثه من جديد، ونستطيع أن نحيل هذه الحرية إلى ما يبدو في الواقع من خلال بيئة تعليمية مثيرة

---

[1] بوحنية قوي،"ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42 يوليو 2011، ص 88.

[2] إلهام عبد الحميد فرج، "برنامج مقترح لتنمية قيم التعامل مع الأخر دراسات في المناهج وطرق التدريس"، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، المجلد الثاني، العدد 116 سبتمبر، 2006، ص 16.

يتوافر فيها عاملان أساسيان، هما: الأمن النفسي وشعور الطفل بقيمته الذاتية أي بناء بيئة غير مهددة وخالية من عناصر الخوف والخطر.

إن هذين الشرطين يتطلبان معلماً يستطيع أن يقنع الطفل بأنه يقدر مشاعره وإنجازاته من وجهة نظر الطفل ذاته، وليس من وجهة نظر الراشد، وهو المعلم الذي يستطيع أن يشيع جواً من الحرية الفكرية في بيئة الطفل التعليمية، تلك الحرية التي تعني وجود اتجاه إيجابي نحو الطفل ونحو ما يقوم به من إنتاج مع إعطائه الفرصة الكافية للتفكير، والأخذ بيده نحو الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه دون إخضاعه للإرهاب الفكري أو التدخل المباشر في شؤونه، كذلك احترام مواقفه وأفكاره وحقه في أن يقول لا للكبير[1]، ويصبح الاهتمام بالمعلم وبسلوكه الاجتماعي الإيجابي أمراً حيويا ليتمكن من مواجهة تدفق القيم الغريبة وتحقيق أفضل نمو للمتعلمين[2].

وتقوم المدرسة بعملية التنشئة السياسية عن طريقين:

- التثقيف السياسي: ويتم هذا التثقيف من خلال مواد معينة كالتربية الوطنية والتاريخ، وتهدف التربية الوطنية إلى تعريف التلميذ بحكومة بلده، وتحديد السلوك المتوقع منه، وزرع مشاعر الحب والولاء القومي في نفسه، ويرمي تدريس التاريخ بما يتضمنه من انتصارات وهزائم إلى تعميق إحساس الطالب بالفخر والانتماء القوميين.
- طبيعة النظام المدرسي: فالمدرسة وحدة اجتماعية لها طابعها الخاص الذي يساعد بدرجة كبيرة في تشكيل إحساس التلميذ بالفاعلية الشخصية وفي تحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي القائم.

ولا بد أن يكون المعلم ايجابياً فاعلاً في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية للتلاميذ باعتبارهم أحد أهداف المدرسة كأن يكون عضواً فاعلاً في عملية الانتخابات واتحادات الطلاب وقيادة الأسر والجماعات المدرسية، حيث إنه من خلال هذه الأنشطة وغيرها يمكن أن يوجه عملية التفاعل الاجتماعي وجهة إيجابية، يحث فيها على قيم الجماعية والتعاون والالتزام بالنظم واللوائح والقوانين، وينمي في الطلاب صفات الاستقلالية والتفرد والقيادة ويعمل على إزكاء روح الجماعة لديهم[3].

2- الأســـــــرة

تعتبر الأسرة السليمة المؤسسة المكملة لنسيج البناء التحتي لأي مجتمع من المجتمعات، لذا فإن التعرف على الأبعاد الأساسية السائدة داخل الأسرة يعطينا مؤشرات واضحة نحو أساليب اكتساب القيم والعادات، والمحافظة على المعتقد الديني وانتقاله من الآباء إلى الأبناء، ليناسب بشكل طبيعي ثقافة المجتمع

---

[1] محمود مدحت، "تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال: المرحلة العمرية 11-17 عاما"، مجلة الطفولة والتنمية، الكويت، المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد الثاني، العدد 7 خريف 2006، ص 210.

[2] حنان العناني، "المساعدة والإيثار لدى عينة من معلمي الأطفال في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية الأردن، جمعية البلقاء التطبيقية، كلية الأميرة مالية الجامعية، قسم العلوم التربوية، العدد4، المجلد 2007، ص 156.

[3] لطيفة إبراهيم خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب، القاهرة، 2000، ص243.

بعيداً عن القسرية أو الجبرية، وأنماط الضغط في التربية لانتساب هذا المكون الأساسي، والأسرة المتمثلة في الأبوين هي المسؤولة عن بث روح المسؤولية والانتماء لدى الأبناء، واحترام القيم السائدة فيها، وتعويدهم على احترام الأنظمة الاجتماعية ومعايير السلوك، فضلاً عن المحافظة على حقوق الآخرين واستمرارية التواصل ونبذ السلوكيات الخاطئة لدى أبنائها، كالجمود والتعصب والعنف والعدوانية والأنانية وغير ذلك[1].

وتعد الأسرة من أهم أدوات التنشئة السياسية وأعظمها تأثيراً في حياة الأفراد، فهي أول جماعة يعيش فيها الفرد، وهي التي تقوم بإشباع حاجاته البيولوجية وما يرتبط بها من حاجات سيكولوجية واجتماعية خلال مراحل حياته الأولى، وهي التي تنقل إليه المعارف والمهارات والاتجاهات والقيم كافة، التي تمكنه من أن يعيش حياة اجتماعية ناجحة بين أفراد المجتمع. وقد أتت معظم الكتابات التي تناولت التنشئة على أن الأسرة هي أهم أدوات التنشئة نظراً لما لها من تأثير حلزوني يمتد ليطوق الأدوات الأخرى، مثل: جماعات الرفاق، والمدرسة، والسلطة، ووسائل الإعلام، وغيرها. فهي المدرسة الأساسية لكل طفل لأن ما يتعلمه فيها يبقي معه طوال حياته فعن طريقها يكتسب قيمه الاجتماعية، ومعايير سلوكه، ويكتسب ضميره، الأمر الناهي الذي يثنيه على خير ما يقوم به ويعاقبه على شر ما يقترفه، وعن طريقها أيضاً يكتسب الطفل المعايير العامة التي تفرضها أنماط الثقافة المساندة في المجتمع[2].

3- جماعـــة الرفـــاق

تعرف جماعة الرفاق بأنها الجماعة التي ينسب إليها الفرد سلوكه الاجتماعي ويقيمه في إطار معاييرها وقيمها واتجاهاتها وأنماط سلوكها المختلفة.

وجماعات الرفاق لها دور في التنشئة السياسية من خلال حث أعضائها أو الضغط عليهم ليعملوا وفق الاتجاهات وأنماط السلوك السياسية، إلى تقبلها، فالفرد قد يصبح مهتماً بالسياسة أو متابعاً للأحداث السياسية لأن أحد أو بعض رفاقه المقربين يفعلون ذلك.

وتمتاز جماعة الرفاق عن أي جماعة أخرى، حيث إن الفرد يختار رفاقه بمحض إرادته وعن اقتناع تام بذلك، وعلى ذلك تصبح علاقات التأثير والتأثر داخل هذه الجماعة أكثر فاعلية وأعمق أثراً من أي علاقات أخرى.

4 - الـمـــؤسسات الدينيـــــة

تقوم المؤسسات الدينية (Religious Institutions) بدور كبير في عملية التنشئة، وذلك لما تتميز به من خصائص فريدة أهمها إحاطتها بهالة من التقديس وثبات وإيجابية المعايير السلوكية التي تعلمها للأفراد، والإجماع على تدعيمها. لأن للدين له مؤسساته التي تعمل على تحقيق أهدافه وغاياته السامية، ولا

---

[1] زياد بركات، "من المسؤول بشكل رئيسي عن تعليم القيم للشباب البيت أم المدرسة أم المسجد.
http://www.qou.edu/arabic/resarchProgram/reseachersPages/ziadBarakat/r°_drZaidBarakat.pdf

[2] المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، موسوعة الشباب، مرجع سابق، ص 5.

يقف الدين عند حدود العبادات وإقامة الشعائر الدينية، بل إن الدور الذي يقوم به في تنشئة الأفراد يكاد يعكس آثاره على بقية المؤسسات الأخرى العاملة في مجال الضبط الاجتماعي، ولذلك يعد الدين المؤسسة التي تعمل على تحقيق أهدافه عنصراً أساسياً من عناصر التنشئة. وتقوم المؤسسات الدينية بدورها في عملية التنشئة من خلال تعليم الفرد والجماعة التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم سلوك الفرد بما يضمن سعادة الفرد والمجتمع، وإمداد الفرد بسلوكيات أخلاقية، وتنمية الضمير عند الفرد والجماعة، والدعوة إلى ترجمة التعاليم السماوية السامية إلى سلوك عملي، وتوحيد السلوك الاجتماعي والتقريب بين مختلف الطبقات الاجتماعية[1].

فإن دور العبادة كان لها دور بارز في توجيه فكر وتنشئة الشباب في لحظة ضعف الدور المنوط بالأسرة والمدرسة، ويؤكد حزبنا على ضرورة تغذية دور العبادة بأشخاص مؤهلين تأهيل تربوي وعقائدي قوي ذوي فكر غير منتمي إلى أيدلوجية معينة، وإنما ينتمي إلى إسلام صحيح بعيداً عن أي توجهات قد تحيد عن الطريق الصحيح، وبالتالي فإنه لأماكن العبادة دورا مهما في تشكيل الوعي السياسي، ومصدراً للتثقيف السياسي، فمن خلالها يستطيع الفرد أن يطور من معارفه ومفاهيمه واتجاهاته وسلوكياته السياسية.

5- دور مؤسسات العمل

وتؤثر مؤسسات العمل في التنشئة من خلال ما يدور داخلها من علاقات واتصالات ومعاملات بين الرؤساء والمرؤوسين، في هذه المؤسسات مع بعضهم البعض، بحيث إنه كلما اتسمت هذه العلاقة بالود والتعاون والمشاركة في اتخاذ القرارات، وفي تسيير أمور المؤسسة، كلما كان الفرد أكثر ميلا للمشاركة خارج نطاق العمل، أما إذا اتسمت هذه العلاقة بالحقد والكراهية والتسلط، كلما كان الفرد أكثر ميلا إلى السلبية واللامبالاة في داخل وخارج بنية العمل[2].

6- دور الأحزاب السياسية

تقوم الأحزاب السياسية بدور كبير في عملية التنشئة من خلال غرس قيم ومفاهيم ومعتقدات سياسية معينة لدى الفرد، وذلك بهدف توجيه الأفراد وجهة سياسية معينة تتفق مع توجهات هذه الأحزاب، وتقوم الأحزاب بهذا الدور من خلال ما تقدم من معلومات، وما تمارسه من تأثيرات على الآراء والقيم والاتجاهات السلوكية السياسية للجماهير، مستخدمة في ذلك كل ما تملك من وسائل اتصال بالجماهير سواء كانت هذه الوسائل جماهيرية كالراديو والتليفزيون والصحف والمجلات والكتيبات والنشرات وغيرها، أو وسائل اتصال مباشر كالندوات والمؤتمرات والمحاضرات والاجتماعات والمناقشات والمقابلات التي ينظمها الحزب من أجل الوصول إلى أكبر قطاع ممكن من الجماهير.

---

[1] منى محمود، السيد عليوة، مرجع سابق، ص 8.

[2] محمد الأصمعي، محروم سليم، الإعلام التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المجاميع إلى التطبيق، دار الفجر،القاهرة، 2005، ص 282.

ويمكن للأحزاب السياسية أن تقوم بأدوار ثقافية مهمة من أجل تنمية الشخصية الاجتماعية، مثل: أن تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع على أساس من الصداقة والتعاون والديمقراطية، ولعل في تنمية الولاء والانتماء للحزب السياسي البداية في نشر الولاء والانتماء القومي والإحساس بالمسؤولية الاجتماعية[1].

وتقوم الأحزاب السياسية بدور مزدوج في عملية التنشئة السياسية يتمثل في دعم الثقافة السياسية السائدة، وخلق ثقافة سياسية جديدة.

7- دور وسائل الإعلام

من المتعارف عليه أن وسائل الإعلام (Media) قد أصبحت في العصر الحديث تؤدي إلى درجه كبيرة من التقدم والفعالية، وذلك بسبب النهضة التكنولوجية التي سادت في الدول الصناعية المتقدمة. وتلعب وسائل الإعلام المختلفة من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون دوراً مهماً في عملية التنشئة السياسية؛ إذ تزود الفرد بالمعلومات السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية وترسيخها. وفى المجتمعات المتقدمة تنتشر الوسائل الإعلامية على نطاق واسع، وتقوم هذه الوسائل بنقل المعلومات عن قرارات وسياسات النخبة الحاكمة إلى الجماهير، ونقل المعلومات عن مطالب وردود فعل الجماهير إلى النخبة وهذا التدفق المستمر للمعلومات من أعلى إلى أسفل وبالعكس من شأنه العمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة[2]. كما تؤدي هذه الوسائل من صحف ومجلات وإذاعة وتليفزيون دوراً مهما في عملية التنشئة السياسية، إذ تزود الفرد بالمعلومات السياسية وتخلق مناخاً إعلامياً يثار فيه عملية التنمية السياسية وتشارك في تكوين وترسيخ قيمه السياسية، ونلاحظ الزيادة المستمرة في الاستخدام الجديد وسائل الإعلام، ووسائل التواصل الاجتماعي وزيادة دورها في تفعيل المجال العام والحشد والتعبئة السياسية.

ثالثاً- متطلبات الشباب من القيم السياسية

لا شك في أن التنشئة السياسية تلعب دوراً مهما في تحديد أولويات القيم السياسية، ففي الأنظمة ذات الطابع الرأسمالي يتم إعلاء قيم الحرية على ما عداها من قيم، وفي النظم ذات الطابع الاشتراكي تصير قيمة المساواة مصدرا للقيم الأخرى كافة، وفي النظم ذات الطابع الإسلامي تصبح القيمة العليا هي العدالة فوق كل القيم الأخرى، فتحديد ترتيب القيم يعتمد على النظام السياسي القائم، فهو الذي يحدد الأولويات الاجتماعية والسياسية.

1 - *قيمـــة المواطـــنة* (Citizenship)

المواطنة (Citizenship) كلمة تتسع للعديد من المفاهيم والتعريفات، فالمواطنة في اللغة

---

[1] محمد الأصمعي، محروم سليم، الإعلام التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المجاميع إلى التطبيق، مرجع سابق، ص 285.
[2] السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق، ص 330.

مأخوذة من الوطن وهو محل الإقامة والحماية، ومن حيث مفهومها السياسي هي صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماؤه للوطن[1].

وفي علم الاجتماع: تم تعريفها بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي (دولة)، ومن خلال هذه العلاقة يقدم الطرف الأول (المواطن) الولاء، ويتولى الثاني الحماية، وتتحدد هذه العلاقة بين الفرد والدولة عن طريق أنظمة الحكم القائمة[2].

والمواطنة هي تعريب للفظ (Citizenship) التي تعني كما عرفتها دائرة المعارف البريطانية " علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون ملك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق متبادلة في تلك الدولة، متضمنة هده المواطنة مرتبة من الحرية مع ما يصاحبها من مسؤوليات

اختلاف المواطنة عن الهوية: تعد المواطنة انتساب جغرافي إلى أرض معينة، بينما الهوية انتساب ثقافي إلى معتقدات وقيم ومعايير معينة.

اختلاف المواطنة عن الجنسية: تميز دائرة المعارف البريطانية بين المواطنة والجنسية التي غالباً ما تستخدم في إطار الترادف، إذ إن الجنسية أو المواطنة تضمن حقوقاً أخرى، مثل: الحماية خارج البلد.

اختلاف المواطنة عن الوطنية: تعد الوطنية الإطار الفكري النظري للمواطنة، بمعنى أن الوطنية عملية فكرية، والمواطنة ممارسة عملية، أي: مشاركة، وقد يكون الإنسان مواطناً بحكم جنسيته أو مكان ولادته، ولكن ليس لديه وطنية تجاه المكان الذي يعيش فيه[3].

وبالرغم من هذه الأهمية للمواطنة إلا أنه لم تحظ بالاهتمام الكافي على المستوى العربي من حيث تفعيل قيمها لدى المواطنين وخاصة فئة الشباب، فمن الواضح أن اهتمام هذه الدول بالشباب وقضاياهم لم يكن في المستوى المطلوب، فقد أصبحت هذه الفئة تعيش في أزمة نتيجة العديد من المشكلات والصعوبات، لعل من أبرزها البطالة والتشتت الفكري والتطرف والاضطرابات النفسية والاجتماعية، ولا شك في أن هذه المشكلات ستؤدي بدورها إلى تدني ممارسة قيمة المواطنة لدى هذه الفئة تجاه أوطانهم لا سيما في ظل الظروف المعاصرة[4].

ومما سبق تتضح وبصورة جلية أهمية التربية على المواطنة في حياة الأفراد والمجتمعات المعاصرة، مما يتطلب ملاحظة سلوك المواطنة وقياسه لدى الشباب، لا سيما وأن ما يشهده المجتمع اليمني من تداعيات على المستوى الثقافي والقيمي والتربوي جراء الحروب والأزمات السياسية في اليمن يشير إلى العديد من المشكلات التي تخص سلوك المواطنة لدى الأفراد وبمختلف الأعمار وخاصة الشابة منهم.

---

[1] عبد الحافظ محمد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز باعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007، ص 9.

[2] غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.

[3] سامي مهدي العزاوي، مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، جامعة يالى، مركز أبحاث الطفولة والأمومة، ص3.

[4] راشد بن سعد الباز،أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005، ص3.

2- الانتـــــــماء *(Belongingness)*

يعد الانتماء ركنا أساسياً في حياة الفرد الاجتماعية والسياسية، فالشعور بالانتماء يؤدي دوراً هامًا في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم ومجتمعهم وشعور الفرد كونه عضوًا في المجتمع، منسجمًا معه، مرتبطاً بالمسؤولية تجاهه، وشعوره بالفخر والاعتزاز والأمان فيه، فيعمل من أجل خيره وحمايته ويعتز بوطنه حيث يتفاعل إيجابيا مع أفراد مجتمعه ويكون مخلصًا لهم لقيمهم. حيث يشير مفهوم الانتماء إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحدًا معه مندمجًا فيه باعتباره عضوًا مقبولًا وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون الكيان جماعة، طبقة، وطن، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء ، والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه. وقد ورد في الانتماء آراء كثيرة للعديد من الفلاسفة والعلماء وتنوعت أبعاده ما بين فلسفي ونفسي واجتماعي[1].

وقد عُرف الانتماء بأنه: حاجة المرء إلى أن يشعر بأنه فرد في مجموعة تربط بينهم مصالح مشتركة تدفعه إلى أن يأخذ ويعطي، وإلى أن يتلمس منهم الحماية والمساعدة[2].

وأشار كمال المنوفي إلى أن مشاعر الانتماء للوطن أرضاً وتاريخاً وبشراً بمثابة شحنة عاطفية وروحية، تدفع المرء إلى العمل الجاد والمشاركة البناءة في سبيل تقدم الوطن، وبغير هذا الشعور يصبح الإنسان كائنا سلبيا مغتربًا[3].

ويرى محمد سيد فهمي أن الانتماء الوطني هو إحساس الفرد بأنه جزء من أمة يشاركها اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً وسياسياً يحميها من أي تهديد لبنائها. ولعل أنقى حالات الانتماء وأرقاها الانتماء الفكري، والذي يتجاوز بمضمونه كل الحالات الأخرى، فالانتماء هو شعور بالترابط والتكامل مع المحيط وبذلك فهو أساس الاستقرار [4].

وهو الشعور بالارتباط بالجماعة السياسية ويمثل أهدافها والفخر بحقيقة الفرد كجزء منها، والإشارة الدائمة إلى هذا الانتماء خصوصاً في لحظات الخطر، ويتعلم الفرد الانتماء من الصغر حيث ينتمي إلى أسرة أو قرية أو مدينة أو إقليم، ثم إلى بلد، تتفوق الدولة على عداها بأن الانتماء إليها يهيمن على كافة صور الانتماءات الأخرى، وتسود هويتها في الأفراد كافة وفي الأقاليم والمناطق كافة التي تنتمي لها[5].

---

[1] عبد الهادي الجوهري، العولمة والانتماء الوطني حالة مصر وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2002، ص 138.

[2] هدى قناوي، الطفل وتنشئته وحاجاته، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991، ص 189.

[3] كمال المنوفي، حقيقة التعددية السياسية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998، ص 23.

[4] محمد سيد فهمي، "العمل مع جماعات ودعم الانتماء الوطني في ظل العولمة: دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية"، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، العدد العاشر، أبريل 2001، ص 544.

[5] جيلان بوحمامة، محمد يوسف اسم محمد،" واقع تحقق الأهداف التربوية التنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 23، 2010، ص14.

3- الديمقراطية *(democracy)*

إن مفهوم الديمقراطية يتسع لكل مذهب يقوم على حكم الشعب لنفسه باختياره الحر لحكامه، وخاصة القائمين منهم بالتشريع، ثم بمراقبتهم بعد ذلك، أي: هي حكم الشعب أو بمعناها الحرفي كمصطلح إغريقي، حكومة الشعب، والتي تعني في العالم المعاصر حكومة أغلبية الشعب كنظام متميز عن نظام الحكم الفردي أو حكومة الأقلية[1].

أما "مونتسكيو" فيرى أنها: حيثما يكون الشعب في مجموعة، هو السلطة السيادية العليا فيها، فهذه هي الديمقراطية[2].

في حين يرى "جان كريستوف روفان أنها: آلية عجيبة لاحتواء المعارضات وإعادة إدماجها، أي أنها تحول إجراءات تنظيم علاقات الأفراد إلى آليات ونظم دستورية حزبية انتخابية ذات مؤسسات[3].

وتهدف الديمقراطية من خلال وسائل الإعلام إلى خلق تعددية سياسية وحوار بين أطياف المجتمع لخلق حالة من الانفتاح السياسي والثقافي والاجتماعي، للخروج بأفضل الحلول لصالح المجتمع، وديمقراطية الحوار تتطلب أن يكون الحوار مفتوحاً ومتكافئاً وينطلق من مصلحة عامة ومشتركة، وبالتالي يجب عدم إلغاء الآخر، وتسفيه الرأي، وتجنب الحوار السطحي[4].

وهناك العديد من المستلزمات لقيمة الديمقراطية وبناء المستقبل

- الوعي بالديمقراطية لدى كل أبناء المجتمع حتى تكون الممارسة على نحو أفضل.
- تكريس مفاهيم الديمقراطية سياسياً وإعلامياً وتربوياً والصلاحيات والتمثيل والانتخابية وسيادة القانون والمعارضة والإدارة اللامركزية.
- تكريس مبادئ ومفاهيم من أجل حماية الأقليات والجماعات والأفراد، وهي ضمان الحقوق السياسية للأقليات والأفراد، وأهمها حرية الرأي، وحرية التعبير، وحرية التجمع، وحرية التظاهر، وحرية التنظيم الحزبي، لضمان الحقوق الدينية للأفراد والجماعات وحرية العبادة وحرية الاعتقاد[5].

4 - الســـــلام (Peace)

السلام هو الأمان وحفظ الكرامة، وتوفير الحياة الكريمة، والعمل على وجود مصالح مشتركة تحقق قيام حضارة تقوم على احترام الذات واحترام الآخر والتمسك بالعدل واحترام العدالة، وتوفير الرقي لجميع الأجناس البشرية على وجه الأرض، بل وتهدأ بوجوده جميع الكائنات الحية.

---

(1) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، معجم مصطلحات عصر العولمة، سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004، ص 97.

(2) محمد رفعت عبد الوهاب، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004، ص 152.

(3) حجاج قاسم،العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، نشر جمعية التراث، الجزائر–غرداية، 2003، ص 155.

(4) عيسي درويش، "الديمقراطية والإعلام"، مجلة الفكر السياسي،اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012، ص93.

(5) سيار الجميل،"فلسفة الحكم، دور الأغلبية ومسألة الأقلية"،مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42 أبريل 2011، ص 100.

ويتحقق السلام في ظل العدالة وبدونها فلا وجود للسلام، فالعدالة تقوم على حفظ التوازن البشري بتطبيق القوانين على وجه يحقق المساواة وعدم التمييز، وبذلك تكون العدالة جسراً يوصل إلى السلام.

فإذا كانت العدالة قيمة مطلقة فإن السلام قيمة نسبية نعمل على تحقيقها، وإذا عادت وجها من وجوه العدالة فلا يكفي وجود الدوافع الغريزية لتأمين المسير المتوازن، وإنما يجب تأمين جو طبيعي للذات الفردية والنوعية كي تدفعها تلك الدوافع نحو أغراضها المنشودة[1].

5- المـــــــساواة (Equality)

المساواة هي القيمة العليا التي تتربع على قمة البناء الهرمي للمذهب الماركسي، وتعني في المقام الأول أن الحرية لا تتحقق إلا من خلال المساواة، والتي تتفرع عنها أيضا القيم المجتمعية كافة الأخرى، كما تمثل محور الحركة القومية للدول التي تطبق هذا المبدأ أو ذاك المذهب وهذه القيمة هي خلاصة الفلسفة الماركسية من خلال التاريخ التي توصلت إليها نظريتي التطور الديكتاتيكي والتفسير المادي التاريخي. وأن المشاركة السياسية الجماهيرية لدى أعضاء المجتمع في نظامهم السياسي وفي اتخاذ القرارات تتم وفقاً للمساواة، كما أن النظام الديمقراطي في هذه الدول يقوم على أساس هذه القيم التي لا تميز بين الأفراد حسب لونهم أو جنسهم أو أموالهم ولا حتى بأعمالهم[2].

وتعد المساواة بين الأفراد والجماعات في مختلف المجتمعات الإنسانية ومعاملاتهم دون تمييز أساساً لاكتساب الحقوق وممارستها، وتعني عدم التفرقة بين الناس في الحقوق والواجبات على أساس: عرقي أو قبلي أو إقليمي أو اقتصادي أو طبقي إلى غير ذلك من الأمور التي هي خارجة عن إرادته وسعيه، ومما لا شك فيه أن جوهر المواطنة هو المساواة أمام القانون واعتبار أن جميع المواطنين تحت حماية الدولة بشكل متساوي طبقاً للقانون بدون تمييز[3].

6- المشاركة السياسية (political participation)

القيم والاتجاهات التي تتجمع لدى المرء من خلال عملية التنشئة المبكرة تؤثر في استجابته لمختلف المنبهات السياسية، وبالتالي على مدى مشاركته في الحياة السياسية فهي إما أن تشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة الأنشطة السياسية والاجتماعية، وإما أن تكون ضد ذلك، كما أن السلوك السياسي امتداد للسلوك الاجتماعي، وكلما كان المرء مشاركا على الصعيد الاجتماعي كلما كان احتمال مشاركته في الأنشطة السياسية أكبر والعكس صحيح[4].

---

[1] محمد علي التسخيري،"القيم الإنسانية المشتركة ودورها في تعزيز التضامن بين الشعوب و الأمم"، موقع رحماء، تم الدخول على الموقع في 2013/5/12 متاح في: http://www.rohama.org/ar/content/

[2] إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام،مرجع سابق، ص63.

[3] سليمان المزين، درجة ممارسة طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لقيم المواطنة من وجهه نظرهم وسبل تحسينها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،المجلد 23، العدد الثاني،2015، ص60.

[4] محمد أنور البصراني،"الأحزاب والمجتمع: معوقات المشاركة السياسية"،مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 40، 2010، ص 58.

وتتوقف مشاركة الفرد في الحياة السياسية جزئيا على كمية المنبهات السياسية ونوعيتها التي يتعرض لها، غير أن مجرد التعرض للمنبه السياسي لا يكفي وحده لدفع الفرد إلى المشاركة السياسية وإنما لا بد أيضا أن يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي، وهو ما يتوقف على نوعية خبراته وتنشئته المبكرة.

7- قيمـــــة الــحرية (Freedom)

الحرية كلمة تسود في المجتمعات الليبرالية الغربية، كما تعد الأساس الفلسفي للحضارة الغربية، ولذلك جعلت هذه الفلسفة قيمة الحرية هي القيمة العليا السياسية التي تتشكل على أساسها القيم الفردية والجماعية في الجماعة السياسية كافة. فالحرية بالنسبة للحضارات الغربية تمثل نظرة شاملة للوجود الإنساني بأسره، والحرية كقيمه أساسية تفترض وجود نظام سياسي يسمح بالمشاركة الفعلية من جانب الطبقة المحكومة في تسيير دفة الحكم. فالحرية السياسية تمثل محور الحركة القومية السياسية وفي صور متنوعة من القيم السلوكية أهمها: الانتخاب كوسيلة لاختيار الطبقة الحاكمة، التنوع الوظيفي للسلطة، تعدد الأحزاب السياسية، حرية الصحافة والحرية الإعلامية، الحرية الاجتماعية، الحرية الثقافية، حق تكوين الأحزاب، وحق الإضراب[1].

لم يتفق الفقهاء في الواقع على تعريف واحد للحرية بسبب تشعب منطلقاتهم الفكرية والفلسفية حول قيمة الحرية، تلك المنطلقات التي كانت وما زالت تتراوح ما بين الدعوة إلى الحرية المطلقة أو المقيدة وتداخلها في الوقت نفسه مع القانون كحامي لهذه الحرية وضابط لها في آن واحد. وبالرغم من عدم الاتفاق هذا فإن العلماء قد جاءوا للتفريق بشكل عام بين الحرية التي يمارسها المرء على ذاته وبين العلاقات الخاصة التي تمنح المواطن سلطة تجاه الآخرين، وقد سميت الأولى بالحريات العامة، لأنها تمنح لعموم الناس، وتتدخل الدولة لحمايتها، بينما الأخرى امتيازات تجاه الآخرين، وتمنح لفئات محدودة من المواطنين بحسب عقود شخصية مباشرة، ولا تتدخل الدولة لحمايتها إلا بواسطة القضاء.

ويرى الطهطاوي "بأنها التخلص من كل قيد مادي أو معنوي، وهي القدرة على فعل الشيء بدون سبب سوي وجود القدرة عليه، وهو ما يسمى بحرية اللامبالاة".

وعرفها الآخرون بأنها "ما يميز الإنسان عن غيره ويتمكن بها من الممارسة والاختيار دون إكراه ضمن حدود معينة"[2].

ويعتبر توماس هوبز "الحرية بمفهومها الصحيح هي غياب القيود الخارجية التي تحول بين الإنسان وفعل ما يميله عليه عقله وحكمته"[3].

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،مرجع سابق، ص 60.

[2] رفاعة الطهطاوي، مقالات في قضية الحرية، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980، ص17.

[3] عبد الله العروى، مفهوم الحرية، ط 5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ص46.

كما أوضح دوتش "أنها السلطة التي تعود لكل فرد، لأن يمارس ملكاته الجسدية والذهنية والأخلاقية، بحيث لا يمكن للدولة أن تضع قيوداً عليها إلا بقدر ما هو ضروري لحماية حريات المجتمع"[1].

ويعرفها قطب "بأنها قوة تحرك الإنسان للقيام بحقوقه وأداء واجباته، فهي ذلك الشعور الاجتماعي الذي يحس فيه الفرد بأنه طليق ومتحرر من الأعباء الثقيلة التي يفرضها المجتمع عليه"[2].

الإنترنت قدم نفسه نموذجاً للحرية، أطلق عليه "الحرية الإلكترونية"، إن الجالس أمام الشبكة العنكبوتية يمتلك حرية مطلقة لا يمكن أن يوجد لها نظير في الواقع، فهو يتحدث في كل شيء، ويتصفح كل شيء، ويقرأ كل شيء، ويرى العالم مفتوحا أمامه على مصراعيه، وآفاق الحوار متعددة، ووسائط الاتصال كذلك، وهو يستطيع أن يتحدث بأي لغة، بل يمكن أن يخترع لغته الخاصة[3].

لا توجد في أي مكان ولا في أية دولة مهما وصل رقيها في سلم الحريات يمكن أن يطلق عليها إعلاماً حراً، فإذا كان البعض يأخذ على بعض المجتمعات العربية سيطرة الحكومات على الإعلام، فإننا نجد في أكثر الدول تقدما وحرية قيوداً وسيطرة، تتمثل أحياناً في مصالح رؤوس الأموال، وأحياناً في جماعات الضغط السياسية والاقتصادية، كما نجد أحيانا تعتيماً إعلامياً متعمداً[4].

رابعاً: القيم السياسية في ضوء الاتجاهات الفكرية المعاصرة

1- نظرية إبراهام ماسلو للحاجات Maslo

وضع ماسلو نموذجا هرمياً للدوافع الإنسانية تتمثل في الحاجة لتحقيق الذات، وجاءت في أعلى الهرم، ثم جاءت حاجات التقدير، ثم حاجات الحب والانتماء في منتصف الهرم، ثم جاءت حاجات الأمان، وأخيرا جاءت الحاجات الفسيولوجية الأولية في قاعدة الهرم، وبالتالي حتى تشبع حاجة الانتماء فإنه لا بد أولاً من إشباع الحاجات الفسيولوجية وحاجات الأمان، وهكذا يؤدي إشباع هذه الحاجات إلى النزوع إلى حاجات التقدير، ومن ثم إشباع الحاجة لتحقيق الذات، ويؤدي عدم إشباع حاجات الانتماء إلى عدم الاستقرار وإلى الشعور بالوحدة والغربة، وبالتالي تولد مشاعر الاغتراب فالانتماء حالة يلجأ إليها الفرد لتحقيق ذاته من خلال التكامل والتفاعل بينه وبين الآخرين[5].

2- نظرية موراي للحاجات

حدد موراي قائمة بالحاجات، وهي الحاجة إلى (السيطرة – الإذعان– التبعية – الاستقلال– العدوان– الاستسلام – الإنجاز – الجنس -الاستمتاع الحسي – الاستعراض – اللعب – الانتماء –المعاضدة – العطف –

---

[1] منير شبيب،حرية المشاركة السياسية كحق أساسي للإنسان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية 2012، http://www.bahethcenter.net.

[2] سيد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت، 1982، ص62.

[3] أحمد زايد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42، 2011، ص 27.

[4] علاء شلبي، الإعلام وحقوق الإنسان،ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2004، ص 71–72.

[5] محمد عبد الرحمن، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998، ص 435.

الدفاع عن النفس – التعويض - تجنب الأذى التنظيم – الرفض – الفهم). وتعبر الحاجة إلى الانتماء عن الاتجاه الإيجابي نحو الآخرين، في حين أن الرفض وعدم الانتماء تمثل الاتجاه السلبي، وتوضح نظرية ماسلو للحاجات ومن قائمة مواري أن الحاجة للانتماء تعد من الحاجات الضرورية للإنسان على اعتبار أنه يعيش مع جماعة، وهنا لا بد من إشباع حاجات أساسية وعندها يتولد الاتجاه نحو إشباع حاجات أخرى تأتي في مرتبة تلي الانتماء، مثل إشباع حاجات التقدير، وتحقيق الذات عند ماسلو، والدفاع عن النفس، والتعويض عند مواري[1].

3- نظرية إدلر في الانتماء

يعيش الإنسان السياق الاجتماعي منذ اليوم الأول لحياته، ويفصح التعاون عن نفسه في العلاقات بينه وبين أمه في بداية حياته، ومن ثم يدخل في شبكة العلاقات الشخصية المتبادلة التي تشكل شخصيته وتزوده بالمخارج الحياتية للكفاح من أجل التفوق، ويأخذ الكفاح من أجل التفوق طابعًا اجتماعياً، ويحل المثل الأعلى لمجتمع كامل محل الطموح الشخصي الخاص والمنفعة والأنانية والعمل من أجل الصالح العام، ويعوض الإنسان عن ضعفه الفردي الشخصي، وقد أكد هول (Hall) أن الحاجة للانتماء هي الاقتراب والاستمتاع بالتعاون والتبادل مع حليف آخر يحب الشخص أو يشبهه للحصول على إعجاب وحب مشحون انفعاليا والتمسك بصديق أو الاحتفاظ به[2].

ويتضح من نظرية إدلر إلى أهمية العنصر الاجتماعي في عملية الانتماء، وكذلك في عملية التدريب والتنشئة من القنوات كافة التي تعمل على إدماج الأفراد فيما بينهم.

4- نظرية ليون فستنجر للمقارنة الاجتماعية (Leon Festinger)

تمنح هذه النظرية أساسا الفرد القدرة على معرفة قدرات الآخرين وقيمهم، وأفكارهم، ومن خلال التفاعل الإيجابي بينهم، بحيث يمكنه اكتساب قيمهم وأفكارهم ومعتقداتهم، مما يشير إلى انتمائه لهم، فالانتماء لا يتحقق إلا بالتفاعل الإيجابي مع الآخرين، وتفترض عملية المقارنة الاجتماعية ضرورة وجود قدر من التشابه بينه وبين ما يقارن نفسه به، لكي يكون هناك توحد بالجماعة من جانب أعضائها، فلا بد أن تكون هناك وحدة في اتجاهات وسلوك هؤلاء الأعضاء، ويعتمد تحقيق أهداف الجماعات على مدى التعاون السائد بينهم، كما أن المعايير التي تؤمن بها الجماعات قد تتمثل في الواقع الاجتماعي لأعضائها؛ إذ أن بعض معتقدات الشخص لا يمكن تصديقها بالوسائل الموضوعية، والمحكات المنطقية، وذلك لان صحة هذه المعتقدات وصدقها تتكون بالاتفاق عليها، وما يشهد على صحتها هو أن الآخرين لديهم نفس المعتقدات إلى جانب تعضيد المعايير لأهداف الجماعات[3].

---

[1] أحمد التكلاوي، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1989، ص97.

[2] هول نولندزي، نظريات الشخصية: ترجمة فرج أحمد وقدري حنفي ولطفي فطيم، دار المشاريع للنشر، القاهرة، 1978، ص167.

[3] لطيفة خضر،دور التعليم في تعزيز الانتماء، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص43.

وفي نظرية المقارنة الاجتماعية نجد أن الفرد يعيش في عالم يحتاج فيه لمعرفة قدراته وإمكانياته وتقييم هذه القدرات، وأننا حينما نتعامل مع الآخرين نقيم أفكارنًا وآراءنا وأحكامنا ومعتقداتنا واتجاهاتنا وسلوك أعضائنا، لذلك لن يحدث الانتماء إلا من خلال الاتصال بالآخرين والمقارنة بينهم وفق جاذبية الجماعة لأفرادها وتوحد سلوكهم المتفق عليه بينهم[1].

ويرى (Hilgard) أن الانتماء من الحاجات المهمة التي يشعر الفرد بأنه ينتمي إلى أسرة أو إلى جماعة أو إلى وطن، وأن يعتز بانتمائه لهذه الجماعات، وتعتز الجماعات بانتمائه إليها وترجع هذه الحاجة أيضا إلى العلاقة بالأم وأفراد الأسرة والروابط التي تتوطد بين الفرد وأسرته، والفرد إذا شعر بعزلته وعدم انتمائه لمثل هذه الجماعات اعتراه القلق والضيق والحزن.

وإن كان يقوم على إشباع الحاجات والدوافع فإنه يؤول بالإنسان إلى التفاعل (الإيجابي) مع الذات، ومع الآخرين وإلى الانتساب إلى جماعة ما يشعر معه الفرد بأنه جزء منها، وعضو فيها ينتسب إليها عن طيب خاطر، ويصاحب هذا التفاعل– عادة – شعور بالارتياح والاستمتاع للارتباط الذي تسعى إليه الجماعة. وبالتالي فقد أجمع علماء النفس والاجتماع على أن الانتماء حاجة نفسية واجتماعية، فالانتماء الوطني من الناحية النفسية من أقوى المشاعر المشتركة التي تحقق الوئام والانسجام والتماسك والترابط والتضامن والتكامل والتعاون بين أفرادَ المجتمع، فعضوية الفرد للجماعة وتحويلها إلى طاقة إيجابية نحو الجماعة من خلال تفاهمات أو أفكار مشتركة تحملها الجماعة تكون مؤصلة ومكتسبة مرتبطة بالجذور التاريخية والحضارية، والرعاية المتبادلة بين أفراد المجتمع كمظهر للانتماء الوطني وتطوير أشكال الانتماء وتتسع دائرته التوعوية التي تدفع بالفرد للدخول في إطار فكري اجتماعي معين والدفاع عنه وحمايته[2].

---

[1] نادية سالم، التنشئة السياسية للطفل العربي، دراسة تحليلية لمضمون الكتب المدرسية، المستقبل العربي، العدد51، القاهرة، 1983، ص55.

[2] أحمد ثابت، التنشئة السياسية للطفل المصري، مركز البحوث والدراسات السياسية،القاهرة، 1996، ص89.

المبحث الثاني: الخلفية المفاهيمية والاتجاهات النظرية للمشاركة السياسية

إن ظهور مصطلح المشاركة السياسية وانتشاره بين فئات المجتمع القادة والجماهير وبداية دراسته بصورة منظمة كمدخل للتنمية كان ذلك في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات فبعد الحرب العالمية، وبظهور الكمبيوتر أصبحت المسوح الاجتماعية أكثر دقة، فانتشرت البحوث التي تناولت أشكال المشاركة السياسية، وخاصة التصويت والمشاركة الانتخابية في الدول الغربية والديمقراطية[1]. فالمشاركة السياسية من الموضوعات المهمة في علم الاجتماع السياسي، وأصبحت محل اهتمام الباحثين المعنيين بالفعالية السياسية للأفراد داخل مجتمعاتهم، حيث تقوم المشاركة السياسية بدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه وتجعل الأفراد أكثر إدراكاً لمشاكل مجتمعاتهم، فهي الجسر الرابط بين الفرد كعضو في جماعة والفرد كعضو سياسي[2].

أولاً: مفهوم المشاركة السياسية (Political participation)

تعد المشاركة مفهوماً مطاطا وواسعا، فقد تعددت تعاريفه مع وجود اتفاق حول جوهر ما يشمله، وتمايزت في بعض الجوانب التي تشكل هذا المفهوم. وقد اختلفت مسميات المشاركة فهناك من يطلق عليها "المشاركة الجماهيرية"، وهناك من يسميها "المشاركة الشعبية" أو "المشاركة العامة". وبالرغم من اختلاف هذه المسميات إلا أنها تدور كلها حول معنى واحد، ألا وهو مساهمة كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأعمال وفي كل المستويات في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي المشاركة

(1) N.Mjoan."POLITICAL PARTICIPATION ,UNDERSTANDING POLITICAL DEVELOPMENT LITTLE". Brown And Company , Bosten, 1987, p103.

(2) Shapiro. Rebecca & Winters." POLITICAL PARTICIPATION AND QALITY OF LIFE ". Master Thesis ,Columbia Unvirsity, 2008, P34.

المباشرة في شؤون المجتمع وليس عن طريق المشاركة النيابية كممثلي الشعب أو المجالس المنتخبة والتي تعتبر مشاركة غير مباشرة[1].

1- تعريف المشاركة

إن كلمة مشاركة تعني المساهمة ويقال في اللغة العربية شارك في الشيء بمعنى كان له نصيب فيه، فالمشاركة هي ربط الفرد بالكل[2].

أما في اللغة الانجليزية فكلمة المشاركة Participation مشتقة من اسم المفعول للكلمة اللاتينية Participate، ويتكون هذا المصطلح من جزأين،الأول Part ويعني جزء، والثاني Compare أي القيام بالدور[3].

وفي اللغة الفرنسية Participation تعني ما تعنيه في اللغة الإنجليزية Prendre-part وتفيد كذلك الربط Lier، التعاون والاشتراك S'associer والدخول في سباق مع الآخرين والتنافس Concourir[4].

فالمشاركة هي المساهمة الفعلية والكاملة الرسمية وغير الرسمية للأفراد والجماعات في كل أنشطة المجتمع، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بهدف تحقيق الصالح العام.

كما تعرف بأنها إسهام المواطنين بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية[5].

ويمكن تقسيم المشاركة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: المشاركة الاجتماعية والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، وإن كانت هناك صعوبة عند الفصل بين هذه الأنواع في الواقع العملي لارتباطها مع بعضها البعض ارتباطًا قوياً، وتداخلها في بعضها البعض، وتأثير كل نوع في النوعين الآخرين وتأثره بهما تأثراً كبيراً[6].

- المشاركة الاجتماعية: هي مجموعة من الأنشطة المختلفة التي يشارك فيها الفرد أو الجماعات داخل المجتمع، سواء كانت تلك المشاركة على المستوى الرسمي أو غير الرسمي.
- المشاركة الاقتصادية: مجموعة الأنشطة التي تقوم بها الجماهير لدعم الاقتصاد القومي كدفع الضرائب والرسوم وضبط النفقات، بما يسمح بوجود فائض يدعم الاقتصاد الوطني[7].

---

(1) Lagroye Jacques. François Bastien & Sawicki Frederic. "Sociologie politique". Paris. Presses de Science Politique et Dalloz , 2002.P338.

(2) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مطبعة المنارة، غزة، 2011، ص 138.

(3) طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999، ص108.

(4) عبد الله ساقور، محاضرات في التنمية بالمشاركة،منشورات جامعه باجي مختار، عنابه، 2008، ص61.

(5) إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص139.

(6) أحمد رشاد محمد، بعض معوقات المشاركة السياسية لدى معلمي التعليم العام، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، مصر، مجلد14،ع (1)، 2008، ص56.

(7) إحسان حفظي،علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001، ص 312.

2 – المشاركة السياسية

هناك العديد من التعريفات التي تختلف باختلاف الزوايا والمناظير والتخصصات للباحثين في هذا الحقل، حيث يرى العديد من المفكرين أن المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف؛ لأن الحياة الديمقراطية السليمة ترتكز على اشتراك المواطنين في مسؤوليات التفكير، والعمل من أجل مجتمعهم، وهي وسيلة لأنه عن طريق مجالات المشاركة يتذوق الناس أهميتها ويمارسون طرقها وأساليبها وتتأصل فيهم عاداتها وسلوكياتها، وتصبح جزءاً من ثقافتهم وسلوكهم[1].

وتعرفها دائرة العلوم الاجتماعية بأنها" تلك الأنشطة الإدارية التي يشارك بمقتضاها أفراد المجتمع في اختيار حكامه وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر[2]".

كما يمكن اعتبار المشاركة السياسية "تلك الجهود الشعبية التطوعية المنظمة التي تتصل بعمليات اختيار القيادات السياسية، ووضع السياسات والخطط، وتنفيذ البرامج والمشروعات، سواء على المستوى المحلي الخدماتي أو على المستوى الإنتاجي أو المستوى القومي"[3].

فالمشاركة السياسية من وجهة نظر علم الاجتماع: هي العملية التي يمكن من خلالها أن يقوم الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية على أن تتاح الفرصة لكل مواطن بأن يسهم في وضع الأهداف وتحديدها والتعرف على أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها وعلى أن يكون اشتراك المواطنين في تلك الجهود على أساس الدافع الذاتي والعمل التطوعي الذي يترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أهدافهم والمشكلات المشتركة لمجتمعهم. وتمثل المشاركة السياسية وفق هذا المفهوم الاجتماعي سلوكا اجتماعيا يعتمد على جهود تطوعية ونشاطات إرادية يقوم بها أفراد المجتمع بغية تحقيق أهداف عامة ومشروعة، ويكتسب هذا السلوك التطوعي بناء محددا حيث تختلف درجات المشاركة وتتباين صورها، ويتحقق طابعها الدينامي كعملية اجتماعية مستمرة[4].

كما تعرفها نوريس (Norris) بأنها " أنشطة المواطنين الهادفة إلى التأثير على القرارات السياسية والحكومية، سواء كان بشكل رسمي من خلال التصويت في الانتخابات أو الانتماء للأحزاب، أو بشكل غير رسمي من خلال الاحتجاجات والمظاهرات أو الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني وجماعات الضغط السياسي"[5]. أما عند (Hans Klei) فتشير إلى حق المواطنين في التأثير على إدارة الشؤون العامة[6].

---

(1) بركات حمزة حسن،علم النفس السياسي، الطبعة الأولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011، ص 78.

(2) طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص107.

(3) على محمد بيومي، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004، ص81.

(4) محمد عاطف غيث وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دارا لمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982، ص 521.

(5) Norris,Pippa.“POLITICAL ACTIVISM: NEW CHALLENGES, NEW OPPORTUNITIES”, The Oxford Handbook Of Comparative Polities, Oxford University , 2005.

(6) Hanz, Klein .“THE RIGHT TO POLITICAL PARTICIPATION AND INFORMATION SOCIETY”, Presented Study at Global Conference, Montreal, 29 May, 2005.

وأوضح (صاموئيل هنتغتون) أنها عملية صنع القرار السياسي، سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً، متواصلاً أو منقطعاً، شرعياً أو غير شرعي، فعالاً أو غير فعال[1].

كذلك هي جميع الأنشطة التي يقوم بها المواطنون بهدف إحداث تغيير في النظام السياسي القائم من خلال المشاركة في الانتخابات أو الانضمام إلى الأحزاب أو عضوية منظمات المجتمع المدني[2]. والمشاركة السياسية هي العملية التي يؤدي من خلالها الفرد أدواراً في الحياة السياسية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة؛ لأنه يساهم في مناقشة الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة سياسية مباشرة أو غير مباشرة[3].

لذلك فإن المشاركة السياسية من وجهة نظر علم السياسة بمعناها الواسع تتصل بإعطاء الحق الديمقراطي الدستوري لأفراد المجتمع كافة البالغين العاقلين في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية، التي تتصل بحياتهم في مجتمع من المجتمعات، على ألا تكون المشاركة السياسية قاصرة على إعطاء هذا الحق أو النص عليه في الدستور، ولكن المشاركة السياسية هي ممارسة هذا الحق ممارسة فعلية بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام؛ إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة، وفي إطار الشعور بحرية الفكر وحرية العمل وحرية التعبير عن الرأي[4].

وهي عند سدني فيربا وناي: (Sidney,Verba&Nie) الأنشطة القانونية التي يقوم بها المواطنون والتي تهدف بطريقة أو بأخرى إلى التأثير على اختيار الحكومة لموظفيها أو للأعمال التي يقومون بها[5].

وقد ذهب" كيث فولكس" إلى اعتبار المشاركة السياسية بأنها تلك الأنشطة الفردية والجماعية في العمليات الحكومية الهادفة لتفعيل حياتهم[6].

وكذلك هي إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم والإسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية على النحو الذي يرغبون الحياة في ظله، وهي حرص الفرد على أن يكون له دور إيجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة

---

(1) فلاح مطرود العبودي، طبيعة السلطة العامة وأثرها في المشاركة السياسية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015، ص58.

(2) Robertson, Fiona."A STUDY OF YOUTH POLITICAL PARTICIPATION IN POLAND AND ROMANIA".phd, Thesis, University College London , 2009

(3) السيد عليوة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مجلة مقاربات،ع 15، 2008، دمشق، ص ص 308-277.

(4) Weiner.M. "POLITICAl PARTICIPATION, IN LEONARD BINDERR ET Al CRISES AND SEQUENCES IN POLITICAl DEVELOPMENT PRINCETON". New jersey ,Princeton University Press 1971,p161.

(5) Verba Sidney. Nie Noman.H.Kim Jae "PRTICIPATION AND POLITICAl EQUALITY". A Seven Nations Comparison, London, Cambridge University Press, 1978, P46.

(6) Faulkis. Keith."POLITICAl SOCIOLOGY A CRITICAl INTRODUCTION, New York University Press , 2000, P14.

الإرادية في التصويت والترشح للهيئات المنتخبة، أو مناقشة القضايا السياسية مع الآخرين بالانضمام إلى المنظمات الوسيطة[1].

كذلك هي العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية للمجتمع، بناءً على ما لديه من خصائص نفسية معينة، وهي عملية تطوعية واختيارية، يسعى الفرد من خلالها إلى التأثير في القرار السياسي، من خلال القيام بالأنشطة السياسية المختلفة، مثل: التصويت في الانتخابات لاختيار حكامه وممثليه في المؤسسات التشريعية والأهلية والنقابية، أو الترشيح إلى منصب سياسي، أو المشاركة في المهرجانات السياسية والمسيرات والاعتصامات، ومتابعة ما يدور حوله من أمور قد تؤثر في حياة مجتمعة السياسية[2].

وذكر جرنستين وبولسبي (Greenstien&Polsby، 1975) أن المشاركة السياسية هي الأنشطة التي تأتي في الفترة ما بين الانتخاب والآخر، والتي يحاول من خلالها التأثير في القرارات الحكومية التي تتعلق بالمشكلات التي تهمهم[3].

ويرى إهلينر (Uhlaner, 1986) أنها عمل تطوعي مقصود، يهدف إلى التأثير في القرارات السياسية[4]. ويعرفها ماكريدس وبراون (Macridis & Brown, 1986) بأنها الأنشطة الإرادية المشروعة التي يقوم بها المواطنون بهدف التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية اختيار الحكام أو التأثير في القرارات السياسية التي يتخذونها[5].

وعند روش (Rush, 1992) مشاركة الفرد في مستويات مختلفة من النشاط السياسي، والتي تتراوح ما بين عدم المشاركة وبين شغل منصب سياسي[6].

ويرى الزيات أن المشاركة السياسية عملية اجتماعية سياسية طوعية، ورسمية تتضمن سلوكاً منظماً مشروعا متواصلا يعبر عن اتجاه عقلاني رشيد ينم عن إدراك عميق لحقوق المواطنة وواجباتها وفهم واع لأبعاد العمل الوطني وفعاليته، التي من خلالها يباشر المواطنون أدوارا وظيفية فعالة، ومؤثرة في ديناميات الحياة السياسية ومخرجاتها، سواء من حيث اختيار الحكام والقيادات السياسية في شتى المستويات، أو تحديد الغايات العليا للمجتمع ووسائل تحقيقها، أو المعاونة في إدارة آليات العمل السياسي وتوجيهها، أو الإسهام جديا

---

(1) داوود الباز، حق المشاركة في الحياة السياسية،ط1، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2003، ص 358.

(2) شعبان كمال الحداد، دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً، رسالة دكتوراه غير منشورة علم النفس السياسي، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2006، ص78.

(3) Greenstien. F& Polsby. "NON- GOVERNMENTAL POLITICS". Hand Book of Political Since, California Addisonweslet Publishing Company, Inc, Vol.4, N.(e.d),1975,P2.

(4) Uhlancer.C. "POLITICAL PARTICPATION". Rational Actors & A new Approach, Political psychology ,Vol.3 ,1986,P552.

(5) Macridis. R & Brown.B. "COMPARATIVE POLITICS , NOTES AND READINGS UNITED STATE". the Dorsey Press, 6th ,ed,1986,P314.

(6) Rush. M. "POLITICS AND SOCIETY". An Introduction to Political Sociology, New York, prentice Hall, 1992 , P110.

على نحو مباشر أو غير مباشر في صنع القرار السياسي، وتشكيله، فضلاً عن تنفيذه، ومتابعته بالمتاح، أو المستحدث من فعاليات الرقابة، والضبط، والتقويم.

ويرى فريق آخر من العلماء أن المشاركة السياسية هي فقط عملية التصويت في الانتخابات، حيث يعتبر التصويت في الانتخابات الصيغة الدنيا، والأكثر انتشاراً لإنغماس الذات في المشاركة السياسية، ولذلك فهو يتطلب حدا أدنى من الالتزام، وتتوقف فور إدلاء الفرد بصوته، كما أنه يرتبط بمدى تكرار عملية الانتخاب ذاتها، إلا أن التصويت يؤدي دورا ثانوياً ومحدودا في الحياة السياسية، والسبب في ذلك أن عملية التصويت عملية موقوتة[1].

وفي مجال القول تتضمن المشاركة السياسية تلك النشاطات التي تهدف إلى التأثير في خيارات الموظفين الحكوميين وتعتبر مفهوما متعدد الأبعاد، فإلى جانب تحقيق أكبر نسبة من التصويت في الانتخابات وإدارة الحملات الانتخابية هناك العمل الجماعي حول القضايا السياسية والاتصال بالمسؤولين السياسيين والاحتجاجات والمظاهرات[2].

ويرى جاميل وويل (Gamile & Weil) أن: المشاركة السياسية هي الأنشطة التطوعية التي تقوم بها الأفراد والجماعات، لتغيير الظروف الصعبة وللتأثير في السياسات والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم أو معيشة الآخرين[3].

ويمكن تعريف المشاركة السياسية إجرائياً بأنها: جملة من النشاطات والتفاعلات التي يقوم بها شباب جامعة صنعاء، والتي تهدف إلى اختيار حكامهم ومن يمثلهم، ومساهمتهم في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، ومتابعة القضايا السياسية، والتصويت والمشاركة في الانتخابات، وحضور الاجتماعات السياسية وانخراطهم في الأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية، واهتمامهم بالحياة السياسية لتحقيق المصلحة العامة للمجتمع.

ثانياً: مراحل ومستويات المشاركة السياسية

إن المشاركة السياسية هي العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دوراً في الحياة السياسية للمجتمع، فهي عملية تطوعية واختيارية، وعن طريقها يحصل الفرد على بطاقة انتخابية للترشيح، أو بإمكانه أن يدلي بصوته في اختيار من يحكمه أو يمثله في المؤسسات التشريعية والنقابية والأهلية، والاشتراك والمساهمة في مناقشة الموضوعات المطروحة كافة، وفي الأنشطة المختلفة للدولة، وذلك عن طريق انتمائه لحزب أو هيئة حكومية أو أهلية أو نقابية. وهي في كل هذا تمر إلى مراحل ولها مستويات نسعى إلى توضيحها.

1-مراحل عملية المشاركة السياسية

---

(1) السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص45.

(2) Braton. Michael. "POLITICAL PARTICIPATION IN NEW DEMOCRACY COMPARATIVE POLITICAL STUDIES". Vol 32 , N 5, August 1999 , Sage Publications , London , England, P522.

(3) محمد سيد فهمي، المشاركة السياسي ة والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2004 ، ص70.

تتعدد الرؤى حول تحديد مراحل المشاركة السياسية، فهناك من يرى أنها تأخذ شكلا دائريا، وهناك من يرى عكس ذلك فهي عنده تأخذ شكلا خطيا وهذا ما سنحاول توضيحه:

1.1 – النموذج الدائري لمراحل المشاركة السياسية

شكل رقم (2): يوضح نموذج مراحل المشاركة السياسية الدائري

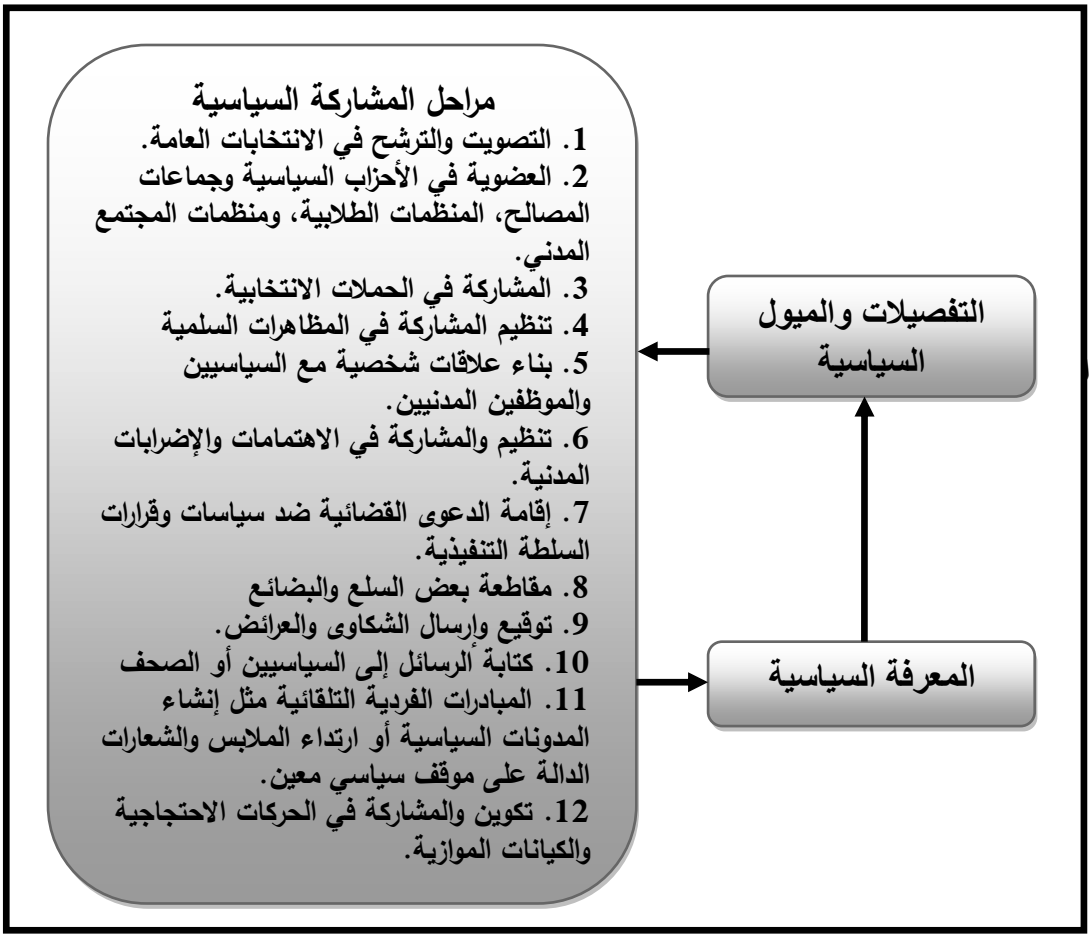

المصدر: نقلا عن إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 17-18.

وكما هو مبين في الشكل (1)، يمكن القول أن مراحل المشاركة السياسية متعددة الأبعاد، تبدأ بالمعرفة السياسية، وهو ما يمكن قياسه من خلال أسئلة حول تاريخ صدور الدستور، عدد الأحزاب، أسماء الوزراء والمسئولين، ويتطور إلى تكوين التفصيلات والميول السياسية، والتي يمكن قياسها من خلال أسئلة حول الاتجاهات والقيم السياسية، ثم يتحول إلى القيام بنشاط سياسي، سواء كان في صورة تقليدية، مثل: التصويت في الانتخابات العامة، والإضرابات والتظاهر السلمي... إلخ، أو في صورة غير تقليدية مثل إنشاء المدونات السياسية، والشعارات الدالة على موقف سياسي معين،... الخ[1].

كما يلاحظ أن هذه الأبعاد الثلاثة تأخذ الشكل الدائري، بمعنى أن كل بعد من هذه الأبعاد يؤثر في البعدين الآخرين ويتأثر بهما، وهذا الأمر يتعارض مع النموذج الخطي حول ما يسمى بمراحل المشاركة السياسية.

2.1- النموذج الخطي لمراحل المشاركة السياسية: تمر المشاركة السياسية طبقا للشكل (2) بأربع مراحل هي:

شكل رقم (3): يوضح نموذج مراحل المشاركة السياسية الخطي

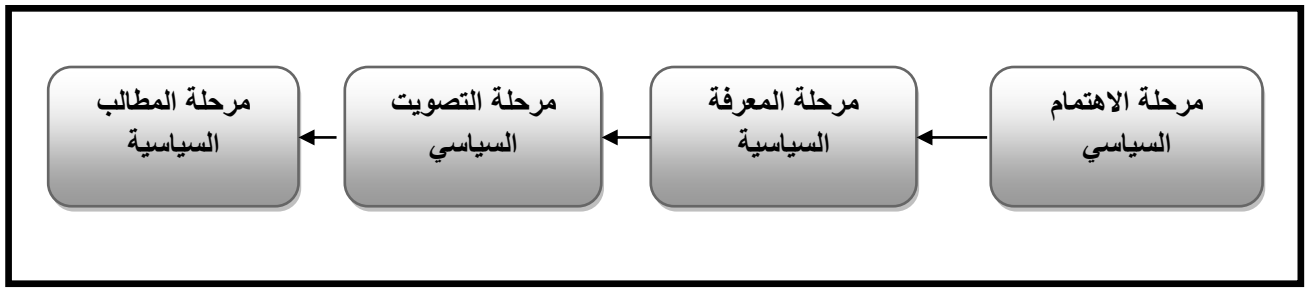

المصدر: نقلا عن إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 17-18.

1- مرحلة الاهتمام السياسي: ويندرج هذا الاهتمام من مجرد الاهتمام أو متابعة الاهتمام بالقضايا العامة وعلى فترات مختلفة قد تطول أو تقصر، بالإضافة إلى متابعة الأحداث السياسية، حيث يميل بعض الأفراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل، وتزداد وقت الأزمات أو في أثناء الحملات الانتخابية.

2- مرحلة المعرفة السياسية، والمقصود هنا هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني، مثل: أعضاء المجلس البلدي، وأعضاء المجلس التشريعي، ونواب الدائرة الانتخابية.

3- مرحلة التصويت السياسي: تتمثل هذه المرحلة في المشاركة في الحملات الانتخابية بالدعم

[1] إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 17-18.

والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات ومساعدة المرشحين أو بالمشاركة بالتصويت[1].

هذا الأخير يوضح مدى مشاركة طلاب الجامعات في العملية الانتخابية سواء على المستوى التشريعي أو الطلابي[2].

4- مرحلة المطالب السياسية: تتمثل في الاتصال بالأجهزة الرسمية، وتقديم الشكاوي والالتماسات، والاشتراك في الأحزاب والجمعيات التطوعية والتنظيمات الطلابية[3].

وهناك بعض الباحثين يميزون بين المشاركة والاهتمام والتفاعل والتجاوب، فالاهتمام يعني عدم السلبية، بحيث يشعر المواطن العادي أن الدولة والشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بحياته ووجوده الذاتي تأثيرا وتأثرا، سواء أدى ذلك إلى استخدام حق معين في عملية اتخاذ القرار السياسي أو لا، فإن الاهتمام يظل مفهوما مستقلا عن المشاركة، أما التفاعل فإنه يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي وهذا التفاعل يشكل حلقة تتوسط الاهتمام والمشاركة، فالاهتمام قد يؤدي إلى التفاعل والمشاركة تفرضه[4].

2- مستويات المشاركة السياسية

لما كانت المشاركة السياسية تعنى بصفة عامة تلك الأنشطة الاختيارية أو التطوعية التي يساهم المواطنون من خلالها في الحياة العامة، فإن هذه المستويات لمشاركة المواطنين في الحياة العامة تختلف من دولة لأخرى ومن فترة لأخرى في الدولة نفسها. ويتوقف ذلك على مدى توفر الظروف التي تتيح المشاركة أو تقيدها، وعلى مدى إقبال المواطنين على الإسهام في العمل العام:

وقد حددت مستويات المشاركة السياسية بأربع مستويات، هي[5]:

- ممارسو النشاط السياسي: ويشمل من تتوافر فيهم بعض الشروط المهمة مثل: عضوية منظمة سياسية، والتبرع لمنظمة أو مرشح، وحضور الاجتماعات السياسية بشكل متكرر، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة، والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد.

---

(1) السيد عليوة، منى محمود، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، 2000، ص83.

(2) سيد أبو ضيف أحمد عمر، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، 1993، ص13.

(3) السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق، ص85

(4) جلال عبد الله معوض، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 55، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 109.

(5) السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق، ص 93.

- المهتمون بالنشاط السياسي: ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.
- الهامشيون في العمل السياسي: ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له، وإن كان بعضهم يضطر للمشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الأزمات أو عندما يشعرون بأن مصالحهم المباشرة مهددة أو بأن ظروف حياتهم معرضة للتدهور.
- المتطرفون سياسياً: وهم أولئك الذين يعملون خارج الأطر الشرعية القائمة، ويلجأون إلى أساليب العنف. والفرد الذي يشعر بعداء تجاه المجتمع بصفة عامة أو تجاه النظام السياسي بصفة خاصة، إما أن ينسحب من كل أشكال المشاركة وينضم إلى صفوف اللامبالين، وإما أن يتجه إلى استخدام صور من المشاركة تتسم بالحدة والعنف.

أما "**ميلبراث**" فقد أشار إلى أن هناك ثلاث فئات يمكن تمييزهم – وهم يمثلون ثلاثة مواقف بالنسبة للمشاركة السياسية الاعتيادية وهم[1]:

شكل رقم (4): نموذج ميلبراث للمشاركة السياسية الاعتيادية

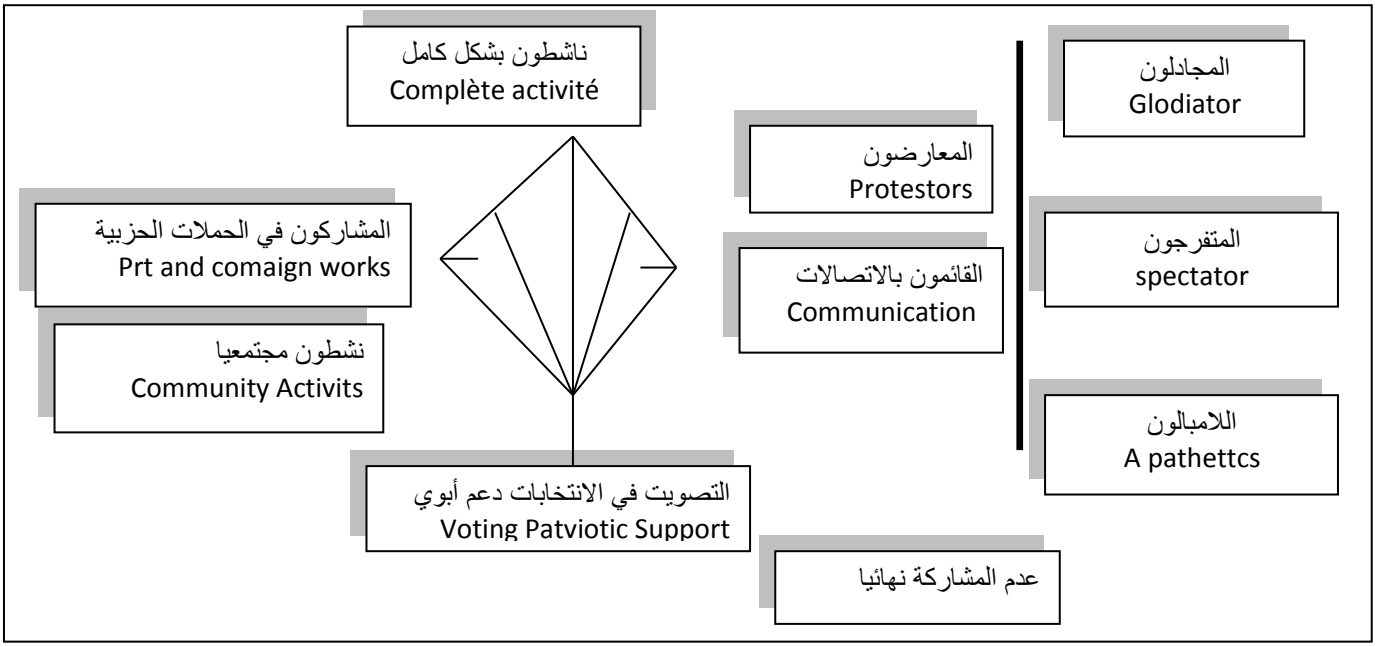

المصدر: طارق محمد عبد الوهاب، سيكولوجية المشاركة السياسية، مرجع سابق، ص 25.

- المجادلون: وهم الإيجابيون أو المقاتلون في السياسة.
- المتفرجون: وهم الأشخاص قليلو التفاعل مع العمليات السياسية.

[1] عاطف أحمد فؤاد، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 85.

- اللامبالون: وهم أولئك الذين لا يشاركون، أو الذين انسحبوا من العملية السياسية.

في حين اقترح كل من **روش وألتوف** تسلسلا متدرجا يغطي مستويات المشاركة السياسية. ككل، وتكمن أهميته في شمول تطبيقه على أنساق سياسية مختلفة وهو على النحو التالي[1]:

شكل رقم (5): نموذج روش وألتوف لتوضيح مستويات المشاركة السياسية

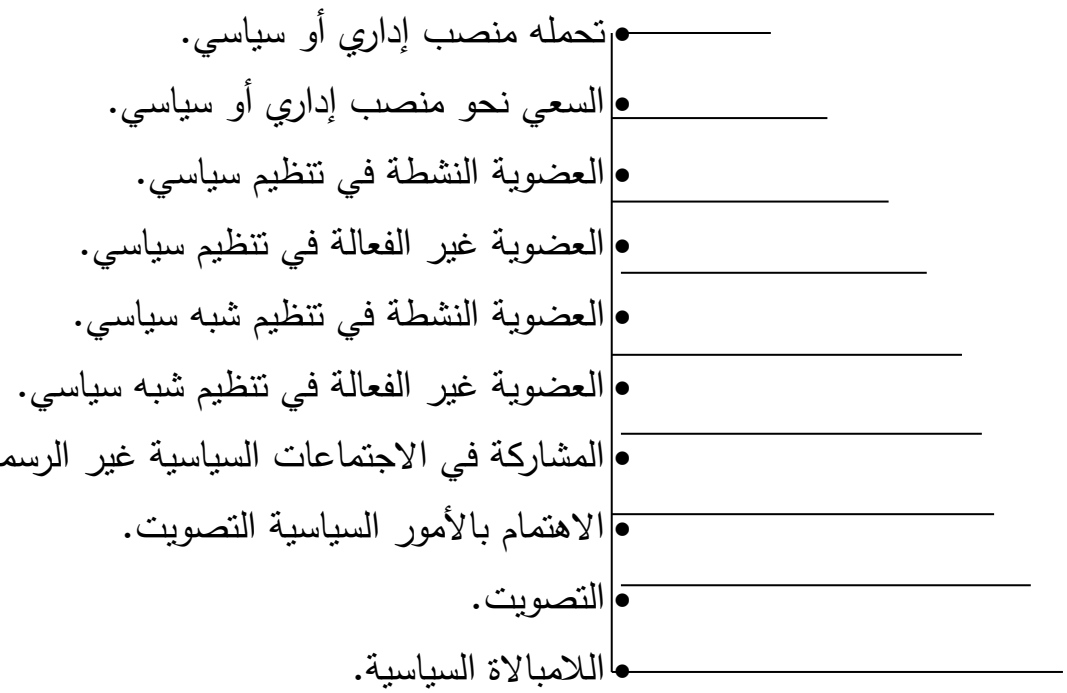

وعليه فقد أثبتت الدراسات أنه لا يوجد مستوى واحد للمشاركة في العمل السياسي، بل إن هناك صوراً عديدة ومستويات مختلفة ومتنوعة، وتتدرج هذه الصور والمستويات من حيث أهميتها وفعاليتها، كما أنها تختلف حسبما تقتضيه وتستلزمه كل صورة منها، ويتفاوت اختلافها من مجتمع لآخر طبقا لمستوى تقدم

[1] طارق محمد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 25.

هذا المجتمع، وما يتيحه النظام السياسي بداخله من فرص وأساليب أمام المشاركين فيه، كما يتطابق اختلافها مع طبيعة ونوعية الأهداف التي يسعى الأفراد المشاركون إلى تحقيقها من خلال اشتغالهم بالعمل السياسي، ويرى بعض الباحثين أن ما يؤخذ به في عمليات المشاركة السياسية، ليس على نمط الفعل الذي يأتيه الأفراد، بل يماثل مقدار ما يساهم به هؤلاء الأفراد فعلا في الحياة السياسية، فلا أهمية هنا لكثافة المشاركين، بل إن الأهمية تنحصر في قوة تأثير هؤلاء المشاركين ونوعية مشاركتهم[1].

ويميل بعض الباحثين إلى تقسيم المشاركة بناء على درجة الشدة إلى مشاركة منخفضة في القرار السياسي، أو مشاركة مرتفعة في القرار السياسي:

-الأنماط المنخفضة من المشاركة: فتتمثل في طاعة القوانين، والالتزام بالأخلاق الحميدة، والدفاع عن الوطن، والتصويت.

-الأنماط المرتفعة من المشاركة: تتمثل في الاشتراك في الحملات الانتخابية، وكتابة خطابات الأعضاء المجالس النيابية، والاشتراك في المظاهر السياسية، وسيادة نمط معين للمشاركة يتوقف على الثقافة السياسية السائدة، فهي التي تحدد الإطار العام للمشاركة[2].

كذلك قسمت المشاركة في النشاطات السياسية إلى:

- المشاركة في النشاطات السياسية المباشرة، مثل: تقلد منصب سياسي، عضوية حزب الترشيح في الانتخابات، التصويت، والاشتراك في المظاهرات العامة.
- المشاركة في النشاطات السياسية غير المباشرة أو الثانوية، ومن الأمثلة على ذلك الوقوف على المسائل العامة والعضوية في هيئات التطوع، أما الوجه الآخر السلبي للمشاركة فيكمن في:
- اللامبالاة Apath: أي عدم اهتمام الفرد بالظواهر أو المواقف في المجتمعات بصفة عامة أو خاصة.
- الشك السياسي Political cynicism: أي الاعتقاد بأن الفعل السياسي عمل رديء والثقة في رجال العمل السياسي أمر مستحيل.
- الاغتراب السياسي Alienation: أي إحساس الفرد أن المجتمع والسلطة لا يعنيهما أمره، ولا قيمة له في هذا المجتمع، مما يؤدي إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدان الحماس، والدافع والباعث على المشاركة والاغتراب السياسي قد يفرض من الخارج نتيجة وجود مجموعة من القيود المؤسسية والهيكلية في النظام السياسي، التي تدفع إلى الحرمان السياسي والاجتماعي للفرد أو الجماعة، ومن ثم عزلها وإقصائها عن الحياة السياسية أو نتيجة اختيار إرادي نابع من قناعة بأن عملية

---

[1] سيد أبو ضيف أحمد عمر، مرجع سابق، ص 146.

[2] عطا علي شقفة، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008، ص 54.

الاندماج في الحياة السياسية لا قيمة لها[1].

ومما سبق إن مستويات المشاركة تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية في التأثير على السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة، وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة، وتعمل بطرق مختلفة عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط، مثل: الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

ثالثاً: محددات المشاركة السياسية

يشارك المواطن في العمل السياسي بنسب مختلفة، بناء على تحكم اهتماماته في توجيه سلوكه بالدرجة الأولى، إضافة إلى المناخ السياسي فكريا وماديا واجتماعيا، الذي يسود المجتمع، فإنه يسعى إلى المشاركة في مختلف الميادين والمجالات السياسية، انطلاقا لأكثر من دافع والتي تتراوح بين مصالحه الشخصية أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل، وتنبثق هذه الدوافع بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها المواطن ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فضلاً عن تأثير وسائل الاتصال وما تبثه من رسائل.

أكدت معظم الدراسات أن المشاركة السياسية تتأثر بالمنبهات السياسية، والمتغيرات الاجتماعية المختلفة، ونحن هنا نسلط الضوء على ما يخدم موضوع البحث، وهي: المنبهات السياسية، التعليم والسن، الجنس، مكان الإقامة، المؤسسات التنظيمية الوسيطة.

1- المنبهات السياسية

يقصد بالمنبهات السياسية وجود مثير يؤثر في الفرد، ويزوده بالمعارف السياسية، وينمي اهتماماته، ويوجه ملاحظاته. والافتراض المطروح هنا، أنه مع تعرض المرء للمنبهات السياسية يزداد احتمال مشاركته في الحياة العامة، غير أن التعرض للمنبه السياسي لا يفضي بالضرورة إلى المشاركة، وتصدر المنبهات عن وسائل الإعلام الجماهيري والحملات الانتخابية والاجتماعات العامة والمناقشات العامة... الخ.

وبالرغم من أنها متاحة لجمهور عريض من الأفراد، إلا أن مستوى التعرض لها يرتبط بعوامل عديدة، مثل: الانتماء الطبقي، ومحل الإقامة، والحالة التعليمية، بالإضافة إلى الميول الشخصية، والشخص الإيجابي يرحب بالمنبهات السياسية، بل يسعى إليها بعكس الشخص السلبي الذي ينأى بنفسه عنها ما استطاع إلى ذلك سبيلا[2].

2- المتغيرات الاجتماعية

(1) Denni, Bernard, Lecomte Patrick, Sociologie Du Politique, Grenobl, Press Universitaire De Glrenoble, 1999, P137.

(2) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط1، الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص 343.

يتأثر مدى المشاركة السياسية وحجمها بالمتغيرات الاجتماعية Social variables المختلفة، مثل التعليم والدخل والمهنة والجنس والسن وغيرها من العوامل، حيث يرتبط الدخل إيجابيًّا مع المشاركة، فأصحاب الدخل المتوسط أكثر مشاركة من ذوي الدخل المنخفض، وذوي الدخل المرتفع أكثر مشاركة من ذوي الدخل المتوسط. كذلك يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم؛ حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيًا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة، كما يميل الأشخاص ذوي المركز المهني المرتفع، إلى المشاركة بدرجة أكبر، من ذوي المكانة المهنية المنخفضة، وإن ظل هناك اختلاف بين مجتمع وآخر، وبين مهنة وأخرى[1]. كما يتأثر مدى المشاركة السياسية وحجمها بالنوع؛ حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلاً إلى المشاركة عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي، يعمل باستمرار على تضييق هذه الفجوة بين الجنسين، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، ولا يعني هذا استقلال المرأة عن الرجل في تحديد مواقفها السياسية، إذ لا تزال الزوجة تتبع زوجها في كثير من الأحيان، في التصويت والانتماء الحزبي. وبالإضافة إلى العوامل السابقة، تتأثر المشاركة أيضا بعامل السن، إذ يرتفع مستوى المشاركة تدريجيًّا مع تقدم العمر، ويبلغ ذروته في الأربعينيات والخمسينيات، ثم يهبط تدريجيًّا بعد سن الستين. ونظرا للمتغيرات الاجتماعية التي تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر فإن هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائما.

3- الإطار السياسي

ترتبط المشاركة بعناصر الإطار السياسي Political framework التي تتمثل في رؤية القيادة لدور المواطن، ومدى توافر الحرية للتنظيمات الحزبية والشعبية، والمجالس النيابية المنتخبة، وطبيعة النظام الإعلامي. فالمشاركة التي تنعم بها المجتمعات الغربية، ترجع جزئيا إلى وجود الإطار الدستوري والمؤسسي الملائم: الدستور، والانتخابات الدورية، والتعدد الحزبي، والجماعات المصلحية، وحرية الصحافة، والبرلمان، وأجهزة الحكم المحلى... إلخ.

وفي الدول الشيوعية تؤدي هيمنة الحزب إلى تفعيل دور المواطن في صفة السياسة واختيار القيادات، ومع ذلك فإن نسبة المنخرطين في النشاط السياسي ربما تتجاوز مثيلاتها في معظم الدول الديمقراطية الغربية. أما الدول النامية بصفة عامة، فإنها تعاني من أزمة مشاركة تعود جزئيًّا إلى ما يعتري البناء السياسي من تشوهات ونقائص، فبعض الدول ليس بها دستور، وبعضها الآخر ليس بها مجالس نيابية، وإن وجدت فهي شكلية، وتتفاوت هذه الدول بين الأخذ بالحزب الواحد والتعددية الحزبية، أو عدم

[1] محمد نبيل الشيمي، محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد 2551، فبراير 2009.

الأخذ بالنظام الحزبي من أساسه. وهذا المستوى الهابط من المؤسسية السياسية يقابله تغير اقتصادي اجتماعي مرموق، ولعل هذه الفجوة بينهما هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه كثير من دول العالم النامي[1].

رابعا: الاتجاهات النظرية المفسرة للمشاركة السياسية

وعلى الرغم من ازدهار المشاركة السياسية في العصر الحديث ابتداء من القرن الثامن عشر، إلا أنه من الصعب تجاهل الأصول الفكرية التي نهل منها الفكر السياسي الحديث وخاصة في منظوره الغربي[2]. فظهرت العديد من النظريات المفسرة للمشاركة السياسية إلا أنه ليس من اليسير الإلمام بجميعها، ولكن يمكن تنميط هذه النظريات حسب الزاوية التي سنتناول منها تلك النظريات، وسوف نتناول عرضاً لنظرية التبادل الاجتماعي (Exchange Theory) والتي تركز على تفسير الفعل الاجتماعي، والدوافع التي تدفع الأفراد لكي يقبلوا على فعل سلوك معين أو يحجموا عنه، كما يحاول الربط بين ما قدمته النظرية من افتراضات وقضية المشاركة السياسية.

ثم نقدم عرضا لنموذج التطوع المدني (**The Civic Voluntarism Model**)، والذي يركز على المهارات والإمكانات التي يجب توافرها لدى الأفراد والمشاركة في الحياة السياسية، كما يركز أيضا على الموارد التي يجب توافرها في البيئة المحيطة بالأفراد لدفعهم للمشاركة، ثم عرض عدد من المقولات النظرية المستخلصة من الربط بين نظرية التبادل الاجتماعي، ونموذج التطوع المدني، والتي تساهم في فهم نوعية الأفراد المشاركين في الحياة السياسية وتفسيرها، وأسباب إقبالهم على المشاركة، وكذلك النظرية الماركسية، ومدخل الحراك الاجتماعي، والرؤية الوظيفية.

1- نظرية التبادل الاجتماعي (Exchange Theory)

ترتبط نظرية التبادل منذ ظهورها في خمسينيات القرن الماضي بكل من جورج هومانز Homans وبيتر بلاو Blau وريتشارد إمرسون Emerson، ثم بعد ذلك كارن كوك Cook، وقد انطوت النظرية عند جورج هومانز بشكل خاص على رفض النظريات التي تؤكد أن هناك بناءات تتشكل خارج الفرد، ولذلك فقد رفض أفكار دوركايم حول مبدأ الانبثاق Emergence، ووجهة نظره في علم النفس، التي حصرها في دراسة الظواهر الداخلية، وكذلك منهجيته في التفسير، كما رفض جميع المحاولات التي اقتبست من أفكار دوركايم، مثل: الدوركايمية الجديدة المتمثلة بأعمال شتراوس التي تركز على الكليات Collectiveties، وميلها إلى اعتبار الفرد ليس ضروريا، كما خاض معركة فكرية مع البنائية الوظيفية موجها انتقاداته لفكرة المؤسسات[3].

---

[1] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 2010، ص21.

[2] سعيد أبو حليقة، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 1999، القاهرة، ص 55.

[3] محمد عبد الكريم الحوراني، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار مدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن،2008، ص 45.

وحاول هومانز بناء نظرية استنباطية انطلاقا من المبادئ الأولية لعلم النفس السلوكي، وهذه النظرية يؤكد أن البشر يمارسون أي سلوك بهدف جلب المنافع لهم وإشباع ما لديهم من احتياجات. وينصب التركيز في نظرية التبادل الاجتماعي على تفسير الفعل الاجتماعي من خلال عمل الأفراد بفاعلية لتحقيق مصالحهم، والآلية التي يفهمون بها تلك المصالح، من ثم كيفية تبادلها، كما تنظر التبادلية إلى عملية التبادل كعملية متأصلة في الفعل الاجتماعي، وأنها الأكثر شيوعا في الحياة الاجتماعية [1].

وفيما يلي سنعرض بعض الافتراضات الأساسية لنظرية التبادل الاجتماعي، والتي تفيد في تفسير سلوك المشاركة السياسية، حيث إن المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة عبارة عن نشاطات يمارسها الأفراد داخل البناء الاجتماعي، ومبنية على علاقات تبادلية بينهم.

- تؤكد نظرية التبادل على أن البشر يمارسون أي سلوك بهدف جلب المنافع لهم أو إشباع ما لديهم من احتياجات، وعدد مستويات هذا التبادل من مستوى الخدمات أو الأشياء المادية إلى مستوى الأشياء غير المادية، حيث لا يقتصر التبادل على التعامل المادي في السوق الاقتصادي، بل إن الأفراد قد يتبادلون مع بعضهم البعض أشياء غير مادية، مثل: المشاعر والخدمات. ويكمن هدف هذا التبادل في تحقيق المنفعة الاجتماعية أو الاقتصادية للأطراف المشاركة فيه، وهذا يعني أن مشاركة الأفراد في الحياة السياسية بصرف النظر عن نوعها، لا بد أن تكون مبنية على جلب المنفعة للأطراف المشاركة فيها، حيث لا يقبل الأفراد على المشاركة إلا إذا كان سيحصل على منفعة مادية أو غير مادية، فعلى سبيل المثال المشاركة في الانتخابات سواء بالتصويت أو الترشح فإنه يجب أن يحصل من وراءها الفرد على منافع أكبر من تكلفة هذه المشاركة ذاتها، وليس من الضروري أن تكون تلك المنافع فردية بل من الممكن أن تكون منافع اجتماعية، وفي حالة عدم معرفة الفرد ما المنافع التي تعود عليه من وراء هذه المشاركة فإنه لا يشارك فيها.
- يستمر التفاعل عندما يكون هناك تبادل للمكاسب، ويتوقف هذا التفاعل عندما يؤدي إلى خسارة لأحد طرفي التفاعل أو كليهما. وهذا يعني أن الأفراد يستمرون في نشاطهم السياسي عندما يحصلون منه على منفعة، ويتوقفون عن هذا النشاط حينما تتوقف المنافع بحيث يؤدي النشاط إلى الخسارة، وعلى سبيل المثال تستمر مشاركة الأفراد في الأحزاب السياسية كلما استمرت المنافع التي تعود عليهم من وراء هذه المشاركة، أما إذا توقفت هذه المنافع سواء بسبب تضييق الدولة على الأحزاب أو ضعف إمكانياتها وبعدم قدرتها على المنافسة، يتوقف المشاركون في الحزب عن نشاطهم.

---

[1] Milan, Zafirovsk.“SOCIAL EXCHANGE THEORY UNDER SCRUTINY”, APositive Critique of its Economic Behaviorist Formulations, Electronic Journal of Sociology, 2005, PP1−2.

- يسعى الأفراد في علاقة التبادل إلى تعظيم المكاسب وتقليل التكلفة، ولا تقتصر التكلفة على القضايا المالية، فالتكلفة يمكن أن تعرض من خلال استثمار الوقت والطاقة في العلاقة[1]. وهذا يعني أنه كلما كان التعمق في المشاركة السياسية يجلب منافع كثيرة، تزداد مشاركة الأفراد في الحياة السياسية. ويسعى دائما المشاركون إلى البحث عن النشاط الذي يجلب لهم أكبر مكعب بأقل تكاليف. فالمشاركة في الحياة السياسية عن طريق الترشح للمناصب العامة غالبا ما تكون تكلفتها المادية وغير المادية مرتفعة، ولكن يترشح بعض الأفراد لهذه المناصب حينما يرى أنه يستطيع جلب مكاسب أكبر بكثير من تكلفة الترشح.
- لا يكون التبادل دائما مبنيا على مبدأ المكسب والخسارة فقط، بل أحيانا يدخل الفرد في علاقات تفاعل؛ لأن الطرف الآخر أكثر منه قوة ويمارس سلطته عليه. ويظهر هذا النمط من التبادل في فترات الانتخابات بشكل خاص حينما يستغل مرشح سلطته على الناخبين للتصويت له، مثل قيام مدير في شركة أو مصنع بإجبار العاملين للتصويت له وإلا فرض عقوبات عليهم، فتكون المشاركة في هذه الحالة مبنية على قوة المرشح وليس على جلب المنفعة.
- يشارك الأفراد في علاقة التبادل انطلاقا من شعورهم بالمنفعة المتبادلة بدلا من الإكراه، وبالتالي ينبغي التقليل من الإكراه[2]. وهذا يعني أنه ليس دائما القوة والإكراه تؤتيان ثمارهما في علاقات التبادل، فهناك بعض الأفراد لا يشاركون في الأنشطة السياسية إذا شعروا بالإكراه والقهر، فعلى سبيل المثال يحجم بعض الأفراد عن الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات على الرغم من فرض غرامات مادية من قبل الدولة، ويقبل على النشاطات السياسية الأخرى التي يشعر فيها بتبادل المنفعة على الرغم من أنها قد تكون تكلفتها أعلى من الإدلاء بصوته في الانتخابات كالانضمام للأحزاب والحركات السياسية.

2 - نموذج التطوع المدني (The Civic Voluntarism Model)

قدم كل من (فيريا Verba، برادي Brady، شلوزمان Schlozman) مقالاً عام 1995 عن المشاركة السياسية الفردية، وأشاروا فيه إلى نموذج التطوع المدني، فبدأ المؤلفون بطرح سؤال هو (لماذا لا يشارك الناس في السياسة؟) فكانت هناك ثلاث إجابات في رأيهم لشرح انعدام المشاركة السياسية الشعبية، وتتمثل هذه الإجابات في (لأنهم لا يستطيعون، لأنهم لا يريدون، لأنهم لم يطالبوا)[3].

---

[1] مصطفى خلف عبد الجواد، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002، ص 286.

[2] خلف عبد الجواد، مرجع سابق، ص 293.

[3] Sara Dewachter."CIVIL SOCIETY PARTICIPATION IN POVERTY REDUCTION PROCESSES: WHO IS GETTING A SEAT AT THE PROPOR TABLE". Institute of Development Policy And Management, University Of Antwerp, Belgium, October 2007, p11.

الجزء الأول من إجاباتهم (بأنهم لا يستطيعون) يركز على الموارد اللازمة للمشاركة السياسية، فهناك عوامل كالموارد الاجتماعية والاقتصادية، والمشاركة والتعبئة، ومهارات التعليم السياسية، والدخل بمثابة أمثلة على الموارد الاقتصادية والاجتماعية التي تسهل المشاركة، والبعد الثاني لشرح المشاركة (أنهم لا يريدون) فالمشاركة من ناحية أخري تتعلق باهتمام المرء بالسياسة، والمعرفة السياسية والاعتقاد في القدرة على التأثير. والبعد الثالث (أنهم لم يطالبوا) فالمشاركة السياسية تعتمد على المؤثرات المحفزة التي ترفع من التفاعل مع أشخاص آخرين في الشبكات الاجتماعية، مثل: انتماء المرء مع المنظمات التطوعية أو مجتمعات العمل، كما أن المشاركة عندما تكون بالطلب أو بالدعوة للانضمام يمكنها أن تزيد من احتمالية رغبة الأفراد في المشاركة، وفيما يلي عرض مفصل للأبعاد الثلاثة وأسباب انعدام المشاركة السياسية:

أ- الموارد اللازمة للمشاركة (لأنهم لا يستطيعون)

يميز نموذج التطوع المدني ثلاثة موارد مختلفة من أجل المشاركة السياسية (الوقت والدخل والمهارات المدنية). في حين أن الوقت والدخل هما مفهومان بسيطان نسبيا، ولكن المهارات المدنية قد تتطلب قليلا من التفصيل، فالمهارات المدنية هي مجموعة متنوعة من القدرات العملية المتراكمة بطرق مختلفة في جميع مراحل الحياة، ويمكن للمهارات المدنية أن تكون مهارات تنظيمية، مثل: رئاسة اجتماع أو مهارات اتصالية، مثل: كتابة الرسائل أو تقديم عرض ما، يمكن للمرء اكتساب المهارات المدنية من خلال التعليم الرسمي و/ أو من خلال أنشطة بناء المهارات في مختلف أنواع المنظمات، في الكنيسة أو في الحياة المهنية[1].

ب- الاهتمام بالمشاركة (لأنهم لا يريدون)

الجزء الثاني من الجواب لماذا كان الناس لا يشاركون لأنهم لا يريدون، بينما سيكون الأفراد أكثر ميلا للمشاركة عندما يستفيدون من هذه المشاركة، كما أن للتشكيلات الأيديولوجية والمعرفة السياسية لهما دوراً في مشاركة الأفراد، وقد وجدت العديد من الدراسات أن الأفراد إذا شعروا بأن مشاركتهم سوف تحدث فرقا، و/ أو إذا كانوا يهتمون وعلى دراية بالسياسة هم أكثر عرضة للمشاركة. إضافة إلى ذلك، إن الأشخاص الذين يفضلون حزباً معيناً يميلون إلى المشاركة أكثر من الأفراد الذين لا يفضلون أي حزب.

ج- المؤثرات المحفزة (لأنهم لم يطالبوا)

المكون النهائي لنموذج التطوع المدني هو تخصيص بعض الأفراد للحشد وطلب المشاركة، ويقترح هذا المكون أنه تزداد مشاركة الأفراد عندما يطلب منهم المشاركة، ويكون هذا الطلب عن طريق عمليات اتصال بين المهتمين بالمشاركة السياسية وأفراد المجتمع. والأفراد المندرجون في عملية الاتصال هذه يكونون أكثر عرضه للمشاركة. وقد أظهرت الأبحاث التي أجريت على حشد الناخبين في الانتخابات أن للأحزاب

(1) Sara Dewachter, op.cit. p.12.

السياسية تأثيراً هاماً في المشاركة الفردية، ولكن ليست الأحزاب السياسية التي تؤثر فقط على حشد الناخبين، فقد وجدت الأبحاث أن للأقارب والأصدقاء والجيران والزملاء وغيرهم، أثراً كبيراً في حشد المواطنين بسبب شبكات العلاقات التي يمتلكونها[1].

ويرى كل من (فيريا Verba، برادي Brady، شلوزمان Sohlozman) أن لكل من القدرة والرغبة في المشاركة السياسية، لهما جذور في الخلفيات غير السياسية، ففي الحياة يتطور الأفراد في معاملاتهم في الأسرة، ثم المدرسة، وفي حياة الكبار أو البالغين، ثم العمل، والتطوع في المنظمات غير السياسية. وتمنح المؤسسات الدينية فرص التطوير الموارد ذات الصلة بالسياسة، وتساهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية هذه في شعور الأفراد بالارتباط بالحياة السياسية. ويفترض هذا النموذج أن المشاركة في المنظمات غير السياسية يتطور إلى النشاط السياسي، أي أن النشاط في المنظمات التطوعية أمر يؤدي إلى المشاركة السياسية[2].

لقد قام (فيربا) وزميلاه بتصنيف المواطنين إلى ست مجموعات مختلفة على أساس أنواع الأنشطة التي شاركوا فيها، وهي:

أولا: غير النشطاء الذين لا يقومون بأي فعل سياسي أو يقوموا بالقليل من الفعل.

ثانيا: المتخصصون في التصويت بانتظام، ولكنهم لا يفعلون شيئا آخر.

ثالثا: المشاركون محدودو التفكير الذين يتصلون بالمسؤولين فيما يتعلق بمشاكل محددة، ولكنهم من ناحية أخري غير نشطاء.

رابعا: القائمون بالاتصال الذين يشاركون بشكل متقطع في العمل السياسي في قضايا اجتماعية واسعة، ولكنهم لا يشاركون بدرجة عالية.

خامسا: النشطاء الذين يشاركون بكثافة في أنواع الحملات المختلفة.

سادسا: النشطاء الكاملون هم الذين يشاركون في جميع أنواع الأنشطة[3].

وتختلف درجة المشاركة بين الأفراد طبقا للموارد المتاحة لديهم، فالأفراد الذين لديهم كل من القدرة والدافع للمشاركة هم أكثر عرضة لكن يصبحوا نشطاء إذا كانوا جزءا من شبكات العلاقات المطلوبة لحدوث المشاركة[4]. كما يفترض النموذج أن المشاركين هم أفراد في مكانة أعلى من غير المشاركين، على سبيل

---

(1) Sara Dewachter, op.cit. p.13.

(2) Daniel Rubenson. "PARTICIPATION AND POLITICS SOCIAL CAPITAL CIVIC VOLUNTARISM, AND INSTITUTIONAL CONTEXT". Workshop 13: Voluntary Associations, Stal Capital, and Interest Mediation; Forging the Link University of Copenhagen, April 14-19, 2000,pp 14-15

(3) Paul F. Whiteley & Patrick Seyd. "HIGH-INTENSITY PARTICIPATION: THE DYNAMICS Of PARTY ACTIVISM IN BRITAIN". The University of Michigan Press, the United States of America, 2002, p38.

(4) Daniel Rubenson, op. cit., p14.

المثال أظهر فيريا ومعاوناه أن الأفراد في المكانات العليا يمثلون تمثيلا زائدا في قلة المشاركين الناشطين جدا، وتمثيلا أقل في فئة غير الناشطين[1].

ويرى هذا النموذج أن هناك ثلاث محددات رئيسة تجعل الأفراد يقبلون على المشاركة السياسية، كما فرق هذا النموذج بين ستة أنواع مختلفة من المشاركة. وفيما يلي عرض استخلاص الافتراضات الأساسية لنموذج التطوع المدني التي تساهم في تفسير أسباب إقبال الأفراد وإحجامهم عن المشاركة السياسية:

أ- يفترض هذا النموذج أنه يجب توافر موارد مادية لكي يقبل الفرد بالمشاركة والانخراط في العمل السياسي، وتتمثل هذه الموارد في: أولا الدخل وهو الذي من خلاله يستطيع الفرد الإنفاق على الحملات الدعائية إذا كان يشارك عن طريق ترشيح نفسه للمناصب العامة، أو يقدم تبرعات المرشحين الذين يؤيدهم، أو للحزب الذي ينتمي إليه. ثانيا الوقت: فلا يمكن للفرد الانخراط في أي نشاط سياسي إلا إذا توافر لديه وقت فراغ يجعله قادرا على الاهتمام والمشاركة، وكلما كان الوقت أقل كلما كانت درجة نشاطه أقل. ثالثا المهارات المدنية: وتؤدي المهارات دورا كبيرا في مشاركة الأفراد، حيث لا يقبل أي شخص على المشاركة في أي نشاط إلا إذا كان يضم كيفية المشاركة في هذا النشاط، كما تحدد المهارات بالإضافة إلى الوقت والدخل نوع النشاط الذي يشارك فيه الفرد ودرجة هذه المشاركة.

ب- يفترض هذا النموذج أيضا أن الاهتمام بالحياة السياسية من الأسباب المهمة لمشاركة الأفراد، فكلما زاد اهتمام الأفراد بالحياة السياسية زادت مشاركتهم، ويأتي هذا الاهتمام من عوامل عديدة منها: أن يكونوا منتمين إلى أفكار وأيديولوجيات معينة، أو يكون لديهم الوعي الكافي بأهمية المشاركة ومدى قدرتها على إحداث تغيير في القرارات السياسية.

ج- وفقا للنموذج التطوع المدني يجب أن يكون الأفراد مدرجين في شبكة من العلاقات التي تساعدهم على المشاركة والانخراط في الحياة السياسية، حيث إن العلاقات وأساليب الحشد تطالب الأفراد بالمشاركة وتعتبر وسائل وأساليب تحفيزية. فعندما يكون الفرد ضمن شبكة من الأصدقاء المنتمين لحزب معين يحفزه ذلك لكي ينضم للحزب نفسه. وأيضا حينما يكون المحيطون به مؤيدين لمرشح في الانتخابات وسيصوتون له فتكون فرصة التصويت في الانتخابات أعلى.

د. يفرض النموذج أيضا أن المشاركين في الحياة الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التطوعية تكون فرصتهم أعلى للمشاركة في الحياة السياسية.

وبالرغم من أن نموذج التطوع المدني قدم رؤية متكاملة حول العوامل التي يجب توافرها لكي يشارك الأفراد في الحياة السياسية (كالموارد اللازمة للمشاركة، والاهتمام بالحياة السياسية، والعوامل المحفزة على المشاركة)، إلا أن النموذج لم يتمكن من تفسير (لماذا لا يشارك أعداد كبيرة من الأفراد ذوي المكانات العليا في الحياة السياسية)، وبعبارة أخرى عندما ترتبط المشاركة بالوضع الاجتماعي فإن هذا الأخير مؤشر

(1) Paul F. Whiteley & Patrick Seyd, op. cit., p39.

ضعيف نسبيا للمشاركة؛ لأن العديد من الأفراد ذوي المكانة العليا لا يتدخلون في السياسة، فإذا كان الوضع الاجتماعي والاقتصادي هو أحد العوامل المهمة للمشاركة السياسية، فإن معدلات المشاركة تزداد في الطبقة المتوسطة والأكثر تعليما في المجتمعات المتقدمة، إلا أن المشاركة السياسية في هذه البلدان لم تزدَد معدلاتها، ففي حالة الولايات المتحدة على سبيل المثال نجد أن الإقبال على التصويت والمشاركة قد انخفضت معدلاته في الواقع بدلا من ازديادها[1].

3 - النظرية الماركسية

تنظر الماركسية الكلاسيكية إلى الديمقراطية كظاهرة تاريخية يتحكم في تطورها حركة الصراع الطبقي، فالديمقراطية كما يفسرها ماركس– ظاهرة تتحقق من خلال الصراع الطبقي، تمثل – تاريخياً – إنجازا للبرجوازية، حيث تحققت الثورات السياسية الديمقراطية على أيدي طبقة البرجوازية التي كان لها دور ثوري في التاريخ حينما قامت بتصفية الإقطاع والحكم المطلق، وقامت بالثورة الصناعية، ونقل المجتمع إلى نمط الإنتاج الرأسمالي، غير أن الديمقراطية - في رأي ماركس- لم تكشف بعد عن إمكانياتها كافة، حيث إن العامل الرئيسي في تطورها الأبعد هو حركة الطبقة العامة، وهي الطبقة التي يقود نضالها السياسي إلى توسيع الديمقراطية وتطورها[2]. إذاً الطبقة البرجوازية بعد أن تنجح في القضاء على الإقطاع وتأسيس النظام الرأسمالي، تتحول إلى طبقة محافظة لا همَّ لها سوى الحفاظ على الأوضاع القائمة التي يتطلب الحفاظ عليها من أجل عدم إعاقة الديمقراطية والمشاركة الحقيقية، وتظل الطبقة العامة بوعيها الزائف بعيدة عن المشاركة السياسية إلى أن تكتسب وعياً حقيقياً يمكنها من القضاء على البرجوازية ونظام الدولة، وتأسيس النظام الاشتراكي. ونجد في الرؤية الماركسية هنا إشارة واضحة إلى الارتباط الوثيق بين الوعي السياسي والمشاركة، فالمشاركة الحقيقية لن تتحقق إلا إذا تحقق الوعي، كما نجد إشارة ضمنية أيضاً إلى أن المشاركة السياسية في إحدى أهم صورها الرئيسية تتجسد في تلك الأفعال العنيفة الموجهة ضد الأنظمة المستبدة والمستغلة. وحينما تطرق" ماركس "إلى وصف النظم السياسية الواقعة خارج نطاق الرأسمالية الغربية، ومنها تلك المجتمعات التي أطلق عليها" نمط الإنتاج الأسيوي"، فقد وصف هذه المجتمعات أولاً بأنها مجتمعات ساكنة تتكون من قرى منعزلة مكتفية ذاتياً، تحكمها حكومة مركزية تتحكم في المياه والري، ولا تربطها بالقرى التي تحكمها سوى رابطة جباية الضرائب. ويعني ذلك أنه وفقاً لطبيعة نمط الإنتاج السائد في هذه المجتمعات، يتسم نظام الحكم بأنه نظام قهري ومركزي[3]. ومن ثم لا يسمح بأي قدر من المشاركة. كما يعني أيضاً أن حجم المشاركة السياسية المسموح به يختلف باختلاف طبيعة ونوعية النظام السياسي، والذي يختلف بدوره باختلاف طبيعة نمط الإنتاج السائد.

4-مدخل الحراك الاجتماعي

---

(1) Paul. F. Whiteley & Patrick Seyd, op. cit., pp. 39-40

(2) توم بوتومور ، علم الاجتماع السياسي، ترجمة :وميض نظمى، ط1، دار الطليعة، بيروت،1986، ص27.

(3) أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي،مكتبة الأنجلو ،المصرية،القاهرة،2001، ص142 .

ارتبط هذا المدخل النظري بأسماء، مثل: كارل دويتش، "Karl Deutsche" و"دانيال Daniel" وليرنر Lerner. ويرى أصحاب هذا المدخل النظري أن عملية التحديث تؤدي إلى تغيرات في عملية المشاركة. وأن هناك بعض العوامل والظروف التي إذا ما توافرت تؤدي إلى المزيد من المشاركة.

فقد ركز "ليرنر" على تأثير التحضر، والتعرض لوسائل الإعلام، بينما يعتقد "دويتش" أن الخصائص الأكثر تعقيداً لعملية التحديث والتي أطلق عليها الحراك الاجتماعي تؤدي إلى التغير في عملية المشاركة، مثل: الحراك من الحياة الريفية في المجتمع المحلي، لأن أسلوب الحياة فيه تقليدي، وليس كما هو في المدينة، فأسلوب الحياة في المدينة حديث، بسبب امتلاك مؤسسات حديثة. وقد ذهب "دويتش" إلى أن هناك مجموعة من التغيرات التي تحدث معاً، مثل: التعرض لوسائل الإعلام، وتغيير محل الإقامة من ريف إلى حضر، والتغيير في المدينة من العمل في مؤسسة تقليدية إلى العمل في مؤسسة حديثة مثلاً، وأيضاً ارتفاع المستوى التعليمي، وزيادة الدخل، فلكل هذه التغيرات يعتبرها "دويتش" مؤشرا على تحقيق حراك اجتماعي، يصاحبه أشكال أو مظاهر جديدة من المشاركة السياسية. وتنطلق هذه النظرية من أن عملية التحديث تؤثر في عملية التنشئة التي تشكل بدورها الاتجاهات السياسية والسلوكيات[1].

5 - الرؤية الوظيفية

فسرت النظرية الوظيفية قضية الديمقراطية والمشاركة السياسية من خلال تصورها عن المجتمع الإنساني بشكل عام كنسق يحافظ على وجوده وتوازنه، من خلال تكامل الوظائف التي تؤديها أجزاؤه المتباينة. ذلك التوازن الذي يتحقق أيضاً من خلال سيطرة منظومة قيمية مشتركة بين تلك الأجزاء المتباينة المكونة للنسق الاجتماعي. ومن خلال هذا التصور عرض الوظيفيون لفكرة الديمقراطيات المستقرة، فينظر "ماكس فيبر" إلى الديمقراطية باعتبارها مجرد وسيلة لاختيار قادة سياسيين لا نظاماً يتحقق فيه نوعاً من الحكم المباشر من قبل الشعب. فالديمقراطية المباشرة غير ممكنة إلا في مجتمعات صغيرة نسبياً وبسيطة، أما المجتمعات الحديثة المتباينة والمعقدة، فإن الحكم المباشر فيها من قبل الشعب غير وارد، وتحل محله: الديمقراطية التمثيلية. ويعني ذلك – في رأي فيبر – أن الشعب ليس له أية سيطرة فعلية على القرارات السياسية التي تصبح امتيازا لإدارة بيروقراطية من جهة ولقادة الأحزاب السياسية من جهة أخرى؛ لكونهما فئات صغيرة تستطيع الاتفاق فيما بينها بيسر على أي عمل. ويطلق"فيبر"على سيطرة تلك النخب البيروقراطية والسياسية اسم ديمقراطية تمثيلية،

(1) Myron. wiener. "POLITICA PARTICIPATION CRISIS OF THE POlITICAL PROCESS IN LEONARD BINDER AND OTHERS". Crises and Sequences in Political Development, New Jersey, Princeton university Press, London, 1974, p166.

وهي ديمقراطية لا تكون فيها السلطة للشعب وإنما هي تتيح له اختيار قادة سياسيين ذوي تأثير وفعالية في تحقيق الأهداف القومية، ومن ثم فإن " فيبر" هنا لا يهتم كثيرا بغياب المشاركة الشعبية[1]. وبشكل عام يرى الوظيفيون أن الإنسان المشارك هو إنسان مثالي قد تمت تنشئته اجتماعياً، وهو ما يعني أنه النقيض الأخلاقي للإنسان الأناني الذي ينحرف عن منظومة القيم المشتركة بين أعضاء مجتمعه، بينما الإنسان المثالي– وقد تمت تنشئته اجتماعياً– يفكر في الآخرين، ويحسن التعامل معهم، ولا ينعزل عن المجتمع، بل العكس يكون متكيفاً على المشاركة في الأنشطة الروتينية لمجتمعه، مساعداً لهذا المجتمع على التقدم، كما أنه يشترك في عدد من تنظيماته[2].

خلاصة الفصل

لقد حاولنا على امتداد هذا الفصل أن نستعرض مجموعة من الأطر النظرية التي أخضعت موضوع القيم والمشاركة السياسية، للفهم والتحليل السوسيولوجي. ويمكن القول: إن ما استعرضناه لا يمثل سوى الجزء اليسير من مجموع ما كتب حول الموضوعات، وتوصلنا مما سبق إلى أن القيم السياسية جزء أساسي ورئيسي من الثقافة السائدة في المجتمع، وأنها تحدد علاقة الفرد بالسلطة السياسية، فهي السلوك الذي يسعى النظام السياسي إلى غرسه في نفوس الشباب، التي بمثابة قوة دافعة في إعداد الفرد للمشاركة في الحياة السياسية. فالقيم السياسية لا تأتي من فراغ، فلها مصادر متعددة، مما يتطلب أن يكون لها مؤسسات خاصة لغرسها وإكسابها وتنميتها، فمسؤولية تعليم القيم وإكسابها يجب أن تعنى بها القوى التربوية في المجتمع كافة، كالأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة السياسية والإدارية والإعلامية، فمن الضروري أن تتفق كل هذه القوى التربوية في أهدافها وأنشطتها بحيث لا تناقض مؤسسات المجتمع.

---

[1] توم، بوتومور، المرجع سابق، ص 31– 32.

[2] رايت، مايمز، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة :عبد الباسط عبد المعطي، عادل اليواري، دار المعرفة الجامعية،1987 الإسكندرية، ص159.

إن قيم الانتماء والمواطنة، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، والمساواة، والعدالة، والحرية من القيم السياسية اللازمة للمجتمع، وفي حقيقتها قيم إنسانية قبل كل شيء، فكل هذه الركائز هي عبارة عن حقوق إنسانية فطرية، لا يحق لأي نظام سياسي مصادرتها، لأنها تتداخل في كينونة وماهية الإنسان، لذلك استوجب عدم التمايز في استحقاقها.

ولا بد من إدراك أن القيم السياسية المتكاملة لا تعتمد على المشاركة في العملية السياسية فقط بل لا بد من التمتع بالحقوق الاقتصادية ولو بالحد الأدنى لتقوية الإحساس لدى الفرد بمعنى الولاء للوطن، عن طريق إشعاره بالإنصاف، وهذا بحد ذاته يتطلب التعامل السليم مع ثروات البلد القومية (المادية وغير المادية).

وأن المشاركة السياسية هي شكل من أشكال الديمقراطية، وإحدى أوجهها السائدة، التي تتمثل في نظام سياسي في مجتمع ما. فهي عمل إرادي طوعي، ذو طابع سياسي يختلف عن بقية الأعمال الأخرى، ويستهدف إشراك المواطن في صناعة القرار ورسم السياسة العامة، عن طريق اختيار الحكام والتأثير فيهم، وتعد المشاركة السياسية الوسيلة الأولى لإرساء الديمقراطية وتعميقها، والطريقة المجدية لكسب الشرعية في النظم التسلطية وغير الديمقراطية. وأن الفرد يسعى إلى المشاركة في مختلف الميادين والمجالات السياسية، انطلاقا لأكثر من دافع والتي تتراوح بين مصالحه الشخصية أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها، وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل، وتنبثق هذه الدوافع بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها المواطن ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فضلا عن تأثير وسائل الاتصال وما تبثه من رسائل. وهو في كل ذلك يعبر عن مستويات للمشاركة السياسية تزداد مع ازدياد الرغبة في التأثير على من يملكون السلطة السياسية، ومن ثم تكون محاولة استخدام طرق غير تقليدية للتأثير في السياسة العامة في شكل ما أطلق عليه الحركات الاجتماعية الجديدة، وهي نوع من جماعات الضغط أو المصالح، ولكنها تعبر عن اهتمامات مختلفة، وتعمل بطرق تختلف عن تلك التي ترتبط عادة بجماعات الضغط مثل: الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

بالرغم من أن كل ما يدور حول سلبية الشباب في الحياة السياسية، إلا أنها تصبح خطرا حقيقيا عندما تترسخ في أذهانهم بثقافة اللامبالاة، وعدم الاهتمام بالشأن السياسي، مما يؤدي إلى تدني الشعور بالمسؤولية السياسية، والتي تولد لدى الفرد شعورا بالاغتراب السياسي الذي هو انعكاس لثلاثة دوافع رئيسية، هي: انعدام الفعالية السياسية، انعدام المعنى السياسي، انعدام المعايير السياسية. كما أكدت معظم الدراسات أن المشاركة السياسية تتأثر بالمنبهات السياسية، والمتغيرات الاجتماعية المختلفة، ونحن هنا نسلط الضوء على (نوع الكلية، المستوى الدراسي، العمر، النوع، محل الإقامة). وأن هذه العوامل لا تشكل قاعدة يحتكم إليها دائما؛ لأن المتغيرات الاجتماعية تختلف من فرد لآخر ومن مجتمع لآخر.

كذلك استعرضنا بعض الاتجاهات النظرية، والتي تساهم في فهم نوعية الأفراد المشاركين في الحياة السياسية وتفسيرها، وأسباب إقبالهم على المشاركة.

الفصل الرابع
القيم السياسية للشباب الجامعي في اليمن

تمهيد

تمثل القيم السياسية البعد الثالث من أبعاد الثقافة السياسية، حيث يجعلها البعض أهم الأبعاد للثقافة السياسية، فهي تمثل القاعدة التي يرتكز عليها كل من الاتجاهات السياسية والمعرفة السياسية بجميع جوانبها، فهي تحدد طبيعة سلوك الفرد، إذ يتصرف الفرد وفقاً لما يؤمن به من قيم[1].

فالقيم السياسية هي إطار فكري مثالي يغلف الأهداف المباشرة للحركة السياسية، ويضفي عليها سمواً معيناً، وهو ما يسمى بأخلاقيات الحركة السياسية، وهي تعبر عن خصائص حضارية مجتمعية، وجميع القيم التي تسود عالمنا المعاصر لا تهدف إلا إلى تعميق المفهوم الديمقراطي داخل المجتمع، بالشكل الذي يتناسب مع أيدلوجية المجتمع وأهدافه ومبادئه وأفكاره وشكل نظامه السياسي.

فالديمقراطية ليست مجرد شكل للحكم أو نظام سياسي بقدر كونها طريقة للحياة يتعامل في مجالها أفراد مجتمع معين، ويشاركون عن وعي في تكوين محيط صنع القرارات الصادرة منه، بحيث يرضون عنها ويتوافقون عليها، فالديمقراطية هي سلطة الشعب، وهي النظام الذي يجعل أفراد الأمة يشاركون في صنع قرار الحكم، دون اعتبار لفوارق الحياة، وهكذا نجد أن المجتمعات السياسية كافة تسعى بشكل أو بآخر إلى تحقيق الديمقراطية فتبحث عن التوجه السياسي السليم[2].

ومن الأهداف التي يسعى البحث إلى تحقيقه، معرفة شيوع القيم السياسية ورسوخها لدى الشباب الجامعي في اليمن، وبهذا الخصوص ضمنت الباحثة استمارة متعددة الأسئلة تتناول فيها: قيمة الانتماء، وقيمة المساواة، وقيمة الحرية، وقيمة السلام، وقيمة المواطنة، فجميعها تمثل قيماً ديمقراطية في مجتمع ما، ما لم تكن هذه القيم هي الغالبة والموجودة فيه.

وسوف نتناول في هذا الفصل القيم السياسية التي يمكن اعتبارها بمثابة جوهر القيم الديمقراطية حسب ما أُخذ به في هذا البحث، وسيتم توضيح النتائج لكل مؤشر من مؤشرات القيم السياسة من خلال المبحث الأول: معرفة طبيعة القيم السياسية للشباب الجامعي في اليمن، ومستوياتها، والمبحث الثاني: الفروق في القيم السياسية بين الشباب الجامعي تبعًا للمتغيرات الأساسية للبحث.

المبحث الأول: طبيعة وقياس مستوى القيم السياسية للشباب

[1] مجاهد الشعبي، الثقافة السياسية اليمنية، محددات المفهوم ونطاق التأثير، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، اليمن، صنعاء، 2012، ص 226.

[2] حامد ربيع، نظرية القيم السياسية، نهضة الشرق للطباعة والنشر،القاهرة، 1974، ص 70.

يشكل الشباب شريحة عمرية متميزة بحالة من الفاعلية والدينامية في حياة الإنسان، وقد جذبت هذه الفئة اهتمام العلوم الإنسانية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث أظهرت شريحة الشباب فاعليتها وأهميتها في المجتمعات الإنسانية[1]. ويختلف مفهوم الشباب باختلاف المجتمعات وباختلاف وجهات النظر المتعددة للعلماء كل حسب تخصصه وثقافته وخبرته، وأصبح يحظى بالاهتمام والتحليل في المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، ويرجع ذلك إلى ما يمثله الشباب من قوة للمجتمع بأكمله[2].

وقد اعتبر علم الاجتماع مفهوم الشباب وصفا لحالة، أو صفة اجتماعية، وليس مجرد مرحلة بيولوجية، ويستخدم مصطلح الشباب في علم الاجتماع بثلاث طرق مختلفة، أولا طريقة عامة، ويعتبر فيها الشباب مرحلة من مراحل دورة الحياة تبدأ من الطفولة المبكرة إلى مرحلة الشباب، وثانيا يستخدم مصطلح الشباب كمرادف لمصطلح المراهقين للاستخدام في النظريات والبحوث التي تهتم بالمراهقين، وثالثا هو الاستخدام الأقل شيوعا، والذي يحدد فيه مرحلة الشباب من خلال مرور الفرد بمشاكل عاطفية واجتماعية تنشأ بشكل خاص– داخل المجتمعات الصناعية في المناطق الحضرية[3].

وتوصف المجتمعات العربية– ومنها المجتمع اليمني– بأنها مجتمعات فتية يمثل الشباب القاعدة العريضة في تكوينها السكاني، حيث بلغت نسبة الشباب في المجتمع اليمني حوالي 60% من إجمالي السكان[4].

أولاً: مفهوم الشباب

تعددت التعريفات لمفهوم الشباب Youth، ويذهب المفكرون إلى اتجاهات عدة، فلا يختلف مفهوم الشباب عن غيره من المفاهيم الاجتماعية، حيث تتعدد وتتداخل وتختلف باختلاف اتجاهات الباحثين، ومن جنس إلى جنس ومن ثقافة إلى ثقافة، وأغلب الاتجاهات في تحديد مفهوم الشباب.

1-الاتجاهات المختلفة لتعريف الشباب

(1) علي ليلة، ثقافة الشباب ومظاهر الانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، دراسات مصرية في علم الاجتماع،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية،القاهرة،2002، ص277-267.

(2) أساور عبد الحسين، الشباب والمشاركة المجتمعية، مجلة البحوث التربوية والنفسية،جامعة بغداد، كلية التربية،2010 ،العدد 32، ص22.

(3) Gordan, Marshall. "A DICTIONARY OF SOCIOLOGY" .Oxford University Press, New York,1998, P711.

(4) هناء الحزيري، التغير الاجتماعي والثقافي وأثرة على الوعي السياسي للشباب اليمني،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، ص76.

- الاتجاه السلوكي: هي مجموعة من الأفعال السلوكية التي إذا ما قام بها الإنسان وانطبقت على شخصيته وتصرفاته وعلى أفعاله أمكن اعتباره شابا.
- الاتجاه البيولوجي: يستند دعاة هذا الاتجاه في تحديد مفهوم الشباب على الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية أو طوراً من أطوار نمو الإنسان، الذي فيه يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي من حيث الطول والعرض، أو من حيث نمو الأعضاء في الجسم واكتمالها. فتنتهي مرحلة الشباب باكتمال هذا النمو، وكذلك نضجه العقلي والنفسي، والذي يبدأ من سنِّ (15–25)، وهناك من يحددها من سنّ (13– 30). وإذا كان البلوغ حقيقة بيولوجية بحتة، فإنّ الشباب يعتبرون حقيقة اجتماعية بالأساس[1].
- الاتجاه السيكولوجي: يرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي(النمو العضوي) من جهة، ولثقافة المجتمع من جهة أخرى، بدءاً من سنِّ البلوغ وانتهاءً بدخول الفرد إلى عالم الراشدين الكبار، حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي. وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع الثابت والمتغير، بل يعدُّ ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تعقب مرحلة المراهقة، وتبدو خلالها علامات النضج الاجتماعي، والنفسي، والبيولوجي واضحة[2].
- الاتجاه السوسيولوجي: ينظر أتباع هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط، بمعنى أنّ هناك مجموعة من السمات والخصائص إذا توافرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شباباً. ويميل أنصار هذا الاتجاه في تحديد مرحلة الشباب على أنّها تبدأ من محاولة المجتمع تأهيل الشخص لاحتلال مكانة اجتماعية وممارسة دوره في مسيرة البناء والتنمية، وتنتهي حينما يتمكن الفرد من احتلال هذه المكانة وممارسة الدور المناط به، مميّزين في ذلك بين السياقات الاجتماعية التي يحيا فيها الشباب. ويعد علماء السكان أول من حاولوا تحديد مفهوم الشباب استناداً إلى معيار السنِّ أو العمر مع اختلافهم في تحديد الشرائح العمرية. حيث يؤكد بعضهم على أنّ الشباب من هم دون سنِّ العشرين، وثمة من يؤكد أنّهم يقعون في الشريحة العمرية ابتداءً من سنِّ الثامنة عشر إلى سنِّ الرابعة والعشرين[3].

---

[1] ليلى علي، الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية،مصر، 2004، ص28.

[2] مريم سليم، سامية الساعاتي، الشباب العربي والتغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003، ص15.

[3] بدوي أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986، ص452.

وبحسب تعريف الأمم المتحدة لجيل الشباب فأنه يبدأ من سن الخامسة عشرة حتى سن الخامسة والعشرين[1]، ومرحلة الشباب فترة زمنية في حياة الفرد حددها تقرير التنمية البشرية في اليمن، بأنها تبدأ من سن 18 إلى 30 عام[2].

ويرى محمد سعيد عبد المجيد وآخرون في كتابه الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، حيث أكدوا أن شريحة الشباب هي تلك الفئة العمرية التي تمتد من 18عاما إلى 30 عاما، وتتسم هذه الفئة بعدد من الخصائص والسمات البيولوجية والنفسية والاجتماعية، كما تشترك هذه الفئة في عدد من الخبرات الاقتصادية والاجتماعية التي تولد لديهم فهماً مشتركاً للواقع الذي يعيشه المجتمع، مما يؤدي إلى قبول هذا الواقع والتعامل معه أو رفضه والتمرد عليه، والسعي نحو تشكيل ثقافة خاصة[3].

ومما سبق يمكن تعريف الشباب الجامعي إجرائياً على أنهم " طلاب وطالبات جامعة صنعاء الذين تمتد أعمارهم من سن الثامنة عشر حتى سن الخامسة والثلاثين عاما، المقيدين في الكليات النظرية والتطبيقية للعام الدراسي (2015-2016)".

2-سمات مرحلة الشباب

تعد مرحلة الشباب من أهم مراحل الحياة، فخلالها يكتسب الفرد مهاراته الإنسانية البدنية والعقلية والنفسية والاجتماعية اللازمة لتدبير شؤون حياته وتنظيم علاقاته مع الآخرين.

أ- الاستعداد للتغيير: بما أن الشباب بحكم الطبيعة يمرون بمرحلة تغير بيولوجي ونفسي واجتماعي يعيشها الإنسان، فإن هذه المرحلة يمكن أن تتسق مع تغيرات مقابلة في الثقافة المادية والمعنوية، وأساليب الحياة وطرقها، تلك التغيرات التي تعنى بها وتستهدفها التنمية، وبالتالي فإن التنمية كتغيير تجد أخصب الفرص وآثارها للنجاح في وسط بيئة الشباب المتغيرة بطبيعتها، ويؤكد ذلك أن الفرد في مرحلة الشباب يكون في طور تلقي واكتساب قيم المجتمع وتقاليده وعاداته، ولم ترسخ بعد في نفسه أو تتغلغل في ذاته، ومن ثم لم تصبح جزءً وطيداً من نسيجه القيمي والثقافي. وهو ما يجعل تقبله للقيم الجديدة التي تأتي بها التنمية أكثر يسراَ وبساطة إذا ما قورن بكبار السن الناضجين أولئك الذين أصبحت القيم والثقافة السائدة جزءًا لا يتجزأ من خصائصهم الذاتية، ويبادرون بالدفاع عنها ضد محاولات تغييرها، ومن ثم لا يلاقون جهود التنمية في هذا المضمار بالمقاومة والصد والرفض.

---

[1] نادية أنجلر، اقتراح حول سياسة عامة خاصة بقطاع الشباب في محافظة رام الله والبيرة، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2001، ص 32.

[2] تقرير التنمية البشرية للجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، 2010.

[3] محمد سعيد عبد المجيد وآخرون، الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، دار المصطفي،القاهرة، 2003، ص 25.

ب- الطموح والتطلع للمستقبل: تتميز مرحلة الشباب بأنها مرحلة التطلع إلى المستقبل بطموحات عريضة في إطار من المثاليات، فمرحلة الشباب هي المرحلة التي تتمثل فيها وبدرجة عميقة المثل العليا للحياة، ويبدو فيها واضحاً التطلع لمستقبل زاهر قبل أن تأتي مراحل العمر التالية لتصدمه خلال الحياة بمعاناتها، وتطحنه بصراعاتها، وتفرض عليه التكيف بالتنازل عن كثير من آماله وطموحاته ومثالياته التي عاشها خلال مرحلة الشباب. وهذا يجعل من الطبيعي أن يكون الشباب هم أكثر فئات المجتمع مساندة لعملية التنمية، وهم جيشها الحقيقي القادر على تحمل مسئوليات تضحياتها من منطلق رغبتهم الأكيدة وتطلعهم إلى بناء مستقبلهم من خلال هذه التنمية[1].

ج- التذبذب والتردد: الشباب في كل مجتمع وإن كانوا نبع الطاقة الحيوية، فإنهم يشكلون مجموعة من المتناقضات التي لا بد من فهمها وتقبلها، فالفرد خلال هذه المرحلة العمرية تتناوبه مشاعر وأحاسيس شديدة التقلب وتنعكس على تصرفاته بالدرجة نفسها، فقد يكون مرحاً في يوم وعابساً في يوم آخر، وعقلانيا تارة وعابثاً تارة أخرى، وقابلا للنصح والإرشاد في فترة، ورافضاً وساخطاً في فترة أخرى. وهذا التذبذب في التفكير والمشاعر والسلوك بين وقت وآخر يعكس الصراع الذي يدور داخل الشباب جسدياً وعقلياً وانفعالياً، فهو حائر بين طموحه اللانهائي والعوامل التي تحد من هذا الطموح.

د- القدرة على اكتساب المعلومات: فقد أدى العصر الحديث بمتغيراته المتنوعة وثورة الاتصال والتقدم الهائل في تقنياته ووسائله إلى تيسير حصول الشباب على كم كبير من المعلومات في أي مجال من مجالات المعرفة، فالبيئة المحيطة بالشباب تموج بالمعلومات من خلال وسائل الاتصال المختلفة، فضلاً عن أن الشباب أصبح معرضاً- بدرجة أكبر من شباب الأجيال السابقة لآراء متعددة ووجهات نظر متباينة وأفكار مختلفة في مختلف مجالات وميادين الحياة، مثل: الدين والاجتماع والاقتصاد والسياسة والأخلاق. ولا شك أن هذا الاتساع الرحب للمعارف والآراء المتاحة يعد في صالح الجيل الراهن من الشباب، إلا أن ذلك يواكبه في الوقت نفسه عدم توافر سبل الإرشاد لإيضاح ما هو زائف وما هو صحيح في وسط هذا الخضم المتلاطم من المعلومات والآراء المتدفقة. مما يعد مصدرا رئيسياً لكثير من مشاكل شباب الجيل الحالي، بالإضافة إلى أن نسبة كبيرة من شباب الجيل الحالي قد حظيت بتلقي تعليم نظامي أعلى بكثير في المستوى، وأطول في المدة من الأجيال السابقة مما أسهم في تحسين مستوى النضج العقلي الانفعالي لشباب اليوم إذا ما قورن بأقرانهم في العمر من الأجيال السابقة، وهو ما انعكس على كون الشباب المعاصر يشكل مجموعة مستنيرة، ولديها خبرة في أمور عديدة بدرجة لم تكن متوافرة لأمثالهم في فترات سابقة، مما خلق مشاكل الاغتراب عن

[1] مهيب جودة، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين في غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 39.

المجتمع؛ لعدم قدرة المجتمع على استيعاب إمكاناتهم الجديدة والمتلاحقة، فكان المقابل مزيداً من النقد الصريح والرفض من جانبهم لأفكار الكبار وأسلوبهم في الحياة[1].

ثانياً: طبيعة القيم السياسية لدى شباب جامعة صنعاء

تعتبر القيم السياسية معيار للحكم على كل ما يؤمن به مجتمع ما من المجتمعات البشرية ويؤثر في سلوك أفراده، حيث يتم من خلاله الحكم على شخصية الفرد ومدى صدق انتمائه نحو المجتمع، بكل أفكاره ومعتقداته وأهدافه وطموحاته، وقد تكون هذه القيم إيجابية أو سلبية لكل ما هو مرغوب أو غير مرغوب فيه، ويمثلها الفرد بصورة صريحة أو ضمنية، وتنعكس آثارها على سلوكه فتحدد مجرى حياته، وتتجلى من خلالها ملامح شخصيته[2].

فالقيم السياسية هي مجموعة معايير أخلاقية تعبر عن أفكار مثالية وتصور نموذجي يمتلك الخصائص الحضارية لما هو مقبول وما هو مرفوض، ضمن البيئة الاجتماعية التي نعيش فيها معبرة عن عموم المجتمع وليس خصوصية شريحة معينة[3].

1- قيمة المساواة

قديماً رأى رايموند. تاوني" R.H.Tawney " في بدايات القرن العشرين أن لفظه "مساواة" تتضمن أكثر من معنى، فمن ناحية يمكنها التأكيد على أن البشر في عمومهم متشابهون كثيراً في السجايا الأخلاقية التي تتصل بالذكاء، ومن ناحية أخرى يمكنها أن تجزم بأن البشر جديرون بالتقدير والاحترام بصفتهم كائنات إنسانية، وعلى الرغم من اختلافهم اختلافا عميقا في القدرة العقلية والصفات الأخلاقية[4]، فالمساواة تكون بين الأفراد في الحقوق والواجبات بعيداً عن الانتقادات الطبقية أو النوعية أو الدينية (العقائدية) أو الحزبية أو السياسية أو أي نوع من أنواع التفرقة، التي قد تخلق حالة من عدم المساواة والتي من شانها خلق جو من التوتر والتذمر والتكالب من جماعة معينة ضد جماعة أخرى[5]، فالإيمان بالمساواة يمثل ضماناً ديمقراطياً لنمو إيه عملية ديمقراطية لأي مجتمع كان، لأن الديمقراطية تفرض

---

(1) مهيب جودة، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين في غزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 40.

(2) عبير أبو العلا عبد الرازق محمد، تقويم محتوي كتاب القاسية للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، نفس المرجع، ص14.

(3) معن خليل العمر، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2009، ص217.

(4) رايموند وايامز، الثقافة والمجتمع (1780– 1950) ترجمة: وجيه سمعان، مراجعة محمد فتحي،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001، ص 250.

(5) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، ط 1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980، ص 21.

المساواة بين الجميع، لذا فإن المساواة تعد صمام الأمان، كما أن المساواة الشكلية التي ضمنها الدستور والقوانين لجمع المواطنين لا تكفي لكي نطلق على المجتمع بأنه ديمقراطي، وإنما ينبغي أن يكّون هناك إيمان من قبل الأفراد بقيمة المساواة، وتعبر عن القناعات التي تشكل دافعاً لتصرفات وسلوكات الأفراد[1]. وتنطوي المساواة على خمسة أبعاد، وهي:

البعد الأول: البعد السياسي، ويقصد به المساواة أمام صناديق الانتخاب، والمساواة في الترشيح لتولي المناصب العامة، وأن لكل مواطن يصل إلى سن معين يسمح له بالتصويت في الانتخابات، وأن كل الأصوات متساوية ولها الوزن نفسه.

البعد الثاني: المساواة القانونية، وتعني أن الأفراد لا يتميزون أمام القانون، وأنهم يعاملونهم بالطريقة نفسها بواسطة النظام القانوني.

البعد الثالث: يتمثل في المساواة في الحراك الاجتماعي، وتعني أن كل فرد في المجتمع له الحق في الانتقال من طبقه إلى طبقه أخرى، ومن شريحة اجتماعية إلى شريحة أخرى، وفقاً لما تؤهله له كفاءته وقدرته.

البعد الرابع: المساواة الاقتصادية، ولا يقصد بها المساواة الحسابية أو المساواة المطلقة بين جميع المواطنين في الدخل وإنما المقصود بها هو تأمين مستوى اقتصادي معين لكل مواطن.

البعد الخامس: المساواة الاجتماعية، ويقصد بها أن قطاعات مختلفة من الأفراد ذوي الخلفيات المختلفة والمهن المختلفة يمكن أن يرتبطوا معاً، وأن يتم تقبلهم جميعاً كما لو كانت لا توجد بينهم أية اختلافات[2].

ويعالج فقهاء القانون الدستوري الوضعي والباحثون في النظم السياسية مظاهر عديدة لتطبيق هذا المبدأ، ويجعلون لها أهمية خاصة، من بينها المساواة أمام القضاء، والمساواة في تولي الوظائف العامة، والمساواة أمام المصالح العامة، وغيرها، إلا أنهم مع ذلك يتفقون على أن المساواة أمام القانون تتضمن في جوهرها كل مظاهر المساواة الأخرى، التي تمثل بدورها مضمون هذا المبدأ في صورته الكاملة[3].

1.1-مساواة المرأة اليمنية بالرجل في الحقوق السياسية

---

[1] إبراهيم التالبي، الثقافة السياسية لطلاب جامعة صنعاء" دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية،2007، ص 35.

[2] حنان كمال عبد الغني، المواطنة والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009، ص 23.

[3] الشيماء عبد السلام إبراهيم، المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، موقع الأهرام مجلة الديمقراطية،متاح في:
http://democracy.ahram.org.eg/News/55).aspx 3/1/2013 10:09 AM

لقد كان للمرأة اليمنية دورا مركزيا في المشاركة الفاعلة والواسعة للقطاعات النسائية في مختلف الأحزاب والقوى السياسية والمنظمات الحقوقية والمدنية والاتحادات النسائية والنقابات العمالية والمهنية، حيث كانت تقوم بدور ريادي في قيادة المظاهرات والمسيرات السلمية وتنظيمها، ورابطت في خيام الاعتصام التي نصبت في ساحات وميادين الحرية والتغيير في كل المحافظات، وشاركت في حملات التوعية بضرورة وأهمية التغيير السياسي في البلاد. ولكن استطاعت أن تتجاوز العادات والتقاليد التي تحد من حركتها وصار معتادا حضورها في كافة الميادين، وعلي الرغم مما تعرضت له من اعتداءات وانتهاكات في سبيل التغيير والحرية والكرامة والمساواة[1].

كذلك كان لها دوراً كبيراً في الحياة السياسية، حيث استطاعت أن تثبت دورها ومكانتها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل بعد الثورة، بدأ الحوار الوطني في 18 مارس/آذار في عام 2013 بعد أكثر من عام على تنحي الرئيس السابق علي عبد الله صالح. اشتمل الحوار على 565 مشارك، 28% منهم من السيدات، ويمثل الحوار الوطني قطاعاً عرضياً من المجتمع اليمني. اشتمل الحوار على مناقشة لشكاوى من يطالبون بالانفصال في الجنوب وكذا المطالب والشكاوى الخاصة بصعدة في الشمال، وعلى العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، وبناء الدولة، والحكم الرشيد، ودور القوات المسلحة وقوات الأمن، وحماية الجماعات المستضعفة، والحقوق والحريات، والتنمية. وقد تم تدشين الحوار الوطني في اليمن من أجل جمع كل قطاعات المجتمع اليمني على تحديد مسار مستقبل البلاد، بما في ذلك من خلال وضع الأسس للدستور الجديد. ويتولى فريق الحقوق والحريات مسؤولية حقوق الإنسان وتشمل حقوق المرأة وتميزت تجربة الحوار الوطني الشامل في اليمن بنجاح منقطع النظير علي مستوي تثبيت استحقاقات النساء في المرحلة القادمة لا سيما وثيقة مخرجات الحوار الوطني التي نصت علي المساواة الفعلية بين المواطنين والمواطنات باعتبار هذه الوثيقة أساساً يقدم عليها عملية وصياغة الدستور الجديد وأسسه، ويعتبر ذلك نتاج لنضال طويل للمرأة اليمنية من خلال تنظيماتها النسوية والحقوقية وذلك بغية تحقيق المساواة بين الجنسين[2]. وتضمنت المقررات النهائية للمؤتمر عدداً من التوصيات التي من شأنها تعظيم المشاركة السياسية للمرأة، ويعتبر من أهم المكاسب السياسية التي تحققت للمرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني المكاسب الآتية:

-تلتزم الدولة بتمثيل المرأة بما يمكنها من المشاركة الفاعلة في الهيئات وسلطات الدولة والمجالس المنتخبة والمعنية بما لا يقل عن 30%.

---

[1] هدي علي علوي، واقع المرأة اليمنية (الفرص والتحديات)، مركز المسار للدراسات، 2016 ، دبي، ص 2.

[2] نهال ناجي العولقي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية (التحديات والمنجزات)، بيروت، مركز نظرة للدراسات النسوية، 2015، ص32.

-للمواطنين- رجالا ونساء- الحق في المشاركة السياسية بالترشح في الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية والاستفتاء، وتلتزم الدولة بإدراج اسم كل مواطن ومواطنة في سجل الناخبين عند توفر شروط الانتخاب.

-تلتزم المكونات السياسية بترتيب قوائمها الانتخابية بما يضمن وصول 30% على الأقل من النساء للمجالس الانتخابية، ويكون ترتيب المرشحين والمرشحات في القوائم الانتخابية كالتالي: امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاثة مرشحين، ولا تقبل قوائم المكونات السياسية المخالفة لهذا القانون.

تمثلت أهم التحديات في وجه المشاركة الفاعلة للمرأة اليمنية في مؤتمر الحوار الوطني بعدم إلتزام كثير من الأحزاب والقوي السياسية المشاركة بحصة المرأة في قوائم ممثليها، حيث تراوحت النسبة الحقيقية للتمثيل في إطار تلك الأحزاب ما بين 15% إلي 27%، وضعف التشبيك فيما بين النساء الحزبيات والنساء المستقلات حول قضايا المرأة مما جعل تلك القضايا مشتتة في محاور الحوار المختلفة والأحكام المقررة بشأنها ضعيفة وغير متكاملة، وانصياع بعض الحزبيات لتوجيهات قياداتها الحزبية حتى في المسائل التي تعارض حقوق المرأة، واعتبار قضايا النساء مسألة هامشية بالمقارنة مع القضايا الوطنية الأخرى[1].

وصدر أيضا في اليمن القرار الجمهوري رقم 240 لسنة 2014 بتشكيل الحكومة اليمنية الجديدة بعد مفاوضات استمرت شهور، وكان نصيب المرأة اليمنية في التشكيلة الجديدة أيضا ثلاث حقائب وزارية ووزيرة دولة، وذلك للمرة الأولي التي تشغل فيها الحكومة اليمنية على هذا، وحظي تعيين اليمنيات الأربع بترحيب كبير في الشارع اليمني[2].

وبما أن الدراسة تبحث عن قيمة المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية لدى طلبة الجامعة وهم الشريحة المتعلمة، وللتعرف على مبلغ حضور تلك القيمة في وجدان الشباب اليمني يقدم الجدول التالي النتائج الكمية لإجابات أفراد العينة.

وقد كشفت نتائج البحث الميدانية درجة إيمان طلبة جامعة صنعاء الذين شملتهم العينة بقيمة المساواة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (3): المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية	موافق	185	35
	غير موافق	274	51
	محايد	76	14
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

[1] مسودة دستور اليمن الجديد، الأمانة العامة للحوار الوطني، 2015.

[2] سماح بن عبادة، حلم اليمنيات بكسب حقوقهن بعد الثورة، صحيفة العرب، لندن، 2015، ص20.

أظهرت النتائج في الجدول رقم (3) التعصب ضد المرأة، حيث أفاد (51%) من أفراد العينة بعدم تأييدهم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، في حين أفاد(35%) بالتأييد على المساواة بين المرأة والرجل، والذين أجابوا بالحياد بنسبة (14%).

وكذلك أكد المشاركون في المقابلات مع الناشطين في المجال السياسي الذي تم مقابلاتهم أن المرأة لا تحظي بالحقوق التي يتمتع بها الرجل في المجتمع اليمني، ولذلك لابد من معرفة ما هي أسباب عدم المساواة بينهم؟ بقوله في المقابلة (م4)[1]:" **إن المرأة اليمنية تغيب عن المشهد برمته كونها تعيش في مجتمع قبلي تلعب فيه الأعراف والتقاليد واستمرار حرمانها من أبسط الحقوق الأساسية وهو التعليم، وستظل المرأة اليمنية تعاني من التغيب عن المشهد السياسي والاقتصادي بكافة أشكاله وصوره**".

وأضاف آخر في المقابلة (م6):[2] "**أن مجتمعنا اليمني مجتمع قبلي ذكوري يمنح الرجل كافة الصلاحيات في معظم المرافق الحكومية، ونظرا للعادات والتقاليد اليمنية بأن المرأة مكانها المنزل وتربية الأولاد فقط**".

وعبر مشارك آخر (م7)[3] بقوله:" **إن المجتمع اليمني مجتمع ذكوري يسيطر عليه تمييز الرجل على المرأة، ومن الناحية الدينية بأن الرجل له كحظ الأنثيين، والتي تمنح الرجل قدراً مضاعفاً من السلطة**".

وإذا سلطنا الضوء على الدستور اليمنى سنجد أنه يتحدث عن المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالحقوق السياسية، وسنتناول فيما يلي نصوصاً دستورية أكدت على حق المرأة في المشاركة السياسية:

- مادة (24): تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- مادة (30): تحمى الدولة الأمومة والطفولة وترعى النشء والشباب.
- مادة (31): النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة، وينص عليه القانون.
- مادة (41): المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة.
- مادة (43): للمواطن حق الانتخاب والترشيح وإبداء الرأي في الاستفتاء.

[1] المشارك في المقابلة رقم 4، انظر في الملاحق.
[2] المشارك في المقابلة رقم 6.
[3] المشارك في المقابلة رقم 7.

وبالرغم من أن هذه المواد تمثل عنصر المساواة، لكنها لا تقدم تمييزاً ايجابياً يساعد المرأة على الحصول على حقها في المشاركة السياسية وفق ما تنص عليه اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة كافة. فقد أكد الدستور اليمني أن الشعب مالك السلطة ومصدرها ويمارسها بشكل مباشر عن طريق الاستفتاء والانتخابات العامة، كما يزاولها بطريقة غير مباشرة عن طريق الهيئات التشريعية والتنفيذية والقضائية وعن طريق المجالس المحلية المنتخبة، وهناك نص آخر يؤكد أن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات العامة، ودون أي تمييز بينهم فيما يتعلق بالحقوق بشكل عام[1]. وكذلك النصوص الدستورية والقانونية قد كفلت للمرأة حقوقها السياسية في إتاحة المجال أمامها للمشاركة السياسية من خلال حقها في التصويت والترشح للانتخابات ومساواتها بالرجل في هذا المجال، إلا أن الواقع قد كشف أن إسقاط القيود القانونية لا يكفي لوصول المرأة إلى الهيئات المنتخبة، ومن ذلك المجلس النيابي، كما بينت الانتخابات أنها لم تسهم في إحداث زيادة الوعي بأهمية دور المرأة في المجتمع، وبأهمية ضرورة ممارسة حقوقها السياسية التي نص عليها الدستور والقوانين النافذة للوصول إلى مؤسسات ومراكز صنع القرار السياسي، إن الأعراف القبلية والتقاليد والعادات الموروثة قد تغلبت في عمليات الصياغة والتعديل التي حصلت في نصوص القانون ليبدو أكثر رجعية.[2]

إن مواد الدستور تحيل إلى القوانين مهمة تنظيم الحقوق ووضعها موضع التنفيذ، ولكن غالباً تكون المشكلة في القوانين التي تضع قواعد تفصيلية تنظم قواعد الدستور. والجدير بالذكر أنه كان للمرأة اليمنية حظ قليل في المشاركة الواسعة في صنع التغيير في اليمن.

وبالرغم من أن كثير من المتابعين لمجريات ثورة التغيير في اليمن قد تفاجئوا بالمشاركة الكثيفة والمتنوعة للمرأة في مجتمع دائماً ما يوصف بأنه قبلي تقليدي ومحافظ، ارتبطت المرأة في ذاكرته بالأدوار الاجتماعية التقليدية، إلا أنه برزت فئات وأصوات– حتى ممن كانوا صناع الثورة والتغيير– استنكرت خروج المرأة وعملت على مضايقتها والإضعاف من دورها، وإجبارهن على العودة إلى بيوتهن.

والبعض يرى أن وصول المرأة إلى هذه المناصب لم يغير شيئاً من نظرة المجتمع للمرأة اليمنية، حيث إنهن لم يعملن علي تغيير الصورة النمطية عن المرأة العاجزة في اتخاذ القرار، أو يقدمن صورة جديدة للمرأة تعكس تطلعاتها.

وترى الباحثة أن ذلك يعود إلى عوامل عديدة منها: ضعف التعليم الذي محي وغير كثيراً من السلوكيات الخاطئة والنظرة إلى المرأة، إضافة إلى ذلك أن منظومة القيم الاجتماعية والثقافية والممارسات

---

[1] دستور الجمهورية اليمنية، مادة (24,30,31,41,43).

[2] عز الدين سعيد أحمد، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمن، 2003.

الموروثة والسائدة في المجتمع اليمني تظهر المرأة بأنها مخلوق أقل قدرة من الرجل في ممارسة العمل السياسي، ولا زالت تحول دون إعطاء المرأة لحقوقها. وأن الإرث الاجتماعي أو الثقافي لا زال يرى المرأة جزءًا تابعًا ولاحقًا وليس عنصرًا فاعلاً. كذلك نجد أن الدستور قد كفل حق المشاركة لجميع المواطنين دون تفرقة على أساس الجنس أو النوع، وبالرغم من ذلك لا يزال حجم المشاركة السياسية للمرأة في اليمن ضعيفاً جدًّا من المشاركة السياسية للرجل، لكونها تعيش في مجتمع قبلي ذكوري يمنح الرجل قدراً مضاعفاً من السلطة في شتى مناحي الحياة.

بينما بعض الطلاب من أفراد العينة الذين أظهروا تأييدهم المساواة بين الرجل والمرأة في الحقوق السياسية، وذلك بحكم تعليمهم وثقافتهم، وزيادة الوعي لديهم بالحقوق والواجبات التي يجب أن يتمتع بها المواطن.

2.1- مشاركة المرأة اليمنية في الانتخابات البرلمانية

اتسمت المشاركة السياسية للمرأة من خلال الترشيح في الانتخابات النيابية التي جرت في الأعوام 1993م،1997م، 2003م بالضعف الكبير مقارنة بحجم النساء في المجتمع من جهة، وبحجمهن كناخبات وقوة تصويتية كبيرة ومؤثرة في العملية الانتخابية وفي حسم نتائجها لصالح الكثير من المرشحين من جهة أخرى.

ففي أول انتخابات برلمانية عام 1993م بلغ عدد المرشحات 42 مرشحة منهن (18) مرشحة من قبل الأحزاب والتنظيمات السياسية و(24) مرشحة مستقلة، فازت منهن (اثنتان)، وبلغت نسبة المرشحات من النساء في هذه الانتخابات (1.3%)، وهي نسبة ضئيلة للغاية مقارنة بنسبة المرشحين من الرجال التي بلغت (98.7%)، وعلى الرغم من قلة عدد المرشحات في انتخابات 1993م إلا أن المشاركة في الدورتين الثانية والثالثة لعامي 1997م، و2003م شهدت انخفاضا وتراجعا مستمرا في عدد المرشحات مقارنة بانتخابات 1993م، حيث بلغ عدد المرشحات في 1997م (23) مرشحة منهن (13) مرشحات من قبل الأحزاب و(11) مرشحات مستقلات، فازت منهن (اثنتان) وقد بلغت نسبة مشاركة النساء كمرشحات (0.6%) أي أقل من وأحد بالمائة مقارنة (99.4%) للرجال. وقد استمر هذا الانخفاض في انتخابات 2003م حيث بلغ عدد المرشحات (11) مرشحة توزعت بين (5) مرشحات حزبيات و(6) مرشحات مستقلات فازت (واحدة فقط)[1].

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، صنعاء، 2013،ص95.

جدول رقم (3A) : أعداد الناخبين والمرشحين من الجنسين للدورات النيابية الثلاث [1]

الدورة النيابية	الناخبين			المرشحين			الفائزين		
	ذكور	إناث	نسبة الإناث	ذكور	إناث	نسبة الإناث	ذكور	إناث	نسبة الإناث
1993	2209944	478379	17.8	3181	42	1.3	299	2	0.6
1997	3364723	1304550	38.8	3791	23	0.6	299	2	0.6
2003	4682048	3415114	42	1529	11	0.7	300	1	

المصدر: تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع

ويمكن القول: إن ضعف مشاركة المرأة في الانتخابات البرلمانية يعود إلى:

- إحجام عدد من الأحزاب السياسية عن ترشيح المرأة، وضعف موقفها تجاه مشاركتها في الحياة السياسية مشاركة حقيقية، على الرغم من استفادة تلك الأحزاب من مشاركة المرأة في التصويت لصالح مرشحيها في الانتخابات، مما عزز من الاستفادة من المرأة كناخبة وقوة تصويتية في مقابل إعاقة مشاركتها كمرشحة.
- وجود عوائق قانونية تحول دون إتاحة الفرصة أمام المرأة للترشيح في الانتخابات النيابية بصفتها مرشحة مستقلة، ومن ذلك اشتراط تزكية للمرشحين المستقلين بما لا يقلعن 300 ناخب كما جاء في قانون الانتخابات (المادة 58 الفقرة ب)، وهذا ما زاد من الصعوبات التي توجهها المرأة في الترشيح للانتخابات البرلمانية.
- افتقار المرأة المرشحة للدعم والتأييد الجماهيري والشعبي بسب النظرة التقليدية للكثيرين من الناس الذين يرون أن دور المرأة ووظيفتها يقتصران على المنزل وتربية الأبناء، وأن وجوده في البرلمان أو غيره من مؤسسات صنع القرار لا يعد المكان المناسب لها.
- لا تتوافر بعض متطلبات الترشيح للانتخابات، ومنها الإمكانيات المالية للنساء ممن يرغبن في ترشيح أنفسهن، علاوة على ما تتطلبه الحملات الانتخابية من أساليب دعائية لا تتلاءم مع وضع المرأة، مما يشكل عائقا أمام المرأة المرشحة للتعريف بنفسها وبرنامجها الانتخابي.
- النظرة السلبية لبعض أفراد المجتمع للمرأة المرشحة والمشتغلة بالعمل السياسي، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف تقبل النساء أنفسهن للمشاركة في الحياة السياسية. وفي الانتخابات المحلية (المجالس المحلية) كان للمرأة حضور كذلك في عملية الانتخابات إلا أنها تمثيلها كان ضعيف كما هو مبين في الجدول أدناه، فنجدها بالرغم بأنها تشكل حوالي 42% من الناخبين

[1] التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2006- 2012، مرجع سابق، ص21.

والمصوتين في الانتخابات إلا أنهن لا يمثلن إلا نسبة (0.005%) من المرشحين والفائزين في الانتخابات المحلية وهو، ما يؤكد ضعف المشاركة السياسية للمرأة في المجتمع اليمني[1].

جدول رقم (3B) : عدد الناخبين والمرشحين للمجالس المحلية للعام 2001 – 2006[2]

السنة	الناخبون المسجلون			الذين أدلوا بأصواتهم		نسبة النساء
	ذكور	إناث	نسبة النساء	ذكور	إناث	
2001	3901843	1730380	%30	1717726	711598	%29
2006	5348056	39005654	%42	3395474	2359567	%41
عدد المرشحين والفائزين في الانتخابات المحلية 2001– 2006						
السنة	المرشحون			الفائزون		نسبة النساء
	ذكور	إناث	نسبة النساء	ذكور	إناث	
2001	28498	132	0.005	ذكور	إناث	0.005
2006	20485	160	0.008	36	38	0.005

المصدر: اللجنة العليا للانتخابات

إن تدني مشاركة المرأة في الانتخابات لا يقتصر على الانتخابات النيابية فقط، بل هو جزء من تدني مشاركتها في الحياة العامة مثل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، والوظائف القيادية العليا في الدولة. وفي هذا الصدد يمكن القول إن الواقع العملي يقول غير ما تظهره الأحزاب السياسية في خطاباتها وبرامجها من تأييد وتشجيع لمشاركة المرأة في العمل السياسي والحزبي، حيث لم تتجاوز نسبة النساء في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية في الجمهورية اليمنية 8.6% عام 2005م و9.9% عام 2007م.

3.1- التمثيل السياسي للمرأة اليمنية في الأحزاب السياسية

تتواجد المرأة في حزب المؤتمر الشعبي العام بنسبة 20%، وفي الحزب الاشتراكي 14%، في التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري 7%، وفي التجمع اليمني للإصلاح 4%، أما على مستوى وجودها في المناصب القيادية للأحزاب السياسية فهي: المؤتمر الشعبي العام 33%، التجمع اليمني للإصلاح 8%، الحزب الاشتراكي 6%، التنظيم الوحدوي الناصري 6%[3].

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، صنعاء، 2013، ص ص95–96.

[2] التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2006– 2012، مرجع سابق، ص2.

[3] التقرير الوطني السابع والثامن حول مستوى تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) 2006 – 2012، مرجع سابق، ص 22.

جدول رقم (3C) : تمثيل النساء في المجالس والوظائف الحكومية العيا لعام 2007[1]

مستوى الوظيفة	النساء		الرجال		نسبة الإناث إلى
	عدد	%	عدد	%	الرجال %
أعضاء مجلس النواب	1	0.3	300	99.7	0.3
أعضاء مجلس الشورى	2	1.8	109	98.2	1.8
مجلس الوزراء	37	0.5	7000	99.5	0.5
وزير	6	0.8	727	99.2	0.8
نائب وزير	2	0.9	214	99.1	0.9
وزير مفوض	2	1.4	140	98.0	1.4
وكيل محافظة	0	0.0	46	100.0	0.0
وكيل مصلحة	0	0.0	2	100.0	0.0
وكيل مكتب	0	0.0	15	100.00	0.0
وكيل وزارة	14	1.7	799	98.3	1.8
وكيل هيئة	0	0.0	16	100.0	0.0
وكيل وزارة مساعد	11	2.5	423	97.5	2.6
مدراء العموم	186	3.6	4971	96.4	3.7
مدراء عموم مساعدين	6	3.6	136	96.4	3.7

المصدر تقرير التنمية البشرية الرابع

وترتبط النظرة الدونية إلى المرأة بالثقافة التقليدية، القبلية الأرستقراطية، كامتداد لثقافة الماضي، وما ترتب عنها من استبداد القوي بالضعيف، ووصم الجانب الأضعف بالرذيلة والعار، فضلا عن قبول فكرة اعتلاء المرأة مناصب سياسية، وحاليا توجد معارضة كلية أو جزئية من الأهل أو الأقارب تعترض طريق بعض المرشحات، وبينما يحظى المرشحون الرجال بدعم عائلي واسع فإن المرشحات لا يحصلن على هذا الدعم، وفي بعض الأحيان يواجهن مشاكل كبيرة من قبل بعض الأقارب الذين يرفضون دخولهن هذا المعترك. فبعض المرشحات يواجهن خطر المقاطعة والرفض من جانب الأسرة أو بعض أفرادها لخوضهن الانتخابات، وهو أمر يجعل الكثيرات يحتجون عن الترشح[2].

وفضلا عن الوعي المتدني والزائف لدى بعض المتعلمين والمثقفين تجاه قضية المرأة، ومعوقات تدني المستوى الثقافي والتعليمي في الأرياف، نجد إن وعي المرأة بذاتها ومعرفتها بطبيعة حقوقها والأدوار التي يمكن الاضطلاع بها مازال متدنيا. ويرجع السبب في ذلك، إلى تفشي الأمية بين صفوف النساء، وتدني المستوى التعليمي والثقافي والمعرفي لدى الكثير منهن، مم ينشأ عنه الشعور بعدم الكفاءة أو عدم الثقة بالنفس، ومن جهة أخرى، يلعب التطبيع الاجتماعي دورا كبيرا في صقل شخصية المرأة، بمعنى أن هناك بعضا من النساء يستدمجن بعض الأفكار المسبقة مثل دونية المرأة مما يجعلهن غير واثقات في

[1] تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، مرجع سابق، ص97.

[2] عبد الكريم غانم، الوعي السياسي في المجتمع اليمني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص199.

قدراتهن[1]. كما أن ضعف وسائل الإعلام يعد أحد المعوقات الهامة في مجال مشاركة المرأة السياسية، فالمواد والبرامج التي تتناول قضايا المرأة ومشاركتها في التنمية ضئيلة جدا ولا تبرز نماذج النساء الناجحات في المجال السياسي. وتمثيل المرأة على صعيد الأجهزة التنفيذية والهيئات الوزارية لا يزال قاصرا، حيث إن الأرقام والنسب التي تضمنها الجدول تبين الفجوة الكبيرة بين النساء والرجال في مراكز صنع القرار بشكل يتناقض مع إعلان الدولة والأحزاب من خلال برامجها وخطابها السياسي وتصريحاتها عن دور المرأة ومكانتها وأهمية المشاركة الفاعلة في الحياة السياسية[2].

فالمجتمع اليمني لم يتعود ولم يتقبل كليا دور المرأة في المجال السياسي، حيث يتم حصر أدوارها في الأدوار التقليدية كتربية الأطفال والاهتمام بالشؤون المنزلية، فيتم إعداد الفتيات لهذه الأدوار من خلال عملية التنشئة الاجتماعية. وينظر إلى النشاط السياسي للمرأة إما بوصفه ترفاً أو خروجاً عن المألوف وهذا في أفضل الأحوال، أو بوصفه تقصير في حقوق البيت والأسرة، وهذا في معظم الأحوال وخاصة في ظل مناخ عام من سلبية الرجل نفسه وأفراد المجتمع عموماً تجاه قضايا المشاركة السياسية للمرأة.

4.1- المساواة في الحقوق السياسية للفئة المهمشة (الأخدام)

يتعرض (الأخدام)[*] للتمييز وغياب الحقوق ويعيشون أوضاعاً صعبة وعزلة عن باقي المجتمع اليمني، ويعملون في مهن دونية كتنظيف الشوارع وغسل السيارات والصرف الصحي فضلاً عن التسول. ويعيش أغلبهم في أطراف المدن وفي القرى النائية في منازل من الصفيح والأكواخ الخشبية، وغالباً ما يكون المنزل الواحد مكونا من غرفة واحدة تعيش فيها أسرة كاملة. تقدر أعداد هذه الفئة ب5% من تعداد السكان في اليمن، وتم تمثيلهم في مؤتمر الحوار الوطني الذي انعقد في مارس2013 إلى 2014 بممثل وحيد من أكثر من 500 عضو يمثلون كافة مكونات المجتمع اليمني. ويقدر عدد شريحة المهمشين التي حسب الإحصائيات بأكثر من 3,000,000 ملايين نسمة. واقترح مؤتمر الحوار الوطني كوته للمهمشين ب10% من المناصب الحكومية أسوة ببقية الأحزاب اليمنية، وأسوة بكوتا المرأة التي منحها 30% من وظائف الدولة. كما أن اتفاق السلم والشراكة الذي وقع بين القوى السياسية برعاية الأمم المتحدة يوم 21 سبتمبر2014 لتسوية الأزمة بين الحوثيين والسلطات والمكونات السياسية في اليمن. نص على تحسين

---

[1] المختار الهراس، ندوة المرأة والمواطنة، برعاية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، ديسمبر 2014.

[2] عبد الكريم غانم، مرجع سابق،ص197.

[*] الأخدام وهم الأشخاص الذين يقومون بأعمال الخدمة العامة في القرى والمحلات ومناسبات الأعياد الدينية والزواج وقدوم الضيوف وما شابه ذلك من المناسبات المهمة، كما يقومون بنقل المراسلات بين أفراد القبيلة وبين أفراد القبائل الأخرى المجاورة، وذلك إضافة إلى عملهم الآلي وهو الحلاقة والختان وقرع الطبول في المناسبات،و يختلف أبناء هذه الشريحة عن بقية الشرائح الأخرى، فهم سود البشرة، ويميلون إلى الجنس الإفريقي أكثر من الجنس العربي، وهم معزولون اجتماعيا، ويعيشون في ظروف معيشية صعبة، ويسكنون في أكواخ من الزنك والصفيح، ويشتغل معظمهم كعمال نظافة. انظر عبد الكريم غانم، مرجع سابق، ص 198.

وضع المهمشين في المأكل والمشرب وبقية الحقوق السياسية والمدنية. رغم تحدثهم عن شراكة مع كافة مكونات المجتمع، إلا أنه لم يتم تأصيل المهمشين في مسودة الدستور الجديد في اليمن.

وقد تخوف المهمشين من موضوع السُلالة التي يصطفي بها (الحوثيون) أنفسهم من تهميش أكبر في ظل سيطرة جماعة أنصار الله على مقاليد الأمور بالبلاد بسبب عقلية قبلية تنظر ل (الُسلالة) كمعيار، إضافة إلى قدومهم من بيئة قبلية لا زالت تصنف اليمنيين أخدام وقبائل[1].

إن المساواة بمفهومها المباشر المطابق للكلمة ليست إلا عدم التمييز المطلق بين هذا الشيء وذاك الشيء أو هذا الكائن وذاك الكائن، أو بين هذا الإنسان وذاك الإنسان، وكل اختلاف بين الناس خصوصاً بالقدرات والظروف المحيطة هي الأخرى تستتبع بالضرورة الحكم والاختلاف في الأداء وكل شيء بما في ذلك الموقع في المجتمع والحق الذي يستتبع هذا الموقع الذي ينبغي كما تقضي العدالة أن يكون على مقياسه الذي لا يتعداه ولا يقصر عنه وإلا سيكون هو التمييز والظلم عند ذلك[2].

حاولنا التأكد من مدى إيمان وقناعة أفراد العينة بقيمة المساواة في الحقوق السياسية بين جميع طبقات المجتمع اليمني بما فيهم الفئة المهمشة (الأخدام) كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (4): منح الفئة المهمشة (الأخدام) كافة الحقوق السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
منح الفئة المهمشة (الأخدام) كافة الحقوق السياسية	أوافق	346	65
	لا أوافق	59	11
	محايد	130	24
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني 2016

أظهرت بيانات الجدول رقم (4) أن الغالبية العظمى للعينة تؤيد منح الفئة المهمشة الحقوق السياسية كافة بنسبة (65%) مقابل (11%) لا يوافقون على ذلك، والذين أجابوا إلى حد ما بنسبة (24%). وقد كانت نسبة كبيرة من الشباب الذين أبدوا تأيدهم على منح الطبقة المهمشة (الأخدام) كافة الحقوق السياسية ببقية المواطنين.

ويمكن أن نفسر ذلك بوجود نسبة من الثقافة والوعي لدى الشباب الجامعي وإيمانهم بمبدأ المساواة بين المواطنين اليمنيين دون النظر إلى اللون أو الطبقة الاجتماعية، فكل من يحمل الجنسية اليمنية له الحق في التمتع بحقوق المواطنة كاملة.

---

(1) https: www.raialyoum.com

(2) منير شبيب، حرية المشاركة السياسية كحق أساسي للإنسان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والإستراتيجية 2012. http://www.bahethcenter.net

أما بالنسبة لفئة (الأخدام) فلم يتمكنوا من الاندماج في المجتمع، وتخطي حواجز نفسية واجتماعية وطبقية شيدوها حول أنفسهم، على الرغم من أن القانون يمنحهم حق المواطنة الكاملة، ولا يزالون يفرضون على أنفسهم عزلة عززها إحساسهم بالدونية، وفرضتها عليهم ظروف تاريخية في حقبة معينة من الزمن قسمت المجتمع اليمني إلى طبقات اجتماعية متعددة، فجعلتهم في أسفل الهرم الاجتماعي.

وإذا انتقلنا إلى معرفة رأي العينة في المساواة بين المرشح الغني والمرشح الفقير، وكلاهما بنفس الكفاءة، ويحق لهما الترشيح في الانتخابات كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (5): المساواة بين الغني والفقير للترشيح في الانتخابات

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المساواة بين الغني والفقير للترشيح في الانتخابات	الغني	214	40
	الفقير	321	60
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

أظهرت نتائج الجدول رقم (5) أن الذين فضلوا انتخاب المرشح الفقير بنسبة (66%) من إجمالي أفراد العينة، ونسبة الذين فضلوا انتخاب الغني (34%) من مجموع أفراد العينة. وكانت النتيجة في صالح المرشح الفقير، وتفضيله على غيرة.

ويمكن تفسير ذلك أن المرشح الفقير سوف يستشعر هموم الفقراء ويتلمس حاجاتهم، وسيعمل على نصرة قضايا الفقراء والمطالبة بحقوقهم.

ولا يمكن أن تتحقق المساواة بين الأفراد في المجتمع الواحد إلا إذا ألغي التمييز بينهم في الحقوق والواجبات، بسبب الجنس أو الانتماء العائلي أو القبلي أو اللغة أو العرق أو الطائفية أو الثروة أو الموقف الفكري والسياسي.

تمثل الحكومة الديمقراطية عند العالم بريس BRYCE بأنها حكومة الأغلبية تسير وفق إرادة غالبية المواطنين ذوي الكفايات، وينبغي أن تحدد هذه الأغلبية بثلاث أرباع المواطنين على الأقل، وذلك حتى تكون القوة الطبيعية والفيزيقية متلائمة مع القوة الانتخابية[1]. ولو نظرنا إلى مجتمعات العالم الثالث كنموذج غير ديمقراطي – نجد هناك فشلاً في حماية الحريات المدنية للفرد مثل الحرية الخاصة بالحقوق السياسية، كالحق في اختيار من يمثل الجماهير سياسيا وبحرية، وحق المساواة. وبينما تقدم بعض المجتمعات مبادئ أساسية، مثل: المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالرغم من

[1] إبراهيم أبو الغار،علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1979، ص 173.

ذلك فأنه تظهر هيمنة خطيرة على شكل بيروقراطية شاملة وسيطرة حكومية وقمع الأفراد الذين يختلفون مع النظام السائد في الرأي، مع وجود هيمنة نفسية وإنسانية.

ومن جانب آخر، فإن المجتمعات الديمقراطية الغربية، تحاول حماية الحريات المدنية والفردية والحقوق السياسية بدرجة كبيرة وتعتنق مبادئ، مثل: المساواة في الحياة السياسية والاجتماعية، وبالرغم من ذلك ليست ديمقراطية خالصة فإنهم لا يسمحوا للأقليات الفقيرة وحتى الطبقة العاملة بأن يصبحوا قوى تأثيرية من خلال مشاركتهم السياسية، بمعنى أن يصبحوا في مراكز قيادية عليا رغم أنهم يعتبرون أغلبية كبيرة من السكان، وذلك بالاعتماد على تشويه العملية السياسية بواسطة أصحاب القوة والثروة[1].

فالديمقراطية كما يقول بوردو، هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية، وهي الصيغة الوحيدة التي تقترح كمرتكز النظام السياسي لصيانة كرامة الإنسان الحر. ولقد أشار روبرت داهل (R.Dahl) إلى الأنظمة الديمقراطية على إنها تلك الأنظمة التي تتيح فرصا أوسع للمشاركة والاختيار أو المنافسة بين مجموعات من القادة، وإذاً فانتشار المشاركة الجماهيرية في التأثير على القرارات السياسية المهمة هو السمة الأساسية للديمقراطية. وبالتالي فالنظام الديمقراطي هو ذلك الذي يقبل بمشاركة المواطن ويسمح له، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في التأثير على صياغة القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين[2]. ويتوقف المدى الذي يشترك به المواطن في العمل السياسي على اهتمامات المواطن بالدرجة الأولى، وعلى المناخ السياسي، فكريا وماديا واجتماعيا الذي يسود المجتمع، فكلما زادت المشاركة كلما كان ذلك دليلا على صحة المناخ السياسي وسلامته [3].

2- قيمة الحرية

يعد موضوع الحرية من المواضيع التي حظيت باهتمام المفكرين القانونيين والسياسيين في وقتنا الحاضر، وأشعلت الثورات وجسدت كفاح الشعوب ورسخت القيم والمبادئ التي ترمي إلى الحرية[4]. ويمكن القول بأن للحرية قيمة جوهرية تنطلق منها أغلب المعاني دون أن تفقد السمات المتميزة للأساس الذي انطلقت منه، فتعني في بعدها السلبي التحرر أو غياب القيود والموانع الخارجية للحركة. أما في بعدها الإيجابي فانه، يشير إلى الفرصة المتاحة للارتباط بنشاط ما أو تحقيق هدف معين[5].

---

(1) G.Carol."Rethinking Democracy Freedom And Social Operation In Political Economy And Society". Cambridge University Press ,new York , 1988 ,p 247.

(2) محمد على محمد، مرجع سابق، ص 238.

(3) علي ليلة، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007، ص184.

(4) نعمان الخطيب، الحريات العامة، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الأول، العدد27، 2012، ص 246.

(5) عبد السلام نوير، الثقافة السياسية للمعلم المصري، دراسة ميدانية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الفلسفة السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص 23.

إن ديننا الإسلامي قد كفل حرية الرأي ضمن الحريات العامة؛ حيث جعل من حرية الرأي أصلا عقائديا[1].

تمثل قيمة الحرية عنصراً من عناصر الديمقراطية، وأسمى صفة يمكن أن يقاوم الإنسان ويفقد حياته لأجلها والتي على إثرها تفجرت الأحداث في بلدان الثورات العربية ضد الأنظمة السياسية القائمة بسبب ممارستها وسياسيتها ضد شعوبها كالنظام المصري والتونسي واليمني والليبي وغيرها من الأنظمة، حيث لا يمكن أن نصف أي مجتمع بأنه ديمقراطي، ما لم يكن هناك احترام للحرية التي تمثل قيمة عالية من قيم السياسة، وإنما حق من حقوق الإنسان المكفولة له أدبياً، ومجتمعياً، ودستوريا، وتتصدر الحرية سلم القيم في الرؤية الغربية باعتبارها هي أساس الإبداع البشري والكرامة الإنسانية اللذين بدونهما لا تنتهي الأمم ولا ترقى في معارج التقدم.

وإن العدالة في التقاليد الإسلامية تعد القيمة العليا، وتأتي حرية الرأي والتغيير في مقدمة الحرية العامة التي كفلتها المواثيق الدولية، والتشريعات الوطنية لبني الإنسان، ولا يمكن وصف مجتمع، بأنه ديمقراطي إلا عندما تشيع في طياته حرية الرأي والتعبير[2].

1.2 - حرية التعبير والصحافة

إن حدوث الانتقال الديمقراطي في اليمن أدى إلى انفتاح غير مسبوق في ممارسة الحريات الديمقراطية، خصوصا في النصف الأول من عقد تسعينات القرن الماضي، نتيجة للتوازن السياسي، والتطور التشريعي، فقد أكد الدستور أن حرية المعرفة والفكر والصحافة والتعبير والاتصال والحصول على المعلومات حق من حقوق المواطنين؛ لضمان الإعراب عن فكرهم بالقول أو الكتابة أو التصوير أو الرسم أو بأي وسيلة أخرى من وسائل التعبير، وهي مكفولة لجميع المواطنين[3]. ونص قانون الصحافة والمطبوعات، رقم 25 لسنة 1990، على أن الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية والأسس الدستورية للدولة والمجتمع. وأن الصحافة حرة فيما تنشره، وفي استقاء المعلومات. وكل القوانين تضمن للأفراد والمؤسسات والجمعيات والنقابات والأحزاب والمنظمات السياسية والمهنية حرية الإفصاح والتعبير عن فكرها، وعن حقها القانوني في امتلاك وسائل التعبير وفقا للقانون[4]. وقد وسع القانون دائرة الحق في امتلاك المطبوعات الصحفية ليشمل الأحزاب السياسية والشخصيات المستقلة. ونتيجة للبيئة التشريعية الجديدة فقد اتسع نطاق حرية الصحافة والتعبير عن الرأي بشكل غير مسبوق، حيث ارتفع عدد

---

[1] منال طلعت محمود، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 241.

[2] نعمان الخطيب، مرجع سابق ذكره، ص 248 .

[3] دستور الجمهورية اليمنية 2001، المادة 43.

[4] قانون رقم 25 لسنة 1990، بشأن الصحافة والمطبوعات، المواد 13،040.

المطبوعات ليصل في نهاية 1992 إلى142 مطبوعة تعكس قدراً كبيراً من حرية التعبير، وحرية نشر الأخبار والتحقيقات الصحفية، مقارنة به 40 صحيفة ومجلة فقط قبل الوحدة، وزاد عدد الصحفيين من حوالي 424 صحفيا قبل الوحدة إلى حوالي 1000 صحفي في عام 2000[1]. ونص الدستور في المادة (33) بأن "حق إصدار الصحف والمجلات وملكيتها مكفول للمواطنين وللأحزاب السياسية المصرح لها والأفراد والأشخاص الاعتبارية العامة والمنظمات الجماهيرية والإبداعية والوزارات والمؤسسات الحكومية"، وجعل الصحافة مستقلة وتمارس نشاطها في حرية دون قيود تفرض عليها، وذلك في إطار الشريعة الإسلامية والدستور ومصلحة الوطن. حيث عبرت عن ذلك المادة (4) من قانون الصحافة والمطبوعات بأن" الصحافة مستقلة تمارس رسالتها بحرية في خدمة المجتمع وتكوين الرأي العام والتعبير عن اتجاهاته بمختلف وسائل التعبير في إطار العقيدة الإسلامية أو الأسس الدستورية للمجتمع والدولة وأهداف الثورة اليمنية وتعميق الوحدة الوطنية، ولا يجوز التعرض لنشاطها إلا وفقا لأحكام القانون، وجعل الصحافة حرة في نشر واستقاء الأنباء والمعلومات من مصادرها وأكد على حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مسألة غير قانونية.

وفي إطار ذلك منحت وزارة الإعلام اليمنية حتى عام 2008م تراخيص لعدد (23) صحيفة رسمية و(47) صحيفة أهلية و(21) حزبية و(6) صحف خاصة بالمجتمع المدني، توزع في كافة أنحاء البلاد، ولإضفاء المزيد من حرية الرأي والتعبير في إطار النهج الديمقراطي والتعددي أصدر المشرع اليمني قانون لتنظيم المظاهرات والمسيرات رقم(29) لعام 2003م[2]، الذي كفل حق التظاهر وحق التجمع السلمي وأكد على عدم التعرض أو المساس بالحق بالتعبير السلمي والمسيرات شريطة أن تكون المظاهرات والمسيرات مرخصة، فقد نصت المادة (3) منه "للمواطنين في عموم الجمهورية وللأحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والنقابات المهنية حرية تنظيم المظاهرات والمسيرات السلمية بما لا يتعارض مع الدستور وأحكام هذا القانون والقوانين النافذة، وإن كان هذا القانون صدر لغرض تنظيم المظاهرات إلا أنه بسبب شرط من العقاب لعلمهم إن الواقع يظهر أن التعبير أو التصريح أو انتقاد أي ممارسات خاطئة قد تذهب بهم إلى مسائلات سياسية. وبالنسبة لمؤشرات حرية الصحافة فالجدول أدناه يبين المراكز التي حصلت عليها اليمن منذ 2003 وحتى2017م. حيث كان ترتيبها عالميا في المركز 103 لمؤشر حرية الصحافة لتصل إلى المركز 166 في العام 2017م.

---

[1] حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص287.

[2] الجمهورية اليمنية، القانون رقم (29) لسنة 2003م، الجريدة الرسمية العدد (5)، الصادر بتاريخ 10 محرم 1424هـ (13 مارس 2003)، ص ص327–330.

شكل رقم (6): مؤشر الصحافة لليمن للأعوام 2003- 2017م [1]

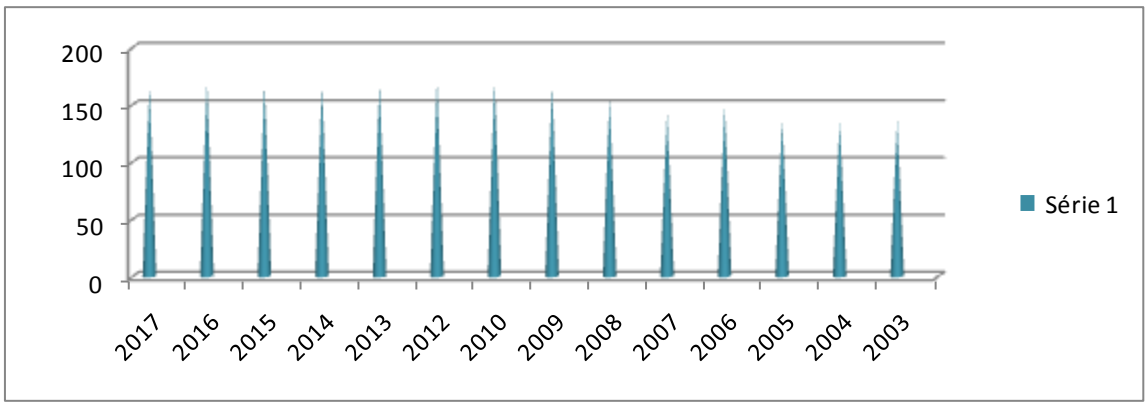

ومن حيث الممارسة فقد شهدت الفترة منذ أواخر التسعينيات، وبشكل خاص منذ عام 2001 العديد من حالات الانتهاك لحرية الصحافة كتهديد الصحفيين واختطاف البعض منهم، إلا أن حالة الانتهاكات لحرية الصحافة تصاعدت بشكل كبير منذ أوائل عام 2004 كاعتقال صحفيين والاعتداء عليهم وإغلاق العديد من الصحف، على خلفية النشر حول قضايا الفساد، وتوريث الحكم والوظائف العامة، وكان مشروع قانون الصحافة تحت دعاوي أنها تسيء إلى مصممة البلد والمناخ الاستثماري وتزعزع ثقة العامة في الحكومة[2].

وبعد سبتمبر 2014 تراجعت مساحة حرية الرأي والتعبير بوتيرة متسارعة، وقيام طرفي الصراع بإغلاق ومصادرة المنابر الإعلامية للطرف الآخر في المناطق التي يسيطر عليها كل منهما. كما تراجعت قدرة المواطن على التعبير عن رأيه بحرية في انتقاد الأوضاع أو ما يقوم به كل طرف من ممارسات، وصنفها كل طرف على أنها خيانة وطنية وعمالة للطرف الآخر. وعلى خلفية الموقف من الصراع تم اعتقال العديد من السياسيين والناشطين والصحفيين. وحسب تقييم منظمة فريدم هاوس (Freedom House)، أن الحريات السياسية والمدنية تراجعت في اليمن خلال العام **2015** لتصنف على أنها بلد لا يتمتع بالحرية السياسية، ونفس التقييم في الحريات المدنية.

وكان من تداعيات الصراع الداخلي تراجع هامش الحريات الديمقراطية في البلد بشكل كبير، ليتم توجيه انتقادات لسجل اليمن في مجال حقوق الإنسان، من قبل منظمات عدة، من ضمنها منظمة العفو

[1] مؤشر حرية الصحافة هو ترتيب سنوي للبلدان تعده منظمة مراسلون بلا حدود ونشره بناء على تقييم المنظمة لسجل حرية الصحافة في كل دولة. التقرير مبني على استبيان يرسل إلى منظمات مشاركة مع منظمة مراسلون بلا حدود منها 14 مجموعة الحرية التعبير في خمس قارات و 130 مراسل حول العالم، بالإضافة إلى صحفيين، وباحثين، وقانونيين، ونشطاء في حقوق الإنسان. الاستبيان يسأل أسئلة عن الاعتداءات التي طالت صحفيين وإعلاميين بالإضافة إلى المصادر التي تثبت صدور ضغوط على الصحافة الحرة.

https://ar.wikipedia.org/wiki

[2] جويل كمانا، وضع الصحافة في اليمن.مرجع سابق.

http://www.Cpj.Org/Briengs/2006/emen_Arb/Yemen_3_0_Arabic.html

الدولية التي أشارت إلى تزايد حالات الاعتقال دون محاكمة، وحالات التعذيب، وانتهاكات حرية الصحافة[1].

كما أن الحرب في اليمن قضت على ما تبقى من عمل صحفي وإعلامي حقيقي يكشف الحقيقة أمام الرأي العام، وذلك بعد تعرض العديد من الصحفيين للتهديد والتشرد وفقدان وظائفهم، فضلاً عن إغلاق المؤسسات الإعلامية ومكاتب القنوات، فقد انهارت وبشكل تام الصحافة اليمنية سواءً الرسمية أو الأهلية، وذلك بعد ما تتعرض له من تضييق كبير من قبل ميليشيات الحوثي على الحريات في اليمن، الأمر الذي جعل اليمن يحتل المرتبة الـ70 بعد المائة في البلدان الأكثر انتهاكاً لحرية الصحافة، بحسب التقرير السنوي لمنظمة «مراسلون بلا حدود»، وتسجيل اليمن كواحدة من أسوأ البلدان في انتهاك حقوق الصحفيين، حيث إن حرية التعبير وحرية الصحافة في اليمن تواجه أسوأ حملة القمع والاستبداد[2]. كشف تقرير حديث لنقابة الصحفيين اليمنيين عن وقوع 100 حالة انتهاك ضد الحريات الإعلامية في النصف الأول من 2018، إن الإحصائيات أظهرت استمرار الحرب الممنهجة على وسائل الإعلام وحرية الصحافة بشكل عدائي وعنيف من قبل كافة الأطراف."

ورصدت النقابة 100 حالة انتهاك طالت الحريات الصحفية والإعلامية في اليمن خلال المدة المذكورة، استهدفت مئات الصحفيين ومؤسسات إعلامية كانوا ضحايا للانتهاكات المختلفة.

وتنوعت الانتهاكات بين الاختطافات والاعتقالات بنسبة 38%، والاعتداءات بنسبة 18%، والمنع من التغطية بنسبة 9%، وحالات قتل بنسبة 5%.

وتوزعت بقية الحالات بين التهديدات، والمحاكمات، والتعذيب، ومصادرة مقتنيات الصحفيين والصحف، وإيقاف الرواتب وحجب المواقع الإخبارية، وإيقاف وسائل الإعلام.

شكل رقم (7): مخطط يوضح عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون خلال العام2012

(1) Freedom In The World 2015, Available at: www.Freedomhouseorg/report/freedom-world-2015.

(2) تقرير منظمة صحفيات بلا قيود عن الانتهاكات بحق الصحفيين لعام 2013.

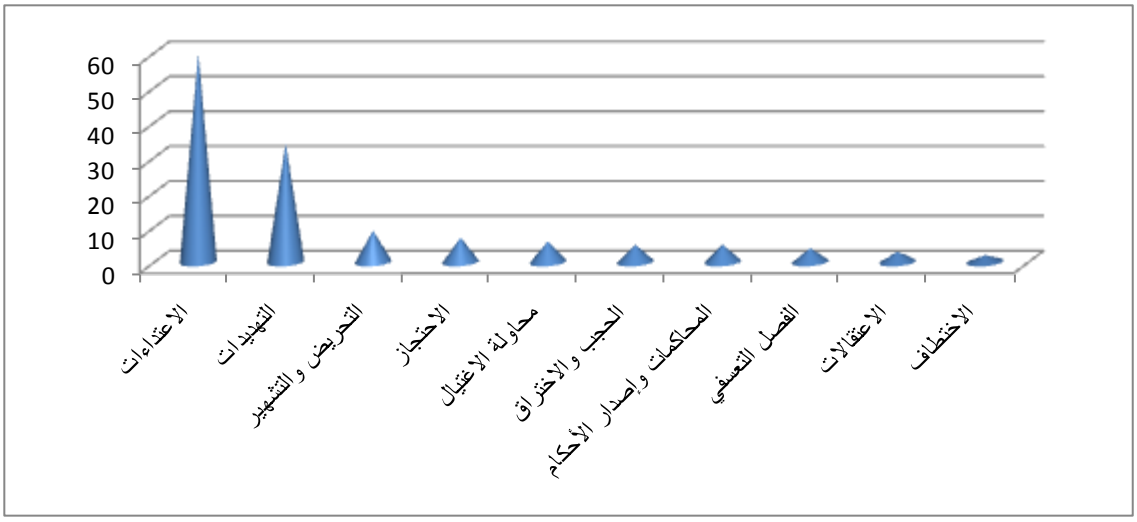

2.2- حرية الفكر والتعبير عن الرأي

تعد حرية الرأي والقول وحق الإعلام في التعبير عنهما أحد أدلة الممارسة الديمقراطية في أي بلد، كما يعد مقياسا لدرجة التقدم والتطور فيه أو دلالة على حجم التخلف عن مواكبة العصر والدخول إليه. كما تعد حرية التفكير والتعبير وإعلان الرأي، مطلبا شرعيا وقيمة إنسانية تجسد حرية الإنسان، وكل قمع لهذه الحرية هو حط من قيمة الإنسان، وأن ممارسة هذه الحرية بدون مسؤولية يجعلها بدون معنى، وقد وصفت الجمعية العامة للأمم المتحدة حرية التعبير بأنها: المحك لجميع الحريات التي تكرس الأمم المتحدة نفسها لها. ويمثل هذا النوع من الحريات أهم الحريات التي يتمتع بها الإنسان في حياته العامة والسياسية على وجه الخصوص، فحرية الرأي والتعبير عنه تعني بالأساس حرية الرأي الآخر والقدرة على التعبير عنه، وهي أيضا انتقاد السياسة العامة للدولة خارجية كانت أو داخلية[1].

فحرية الرأي هي عملية فكرية يتولاها العقل، تعتمد على عدد من المقدمات والفرضيات لاستخلاص النتائج، أو الربط بين حوادث موضوعية أو زائفة، أو بيان الكل بالجزء أو الجزء بالكل، سواء كانت المحاولة صائبة أو خاطئة، أو جاء الرأي لإيضاح أو تفسير رأي آخر، وبالتالي فإنه لا عبرة بالأفكار التي تبقى قيد الذهن، وللرأي ركنين: مرسل ومرسل إليه، وتشترط وجود هدف أو غاية من إبداء الرأي، والمرونة في إبداء الرأي، أي أنه يعرض ولا يفرض.

أما حرية التعبير، فتعني إخراج هذا الرأي إلى الناس عبر وسائل التعبير المختلفة، من كتابة وفن وكلام وحتى لغة الجسد، وتأتي حرية التعبير ضمن منظومة حقوق الإنسان السياسية.

[1] منذرغيثاوي، دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 53، 1983، ص241.

بمعنى أن يكون للإنسان الحق في أن يفكر تفكيرا مستقلا في جميع ما يكتنفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، وأن يأخذ بما يهديه فهمه، ويعبر عنه بمختلف وسائل التعبير، وذلك ما يمكن أن يندرج تحت مسمى" الحرية السياسية"، التي تعد تتويجاً لكل ما يمكن للفرد أن يتمتع به من مشاعر الحرية والإحساس بها في مجالات حياته كافه، تأتي أهميتها ورفعتها بين الحريات المدنية انطلاقا من مسؤوليتها عن ضمان باقي الحريات وصياغة أطر ممارستها، فضلاً عن ما تتيحه للمجتمع من حق المبادرة إزاء النظام السياسي[1].

وسنتناول في هذا العنصر ما يخدم موضوعنا وهو حرية الفكر والتعبير عن الرأي من خلال إلقاء الضوء على إدراك الشباب اليمني وفهمهم للحرية؛ لغرض معرفة مدى إيمان الطلبة بهذه القيمة، وسيقدم الجدول التالي النتائج الكمية لإجابات أفراد العينة.

جدول رقم (6): التعبير عن الرأي بحرية تامة في القضايا السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
التعبير عن الرأي بحرية تامة في القضايا السياسية	لا أوافق	162	30
	أوافق	307	58
	إلى حد ما	66	12
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

في الجدول رقم (6) لوحظ أن معظم الشباب الجامعي يؤيدون وجوب التعبير عن آرائه بحريه تامة في القضايا السياسية، وهي نسبة عالية بنسبة (58%) من مجموع أفراد العينة، بينما الذين لا يؤيدون التعبير عن آرائهم بحرية في القضايا السياسية بنسبة (30%) من مجموع أفراد العينة والذين أجابوا إلى حد ما بنسبة (12%).

وأكد المشاركون في المقابلات أن الطلبة يستطيعون التعبير عن آرائهم، ولكن في حدود، وليست حرية مطلقة في التعبير. فقد عبر أحد المشاركين بقولة (م1)[2]: "**تستطيع بعض الأحيان التعبير عن آرائنا، فتعطى لنا الحرية في المظاهرات وحشد الطلاب لرفع قضية معينة، ولكن أفق الإجابة ضيق جدا**".

وقال مشارك آخر(م5)[3]:" **التعبير عن حرية الرأي لا يعدو أن يكون مناقشة ما بين الزملاء وتبادل الأفكار فيما بينهم والعمل على نقدها، أما أن للجامعة دوراً في تعزيز حرية الرأي وحرية**

[1] مجاهد الشعبي، الثقافة السياسية اليمنية، الهيئة العامة للكتاب، ط2، اليمن، صنعاء، 2012، ص 69.
[2] المشارك في المقابلة رقم1، انظر الملاحق.
[3] المشارك في المقابلة رقم 5 ، انظر الملاحق

المناقشة مع دكاترة الجامعة أو من خلال إقامة الندوات النقاشية فهذا أمر نادر الحدوث، وإن حدث فإنه يخضع لعدد من القيود أولها الصلاحيات المطلقة لدكاترة الجامعة والتي تجعل الطالب يعمل على مراجعة أفكاره ومضمون ما ينوي قوله حتى لا يتعرض للسخط الأكاديمي".

وأضاف مشارك آخر في نفس الاتجاه (م6)[1]: "**إن الجامعة في اليمن هي إحدى المؤسسات التي تساهم في خلق النفاق السياسي والمجتمعي، فالكادر الجامعي كلا يعمل لصالح أحزابهم أو من والهم، وكذلك الاتحادات الطلابية لا تؤمن بحق الآخر**".

وتعتقد الباحثة أن معظم العينة يؤيدون وجوب حرية الرأي في القضايا السياسية، ويعتبر حق التعبير عن الرأي حقا مقدسا لا يمكن مصادرته أو التضييق عليه، ومن يعمل خلاف ذلك فإنه يؤسس إلى الاستبداد والدكتاتورية، ولكن لا يستطيعون التعبير عن آرائهم بحرية تامة، فهم عينة ترى الواقع، لأن كثير من الصحفيين والكتاب تعرضوا للسجن خلال الأعوام الماضية. إضافة إلى ذلك خشية الإدارة الجامعية من بعض الأنشطة الطلابية التي تنتهك القوانين واللوائح، التي تحكم طبيعة العلاقة بين الجامعة والطلبة والعاملين فيها، وبالأخص في الوقت الراهن في ظل الحكومة الجديدة يصعب التعبير بحرية تامة، ويتم التحفظ عن الكثير من الأفكار والقضايا بالرغم أن الجامعة تعتبر فضاء واسعا للتعبير عن الرأي فأي ممارسة لحرية الرأي في الشارع اليمني يقابل بالقمع والسجن أو بالاغتيالات.

إن احترام الرأي، والرأي الآخر، والتعددية، والتسامح، والحريات العامة، المشاركة والحوار، التعبير عن الرأي، والتداول السلمي للسلطة، والمساواة القانونية والشفافية، يعد من أهم مجالات الديمقراطية وتؤسس لمشاركة سياسية حقة وفاعلة، إذ إن هذه القيم تشكل في مجملها الإطار الفلسفي للديمقراطية والمشاركة، ولا يمكن القول بوجود ديمقراطية في المجتمع دون نشر ووجود هذه القيم المصاحبة لها والمعبرة عنها.

وإذا انتقلنا إلى عنصر آخر لمعرفة هل لحرية الرأي حدود؟ وذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (7): لحرية الرأي حدود

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
لحرية الرأي حدود	أوافق	370	69
	لا أوافق	154	29
	لا يجيب	11	2
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

[1] المشارك في المقابلة رقم 6، انظر الملاحق.

أظهر الجدول رقم (7) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة أجابوا بأن لحرية الرأي حدوداً بنسبة 69%، وتمثل ثلاثة أرباع العينة، بينما الذين لا يرون أن لحرية الرأي حدوداً نسبتهم منخفضة، وكانت (29%) من مجموع أفراد العينة. بينما من لم يجيب بنسبة (2%).

إن حصول الإنسان على مستوى حياة مناسب، وعدم خضوع الفرد للقيود التي تحد من تفكيره وتحقيق غاياته التي يريد تحقيقها، هي بمثابة حريات اجتماعية تسعى كل المجتمعات إلى الحصول عليها، وذلك من خلال الحصول على حياة كريمة ومستوى معيشة لائق، سواء لكبار السن منهم أو للأطفال أو العاجزين، كما على الدولة أن تضمن لهم حق العلاج الطبي والخدمات الصحية لجميع الأفراد مع توفير ظروف العمل المناسب والتعليم لكل أفراد المجتمع، وكل هذه الحقوق هي خاضعة للقوانين واللوائح بحيث لا يتعدى على حقوق الآخرين أو الحد من حرية البعض[1].

ويذهب بعض العلماء من العرب والغربيين إلى التفريق في إطار الحريات العامة إلى الحريات العامة الفردية أي حرية التصرف الشخصي والحريات العامة السياسية، أي حرية المشاركة السياسية والعلاقة بين الحكام والمحكومين. فالعلامة رفاعة الطهطاوي يقسم الحرية العمومية إلى خمسة أقسام: الحرية الطبيعية– الحرية السلوكية– الحرية الدينية – الحرية المدنية– الحرية السياسية. ويميز المفكر رانيال بين الحرية الطبيعية وهي حرية الإنسان والحرية المدنية وهي حرية المواطن والحرية السياسية وهي حرية الشعب، أما الماركسيون فإنهم يقولون بالحريات الحقيقية والحريات الشكلية، حيث إن الحريات التقليدية في رأيهم هي حريات شكلية أو وهمية، أما الحريات الحقيقية فهي تمكين المواطن من ممارسة هذه الحريات بوضع الوسائل المادية اللازمة لتصرفه. وقد توجهت نسبة من المفكرين في الغرب إلى اعتبار أن التعريف الذي جاء به "جون ستيوارت ميل" للحريات العامة والذي بحسبه الحرية هي جزء من السلوك الذي لا يؤثر فيه المرء على أحد ولا يعني أحد غيره. وفي الحقيقة أن هذا التعريف وكل التعريفات التي تتوافق معه وتنطلق منه يوجد فيها خلل جوهري وله طابع سلبي، وذلك لأنه ما من تصرف شخصي مهما كان إلا ويمس حتماً أو يمكن أن يمس حياة الآخرين[2].

مما سبق نلاحظ أن معظم أفراد العينة يرون أن لحرية الرأي حدوداً، مما يشير إلى أن الطالب اليمني الجامعي لديه إيمان بحرية الفكر والتعبير عن الرأي، ولديهم قناعة بأنه لا بد من احترام حريات الآخرين، وأنه لا بد من وجود حدود تنظم تلك الحريات.

---

[1] محمد نور، النظام الديني، ط 4مكتبة العبيكان، الرياض، 1999، ص32.

[2] منير شبيب، مرجع سابق.

ويرى آخرون أنه ليس للحرية حدود. وهذا يشير إلى المفهوم المفرط للحرية لدى البعض، وتعبر عن سماح بعض الأفراد لأنفسهم بتجاوز أية حدود، وهي نظرة مبالغ فيها إذا ما جاز لنا القول بذلك، وهذه حرية قد تدفع صاحبها إلى التعدي على حرية الآخرين أو إيذائهم.

بينما من لا يجيبون عن السؤال، فهذا مؤشر يدل على شعورهم بالإحباط النفسي؛ لأنه لا توجد أية حرية متاحة لهم في ظل النظام السائد في البلاد، وتكبيل الحريات، وسيادة سياسة القمع والخوف.

3.2- حرية الترشيح في الاتحادات الطلابية

إن الحرية السياسية هي قدرة الفرد على ممارسة سلوكه السياسي دونما قيود تعيقه عن ذلك وتحد من إرادته السياسية، وإن الحقوق التي يتمتع بها الفرد في مجال النشاط السياسي هي الإطار الذي يحدد الحرية السياسية للأفراد، وهذه الحقوق لا تكون مطلقة؛ لأنها إن كانت كذلك فقد تتحول إلى تعد على حريات الآخرين[1].

ومن الحريات السياسية التي يجب أن تكفلها الدول للأشخاص حرية الرأي والفكر، والمعتقد الديني وحرية الكتابة والتأليف والنشر، ومن الحريات التي تكفلها الدول للجماعات والمجتمعات ما يلي:

- حرية الانتخاب سواء كمنتخب أو مرشح للانتخابات.
- حرية الانتماء إلى الاتحادات والنقابات والجمعيات.
- حرية إبداء الرأي في القضايا العامة التي تنفرد بها الدولة والأحزاب السياسية.
- حرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات.
- حرية المشاركة في بناء هياكل الدولة وأجهزتها من أجل تطويرها وتنميتها وتقدمها الاجتماعي.

وفي سبيل إلقاء الضوء على مدى إيمان الشباب اليمني بقيمة الحرية، سئل أفراد العينة هل يجب ترشيح الطلاب من مختلف التيارات والانتماءات السياسية والفكرية في الجامعة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (8): وجوب حرية الترشيح في الاتحادات الطلابية من مختلف التيارات

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
وجوب حرية الترشيح في الاتحادات الطلابية من مختلف التيارات والانتماءات السياسية	أوافق	379	71
	لا أوافق	117	22
	محايد	39	7
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

[1] Jan Jack Rousseau. "THE SOCIAL CONTROL IN LONDON". Penguin Books,1988.

من خلال الجدول رقم (8) أبدى حوالي (**71**%) تأييدهم وجوب حرية الترشيح للاتحادات الطلابية من مختلف التيارات وتمثل الغالبية العظمى للعينة ، بينما الذين أجابوا بعدم الموافقة نسبتهم (**22**%)، والذين أجابوا محايدين بنسبة (**7**%).

إن هناك العديد من المعوقات التي تحد من الحرية السياسية في المجتمع بشكل عام، منها:

- غياب القيم الديمقراطية من المجتمع وعدم رغبة أفراد المجتمع بالمشاركة في العملية السياسية والأنشطة الاجتماعية بشكل عام، وكذلك القوانين الرجعية القديمة لأن هذا النوع من القوانين تتناقض في معظمها مع أنشطة الحرية السياسية ومظاهرها.
- تعد الأنظمة السياسية الديكتاتورية من معوقات الحرية السياسية؛ لأن الحرية السياسية تتعارض مع أجواء الظلم والاستبداد[1].

فالحرية تختلف تبعا للأنظمة والفترات المختلفة، وهي ما تعني الوظيفة السياسية لمفهوم الحرية بأنها "سماح كل نظام سياسي بالمشاركة الفعلية للمحكومين في تسيير دفة الحكم، بغض النظر عن صور ومدي هذه المشاركة، التي هي أداة لحماية استقلال المحكومين في مواجهة الحكام باسم الحرية. وفي الدولة الحديثة الديمقراطية الناهضة يجب أن تنطوي على حرية القول وحرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية الضمير، ويجب أن تشمل سيادة القوة المدنية والقانون الذي ارتضته إرادة الشعب الحرة والذي يقف أمامه الكل سواء[2].

وأكد نسبة كبيرة من أفراد عينة البحث وجوب إتاحة حرية الترشيح للانتخابات الطلابية في مختلف التيارات والانتماءات السياسية، وهذا يعود إلى رغبة الشباب بدولة مدنية حديثة ديمقراطية، وسيادة القانون والحرية بعيداً عن التعصبات المذهبية والطائفية.

3- قيمة الانتماء

الانتماء للوطن هو الشعور المدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن– باعتباره عضوا فيه، ويشعر نحوه بالفخر والولاء، ويعتز بهويته وإرثه الحضاري، وتوحده معه، ويكون منشغلا ومهموما بقضاياه، وعلى وعي وإدراك بمشكلاته، والعمل على حلها، وكذلك ملتزما بالمعايير والقيم الموجبة التي تعلي من شأنه وتنهض به، ومحافظا على مصالحة وثرواته، ومراعيا الصالح العام، ومحافظاً على الانجازات الوطنية، ومشجعا ومسهما في الأعمال الجماعية، ومتفاعلا مع الأغلبية.

---

[1] محمد صالح مرسي، الحريات السياسية في المجتمع المتحضر، مطبعة السلوان، القاهرة، 1992، ص 23.

[2] ستانلي مورسيف، الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012، ص73.

ويعد الانتماء مطلبا ضروريا تصبو إليه كل نفس بشرية، فهو قضية وظاهرة اجتماعية أكثر منها فردية تتأثر بالتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية التي يشهدها المجتمع.

فهو ليس مجرد شعارات ترفع أو كلمات تردد في المناسبات، وإنما هو شعور تلقائي صادق ينبع من داخل المواطن عندما يشعر بتمتعه بكامل حقوقه مثلما يؤدي كل واجباته، فالانتماء ليس حدثاً عابراً، ولكنه عملية متراكمة ومتكاملة تغذية التنشئة السليمة والقدوة الحسنة والإنجاز الملموس وتدعمه ثقافة المصارحة والعدل[1].

وتكمن قيمة الأفراد والمجتمعات، ومكانة الأمم والحضارات في مقدار ولائها وانتمائها لأصولها وثوابتها، ومن هنا تظهر أهمية الولاء الوطني باعتباره الأساس الأول الذي يخول للفرد المطالبة بحقوقه، ومن ثم تأدية واجباته ضمن إطار قيم المواطنة، فأصبح مفهوم الولاء ذا أهمية كبرى، نظراً لعلاقته بتطور المجتمع وتماسكه[2].

فالانتماء عملية مكتسبة تستند على استعداد فطري، يتسم في الظروف العادية بالاستمرار، وإذا كان يقوم على إشباع الحاجات والدوافع، فإنه يؤول بالإنسان إلى التفاعل الإيجابي مع الذات. ومع الآخرين، وإلى الانتساب إلى جماعة ما يشعر معه الفرد بأنه جزء منها، وعضو فيها ينتسب إليها عن طيب خاطر، ويصاحب هذا التفاعل– عادة – شعور بالارتياح والاستمتاع للارتباط الذي تسعى إليه الجماعة[3].

كما يعتبر ركناً أساسياً في حياة الفرد الاجتماعية والسياسية، ويؤدي دوراً مهماً في تحديد علاقة الأفراد بوطنهم ومجتمعهم، وشعور الفرد كونه عضوًا في المجتمع منسجمًا معه ومرتبطاً بالمسئولية تجاهه، وشعوره بالفخر والاعتزاز والأمان فيه، فيعمل من أجل خيره وحمايته، ويعتز بوطنه، حيث يتفاعل إيجابيا مع أفراد مجتمعه، ويكون مخلصًا لهم ولقيمهم[4].

فقد أجمع علماء النفس والاجتماع على أن الانتماء من الحاجات النفسية الأساسية للإنسان ومن الحاجات الطبيعية التي تضمن له النمو والبقاء حيا، فهو حاجة نفسية طبيعية لدى الفرد ولكن شأنها شأن

---

[1] محمود القيعي، ثقافة الحوار، ط1، مركز الحضارة العربية للإعلان والنشر والدراسات، القاهرة، 2008، ص22.

[2] عبد الرحمن شرف محمد،الولاء الوطني والموسمي، ط1، أكاديمية شرطة دبي، معهد التدريب، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص15.

[3] عبد الحميد مرزوق، الحاجة للانتماء والحاجة للانجاز وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1984.

[4] مجاهد صالح الشعبي، الثقافة السياسية اليمنية، دراسة ميدانية، مكتبة جامعة القاهرة، القاهرة، 2012، ص227.

غيرها من الحاجات النفسية الطبيعية التي لا تتحقق تلقائياً، كما أنها لا تتخذ نمطاً سلوكيا واحدًا للتعبير عن نفسها، وإنما تتعدد تلك الأنماط اتساعًا وضيقًا وتنافراً وتكاملاً[1].

وبالرغم من اختلاف الآراء حول ماهية الانتماء ما بين كونه اتجاهًا أو شعورا أو إحساساً أو كونه حاجة أساسية نفسية، حيث إن الحاجة هي شعور الكائن الحي بالافتقاد لشيء معين، سواء أكان مصدر الفقد فسيولوجيا داخلياً، أو سيكولوجياً اجتماعياً كالحاجة إلى الانتماء والسيطرة والإنجاز أو كونه دافعاً أو ميلًا، إلا أنها جميعًا تؤكد صعوبة حياة الفرد بلا انتماء، ذاك الذي يبدأ مع الإنسان منذ لحظة الميلاد صغيرا بهدف إشباع حاجته الضرورية، وينمو هذا الانتماء بنمو ونضج الفرد إلى أن يصبح انتماءً للمجتمع الكبير الذي عليه أن يشبع حاجات أفراده، ولا يمكن أن يتحقق للإنسان الشعور بالمكانة والأمن والقوة والحب والصداقة إلا من خلال الجماعة.

فالسلوك الإنساني لا يكتسب معناه إلا في موقف اجتماعي، إضافة إلى أن الجماعة تقدم للفرد مواقف عديدة يستطيع من خلالها أن يظهر فيها مهاراته وقدراته، علاوة على أن شعور الفرد بالرضا الذي يستمده من انتمائه للجماعة يتوقف على الفرص التي تتاح له، كي يؤدي دوره بوصفه عضوًا من أعضائها[2].

1.3-الانتماء للوطن

إن الوضع السياسي السائد في أي بلد هو الذي يؤثر في الانتماء الوطني وسلوك الأفراد تجاه أوطانهم، فإذا توفرت الحريات والديمقراطيات واحترام كرامة الفرد، كان هناك انتماء وطني لدى أفراد المجتمع والعكس صحيح، كما أن العامل السياسي يؤثر في الانتماء الوطني عن طريق اهتزاز النظم السياسية القائمة، أو رفض البعض لها مما يؤدى للهجرة أو الصدام أو الاعتقال، أو عن طريق إهدار الأفراد في القرارات السياسية التي تتخذ بإزاء القضايا الوطنية[3].

ولهذا فإن الانتماء من العوامل التي تساعد على تماسك الجماعة وتزيد من ثباتها واستقرارها. ومن هنا سوف نحاول التعرف على مستوى قيمة الانتماء للوطن لدى شباب جامعة صنعاء من خلال الجدول الآتي:

---

[1] قدري حنفي، علم النفس والسياسة في مصر، الموسم الثقافي لرابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، القاهرة، 1986، ص62.

[2] عبد الحميد مغاوري، الحاجة للانتماء والحاجة للانجاز وعلاقته بالمسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، مصر، 1984، ص 89.

[3] أسعد يوسف، الانتماء وتكامل الشخصية، مكتبة غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992، ص 96.

جدول رقم (9): الشعور بالفخر بثورتي سبتمبر واكتوبر اليمنية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
الشعور بالفخر بثورتى سبتمبر وأكتوبر اليمنية	نعم	370	70
	إلى حد ما	136	25
	لا	29	5
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

في الجدول رقم (9) أجاب معظم أفراد العينة بنسبة (70%) بأنهم يشعرون بالفخر والاعتزاز بثورتي سبتمبر وأكتوبر، بينما الذين أجابوا إلى حد ما بنسبة (25%) من مجموع أفراد العينة، والذين أجابوا بعدم الشعور بالفخر بنسبة (5%) من مجموع أفراد العينة.

فأغلب الشباب أظهروا اعتزازهم وفخرهم بثورات سبتمبر وأكتوبر، ويعبر ذلك عن انتمائهم القوي، وتجذير الروح الوطنية والقومية لديهم مما يجعلهم يعتزون بثقافتهم وتراثهم والاعتزاز به.

فالشعور بالانتماء الوطني من الناحية النفسية من أقوى المشاعر في تحقيق الوئام والانسجام والتماسك والترابط والتضامن والتكامل والتعاون بين أرباب الانتماء الواحد، ولهذا الشعور أهمية في حياة الجماعات حيث يسهم في تحقيق ترابطها وإحساسها المشترك بأنها كالجسد الواحد. وإن لهذه العوامل أثراً بالغاً في توجيه الانتماء وترشيده، ويمكن للمؤسسات الفاعلة في المجتمع والقائمين على الوطن أن يتحملوا المسئولية، فكل فرد أو جماعة تحمل جزءاً من المسئولية تبعًا لمواطنها وأماكن تأثيرها[1].

وإذا انتقلنا إلى عنصر آخر لمعرفة مدى حب الشباب لوطنهم والتضحية في سبيل أوطانهم ضد أي عدو يهدد أمان واستقرار وطنهم، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (10): التضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الوطن

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
التضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن للوطن	نعم	335	63
	إلى حد ما	154	28
	لا	46	9
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يبين الجدول رقم (10) الذين أجابوا سيقدمون أنفسهم فداء للوطن كانت نسبتهم عالية (63%) من مجموع أفراد العينة، بينما الذين أجابوا إلى حد ما بنسبة (28%)، والذين أجابوا بعدم تقديم أنفسهم فداء للوطن بنسبة (9%) من إجمالي العينة.

[1] أسامة أبو ركبة، أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التربية، غزة، 2010، ص 55.

وأكدت عينة المقابلات بآرائهم في التضحية والدفاع عن الوطن وكيفية المساهمة في إثبات انتمائهم ووطنيتهم، فأجاب أحد المشاركين بقوله (م5)[1]: "**تقدم أنفسنا فداء للوطن ضد أي قوى خارجية تحاول زلزلة الأمن والاستقرار وضد أي عدوان خارجي يزلزل امن واستقرار بلادنا**".

وأضاف– أيضا– مشارك بقولة (م2)[2]: "**إن الدفاع عن الوطن والمساهمة في تطويره لا عن طريق الاقتتال الداخلي الذي يدمر المواطن والوطن بين أبناء الشعب الواحد، بل يكون عن طريق التزام الفرد بقوانين الولاء للوطن، ومن خلال تعزيز الجهود لبنائه، والعمل على رفعته واستقراره، وعلى وازدهاره، فالولاء للوطن، يكون بالعيش في سبيله وسبيل تقدمه وليس بالموت من أجل من عملوا على إهانة هذا الوطن واستغلاله على مدار عقود تحت مسمى الوطنية**".

وقال آخر (م 10)[3]: "**أجسد انتمائي لوطني وأعبر عن هذه الأزمات التي يواجهها الوطن عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام المختلفة والعمل المنظماتي والشبابي**".

إن دافع الانتماء هو الجوع الاجتماعي إذا توافر لدى الفرد فإنه يحفزه بدرجة من القوة، بحيث يستطيع أن يعدل كثيرا من سلوكه حتى يصبح سلوكه مطابقا لما يرتضيه مجتمعه، فعندما ينضم الفرد إلى الجماعة يجد نفسه في كثير من الأحيان مضطرا إلى التضحية بالكثير من مطالبه الخاصة ورغباته في سبيل الحصول على القبول الاجتماعي من أفراد الجماعة، وتجده يساير معايير الجماعة وقوانينها وتقاليدها، فيتوحد الفرد مع الجماعة فيري الجماعة وكأنها امتداد لنفسه يسعي من أجل مصلحتها، ويبذل كل جهد من أجل إعلاء مكانتها، ويشعر بالفوز إذا فازت أو بالأمن كلما أصبحت آمنة، ولذلك فإن الانتماء الوطني يعتبر من أوضح نماذج التوحد مع المجتمع. حيث يلاحظ تأثير شخصية الأمة National Character على شخصية الفرد وتطابق شخصيته مع النمط الثقافي السائد.

أما إذا لم يتوافر دافع الانتماء فيصبح الفرد في حالة حياد عاطفي بالنسبة للآخرين أو المجتمع ويعني ذلك أن ينحصر اهتمامه في ذاته أو يصبح في حالة ركود وغير نشط، لعدم توافر الدافع لأداء فعل معين وقد ينفصل عن ماضيه وحاضره ولا يهتم بمستقبله. فالانتماء هو النزعة التي تدفع الفرد للدخول في إطار اجتماعي فكري معين، بما يقتضيه هذا من التزام بمعايير وقواعد هذا الإطار، وبنصرته والدفاع عنه في مقابل غيره من الأطر الاجتماعية والفكرية الأخرى[4].

---

[1] المشارك في المقابلة 1، انظر في الملاحق.

[2] المشارك في المقابلة 2، انظر في الملاحق.

[3] المشارك في المقابلة 3، انظر في الملاحق.

[4] نجلاء عبد الحميد راتب، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999، ص 57.

ويمكن تفسير أن الغالبية العظمى من أفراد العينة أجابوا بتقديم أنفسهم فداء للوطن نظرا للظروف الراهنة التي يمر بها اليمن وجميع المواطنين اليمنيين من حرب مدمرة منذ مارس 2015 التي خاضها التحالف العربي بقيادة السعودية والإمارات على اليمن، والتي أُعلن حينها أنها من أجل استعادة سلطة الشرعية الانتقالية التي أسقطها الحوثيون، وبمعنى أصح فهي حرب عبثية استهدفت كل مؤسسات الدولة الحكومية، ودمرت كل البنى التحتية للبلاد، وقتلت الأطفال والنساء والشيوخ. فالانتماء للوطن ينعكس بشكل مواقف وأعمال وتضحيات في سبيل الله والوطن والشعب. كما هو حاصل اليوم من قبل الجيش واللجان الشعبية في مواجهة العدوان في مختلف الجبهات، وهم يدافعون عن الوطن وعزة وكرامة واستقلال الشعب اليمني.

كذلك ولَد لدى الشباب الشعور بقوة الانتماء والغيرة على وطنهم وأبنائه، والانضمام لصفوف المقاتلين والجبهات للدفاع عن وطنهم، وتقديم أنفسهم فداء للوطن فالكثير من الشباب دخلوا في المعترك وشاركوا في الحرب إما بشكل مباشر بالمشاركة في المعارك والجبهات المشتعلة في معظم أرجاء البلاد، أو غير مباشر بالدعم والتأييد والمساندة. فكان الشباب هم أكثر ضحايا هذه الحرب وأكثر المتضررين منها، حيث نفّذ التحالف مئات الغارات الجوية العشوائية التي أسفرت عن مقتل آلاف الشباب المدنيين، وضرب أهداف مدنية في انتهاك لقوانين الحرب، باستخدام الذخائر العنقودية المحظورة على نطاق واسع، ومقتل 6,872 مدنيا وجُرح 10,768 شخصا، أغلبهم بسبب الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية، وفقا لـ "مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومن المرجح أن عدد الإصابات الفعلية في صفوف المدنيين أعلى بكثير. وقد نزح آلاف آخرون بسبب القتال، ويعاني الملايين من نقص الغذاء والرعاية الطبية. فقد رصدت تقارير أن أكثر من 30 ألف يمني قتلوا جراء الحرب الدائرة في البلاد خلال العام 2015 من قوات الحوثيين وصالح وما يسمى الجيش الوطني والمقاومة في محافظات عدة، غالبيتهم من الشباب الذين تم تجنيدهم والزج بهم في المعارك المفتوحة والمنتشرة في نواحي اليمن[1].

وسننتقل إلى عنصر آخر وهو موقف الشباب من إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني ومعاناته في ظل الحرب الحالية والدمار الشامل الحاصل بها من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (11): إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني	نعم	303	57
	إلى حد ما	172	32

[1] يحى المتوكل، وآخرون، تحويلات اليمنيين في الخارج وتوجيهها نحو التنمية ، دراسة مقدمة إلى ورشة عمل تنظيم وزارة شؤون المهاجرين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2015 صنعاء، ص 3.

	لا	60	11
	الكلي	535	100

يبين الجدول رقم (11) أعلاه بأن نسبة أفراد العينة الذين يعملون على إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني ومعاناته من جراء الحرب في اليمن (57%)، ويعملون على إحياء الوعي بقضايا الشعب اليمني في اللقاءات أو الاجتماعات وكانت نسبتهم عالية من إجمالي أفراد العينة، بينما الذين أجابوا إلى حد ما(32%) ونسبة (11%) من الذين لا يتكلمون عن معاناة الشعب وأزمته السياسية الحالية.

ويرجع ذلك إلى قوة الانتماء للوطن وشعور بالغيرة على وطنهم وحبهم الشديد له، بينما من لم يتكلمون عن معاناة الشعب فهم من الذين وقفوا ضد الوطن والشعب وانضموا إلى صفوف دول التحالف ضد جماعة الحوثيين. فقد مثلت ظروف الحرب بيئة خصبة لاستقطاب الشباب من الجماعات المتطرفة لا سيما في المحافظات والمدن والمناطق التي تقع تحت سيطرة قوى وجماعات إرهابية تسمي نفسها "المقاومة" و"الشرعية" وتحتمي بقوات السعودية والإمارات.

وإذا انتقلنا إلى معرفة موقف الشباب من الهجرة إلى إسرائيل وتركهم لوطنهم من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (12): موقف الشباب من الحصول على فرصة عمل في إسرائيل

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
موقف الشباب من الهجرة الحصول على فرصة عمل في إسرائيل	أهاجر	46	9
	لا أهاجر	354	66
	أخرى	135	25
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يوضح الجدول رقم (12) موقف الشباب من الحصول على فرصة عمل في إسرائيل، فأظهرت النتائج بعدم موافقة الشباب على الهجرة إلى إسرائيل بنسبة (66%) من إجمالي أفراد العينة مقابل (9%) موافقين على الهجرة، بينما الذين أجابوا بأنهم يفضلون البقاء في وطنهم في حال توفر لهم فرص عمل ومستوى معيشي جيد بنسبة (25%).

إن الهجرة اليمنية إلى بلاد العالم المختلفة، ظاهرة قديمة ترجع جذورها التاريخية إلى ما قبل القرن الخامس قبل الميلاد، ولكن أخذت في التزايد مع مرور الزمن، ووصلت إلى ذروتها في عام 2014، بسبب الاضطرابات الأمنية والفوضى المفتوحة وغياب الدولة، واستمرار الحرب وانعدام فرص العمل التي تعتبر كأحد أبرز الأسباب التي تقف خلف دوافع الهجرة غير الشرعية. ويتركز معظم المهاجرين في السعودية بنسبة 79%، ودول الخليج العربي بنسبة 5.5%، أما إحصائية المهاجرين في إسرائيل فقد وصل عددهم

إلى (53.515) مهاجر بنسبة 4.7% من المهاجرين اليهود من أصل يمني. نتيجة للنزاعات المسلحة في أماكن تمركزهم والوضع الاقتصادي المتردي.

إن التزام الدولة بتوفير مقومات الحياة الأساسية كالصحة والتعليم والإسكان والمرافق، وفرص العمل وغيرها، سوف يزيد من درجة الانتماء الوطني ومن تعميقه أما قلة توفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل، وانهيار القيم الإنسانية الاجتماعية، وعدم تكافؤ الفرص يؤدي إلى الهجرة، ومن الدوافع التي تؤدي للهجرة وتضعف الانتماء الوطني هو التخلف الاجتماعي وضعف واضمحلال الروابط الأسرية[1].

فالعامل النفسي له دور كبير في زيادة أو إضعاف الانتماء الوطني، فالهجرة غالبًا ترتبط بالدافع النفسي، وانهيار القيم له تأثير في النفس الإنسانية، ومن ثم تثبيت النفس أو هزمها وإضعافها والعامل النفسي الإيجابي مهم في زيادة الدافعية للعمل من أجل الوطن، ومن ثم زيادة القوة في الانتماء الوطني. أما العامل الاقتصادي كمؤثر على الانتماء لا يرتبط في نفسية الفرد العادي لمجرد سد احتياجاته المادية، وتحقيق عائد مالي، ولكنه اقترن بحالة الرعب والهلع من المستقبل وافتقاد مشاعر الأمن والطمأنينة في الواقع الاقتصادي، مما جعل البعض يعزمون الهجرة إلى الخارج، أو الانشغال بجمع المال عن أي عمل أو تفكير آخر. فتحقيق وإشباع حاجات الأفراد من الناحية الاقتصادية تساهم في تقوية الانتماء الوطني.

في حين يرى ديوكس (Deaux & others) أن الانخراط في مجموعات الناس مباشرة والتفاعل معهم يقلل من القلق ويعطي الثقة بالنفس والشعور بالأمن، ويلبي حاجات الفرد الاجتماعية ويزيد من مستوى الانتماء الوطني[2].

وترى الباحثة أن قيمة الانتماء للوطن احتلت أكبر مرتبة بالنسبة لأفراد العينة، ومناصرة الطلاب للقضايا التي تهم الوطن وحبهم لوطنهم وإيمانهم بقضيته، رغم الوضع الاقتصادي المتدهور في اليمن وانعدام الأمن والأمان، وهذه نتيجة طبيعية؛ لأن حب الأوطان شعور يختلج في كيان كل إنسان.

بينما الذين أجابوا بالموافقة للهجرة نظرا لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، وسياسة التجويع والإفقار، وإدارة البلد بالأزمات والحروب، والإرهاب.

فكلما شعر الإنسان بأن الوطن يقدم له الرعاية بمختلف أشكالها الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية، وفرص الحياة الكريمة وحرية التعبير كلما شعر بالأمان والاستقرار فيه، ومن ثم تقوية الانتماء إليه.

4- قيمة المواطنة

[1] إسماعيل قباري، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1982، ص169.
[2] لطيفة خضر، دور التعليم في تعزيز الانتماء، دار الكتب، القاهرة، 2000، ص 59.

المواطنة هي الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته اتجاهها. وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد تترتب عليه حقوق يتمتع بها كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤوليتها تجاه الدولة[1].

فالمواطنة الرئيسية التي تقوم عليها الدولة، كالمشاركة، والعدل، والمساواة، والانتماء والولاء الوطني، والتقيد بالنظام، كل هذا لا يولد مع الإنسان، إنما ينمو تدريجيا مع إدراكه لقيام الدولة بواجباتها تجاه خدمة مواطنيها ورعايتهم، وضمان أمنهم في جميع المجالات، وفي مقدمتها الضرورات الخمس، في ظل مناخ يسوده العدل والمساواة والحياة المعيشية الكريمة، تحت مظلة المصلحة العليا للوطن والمجتمع[2].

سوف نحاول التعرف على قيمة المواطنة لدى شباب جامعة صنعاء من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (13): تحقيق مستوى عالي من الأداء والعطاء لخدمة الوطن

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
تحقيق مستوى عالي من الأداء والعطاء لخدمة الوطن	نعم	256	48
	إلى حد ما	240	45
	لا	39	7
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

أظهرت النتائج في الجدول رقم (13) من يحققون مستوى عالي من الأداء والعطاء لخدمة الوطن بنسبة (48%) من إجمالي أفراد العينة، مقابل (45%) أجابوا إلى حد ما، بينما الذين أجابوا بأنهم لايحققون مستوى عال من الأداء والعطاء لخدمة الوطن بنسبة (7%).

المواطنة هي العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها من حقوق وواجبات، وهو ما يعني أن أبناء الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب الوطن سواسية دون أي تمييز قائم على أي معايير تحكيمية، مثل: الدين أو اللون أو المستوى الاقتصادي أو الانتماء السياسي والموقف الفكري، ويترتب على التمتع بالمواطنة سلسلة من الحقوق والواجبات كالمساواة، والحرية، والمشاركة، والمسؤولية الاجتماعية[3].

---

[1] حسن طارق، الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، أعمال المناظرة الوطنية: الشباب والسياسات الشبابية والبحث العلمي من أجل تفاعل جديد، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2009، ص114.

[2] مني مكرم عبيد،المواطنة،مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلة، القاهرة، 2006، ص6.

[3] أحمد عبد الباقي، المواطنة حقوق وواجبات، جامعة المنيا، مايو http: www.kenanaonlin.com, 13.11.2009

أظهرت النتائج تقارب نسبة الذين يحققون مستوى عالي في الأداء، ونسبة الذين أجابوا إلى حد ما،ونسبة ضئيلة جدا لا يؤدون مستوى عالي من الخدمة.

ويمكن تفسير ذلك بأن المواطنة بمفهومها الحقيقي تنطوي على الالتزام، والاحترام المتبادل في العلاقة الإيجابية بين أطرافها الرئيسية، (المواطن، المجتمع، الدولة)، وتمتع كل طرف بحقوقه وقيامه بواجباته على أكمل وجه، فبقدر تمتع الفرد بحقوقه واحترام حريته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وسائر الحقوق الأخرى، ليس فقط من قبل الدولة، ولكن من بقية فئات المجتمع، يقدر ارتباطه بوطنه وولائه له، وقيامه بواجبات ومسؤوليات ذلك الوطن عليه، والعكس صحيح، وعند فقدان تلك الحقوق لأي سبب كان، سيتقلص شعوره بالمواطنة، بل قد يتجه لأطراف أخرى تحقق له حقوقه وطموحه، حتى وإن كان ذلك على حساب مصلحة مجتمعه ووطنه.

وسننتقل إلى عنصر آخر وهو معرفة رأي الشباب في مسألة هل تقع المسؤولية وحدها على الحكومة في حل مشكلة النفايات؟ يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (14): مسؤولية الحكومة في حل مشكلة النفايات

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المسؤولية تقع وحدها على الحكومة في حل مشكلة النفايات	نعم	130	25
	على الجميع	350	65
	لا	55	10
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

أظهرت النتائج في الجدول رقم (14) من يرون المسؤولية وحدها تقع على عاتق الحكومة في حل مشكلة النفايات بنسبة (25%) من إجمالي أفراد العينة، مقابل (65%) أجابوا بأنها مسؤولية تقع على عاتق الجميع، والذين أجابوا بأنها ليست مسؤولية الحكومة وحدها بنسبة (10%).

إن الغالبية العظمى من أفراد العينة أجابوا بأنها مسؤولية تقع على عاتق الجميع لأن الدولة هي مصدر إشباع الحاجات الأساسية، وحماية الذات من الأخطار المصيرية. بالمقابل على المواطن دفع الضرائب والرسوم، كما أن عليه الالتزام بالنظام والقانون.

وسننتقل إلى عنصر آخر وهو موقف الشباب من الحفاظ على ممتلكات الدولة من الاختلاس من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (15): الحفاظ على ممتلكات الدولة من الاختلاس

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
الحفاظ على ممتلكات الدولة من الاختلاس	نعم	200	37
	إلى حد ما	300	56

	لا	35	7
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني 2016

تبين من الجدول رقم (15) أن نسبة الذين أجابوا بالمحافظة على ممتلكات الدولة من الاختلاس (37%)، بينما الذين أجابوا بأنه إلى حد ما، كانت نسبتهم عالية بنسبة (56%)، والذين أجابوا بعدم الحفاظ على ممتلكات الدولة بنسبة (7%)، وهي نسبة ضئيلة من جملة أفراد العينة.

على الرغم من تبني الدولة لسياسات التكييف الهيكلي عبر حزمة الإصلاحات التي قدمتها المؤسسات الدولية المانحة الصندوق والبنك الدوليين، إلا أن ذلك لم يخفف من معاناة المواطن اليمني نظرا لتفاقم الظروف المعيشية المتردية بل على العكس وسعت من دائرة الفقر.

فقد أصبحت البطالة في اليمن بالتزامن مع مشكلة الفقر أحد أهم التحديات التنموية التي تهدد مستقبل اليمن الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لأثارها السلبية التي تعمل على إخراج جزء من طاقة المجتمع من مسارها الإنتاجي ونسبة كبيرة منها هي طاقات شابة قادرة على العطاء والتميز والإبداع[1].

ولأن آثار البطالة تكون سيئة على جميع المتعطلين، إلا أن أثارها على الفئة الشابة تكون أكثر قسوة اجتماعيا ونفسيا مما يؤدي إلى عزلتهم وتهميشهم اجتماعيا وتولد في أنفسهم مشاعر الضيق والضياع والمشاعر العدوانية التي تعمل على إفراز أنواع متعددة من القيم الثقافية السلبية[2].

ومن وجهة نظر الباحثة أن الأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع اليمني، والفقر لدى بعض الطبقات يقابله ثراء فاحش للبعض الآخر، بحيث يدفع البعض لتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة، وعدم الاكتراث بالوطن، وقد يصل بالبعض لارتكاب جرائم ضد الوطن كاختلاس المال العام، أو التزوير أو الرشوة أو عدم الأمانة أو التخريب وغيرها.

كما تؤدي البطالة إلى انخفاض ثقة الناس تجاه المؤسسات الرسمية والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع؛ فحرمان الفرد من حق العمل يجعله يفقد شعوره بالانتماء الاجتماعي وتتولد في نفسه مشاعر الإحباط والفشل.

ويعد انتشار الفقر بمختلف مظاهره، من الجوع والبؤس والحرمان والمرض والجهل والتشرد وإهدار الكرامة والتهميش السياسي والاقتصادي والاجتماعي عبئا على اليمن الذي يندرج ضمن الدول والمناطق الأقل دخلا في العالم برغم الثروات الهائلة التي تزخر بها. مما يؤكد أن الفقر المنتشر هو نتاج السياسات

---

[1] منصور علي البشيري، التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالشباب، أوراق يمانية، صنعاء، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع (35)، سبتمبر 2005 ، ص 22.

[2] أحمد السيد النجار، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005م، ص 28.

السياسية الاقتصادية والاجتماعية الغير عادلة وغير المعنية حتى بمكافحة الفقر أو بتمكين الفقراء من مساعدة أنفسهم من خلال توفير فرص العمل لكسب العيش بكرامة.

5- قيمة السلام

تتضمن قيمة السلام كقيمة سياسية الوفاق بين الأفراد والجماعات والدول، وكذلك نبذ الحروب وحل المشكلات بالطرق السلمية والتعايش في أمان قولا وعملا مع الآخرين داخل المجتمع وخارجه فالسلام هو مفتاح الحياة الإنسانية وهو أيضاً مطلب وحاجة ضرورية للحياة بكل حلقاتها وحاجة ملحة أيضاً لتحقيق التطور والتنمية والأمن الأمان والاستقرار لحياة البشرية كما أنه ركيزة أساسية لاحترام وحماية حقوق الإنسان وكرامته[1].

سوف نحاول التعرف على حضور قيمة السلام عند شباب جامعة صنعاء من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (16): حل الخلافات بالطرق السلمية مع الآخرين

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
حل الخلافات بالطرق السلمية مع الآخرين	أوافق	347	65
	محايد	166	31
	لاأوافق	22	4
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني 2016

أوضح الجدول رقم (16) أن نسبة كبيرة من الشباب يتحلون بالخلق الكريم ويحلون الخلافات بالطرق السلمية، وتمثل الغالبية العظمى للعينة بنسبة (65%)، بينما الذين أجابوا بأنه أحيانا يحلون الخلافات بالطرق السلمية بنسبة (31%)، أما الذين أجابوا بأنهم لا يلجئون للطرق السلمية في حل الخلافات بنسبة (4%)، وتمثل النسبة الأقلية من مجموع أفراد العينة.

وسننتقل إلى عنصر آخر لمعرفة رأي الشباب في استخدام العنف ضد أي اعتداء يمس الشأن العام للوطن خلال الجدول التالي:

جدول رقم (17): تأييد كل ما يدعو إلى السلام

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
تأييد كل ما يدعو إلى السلام	أوافق	400	75
	محايد	95	18
	لا أوافق	40	7

[1] عبير أبو العلا عبد الرازق محمد، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص207.

	الكلي	**535**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

بينت نتائج الجدول رقم (17) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يؤيدون كل ما يدعو للسلام بنسبة(**75**%)، بينما الذين أجابوا بالحياد بنسبة (**18**%)، والذين أجابوا بعدم تأييدهم كل ما يدعو إلى السلام بنسبة (7%).

ولتوضيح رأي أفراد العينة بأن أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (18): أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات

	درجة الاستجابة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات	**نعم**	**422**	**78**
	لا	**113**	**21**
	الكلي	**535**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

أوضحت نتائج الجدول رقم (18) أن الغالبية العظمى للعينة أجابوا بأن أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات وكانوا بنسبة (78%)، بينما من أجابوا ب (لا) كانوا بنسبة(21%)، وهي نسبة ضئيلة جدا.

أظهر معظم أفراد العينة بأن الأطفال هم ضحايا العنف في حل الخلافات، فقد نظم العديد من الإعلاميين وكل نشطاء المجتمع ومنهم الشباب بأصوات عالية المطالبة بوقف الحرب الدائرة في اليمن، ونقل صور جرائم هذه الحرب وآثارها لتكون دالة على مخاطر الحرب وبشاعة جرائمها، والعمل على نشر ثقافة السلام والتأكيد على أهمية تحقيق السلام والديمقراطية لينعم الناس بالحياة التي منحها الله للإنسان.

فالشباب اليمني يملك أشواقا عميقة إلى السلام القائم على الثقة وعلاقات الود، ولكنهم لا يرون في الخطاب السياسي أو في الممارسة انعكاسا لمشاكلهم، ولا يعتبرون سلوك القياديين يمثل آمالهم، مع استعدادهم ليضعوا طاقتهم من أجل التغيير، والقيام بمبادرات التدخل لحل النزاعات أو حتى للوقاية من تفاقمها بما يخدم قضايا الحريات والحقوق الإنسانية، ويشكل الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الهائل الناجم عن الصراع تحديا ضخما أمام تحقيق السلام.

ثالثاً: قياس مستوى القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء

لمعرفة مستوى القيم السياسية الكلية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء، فقد تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على مقياس القيم السياسية الكلية، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (19): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي للقيم السياسية

القيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
السلام	14.2239	1.7836	70.02%	1
الحرية	11.8060	1.59376	65.58%	3
المساواة	9.6537	1. 3890	53.63%	4
المواطنة	8.9459	0.9879	50.99%	5
الانتماء للوطن	12.550	1.6452	68.343%	2
الدرجة الكلية	35.6836	2.72626	88.08%	

المصدر :البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول رقم (19) أن القيم السياسية الكلية لدى أفراد عينة البحث من طلبة جامعة صنعاء كانت عند مستوى عال، وأن متوسط الدرجات الكلية لأفراد العينة في مجال القيم السياسية بوزن نسبي مقداره (88.08%)، وهذه نسبة عالية تدل على أن هناك إيماناً لدى الطلاب بمجال القيم السياسية التي تم قياسها. وكان ترتيب القيم السياسية كما يلي:

- المرتبة الأولى: قيمة السلام بوزن نسبي(70.02%)، ومتوسط حسابي(14.223).
- المرتبة الثانية: قيمة الانتماء بوزن نسبي(68.34%)، وبمتوسط حسابي(12.550).
- المرتبة الثالثة: قيمة الحرية بوزن نسبي (65.58%)، ومتوسط حسابي(11.806).
- المرتبة الرابعة: قيمة المساواة بوزن نسبي(53.63%)، ومتوسط حسابي(9.653).
- المرتبة الخامسة: قيمة المواطنة بوزن نسبي(50.99%)، ومتوسط حسابي(8.945).

حصلت قيمة السلام على المرتبة الأولى من بين القيم السياسية السائدة لدى شباب جامعة صنعاء، ويعود ذلك إلى تعطش الشعب اليمني لإحلال الأمن والسلام في البلاد؛ لما آلت إليه من حرب دمرت كل شيء له علاقة بالحياة الإنسانية، فقد تسببت بأضرار كبيرة في كل مجالات الحياة مثل: التعليم، والصحة، والبيئة، والبنى التحتية لكل الخدمات العامة، وبروز العديد من الانتهاكات لحقوق الإنسان والديمقراطية وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، إضافة إلى ذلك بروز ظاهرة خطيرة داخل المجتمع والتي سيكون لها آثار خطيرة على المجتمع لسنوات قادمة ويمس التعايش والترابط والسلم المجتمعي، وهي ظاهرة التطرف والإرهاب والتي يشعرون معها أنهم أصحاب هدف يسعون ويعملون لتحقيقه، وقناعتهم بأن ما يقومون به هو عمل جهادي سينالون عليه عظيم الثواب في الحياة الآخرة. وكذلك انتشار المليشيات المسلحة مع غياب تام لسيادة القانون والمؤسسات المعنية بحماية القانون وحقوق الإنسان، وبروز ظاهرة الاعتقالات والاختطافات والسجون السرية. ولعل هده المخاطر لها آثار بالغة على مستقبل اليمن وتطوره وتنميته.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج كل من: دراسة ياسر أبو حامد (2011)[1]، حيث كان أعلى مستوى للقيم السياسية عند قيمة الحرية، تلاها قيمة الانتماء، وأتت قيمة المساواة والعدالة الاجتماعية في المرتبة الأخيرة.

وتتفق كذلك مع دراسة إيفينسون كريسان Krisan.Evenson (2002)، التي توصلت إلى أن القيم السائدة في المجتمع كانت عالية، وتحدد شكل العلاقة والتفاعل بين التجمعات والمجتمع السياسي والثقافة السياسية، التي تحمل في طياتها قيما سياسية تعد دافعة ومحفزة للمجتمع ككل بما فيه الأطفال والشباب[2].

ودراسة انتونيا سيلزينيفيا Seleznva. Antonia (2011)، التي توصلت إلى أن توافر القيم السياسية تنعكس على شخصية الشباب السياسية، والقيم السياسية ليست مجرد قيم في حد ذاتها ولكنها تعكس ملامح الحياة والأوضاع المعيشية الحقيقية للمواطنين[3].

فالقيم السياسية لها دور في تشكيل شخصية الشباب في ظل التقدم العلمي والتقني المذهل، الذي غدا يمس كل مكونات الحياة الإنسانية، فهي تؤثر في استجابة الشباب من خلال المنبهات السياسية، وأيضاً من خلال عملية التنشئة السياسية، وتشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، كما أنها تجعل السلوك السياسي امتدادا للسلوك الاجتماعي، وتبث في النفس قوة محركة نحو العمل والمشاركة السياسية.

ومما سبق نلاحظ تحقق **الفرضية الأولى**: يوجد لدى شباب جامعة صنعاء قيم سياسية دافعة ومحفزة للمشاركة في الحياة السياسية.

المبحث الثاني: المتغيرات الأساسية المؤثرة في القيم السياسية

1- القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقا لمتغير الجنس.

1.1-قيمة الحرية

يوضح الجدول رقم (20) توجد فروق في قيمة الحرية تبعاً لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.03)، بمتوسط حسابي للذكور (9.4749)، ومتوسط حسابي للإناث (9.8590)، ولكن بنسبة ضئيلة جدا، قد لا تكاد تذكر بين الذكور والإناث.

---

[1] ياسر أبو حامد، القيم السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2016.

[2] Krisan.Evenson."SOURCES Of CANADIAN POLITICAL VALUES A COMPARISON Of TEACHER AND STUDENT COHORT".Socialization Agents and Province Differences, PHD, Syracuse University, 2002.

[3] Seleznva. Antonia." POLITICAL VALUES OF YOUNG RUSSIANS". Paper Presented at the annual meeting of the ISPP 34th Annual Scientific Meeting, Bilgi University, Istanbul , Turkey,2011, P9.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن الطلبة ذكورا وإناثا يعيشون الظروف نفسها وإحساسهم بالتهميش من قبل السلطات، وتفشي البطالة وعدم وجود فرص للعمل في صفوف الشباب بشكل عام، مما ساهم في تعزيز رغبتهم لممارسة حرياتهم والمطالبة بحقوقهم، راغبين في التحرر من القيود التي تكبل طاقاتهم وإنتاجهم سواء كانت قيودًا مادية أو معنوية، ومدركين أن الحرية تعني قدرة الإنسان على التقرير والاختيار وانتخاب إمكانية بين عدد من الإمكانيات الموجودة والمختلفة، ويعتقدون أن الإكراه يجعل من الدولة قوة كابتة للحريات ومن القانون حالة تعسفية. والاستبداد يقود المجتمع إلى الانشقاق والتفكك؛ لأنه يحرم الآخرين من ممارسة حقوقهم في التعبير عن الرأي والمشاركة.

2.1– قيمة الانتماء

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة الانتماء وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.00)، بمتوسط حسابي للذكور (12.139)، ومتوسط حسابي للإناث (11.423)، لصالح الذكور.

ويعود ذلك إلى أن تلك الأجواء التي يعيشها الشباب جعلتهم أكثر تشبثاً بالأرض والشعور بالانتماء والدفاع عن الوطن، وأن الذكور أكثر تعبيراً للانتماء من خلال السلوكيات في الفعاليات الوطنية، والمشاركة في جبهات الدفاع عن الوطن ضد أي قوى خارجية تحاول المساس بالوطن وسيادته الداخلية.

وقد تعارضت هذه النتيجة مع دراسة سحر الكحكي[1]، (1988) حيث دلت النتائج على أن الإناث أكثر انتماء من الذكور، وكانت العينة من الموظفين الحكوميين والعمال، كما اختلفت مع دراسة عبد العال السيد[2](1998) ، حيث دلت النتائج بعدم وجود فروق في درجة الشعور بالانتماء تعزى إلى متغير الجنس، حيث العينة من خريجين الجامعات. وكذلك اختلفت مع دراسة عبد الله عبد المتعال(1991)[3]، بعدم وجود فروق دالة إحصائيا بين الجنسين في قيمة الانتماء للوطن في الجامعات. وكذلك اختلفت مع نتائج دراسة جمعة عسفة (2003) [4]، حيث دلت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائيا بين متوسطي درجات أداء التلاميذ على الانتماء الوطني تعزى لمتغير الجنس حيث كانت العينة من طلاب المدارس.

واختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة "ماير وشمت" حول تحديد الاهتمامات السياسية والقيم المتصلة بالسياسة، كما تمثلت في النظر للسلوك السياسي على أنه سلوك ذكوري، والاعتقاد في أهمية

---

[1] سحر عبد الحميد الكحكي، دوافع الانتماء لدي بعض الشرائح الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988.

[2] عبد العال السيد، دراسة اثر بعض التغيرات المجتمعية على الشعور بالانتماء لدى الشباب الجامعي، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد1، السنة الثالثة عشر، جامعة المنوفية. 1998.

[3] عبد الله عبد المتعال، دراسة لبعض جوانب الانتماء وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلبة جامعة أسيوط، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر، 1991.

[4] جمعة محمد عسفة، مدى تناول كتاب اللغة العربية لقضيا الانتماء الوطني وأثره في ترسيخها لدى تلاميذ الصف السادس في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأقصى،البرنامج المشترك مع جامعة عين شمس، 2003 ،غزة.

المشاركة السياسية، وذلك لدى عينة من طلبة المدارس الثانوية من الذكور والإناث في أربعة بلدان مختلفة (الصين، واليابان، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية). وسعت الدراسة إلى تحديد مدى تأثير الثقافة والمستوى الاقتصادي في نمو أنماط تنشئة سياسية متصلة بالنوع. وأظهرت النتائج أن الإناث أكثر اهتماما بالمشاركة السياسية من الذكور، لكن في ظل إدراك السلوك السياسي بصفته سلوكاً ذكورياً واسع الانتشار في العينات الأربعة، ولكن لم توجد فروق بين الجنسين في باقي متغيرات الدراسة على مستوى البلدان الأربعة[1].

3.1– قيمة المساواة

توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة المساواة وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.05)، بمتوسط حسابي للإناث يساوي (13. 948)، وللذكور (14. 463)، وهو ما يعني أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في قيمة المساواة لصالح فئة الذكور.

ويمكن تفسير ذلك لأن الثقافة المجتمعية هي المهيمنة على أفراد العينة القائمة، فالعادات والتقاليد وما ترسخ من تلك الثقافة لا تزال تلقي بظلالها على الواقع المعاش حتى في أكثر صروح التعليم، فالمجتمع اليمني المحافظ يرى أن الاختلاط ومشاركة المرأة في المجال السياسي نقص في حقها، وأن الرجل أقدر منها على تحمل العمل السياسي، والقوامة للرجل كما منحه الدين الإسلامي، فالمرأة اليمنية لا زالت مكبلة بقيود اجتماعية وثقافية تبعاً للثقافة السائدة في المجتمع اليمني.

4.1- قيمة المواطنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة المواطنة وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.20)، ومتوسط حسابي للذكور (9.434)، ومتوسط حسابي للإناث (9.120)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق بين الذكور والإناث في قيمة المواطنة.

وتتفق النتائج مع دراسة عبد الله بن سعيد القحطاني التي توصلت على عدم وجود فروق في مستوى المواطنة لدى طلاب الجامعات باختلافهم في العمر، والحالة الاجتماعية.

5.1- قيمة السلام

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في قيمة السلام وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.1)، وبمتوسط حسابي للذكور (13.787)، وللإناث (13.534)، وهو ما يعني أنه لا توجد فروق في قيمة السلام بين الذكور والإناث.

ونخلص من النتائج الحالية إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية الكلية لدى جامعة صنعاء بمستوى دلالة (0.04) تبعًا لمتغير الجنس لصالح الذكور.

[1] أسامة أبو ركبة، مرجع سابق، ص98.

وتختلف هذه النتائج مع دراسة محمد عليان وعزت عسلية التي توصلت إلى عدم وجود فروق بين الطلاب والطالبات على القيم الاقتصادية والجمالية والسياسية[1].

وتتفق مع دراسة صهيب كمال الآغا التي توصلت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس لصالح الإناث بين متوسطات تقديرات المراهقين من طلبة الثانوية بمحافظة غزة، لمدى الوسائط الإعلامية في تدعيم القيم السياسية والاقتصادية[2].

جدول رقم (20): الفروق في القيم السياسية تبعا لمتغير الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة
المساواة	ذكر	279	14.463	1.63960	2.825	0.05
	أنثى	256	13.948	1.69171		
الحرية	ذكر	279	9.4749	1.56262	2.106	0.03
	أنثى	256	9.8590	1.77600		
الانتماء	ذكر	279	12.139	1.60321	4.206	0.00
	أنثى	256	11.423	1.49855		
المواطنة	ذكر	279	9.434	1. 6262	1.901	0.2
	أنثى	256	9,120	1.69171		
السلام	ذكر	279	13.787	1.70630	1.879	0.1
	أنثى	256	13.534	1.7600		
القيم السياسية ككل	ذكر	279	36.078	2.72824	2.869	0.04
	أنثى	256	35.23	2.66118		

المصدر :البحث الميداني 2016

2 - القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير مكان الإقامة.

أظهرت النتائج في الجدول **(21)** أنّه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير مكان الإقامة عند مستوى دلالة **(0.137)** ما يعني عدم وجود فروق في القيم السياسية بجميع مؤشراتها تبعًا لمتغير مكان الإقامة سواء الريف أو المدينة.

ويمكن أن يعود ذلك إلى حالة التجانس التي يعيشها المجتمع اليمني، والطلاب على وجه الخصوص، سواء أكانوا من الريف أو من المدينة، فقد تعرضوا للظروف نفسها، حيث لا تبدو– هناك– خطوط فاصلة بين العادات والتقاليد والقيم السائدة في كل من المدينة والريف. وكذلك بسبب انتشار وسائل الاتصال الإعلامي والثقافي، وزيادة التداخل العمراني الذي ساعد على تذليل الفوارق بين هاتين الفئتين في بعض جوانب الحياة الاجتماعية، وكذلك يتلقون القدر نفسه من المعلومات عبر وسائل الإعلام المختلفة

[1] حمد عليان، وعزت عسيلة، الاتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الشباب الجامعي المعاصر لانتفاضة الأقصى، المؤتمر التربوي الأول، التربية في فلسطين وتغيرات العصر: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، 2004.

[2] صهيب كمال الاغا، "دور الوسائط الإعلامية الفلسطينية في تدعيم القيم لدى المراهقين بمحافظة غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد16، العدد1، 2008.

من الأخبار السياسية والثقافية وغيرها، لذا فقد كانت توجهات الشباب الجامعي نحو القيم السياسية متساوية لدى أبناء الريف وأبناء المدينة على حد سواء.

جدول رقم (21): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير مكان الإقامة

المجال	مكان الإقامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المساواة	ريف	146	14.804	1.48503	2.54	533	. 11	غير دالة
	حضر	389	14.131	1.69456				
الحرية	ريف	146	9.3913	.85578	1.86	118.282	.065	غير دالة
	حضر	389	9.6955	1.76699				
الانتماء الوطني	ريف	146	12.000	1.44530	.889	533	.375	غير دالة
	حضر	389	11.775	1.61630				
المواطمة	ريف	146	14.8043	1.48503	2.30	282	0.7	غير دالة
	حضر	389	14.1315	1.69456				
السلام	ريف	146	9.3913	.85578	1.72	533	0.2	غير دالة
	حضر	389	9.6955	1.76699				
القيم السياسية ككل	ريف	146	36.195	2.43693	1.505	64.900	.137	غير دالة
	حضر	389	35.602	2.76463				

المصدر:البحث الميداني 2016

3. القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي .

يوضح الجدول رقم (22) الفروق في القيم السياسية لدى شباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي.

1.3– قيمة المساواة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة المساواة بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.14).

2.3- قيمة الحرية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة الحرية بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.90).

3.3- قيمة الانتماء

توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة الانتماء تبعاً لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.00) لصالح طلاب المستوى الرابع.

4.3– قيمة المواطنة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني وطلاب المستوى الرابع في قيمة المواطنة بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.20).

5.3– قيمة السلام

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني وطلاب المستوى الرابع في قيمة السلام بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.10).

مما سبق نلاحظ أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية الكلية لدى طلبة جامعة صنعاء تبعًا لمتغير المستوى الدراسي لصالح طلاب السنة الرابعة بمستوى دلالة (0.001).

ويمكن تفسير ذلك بأن طلبة المستوى الرابع أكثر خبرة ومعرفة ونضجاً من طلبة المستوى الثاني الذين لا زالت خبرتهم متواضعة، وخاصة في القضايا السياسة؛ نتيجة للمدة الزمنية الطويلة التي قضاها الطالب في الاحتكاك بالتيارات الحزبية والأطر الطلابية الموجودة في الجامعة، والدخول في النقاشات والحوارات السياسية، وحضور الأنشطة والفعاليات التي تنظمها الجامعة في مختلف المناسبات السياسية والوطنية، ووصول الطالب لمرحلة من النضج والوعي السياسي. حيث إن الجامعات هي مكان يبدأ فيها تبلور الشخصيات القيادية للمستقبل، وتشير التجارب والنماذج إلى أن معظم القيادات السياسية جاءت من الحاضنة الرئيسية، وهي الجامعات.

جدول رقم (22): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير المستوى الدراسي

المجال	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المساواة	الثاني	273	14.3526	1.67660	1.450	.148	غير دالة
	الرابع	262	14.0864	1.68071			
الحرية	الثاني	273	9.6647	1.66104	.124	.901	غير دالة
	الرابع	262	9.6420	1.69258			
الانتماء	الثاني	273	12.1329	1.29835	3.924	.000	دالة
	الرابع	262	11.4568	1.79751			
المواطنة	الثاني	273	9.6647	1.69258	1.54	.70	غير دالة
	الرابع	262	9.6420	1.29835			
السلام	الثاني	273	14.3526	1.67660	1.68	.10	غير دالة
	الرابع	262	14.0864	1.68071			
القيم السياسية الكلية	الثاني	273	35.1852	2.87897	3.270	.001	دالة
	الرابع	262	36.1503	2.49429			

المصدر :البحث الميداني 2016

4- القيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير نوع الكلية.

يتضح من الجدول رقم (23) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في كل مكونات القيم السياسية لدى طلبة جامعة صنعاء تبعًا لمتغير نوع الكلية عند مستوى دلالة **(0.37)**.

ويعزى ذلك إلى تشابه البيئة الاجتماعية والسياسية لطلبة جامعة صنعاء، الذين يعيشون ظروفاً سياسية واحدة، ومناخاً فكرياً متشابهاً، خاضعين للممارسات نفسها؛ إذ يتعرضون إلى وسائل الإعلام نفسها؛ لذلك فالجميع سواء كليات نظرية أو كليات تطبيقية، يشعرون بالحاجة إلى الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وبالتالي سيكون إيمانهم بالقيم السياسية متقارباً إلى حد كبير.

جدول رقم (23): الفروق في القيم السياسية وفقا لمتغير الكلية

المجال	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	مستوى الدلالة
المساواة	بين المجموعات	40.799	5	8.160	0. 2
	داخل المجموعات	903.410	529	2.746	
	الكلى	944.209	534		
الحرية	بين المجموعات	65.351	5	13.070	.06
	داخل المجموعات	870.482	529	2.646	
	الكلى	935.833	534		
الانتماء الوطني	بين المجموعات	28.464	5	5.693	.01
	داخل المجموعات	819.924	529	2.492	
	الكلى	848.388	534		
المواطنة	بين المجموعات	40.799	5	2.746	.06
	داخل المجموعات	903.410	529	2.746	
	الكلى	944.209	534		
السلام	بين المجموعات	65.351	5	5.693	0. 2
	داخل المجموعات	870.482	5329	2.492	
	الكلى	935.833	534		
القيم السياسية الكلية	بين المجموعات	39.95	5	7.990	.373
	داخل المجموعات	2442.508	529	7.424	
	الكلي	2482.460	534		

المصدر :البحث الميداني 2016

ومما سبق نلاحظ تحقق **الفرض الثاني**: تختلف القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء باختلاف خصائصهم الاجتماعية، والدراسية، والمؤسسية.

خلاصة الفصل

بعد العرض السابق في هذا الفصل لنتائج البحث الميداني حول طبيعة ومستوى القيم السياسية لشباب جامعة صنعاء، من خلال المؤشرات التي تعبر عن القيم السياسية لديهم، والتي تتمثل في (قيمة المساواة، قيمة الحرية، قيمة الانتماء، قيمة المواطنة، قيمة السلام).

توصلت النتائج إلى أن مستوى القيم السياسية لدى أفراد عينة البحث كان عند مستوى عال، حيث نجد أن متوسط الدرجات الكلية لأفراد العينة في مجال القيم السياسية بوزن نسبي مقداره (88.08%)، وهذه نسبة جيدة، وتدل على أن هناك أيماناً قوياً لدى الطلبة بمجال القيم السياسية التي تم قياسها، كما أثبتت نتائج البحث الآتي:

- قيمة السلام احتلت المرتبة الأولى وجاءت في أعلى مراتب القيم السياسية بوزن نسبي (70.02%).
- قيمة الانتماء جاءت في المرتبة الثانية بوزن نسبي (69.02%)، وهذه تعتبر نتيجة طبيعية وعقلانية تتماشى مع الفطرة الإنسانية في حب الوطن الذي يمثل البيئة الحاضنة والأطول في حياة الإنسان، فالولاء والانتماء الوطني فضلاً عن كونهما فطرة إنسانية، فهما ثقافة مترسخة دينياً واجتماعياً وسياسياً، فحب الوطن من الإيمان.
- احتلت قيمة الحرية المرتبة الثالثة بوزن نسبي (65.58%)، فقد أثبتت النتائج بأن معظم أفراد العينة لديه إيمان بحرية الفكر والتعبير عن الرأي، ولديهم قناعة بأنه لابد من احترام حريات الآخرين وإنه لابد من وجود حدود تنظم تلك الحريات.
- وتأتي قيمة المساواة في المرتبة الرابعة بوزن نسبي (53.63%)، فقد أثبتت نتائج البحث بأن معظم أفراد العينة أظهروا إيمانهم بقيمة المساواة بين المواطنين بكافة الحقوق والواجبات، بينما لم يظهروا رغبتهم في مساواة الرجل بالمرأة في الحياة السياسية. وذلك لأن اليمن من الدول التي تتصف بغلبة السمات التقليدية، ويتصف بقوة التكوينات القبلية التي لا تقبل وجود المرأة في مراكز صنع القرارات السياسية.
- قيمة المواطنة في المرتبة الخامسة بوزن نسبي(50.99%)، وبمتوسط حسابي (8.9459).
- وكذلك كشفت نتائج البحث الميدانية عن الفروق في مستوى القيم السياسية تبعاً للمتغيرات الأساسية على النحو التالي:

-توجد فروق في قيمة الحرية تبعاً لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.03)، ولكن بنسبة ضئيلة جدا، قد لا تكاد تذكر بين الذكور والإناث.

-توجد فروق دالة إحصائياً في قيمة الانتماء الوطني وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.00) لصالح الذكور.

–توجد فروق دالة إحصائياً في قيمة المساواة وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.05) لصالح الذكور.

–لا توجد فروق دالة إحصائياً في قيمة المواطنة تبعا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.2).

- لا توجد فروق دالة إحصائيا في قيمة السلام وفقا لمتغير الجنس عند مستوى دلالة (0.1).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى القيم السياسية الكلية لشباب جامعة صنعاء بمستوى دلالة (0.04) تبعًا لمتغير الجنس لصالح الذكور.
- كما أظهرت النتائج أنّه لا توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى القيم السياسية بجميع مؤشراتها لدى طلبة جامعة صنعاء تبعًا لمتغير مكان الإقامة سواء الريف أو المدينة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة المساواة بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.14).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة الحرية بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.90).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني، وطلاب المستوى الرابع في قيمة الانتماء تبعاً لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.00)، لصالح المستوى الرابع.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني وطلاب المستوى الرابع في قيمة السلام بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.10).
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلاب المستوى الثاني وطلاب المستوى الرابع في قيمة المواطنة بالنسبة لمتغير المستوى الدراسي عند مستوى دلالة (0.2).
- وبالنسبة لمستوى القيم السياسية الكلية تبعا لمتغير المستوى الدراسي يوجد فروق عند مستوى دلالة (0.01) لصالح طلاب المستوى الرابع.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القيم السياسية بجميع مؤشراتها لدى طلاب جامعة صنعاء تبعًا لمتغير نوع الكلية.

الفصل الخامس
واقع المشاركة السياسية للشباب في المجتمع اليمني

تمهيد

تعد المشاركة السياسية من أهم المقومات التي تقوم عليها المنظومات الديمقراطية المعاصرة، بل وأصبحت تكتسي أهمية قصوى في الدول والمجتمعات على اختلاف البنيات السائدة والأنظمة الحاكمة، بحيث تجعلها الأنظمة الديمقراطية آلية لممارسة الحكم، وتداول على السلطة، وحسم الصراع السياسي[1].

وتتعلق المشاركة السياسية بكيفية تأثير الأفكار والمفاهيم والقيم السائدة اجتماعياً في العملية السياسية وعملية صنع القرار، سواء من خلال العلاقة المباشرة بالحكم، أو من خلال المؤسسات الوسيطة، ولهذا فإن المجتمع حين يفرز شكل النظام السياسي بطريقة أو بأخرى، إنما يقوم من خلال قيمه بتحديد نوع السلطة السياسية ونوع المشاركة في صنع القرار.

فواقع المشاركة السياسية إذاً ليس محدداً لديمقراطية نظام واستبدادية نظام آخر، ولكن توفر الظروف السلمية لاستثبات مشاركة سياسية طبيعية يمثل مؤشراً على وجود تربة ديمقراطية تفسح المجال للرأي والرأي الآخر، يتبلور فيها تنظيم اجتماعي يحقق إمكانية التناوب في السلطة السياسية بناء على احترام تام لسيادة الشعب وقبول ضمني برأي أغلبية الأمة، وهو ما يؤسس لمقومات النظام الديمقراطي، والذي يقوم أساسا على ترابط وتفاعل وثيق بين ثلاثة مفاهيم أساسية، وهي: الديمقراطية كنظام وكأسلوب في الحكم، والمواطنة كنظام وكدور، والمشاركة السياسية كنشاط ممارس عبر قنوات وآليات سياسية ومؤسساتية[2].

وسنحاول في هذا الفصل التعرف على الواقع الحالي لطبيعة المشاركة السياسية للشباب الجامعي اليمني، ورصد الأشكال المختلفة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية من خلال اهتمام الشباب بالمشاركة في الأحزاب والحركات والنقابات، وكذلك الثورات والإضرابات والاعتصامات، ورصد اهتمام الشباب بمتابعة القضايا السياسية والمشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المختلفة.

المبحث الأول: طبيعة المشاركة السياسية في المجتمع اليمني

[1] نبيل الأندلسي، المشاركة السياسية بالمغرب: منطقة الريف نموذجا، رسالة ماجستير في القانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، 2008، ص 1.

[2] Jean LECA , Réflexions sur la participation politique des citoyens publié sur idéologies, partis politiques et groupes sociaux, études ,Yves MENY Pour Georges Laveau ,I édition 1989, P.F.N.S.P ,p 129.

أولاً: الآليات السياسية والمؤسساتية للمشاركة السياسية

المشاركة السياسية تعد أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها على مستوى الفرد والمجتمع، فهي تترجم شعور المواطنين بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعهم والمشكلات المشتركة التي تواجههم، والرغبة في تحويل الأهداف التي يريدون بلوغها إلى واقع ملموس، وعلى مستوى الأفراد. وتعمل على تعميق الشعور بالكرامة والقيمة، كما تعرف الإنسان بواجباته ومسؤولياته، مما يساعد على صنع مجتمع فاعل[1].

1- المشاركة من خلال الأحزاب السياسية

تتفق أغلب الكتابات على أن هناك صوراً تقليدية للمشاركة السياسية، التي تندرج تحتها تقلد المناصب العامة، والنشاط في العمل السياسي كالعضوية النشطة أو العادية في المنظمات السياسية وشبة السياسية والتصويت في الانتخابات أو التأثير في الناخبين، وصوراً أخرى غير تقليدية وهي التي في إطارها كل من: الاحتجاج والعنف السياسي الذي يشمل المظاهرات، والإضرابات وهي نشاطات مسموح بها قانونا في كثير من النظم، أما العنف فيشمل إحداث الشغب والتمرد والاغتيالات أو محاولة الاغتيالات والانقلابات، ويتضح من خلال ذلك أن الاحتجاج يكون سلمياً، فيما ينطوي العنف على استخدام أدوات القهر المادي أو التهديد باستخدامه[2].

وتعد المظاهرات من بين الميكانزمات التي قد يلجأ إليها المواطنون كمشاركة سياسية غير رسمية، ولكنها تبقى أداة معبرة عن مدى سخط المواطنين على النظام القائم وسياساته المتخذة، ووسيلة للتعبير أيضا عن الرغبة في تغيير الأوضاع، وهو كما يؤكده كل خبراء السياسة عن عدم الفعل وهو تعبير أيضا، فالعزوف عن الانتخابات والإحجام عن السياسات يعتبر آلية ووسيلة قد يلجأ إليها المواطنون للتعبير عن مواقفهم من القضايا الراهنة[3].

والجدير بالذكر أن الديمقراطيات السليمة تعتمد بدرجة كبيرة على قوة المؤسسات التي تقف بين الحكومة والمواطنين، والتي تدافع عن حقوق هؤلاء من خلال عملية الدفاع عن المصالح المؤسسية، ولهذا يرى "صامويل وفيربا" أن المسالة الحاسمة بالنسبة لأزمة المشاركة السياسية هي ليست مجرد التساؤل:

---

[1] سعاد بن قفة،المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص :علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012، ص12.

[2] صلاح زرنوقه، المشاركة السياسية والعملية الانتخابية،مجلة الديمقراطية، العدد1، القاهرة،2001، ص 19.

[3] طارق عبد العال،"الحق في المشاركة السياسية"، دار الحكمة، القاهرة، 2003، ص 17.

كيف تستجيب النخب لمطالب المشاركة السياسية؟ بل التساؤل عن المؤسسات الجديدة التي تنشأ من الأزمة[1].

1.1-ماهية الحزب السياسي

الحزب السياسي هو تنظيم دائم أو قائم على مبادئ وأهداف مشتركة بهدف الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها أو التأثير عليها، ويضم مجموعة بشرية متجانسة في أفكارها ويمارس مختلف النشاطات السياسية وفقاً لبرنامج عام لتحقيق أهدافه وتوسيع قاعدته الشعبية على المستويات المحلية والوطنية[2].

كما يعرف بأنه عبارة عن تجمع له صفة التنظيم الرسمي، إذ يهدف هذا التنظيم إلى الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها إما بمفرده أو بالائتلاف أو بالانتخابات، من خلال التنافس مع الأحزاب الأخرى داخل الدولة التي تكون ذات سيادة فعلية أو محتملة[3].

ويعرفه (ليون إبستيان) بأنه اتحاد بين مجموعة من الأفراد لهم أفكار ومصالح متماثلة، واتجاهات ومواقف واحدة، بحيث يقومون بإنشاء هذا الحزب وتنظيمه للدفاع عن مصالحهم وحمايتها[4].

فالمشاركة السياسية تعد من أهم وظائف الأحزاب السياسية، وفي نظم حكم التعددية(pluralistic)، فإن الأحزاب السياسية تعد بمثابة مؤسسة تمتلك قدرة عالية ومناسبة للتأثير الشعبي على الحكومة، حيث يتم هذا التأثير عن طريق إعطاء الفرصة للأغلبية الرشيدة في التصويت في الانتخابات بحرية وتنافس وأجواء ديمقراطية عالية[5].

1.2-دور الأحزاب السياسية في الممارسة الديمقراطية

تساعد الأحزاب السياسية في تسهيل المشاركة، من خلال تشجيع المواطنين لينخرطوا في العملية السياسية. وتؤكد الأدبيات الحديثة حول الديمقراطيات الحديثة على أهمية دور الأحزاب السياسية. ويشير (Lpset, 1994, Kitschelt, 1999) أن هناك العديد من الملامح في النظم الحزبية بالديمقراطيات الحديثة، وأنه من الصعب تحريك المواطنين، ففي الوقت الذي تتسم فيه الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية بالاحترافية والخبرة، نجد أن الأحزاب في الديمقراطيات الحديثة أفقر تنظيمياً وأفقر في

(1) حسن علوان البيح،"المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 223،1997، ص69.

(2) قحطان أحمد الحمداني، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، مصر، 2012، ص 263

(3) James, Coleman &G. Rosberg."POLITICAl PARTIES And NATIONAL INTEGRATION IN TROPICAL AFRICA",California university of california press ,1994, p2.

(4) مهنا محمد نصر، تطور النظريات والمذاهب السياسية، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006، ص 115.

(5) بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط الأولي، 2004، ص 16.

الخبرات المتصلة بتحريك المواطنين[1].

اتجه نظاما شطري اليمن بعد ثورتي 26 سبتمبر1962، و14 أكتوبر1963 إلى الأخذ بنظام الحزب الواحد، وتحريم الحزبية والتعددية السياسية، واعتبارها نوعا من الخيانة الوطنية والعمالة للخارج، واتجهت الأحزاب والتيارات السياسية في تلك الفترة إلى العمل السري.

وعقب الانتقال إلى النظام الديمقراطي بعد قيام دولة الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990، أصبحت التعددية السياسية والحزبية ركناً جوهرياً من أركان النظام السياسي[2]. وأعطى دستور دولة الوحدة المواطنين الحق في تنظيم أنفسهم سياسيا ومهنيا ونقابيا، وفي تكوين المنظمات العلمية والثقافية والاجتماعية والاتحادات الوطنية، وتضمن الدولة كافة الحريات للمؤسسات والمنظمات السياسية والنقابية والعلمية والاجتماعية[3]، وأكد الدستور المعدل عام 1994، بشكل أكبر على طبيعة التعددية للنظام السياسي بما يحقق هدف التداول السلمي للسلطة[4].

وحدد قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية رقم (66) الصادر عام 1991، الأحكام والإجراءات المتعلقة بتشكيل الأحزاب السياسية والمنظمات وأنشطتها، وشروط إنشاء أحزاب جديدة واستمرارها.

ونتيجة هذا الانفتاح حدث تزايد متسارع في عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية، التي أعلنت عن نفسها كأحزاب مستقلة، فقد وصلت مع نهاية عام 1992 إلى 46 حزبا وتنظيما سياسيا[5]. وهي أحزاب كانت قائمة فعلا على ممارسة العمل السياسي بصورة علنية كالحزبين الحاكمين: المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني، أو أحزاب تمارس العمل السياسي السري ظهرت إلى العلن، أو أحزاب جديدة تشكلت في ظل دستور دولة الوحدة. وبعض هذه الأحزاب استند في وجوده إلى انتشار ووجود حقيقي في الشارع اليمني، وبعضها لم تعد عن كونها أحزابا ديكورية، فقد ساهما حزبا السلطة آنذاك (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) في ظهورها، كجزء من الصراع السياسي الدائر بين الحزبين، وظهور ما سُمي ب" سياسة تفريخ الأحزاب". إلا أن هذا العدد الكبير من الأحزاب ما لبث أن تراجع لاحقا ليصل إلى 22 حزبا، وهي التي استطاعت المشاركة في أول انتخابات نيابية عام 1993، وتم الاعتراف بها من قبل لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية[6].

---

(1) A. Karp, Jeffrey and A. Banducci, Susan."POLITICAL PARTICIPATION IN NEW AND OLD DEMOCRACIES".In Party Politics 2007; 13; 217 online: http://ppq.sagepub.com/cgi/content/abstract.

(2) دستور الجمهورية اليمنية، المادة 57، 1991.

(3) نفس المصدر، المادة 26.

(4) دستور الجمهورية اليمنية، المادة 5، 1994.

(5) أحمد الأصبحي، "التعددية الحزبية في اليمن خلال ثمانية أعوام واستشراف مستقبلها"، مجلة الثوابت، العدد 13 يوليو – سبتمبر 1998 ص 5.

(6) أحمد محمد الهياجم، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية 1990–2005، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، 2006، ص 18.

جدول رقم (24): الأحزاب السياسية اليمنية المعترف بها وتاريخ إنشائها حتى سبتمبر 2014

م	اسم الحزب	تاريخ الإنشاء	م	اسم الحزب	تاريخ الإنشاء
1	الحزب الاشتراكي اليمني	مارس 1979	14	رابطة أبناء اليمن رأي	فبراير 1996
2	المؤتمر الشعبي العام	أغسطس 1982	15	حزب الوحدة الشعبية	أبريل 1996
3	حزب البعث العربي الاشتراكي	يونيو 1990	16	حزب البعث العربي الاشتراكي القومي	أكتوبر 1996
4	التجمع اليمني للإصلاح	سبتمبر 1990	17	حزب الشعب الديمقراطي	ديسمبر 1996
5	التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري	سبتمبر 1990	18	حزب التحرير الشعبي الوحدوي	يناير 1997
6	التنظيم السبتمبري الديمقراطي	سبتمبر 1990	19	الحزب القومي الاجتماعي	فبراير 1997
7	حزب جبهة التحرير	ديسمبر 1990	20	حزب الرابطة اليمنية	فبراير 1997
8	اتحاد القوى الشعبية	مارس 1992	21	الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية	أبريل 1999
9	التجمع الوحدوي اليمني	نوفمبر 1992	22	حزب الخضر الاجتماعي	مارس 2000
10	حزب الحق	مارس 1993	23	حزب اتحاد الرشاد اليمني	يونيو 2012
11	تنظيم التصحيح الشعبي الناصري	يناير 1995	24	الحزب الليبرالي اليمني	يوليو 2012
12	الجبهة الوطنية الديمقراطية	سبتمبر 1995	25	حزب العدالة والبناء	2012
13	الحزب الناصري الديمقراطي	أكتوبر 1995			2012

المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء http: //www. scer. org. ye

وسنحاول الوقوف على أهم مؤشرات العضوية لشباب جامعة صنعاء، التي أهمها الانضمام لعضوية الأحزاب السياسية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (25): العضوية في الأحزاب السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
العضوية في الأحزاب السياسية	نعم	211	39
	لا	324	61
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

دلت نتائج الجدول رقم **(25)** على تدني نسبة العضوية بين أفراد العينة في الأحزاب السياسية، فقد جاءت إجابة الغالبية العظمى منهم بالنفي بنسبة (61%)، وهذا مؤشر عن إيمانهم وقناعاتهم بعدم جدوى العضوية في الأحزاب السياسية في اليمن، ويقابله (39%) من أفرد العينة منضمين لأحزاب سياسية.

يعد حجم العضوية في الأحزاب من المؤشرات المهمة للممارسة الحزبية والمشاركة السياسية، فالعضوية في الأحزاب السياسية يكون لها دور مهم وواضح في المشاركة السياسية، حيث إن الأحزاب تعد من أركان التنمية السياسية، وهي الوسيلة التي يتم عن طريقها مشاركة الأعضاء والجماهير في الأحداث والمجريات السياسية، وحشدها وتحفيزها لتأييد ومناصرة البرامج والأهداف المنبثقة عن الحزب.

وهناك دوافع الفرد وراء انخراطه في النشاطات السياسية، فالفرد منذ وجوده في المجتمع يتعرض إلى مجموعة من الضغوطات التي تسبب له الصعوبات في تحقق احتياجاته، ومن أجل أن يخفف من هذه العقبات يقرر الانتماء والانضمام إلى الجماعات، وقد يكون الخوف أحد الدوافع لاشتراك الأفراد في

الأحزاب السياسية، فمن خلال انخراط الأفراد في حزب سياسي معين يضمن لهم الحماية في أحضان هذا الحزب. وإذا كان أسلوب القمع يتحدد باللجوء إلى القوة فإنه يمكن اللجوء إلى استعمال وسيلة أخرى عن طريق التحييد، كما هو الحال داخل الأنظمة الديمقراطية، وبهذا يستطيع أفراد الشعب ومنهم الشباب التنفيس عن مشاعرهم المكبوتة تجاه السلطة السياسية ورجال الطبقة السياسية من خلال مشاركته السياسية[1].

وفي اليمن من الصعب الحصول على عدد دقيق ومحدد لعدد المشاركين في الأحزاب اليمنية؛ نظرا لافتقار هذه الأحزاب للتحديد الدقيق لعدد أعضائها، فلا يوجد حزب قام بإحصاء عدد أعضائه العاملين، وكلما يمكن العثور عليه هو أرقام تقديرية، كما أن حجم العضوية في الأحزاب اليمنية يعد متدنيا مقارنة بنسبة المؤهلين للمشاركة السياسية والحزبية[2].

وسننتقل إلى معرفة الأحزاب التي ينتمي إليها المبحوثين من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (26): الأحزاب السياسية التي ينتمي إليها المبحوثين

الأحزاب السياسة	التكرار	النسبة المئوية
المؤتمر الشعبي العام	**50**	**24**
أنصار الله	**40**	**19**
الاشتراكي	**30**	**14**
الناصري	**30**	**14**
الإصلاح	**45**	**21**
لا يجيب	**16**	**8**
الكلي	**211**	**100**

المصدر :البحث الميداني 2016

يبين الجدول السابق رقم (26) أن الأحزاب التي ينتمون إليها أفراد العينة، هو حزب المؤتمر الشعبي العام، فنسبة الذين ينتمون إليه (24%)، ويليه حزب الإصلاح بنسبة (21%)، ويليه حزب أنصار الله (الحوثيين) بنسبة (19%)، ثم الحزب الاشتراكي بنسبة (14%)، ومن ثم الحزب الناصري بنسبة (14%)، بينما من لا يجيب بنسبة (8%).

على الرغم من العدد الكبير للأحزاب اليمنية التي أعلنت عن نفسها إلا أن معظمها كانت مجرد أحزاب وثائقية مسجلة في السجلات الرسمية، أي أنه لم يكن لها فاعلية أو قاعدة جماهيرية، وإنما كانت الأحزاب السياسية الفاعلة التي يوجد لها قاعدة شعبية كبيرة تتراوح ما بين أربعة إلى خمسة أحزاب فقط كأحزاب (المؤتمر الشعبي العام، والإصلاح، والاشتراكي، والوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي)، وهي

[1] السويم العزي،المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، المركز الثقافي العربي، 1987، ص 18.
[2] بلقيس منصور، مرجع سابق، ص444 .

الأحزاب التي وصلت إلى قبة البرلمان خلال ثلاثة انتخابات نيابية، فقد ظلت المشاركة السياسية داخل البرلمان محصورة بين عدد محدود من الأحزاب[1].

فأغلبية الطلبة لم يصرحوا بانتماءاتهم السياسية، وذلك لخوف الطلبة الجامعيين من أجهزة أمن السلطة الوطنية على خلفية النشاطات السياسية، والتعصبات الحزبية داخل الحرم الجامعي.

وبالوقوف على الأسئلة المفسرة التي وجهتها الباحثة لأفراد العينة الذين كانت إجابتهم بعدم الانضمام للأحزاب السياسية فقد تم تحليلها وفقا لأسلوب الاستجابات المتعددة، كما هو مبين بالجدول الآتي:

جدول رقم (27): أسباب عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية

أسباب عدم الانضمام إلى الأحزاب السياسية	التكرار	النسبة المئوية
لا اهتم بالسياسة	**54**	**17**
لان الأحزاب تسعى إلى مصالحها فقط	**105**	**32**
لا يجيب	**38**	**12**
لقناعتي بعدم جدوى الأحزاب الموجودة	**76**	**23**
ضعف قدرتها على معارضة الحكومة	**29**	**9**
أخرى	**22**	**7**
الكلي	**324**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

يُظهر الجدول رقم (27) أسباب عدم انضمام أفراد العينة للأحزاب السياسية،أن الأحزاب تسعى إلى مصالحها فقط كانت بنسبة (32%) من إجمالي العينة، يليهم الذين يرون السبب في عدم جدوى الأحزاب السياسية الموجودة بنسبة (23%)، ويليهم الذين لا يهتمون بالسياسة بنسبة (17%)، والذين لم يجيبوا بنسبة (12%)، والذين قالوا بعدم قدرة الأحزاب على معارضة الحكومة بنسبة (9%)، بينما من أجابوا بعدم انضمامهم لحزب سياسي بأن أهداف الحزب غير واضحة بنسبة (7%). كما يبين أغلب المشاركين في المقابلات عدم انخراطهم في عضوية الأحزاب السياسية.

أكد أحد المشاركين (م1)[2] بقوله: **الأحزاب السياسية معظمها أحزاب هشة تسعى إلى مصالحها الشخصية فقط، ولا يهمها مصلحة الشعب**". وأضاف المشارك (م2)[3]: "**أن الأحزاب صورة مزيفة وليس لها وجود على أرض الواقع وكل منها تنافس الأخرى وهدفهم مصالحهم وليست مصلحة الوطن**". وفي نفس الاتجاه أشار مشارك آخر (م3)[4]: "**إلى أن الأحزاب الموجودة حاليا أحزاب صورية لا تستوعب**

[1] منصور البشيري، "دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية"، مجلة الثوابت، أبريل، العدد44 ، 2006، ص 33.
[2] المشارك في المقابلة رقم 1.
[3] المشارك في المقابلة رقم 2.
[4] المشارك في المقابلة رقم 3 .

رغبات الشباب وطموحاتهم وينحصر دورها في الصحف التي تصدرها فقط وعدم جدوى الأحزاب ولا تستطيع معارضة الحكومة، وليس لها أهداف محددة تسعى إليها".

يرى الباحثون وجود معوقات تكون الأحزاب مسئولة عنها في المشاركة السياسية، وهي:

أولاً: إن الأحزاب لا تقدم مشروعات تخدم المواطنين، ولا تقدم حلولا لهم، وبرامجها غير قادرة للوصول إلى المواطنين، كما إنها لا تهتم إلا بتقديم مكاسب شخصية لأعضائها، وهو ما يؤدي إلى عزوف الشباب عن الاهتمام بالسياسة والمشاركة.

ثانياً: إن قلة المنبهات السياسية الموجهة للفرد تقلل من إمكانية مشاركته في العملية السياسية، حيث تتوقف مشاركته على توافر الظروف الملائمة على كم المنبهات السياسية ونوعيتها التي يتعرض لها، وتنويع مصادر المنبهات من وسائل الإعلام وحملات انتخابية وغيرها، يؤدي إلى فاعلية دور الشباب في عملية المشاركة السياسية.

ثالثاً: عدم الاقتناع من جانب أكثرية الناس بفاعلية الأحزاب، والنظر إلى معظم هذه الأحزاب على أنها أحزاب أشخاص غير واضحة في برامجها، ولا تعبر عن القضايا الحقيقية للمجتمع[1].

وعلى الرغم من العدد الكبير للأحزاب إلا أن أغلب الأحزاب عانت كثيراً من ضعف الانجذاب إليها، وعزوف الشباب والطلاب والشرائح المتعلمة عن الانتماء إليها، نتيجة لعوائق تتعلق بالبيئة، كسيطرة الأطر التقليدية العائلية والقبلية القائمة على الارتباطات الفئوية الضيقة على حساب المؤسسات المدنية الحديثة، وتردي الأوضاع الاقتصادية، والانشغال بهموم المعيشة، وممارسة النخب السياسية الحاكمة الدور المتعمد في إضعاف الأحزاب السياسية وتهميشها، وتشجيع (تفريخ) الأحزاب الصغيرة والانشقاقات داخل الأحزاب الكبيرة[2].

وترى الباحثة أن سبب عدم إقبال الشباب للانضمام في عضوية الأحزاب السياسية خاصة بعد الاحتجاجات الشبابية عام 2011؛ وذلك لكثرة الانشقاقات داخل الحزب الواحد والصراع المستمر بين الأحزاب، مثل: حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، وحزب أنصار الله في تولي الحكم وشغل مناصب الدولة، وتوزيع الحقائب الوزارية، بالإضافة إلى عوائق متعلقة بالأحزاب نفسها، كضعف البناء المؤسسي للأحزاب، وجمود دوران القيادات العليا فيها، وافتقارها للتطبيق الفعلي والحقيقي للديمقراطية داخلها، وضعف العمل الحزبي على أرض الواقع، والوصول إلى أغلب أفراد الشعب، وعدم وضوح أهداف الأحزاب وأيدلوجياتها، فكل ذلك يؤدى إلى الشعور بعدم جدوى تلك الأحزاب؛ لأنها تسعى

[1] محمد أنور البحراني، "الأحزاب والمجتمع، معوقات المشاركة السياسية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد40، 2010 ص46.
[2] التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2004، ص85.

إلى مصالحها وعدم الاهتمام بمصالح الأفراد، فتولد لدى الشباب الشك السياسي وعدم الثقة برجال السياسية. وكذلك انحصار أغلب الأحزاب على العمل الموسمي، وتحديدا المشاركة في الانتخابات، وهي وظيفة موسمية تنتهي بانتهاء الانتخابات، فالأحزاب اليمنية تعمد إلى استقطاب الشباب، والاستناد إليهم في المهمات الانتخابية، كالدفع بالجماهير نحو صناديق الاقتراع، وتنظيم المهرجانات وإقامتها، ولكن بخطاب سياسي معد سلفا من قبل القيادات العليا في الأحزاب، ولا يحملون هموم الشباب، وإهمال الوظائف الأخرى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتعارف عليها، كوظائف دائمة للأحزاب. ولم تشهد الساحة اليمنية حراكا سياسيا أو اجتماعيا يطالب بتفعيل دور الشباب على الساحة الوطنية، بل أصبحت هذه الشريحة كغيرها من فئات المجتمع الأخرى تعاني من تهميش متعمد أو توظيف محدود لقدراتها وقت الحاجة إليها، وأفضى ذلك إلى تراجع الثقة في الأحزاب وعزوف اليمنيين تدريجيا خصوصا المثقفين عن الانخراط فيها.

2- الانضمام للحركات السياسية

تمثل الحركات السياسية في العلوم الاجتماعية مجموعة اجتماعية تعمل بشكل مشترك للوصول إلى غاية وهدف سياسي وذلك ضمن نطاق محلي أو مناطقي أو وطني أو إقليمي دولي. وتعمل الحركات السياسية على تطوير وتنسيق وتعميم ومراجعة وتعديل وتأويل وترويج الأفكار التي تهدف إلى تحقيق أهداف قاعدة الحركة.

على العكس من الأحزاب السياسية، التي تسعى إلى المشاركة في العملية السياسية ضمن برامج انتخابية وترشيح ممثلين، فإن الحركات السياسية تعمل على إقناع الشعب أو المواطنين أو جزء منهم بأهدافها[1]. وتعد الحركات الطلابية شكلا من أشكال المشاركة السياسية غير الاعتيادية، غير أن غالبية علماء الاجتماع السياسي يتعاملون معها باعتبارها حركات ذات توجيه إصلاحي، وعلى الرغم من نزعتهم الثورية في تحقيق مطالب محددة قد تكون متصلة باحتياجات الفئة الشبابية أساساً، إلا أنها قد تتصاعد لتتناول قضايا تتصل بالبناء السياسي ذاته، فهناك مجموعة من الظروف السياسية المؤثرة في علاقة الشباب بالنظام السياسي، التي أدت دوراً في بناء الحركة الشبابية وتأسيسها[2]، وهي:

1. التضخيم البيروقراطي أو السلطوي فيما يتعلق بالنظام السياسي، فكثير من انفجارات الشباب تتجه بالأساس إلى البناء البيروقراطي السلطوي للجامعة، وما يترتب على ذلك من اتساع الفجوة بين الطلبة من ناحية، والكلية وإدارتها من ناحية أخرى.

[1] عاطف أحمد فواد، مرجع سابق، ص126.
[2] عاطف أحمد فواد، مرجع سابق، ص124.

2. مشكلة البطالة، وهي إحدى المشكلات المهمة المسببة للتوتر القائم بين الشباب والنظام السياسي، وتنشأ هذه المشكلة بسب انهيار الترابط العظيم بين النظام التعليمي والاقتصادي في المجتمع وعدم التنسيق بين مدخلاتهما ومخرجاتهما.
3. رفض النظام السياسي للمشاركة الشبابية وعجزه عن استيعاب متضمناتها، فكثير من البلدان النامية ترفض تسييس الجامعة بحجة أن الطالب الجامعي ينبغي أن يكون طالب علم فقط[1].

إن الحركة الطلابية تمثل إحدى القضايا التي تعبر عن الأزمات المتعددة التي تواجه الجامعات في الوقت الحاضر، كما تتداخل هذه المشكلة في فهمها مع العديد من القضايا والمشكلات التي تعترض مؤسسات التعليم العالي، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، وتعكس طبيعة الحركات الطلابية نوعية الوضع الاجتماعي والاقتصادي والتكنولوجي والسياسي والأيديولوجي.

وسوف ننتقل إلى رصد الكيان السياسي الآخر وهو الحركات السياسية وإقبال أفراد العينة للانضمام بها، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (28): عضوية الحركات السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
عضوية الحركات السياسية	نعم	218	41
	لا	317	59
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يوضح الجدول رقم (28) أن نسبة الذين انضموا لعضوية الحركات السياسية (41%) من مجموع أفراد العينة، بينما الغالبية العظمى لم ينضموا للحركات السياسية بنسبة (59%) من إجمالي العينة.

يعود ضعف إقبال الشباب للانضمام للحركات السياسية إلى المضايقات الأمنية، كما أن تأييد الحركة وأفكارها لا يتطلب الانضمام إليها، بل يتطلب دعمها في التظاهرات التي تدعو إليها، والانضمام للحركات مثله مثل الانضمام للحملات يتطلب توافر مهارات عدة.

بينما بعض الشباب الذين يشتركون في النشاط السياسي غير الاعتيادي، من خلال النظر إلى طبيعة الحركات، تنشأ في الأساس للاعتراض على وضع قائم بغية تغييره أو إصلاحه، أي أن للضغوط النفسية دوراً بالنسبة لهؤلاء الأشخاص سواء بسبب إدراكهم الخاص، أو بسبب التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحقيقية، والحرمان التراكمي والنسبي، وعزلة المجتمع.

[1] علي ليلة، الشباب العربي: تأملات في ظواهر الأحياء الديني والعنف، القاهرة، دار المعارف، 1993، ص15.

3- المشاركة السياسية من خلال منظمات المجتمع المدني

لا يمكن الحديث عن المشاركة المدنية ومنظمات المجتمع المدني دون معرفة علاقة تلك المنظمات والجمعيات بالسلطة والمجتمع، وقياس درجة تلك العلاقة التي تمكن من تقدير قوة أو ضعف مؤشرات أداء هذه المنظمات والذي بدوره يكشف مقدار القوة المتوفرة لتلك المنظمات والجمعيات كرهان يعزز من وجودها ومكاسبها، أما علاقتها بالسلطة فإنها تعد مؤشرا مهماً لقياس واستشراف مساحة الحرية والترابط التنموي الحديث القائم على الشراكة والتكامل[1].

كما أن مؤسسات المجتمع المدني تعد من المؤسسات الهامة والفاعلة لعملية المشاركة السياسية في المجتمع والدولة، حيث تتفرع من هذه المؤسسات(النقابات، أو الجمعيات، أو المنظمات) التي يكون لها دور بارز وهام في التدخل في صنع السياسة العامة للدولة واتخاذ القرارات التي تتلائم وحاجاتها ورغباتها ومصالحها، وتتكون هذه المنظمات من مجموعة ليست بالقليلة من الأفراد والمواطنين، وبالتالي تكون هذه المنظمات مساهمة في المشاركة السياسية، ومن الأمثلة على ذلك نقابة الصحفيين ونقابة المحاميين وجمعية الحرفيين ....الخ.

فقد أكد الدستور اليمني على أحقية المواطنين في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، وجاء القانون رقم (1) لسنة2001 بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ليحدد نظام عملها، والشروط المطلوبة لإنشائها. ونص على منح منظمات المجتمع المدني ميزات عديدة، كإعفاء جميع مصادر دخلها وعوائدها من الضرائب، وإعفاء كل ما تستورده أو تتلقاه كمعونات وهبات من الضرائب والرسوم الجمركية بكل أنواعها، وتخفيض 50% من تكلفة استهلاك المياه والكهرباء لمقراتها الرئيسية، كما نص على منح المنظمات الأهلية ذات النفع العام دعما حكومياً إذا ما استوفت شروطا معينة. وسمح القانون بحصول منظمات المجتمع المدني على تمويل أجنبي بشرط إبلاغ وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية بذلك، والحصول على موافقة الوزارة على الأنشطة أو المشروعات التي ستمول من أموال الدعم الأجنبي، بشرط إخطار الوزارة، والحصول على موافقة صريحة في حالة ممارسة أي أنشطة بتمويل من جهات أجنبية، وبذلك تكون اليمن من الدول العربية القليلة التي سمحت بوجود علاقات مالية بين المنظمات غير الحكومية الداخلية والجهات المانحة الخارجية[2].

---

[1] شمسان عبد الباقي، حرية تكوين الجمعيات في الجمهورية اليمنية، ط 1، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، الجمهورية اليمنية، 2008.

[2] دستور الجمهورية اليمنية2001، المادة 47.

1.3 - مراحل تطور ظهور منظمات المجتمع المدني في اليمن

ونتيجة للبيئة القانونية المشجعة، فقد شهدت مؤسسات المجتمع المدني في اليمن تطورا كبيرا منذ عام 1990، حيث ارتفع عدد المنظمات غير الحكومية من 508 جمعية ومؤسسة أهلية عام 1990 ليصل إلى 5203 عام 2006[1]، ثم إلى7104 منظمة عام 2013. توزعت بين المجالات التعاونية والخيرية، والبيئة والأسرة والطفل، ومناهضة العنف ضد المرأة، ورعاية اللاجئين، وحماية المستهلك، وحقوق الإنسان، ودعم الديمقراطية، وغيرها[2].

ويعزي أحد الباحثين هذا النمو المتزايد لمؤسسات المجتمع المدني في اليمن وتعدد مجالاتها، إلى عدد من العوامل التي جاءت في إطار عملية التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي بدأت مع عام 1991، وخلقت مناخا سياسيا ديمقراطيا ليبراليا، أفرز العشرات من الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والاتحادات ومراكز الأبحاث ...ألخ، فالتحول الاقتصادي نحو السوق المفتوحة وتراجع دور الدولة وتوسيع دور القطاع الخاص، وما ترتب عليه من آثار على الطبقة الوسطى ومحدودي الدخل، قد شكل في مجمله دافعا قويا لإنشاء المنظمات والجمعيات التي نشطت في مجال التنمية المحلية، وتقديم الخدمات للفئات الأكثر تضررا من جهة، والسعي إلى تعزيز المشاركة الشعبية،وتمكين الأفراد والجماعات من الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم، وتفعيل مشاركتهم في المجالات العامة من جهة أخرى[3].

جدول رقم (29): تطور عدد منظمات المجتمع المدني في اليمن في الفترة 1990-2013م

السنة	عدد المنظمات
1990	**508**
1995	**1.344**
2000	**3.175**
2006	**5.203**
2012	**6.663**
2013	**7.104**

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير الإحصائي السنوي، 2013

وسوف نوضح نسبة الانضمام في منظمات المجتمع المدني ومشاركة شباب جامعة صنعاء فيها من خلال الجدول الآتي:

---

[1] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مسيرة 15 سنة كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر، 22 مايو 2006، ص 67. متوافر على الرابط: http://www.Mpic-Yemen.Org/2006/15years/15years Arabic.pdf

[2] وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، 2013، ص61.

[3] محمد النجدي، مرجع سابق، ص 76.

جدول رقم (30): العضوية في منظمات المجتمع المدني

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
العضوية في منظمات المجتمع المدني	نعم	145	27
	لا	390	73
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يبين الجدول رقم (30) أن نسبة الشباب من أفراد العينة الذين لديهم عضوية في منظمات المجتمع اليمني (27%)، بينما الذين ليس لديهم عضوية في منظمات المجتمع اليمني بنسبة (73%)، وتمثل الغالبية العظمى لعينة البحث.

إن الدور الذي تؤديه هذه المنظمات والمتمثلة في النقابات المهنية والعمالية، الاتحادات الطلابية، جماعات المصالح، وغيرها من منظمات المجتمع المدني هو أحد متطلبات عملية التمكين السياسي للمواطنين، حيث إنها تتوسط العلاقة بين قمة النظام السياسي وقياداته، أو بعبارة أخرى بين الحاكم والمحكوم إما تسهيل أو إعاقة المشاركة السياسية[1].

أما عن أسباب عدم انخراط العينة في عضوية منظمات المجتمع المدني والمشاركة فيها فتتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (31): أسباب عدم الانتماء إلى عضوية منظمات المجتمع المدني

أسباب عدم الانتماء إلى عضوية منظمات المجتمع المدني	التكرار	النسبة المئوية
هذا النشاط يأخذ من وقت الدراسة.	100	2
لعدم معرفتي بها وأدوارها	123	31
لعدم جدوى المشاركة	115	29
لانشغالي بأعمالي الخاصة	35	9
لا يجيب	17	5
الكلي	390	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول السابق رقم (31) أن من أبرز أسباب عدم الانضمام ومشاركة عينة البحث في منظمات المجتمع المدني، هو عدم معرفتهم بالمنظمات وأدوارها بنسبة (31%)، وأن هذا النشاط يأخذ من

[1] إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص29.

وقت الدراسة إذ كانت نسبتهم (26%)، ويليهم الذين أجابوا بأن المشاركة لا جدوى منها بنسبة (29%)، بينما الذين أجابوا لانشغالهم بأعمالهم الخاصة بنسبة (9%)، ثم الذين لم يجيبوا بنسبة (5%).

على الرغم من وجود المئات من هذه المنظمات التي تشارك في أعمال مهمة للمجتمع المدني، مثل: التدريب في مجال حقوق الإنسان، ومراقبة الانتخابات، ودعم مشاركة المرأة، وبرامج تمكين الشباب، والدراسات الأكاديمية والبحثية، إلا أن عدداً كبيراً منها غير فاعلة.

وقد ساهمت عوامل عديدة في إضعاف دور مؤسسات المجتمع المدني في اليمن منها: ضعف الثقافة المدنية في المجتمع اليمني، وسيطرة الولاءات العصبية التقليدية، فضلا عن عدم استقلالها السياسي، واتجه النظام السياسي والعديد من الأحزاب لاختراقها وتجييرها لصالحها، وتحولها إلى ساحة للصراع السياسي، بإنشاء منظمات تتبع السلطة، وأخرى تتبع أحزاب المعارضة المنافسة مع بعضها البعض أو منافسة منظمات قائمة من قبل، لها نفس التخصصات أو الأهداف، وعدم استقلالها جعلها عاجزة عن إحداث تغيير كبير في الواقع[1].

كما أن بعضها لم تنشأ نتيجة للوعي والشعور بحاجات المجتمعات المحلية، بقدر بحث بعضها عن الربح، وسعي القائمين عليها إلى الاستفادة من الدعم السخي واللا محدود الذي تقدمه المنظمات الدولية والجهات المانحة لمنظمات المجتمع المدني[2].

وتعد إشكالية التمويل المستدام من أهم الإشكالات التي تعاني منها المنظمات المدنية، خصوصا في ظل ضعف تقسيم العمل التطوعي المدني، والانتقائية وعدم العدالة في توزيع الدعم الحكومي، كما أن اعتماد بعضها شبه المطلق على التمويل الخارجي جعل بقاءها واستمرارها مرهوناً باستمرار هذا النوع من التمويل[3].

وترى الباحثة أن قلة إقبال الشباب للانضمام في مؤسسات المجتمع المدني بسبب الضعف الذي تعاني منه بعض المنظمات في التأثير على صناعة القرار في الدولة، كذلك سعي بعض من مسئولي المنظمات وراء مصالحهم الشخصية بدلاً عن الصالح العام لأعضائها، بالإضافة إلى نقص المعلومات حول المنظمات ودورها، ويختلف وضع هذه المؤسسات من نظام إلى آخر، ويمكن القول: إن وضوح الهياكل، وتماسكها واستقلالها عن الحكومة، وقدرتها على التكيف مع المستجدات يؤدي إلى توسيع

---

[1] فؤاد عبد الجليل الملاحي، معوقات الانتقال إلى نظام ديمقراطي في اليمن، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص215.

[2] ثائرة شعلان، المنظمات الأهلية اليمنية والمجتمع المدني في اليمن، مجلة دراسات يمنية، العدد 56 يناير – مارس، 2008م.

[3] سارة فيليبس، تقييم الأملاح السياسي في اليمن، مؤسسة كارنجي، أوراق كارنجي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 80، فبراير 2007، ص 11. متوفر على الرابط: http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/yemenarabic.pdf

المشاركة السياسية، لكن إذا طغى على هذه المؤسسات العامل الشخصي، يعني ذلك تراجع قوة المؤسسة وضعف الفعالية السياسية، مما ينعكس سلبا على مستوى المشاركة السياسية.

ثانياً- المشاركة في الاحتجاج أو التظاهرات أو الاعتصام أو الإضرابات

انطلقت الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية ضخمة في كل البلدان العربية مطلع 2011، في كل من تونس ومصر، وليبيا، وكانت المحركات الداخلية من أهم الأسباب التي دفعت إلى تلك الثورات، ومنها العامل الاقتصادي، حيث لا زالت معظم الدول العربية تعاني من التخلف الاقتصادي، فهي غالبا ما تعتمد على وإرادات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية، في حين تغيب التنمية الحقيقة، وكذلك البطالة التي وصل معدلاتها إلى نسبة مخيفة، وغياب العدالة في توزيع الثروات[1]. وشكل طابع الأنظمة وغياب الديمقراطية والتعددية وانتشار التسلط والاستبداد بين هذه الأنظمة بدور إشعال فتيل الثورات العربية ضد تلك الأنظمة. كذلك شهدت الدول العربية أخيرا تكريس الفجوة الاجتماعية بين طبقات المجتمع وشرائحه، سواء الفجوة بمعناها الاقتصادي أو الاجتماعي والثقافي حيث ينقسم المجتمع إلى شرائح تنطبق عليها سمات الثنائيات المتناقضة، (أغنياء وفقراء، متعلمون وأميون، علمانيون ومتشددون، إلى جانب سنة وشيعة). تلك الاستقطابات الثنائية نقلت النسق الاجتماعي والثقافي العربي من حالة التجانس والاتساق مع الذات إلى تشتيت وتوتر، وبالتالي قابلية الانفجار والتصارع[2].

شهدت اليمن اعتصامات ومظاهرات مليونية، شاركت فيها مختلف فئات المجتمع في مطلع 2011، منادية بإسقاط منظومة حكم الرئيس علي عبد الله صالح، ومطالبة بالإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبدأت الاحتجاجات من جامعة صنعاء بمظاهرات طلابية وأخرى لنشطاء حقوقيين نادت برحيل صالح رافقها اعتقال لعدد من الناشطين والمتظاهرين في يناير 2011 م.فالإحباط الذي شعر به الشباب اليمني إزاء الإقصاء السياسي والاقتصادي جعلهم يقومون باحتجاجات شعبية في طول البلاد وعرضها. فقد أتاحت في نظرهم فرصة لإقامة دولة مدنية للتخلص من نخبة فاسدة لم تقدم بالكاد أي سلع أو خدمات عامة. وضخمت الاحتجاجات من التوترات القائمة بين فصائل النخب المتنافسة، لتسفر عن انشقاق علني داخل النظام، وقد انطلقت الاحتجاجات الشعبية معتمدة على شريحة الشباب الذين تصل نسبتهم الى 60% من مجموع السكان، ومستفيدة بشكل أساسي من الإلهام الذي أطلقه نجاح ثورتي تونس ومصر، وشكل استغراقها زمنا طويلا قارب العام، وعاملا مهما في تكيفها المستمر

[1] تيسير المشاقبة، الثورات العربية وأثرها على إسرائيل، دائرة المطبوعات والنشر، 2011، ص19.
[2] هناء عبيد، "الحراك الشعبي العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد187، 2012، ص5.

بمواجهة التحديات المتعددة، وتطوير المكونات الثورية لأدواتهم وإمكاناتهم، إلى جانب القوى التقليدية من أحزاب وقبائل وكيانات أخرى[1].

وتبلورت الفاعلية السياسية للقوى الشبابية الناشطة في ساحات التغيير والحرية في اليمن، عبر أكثر من إطار تنظيمي ثوري ضمن الهدف المركزي الجامع والقائل باسقاط النظام، وهذه الأشكال التنظيمية السياسية للشباب لم تأخذه هويتها النهائية الا بشكل متأخر نسبيا على بدء المساء الاحتجاجي، الذي انطلق في 15 كانون الثاني يناير 2011، بالتزامن مع انتصار الثورة التونسية، وبدء تجربة ميدان التحرير في القاهرة في 25 يناير 2011، حيث اتسم الحضور اليومي للشباب اليمني في الثورة بمزاج مندفع يعرف نفسه بالتناقض الكلي مع النظام، من دون أن يعتني الشباب بتعريف أو تأطير أنفسهم بشكل محدد في إطار هذا التناقض، وخرج حينها الآف الشباب المتحمسين في مدينة "تعز"، وقاموا بأول اعتصام في حينه، وأسسوا أول ساحة ثورية في اليمن، وعرفت بساحة الحرية، وشارك الشباب في مدينة "عدن" جنوب اليمن في الزخم الثوري، وشهدت مظاهرات عدة ليسقط أول شهيد في الثورة الشبابية[2].

فتأسست الاحتجاجات الشبابية في معظم محافظات الجمهورية اليمنية. وسنتحدث عن هذه الاحتجاجات على النحو التالي:

1- احتجاجات 15 يناير الطلابية

بعد ساعات قليلة من إعلان هروب زين العابدين بن على مساء 14 يناير 2011 م، أصدرت المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء بياناً في15 يناير 2011، قالت فيه: نحن اليوم أمام مشهد يستدعي منا التحرك العاجل للإطاحة بالنظام العسكري القبلي الحاكم منذ 33 عاماً، متمسكين بخيار النضال السلمي الديمقراطي للانتصار لإرادتنا، وتحمل تبعات هذا الخيار الأجدى للتخلص من الطغيان[3]. وفي اليوم الثاني نفذ القطاع الطلابي مسيرة إلى السفارة التونسية بصنعاء للتهنئة بنجاح الشعب التونسي في إجبار الرئيس بن علي على الهروب، وتعبئة الجماهير اليمنية في العاصمة صنعاء لتنفيذ أعمال احتجاجية شعبية مماثلة للأعمال الاحتجاجية التي نفذها الشعب التونسي، وعلى الرغم من محدودية المشاركة الشعبية في المسيرة إلا أن بعض منظمات المجتمع المدني استجابت إلى الدعوة،

---

[1] ماجد المدحجي، ثورة الشباب ومحدداتها وآفاقها المستقبلية، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، بيروت، 2012، ص ص. 452– 456.

[2] قائمة الشهداء الثورة الشعبية السلمية في اليمن، تقرير حقوقي صادر من منتدى الشائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء، 2011.

[3] عادل الشرجبي، الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة العربية الأولى، 2013، ص152.

فشاركت في المسيرة السيدة توكل كرمان رئيسة منظمة صحفيات بلا حدود، وبعض قيادات الحزب الاشتراكي، وبعض المثقفين والإعلاميين[1].

وقد أعدتها بعض وسائل الإعلام أعمالاً احتجاجية مدفوعة من الحزب الاشتراكي والبعض أعدها مسيرات مؤيدة للثورة التونسية، مما دفع بسكرتير المنظمة الطلابية للحزب الاشتراكي اليمني بجامعة صنعاء إلى التصريح بأن الشباب خرجوا من ذات أنفسهم دون صدور أي أوامر حزبية بخروجهم، وإنما خروجهم كان بسبب عدم ثقتهم بالأحزاب بصفة عامة.

وعلى الرغم من تواصل الأعمال الاحتجاجية الطلابية بشكل شبه يومي في جامعة صنعاء، إلا أنها لم تنجح في حشد الجماهير، وظلت محصورة في طلاب جامعة صنعاء، وبعض المثقفين والناشطين السياسيين والمدنيين، ومع انطلاق الثورة المصرية في 25 يناير استلهم طلاب جامعة صنعاء أسلوب جديد في نشاطهم الاحتجاجي، يتمثل في تحول المظاهرات والمسيرات إلى اعتصام دائم، فخططوا لاستغلال فعالية كانت أحزاب اللقاء المشترك تعتزم إقامتها في 3 فبراير في ميدان التحرير بالعاصمة صنعاء، والاعتصام فيها على غرار ميدان التحرير بالقاهرة، إلا أن الحزب الحاكم استبق أحزاب اللقاء المشترك، وأقام أنصاره اعتصاماً في الميدان في 2 فبراير2011، فتأسست حركة 3 فبراير وتحولت الاعتصامات بدلاً من ساحة التحرير بوسط العاصمة إلى ساحة التغيير أمام جامعة صنعاء، وفي يوم 4 فبراير واجهت الأجهزة الأمنية هذه الاعتصامات بالقمع واعتقلت عدداً منهم.

2- احتجاجات 3 فبراير الطلابية

أصدرت حركة 3 فبراير 2011 بياناً قالت فيه" نحن شباب اليمن الأحرار نعلن عن سعينا لإعادة مبادئ الثورة اليمنية 1962–1963م، ودستور دولة الوحدة، بالنضال السلمي، وسنبذل أنفسنا من أجل تحقيق هذا الهدف وفي هذا اليوم ونحن نحضر لإطلاق انتفاضتنا الشعبية في3 فبراير القادم نطرح أمام المسئول الأول في السلطة علي عبدالله صالح المبادرة التالية:

1. إقالة قائد الحرس الجمهوري والقوات الخاصة ممثلة بأحمد علي عبدالله صالح، وتسليم القيادة لأي لواء عسكري لديه ثقة لدى الشعب كلواء العمالقة.
2. استقالة الرئيس من حزب المؤتمر الشعبي العام وتعهده بعدم الترشح مرة أخرى.
3. تعهد الرئيس بتسليم ما نهبه من المال العام وجره لملكيته الخاصة أو لصالح أقربائه أو متنفذين لديه.

[1] عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص153

4. إقالة الحكومة، وحل البرلمان، وتعيين حكومة إنقاذ وطني من الشخصيات الوطنية ذات الكفاءة والولاء للشعب أينما كانت.
5. إقالة كبار المتنفذين والفاسدين، ووضعهم تحت الإقامة الجبرية للتحقيق في المنهوبات التي نهبوها من الشعب وتسليم المتورطين إلى القضاء.

وأسس شباب الثورة في جامعة صنعاء في 5 فبراير 2011 صفحة على الفيسبوك[1] باسم " تنظيم المظاهرات إلى اعتصامات دائمة"، وعندما أعلن حسني مبارك تنحيه عن السلطة، نُشر بالصفحة دعوة للمشاركة بمسيرة احتفالية بانتصار الثورة المصرية، وفي 19 فبراير استطاع طلاب جامعة صنعاء تحويل مظاهراتهم إلى اعتصام دائم في الميدان، الذي باتوا يطلقون عليه ميدان التغيير، أمام جامعة صنعاء، وأسسوا ثاني ائتلاف ثوري سموه " ائتلاف شباب الثورة اليمنية السلمية".

3 – احتجاجات شباب اليمن من أجل التغيير (إرحل)

عندما أعلنت أحزاب اللقاء المشترك الهبة الشعبية كان سقف مطالبهم غير مُلب لمطالب الشباب في التغيير، فأسست مجموعة من الشباب والمثقفين اليساريين والليبراليين في 25 يناير 2011 في مدينة تعز حركة ثورة الشباب من أجل التغيير (إرحل)، وهي "جماعة مدنية خالصة، وأن الوجود النسائي الفاعل والقيادي فيها يعكس التوجه الذي يرفض تماماً زئبقية القوى السياسية تجاه مشروع الدولة المدنية"[2].

رفع ناشطو الحركة شعار (الشعب يريد إسقاط النظام)، وأعلنوا تمردهم عن الأحزاب من خلال رفع شعار (لا حزبية ولا أحزاب ثورتنا ثورة شباب)، ورتبوا لتحويل فعالية اللقاء المشترك المقرر تنفيذها في 3 فبراير 2011 على مسيرة الغضب، ورغم اعتراض اللقاء المشترك على المسيرة وشعاراتها، إلا أن الشباب نظموا عدداً من المسيرات في ذلك اليوم، في أماكن مختلفة من تعز، وفي اتجاهات مختلفة، ما يشير إلى أن فكرة الثورة بدأت بالنضوج[3].

---

[1] ينظر :الصفحة على العنوان الإلكتروني، https://www.facebook.com/StartAgainYemen

[2] قام صالح بتعديل الفقرة المتعلقة بالرئاسة من 5 سنوات إلى 7 سنوات لولايتين فقط، إلا أن سلطان البركاني القيادي المؤتمري وعضو مجلس النواب المتعصب لصالح كان يصرح باستمرار صالح بالسلطة وإن انتهت فترة ولايته عن طريق ما اسماه (تصفير العداد) أي تعديل الدستور بما يخدم استمرار صالح بالسلطة فترة أخرى وهكذا، أما موضوع التوريث فمعلوم بأن صالح كان يريد لابنه احمد أن يكون رئيسا لليمن من بعده، وقد تناولت هذه الأخبار العديد من الصحف والكتاب المتملقون وجميع الأوساط الشبابية وأصبح حديث الشارع والمواقع بمختلف مسمياتها لفترات طويلة، ونعتقد أن هذا الموضوع تحديداً هو مصدر الخلاف بين على عبدالله صالح وقائد الفرقة الأولى مدرع على محسن الأحمر الذي يعتبر الساعد الأيمن لصالح خلال فترة حكمه 33 سنة، والذي انظم إلى الثورة الشبابية بعد مجزرة جمعة الكرامة.- للاطلاع على النص الكامل للبيان، ينظر، شباب من اجل التغيير (إرحل) تطالب الرئيس بإقالة عائلته من مفاصل الدولة، وتؤكد استمرارها في الاعتصام السلمي حتى تتحقق مطالبها.
http://revolutiontaiz.wordpress.com/2011/02/08/2866/#more-2866

[3] ياسمين الصبري، مقابلة منشورة في صحيفة الجمهورية العدد 15759، 11 فبراير 2011م.

استطاعت الحركة جذب كثير من الشباب والمثقفين وأفراد الطبقة الوسطى للالتحاق بها، وحفزت آخرين من أفراد هذه الفئات الاجتماعية إلى تأسيس حركات وجماعات ومجموعات ثورية مستقلة، سواءً في تعز أو في ساحات الحرية والتغيير في المحافظات الأخرى، مثل: (أكاديميون من أجل التغيير)، و(قبائل من أجل التغيير).

وبعد خطاب الرئيس صالح أمام الاجتماع المشترك لمجلسي النواب والشورى في 2 فبراير 2011، والذي قال فيه: إن لا نية لديه لتوريث منصب رئيس الجمهورية، ولا للترشح مرة أخرى انقضاء ولايته الرئاسية، وأعلن عن تجميد مشروع التعديلات الدستورية، ودعا أحزاب المعارضة إلى استئناف الحوار.

وشكل إعلان الرئيس المصري حسني مبارك تنحيه عن السلطة مساء الجمعة 10 فبراير 2011م، دافعاً قوياً لشباب تعز للاستجابة لمطالب الحركة، وخرجت جماهير تعز إلى الشوارع، والتحقوا بشباب الثورة في ميدان التحرير بمدينة تعز، وبسبب اعتداء قوات الأمن عليهم تحول الثوار إلى ساحة أخرى وهي ميدان صافر، وسمي فيما بعد بساحة الحرية، فكانت ساحة الحرية بتعز ساحة اعتصام دائم لثورة اليمن، وفي 17 فبراير 2011 أسسوا صفحة على الفيسبوك باسم (المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز)[1]، مارسوا من خلالها الحشد والتعبئة للجماهير، ودعت حركة شباب من أجل التغيير إلى إقامة صلاة الجمعة التي توافق 18 فبراير في ساحة الحرية بتعز، تحت اسم "جمعة البداية"، ورفعت خلالها شعار" لا تفاوض لا حوار استقالة أو فرار"، وقد حضر الصلاة مواطنون من مختلف مديريات محافظة تعز، ومن المحافظات المجاورة، وخاصة محافظتي إب ولحج.

وفي السادس عشر من فبراير تأسست ساحة الحرية بمدينة المنصورة في عدن، وساحة الحرية بمدينة إب، وأطلق على الجمعة التالية (25 فبراير) اسم جمعة الوفاء للشهداء[2]، وهكذا كانت كل جمعة يطلق عليها اسم (جمعة النصر، جمعة الكرامة، جمعة الصمود).

وتشكلت في ساحة الحرية بتعز (في 15 فبراير 2011) أول فرقة إنشاد ثورية باسم" فرقة الأحرار"، ضمت عدداً من المطربين والشعراء والملحنين والمصورين وفنانين المونتاج، وغنت الفرقة أول أنشودة في 19 فبراير 2011، بعنوان "إرحل فشعبي اليوم هذه كلمته"، استطاعت الحركة من خلال الأنشطة الثقافية والفنية التي نفذتها في الساحة جذب أعداد كبيرة من شباب مدينة تعز، ومن شباب أرياف المحافظة،

[1] ينظر رابط صفحة المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز http://www.facebook.com/M.C.Taiz/info?ref=ts

[2] عادل الشرجبي، الربيع العربي ثورات الخلاص من الإستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص.158.

وعبر هؤلاء الأخيرين امتد النشاط الثوري إلى الريف، فكانت حركة شباب من أجل التغيير هي الحركة الوحيدة التي استطاعت مد الثورة إلى الأرياف.

والجدير بالذكر أن من الأحداث المهمة للثورة الشبابية في تعز هي مسيرة الحياة الراجلة، وهي عبارة عن مسيرة رتب لها شباب الثورة بتعز، البعض أصيب بالدهشة، هل بمقدور شباب القرن الواحد والعشرين السير على الأقدام مسافة تزيد عن (260كم)، وهي المسافة من تعز إلى العاصمة صنعاء، لكن سرعان ما تلاشت هذه الدهشة بتدافع الشباب لتسجيل أسمائهم التي وصلت إلى قرابة (2000 شاب) قدموا من عدة مديريات في المحافظة، وأكدوا عزمهم في المشاركة في المسيرة، وأنهم لن يستقلوا أي وسيلة مواصلات، وإنما مشياً على الأقدام في تحد أظهر ما يتمتع به شباب الثورة من عزيمة وإرادة قوية. وانطلقت مسيرة الحياة الراجلة من ساحة الحرية بمدينة تعز الساعة الـ (7:30) من صباح يوم الثلاثاء 20 ديسمبر 2011م، وخرجوا ليسمعوا العالم صوتهم، وكانت دلالات المسيرة كثيرة وعميقة كان أبرزها:

- توصيل رسالة إلى العالم مفادها تصميم الثوار على رفض منح صالح ونظامه حصانة من الملاحقة القضائية وتأكيداً على استمرار الثورة حتى تحقيق أهدافها.
- إعادة الروح الثورية إلى ميادين التغيير والحرية في الثورة الشبابية السلمية.
- إيصال رسالة واضحة وجلية شعبية بأن الثورة السلمية مستمرة.
- أن التصعيد الثوري المتعدد النشاطات يجب أن يستمر وفاءً لدماء الشهداء.
- التأكيد على أن صنعاء هي عاصمة اليمن الموحد، ومن حق الشباب الوصول إليها للتعبير عن أهدافهم ومطالبهم، وبالذات في هذه الفترة الحاسمة للتغيير[1].

4- تشكل الكتلة التاريخية والتقليدية

في يوم الاثنين 14 فبراير أصدر زعيم جماعة أنصار الله (عبد الملك الحوثي) بياناً طالب فيه الشعب اليمني أن يستغل الفرصة في الوقت الراهن للتحرك الجاد والواعي والمسئول لتغيير الواقع وإزاحة هذه السلطة المجرمة، وفي 15 فبراير أعلن عن خروجه إلى الشارع ومطالبته السلطة بسرعة الرحيل من البلاد، وقد شكل الحوثيون حركة خاصة بهم في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء، وفي ساحة الحرية بمدينة تعز، أطلقوا عليها اسم حركة شباب الصمود.

---

[1] الفلم الوثائقي عن مسيرة الحياة الراجلة على اليوتيوب من جزأين ملحمة تاريخية لثورة سلمية قام بها شباب يتوقون إلى الحرية.
https://www.youtube.com/watch?v=SKWh2TgwgYM

- ألفت الدبعي(مارس2012م)، مسيرة الحياة، الضوء القادم من تعز بعيون ثائرة، صادر عن مجلس شباب الثورة.
http://www.yemeress.com/altagheer/41299

- ماجد المدحجي (2012م)، " ثورة الشباب... محدداتها وآفاقها المستقبلية"، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، الطبعة الأولى، بيروت، ص 452.

وفي 20 فبراير خرجت أحزاب اللقاء المشترك عن الصمت الذي خيم عليها خلال الفترة السابقة، مع لجنة الحوار، للدعوة إلى الالتحام بالشباب المطالبين برحيل النظام، وقد تأسست أول خيمة في ساحة التغيير بالعاصمة صنعاء في اليوم نفسه، الأمر الذي يشير إلى أن أحزاب اللقاء المشترك واللجنة التحضيرية وفرا الحماية السياسية.

وفشل الرئيس السابق صالح في القضاء على الثورة الشعبية اليمنية بالقوة العسكرية المسلحة، تيقنت المملكة العربية السعودية أن علي عبدالله صالح لن يستطيع البقاء في السلطة في اليمن، وباتت على قناعة بضرورة مغادرته السلطة، لذلك صاغت المبادرة الخليجية على هذا الأساس، والتي تقوم بالنظر لما يحدث في اليمن على أنه أزمة سلطة، بين النخب السياسية والاجتماعية، لا باعتبارها ثورة شعبية وصراع بين النظام والشعب اليمني، فالمبادرة الخليجية لم تقدم لليمن سوى نقل السلطة، وأجلت هدف الثورة اليمنية في تغيير النظام.

وشكل التحاق القوى التقليدية بالثورة بذرة تفكك الكتلة التاريخية للثورة، فظهر الانقسام في ساحة التغيير بصنعاء بين الحوثيين والإصلاحيين، وظهر الانقسام بين القوى الحديثة والقوى التقليدية، وبين القوى المدنية والقوى الدينية، وفي الوقت الذي شكل انشقاق هذه النخب عن النظام إضعافاً له، فإن التحاقها بالثورة لم يؤد إلى تعزيز قوة الثورة، بل على العكس شكل عاملاً لإضعاف الكتلة التاريخية للثورة وتفتيتها[1].

وكما يؤكد "مايرون واينر" أن أزمة المشاركة السياسية يمكن حلها وتسويتها عندما يكون هناك اتفاق جديد بين النخب الحاكمة والمنافسة والمشاركين السياسيين بشأن شرعية المطالب وبشأن قيمة الإجراءات المؤسساتية الموضوعة لإيفاء هده المطالب[2].

وسوف ننتقل إلى رصد مشاركة العينة في الاحتجاجات أوالإضرابات أو الاعتصامات أو التظاهرات، وكيفية المشاركة سواء أكانت مشاركتهم من خلال النزول للشارع أم دعم النشاطات عبر مواقع التواصل الاجتماعي أم كليهما معاً، كما هي موضحة في الجدول الآتي:

جدول رقم (32): المشاركة في (الاعتصامات/ والمظاهرات/ والاحتجاجات)

المشاركة في الاعتصام والمظاهرات والاحتجاجات	التكرار	النسبة المئوية
لم أشارك	135	25
عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي	170	32
الاثنين معاً	55	10

[1] عادل الشرجبي، الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، مرجع سابق، ص168.

[2] عادل الشرجبي، مرجع سابق، ص70.

النزول للساحات	**180**	**33**
الكلي	**535**	**100**

المصدر :البحث الميداني 2016

يبين الجدول رقم (32) أن نسبة (33%) الذين شاركوا في النزول للساحات، بينما نسبة (32%) شاركوا من خلال وسائل التواصل الاجتماعي، ونسبة الذين شاركوا بالأثنين معاً (10%)، تليها نسبة (25%) لم يشاركوا في أي من التظاهرات والاعتصام، والإضرابات. فنلاحظ أن الغالبية العظمى لأفراد العينة شاركوا في النزول للساحات.

زاد الوعي السياسي لدى الشباب بعد ثورات الربيع العربي، حيث ترجم الشباب هذا الوعي إلى مشاركة، إذ أنه قبل الثورات كان الوعي السياسي لا يترجم إلى مشاركة سياسية من الشباب، كونهم جزء من المجتمع الذي كان يعاني من السلبية السياسية[1]. وعلى اعتبار أن الشباب بمثابة الوقود لهذه الثورات وأنهم كانوا في صدارة المطالبين بالتغيير، وبالتالي فهم أفضل فئة مرشحة للعمل السياسي في مرحلة ما بعد الثورات[2].

ويمكن القول أن المشاركة السياسية لدى فئة الشباب قد تنامت بسبب عظمة الحدث واستثمار الشباب المدني، وأن دورهم لا بد أن يكون ايجابياً بعد أن استطاعوا بقدرتهم الذاتية أن يغيروا أنظمة الحكم في بلادهم، فتزايدت ثقتهم في أنفسهم وفي قدرتهم على الاستمرار في التغيير، هذا لأن الثورة أدت وبزخم كبير إلى إطلاق طاقات الفئات الشابة ودفعها إلى الاهتمام بالمشاركة في الحياة العامة والسياسية بشكل خاص وهو ما يدل على مدى وعيهم بأهمية المشاركة السياسية.

5- دوافع المشاركة السياسية

إن معرفة دوافع الفرد وراء انخراطه في النشاطات السياسية، منذ وجوده في المجتمع يتعرض إلى مجموعة من الضغوطات التي تسبب له الصعوبات في تحقيق احتياجاته، ومن أجل أن يخفف من هذه العقبات يقرر الانتماء والانضمام إلى الجماعات عن طريق الانتخابات. وقد يكون الخوف أحد الدوافع لاشتراك الأفراد في الأحزاب السياسية، فمن خلال انخراط الأفراد في حزب سياسي معين يضمن لهم الحماية في أحضان هذا الحزب. وإذا كان أسلوب القمع يتحدد باللجوء إلى القوة فإنه يمكن اللجوء إلى استعمال وسيلة أخرى عن طريق التحييد، كما هو الحال داخل الأنظمة الديمقراطية من خلال طرح مفهوم المشاركة السياسية، وبهذا يستطيع أفراد الشعب ومنهم الشباب التنفيس عن مشاعرهم المكبوتة تجاه

[1] حسن توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014، ص3.

[2] عبد القادر عبد العالي، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد406، ديسمبر2012، ص60.

السلطة السياسية ورجال الطبقة السياسية من خلال مشاركتهم السياسية[1]. ويمكن أن نجمل دوافع المشاركة السياسية على النحو الآتي:

- **الدوافع النفسية:** حيث يسعى المشارك سياسية لإثبات وجوده، وتأكيد ذاته كإنسان حر الإرادة قادر على اتخاذ موقف في موضوع سياسي له أهميته، فالمشاركة بالنسبة له تأتي لتمنحه نوعا من الطمأنينة والثقة بالنفس.
- **المشاركة كتعبير عن وعي سياسي:** فالعديد من المشاركين السياسيين يتعاملون مع المشاركة كنوع من الواجب الوطني وكمسؤولية وطنية يجب أن لا يتقاعس المواطن الحقيقي عن القيام بها، فالمشارك هنا يربط بين الحقوق التي يحصل عليها لكونه جزءا من المجتمع، وواجباته تجاه هذا المجتمع، وبالتالي يتعامل مع المشاركة كواجب وطني.
- **المشاركة السياسية كأداة للتعبير عن مطالب:** وفي هذه الحالة قد تكون المطالب ذات صيغة نقابية أو سياسية أو اجتماعية، فالمشارك في استفتاء للرأي أو في انتخابات رئاسية أو في الانتماء لحزب سياسي، يكون لذلك تلبية مطالب يرى أنه بهذه المشاركة سيحققها.
- **المشاركة السياسية بدوافع دينية أوعرقية:** ويتجلى هذا النوع من المشاركة السياسية عند الحركات القومية والجماعات الدينية، فأفراد هذه الجماعات يجدون في المشاركة أداة فعالة لإظهار فكرهم القومي أو الديني، وإقحام حركتهم ضمن السياسة العامة للدولة.
- **المشاركة السياسية خوفا من السلطة:** يوجد هذا النوع من المشاركة في بعض دول العالم الثالث، وخصوصا لدى الشرائح التقليدية والأمية، فأفراد هذه الجماعات يرون المشاركة فيما تدعو له الدولة أمرا سلطويا وأوامر صادرة من أعلى ما عليهم سوى الخضوع لها، وأن الاستنكاف عن المشاركة يعني تحديا للسلطة، وأن السلطة ستعلم بأمرهم ويمكنها أن تعاقبهم، وعليه يسارعون للمشاركة بدافع الخوف.
- **المشاركة السياسية طلبا لمنصب أو الموقع وظيفي أفضل:** فالعديد من الشباب يجدون في السلطة ومؤسساتها موقعا للعمل السياسي بحماسة حتى يتمكنوا من تحقيق طموحاتهم، إما بالوصول إلى البرلمان أو قيادة حزب من الأحزاب وحتى الوصول إلى الوزارة.
- **المشاركة السياسية كسياسة دفاعية ضد خطر متوقع:** قد يكون المواطن لا مباليا سياسيا، إلا أن الأحداث التي تمر بها البلاد قد تهدد مصالحه أو قيمه أو معتقدات، تدفعه للخروج من حالة اللامبالاة وينخرط في الحياة السياسية لمواجهة الخطر الداهم.

---

[1] السويم العزي، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية، المركز الثقافي العربي، بيروت،1987، ص 18.

- **المشاركة السياسية كمظهر من مظاهر التضامن العائلي أو القبلي:** فالمشارك لا تكون له أي ميول سياسية، ولا يرغب في شغل أي منصب سياسي، ولا ينتمي لأية جماعة سياسية، ولكنه يشارك في الانتخابات مثلا، ليدعم أخا له أو عمه أو قريبه ليضمن نجاحه، وهذا النوع من المشاركة، تعد آنية وظرفية[1].

وللتعرف على الأسباب التي تقف وراء المشاركة في تلك الأعمال الاحتجاجية للشباب، والنزول للساحات والمشاركة في دعم النشاطات عبر مواقع التواصل الاجتماعي، فقد تفاوتت الأسباب التي أوردها أفراد العينة التي ترتبت حسب تكراراتها من خلال أسلوب تحليل الاستجابات المتعددة على النحو الذي يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (33): أسباب المشاركة في (الاعتصام/الاحتجاج/ التظاهرات)

أسباب المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
البطالة والفقر	130	33
تحقيق العدالة والمساواة	110	27
تحقيق الحرية لبناء دولة ديمقراطية	115	29
إسقاط النظام السابق	25	6
مسايرة للاتجاه العام	20	5
الكلي	400	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول رقم (33) أن من أسباب مشاركة العينة في التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات، هو الفقر والبطالة وسوء الأحوال المعيشية بنسبة (33%)، بينما من أجابوا لتحقيق الحرية وبناء دولة ديمقراطية بنسبة (29%) يليه تحقيق العدالة والمساواة بنسبة (27%)، أما من أجابوا بإسقاط النظام السابق بنسبة (6%)، مسايرة للاتجاه العام بنسبة (5%).

لقد كان الهدف الرئيسي الذي دعت إليه الجماهير في بداية الثورات ينادي ببساطة لفك القيود عن الإنسان في المجتمع، في إطار نظام مدني يضمن الحقوق والحريات للإنسان، وفقدان ذلك كان من أهم القضايا التي ساهمت في اندلاع الثورات واشتعالها ضد تلك الأنظمة والإطاحة ببعضها وتأرجح البعض الآخر، ومحاولة الإصلاح خوفاً من السقوط، وإن للعدالة الاجتماعية دوراً بارزاً في ذلك، كما أن هناك

[1] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ص 152-154.

علاقة تبادلية بين امتلاك الحرية وبين مقومات الحياة، فيلعب العوز والفقر كمحدد رئيسي للمطالبة بالحرية، ويؤثر بوضوح في انتقاء آليات الوصول إليها ووسائل تفعيلها[1].

ويرتبط العامل الاقتصادي بالعامل السياسي الذي يُلخص بعدم الإحساس بالأمان، نتيجة للنظم السياسية التي مهما اختلفت تسمياتها فإنها تقوم على الأساس نفسه، وهو اعتبار الشعب عدواً لها، واعتبار الشعب النظام السياسي عدواً له، ومن ثم كانت علاقة القهر والتسلط والطغيان من جانب النظام السياسي، وعلاقة الخوف من جانب الجماعة[2]. ويشير إلى ذلك (باكريش Bachrach، وبارتز Baratz) عن طريق نمط من أنماط المشاركة، فقد أطلقا عليه المشاركة عن طريق الاهتمام الموجه، ففي هذا النمط تطالب الأغلبية السياسية عن طريق مؤسساتها بغرس الاهتمام في هؤلاء الذين لا يبالون، وذلك بتطوير وسائل الاهتمام الموجه ذاتيا لغير المبالين لتحفيزهم على المشاركة، واهتمامهم بالسياسة والوقوف على المعارف السياسية[3]. تواجه اليمن تحديا كبيرا ورئيسيا يتمثل في الارتفاع المتواصل لمعدل البطالة، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني على خلق وتوفير فرص عمل كافية ومجزيه، فقد ارتفع معدل البطالة بصورة مستمرة وذلك من حوالي 9.8% عام 1999 إلى 13.7% في تعداد 1999 ثم إلى 16.3% في عام 2010، وتزداد حدة مشكلة البطالة في اليمن من كونها تسهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، خاصة وأنها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب، بحيث وصلت في عام 2010 إلى 54%،إلى جانب انتشار البطالة بين أوساط المتعلمين وغير المتعلمين، وخاصة ذوي التعليم المتوسط. ووفقا لتعداد 2004، بلغ إجمالي المتعطلين 699 ألف فرد، بلغت نسبة الذكور 71.4% من إجمالي المتعطلين مقابل 29.6% من النساء. ويشكل الشباب النسبة الغالبة بحيث ارتفعت نسبة الشباب المتعطلين من حوالي 48.4% من إجمالي المتعطلين ذكورا وإناثا في العام 1999 إلى 53%في العام 2004. ووفقاً لتعداد 2004 تقاربت نسبة العاطلين بين الشباب الذكور 51.4% مع نسبة الإناث[4] 44.6%. وقد شهد الاقتصاد اليمني تدهوراً حاداً؛ بسبب الحرب التي أدت إلى تدمير واسع وكبير للقطاع الصناعي في اليمن، طبقاً لما أوردته الوكالة اليمنية الرسمية (سبأ). أكثر من نصف المنشآت الصناعية تم تدميرها أو توقفت عن العمل، وأن أكثر من 65% من العاملين في منشآت القطاع الخاص تم تسريحهم من أعمالهم، وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدل البطالة إلى نحو70% من قوة العمل، وخصوصاً بين الشباب والنساء. وقد خلفت الحرب تداعيات خطيرة على النمو الاقتصادي وقضى على

---

(1) بسمة عبد العزيز، "الحرية المتسللة"، مجلة الفصول، العدد 23، 2012، ص 94.

(2) علي عبد الرزاق جلبي، تصميم البحث الاجتماعي، الأسس والاستراتيجيات، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 353.

(3) M. William And Others."PUPLIC ADMNISTRASHION POLITICS". Policy and Political System Random House.INC, New York.1980, p281.

(4) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن : تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، ص23 .

المكاسب المحققة، بسبب الخسائر التي خلّفها في رأس المال المادي والبشري والتشرد الداخلي، وهروب رأس المال الوطني وهجرة الكفاءات؛ إذ تسببت في تهاوي العملة المحلية وارتفاع أسعار الموادّ الغذائية والوقود، وتفاقم معدلات البطالة. وحسب تقرير أممي حديث يشير إلى أن معدل البطالة في اليمن يعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا بنسبة 60%، ما يمثّل خطورة على مستقبل الشباب وتوقف عجلة التنمية في البلاد. وقدّر تقرير اقتصادي تكلفة الفرص الضائعة في الناتج المحلي الإجمالي في اليمن جراء الحرب المستمرة منذ نحو خمس سنوات بحوالي 66 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص العمل والدخل وتفاقم معدلات البطالة والفقر. وتتلاشى التوقعات الاقتصادية التي كانت تتحدث عن انخفاض معدل البطالة إلى 16% في نهاية 2015م، وتذهب أدراج الرياح مع استمرار الحرب على اليمن، مسجلة ارتفاعا يصل إلى 36% في أوساط الشباب اليمني. وبحسب الإحصائيات الرسمية أن إجمالي الناتج المحلي تقلص بنسبة 39% منذ 2014، وتسبب الصراع في توقف الأنشطة الاقتصادية على نطاق واسع، وتشير البيانات المالية التقديرية إلى انخفاض الإيرادات العامة من نحو24%، من إجمالي الناتج المحلي قبل اندلاع الصراع إلى ما يقدر بنحو8% من هذا الإجمالي الذي انخفض بدرجة كبيرة في عام 2017. وتشير التقديرات الأولية إلى معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية كان حوالي 55% في عام2017 ارتفاعا من نحو 25% في العام السابق، وارتفعت أسعار البنزين والديزل في الربع الثالث من عام 2018 بنسبة 30%و50% على التوالي مقارنة بالأسعار في العام السابق. ووفقا لآخر تحديث رسمي للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يواجه ما يقارب من 20 مليون شخص نقصا حادا في الغذاء، منهم ما يقرب من5 ملايين يعانون من ظروف شبيهه بالمجاعة بداية 2017. وارتفعت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من3 دولار في اليوم (خط الفقر العالمي لوضع اليمن سابقا ضمن الشريحة الدنيا من البلدان المتوسطة الدخل) ارتفاعا كبيرا منذ تفجير الصراع، حيث تشير التوقعات إلى أن أكثر من ثلاثة أرباع السكان يعيشون تحت خط الفقر[1]. وتؤكد العديد من المداخل النظرية التفسير لعملية التحول الديمقراطي أن البيئة الاقتصادية ومستوى التنمية الاقتصادية يمثلان عاملا مهما في عملية التحول، وأن التخلف الاقتصادي لا يشكل بيئة مشجعة للديمقراطية[2].

[1] أحمد المالكي، البطالة والحرب ثنائية العدوان على شباب اليمن، مجلة الشرق الأوسط، العدد ،2017142452017.

[2] محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، منشورات جامعة قاريونس، ط2، 1998، ص 170.

وأضاف المشاركون في المقابلة أن هناك أسباباً عديدة أدت إلى مشاركة الجماهير في الاحتجاجات والمظاهرات للعام 2011. ولذلك يرى بعض المشاركين أن تلك الاحتجاجات كانت إيجابية في البداية، ولكن تمخضت بنتائج سلبية، فقد أكد أحد المشاركين في البحث بقوله: (م10)[1]

"**أن المظاهرات كانت ليس لها أهمية، ولن تغير شيئاً في مجتمعنا؛ لأن الشعب يفتقد الثقافة والوعي السياسي**".

وكذلك أكد أحد المشاركين (11م)[2] "**كانت في بداية الأمر إيجابية على غرار الاعتصامات الخارجية، ولكنها سرعان ما تحولت إلى أماكن للتعبئة الحزبية والسياسية ولا أفضل الانخراط بها مجددا لما ألت إليه اليمن مؤخرا من أحداث مأساوية وخراب ودمار وانهيار اقتصادي شامل**".

أما الذين أكدوا أن المشاركة في الاحتجاجات الشعبية كانت إيجابية ونتائجها كذلك، فيقول أحد المشاركين (م12): "**هي ضرورة حتمية لقلع جذور الاستبداد وبناء دولة مدنية حديثة يسودها القانون والشرعية الدستورية بغض النظر عن ما آلت إليه بعد ذلك، وتنحي الرئيس صالح وإسقاط النظام السابق وشرذمته**".

وفي اتجاه معاكس يقول أحد المشاركين في المقابلة: "**ذهبنا إلى الجحيم بعد هذه الاحتجاجات واختفى الأمن والسلام من أرض السعيدة**".

ويمكن تفسير ذلك أن الشباب اليمني يعانون من قلة فرص العمل وانتشار الفقر والبطالة، فقد كانت مشاركتهم محاولة لتحقيق العدالة والمساواة والحرية ورفع الظلم، ولأن آثار البطالة تكون سيئة على جميع المتعطلين، إلا أن أثارها على الفئة الشابة تكون أكثر قسوة اجتماعيا ونفسيا مما يؤدي إلى عزلتهم وتهميشهم اجتماعيا وتولد في أنفسهم مشاعر الضيق والضياع والمشاعر العدوانية التي تعمل على إفراز أنواع متعددة من القيم الثقافية السلبية.

فالاعتصامات مشروعة وإيجابية في العمل السياسي، وكانت في بداية الأمر مطالبة بحقوق واقعية تمس المجتمع بشكل مباشر لها أحقية وشرعية دستورية وقانونية لشعب منهك ومظلوم، ولكنها تحولت إلى أجندة سياسية وأطماع حزبية، حولت طاقات الشباب وقدراتهم إلى وقود للحصول على مكاسب سياسية بحتة، ومزايدات لصالح الأحزاب السياسية، مما أدى إلى أزمة لا نهائية وتدخلات خارجية أودت بالبلاد إلى الهلاك وانهيار اقتصادي شامل.

6- معيقات المشاركة السياسية

[1] المشاركة في المقابلة رقم 10.

[2] المشاركة في المقابلة رقم 11.

إذا كانت المشاركة السياسية تعبيراً عن حرية المواطن في التعبير عن رأيه بصراحة، وتعتبر حقاً من حقوقه التي كفلها له الدستور في الدول الديمقراطية، فإن المواطن لا يلجأ دائما إلى ممارسة هذا الحق، فكثير من الأفراد لا يهتمون بالحياة السياسية العامة، ولا يتتبعون أخبارها، بل يتهربون من كل أمر له علاقة بالسياسية.

فهناك العديد من الأمور التي تعرقل سير الأنشطة السياسية، وفي هذا الصدد اهتمت العديد من الدراسات بالحديث عن السلبية السياسية، وخاصة عند الشباب، والتي توصل غالبيتها إلى أن الشباب ينظر إلى العمل السياسي نظر مملة، وغير ملائم لطبيعة حياتهم؛ لأنهم ليس لديهم المؤهلات التي تمكنهم من الدخول في المؤسسات السياسية الوسيطة أو دوائر صنع القرار، منهم يشكون دائما من المسئولين السياسيين[1]. وبالرغم من كل ما يدور حول سلبية الشباب في الحياة السياسية، إلا أنها تصبح خطرا حقيقيا عندما تترسخ في أذهانهم بثقافة اللامبالاة، وعدم الاهتمام بالشأن السياسي، مما يؤدي إلى تدني الشعور بالمسؤولية السياسية، والتي تولد لدى الفرد شعورا بالاغتراب السياسي الذي هو انعكاس لثلاثة دوافع رئيسية، هي:

-انعدام الفعالية السياسية: يتجلى في شعور الفرد بانخفاض القيمة، وإحساسه بعدم القدرة على القرارات السياسية، وليس لرأيه أي تأثير بأي شكل من الأشكال حتى بمقدار طفيف. وتظهر الفعالية السياسية في ثلاثة صور، هي: قاعدة، أو شعور نفسي، أو سلوك. وفي ذلك حدد مولر" ثلاثة أبعاد للكفاءة السياسية: أولها الشعور العام بأن الحكومة حساسة بالنسبة للمواطن؛ أي سريعة الاستجابة. وثانيها المهارات اللازمة للسلوك السياسي الفعال، وثالثها الشعور النفسي بالثقة في قدرة الفرد على التأثير في القرارات الحكومية المؤثرة[2].

-انعدام المعنى السياسي: بمعني عدم فهم الفرد لطبيعة النظام السياسي وإدراكه له مما يولد لديه إحساساً بعشوائية العملية السياسية داخل مجتمعه، وبالتالي عجزه عن التنبؤ بالنتائج السياسية، ويرتبط ذلك أيضا بعدم قدرة الفرد على التمييز بين الخيارات والبدائل السياسية المعروضة عليه؛ لأنها تكون فاقدة المعني بالنسبة له.

- انعدام المعايير السياسية: تعني اقتناع الفرد بغياب المقاييس والقواعد التي تحكم العلاقات داخل العملية السياسية كافة، ومن هنا تفتقد المواثيق والقوانين والإجراءات السياسية قدرتها على أن

---

[1] إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 48.

[2] السيد عبد المطلب غانم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، ط 3، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000. ص11.

تشكل إطاراً حاكماً للتفاعلات والعلاقات داخل النظام السياسي[1]. والتي تعد انعكاساً لما يراه الفرد من انتهاكات مستمرة من جانب المسؤولين للإجراءات والقواعد المنظمة للعمل السياسي ولعلاقة الحاكم بالمحكوم، ويمكن اختصار أسباب العزوف عن المشاركة السياسية بما يلي[2]:

- تأثير تنشئة سياسية تلقاها الفرد: وعززت لديه "فضيلة" الابتعاد عن السياسة وهمومها، وترك الأمور السياسية لأهلها، وهذا النوع من التنشئة يسود في المجتمعات التقليدية.
- الخوف من السياسة والسلطة ومن تبعاتهما: وهو أمر إما ناتج عن واقعة محددة تعرض بمقتضاها المواطن للضرر، أو ناتج عن ضعف شخصية، والإحساس بعدم القدرة على تحمل المسؤولية.
- الإحساس بعدم الجدوى وبعبثية المشاركة السياسية: وهذا الإحساس يتولد عادة في الدول التي تسود فيها ديمقراطية شكلية وانتخابات غير نزيهة، تتمثل بالجهل والأمية، بحيث إن عدم دراية المواطن بما يجري حوله وجهله بالحياة السياسية، وعدم قدرته على المفاضلة بين البرامج المتصارعة يولد لديه إحساساً بأنه لا دور له في الحياة السياسية.
- عدم الرضا عن النسق السياسي القائم برمته: حيث إن بعض الأفراد ينظرون إلى الحياة السياسية السائدة، كنظام وقوى معارضة تعمل ضمن شرعية الوضع القائم بأنها لا تستند إلى مشروعية حقيقية، وبالتالي فإن مشاركتها في الحياة السياسية ضمن قنوات العمل السياسي المحددة من طرف النظام السياسي تعتبر تزكية للوضع القائم وتمنحه مزيدا من المشروعية.
- ضعف الحس الوطني وغياب الإحساس بالمسؤولية: وخصوصا لدى شرائح المجتمع العليا المترفة، الأمر الذي يولد لديهم نوعا من الاستهتار بالسياسة ككل، لأنهم يعتقدون أن السياسة والمشاركة السياسية ما هي إلا ملهاة للفقراء وممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى، الساعين إلى السلطة والثروة وتحسين شروط حياتهم.
- التقدم الديمقراطي والاستقرار السياسي للدولة: حيث يشعر الأفراد بالاطمئنان إلى النظام السياسي القائم وإلى مؤسساته وآليات عمله، بالإضافة لوجود مؤسسات وأجهزة إعلامية وقانونية واجتماعية تقوم بمهمة المراقبة للنظام السياسي، وتقتصر مشاركتهم السياسية إذا طلب منهم الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات.

---

[1] إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 50.

[2] إبراهيم أبراش، مرجع سابق، ص ص 145– 147.

وسننتقل إلى معرفة أسباب عدم مشاركة أفراد العينة في (الاحتجاج / الاعتصام/ الإضراب/ التظاهرات) من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (34): أسباب عدم المشاركة في (الاحتجاجات/الاعتصامات/الإضرابات/ التظاهرات)

أسباب عدم المشاركة	التكرار	النسبة المئوية
الخوف من أعمال العنف والمواجهات المسلحة	**60**	**44**
لأن هناك قوى خارجية تدعم الفوضى والتخريب في اليمن	**45**	**33**
قناعتي بأنها تصفية حسابات بين السلطة والمعارضة	**10**	**8**
لأن العادات والتقاليد لاتسمح (للإناث فقط)	**20**	**15**
الكلي	**135**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول أعلاه رقم (34) أن سبب عدم مشاركة أغلب الشباب في التظاهرات والاعتصامات والإضرابات هو خوفهم من أعمال العنف والمواجهات المسلحة بنسبة (44%) من إجمالي عينة البحث. وبنسبة(33%) من يقول أن هناك قوى خارجية تدعم الفوضى والتخريب في اليمن، يلي ذلك بنسبة(15%) قناعاتهم بأنها تصفية حسابات بين السلطة والمعارضة، وأن عدم المشاركة بسبب العادات والتقاليد لا تسمح بمشاركة المرأة الخروج في التظاهرات والاعتصام بنسبة (8%).

ويمكن تفسير عدم مشاركة الشباب في (الاحتجاج /الاعتصام /الإضراب/ التظاهرات) بأنه نتاج لخوفهم من الاعتقالات والملاحقات الأمنية، التي طالت الكثير من المشاركين في التظاهرات، والخوف من القتل، لأن المظاهرات بمختلف مستوياتها تميل إلى العنف والبعد عن السلمية، حتى وإن بدأت بشكل سلمي، سرعان ما تتحول لجانب العنف وكثرة حالات الإصابات والوفيات أثناء التظاهرات التي شهدها المجتمع اليمني منذ عام 2011. وكذلك قناعة المبحوثين بأن التظاهرات، والنزول للساحات للاعتصام ما هي إلا مجرد تصفية حسابات بين السلطة وبين والمعارضة، فنجد في المجتمع اليمني عزوفاً كبيراً لكثير من الشباب عن المشاركة السياسية؛ وذلك لضعف أحزاب المعارضة بشكل عام، وتفرد حزب واحد على الساحة السياسية، الأمر الذي أظهر بشكل كبير شعور غالبية الشباب بالإحباط والعزوف عن المشاركة السياسية. فالأسر كانت تخشى على الشباب من العمل السياسي لاعتقادهم أن السياسة تجلب المشاكل للأبناء، الأمر الذي جعلهم يمانعون في مشاركة أبنائهم في أي نشاط يتعلق بالسياسة؛ مما ولد حالة من الكبت السياسي لأفراد المجتمع بشكل عام والشباب على وجه الخصوص.

ثالثاً: المشاركة في الانتخابات

إن المشاركة السياسية تعني المساهمة في الشأن العام، فإن آلياتها، وأدواتها قد تعددت وتنوعت مصادرها، وبقدر ما ترسخت فكرة الديمقراطية وتعززت مكانة المجتمع المدني بقدر ما توسع حقل

المشاركة السياسية وتكاثر عدد الفاعلين فيها، ومع ذلك تبقى الانتخابات من الظواهر الأكثر تأثيرا في هذا المجال، لاسيما بالنسبة للتجارب الدستورية الآخذة بمبدأ التعددية الحزبية التي تقضي بالضرورة إلى التنافس في مضمار اختيار الحكام بمختلف مسؤولياتهم وتفاوت مستوياتهم.

1- مفهوم السلوك الانتخابي

الانتخابات (Elections) هي أهم مظاهر المشاركة السياسية في النظم الديمقراطية، فحتى يشارك الشعب في السلطة عليه أن يختار ممثليه، وهذا يتم عن طريق الانتخابات، التي تختلف نظمها وأنواعها من مجتمع لآخر، ولكنها تتفق جميعا على أنها الصوت الذي يدلي به المواطن في الانتخابات والنصيب الفردي للمواطن في المشاركة السياسية، وأن مجموع الأصوات والتي تشكل الأغلبية هي تعبير عن إرادة الأمة[1].

والهدف الرئيسي من العمليات الانتخابية هو تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرار في كل ما يتعلق بقضايا الشأن العام، وذلك عبر ممثليهم في المؤسسات المنتخبة[2].

ويرى (جون ستيورات مل) أن العملية الانتخابية يجب تنظيمها وصياغتها بطريقة تشجع الناخبين على اختيار الممثلين المؤهلين بشكل مناسب أكثر مما تؤدي إلى اختيار ممثلين لتحقيق مصالح شخصية معينة، كما تعد الانتخابات تمثيلاً صحيحاً للاتجاهات العامة للرأي العام، وهو قول قريب من الحقيقة في البلاد التي قطعت شوطاً طويلاً من النضج السياسي والحكم الديمقراطي[3].

فهي الوسيلة أو الطريقة التي بموجبها يختار المواطنين الأشخاص الذين يسندون إليهم ممارسة السيادة أو الحكم نيابة عنهم سواء على مستوى سياسي مثل الانتخابات الرئاسية والتشريعية، أو على مستوى إداري، مثل: الانتخابات البلدية والولائية، أو على مستوى المرافق المختلفة الاجتماعية، والثقافية والاقتصادية[4]. وبالتالي تكون الانتخابات قاعدة النمط الديمقراطي، خاصة التنافسية منها، والتي تفسح للمواطن الاختيار بين بدائل عدة من المرشحين، فهي بذلك تؤسس لنظام ديمقراطي ليبرالي، وتعد في حقيقة الأمر إحدى نتائجه المباشرة التي تسمح بتمركز السلطة في يد المواطن، على أساس تجددها عبر فوارق زمنية منتظمة ومتقاربة ضماناً لمبدأ التداول والفعالية[5].

---

[1] أحمد سعيد تاج الدين، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام المصرية، القاهرة، 2010، ص 3.

[2] محمد الهاشمي، "الانتخابات التشريعية 2007، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، مجلة وجهة نظر، العدد 34-33، صيف وخريف2007، ص 16.

[3] أمجد المالكي، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المفاهيم الأساسية، ط2، تيمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994، ص237 .

[4] البشير بو شلكة، الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2011، ص 42.

[5] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص ص-21 23.

وترى النظم السياسية أن الانتخاب "حق" يعتمد لكل مواطن بحيث يصبح صاحب جزء من سيادة الشعب، ومن ثم له حق الاشتراك في الشؤون العامة، ولا يجوز أن يحرم أحد من هذا الحق اللهم إلا عديمي الأهلية ومن في حكمهم. وأن غياب الانتخابات هو أمر غريب في عالم اليوم إلى حد أن القيادة الذين يحرمون مواطنيهم منها يتذرعون بصورة عامة بظروف مؤقتة ومؤسفة وخارجة تماما عن إرادتهم[1]. ومن ثم فإن الانتخابات تؤثر في القرار السياسي (political decision) حيث يتم عن طريقها الاختيار الصحيح لمن لديه الفعالية السياسية، فعن طريقها يتحدد في كل سياسة من يقود ومن يخسر. ويعد سلوك التصويت (voting) في الانتخابات في كثير من المجتمعات أهم المؤشرات لقياس درجة المشاركة السياسية، وهناك العديد من الدراسات التي تركز عند تناول المشاركة السياسية على الانتخابات، وربما كان ذلك لسهولة قياس حجم المشاركة عن طريق حساب الأصوات.

والتصويت (voting) هو الإدلاء المباشر أو غير المباشر بالصوت، وهو تصويت بواسطة المواطن الذي يتمتع بالحقوق السياسية في شأن ما يطرح عليه بمقتضى الدستور، أو في شأن أمر سياسي خطير تتوقف عليه مصائر الوطن، كاقتطاع جزء من أراضي البلاد، أو التسليم بشروط العدو القاسية، أو تغيير جذري في الحقوق والواجبات. والتصويت المباشر هو إعطاء المواطن صوته في القانون مباشرة، وغير مباشرة واختيار نائبه في التقنين والتشريع تحت قبة البرلمان، ويستخدم مصطلح التصويت أيضا للإشارة إلى الوسيلة التي يلجأ إليها مجموعة من الأشخاص للتعبير عن موافقتهم أو رفضهم لبعض القضايا، أو تفضيلهم لأحد افتراضين أو أكثر أو الاختيار بين مرشحين لشغل منصب معين. وكما توجد فئة تهتم بعملية التصويت، هناك فئة أخرى تمتنع عن التصويت ومنهم من يمتنع عن التصويت، ليس لأنهم غير مهتمين بالسياسية أو لا يبالون بالنتيجة، وإنما يمتنعون بسبب هجرتهم أو انتقالهم إلى محل إقامة أخرى، ومعظم هؤلاء من النساء والشباب[2].

2- مراحل تطور الانتخابات التشريعية في اليمن

أجريت في اليمن بعد 22 مايو 1990 العديد من الممارسات الانتخابية، بدءا من الاستفتاء الشعبي العام على دستور دولة الوحدة في1991، ثم الانتخابات البرلمانية في الأعوام (1997، 1999، 2003) والمحلية في (2001–2006)، والرئاسية في (1999، 2006، 2012)، وقد اتسمت الممارسة الانتخابية بالانتظام والدورية حتى عام 2006. وعلى الرغم من ما اكتنف الممارسة من قصور في بعض

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 287.
[2] أحمد سويلم العمري، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985، ص 64.

جوانبها، إلا أنها تظل تمثل محطات رئيسية في تجربة التحول الديمقراطي وفي الممارسة الديمقراطية في اليمن، وسنعرض أبرز تلك الملامح فيما يلي:

1.2- الانتخابات البرلمانية

أجريت أول انتخابات نيابية في اليمن، في 17 أبريل 1993. وكانت بمثابة أول اختبار حقيقي لمدى قدرة القوى السياسية على التعامل مع قواعد التنافس الحزبي، والقبول بالآخر والتداول السلمي للسلطة. وشارك في هذه الانتخابات 22 حزبا سياسيا، حصل على مقاعد فيها 8 أحزاب فقط، وهي: المؤتمر الشعبي العام (122 مقعداً)، والتجمع اليمني للإصلاح (63 مقعداً)، والحزب الاشتراكي اليمني (56 مقاعد)، حزب البعث العربي الاشتراكي (7 مقاعد)، ولحزب الحق مقعدان، وللتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري مقعد واحد، ولتنظيم التصحيح الناصري مقعد واحد، ولحزب الناصري الديمقراطي مقعد واحد، وحصد المستقلون على (48 مقعدا)[1].

وغيرت نتيجة الانتخابات موقع القوى السياسية داخل النظام، حيث تراجع الحزب الاشتراكي إلى المرتبة الثالثة بعد التجمع اليمني للإصلاح، وذلك أنهى تقاسم السلطة بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني السائد في الفترة الانتقالية، وحصول الأخير فقط على ثلث المناصب الوزارية، وشعوره بأنه لم يحصل على ما يستحقه، باعتباره ممثلا للجنوب والطرف الثاني في دولة الوحدة. وكانت نتائج هذه الانتخابات إحدى الأسباب الرئيسية لتفاقم الخلافات بين شريكي الوحدة، واندلاع الحرب الأهلية صيف 1994 [2]، والتي أسفرت عن خروج الحزب الاشتراكي من السلطة والحكومة. وقد انعكس خروج الحزب الاشتراكي من دائرة القوى السياسية المؤثرة كقوة سياسية موازنة للمؤتمر الشعبي العام الحزب الحاكم في الشمال قبل الوحدة على توازن القوى الداخلية وميله لصالح المؤتمر الشعبي، الذي اتجه إلى الهيمنة على الحكومة والنظام السياسي بعد ذلك. وفي الانتخابات البرلمانية الثانية عام 1997 شارك فيها فقط 12 حزبا سياسياً، وقاطعها الحزب الاشتراكي اليمني وأربعة أحزاب أخرى. فقد حصل فيها المؤتمر الشعبي العام على 187 مقعدا، أي ما يعادل % 62 من مقاعد البرلمان، وانضم إليه 36 عضواً من المستقلين لتصبح كتلة المؤتمر في البرلمان 223 مقعدا. وجاء في الترتيب الثاني التجمع اليمني للإصلاح بحصوله على 53 مقعدا، وانضم إلى كتلته عشرة أعضاء مستقلين لتصبح كتلة الإصلاح في البرلمان 64 عضواً. بينما

---

[1] المجالس البرلمانية في اليمن 1969–1997 مصدر سابق، ص242.

[2] محمد أحمد العشملي، الوحدة والصراع السياسي: دراسة في تكوين اليمن الحديث 1820–2004، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006،ص 190.

حرب صيف 1994 أو حرب الانفصال اليمنية، هي حرب أهلية حدثت في شهري مايو ويوليو 1994 بين الحكومة اليمنية في شمال اليمن وبين جمهورية اليمن الديمقراطية التي أعلنها علي سالم البيض، دعمت دولة الكويت الانفصاليين وانتصرت الحكومة وهرب قادة الانفصال لخارج البلاد.

حصل الوحدوي الناصري على ثلاثة مقاعد والبعث العربي الاشتراكي على مقعدين. وبموجب نتيجة الانتخابات خرج التجمع اليمني للإصلاح من السلطة ليشكل المؤتمر الشعبي العام الحكومة منفرداً[1].

وهو ما تكرر في الانتخابات البرلمانية الثالثة في 27 أبريل 2003، والتي شارك فيها 22 حزب سياسية، بما فيها الحزب الاشتراكي اليمني وباقي الأحزاب الأخرى التي قاطعت الانتخابات السابقة، وأسفرت عن تحقيق حزب المؤتمر الشعبي العام فوزا كاسحا بحصوله على 229 مقعداً، أي ما يعادل 80% من مقاعد البرلمان البالغة 301 مقعداً، وحصول حزب التجمع اليمني للإصلاح على 45 مقعدا، والحزب الاشتراكي على7 مقاعد، والمستقلون على 14 مقعدا، وحزب البعث على مقعدين، والتنظيم الوحدوي الناصري على مقعدين. وكانت انتخابات 2003 آخر انتخابات برلمانية جرت، وكان من المقرر أن تتم الانتخابات التالية في أبريل 2009، لكنه جرى التمديد للمجلس القائم إلى عامين إضافيين، وأجريت فقط انتخابات جزئية لسد المقاعد الشاغرة 12 مقعدا. وبسبب أحداث عام 2011، تم تأجيل الانتخابات البرلمانية إلى أجل غير مسمي، وارتفع عدد المسجلين في جداول الناخبين، وبشكل خاص مشاركة المرأة فقد شهدت ارتفاعا مطردا من (478.379) ناخبة، بنسبة 18% في انتخابات 1993، إلى (3,414,640) ناخبة بنسبة 42% من إجمالي عدد الناخبين في انتخابات2003، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة حرص الأحزاب تحت حمى المنافسة الانتخابية على إشراك أكبر عدد من النساء لكسب مزيد من الأصوات[2].

ومن الملاحظ أيضا أن نسب المشاركة في الانتخابات تراجعت من في أول انتخابات نيابية عام 1993إلى(84.7%)، وفي انتخابات 1997 إلى(61.3%)، وارتفعت قليلا في انتخابات عام 2003 إلى (76.6%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى تراجع حمى المنافسة الانتخابية، وتراجع شعور الأحزاب وباقي الناخبين بجدوى المنافسة.

جدول رقم (35): تطور الانتخابات البرلمانية في اليمن في الفترة 1990- 2003

بيان	انتخابات 1993	انتخابات1997	انتخابات 2003
عدد الأحزاب المشاركة	22	12	22
عدد الأحزاب الفائزة	8	4	5
عدد الناخبين المسجلين	3. 688. 323	4. 669. 276	8. 097. 433

[1] المجالس البرلمانية في اليمن 1969-1997، مصدر سابق، ص 289.

[2] جمال عبد الله الشامي، تقييم دور منظمات الرقابة المحلية والدولية في الانتخابات النيابية 2003، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، العدد 12 ، ص186.

ذكور	22. 209. 944 (82%)	3. 364. 723 (%72)	4. 682. 793 (%58)
إناث	478. 379 (18%)	1. 3. 4. 55 (%28)	3. 414. 640 (%42)
عدد المقترعين	185 .271 .2	2. 827. 369	5. 840. 275
نسبة المشاركة	%84.7	%61. 3	%76. 6
إجمالي عدد المرشحين	3166	1311	1396
عدد النساء المرشحات	42	19	11
حصة المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم)	122 (%40.53)	187 (%62. 54)	229 (%80)
حصة باقي الأحزاب مع المستقلين	179 (%5947)	114 (%37. 46)	72 (%20)

المصدر: موقع اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء http: //www. scer. org. ye

ويوضح الجدول من جانب آخر تزايد حصة المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم) باطراد من 122 مقعدا، بنسبة 40.53% من إجمالي المقاعد في الانتخابات النيابية 1993، إلى 178 مقعدا، بنسبة 62.54% في انتخابات 1997، ثم إلى 229 مقعدا، بنسبة 80% من المقاعد في انتخابات عام 2003، وفي المقابل تراجعت حصة باقي الأحزاب من 179 مقعدا، ومثلت نسبة 59.47% من المقاعد عام 1993، إلى 114 مقعدا بنسبة 37.46% عام 1997 ثم إلى 72 مقعدا، بنسبة 20% من إجمالي عدد المقاعد في انتخابات عام 2003. وذلك أدى إلى انفراد المؤتمر الشعبي العام بالحياة السياسية والسيطرة على سلطات الدولة الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية، وتشكيل الحكومة منفردة في الفترة من 1997 حتى 2012.

ويمكن القول: إن اتجاه اليمن نحو نوع من الديمقراطية الشكلية، وإنفراد حزب واحد بالسلطة منذ (1997)، أدى إلى خلق مزيد من الاحتقانات في الحياة السياسية اليمنية وصولا إلى حالة من الانسداد السياسي بين السلطة وأحزاب المعارضة منذ العام 2009[1]. وهو ما خلق الظروف المواتية لاشتعال حركة الاحتجاجات الشعبية ضد نظام الرئيس صالح مطلع العام 2001.

إن التقييم النهائي للممارسات الانتخابية إجمالاً في اليمن بحسب (Joshua Kaufman) لم يكن أكثر من وسيلة لكسب الشرعية السياسية، وإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي، في حين أن غاية الانتخابات توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتحقيق التداول السلمي للسلطة، وتجسيد الإرادة الحرة للشعب في اختيار من يحكمه، عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، ويعد ذلك أهم مؤشرات التحول الديمقراطي[2].

---

[1] عبد الكريم سلام، الحوار الوطني وجدل الإصلاحات بين السلطة والمعارضة، في تقرير سبأ الاستراتيجي، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 2011، ص186.

[2] Joshua Kaufman."DEMOCRAC AND GOVERNANCE ASSESSMENT OF YEMEN FINAIL REPORT" USAID, February 2004, www.Usaid.PNACX728.

1.1.2- التمثيل السياسي للقبيلة في المجالس النيابية

إن انتشار التعليم، وتقدم وسائل المواصلات، والاتصالات، كل ذلك أدى إلى انفتاح القبيلة، ليس على محيطها الداخلي فحسب، بل وعلى محيطها الأوسع خارجيا كذلك، كما أدت الهجرات بنوعيها الداخلية والخارجية إلى فك العزلة التي كانت تعيشها من قبل، وأصبحت أكثر انفتاحاً عما كانت عليه في الماضي، فقد بات رجال القبائل اليوم أعضاء في الأحزاب السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، والكثير من أبنائهم التحقوا بسلك التعليم، ومنهم من انخرط بالجهاز الإداري للدولة كموظفين حكوميين. والملاحظ هنا أن انضمام شيخ القبيلة أو أحد وجهائها إلى حزب ما أو اتجاه سياسي يتبعه بالضرورة أفراد قبيلته. والوجه الآخر لهذه الظاهرة أن القبيلة قد توقع عقوبات على أفرادها الذين ينضمون إلى أحزاب منافسة، كما أن ثمة ميزة أخرى للمشاركة القبلية في الحياة السياسية الحزبية، تتمثل في إمكانية انتقال أفرادها من حزب إلى آخر بصورة جماعية أيضا، وفقا لاعتبارات أو منافع مالية، وليس بسبب قضايا فكرية أو سياسية؛ مما ييسر الحراك السياسي.

والواقع أن رجال القبائل يرون أن الانخراط في العمل السياسي نوع من استعراض القوة القبلية ككل، تمثل ذلك في سعي القبيلة وحرصها على المشاركة في كل الدورات الانتخابية السابقة، وعلى الرغم من عدم اقتناع الكثير من أفراد القبائل بموضوع الأحزاب السياسية، فإنهم يستغلون المظلة الحزبية للمعارضة، والتنافس مع أطراف قبلية أخرى، كما أن عملية اختيار المرشح لا تخضع للاعتبارات السياسية الحزبية للمرشح بل تخضع للمفاهيم القبلية، مثل الولاء لشخص شيخ القبيلة نفسه، مهما يكن انتماؤه الحزبي، فالفيصل هنا هو الشخص، وليس الحزب أو برنامجه الانتخابي[1].

وعند سؤال المبحوثين هل يتم تصويته للمرشح في الانتخابات النيابية لشيخ القبيلة أو لأصحاب الكفاءات أو لمرشح الحزب التابع له؟ وكانت إجابتهم كما هي في الجدول الآتي:

جدول رقم (36): التصويت في الانتخابات البرلمانية

التصويت في الانتخابات البرلمانية ل.	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
	شيخ القبيلة	160	30
	ذوي الكفاءات	145	27

[1] ناصر الطويل،"هل الديمقراطية عامل للتغلب على التنوع الاجتماعي أم مثير له؟ دراسة في تأثير التعددية السياسية على التنوع القبلي في اليمن 1990–2004"، شؤون العصر، صنعاء،المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 19، أبريل–يونيو 2005، ص 136.

	صلة القرابة	**120**	**22**
	مرشح الحزب	**110**	**21**
	الكلي	**535**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

يلاحظ من الجدول رقم (36) أن نسبة الذين يصوتون لمرشح القبيلة (30%) مقابل الذين يصوتون لمرشح ذوي الكفاءة بنسبة (27%)، وتكاد النسبة تكون متقاربة بين من يصوتون لشيخ القبيلة وبين من يصوتون لـ ذوي الكفاءات. في حين أن من يصوتون لمرشح الحزب كانت نسبة(21%) ويرى آخرون أن التصويت لمن تربطهم صلة قرابة كانت نسبتهم (22%).

إن هناك تأثيراً واضحاً ومتزايداً للعمل القبلي والمناطقي في عملية المشاركة السياسية، لا سيما في عمليتي الترشح والتصويت في الانتخابات النيابية والمحلية، مما أدى إلى احتكار تمثيل بعض الدوائر إلى بعض الأفراد أو في إطار بعض الأسر، وجعل عملية المشاركة السياسية متوارثة في إطار الأسرة الواحدة، حيث لم يعد تمثيل تلك الدوائر بأفراد آخرين خارج تلك الأسر، وإن وجود أسماء مرشحين منافسين يكون بغرض إضفاء طابع شكلي على ممارسة العملية السياسية، مما يؤثر سلباً على مشاركة الشباب في العملية السياسية برمتها، بل قد تزيد من اللامبالاة والسلبية لدى الشباب في المشاركة السياسية، كما لا نستطيع فصل التداخل القبلي عن السياسي في المجتمع اليمني وتأثيرها على الشباب، حيث تمارس القبيلة تأثيرها في القرار السياسي من خلال مشاركتها السياسية، ونجد أبلغ دليل على قدرتها وقوتها يتمثل في ظهور عدد مشايخ القبائل التي بلغت 30% من مقاعد مجلس النواب. ولا تزال القبيلة تشكل عاملاً معوقاً في تطور المجتمع، وفي وجه المشاريع الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ البرامج التربوية[1].

وترى الباحثة أن الطلاب الذين يرون التصويت للمرشح ذوي الكفاءة هم الفئة الواعية للمطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص، بينما من يتبعون مرشح القبيلة عادة منهم القبائل الساكنة في الحضر. فالإنسان القبلي غالباً ما يؤثر فيه الولاء لشيخ القبيلة عن ولائه للحكومة المركزية؛ لأن القبيلة تحقق له الأمن الاجتماعي والنفسي، وتسد حاجاته الأساسية، وتذود عنه الاعتداءات، فالالتفاف حول القبيلة كوسيلة لتحقق الحماية والإحساس بالانتماء هو نتاج طبيعي عندما لم يعد القانون هو مصدر القوة وحماية الحقوق.

2.2- الانتخابات الرئاسية

[1] حسين سميع، أثر القبيلة اليمنية على صنع القرار السياسي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النيلين،السودان، 2008، ص325.

جرت أول انتخابات رئاسية في عام 1999، ووصفت بأنها ديكورية، بسبب عدم وجود منافسة فعلية، فقد أعلن التجمع اليمني للإصلاح أكبر أحزاب المعارضة أن مرشحه للانتخابات هو علي عبد الله صالح مرشح الحزب الحاكم[1]، بحجة أن التجربة لا زالت لا تحتمل منافسة حقيقية على رئاسة الدولة، وبذلك حقق الرئيس صالح انتصاراً كاسحاً، بفوزه ب(96.2%) من أصوات الناخبين مقابل (3.8%) للمنافس المستقل نجيب قحطان الشعبي. ونسبة مشاركة لم تتعد وفق تقارير المنظمات الدولية (33%)[2]. وذلك على عكس الانتخابات الرئاسية التالية عام 2006م، التي خاض فيها الرئيس صالح منافسة قوية مع فيصل بن شملان مرشح تجمع أحزاب المعارضة "اللقاء المشترك"، وحصل فيها فقط على 77% من أصوات الناخبين، وابن شملان على 22%. ورغم ذلك شككت أحزاب المعارضة في دقة النتائج، وشكواها من حصول انتهاكات في نزاهة الإجراءات، واستخدام إمكانيات الدولة لصالح الرئيس صالح، وتضييق الخناق على المرشحين الآخرين[3]. وفي 2012 جرت انتخابات رئاسية توافقية بموجب المبادرة الخليجية كانت نتيجتها محسومة سلفا لصالح الرئيس عبد ربه منصور هادي.

وسيتم من خلال هذا العنصر مناقشة مستوى مشاركة الشباب وتحليلها من خلال التصويت في الانتخابات الرئاسية فبراير لعام 2012، لأنه لم تحدث أي انتخابات برلمانية أو محلية بعد الاحتجاجات الشعبية لعام 2011 سوى الانتخابات الرئاسية، كما هي موضحه في الجداول الآتي:

جدول رقم (37): المشاركة بالانتخابات الرئاسية المبكرة

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة بالانتخابات الرئاسية المبكرة	نعم	325	60
	لا	210	40
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من بيانات الجدول رقم (37) أن الغالبية العظمى شاركوا بالتصويت في الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبراير لعام 2012، وكانت نسبتهم (60%) من إجمالي العينة، وهي تعكس نسبة مشاركة عالية، بينما الذين لم يشاركوا بالتصويت بنسبة (40%) من إجمالي العينة، وتعكس هذه النتيجة أهمية هذه الانتخابات الرئاسية لدى الشباب؛ لكونها جاءت حدا لأعمال العنف والإضرابات والصراعات بين الأحزاب والقوى السياسية، وذلك في إطار المبادرة الخليجية المدعومة بقرارات دولية، وأهمها: صياغة

[1] بيان الهيئة العليا للإصلاح بشأن الانتخابات الرئاسية اليمنية، 19 /1999/7.

[2] Lisa Wedeen, "SEEING LIKE A CITIZEN, ACTING LIKE A STATE: EXEMPLARY EVENTS IN UNIFIED YEMEN, COMPARATIVE STUDIES IN SOCIETY AND HISTORY", Volume 45, Issue 4, October 2003, pp 680.

[3] طه محمد عبد المطلب، "اليمن ديمقراطية متعثرة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 64 أكتوبر 2006، ص139.

دستور جديد لليمن وتحوله من دولة بسيطة (مركزية) إلى دولة مركبة (فيدرالية/اتحادية) تهدف إلى ضمان الشراكة العادلة في الثروة والسلطة للحفاظ على الأمن والسلم الاجتماعيين. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الصيفي التي أشارت إلى أن نسبة المشاركين في الانتخابات الرئاسية اليمنية لعام2012 بلغت (95%)[1].

وعند سؤال أفراد العينة عن دوافع مشاركتهم في الانتخابات الرئاسية كانت إجابتهم كالآتي:

جدول رقم (38): دوافع المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة

دوافع المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة	التكرار	النسبة المئوية
للخروج الآمن من دوامه العنف والصراعات والوصول للسلام	**150**	**47**
التغيير للأفضل	**56**	**17**
لبناء دولة ديمقراطية	**82**	**25**
الانتماء السياسي	**37**	**11**
الكلي	**325**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

يوضح الجدول رقم (38) سبب مشاركة العينة في الانتخابات الرئاسية المبكرة للخروج الآمن من دوامة العنف والصراعات والسعي إلى السلام بنسبة (47%) من إجمالي العينة، يليه الذين أجابوا لبناء دولة مدنية ديمقراطية فيها اتساع هامش الحريات والواجبات العامة بنسبة (25%) من إجمالي العينة، من أجل التغيير للأفضل بنسبة (17%)، ثم الذين أجابوا نتيجة لانتمائهم السياسي بنسبة (11%).

ولم تختلف النتائج السابقة عما أوضحته المقابلات، فقد أكد أغلب المشاركين بأن مشاركتهم لاستقرار البلاد والأمن والسلام، حيث ذكر المشارك في المقابلة (م12)[2]: "**أن مشاركتي كانت ناتجة عن رغبة في التأثير على اتخاذ القرار في الدولة وإحداث تغيير للأفضل**".

وأضاف مشارك آخر (م13)[3]: "**إن مشاركتي كانت من أجل الاستقرار والسلام والخروج من النفق المظلم الذي تعاني منه البلاد والخروج من الصراعات التي أودت بحياة الكثير، وأنهكت الشعب، وأنهكت كل معالم الحياة الطبيعية للمواطن اليمني من أجل الوصول إلى السلطة ولا يهمهم مصلحة الوطن وأبناءه**".

بينما اختلف (م15) [4] في الرأي مع الآراء السابقة بقوله: "**لم أشارك؛ لأنها انتخابات غير نزيهة وغير مجدية، ولم تحدث أي تغيير في الوضع السابق والحالي وستستمر الأزمة**".

وبمكن تفسير ذلك بأن اليمنيين كانوا –وما يزالون– يؤملون كثيرا في إنقاذ اليمن من وحل الحرب الدائرة في البلد، وإخراجها من مستنقع الدماء وتحقيق الدولة الديمقراطية، فإن المعانات النفسية التي

[1] خالد الصيفي، صورة الأحزاب السياسية بمرآة الرأي العام،المركز العربي للنشر الأكاديمي، جامعة صنعاء، 2012، ص 44.
[2] المشارك في المقابلة رقم 12.
[3] المشارك في المقابلة رقم13.
[4] المشارك في المقابلة رقم15 .

يعيشها الشعب اليمني جراء الاقتتال بين أبناء البلد الواحد، والانقسامات الحزبية والمناطقية، والاغتيالات لمعظم الشخصيات السياسية أثرت في نفسية الشعب بوجه عام والشباب بوجه خاص، وكل ذلك كان دافعاً لهم للمشاركة في انتخابات الرئيس التوافقي (عبد ربه منصور هادي) بحثًا عن الاستقرار، وخروج اليمن من النفق المظلم إلى بر الأمان.

وتركز نظرية التبادل الاجتماعي على تفسير الفعل الاجتماعي، والدوافع التي تدفع الأفراد لكي يقبلوا على فعل سلوك معين أو يحجموا عنه؛ لأن المشاركة السياسية بأشكالها المختلفة عبارة عن نشاطات يمارسها الأفراد داخل البناء الاجتماعي، ومبنية على علاقات تبادلية بينهم، وقد خلصت النظرية إلى عدد من المقولات، وفيما يلي مناقشتها في ضوء النتائج الميدانية للدراسة.

حيث أكدت نظرية التبادل على (أن الأفراد يستمرون في المشاركة عندما تستمر المكاسب التي يحصلون عليها، ويتوقفون عن المشاركة عندما تؤدي إلى الخسارة، وتتعدد أشكال هذه الخسارة كالخسارة المادية، أو خسارة الوقت والجهد، أي أن (هناك علاقة طردية بين استمرار حصول الفرد على مكاسب من جراء المشاركة في الحياة السياسية واستمرار مشاركته).

وأثبتت النتائج صحة هذه النظرية، حيث أوضحت أن معظم العينة قد شاركوا بالتصويت في الانتخابات، وذلك لثقتهم بأن الانتخابات الرئاسية ستخرج اليمن من الصراعات الدامية، ويعم الأمن والسلام.

وأيضا وإذا انتقلنا إلى معرفة أسباب عدم مشاركة الشباب في الانتخابات الرئاسية المبكرة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (39): أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة

أسباب عدم المشاركة في الانتخابات الرئاسية المبكرة	التكرار	النسبة المئوية
لأنها انتخابات شكلية غير تنافسية	100	48
لانتمائي السياسي	74	34
لانشغالاتي الخاصة	20	10
لا يجيب	16	8
الكلي	210	100

المصدر:البحث الميداني 2016

ويوضح الجدول رقم (39) أسباب عدم مشاركة المبحوثين في الانتخابات الرئاسية المبكرة لاعتبارها انتخابات شكلية غير تنافسية بنسبة (48%) من إجمالي العينة، ثم الذين أجابوا لانتمائهم السياسي كانت نسبتهم (34%)، ثم لانشغالاتهم الخاصة بنسبة (10%)، ومن لم يجيبوا بنسبة (8%).

مما سبق نلاحظ عدم مشاركة بعض أفراد العينة في الانتخابات الرئاسية المبكرة، لأن الانتخابات الرئاسية كانت انتخابات غير تنافسية، فقد كانت بناء على توافق كل القوى والتيارات السياسية الوطنية بهدف نقل السلطة سلمياً، وإخراج البلاد من دوامة العنف والصراعات، وذلك في إطار المبادرة الخليجية التي تم الاتفاق عليها، في المملكة العربية السعودية بتاريخ 23-11-2011. بينما من أجابوا بسبب انتمائهم السياسي؛ لأن بعض المبحوثين ينتمون إلى حزب أنصار الله (الحوثيين)، والحراك الجنوبي(الاشتراكي)، ونظرا لمقاطعة تياراتهم لتلك الانتخابات، فقد عبر جزء كبير من شباب الثورة الذين اعتصموا في ساحات وشوارع المدن اليمنية على مدى أشهر طويلة، أنهم ضد الانتخابات. لأن الانتخابات هي جزء من المبادرة الخليجية التي تضمن لعلي عبد الله صالح وشركائه السياسيين الحصانة من الملاحقة القضائية. لذلك قاطع الثوار الانتخابات الرئاسية المبكرة.

ومن مقاطعي الانتخابات أيضاً مجموعة الحراك الجنوبي،لأن جزءً كبيراً من اليمنيين الجنوبيين يطالبون منذ زمن طويل بالمزيد من الحقوق وبإشراكهم في الحياة السياسية وصنع القرارات التي تُتخذ في صنعاء. لذلك انضموا هم أيضاً إلى الحراك الثوري. ويعتبر الجنوبيون أن الانتخابات هي وسيلة النظام للحيلولة دون حدوث تغيير يصب في مصلحة الجنوب، ومحاولة لإقصائهم عن المشاركة في صنع القرارات السياسية. أضف إلى ذلك أن الحكومة اليمنية تتصارع مع المجموعة الانفصالية من الحوثيين في شمال البلاد منذ أعوام صراع يتأجج بين الحين والآخر ويتسبب في مواجهات عنيفة بين القوات النظامية والحوثيين، مع تدخل السعودية كطرف ثالث في هذا الصراع. كما أن زيادة نفوذ الجماعات الإسلامية المتطرفة وخصوصاً في منطقة أبين عاملاً يزعزع أمن المنطقة ويجعل إجراء الانتخابات الرئاسية في هذه الأوضاع محفوفاً بالمخاطر ومليئا بالمشاكل.

بينما الذين لا يجيبون لديهم الشعور أن مشاركتهم لا تؤثر في الأحداث المهمة في العالم، وهذا ما يسمى بالاغتراب السياسي أو الشعور بالإحباط النفسي وعدم جدوى من مشاركتهم.

وقد عبر الفكر السوسيولوجي عن الاغتراب(Alienation)، فظهر بصور مختلفة في كتابات ماكس فيبر (M.Weber) وإميل دور كايم (E.Durkheim)، وكارل ماركس (K.Marx)، فقد أُستخدم ليعني فقدان القوة، بمعنى أنه شعور ينتاب الفرد فيجعله غير قادر على تغيير الوضع الاجتماعي الذي يتفاعل معه[1]. ويعرف البعض الاغتراب بأنه الشعور بعدم الاندماج أو التباعد عن المجتمع والثقافة،

[1] محمد على محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص37.

حيث تبدو القيم والمعايير الاجتماعية Soical Norms التي يشترك فيها الآخرون عديمة المعنى بالنسبة للشخص المغترب لذلك فهو يشعر بالعزلة والإحباط[1].

فكلما ضعف لدى المرء الإحساس بالفعالية السياسية قل احتمال أن يكون منخرطا في السياسة، ففي اليمن تعود المواطنون على أن نتيجة الانتخابات معروفة سلفاً، مما يؤدي إلى عدم المشاركة لمعرفتهم أن المعركة الانتخابية محسومة لصالح أحد الأحزاب، وهو عادة حزب السلطة التنفيذية.

3.2- الانتخابات المحلية

أشار دستور دولة الوحدة على إقامة سلطة محلية منتخبة[2]، إلا أن القانون المنظم لها لم يصدر سوى في العام 2000، وهدف– نظريا– إلى التخفيف من مركزية السلطة واعتماد مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية، وتوسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ذات الشأن المحلي[3].

وأجريت أول انتخابات للمجالس المحلية في فبراير 2001، فقد ترشح فيها 23 ألف مرشح لانتخاب 6614 عضوا للمجالس المحلية على مستوى المحافظات والمديريات. وأسفرت نتائجها عن حصول حزب المؤتمر الشعبي الحاكم على (401) مقعدا من مقاعد المجالس المحلية على مستوى المحافظات، تلاه حزب التجمع اليمني للإصلاح بحصوله على 87 مقعدا، في حين حصل الحزب الاشتراكي على16 مقعدا، وحصل المستقلون على 30 مقعدا. ومن بين (6213) مقعدا عدد مقاعد المجالس المحلية على مستوى المديريات، حصلت أحزاب المعارضة مجتمعة على ثلث عدد المقاعد، حاز التجمع اليمني للإصلاح والمستقلون على أكثر من 90% منها، وكان حجم الفارق بين عدد مقاعد المؤتمر الشعبي العام وعدد مقاعد أحزاب المعارضة بنسبة 1:7.[4]

أما في الانتخابات المحلية 2006، التي اكتسح فيها المؤتمر الشعبي العام بفارق كبير، فقد حصل في مجالس المحافظات على 336 مقعدا بنسبة 79%، بينما حصل التجمع اليمني للإصلاح على 36 مقعدا بنسبة 9%، وحصل الحزب الاشتراكي اليمني على 11 مقعدا بنسبة 3%. وفي مجالس المديريات حصل المؤتمر الشعبي العام على 5129 مقعدة بنسبة 74%، بينما حصل التجمع اليمني للإصلاح على

---

(1) H. Peter."ACRITICAL DICTIONARY SOCIOLOGY". The University Of Chicago and Routledge, London , 1989 , p30

(2) دستور الجمهورية اليمنية، 1991، المادة 4.

(3) قانون رقم 4 لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية، الموسوعة التشريعية، ج2، المادة 5 والمادة 6.

(4) محمد العزي الحميري وطارق عبد الله ثابت، مصدر سابق، ص97.

824 مقعدا بنسبة 12%، وحصل الحزب الاشتراكي اليمني على 177 مقعدا بنسبة 3%. وبشكل عام كان الفارق بين حزب المؤتمر الشعبي العام، وأحزاب المعارضة والمستقلين بنسبة 1:20[1].

وعلى الرغم من تقدم مستوى الممارسة الانتخابية في اليمن، إلا أنها لم تؤدي الانتخابات إلى تطوير مستوى الحكم المحلي، وظهور سلطة محلية فاعلة، بسبب استمرار نص القانون على قيام رئيس الدولة بتعيين المحافظين (الرؤساء التنفيذيون للمجالس المحلية)، وعدم حصول المجالس المحلية على ميزانيات مالية مستقلة، جعلها فقط تقوم بأدوار مساعدة واستشارية للمحافظين. وحسب منظمة "هيومن رايتس ووتش"، أنه حتى وإن تغيرت النتائج لصالح المعارضة؛ فإن ذلك لن يوسع من قدرة المجالس المحلية على الحكم ما دامت الموارد وسلطات اتخاذ القرار مقيدة بتعيين رئيس الجمهورية لرؤساء المجالس المحلية[2].

3- الاتحادات الطلابية

تعد التنظيمات والاتحادات الطلابية داخل الجامعة من أهم وسائل رعاية الشباب وتربيتهم وتوجيههم سياسياً، من خلال استقبال حاجاتهم وتقبلهم وتوجيههم توجيهاً سليماً حتى يصبحوا مواطنين واعين على نطاق أوسع، فعضوية الاتحادات يكسب الطالب أو الطالبة المعارف والقيم والاتجاهات السياسية، ويتدرب على تحمل المسؤولية، وكيفية اتخاذ القرارات السليمة التي تتعلق بالعمل السياسي في ضوء قيم وفلسفة المجتمع، وكذلك سوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي. وعدم إجراء انتخابات مجلس اتحاد الطلبة في الجامعة يفقد الطلاب حقهم في ممارسة أبرز مظاهر المشاركة السياسية وهي الانتخابات الطلابية[3].

تتضمن الاتحادات الطلابية عمليات ترشيح، ودعاية، وتصويت، وانتخاب، وما يعقب ذلك من مؤتمرات ومناقشات وبرامج، وبما تتضمنه هذه العمليات من تفاعل وممارسات عملية تربوية سياسية يمكن أن تؤدي دوراً مؤثراً في تكوين الشخصية الديمقراطية الواعية، والمشاركة على أساس من الوعي السياسي[4].

---

[1] اللجنة العليا للانتخابات، التقريري الإحصائي نوفمبر 2007، ص ص 233- 278.

[2] Lisa Wedeen, op. cit., p 690.

[3] إيناس أبو يوسف، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، المجلد الثاني، جامعة القاهرة، العدد1، 2001، ص 22.

[4] شيرين حربي الضاني، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة جامعة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010، ص 94-95.

والدراسة في هذا العنصر تسعى إلى بيان مدى انخراط الطلبة أفراد العينة في الحياة السياسية ومستوى نشاطهم من خلال الاتحادات الطلابية، وعند سؤال عينة البحث عن مشاركتهم في انتخاب الاتحادات الطلابية داخل الجامعة، كما يبينها الجدول الآتي:

جدول رقم (40): المشاركة في انتخاب اتحاد الطلاب في الجامعة

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة في انتخاب اتحاد الطلاب في الجامعة	نعم	223	42
	لا	312	58
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

من خلال نتائج الجدول أعلاه رقم (40) أشارت النتائج إلى أن (58%) من جملة أفراد العينة لم يشاركوا في الانتخابات الطلابية، بينما من يشاركوا بنسبة (% 42). وهذا مؤشر على قصور المشاركة السياسية داخل الجامعة وعزوفهم عن ممارسة الأنشطة المختلفة.

وسوف ننتقل إلى معرفة أسباب عدم المشاركة في انتخابات اتحاد الطلاب في الجامعة، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (41): أسباب عدم المشاركة في الاتحادات الطلابية

أسباب عدم المشاركة في انتخاب الاتحادات الطلابية	التكرار	النسبة المئوية
لإنشغالي بالدراسة	85	27
سوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي	95	30
عدم وجود حرية التعبير عن الرأي في الجامعة	107	35
أخرى	25	8
الكلي	312	100

المصدر:البحث الميداني 2016

وضح الجدول رقم (41) الأسباب التي منعت مشاركة الطلاب في انتخاب الاتحادات الطلابية في الجامعة، وهي: قناعتهم بعدم وجود حرية التعبير عن الرأي في الجامعة بنسبة (35%)، وكذلك سوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي بنسبة (30%)، وانشغالهم بالدراسة بنسبة (27%)، ومن أجاب بأنه لا يهتم بالسياسة بنسبة (8%).

أكد معظم أفراد العينة عدم المشاركة في انتخاب الاتحادات الطلابية، لقناعتهم بعدم وجود حرية التعبير عن الرأي في الجامعة، وسوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي وذلك لأن هذه الأنشطة تخلق الصراعات الحزبية بين الطلاب، وتأخذ من وقت الدراسة، وأن الجامعة يجب أن تكون

لطلب العلم فقط. وهذا يعتبر من أهم مظاهر الأزمة في المشاركة السياسية وهي عدم وجود ديمقراطية حقيقية، وعدم إحساس الشباب بالفاعلية السياسية، فالشك السياسي ينتج عنه الاغتراب، والاغتراب نتيجة حتمية للامبالاة. فالعلاقة بين النظام السياسي والشباب علاقة متبادلة، فالشباب يحتاج إلى النظام السياسي في تلبية حاجاته والنظام السياسي يحتاج الشباب في تأييده. إذا ارتفعت نسبة المشاركة كان ذلك دلالة واضحة على ارتفاع نسبة الوعي السياسي، فلا توجد مشاركة دون وعي.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة إيناس أبو يوسف في أن هناك إحجاما من طلاب الجامعات المصرية عن المشاركة في عضوية اتحاد الطلبة.

رابعاً- الاهتمام السياسي

يعدُّ الاهتمام السياسي أحد مظاهر المشاركة السياسية التي تنصرف إلى التعبير عن الرأي السياسي بالقول والكتابة ومتابعة الأحداث والتطورات السياسية محليا وإقليميا وعالميا والاشتراك في مناقشتها وتحليلها. فالمشاركة السياسية ترتبط بالحرية الشخصية للمواطن، وسيادة قيم المساواة، وبإقرار الحاكمين بحق المحكومين بأن لهم حقوق دستورية وقانونية تمنحه الحق بالمشاركة في اتخاذ القرار. وأن من واجب الحاكمين إتاحة الفرص أمام المواطنين لممارسة حقهم في المشاركة السياسية، دون ضغط أو إرهاب، ولممارسة هذا الحق فإن هناك أشكال عدة أقدمها وأكثرها شيوعا الانتخاب، وهذه الصور من المشاركة السياسية تعرفها الأنظمة الديمقراطية وغير الديمقراطية، وإن اختلفت دلالتها ودرجة تأثيرها، فهي في الأولى آلية للمفاضلة بين المرشحين بدرجة كبيرة من الحرية، وفي الثانية أداة للدعاية وكسب الشرعية، أكثر منها أداة للاختبار الواعي للتأثير في شؤون الحكم والسياسة[1].

1- الاهتمام بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية

إن قياس تسييس الأفراد يكمن في قياس اهتمامهم بالبعد السياسي، وبمدى معرفتهم بالرهانات والنقاشات الجارية بالساحة السياسية، وتمكنهم من لغة السياسة ودلائل رموزها، وهكذا يمكن للشباب مناقشة المواضيع السياسية، ومتابعة الشؤون السياسية في وسائل الإعلام، ومدى حصولهم على آراء سياسية، فالشباب أقل تسيساً من أسلافهم، ومع ذلك فإن هذا لا يعني عدم وجود أفكار سياسية لهم، لكنها أفكار غير مصاغة صوغاً بيناً، لا ولا هي مؤسسة تأسيساً ثابتاً.

وسننتقل إلى مؤشر آخر من مؤشرات المشاركة السياسية وهو اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا السياسية، كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (42): الاهتمام بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية

[1] محمدعبد الله الحورش، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، الأردن، عمان، 2012، ص 77.

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
الاهتمام بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية	مهتم جدا	300	56
	غير مهتم	113	21
	إلى حد ما مهتم	122	23
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

توضح بيانات الجدول رقم (42) ارتفاع درجة اهتمام المبحوثين بمتابعة القضايا والأحداث السياسية بصفة عامة بنسبة بلغت (56%) مهتمين جدا، وبنسبة (23%) مهتمين إلى حد ما، ونسبة (21%)غير مهتمين.

تشير النتيجة إلى ارتفاع مستوى الاهتمام السياسي لدى المبحوثين بشكل عام، وهذا بطبيعة الحال يعود إلى ما تمر به البلاد من أحداث سياسية متلاحقة ومتتابعة، وما تنشره وسائل الاتصال المختلفة حول التطورات السياسية التي شهدتها اليمن، وعدد من الدول العربية من تحولات سياسية أفرزتها الاحتجاجات والمظاهرات الشعبية، وذلك في إطار ما بات يعرف إعلامياً بثورات الربيع العربي، والتغطية الإعلامية المكثفة لمجريات وتطورات الأحداث، وما صاحبها من عنف ومواجهات مسلحة، كما اتسم الوضع العام في البلاد بالتغيير وعدم الاستقرار، فالحرب مستمرة ما يقارب خمس سنوات خلفت اهتمام سياسي لدى أغلب أفراد المجتمع اليمني على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية، وإن لم يكونوا سياسيين.

ولمعرفة مدى حرص العينة على المشاركة في النقاشات السياسية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (43): المشاركة في النقاشات السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المشاركة في النقاشات السياسية	دائما أشارك	297	56
	أحياناً أشارك	177	33
	لا أشارك	61	11
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

بينت نتائج الجدول رقم (43) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يشاركون بشكل دائم في النقاشات السياسية بنسبة (56%)، في حين من يشاركوا في النقاش بشكل متقطع بنسبة (33%)، بينما من أجابوا بعدم مشاركتهم بنسبة (11%).

مما سبق يتضح مشاركة العينة في النقاشات السياسية، سواء كانت بشكل دائم أو متقطع، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عمرو سيد، التي أكدت أن أغلب عينتها مشاركة في النقاشات السياسية. ويمكن تفسير ذلك من خلال النظر إلى وقت إجراء الدراسة جاءت بعد المرور بأحداث وتطورات سياسية عديدة

أسهمت في عدم الخوف من النقاشات على عكس ما كان يحدث في الماضي. كما أن توفير مناخ أكبر من النقاشات المفتوحة حول القضايا السياسية يزيد من احتمالية مشاركة الطلاب السياسية في المستقبل.

2-حضور الندوات والفعاليات السياسية

تهدف الفعاليات السياسية إلى الرفع من مستوى الوعي العام وتعزيز مشاركة الجماهير في العملية السياسية، بالإضافة إلى الرفع من المستوى الثقافي؛ مما يساهم في تحديث المجتمع، ويساعد في قبول الأفكار والأنماط السلوكية الحديثة. ولمعرفة مدى حرص العينة على حضور الفعاليات والندوات السياسية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (44): حضور الفعاليات والندوات السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
حضور الفعاليات والندوات والمؤتمرات لسياسية	دائما	180	34
	أحضر وليس بشكل دائم	283	53
	لا أحضر	72	13
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

بينت نتائج الجدول رقم (44) درجة لأباس بها من الحرص الدائم على المشاركة في حضور الندوات السياسية بنسبة (34%) من أفراد العينة، في حين من يحضروا ولكن ليس بشكل دائم نحو (53%)، بينما من أجاب بعدم حرصهم حضور الندوات السياسية على نحو (13%).

ويرجع ذلك، إلى أن الشباب ينظرون إلى العمل السياسي على أنه ممل، وغير ملائم لطبيعة حياتهم، وأنهم يشكون دائما في المسئولين السياسيين، وثقتهم بالعملية السياسية.بل فقط حولوا اهتمامهم عن القضايا السياسية الرسمية، وتوجهوا نحو قضايا أخرى غير تقليدية، مثل: قضايا البيئة وحقوق الإنسان والتميز العنصري، أو ما أطلق عليه باسم الحركات الاجتماعية الحديثة.

خامساً: مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

ولمعرفة مستوى المشاركة السياسية لدى شباب جامعة صنعاء، قمنا باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، والوزن النسبي لاستجابات أفراد العينة على مقياس المشاركة السياسية كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (45): مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

أشكال المشاركة السياسية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الدرجة
المشاركة من خلال الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات	5.0478	0.83565	%60. 74	متوسط
المشاركة من خلال الانتخابات	9.4627	3.44472	%63. 09	متوسط
المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	4.8597	0.97331	%52. 57	منخفض

المشاركة من خلال المتابعة والاهتمام السياسي	**12. 448**	**3. 29958**	**%80. 29**	**مرتفع**
الدرجة الكلية للمشاركة السياسية	**31. 414**	**6. 1487**	**%64. 10**	**متوسط**

المصدر :البحث الميداني 2016

من خلال الجدول رقم (45) نلاحظ أن:

- **مؤشر المشاركة من خلال المتابعة والاهتمام السياسي** للشباب حقق أعلى نسبة مشاركة لشباب جامعة صنعاء بوزن نسبي (80.29%)، ومتوسط حسابي (12.448).

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة العزعزي[1]، ودراسة علاء الشامي[2]، وذلك فيما يتعلق بارتفاع مستوى اهتمام الشباب بمتابعة القضايا والأحداث السياسية.

وتتفق كذلك هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة أحمد محمدين[3]، والتي خلصت إلى ارتفاع معدل متابعة المبحوثين للأحداث السياسية التي شهدتها مصر، وهذا الاتساق طبيعي، بحكم تشابه منطلقات ومسارات وظروف وقوع الأحداث وتزامن حدوثها.

- **مؤشر المشاركة في الانتخابات:** حقق هذا المؤشر مستوى مشاركة متوسطة من قبل أفراد العينة بوزن نسبي (63.09%)، ومتوسط حسابي (9.4627). وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة إيمان عليوة 2004[4]، حيث توصلت دراستها إلى أن (80.5%) من الشباب الجامعي لا يشاركون في التصويت بالانتخابات.

- **المشاركة من خلال التظاهرات والاعتصام والإضراب والثورات:** حقق أفراد العينة مستوى مشاركة متوسطة بوزن نسبي (60.74%)، وبمتوسط حسابي (5.0478) وهي نسبة متوسطة، وتعتبر هذه النتيجة منطقية في ظل ما شهدته أغلب الدول العربية من موجات الاحتجاجات الشعبية (ثورات الربيع العربي) كسرت حاجز الخوف من الحكومة، مما دفع الشباب بالمشاركة في الاعتصام والمظاهرات والاحتجاجات لمحاولة تحقيق العدالة والمساواة الاجتماعية. فالثورات العربية زادت من الوعي السياسي بأهمية المشاركة السياسية للشباب.

وفي ضوء نظرية التبادل الاجتماعي أكدت النظرية أن الأفراد يستمرون في المشاركة عندما تستمر المكاسب التي يحصلون عليها، ويتوقفون عن المشاركة عندما تؤدي المشاركة إلى الخسارة. وتتعدد

---

[1] وديع العزعزي،"دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الدراسي للشباب اليمني"، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، مجلة شؤون العصر، العدد31، 2007، ص 32.

[2] علاء الشامي، دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الاهتمام بالقضايا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004، ص 357.

[3] أحمد محمدين،"دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام نحو الأحداث السياسية في مصر"، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012، ص 690.

[4] عمرو سمير سيد، مرجع سابق، ص 105.

أشكال هذه الخسارة كالخسارة المادية، أو خسارة الوقت والجهد. وأثبتت النتائج أيضا صحة هذه النظرية حيث أوضحت أن غالبية العينة كانوا قد شاركوا في الاعتصام عام 2011، بينما أكدت عينة المقابلة عزمهم على عدم المشاركة في مثل تلك المظاهرات لما عادت على البلاد من خراب ودمار أسوء مما كانت عليه، والتي تعكس بدورها توقف المكاسب التي يسعى الأعضاء الحصول عليها.

إن تدهور الأوضاع المعيشية والأمنية في رأي أغلبية المواطنين ولد عزوفاً كبيراً لدى الشباب عن الخوض في مثل تلك التجارب، كما ساد الاعتقاد بعدم جدواها في الوقت الراهن بسبب الأوضاع المأساوية التي يمر بها الوطن من حرب وحصار.

- **المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب السياسية والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني:** كان مستوى مشاركة الشباب في عضوية الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني ضعيفة بوزن نسبي (52.57%)، ومتوسط حسابي (4.8597). وتختلف النتيجة مع دراسة الشامي (2011)[1]، حيث أكد الشباب الفلسطيني أن الانتماء الحزبي هو أفضل إشكال المشاركة السياسية.

ويمكن تفسير ذلك أن الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة السياسية في الوقت الراهن فشلت في الوصول إلى المواطنين بصفة عامة والشباب بصفة خاصة لأسباب تتعلق بطبيعة الأحزاب نفسها فهي أحزاب ضعيفة وهشة تتصارع على المناصب الحزبية والسلطة وليس لديها قدرة على التعبير عن مصالح الجماهير، أو استيعاب حركتها كذلك كثرة الانشقاقات التي حدثت داخل الأحزاب السياسية اليمنية، وبالتالي تركت الساحة لبعض القوى السياسية والحركات تتغلغل فكرها في أذهان الشباب وتروج لأفكار متطرفة وهدامة وكلها تساعد على العنف والتطرف عند الشباب.

[1] محمود الشامي، مرجع سابق.

المبحث الثاني: القيم السياسية والمتغيرات الأساسية المؤثرة في المشاركة السياسية

أولاً: تأثير المتغيرات الأساسية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

إن هذا العنصر يتطرق إلى معرفة الفروق في حجم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقا لبعض المتغيرات الأساسية (الجنس، والمستوى الدراسي، والتخصص في الكلية، ومكان الإقامة).

1- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير الجنس.

جدول رقم (46): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقا لمتغير الجنس

المشاركة السياسية	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
العضوية فى الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني	ذكر	279	4.9218	.93888	1.25	533	.212	غير دالة
	أنثى	256	4.7885	1.0096				
المشاركة من خلال الانتخابات	ذكر	279	5.0670	.87151	.452	53 3	.652	غير دالة
	أنثى	256	5.0256	.79473				
المشاركة فى الاحتجاجات والاعتصام والإضرابات	ذكر	279	10.346	3.2607	5.22	533	.000	دالة
	أنثى	256	8.4487	3.3798				
المشاركة من خلال الاهتمام السياسي	ذكر	279	12.860	3.4147	5.07	532.797	.000	دالة
	أنثى	256	11.109	2.9017				
المشاركة السياسية الكلية	ذكر	279	33.195	5.6070	5.972	533	.000	دالة
	أنثى	256	29.371	6.1089				

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول رقم (46) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (0.212) بين الذكور والإناث في مؤشر المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مستوى دلالة (0.652) في المشاركة من خلال الانتخابات.

بينما توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى(0.00) في مستوى المشاركة من خلال الاحتجاجات والاعتصام والإضرابات بين الذكور والإناث بمتوسط حسابي (10.346) لصالح الذكور.

وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية عند مستوى دلالة (0.00) لصالح الذكور، ويوجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية الكلية لدى طلبة جامعة صنعاء بمستوى دلالة (0.00) بالنسبة لمتغير الجنس، وهو ما يعني أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في مجال المشاركة السياسية الكلية لصالح فئة الذكور بمتوسط حسابي (33.195)، والإناث بمتوسط حسابي (29.371).

يتأثر مستوى المشاركة السياسية بالنوع، حيث يلاحظ أن المرأة بوجه عام أقل ميلا إلى المشاركة السياسية عن الرجل، غير أن التطور الاقتصادي والاجتماعي يعمل باستمرار على تضييق هذه الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة السياسية. وقد أكد (ألموند وفيربا) على أن سياسات التحديث وتحرير المرأة تساهم في تغيير دورها في المجتمع، حيث يتحدد مستوى مشاركة المرأة نسبيا على مستوى التحديث في المجتمع[1].

وتتفق هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة الطلاع 2010[2]، ودراسة الحداد[3]، 2011 فجميعها أظهرت وجود فروق بين الجنسين في المشاركة السياسية وكانت الفروق لصالح الذكور، بينما اختلفت مع ما توصلت إليه دراسة الشامي[4]2011، التي أظهرت وجود فروق بين الجنسين في المشاركة السياسية لصالح الإناث. كما اتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "رسل جيه دالتون"[5]، التي وجدت أن الجنس يعتبر محددا اجتماعيا مهما، فالرجال أكثر نشاطا في السياسة من النساء في جميع الديمقراطيات. وكذلك اتسقت هذه النتيجة مع ما خلصت إليه أيضا دراسة "عبد الماجد قويسي" للعملية الانتخابية، إذ رأت معظم الإناث المبحوثات أن العمل العام والسياسي من اختصاص الرجل وتؤهله له قدراته. وقد تعارضت مع دراسة شعبان الحداد 2006، حيث كانت نتيجته بعدم وجود فروق في المشاركة السياسية بين الذكور والإناث. وكذلك اتفقت مع نتائج دراسة أيمن أبو شماله(2001)[6]، وجود فروق ذات دلالة

---

(1) Almond. Gabriel.A. Verba Sidney."THE CIVIC CULTURE:POLITICAL ATTITUDES AND DEMOCRACY In FIVE NATIONS". Poston , Little Brown and Company ,1965, P14.

(2) عبد الرؤوف أحمد الطلاع، "المشاركة السياسية وعلاقتها بقوة الأنا لدى الشباب الفلسطيني"، مجلة علوم إنسانية، ع(44)،2009 ، ص28.

(3) شعبان الحداد، دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً، رسالة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2006، ص45.

(4) محمد الشامي، مرجع سابق.

(5) رسل جيه دالتون، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ط1، (ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجباري)، دار البشير، الأردن، 1996، ص 89.

(6) أيمن أبو شماله، تصور مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك، جامعة الأقصى وعين شمس، غزة، 2001 .

إحصائيًا في مستوى الوعي السياسي لصالح الطلبة الذكور، وأكثر ميلًا واهتمامًا بالأمور السياسية من الإناث.

وتختلف هده النتيجة مع الدراسة التي أنجزتها سلوى الزرهوني حول "الشباب والمشاركة السياسية في المغرب"، وذهبت إلى أن الانتماء الاجتماعي والنوع الاجتماعي لا يشكلان فارقاً على مستوى الموقف من المشاركة السياسية، فعدد كبير صرحوا أنهم لا يصوتون في الانتخابات (ذكور وإناث)، وأنهم غير مسجلين في اللوائح الانتخابية.

2-المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير مكان الإقامة.

جدول رقم (47): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقاً لمتغير مكان الإقامة

المشاركة السياسية	مكان الإقامة	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
العضوية في الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني	ريف	146	4.739	.95300	.904	533	.36	غير دالة
	حضر	389	4.878	.97675				
المشاركة من خلال الانتخابات	ريف	146	5.326	.84471	2.45	533	.01	دالة
	حضر	389	5.003	.82705				
المشاركة من خلال الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصام	ريف	146	10.1739	3.79652	1.511	533	.13	غير دالة
	حضر	389	9.3495	3.37870				
المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية	ريف	146	13.0435	2.89026	2.223	533	.027	دالة
	حضر	389	11.8858	3.33710				
محور المشاركة السياسية الكلي	ريف	146	31.1176	5.68688	2.234	533	.026	دالة
	حضر	389	33.2826	6.16836				

المصدر:البحث الميداني 2016

في بيانات الجدول رقم (47) اتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.01) للمشاركة من خلال الانتخابات وفقا لمتغير مكان الإقامة، وكذلك توجد فروق في المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية عند مستوى دلالة (0.02). حيث كان الفرق لصالح أبناء الحضر. بينما لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات فئتي الريف والحضر في المشاركة من خلال الانخراط في عضوية الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني عند مستوى دلالة (0.36) وفقا لمتغير الإقامة، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المشاركة من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات عند مستوى دلالة (0.13) بالنسبة لأبناء الريف والحضر. أما بالنسبة للمشاركة السياسية الكلية فهناك فروق بسيطة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.02)، لصالح أبناء الحضر.

في ضوء نظرية الحراك الاجتماعي: يرى أصحاب هذا المدخل النظري ("كارل دويتش، Karl" "Deutsche) و(دانيال Daniel) وليرنر Lerner أن عملية التحديث تؤدي إلى تغيرات في عملية المشاركة. وأن هناك بعض العوامل والظروف التي إذا ما توافرت تؤدي إلى المزيد من المشاركة مثل: التحضر، والتعرض لوسائل الإعلام.

بينما يعتقد "دويتش" أن الخصائص الأكثر تعقيداً لعملية التحديث التي أطلق عليها "الحراك الإجتماعي"، هي التي تؤدي إلى التغير في عملية المشاركة، مثل: الحراك من الحياة الريفية في المجتمع المحلي حيث أسلوب حياة تقليدي، إلى المدينة حيث أسلوب حياة حديث، وحيث الاحتكاك بمؤسسات حديثة. وقد ذهب "دويتش" إلى أن هناك مجموعة من التغيرات التي تحدث معاً مثل: تغيير محل الإقامة من ريف إلى حضر، والتغيير في المدينة من العمل في مؤسسة تقليدية إلى العمل في مؤسسة حديثة مثلاً، وأيضاً ارتفاع المستوى التعليمي، وزيادة الدخل، كل هذه التغيرات التي يعتبرها "دويتش" مؤشرا على تحقيق حراك اجتماعي، يصاحبها أشكال أو مظاهر جديدة من المشاركة السياسية، وتنطلق هذه النظرية من أن عملية التحديث تؤثر في عملية المشاركة التي تشكل بدورها الاتجاهات والسلوكيات السياسية. وأثبتت النتائج صحة هذه النظرية، حيث أوضحت النتائج أن الغالبية العظمى للمشاركين سياسياً من العينة هم أبناء الحضر؛ لاحتكاكهم بمؤسسات حديثة وارتفاع المستوى التعليمي كل هذه المتغيرات يصاحبها مشاركة سياسية بمظاهر جديدة.

وتختلف نتائج البحث الحالية مع دراسة جودة (2010) في عدم وجود فروق دالة إحصائيا تبعا لمكان السكن بين أفراد العينة[1].

وتختلف كذلك مع دراسة وطنية قام بها المعهد الملكي الوطني في المغرب للدراسات الإستراتيجية حول الرابط الاجتماعي، ويبين أن الاختلافات المهنية، واختلاف الانتماءات المجالية (القروي– الحضري) لم تشكل أي فارق على مستوى الموقف من عدم المشاركة السياسية[2]. ويرى البعض أن مستوى المشاركة السياسية للفرد محدد بمكان إقامته (حضر/ريف)، وبالتالي يعطي إشارة استعداد سياسي لدى الفرد يمكن توقعه[3]. وتؤكد ذلك العديد من الدراسات التي توصلت إلى أن المشاركة السياسية ترتفع في المدن عنها في المناطق الريفية، ولكن يؤكد البعض الآخر أن حركة الهجرة الريفية للمدن وثورة الاتصالات التي شهدتها المجتمعات، يؤكدان على أن الإقامة الحضرية لا تعني شيئا بالنسبة للمشاركة السياسية، وإنما التأثير هنا يكون على المستوى الكلي، بمعنى درجة انتشار نمط الحياة الحضرية سواء كان ذلك في القرية أو المدينة[4].

3- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء وفقاً لمتغير المستوى الدراسي.

جدول رقم (48): الفروق في مستوى المشاركة السياسية وفقاً لمتغير المستوى الدراسي

المشاركة السياسية	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية

(1) جودة، مهيب، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

(2) Institut, Royal des Etudes, Stratégiques, Rapport de l'enquête, Nationale Sur le lien Social Au Maroc, 2012, P55.

(3) Rogen, Antoine, Les Comportement Electoral Dans les Pays D'Europe Central et Oriental A la Recherche d'un modèle explicatif, Revue Critique Internationale, No 11,(France, Avril, 2001), p54.

(4) إسلام محمد السيد علي حجازي، مرجع سابق، ص 27.

المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني	الثاني	273	4.8150	.99441	-.868	533	.386	غير دالة
	الرابع	262	4.9074	.95101				
المشاركة من خلال الانتخابات	الثاني	273	5.1214	.87088	1.67	533	.096	غير دالة
	الرابع	262	4.9691	.79144				
المشاركة من خلال الاعتصام والاحتجاج والمظاهرات	الثاني	273	9.5723	3.62994	.603	532.270	.547	غير دالة
	الرابع	262	9.3457	3.24242				
المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية	الثاني	273	12.3757	3.55732	1.91	528.770	.056	غير دالة
	الرابع	262	11.6914	2.97042				
المشاركة السياسية الكلية	الثاني	273	31.884	6.48867	1.44	533	.149	غير دالة
	الرابع	262	30.913	5.72604				

المصدر:البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول رقم (48) أنه لا توجد فروق ظهرت بين متوسطات المستوى الدراسي الثاني والرابع في مستوى المشاركة السياسية الكلي عند مستوى دلالة (0.149)، وعلى مستوى مجالات المشاركة الأربعة لا توجد فروق بين متوسطات المستوى الدراسي الثاني ومتوسطات المستوى الدراسي الرابع.

ويعود ذلك إلى طبيعة الواقع السياسي الذي يعيشه الشعب اليمني، وأن جميع الطلاب يعيشون ظروفاً حياتية واحدة. مما يعني أن اختلاف المستوى الدراسي لا يعد دالة لتبني الاتجاه نحو المشاركة السياسية باعتبار أن الجميع يعيشون الواقع نفسه، وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة أيمن أبو شمالة 2001[1]، في عدم وجود فوارق ذات دلالة إحصائية في مستوى الوعي السياسي للمستوى الأول والمستوى الرابع في عملية التنشئة السياسية. ويختلف مع ما توصل إليه سعد جمعة (1984) [2]، في وجود علاقة ارتباطيه بين المستوى التعليمي للطلبة ومشاركتهم في النشاط السياسي، على اعتبار أن التقدم في المستوي الدراسي يؤدي إلى زيادة اتساع أفقه ووعيه في القضايا السياسية والاجتماعية التي تحيط به، وتجعله يسعى إلى المشاركة في الأنشطة المختلفة التي تدعم هذه القضايا، لكي يثبت نفسه أمام ذاته وأمام مجتمعه.

4- المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء تبعاً لمتغير نوع الكلية.

جدول رقم (49): الفروق في مستوى المشاركة السياسية تبعاً لمتغير نوع الكلية

المشاركة السياسية	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F قيمة	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني	بين المجموعات	11.740	5	2.348	2.536	.029	دالة
	داخل المجموعات	304.666	529	.926			
	الكلي	316.406	534				
المشاركة من خلال الانتخابات	بين المجموعات	4.770	5	.954	1.374	.234	غير دالة
	داخل المجموعات	228.466	529	.694			
	الكلي	233.236	534				

[1] أيمن أبو شمالة، مرجع سابق.

[2] سعد جمعة، مرجع سابق.

المشاركة من خلال الاعتصام والاحتجاج والمظاهرات	بين المجموعات	321.040	5	64.208	5.800	.000	دالة
	داخل المجموعات	3642.244	529	11.071			
	الكلي	3963.284	534				
المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية	بين المجموعات	390.695	5	78.139	7.92	.000	دالة
	داخل المجموعات	3245.633	529	9.865			
	الكلي	3636.328	534				
المشاركة السياسية الكلية	بين المجموعات	1651.692	5	330.338	9.927	.000	دالة
	داخل المجموعات	10947.63	529	33.275			
	الكلي	12599.32	534				

المصدر:البحث الميداني 2016

نلاحظ من الجدول رقم (49) توجد فروق دالة إحصائيا في مستوى المشاركة السياسية الكلي للشباب تبعا لمتغير نوع الكلية عند مستوى دلالة (0.00) لصالح الكليات الأدبية، ويمكن تفسير ذلك بأنه يعود إلى طبيعة الكليات الأدبية وما فيها من تخصصات تربوية ودينية وسياسية؛ لأن طلابها يتلقون العلوم الإنسانية المنادية والمؤسسة للقيم الإنسانية التي تتناول في مقرراتها الدراسية قضايا ذات أبعاد سياسية، مما يجعلهم يتأثرون بمفرداتها التي تدعو إلى نيل تلك القيم بحماس حتى أصبحت لديهم قضايا أساسية يحملون لواء همها ومشاعل تحقيقها، فتجعل طلابها أكثر اهتمامًا بالقضايا السياسية، بينما نظرائهم في الكليات العلمية يتلقون العلوم التطبيقية البحتة التي تؤمن بالماديات المحسوسة والتجارب العملية، وبعبارة أخرى: إن الكليات الإنسانية توجد في مقرراتها وبرامجها ما يعمل على خلق الثقافة السياسية وتنميتها لدى الطلبة بدرجة أكبر من الكليات العلمية التي ينصرف فيها الطلبة إلى التحصيل العلمي والمهني.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة الشامي, التي أظهرت أنه لا توجد فروق في المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني تعزى لمتغير التخصص. بينما تتفق هذه النتيجة مع دراسة سعد جمعة، التي أظهرت أن الفرق كان لصالح طلبة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

مما سبق نلاحظ تحقق الفرض الثالث: حجم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء يختلف حسب خصائصهم الاجتماعية والدراسية والمؤسسية.

ثانياً: تأثير القيم السياسية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

تعد القيم السياسية هي الموجة الرئيسي للسلوك السياسي للفرد، حيث أكدت العديد من الدراسات أنه كلما كان الفرد يؤمن بقيم سياسية ديمقراطية، كان ذلك دافعاً قويا لارتفاع مستوى المشاركة السياسية لديه، وتؤثر الثقافة السياسية في علاقة الفرد بالعملية السياسية، فبعض المجتمعات تتميز بقوة الشعور

بالولاء الوطني والمواطنة المسئولة، وهذا يتوقع أن يشارك الفرد في الحياة السياسية والعامة وأن يساهم طواعية في النهوض بالمجتمع الذي ينتمي إليه[1].

سوف نسلط الضوء على النتائج المتعلقة بتأثير القيم السياسية في المشاركة السياسية للشباب الجامعي عينة البحث، حيث سيتم بيان ذلك عبر خمسة محاور، هي:

- تأثير قيمة المساواة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.
- تأثير قيمة الحرية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.
- تأثير قيمة الانتماء للوطن في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.
- تأثير قيمة المواطنة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.
- تأثير قيمة السلام في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.

1- تأثير قيمة المساواة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

كشفت نتائج الجدول رقم (50) عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة المساواة كأحد مكونات القيم السياسية وبين مكونات المشاركة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات عند مستوى دلالة (0.02)، وتوجد علاقة ارتباط بين قيمة المساواة ومستوى المشاركة في المظاهرات والاحتجاجات السلمية عند مستوى دلالة (0.00). بينما غاب الارتباط بين متغير قيمة المساواة كأحد مكونات القيم السياسية وبين مكونات المشاركة السياسية من خلال الاهتمام السياسي(080.)، وعضوية الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني(309.)، وكذلك توجد علاقة ارتباط بين الدرجة الكلية للمشاركة السياسية وقيمة المساواة عند مستوى دلالة (0.00)، أي أنه كلما زاد مستوى الإيمان بقيمة المساواة كلما زاد مستوى المشاركة السياسية لعينة البحث.

جدول رقم (50): العلاقة بين قيمة المساواة والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

المتغيرات		عضوية الأحزاب والحركات السياسية	المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال الاهتمام السياسي	المشاركة السياسية ككل
المساواة	معامل ارتباط بيرسون	-.056	.227**	.123*	.096	.142**
	مستوى الدلالة	.309	.000	.025	.080	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

2- تأثير قيمة الحرية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

[1] كمال المنوفي، أصول النظم السياسية المقارنة، ط 1، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص161.

كشفت نتائج الجدول رقم (51) عن علاقة ارتباط إيجابي بين كل من قيمة الحرية والمشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية بمستوى دلالة (0.21)، وعلاقة ارتباط بين قيمة الحرية ومستوى المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات بمستوى دلالة (0.00)، وتوجد علاقة ارتباط بين قيمة الحرية ومستوى المشاركة من خلال الانتخابات بمستوى دلالة (0.01) في حين غاب الارتباط بين قيمة الحرية ومستوى المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والحركات السياسية ومؤسسات المجتمع المدني عند مستوى (0.61)، وكذلك توجد علاقة ارتباط بين الدرجة الكلية للمشاركة السياسية وبين قيمة الحرية بمستوى دلالة (0.00) أي أنه كلما زاد مستوى الإيمان بقيمة الحرية كلما زاد مستوى المشاركة السياسية للشباب.

وترى الباحثة أن للثورات العربية دوراً كبيراً في إيجاد أفكار جديدة حول الحرية لدى الشباب والمشاركة في المظاهرات والاحتجاجات، فقد أدت إلى زيادة مطالبة الشباب بحقوقهم وحرياتهم، ورفعت من قلوبهم حاجز الخوف من السلطة، فأصبح بإمكانهم المطالبة أكثر بحقوقهم وحرياتهم في التعبير، وزادت قناعتهم بضرورة التعبير عن رأيهم في السياسة بحرية، كما أنها فتحت المجال أمام المزيد من الأحزاب للانتشار والتعبير عن مبادئها، الأمر الذي فتح مجالاً للتعددية وزاد مساحة الاختيار بين البدائل السياسية لدى أفراد المجتمع اليمني.

جدول رقم (51): العلاقة بين قيمة الحرية والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

المتغيرات		المشاركة من خلال عضوية الأحزاب والحركات السياسية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية	المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعه القضايا السياسية	المشاركة السياسية ككل
الحرية	معامل ارتباط بيرسون	.100	.207**	.365**	.187*	.290**
	مستوى الدلالة	.068	.001	.000	.021	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

3- تأثير قيمة الانتماء في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

أظهرت نتائج الجدول رقم (52) تأثير قيمة الانتماء في مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء عينة البحث، في وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية بين قيمة الانتماء كأحد مكونات القيم السياسية وبين مكونات المشاركة السياسية، من خلال الانتخابات بمستوى دلالة (0.01)، واتضح كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين مستوى قيمة الانتماء وبين مستوى المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات عند مستوى دلالة (0.00)، ووجود علاقة ارتباط بين قيمة الانتماء ومستوى المشاركة في الاهتمام السياسي عند مستوى دلالة (0.00)، ووجود علاقة ارتباط بين قيمة الانتماء ومستوى المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب والحركات السياسية عند مستوى دلالة (0.02) وكذلك

توجد علاقة ارتباط بين الدرجة الكلية للمشاركة السياسية وقيمة الانتماء الوطني عند مستوى دلالة (0.00).

أي إنه كلما زاد مستوى الإيمان بقيمة الانتماء للوطن كلما زاد مستوى المشاركة السياسية لدى عينة البحث. وهذه نتيجة منطقية؛ لأن قيمة الانتماء تعمل على تجذير الروح الوطنية والقومية لدى الأفراد، وهذا ما أكدت عليه نظرية فستنجر للمقارنة الاجتماعية فقد أجمع علماء النفس والاجتماع على أن الانتماء حاجة نفسية واجتماعية، فالانتماء الوطني من الناحية النفسية من أقوى المشاعر المشتركة التي تحقق الوئام والانسجام والتماسك والترابط والتضامن والتكامل والتعاون بين أفرادَ المجتمع، فعضوية الفرد للجماعة وتحويلها إلى طاقة إيجابية نحو الجماعة، من خلال أفكار مشتركة تحملها الجماعة تكون مؤصلة ومكتسبة، ومرتبطة بالجذور التاريخية والحضارية والرعاية المتبادلة بين أفراد المجتمع كمظهر للانتماء الوطني وتطوير أشكال الانتماء وتتسع دائرته التوعوية، وتدفع بالفرد للدخول في إطار فكري اجتماعي معين والدفاع عنه وحمايته[1].

فالعديد من العوامل التي أدت إلى إكساب الفرد القيم والمعتقدات السياسية تساهم في تعزيز الولاء والانتماء للوطن، وتنمي إحساس الفرد بأنه ضمن مجموعة تربطهم مصالح مشتركة يتفاعل معهم ويتمسك بثقافة مجتمعه، ويترجم هذا الإحساس في سلوك يحدد من خلال مواقفه وأفعاله، مما يساهم في زيادة الوعي السياسي وتنميته لدى الأفراد من أجل زيادة معدلات المشاركة السياسية.

وتناول "رش Rush" العوامل المساهمة في تحديد قرارات الفرد بالمشاركة أو عدم المشاركة السياسية. فقد ذكر أن هناك عددا من العوامل الإدراكية والشخصية والمهاراتية تكون هي المسئولة عن قرار الفرد بالإقدام أو الانسحاب، والعزوف عن المشاركة السياسية، والتي من بينها مدى توفر المعلومات السياسية لدى الفرد، وما يتبناه من قيم واتجاهات، وما يتسم به من خصال شخصية ودافعية تكون مسئولة عن تهيئته نفسياً للمشاركة في الحياة السياسية داخل وطنه، وتتفاعل هذه المتغيرات مع بعض المثيرات البيئية والموقفية التي تتفاعل بدورها مع خبرات الفرد ومهاراته مما ينتج عنها الاستجابة في اتجاه المشاركة أو عدم المشاركة[2].

جدول رقم (52): العلاقة بين المشاركة السياسية وقيمة الانتماء

المتغيرات	المشاركة في عضوية الاحزاب والحركات السياسية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات	المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية	المشاركة السياسية ككل

[1] حامد زهران، علم النفس الاجتماعي، ط 4، عالم الكتب، القاهرة،1975 ص 87.
[2] طارق عبد الوهاب، مرجع سابق، ص 165.

الانتماء للوطن	معامل ارتباط بيرسون	.125 *	.151**	.202**	.217**	.242**
	مستوى الدلالة	.029	.001	.000	.000	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

4- تأثير قيمة المواطنة في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

بينت نتائج الجدول رقم (53) تأثير قيمة المواطنة في مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء عينة البحث، وكشفت عن وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية بين قيمة المواطنة كأحد مكونات القيم السياسية وبين مكونات المشاركة السياسية من خلال الانتخابات بمستوى دلالة (0.02)، وأتضح كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة المواطنة وبين المشاركة من خلال المتابعة والاهتمام بالقضايا السياسية عند مستوى دلالة (0.03)، في حين غاب الارتباط بين قيمة المواطنة والمشاركة من خلال عضوية الأحزاب والحركات السياسية عند مستوى دلالة (0.07)، كما غاب الارتباط بين قيمة المواطنة والمشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات عند مستوى دلالة (0.06)، وتوجد علاقة ارتباط بين الدرجة الكلية للمشاركة السياسية وبين قيمة المواطنة بمستوى دلالة (0.00).

جدول رقم (53): العلاقة بين المشاركة السياسية وقيمة المواطنة

المتغيرات		العضوية في الأحزاب والحركات السياسية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصام	المشاركة من خلال المناقشة والاهتمام بـ متابعة القضايا السياسية	المشاركة السياسية ككل
قيم المواطنة	معامل ارتباط بيرسون	.105	.125*	.102	.130*	.252**
	مستوى الدلالة	.07	.02	.06	.031	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

5- تأثير قيمة السلام في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

أظهرت نتائج الجدول رقم (54) وجود علاقة ارتباط ذات دلاله إحصائية بين قيمة السلام كأحد مكونات القيم السياسية، وبين مكونات المشاركة السياسية من خلال المشاركة في الانتخابات بمستوى دلالة (0.00)، وكشفت عن وجود علاقة ارتباط موجبه ذات دلاله إحصائية بين قيمة السلام وبين مستوى المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية عند مستوى دلالة (0.01)، واتضح كذلك وجود علاقة ذات دلالة إحصائية طردية بين قيمة السلام وعضوية الأحزاب السياسية عند مستوى دلالة (0.04)، وعلاقة ارتباط بين قيمة السلام ومستوى المشاركة من خلال المشاركة في الاحتجاجات والمظاهرات والاعتصامات عند مستوى دلاله (0.29)، وكذلك وجود علاقة ارتباط بين قيمة السلام كأحد

مكونات القيم السياسية وبين مكونات المشاركة السياسية ككل بمعامل ارتباط (**.250) بمستوى دلالة (0.00).

جدول رقم (54): العلاقة بين قيمة السلام والمشاركة السياسية

المتغيرات		عضوية الأحزاب السياسية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال المظاهرات والاحتجاجات السلمية	المشاركة من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية	المشاركة السياسية ككل
السلام	معامل ارتباط بيرسون	.117*	.207**	. 125 *	.157**	.250**
	مستوى الدلالة	.04	.000	.029	.001	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

في ظل الأوضاع والأحداث الدامية التي تشهدها اليمن في الوقت الحالي هناك بعض المبادرات البسيطة، مثل: المسيرات، التي ينظمها الشباب إلى مبنى الأمم المتحدة، والمقتصرة على بعض الأدوار ذات الصلة بمعالجات وتداعيات وآثار الأحداث الجارية. كذلك حدثت مبادرات ودعوات للسلام نفذها بعض الشباب عبر وسائل التواصل الاجتماعي سميت بحملة "لا تعودوا لليمن إلا بسلام" عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وطالبوا فيها طرفي الصراع المتحاورين في دولة الكويت ومبعوث الأمم المتحدة الخاص باليمن بأن لا يعودوا إلى اليمن إلا بسلام، وكان لها صدى كبير، لكنها لم تجد لها آذاناً صاغية أو أي استجابة من قبل المتحاربين المتحاورين وقادة الصراع في البلد. الأمر الذي أصاب غالبيتهم بالإحباط واليأس، فقد كان المعوق الأول للشباب في أن يقوموا بواجبهم هو الصراع الذي لم نجد له حلاً، وأيضا الانتماءات الحزبية والتبعية العمياء للشباب، كذلك عدم وجود أرضية صالحة تماما لبناء السلام، فبعض المفاهيم جعلت أرضيتنا هشة لاستقبال السلام، منها: التعصب والتطرف وإقصاء الآخر، ومن المعوقات أيضا الأوضاع الاقتصادية السيئة لدى الشباب، إلى جانب التحريض المستمر من قبل قنوات أطراف الصراع الذي حال دون تحقيق السلام، فالفرد يكتفي بقناعاته التابعة لجماعته التي لا تخلوا مفرداتها من تأجيج الحرب.

كذلك عدم تمكن الشباب من ممارسة حرياتهم المجتمعية في التوعية وبسبب المضايقات التي يتعرضون لها، فمنهم من يتم اعتقاله وملاحقته كما حصل عند أهالي الصحفيين المعتقلين الذين نفذوا وقفات احتجاجية عديدة يطالبون بإطلاق سراح ذويهم المعتقلين في السجون، ولم تجد تلك الوقفات أي صدى، بل تعرضت للمضايقات والملاحقات.

ولمعرفة العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية وجميع مكوناتها، وبين القيم السياسية الكلية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (55): العلاقة بين المشاركة السياسية الكلية وبين القيم السياسية الكلية

المتغيرات		المشاركة السياسية الكلية
القيم السياسية الكلية	معامل ارتباط بيرسون	.352**
	مستوى الدلالة	.000

المصدر:البحث الميداني 2016

نلاحظ في الجدول رقم (55) أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين القيم السياسية الكلية، وبين المشاركة السياسية الكلية لشباب جامعة صنعاء بمعامل ارتباط (0.352*) ومستوى دلالة (0.00).

وتؤكد الدراسات أن القيم تضع الأساس لسلوك الفرد واتخاذه القرارات أثناء الاستجابة في مواقف عديدة، وأنها توجه الفرد تجاه أنماط عديدة من التصرفات، وخاصة في المجال السياسي؛ فقد أكدت الأبحاث أن للقيم دورا كبيرا في تنظيم التفكير السياسي للأفراد، كما أن فهم قيم الأفراد يضع الأسس لتكوين الاتجاهات والآراء حول الشكل العام لسياسة الحكومة.

وقد وافق ماكس فيبر (M.Weber) –على سبيل المثال– على أن العلوم السلوكية لا يمكن أن تمتلك موضوعا معينا دون علاقته بقيمة معينة، فمعرفة الأحداث السياسية ودلالاتها لا تكون إلا من خلال مجموعة متماسكة من الحقائق، ويظهر من خلالها تماسك الفرد في مواقف معينة. ويتقرر ذلك طبقاً لأحكام القيمة عند الأفراد، التي تدفعهم نحو تلك الأحداث.

وفي ضوء ما أشار إليه "سميث"، فقد وصف العوامل التي تشكل سلوك المشاركة السياسية وتفسيرها، موضحاً دور العمليات الشخصية والاتجاهات والقيم والخبرات والمهارات التي يتعلمها الفرد خلال حياته، والتي تساهم في تشكيل شخصيته. وقد قدم تصورا لكيفية تأثر الشخصية بالسلوك السياسي؛ حيث إن الشخصية قد تؤثر في السلوك من خلال تأثير استجابات الأفراد، ومن خلال التفاعل مع هذه الاستجابات. كما أنه عند تحديد أبعاد المشاركة السياسية يجب أن نحيط بمختلف جوانب المشاركة السياسية، بحيث تتضمن هذه الأبعاد المؤشر المعرفي للمشاركة، ومؤشر الاهتمامات السياسية، ومؤشر المشاركة الفعلية[1].

وفي دراسة بعنوان "دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي" هدفت هذه الدراسة التحليلية إلى التعرف على الموقع الذي تبلغ إليه التربية العربية في تنمية أصول الفهم الواعي للسلوك الديمقراطي ومقوماته لدى الناشئين، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها: أن الانتماء الوطني والمشاركة

[1] لطيفة لطف المهدي، التغيرات النفسية والاجتماعية المنبئة بالمشاركة السياسية للمرأة اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم النفس، جامعة القاهرة، 2012، ص61.

السياسية هما قاعدتا البناء الحقيقي لثقافة الديمقراطية، ومن جانب آخر فان الحرية هي ركيزة أساسية في العمل الديمقراطي وهي مشروطة بقيم الإلزام والواجب والمسؤولية؛ ولذلك فإن ثقافة الديمقراطية كمفهوم يتحرك بين قطبين عن القيم: (القيم الخلقية وعناصرها: الإلزام، والواجب، والمسؤولية) و(قيم الولاء والانتماء وعناصرها: احترام الدستور والقانون وبناء مجتمع الكفاءة أو مجتمع الأمة والتكامل والأمن القومي)، والتي في إطارها يتم تحديد نوع العناصر المكونة لبنية الديمقراطية وطبيعتها[1].

إن المشاركة السياسية في المجتمع اليمني– كقيمة ثقافية سياسية حديثة جاءت في إطار التحولات الديمقراطية التي شهدتها اليمن منذ عام 1990م في ظل ثقافة تقليدية صراعية مرتبطة بالتكوينات القبلية والعشائرية وثقافة سياسية شمولية تسلطية لا تعترف بالآخر وتعمل على إقصائه، فإن تجذرها في المجتمع يتطلب العمل على استيعاب مصفوفة قيم الثقافة السياسية ومفرداتها الحديثة عبر آليات ومداخل متعددة تعمل على تحديث الوعي الاجتماعي والسياسي وتجديدهما للأفراد، وتعرفهم بحقوقهم وواجباتهم كمواطنين.

وبناء على ذلك فالعلاقة بين الثقافة والسياسة هي علاقة تأثير وتأثر متبادل، فالسياسة تحدد الرؤى الإستراتيجية العامة للدولة والمجتمع، فيما تتولى الثقافة تفسير ذلك وإعطاء دلالات ومعان يفهمها الناس وتكون لديهم وعيا جديدا، وبالتالي تعتبر الثقافة السياسية الحديثة إحدى أهم الضمانات الداعمة للديمقراطية والتعددية السياسية والمشاركة السياسية خصوصاً في المجتمعات التي تشهد موجة تحول ديمقراطي من جهة، ومن جهة أخرى تعمل على الحد من ممارسات وقيم التسلط والعنف التي تغذيها الثقافات العصبوية.

مما سبق نلاحظ تحقق **الفرض الرابع**: تؤثر القيم السياسية السائدة لدى شباب جامعة صنعاء في حجم مشاركتهم بالحياة السياسية العامة.

[1] عبد الودود مكروم، "ثقافة الديمقراطية: مدخل التحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي"، مجلة كلية التربية، القاهرة جامعة المنصورة، كلية التربية، عدد 42، 2000، ص 39.

خلاصة الفصل

لقد حاولنا في هذا الفصل أن نستعرض النتائج الخاصة بواقع المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء، من خلال الجمع بين المؤشرات التي تعبر عن المشاركة السياسية لديهم، المتمثلة في(عضوية الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني، التصويت في الانتخابات، والتظاهرات والاعتصام، والاحتجاجات، والاهتمام السياسي بمتابعة الأحداث والقضايا السياسية).

وتوصلت نتائج البحث إلى أن مستوى المشاركة السياسية الكلية لشباب جامعة صنعاء عينة البحث إجمالاً متوسطاً بنسبة(64.10%). وإدراجها تحت مستوى من مستويات المشاركة السياسية العامة والمحددة من (1-5) على النحو التالي: مستوى ضعيف (1-2.6) يقابله وزن نسبي55 أو أقل، ومستوى متوسط (2.61- 4.20) يقابله وزن نسبي (78%-55%) ومستوى جيد (4.21-5) يقابله وزن نسبي (80%- 100%)[1].

كشفت نتائج البحث أن مستوى المشاركة للشباب من خلال الاهتمام ومتابعة القضايا السياسية مرتفع بوزن نسبي (80.29 %)، وهذه تُعد درجة عالية من درجات المشاركة السياسية، وهي من منظور النظام السياسي مستوى مشاركة ايجابية. وذلك من خلال متابعة الأحداث السياسية عبر وسائل الإعلام المختلفة (التلفزيون)، والنقاشات بالمواضيع السياسية، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي، ومتابعة الأخبار السياسية المحلية والإقليمية، وهذه النتيجة تعد طبيعية في ظل الحراك السياسي والاجتماعي التي تمر بها

[1] أبو صالح، محمد صبحي،الطرق الإحصائية، ط 2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 33.
، منظور النظام السياسي لقياس المشاركة السياسية بشكل عام.

اليمن خلال فترة إعداد الدراسة تخللها العديد من الأحداث السياسية التي جعلت المجتمع اليمني أكثر اهتماما باختلاف مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، حتى وإن لم يكونوا مشاركين سياسياً؛ لأن تلك الأحداث جعلتهم يعيشون السياسة في حياتهم اليومية.

أما بالنسبة لمستوى مشاركة أفراد العينة من خلال الانتخابات الرئاسية المبكرة فقد كان متوسط وبوزن نسبي (63.09%)، وكان من أهم دوافع المشاركة هو إخراج البلاد من دوامة الصراعات والقتال على السلطة، ومن الأزمة الخانقة التي يعاني منها الشعب اليمني برمته والوصول بالبلاد إلى بر الأمان والاستقرار. بينما كانت هناك نسبة بسيطة من الذين لم يشاركوا في الانتخابات الرئاسية المبكرة بسب مقاطعة انتماءاتهم السياسية لتلك الانتخابات، مثل حزب أنصار الله (الحوثيون)، والحراكيين الجنوبيين.

كذلك كان مستوى المشاركة للشباب عينة البحث من خلال الاحتجاجات والاعتصامات والمظاهرات متوسطاً بوزن نسبي (60.74%) من خلال النزول للساحات ومن خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وكان من أهم الدوافع للمشاركة هو سوء الأحوال المعيشية وانتشار الفقر والبطالة، والفساد المالي والإداري، والرغبة في بناء دولة مدنية ديمقراطية قائمة على العدل والمساواة والحرية والمواطنة.

بينما نسبة من الشباب لم يشاركوا في تلك الثورات والمظاهرات والاعتصام وكان من أهم أسباب عزوفهم الخوف من إعمال العنف والمواجهات المسلحة، وكذلك قناعتهم وإيمانهم بأن تلك الأعمال ما هي إلا تصفية حسابات بين السلطة والأحزاب المعارضة، وأن تلك الأحزاب تتبع أجندات خارجية تريد دعم الفوضى والتخريب في اليمن.

أما مستوى المشاركة من خلال العضوية في الأحزاب والحركات السياسية ومنظمات المجتمع المدني كان منخفضاً بوزن نسبي(52.57%). وهذا مؤشر ضعف العمل الحزبي على أرض الواقع والوصول إلى أغلب أفراد الشعب، وعدم وضوح أهداف الأحزاب وأيدلوجياتها، مما أدى إلى الشعور بعدم جدوى هذه الأحزاب، وأنها تسعى فقط إلى مصالحها وعدم الاهتمام بمصالح الأفراد، وكذلك الضعف الذي تعاني منه بعض مؤسسات المجتمع المدني في التأثير على صناعة القرار في الدولة، كذلك سعي بعض من مسئولي المؤسسات وراء مصالحهم الشخصية بدلاً من الصالح العام، بالإضافة إلى نقص المعلومات حول تلك المؤسسات ودورها، وعدم الجدوى من الانضمام إليها.

كذلك كشفت نتائج الدراسة الميدانية أنه توجد فروق بين المتغيرات الأساسية للبحث والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء على النحو التالي:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية لدى طلبة جامعة صنعاء بمستوى دلالة (0.00) بالنسبة لمتغير الجنس، وهو ما يعني أنه توجد فروق بين الذكور والإناث في مجال المشاركة السياسية لصالح فئة الذكور.

- وجود فروق بسيطة بين متوسطات فئتي الريف والحضر في مستوى المشاركة السياسية الكلي عند مستوى دلالة (0.02)، لصالح أبناء الحضر.
- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المستوى الدراسي الثاني والرابع في مستوى المشاركة السياسية الكلي عند مستوى دلالة (0.149).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى المشاركة السياسية الكلي لدى الشباب الجامعي اليمني تبعا لمتغير نوع الكلية عند مستوى دلالة (0.00) لصالح الكليات الأدبية.

كذلك أثبتت النتائج أن هناك علاقة ارتباط موجبة بين القيم السياسية الكلية، وبين المشاركة السياسية الكلية للشباب الجامعي بمعامل ارتباط (0.352*) ومستوى دلالة (0.00).

الفصل السادس
العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي للشباب الجامعي في اليمن

تمهيد

تساهم العديد من المؤسسات الاجتماعية والسياسية في تشكيل منظومة القيم التي يؤمن بها الأفراد منها: الأسرة والمدرسة والأحزاب السياسية وأجهزة الإعلام وجماعة الرفاق والنظام السياسي، وتؤدي دوراً مهما في إدراك الأفراد للأمور من حولهم، وفي تصورهم للعالم المحيط بهم وفي تفضيلاتهم في شتى مناحي الحياة[1].

فلا توجد ظاهرة سياسية بمعزل عن محيطها العام، فثمة تفاعل وعلاقة تأثير وتأثر بين المشاركة السياسية للشباب وبين المحيط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، فالمشاركة السياسية عملية دينامية ترتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع. أي أنها تحتاج إلى إطار اجتماعي واقتصادي ملائم، وتختلف باختلاف الزمان والمكان، وتختلف طبيعة ودرجة تاثير هذة المتغيرات من مجتمع لآخر، ومن دولة لأخرى نتيجة للعديد من العوامل المتعلقة بخصوصية الواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي للمجتمع، والتي تمايزة بينه وبين غيره من المجتمعات[2]. فالمشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، التي تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامة السياسي وسماته، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة[3].

ويركز هذا الفصل على العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي لدى الشباب الجامعي في اليمن، بداية من وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، مرورا بتأثير المعرفة السياسية للشباب، ومؤسسات التنشئة الاجتماعية المختلفة كالأسرة وجماعة الرفاق والمؤسسات التعليمية، والأحزاب السياسية، وصولاً إلى محاولة رصد مدى تأثير الثورة الشبابية لعام (2011) على دفع الشباب للمشاركة السياسية.

---

[1] نوال سليمان رمضان، التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري، دار النهضة العربية،، القاهرة، 1993، ص 85.

[2] محمد النجدي، المشاركة السياسية لأساتذة جامعة صنعاء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صنعاء، 2009، ص 52.

[3] أحمد سعيد تاج الدين، مرجع سابق، ص7.

المبحث الأول: تأثير وسائل الإعلام والمعرفة السياسية في المشاركة السياسية للشباب

شهد العالم في النصف الثاني من القرن العشرين ومطلع الألفية الثالثة تحولات عميقة شكلت ثورة ثقافية وإعلامية، ترتب عليها حدوث تغييرات مهمة في شتى مجالات الحياة نجم عنها تحديات سياسية واجتماعية واتصالية شكلت معطيات جديدة، انعكست على حركة المجتمع المادية والفكرية التي أثرت كثيراً في أنماط الحياة، ولا مجال هنا للحديث عن تلك التطورات، ولكن لا بد من الإشارة إلى أن التقنيات الحديثة وثورة الاتصالات والمعلومات قد نجم عنها تحولات على الصعيد الثقافي في المجتمع عكست نفسها في أساليب وطرق الحياة والتفكير وأوجدت حراكاً على صعيد الوعي الاجتماعي والسياسي للأفراد[1]. ويسعى هذا المبحث إلى رصد دور وسائل الإعلام في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، وكذلك مدى تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية من خلال ترسيخ قيم ومبادئ حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى محاولة الكشف عن أثر شبكات التواصل الاجتماعي في مشاركة الشباب والطرق التي من خلالها تؤثر تلك الشبكات في فكرهم.

أولاً: تأثير وسائل الإعلام في المشاركة السياسة لشباب جامعة صنعاء

يرى البعض أن وسائل الإعلام تقوم بنقل المعلومات من النخبة إلى الجماهير والعكس في عملية توصف بأنها تعمل على تأكيد قيم الثقافة السياسية السائدة، وعلاوة على ذلك فإنها تقوم بنقل القيم والمعتقدات والاتجاهات التي يقبلها المجتمع في غمار عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الموجودة بالمجتمع. أي تقوم بخلق الاتجاهات والقيم التي يقوم بها النظام في عملية التنشئة السياسية؛ نظراً لما تتسم به وسائل الإعلام من القدرة على توصيل وتقديم المعلومات عن الأحداث والشخصيات إلى أكبر عدد من الأفراد بالصورة التي يريدها النظام.

وقد أشار بعض الباحثين إلى أنها تستخدم في زيادة الشعور بالانتماء إلى قضايا الوطن والأمة، كذلك في إقامة روابط وعلاقات قوية بين المواطنين، إضافة إلى أنها تشجع المواطنين على المشاركة السياسية[2].

---

[1] إلياس خضير الياني، "الفضائيات: الثقافة الوافدة وسلطة الصورة: دراسة حالة مدنية الزاوية الغربية في ليبيا"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع (267)، 2001، ص111.

[2] مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية ودورها في تنشئة المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001، ص49.

1- تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية للشباب

إن لوسائل الإعلام دورا محوريا في دعم ثقافة الحوار كأن تفسح المجال للتعبير الحر عن الرأي والرأي الآخر بطريقة موضوعية، وتوسيع دائرة الحوار حول قضايا الوطن ومستقبله حتى تسهم في غرس القيم[1].

كما تؤثر وسائل الإعلام على المداخل المختلفة للحياة السياسية، والمشاركة السياسية كانت محل اهتمام كبير من علماء الاتصال والسياسة. فالمعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام هي وسائل رئيسية لكي يكون المواطنون على علم بحكومتهم المحلية، وبهذه المعلومات يستطيعون خلق أجندات سياسية وخلق حوار سياسي مع الآخرين[2]. ويؤدي استخدام وسائل الإعلام المتزايد إلى زيادة المشاركة السياسية، وقد وجد (بيك Paek ويون Yoon وشاه Shah 2005) أن قارئي الصحف أكثر نشاطا سياسيا من الأفراد الذين لا يقرأون الصحف، ويرتبط التعرض لوسائل الإعلام بزيادة التداول السياسي وحضور الاجتماعات السياسية والمشاركة في الأنشطة المجتمعية. فالمداخل التي تقدم بها الأخبار تؤثر في الإدراك والسلوكيات السياسية[3].

وعند سؤال أفراد العينة عن أكثر وسائل الإعلام تأثيراً في فكر الشباب فقد أكدت النتائج على أن شبكات التواصل الاجتماعي والتلفزيون أكثر الوسائل تأثيراً، كما يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (56): وسائل الإعلام المؤثرة في فكر لشباب

	الوسائل الإعلامية	التكرار	النسبة المئوية
الوسائل الإعلامية الأكثر تأثيرا في فكر الشباب.	الصحف	96	18
	شبكات التواصل الاجتماعي	176	33
	الإذاعة	78	14
	التلفزيون	185	35
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

يوضح الجدول السابق (56) أن نسبة الذين يتابعون الأخبار، ويستقون منها معلوماتهم حسب أهميتها: التلفزيون بنسبة (35%)، يليه شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة (33%)، الصحف بنسبة (18%)، ثم الإذاعة بنسبة (14%).

---

(1) محمود القيعي، ثقافة الحوار، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراما، 2008، ص23.

(2) كمال المتوفي، مرجع سابق، ص14.

(3) A. Karp, Jeffrey and A. Banducci, Susan. (2007), op, cit., P. 217online: http://ppq.sagepub.com/cgi/content/abstract.

ويتضح مما سبق أن التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي هما الوسيلتان الأكثر تأثيرا في فكر شباب عينة البحث.

ويمكن تفسير ذلك بأنه يعود إلى الأهمية المباشرة لوسيلة الإعلام (التلفزيون) وسهولة الوصول إليها وتواجدها في كل مكان، ويمكن الإطلاع عليها بسهولة في نقل الحدث السياسي مباشرةً، وكذلك وجود قنوات مختصة بالقضايا السياسية، خاصة في ظل الأوضاع المتأزمة في اليمن وما به من أحداث سياسية متواصلة عن تطورات الحرب ومستجداتها التي تشنها دول التحالف على اليمن، ونزاعات مسلحة داخلية، وتغيير نظام الحكم السائد، والتدخلات الدولية في محاولة إيقاف الحرب العبثية فكل تلك الأحداث تفرض متابعة وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي، فهي الوسائل التي تزود الشباب بالمعلومات السياسية ورفع الوعي السياسي لديهم.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه نتائج دراسة مكارم 2003[1]، حيث جاءت القنوات التليفزيونية في مقدمة هذه الوسائل، يليها الصحف، والراديو، والإنترنت، وكانت وسائل الإعلام في مقدمة الوسائل والمصادر التي يعتمد عليها شباب الجامعات اليمنية في المشاركة في العمل السياسي.

وتتفق أيضاً هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عاطف مطر[2] (2003)، بأن طلاب وطالبات الجامعة يعتمدون في الحصول على معلوماتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية على وسائل الإعلام والإنترنت، وقد اختلفت هذه النتيجة مع نتائج دراسة جواد الشيخ خليل (2008)[3]، حيث احتل البعد الإعلامي المرتبة الأخيرة من الوسائل التي يعتمد عليها الشباب في رفع الوعي السياسي لديهم. كذلك اتفقت النتيجة مع دراسة نيفين أبوهريد (2010)[4]، التي كشفت عن دور وسائل الإعلام في عملية التنشئة السياسية للشباب التي عبرت عن معاناة الشعب الفلسطيني وكشفت عن جرائم الاحتلال ضدهم.

تعد الصحف والتلفزيون والإذاعة والإنترنت من أهم وسائل الأعلام في المجتمع اليمني، التي تغلغل تأثيرها في كثير من مظاهر الحياة السياسية والاجتماعية للمجتمع. إلا أنها لم تحظ بالدراسة والاهتمام من قبل الباحثين، رغم الأهمية التي تمثلها تلك الوسائل خصوصاً في ظل التطورات والتحولات التي شهدها المجتمع وتحديداً منذ إعادة تحقيق الوحدة، إذ ظلت تلك الوسائل تحت سيطرة الدولة التي لم

---

[1] مكارم، مرجع سابق.

[2] عاطف أبو مطر، دور التلفزيون في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003، ص104.

[3] جواد الشيخ خليل، مرجع سابق.

[4] نيفين أبوهريد، دور وسائل الإعلام المحلية والمسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

تبذل مجهوداً في سبيل تطويرها أو تحديثها بما يخلق مصادر بديلة للمعلومات بعيداً عن سيطرة الدولة، مما أدى إلى انتشار السلبية واللامبالاة وعدم الاهتمام بشؤون السياسة لدى الكثير من أفراد المجتمع.

ولمعرفة البرامج الإعلامية التي يهتم بمتابعتها أفراد العينة من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (57): البرامج الإعلامية المتابعة

البرامج الإعلامية المتابعة	التكرار	النسبة المئوية
اجتماعية	**108**	**20**
سياسية	**214**	**40**
رياضية	**65**	**12**
دينية	**124**	**23**
أخرى	**24**	**5**
الكلي	**535**	**100**

المصدر: البحث الميداني2016

تعكس بيانات جدول رقم (57) عن البرامج الإعلامية التي يهتم بمتابعتها أفراد العينة، منها: البرامج السياسية بنسبة (40%) يليها البرامج الدينية بنسبة (23%)، ثم البرامج الاجتماعية بنسبة (20%)، ثم الرياضية بنسبة (12%)، والثقافية بنسبة (5%). ويظهر الجدول السابق أن البرامج الإعلامية التي تبث محتوى سياسياً تحتل المرتبة الأولى في البرامج التي يتابعها الشباب، وهذا مؤشر يعكس اهتمام الشباب والمجتمع اليمني بالقضايا والأحداث السياسية الحالية في اليمن، وخصوصاً بعد ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية لعام 2011 في اليمن، وارتفاع عدد الصحف والمطبوعات السياسية الرسمية وغير الرسمية، السلطوية والمعارضة، والقنوات الإخبارية مختلفة التوجهات والآراء، إضافة إلى ذلك طبيعة الأحداث والتطورات على الواقع السياسي العربي والأنظمة السياسية العربية في الوقت الحالي بما فيها اليمن والتي طغت على مختلف الموضوعات، وأصبحت محل اهتمام يمني وعربي وعالمي، الأمر الذي أصبح معه محور حديث العامة والنخب وصغار السن وكبار السن والرجال والنساء عن مفاهيم سياسية كان لا يتداولها إلا المتخصصون مثل: الدستور والنظام السياسي والنظام الانتخابي والتغيير السياسي والإصلاح السياسي والشرعية الدستورية والشرعية الثورية وغيرها من المفاهيم والمدلولات والمصطلحات السياسية، وبالتالي فإنه يمكن القول: إن كل ذلك يفسر تزايد أهمية الموضوعات السياسية لدى المواطن اليمني خلال الفترة الراهنة. كما يعود التقارب الكبير بين متوسطي الموضوعات الدينية والموضوعات السياسية إلى التداخل والترابط الشديد بين الدين والسياسية في التاريخ العربي واليمني، والذي يعكس نفسه بشكل ملحوظ على الأحداث والتطورات السياسية التي تمر بها النظم السياسية والمجتمعات العربية في المرحلة الحالية.

وإذا انتقلنا إلى معرفة دور وسائل الإعلام في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (58): دور وسائل الإعلام بتزويد الشباب بالمعلومات السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
دور وسائل الإعلام فى تزويد الشباب بالمعلومات السياسية	نعم	350	65
	أحيانا	120	23
	لا	65	12
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني2016

تبين من الجدول السابق رقم (58) أن الذين أجابوا بأن وسائل الإعلام تسهم في تنمية الوعي السياسي للشباب وتزودهم بالمعلومات السياسية كانت بنسبة(65%)، إذ تمثل أغلب أفراد العينة، بينما نسبة منخفضة من الذين أجابوا أحياناً بنسبة (23%)، والذين أجابوا بأن وسائل الإعلام لا تؤثر عليهم بنسبة (12%) من إجمالي عينة البحث.

كذلك أغلب المشاركين في المقابلات أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، حيث قال أحد المشاركين في المقابلة (م21)[1]: "**أن وسائل الإعلام تؤدي إلى زيادة الوعي وبالأخص التلفزيون، وتقدم المعرفة للجمهور، وكذلك يعرفهم بالأحداث والوقائع الحالية في اليمن، ويزيد من الوعي السياسي، وتعرفنا بالشخصيات السياسية من خلال الحوارات والنقاشات وتعرفنا بكل الأحداث والمستجدات السياسية المحلية والعالمية**".

وأضاف مشارك آخر (م30)[2]: "أن **التلفزيون يعتبر من أكثر وسائل الإعلام تأثيراً في المشاركة السياسية؛ نظرا لتواجده في كل مكان، وفي كل منزل، فيعمل على نشر الوعي السياسي والمعرفة السياسية والتعريف بالبرامج السياسية، كما أن لشبكات التواصل الاجتماعي لها دوراً كبيراً في توعيتنا من خلال المقالات والمنشورات السياسية، فنستطيع من خلالها التعبير بحرية تامة بالتعليقات والمشاركة**".

وفي اتجاه معاكس أضاف مشارك آخر **بقوله:**"**من جلسات القات أتبادل أنا وزملائي المعلومات السياسية، وأستفيد منهم الكثير من المعلومات السياسية، وأكتسب منهم معرفة سياسية بالأحداث الراهنة والشخصيات السياسية**".

[1] المشارك في المقابلة رقم 21.

[2] المشارك في المقابلة رقم 30.

لكل مجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعة الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلا عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع، وهي تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعبه ينتهجان الأساليب الحياتية نفسها، وينتميان إلى الحضارة نفسها، ويتقاسمان الاهتمامات والولاءات[1].

وفي العقد الأخير من القرن الماضي شهدت اليمن تطوراً كبيراً في وسائل الإعلام المختلفة إلا، أنها لم تكن بالزخم الذي ينبغي لها في تثقيف المجتمع؛ لأن اليمن بلدا فقيرا إعلاميا كما وكيفا، وبالتالي نوعية المعلومات التي تبثها الوسائل الإعلامية وعلى الأخص المرئية والمسموعة منها [2].

مما يوضح مدى قصور الإعلام اليمني، والتحديات الكبيرة التي يواجهها وفي مقدمتها المنافسة المحتدمة مع وسائل الإعلام المرئية (الفضائيات) العربية والعالمية، التي حققت تفوقا كبيرا، وحازت على أعلى نسب مشاهدة من نظيراتها اليمنية (المحلية)[3].

كما أن ثمة من العوامل التي حالت دون قيام هذه الوسائل الإعلامية بدورها المنشود باليمن، كالأمية، وتدهور الاقتصاد، والفقر، وغياب التيار الكهربائي، وعزلة القرية التي تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الوسائل. بينما نسبة قليلة من الشباب أظهروا أن جلسات القات والتجمعات مع الأهل والأصدقاء والجيران لها دور في تزويدهم بالمعلومات السياسية.

وهذه النتيجة تتفق مع ما توصلت إليه نتائج دراسة آمال جسار (2013)، في أن التلفزيون هو الوسيلة الإعلامية الأكثر تأثيراً على الشباب الجامعي، وأهم مصدر للمعرفة السياسية. وتتفق كذلك هذه النتيجة مع دراسة محمود اليمني (2013)[4]، في أن التلفزيون أكثر الوسائل التي تزود المواطن اليمني بالمعلومات السياسية.

---

[1] المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، موسوعة الشباب، مرجع سابق، ص 1.

[2] محمد فرج، "الثورة وتغير منظومة القيم"، مجلة الديمقراطية، العدد 42، القاهرة، 2011، ص 86.

[3] المركز الوطني للمعلومات، نتائج مسح الواقع المعلوماتي الراهن في الجمهورية اليمنية، اليمن، سبتمبر 2002، ص80.

[4] محمود اليمني، العلاقة بين تعرض الشباب لمصادر المعلومات ومشاركتهم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الإعلام، 2013، ص 50.

وكذلك لشبكات التواصل الاجتماعي دور كبير في تزويد الجمهور بالمعلومات والقضايا السياسية، وهذا يتفق مع دراسة على القاضي (2013)، ومع دراسة عمرو سمير (2016)[1]، في أن وسائل التواصل الاجتماعي لها دوراً كبيراً في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، وتختلف مع النتيجة التي توصلت إليها دراسة عبد المجيد العزام (2010)[2]، في ضعف دور وسائل الإعلام في توعية المواطنين الأردنيين بحقوقهم السياسية.

ويمكن القول: إن وسائل الإعلام من القنوات الرئيسية في عملية التنشئة السياسية، لما لها من أهمية بالغة في مجتمعنا الحديث وتطورها الكبير وسهولة وصولها لأكبر عدد من الأفراد وانتشارها في الأماكن والبيوت، حيث يستطيع كل مواطن الوصول إليها، وتنقل بكل الوسائل الحديثة، كالتلفاز المرئي أو الإذاعات أو المجلات أو الحاسوب أو الجوالات عبر الرسائل القصيرة، لتقوم بدورها الريادي والعصري لإيصال المستجدات السياسية والاجتماعية التي تعمل على تفاعل الفرد معها وتفاعله مع الآخرين. ولها دوراً كبيراً في زيادة الوعي السياسي للشباب وتوجيه فكهرهم نحو قضية ما أو التأثير في سلوكياتهم، فتسهم بشكل كبير في زيادة المعرفة السياسية والاهتمام السياسي وخلق جو من النقاش العام داخل المجتمع حول الأحداث والقضايا المختلفة وتحفزهم أكثر نحو ممارسة النشاط السياسي، فالتلفزيون من أكثر الوسائل الإعلامية تزود الشباب بالمعلومات السياسية؛ لأنه متواجد في كل منزل وفي كل مكان ووسيلة سهلة لمتابعتها.

فإذا كانت البرامج الإعلامية التي تبث محتوى سياسياً تحتل المرتبة الأولى عند الشباب، فهل تؤثر مشاهدة هذه البرامج على المشاركة بشكل إيجابي أو بشكل سلبي؟ وبسؤال عينة الدراسة عن ذلك، تباينت آراؤهم كما هي في الجدول الآتي:

جدول رقم (59): تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية

تأثير البرامج الإعلامية فى المشاركة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
إقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية	220	41
ترسيخ قيمة المشاركة لدى الشباب المقتنعين بأهميتها	203	38
تشتت أفكار الشباب حول السياسة	57	11
ليس لها تأثير	55	10
الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني2016

[1] عمرو سمير سيد، المشاركة السياسية للشباب بعد ثورة يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة ، كلية الآداب،علم الاجتماع، 2016.

[2] عبد المجيد العزام، "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 26، العدد 4، 2010 ، ص 640.

تبين من خلال الجدول السابق رقم (59) أن هذه البرامج ترسخ قيمة المشاركة لدى الشباب المقتنعين بأهميتها بنسبة (41%)، ومن أجابوا بأن هذه البرامج تؤدي دوراً في إقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية بنسبة (38%)، والذين أجابوا بأنها تشتت الأفكار السياسية لدى الشباب بنسبة (11%) من إجمالي العينة، أما الذين أكدوا أن تلك البرامج ليس لها تأثير بالنسبة لهم بنسبة (10%).

مما سبق نلاحظ أن أكثر من نصف العينة يرون أن للبرامج الإعلامية تأثيراً إيجابي على المشاركة السياسية في تزويدهم بالمعلومات السياسية وزيادة الوعي لديهم، ونسبة بسيطة منهم أظهروا أن وسائل الإعلام لها تأثيراً سلبياً من خلال تشتيت أفكار الشباب حول السياسية، وتأخذ من وقت الدراسة.

يقوم الإعلام بدور اجتماعي من خلال تحويل موقف المتلقين وتصرفاتهم إزاء مسائل ومواضيع التحديث والتطوير سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً والمشاركة الفاعلة فيها، وتوسيع الآفاق الفكرية عند الناس من خلال منظور جديد يتطلب منهم اعتماد وسائل جديدة أكثر عصرية، واعتماد أنماط سلوكية وأساليب عمل أكثر تطورا، وإشعارهم بأن المشاركة السياسية وما تتضمنها من أهداف ومبادئ هي الكفيلة بتلبية حاجاتهم، حيث توجد بعض الفئات التي تقاوم المشاركة من واقع الإحباط السائد لدى قطاع واسع من الرأي العام لشرائح الطلاب والشباب.

2- تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب

أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي في الإنترنت (فيسبوك، تويتر، يوتيوب، جوجل،..) تمثل مجالا خصبا للتعبير بشكل حر عن الآراء السياسية والانخراط بشكل سهل في مناقشة مجموعة من القضايا التي تهم الرأي العام. وقد بلغت نسبة الزيادة في أعداد مستخدمي الفيسبوك في اليمن خلال احتجاجات 2011 حوالي (47%) مقارنة ب(20%) عام 2010، وأشار التقرير إلى زيادة نسبة مستخدمي فيسبوك في اليمن ب(161380) مستخدماً خلال الفترة من 5 يناير2010 حتى 5 أبريل2011، وبلغ عدد مستخدمي فيسبوك حسب الفئة العمرية (15-29) سنة في اليمن، (79%)، بينما في الفئة العمرية 30 سنة فأكثر(21 %) وكذلك فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي حيث سجل الذكور نسبة (79%)، في استخدام الموقع مقابل (21%) للإناث.

وبلغ عدد مستخدمي فيسبوك في اليمن في عام 2012 (576.500) مستخدماً بنسبة زيادة بلغت 32.20% خلال 6 أشهر وأشارت إحصائية قدمها موقع socialbakers إلى أن نسبة الذكور تمثل 78%من مستخدمي الفيسبوك في اليمن، بينما تمثل الإناث 22%، وسنجد زيادة في أعداد ونسب الملتحقين في السنوات التي تلت 2011 حيث أوضح تقرير في عام 2014 عن ارتفاع نسبة مستخدمي الفايسبوك في اليمن خلال العام 2014 م، حيث بلغ عدد مستخدمي الموقع حتى نهاية 2014 أكثر من مليون و740ألف مستخدم، أي ما نسبته من إجمالي سكان اليمن (34%)، وحول خصائص مستخدمي

الفيسبوك، أشار التقرير إلى أن 77% هم من الجامعيين، و(20%) من طلاب المدارس. وفيما يتعلق بارتباط مستخدمي الفيسبوك في اليمن بالاحتجاجات، أشارت نتائج تقرير الإعلام الاجتماعي العربي بأن 93% أفادوا بأن فيسبوك ارتبط بدعوات الاحتجاج، وحددت عبره أيام التظاهرات. كما أنه كان أداة مفيدة لنواة من الناشطين الذين نجحوا فيما بعد في حشد شبكات أوسع عن طريق منصات أخرى أو عن طريق الشبكات الاجتماعية التقليدية الحقيقية التي تتصف بقوة العلاقات الفعلية. وجاءت مدينة صنعاء ك أكبر مدينة استخداماً للفيسبوك بنسبة 63%، وتلتها محافظة عدن بنسبة 11%، ثم تعز بنسبة 10%، من إجمالي المستخدمين. أما المرأة فقد حصلت على نسبة 14.9%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بعدد المستخدمات خلال العام 2013[1].

وإذا انتقلنا من الحديث عن تأثير البرامج الإعلامية، وما يعرض فيها من برامج على مشاركة الشباب في الحياة السياسية إلى رصد متابعة الشباب للأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي، فسوف يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (60): متابعة الاخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
متابعة الأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي	دائما	230	43
	لا أتابع	105	20
	أحيانا	200	37
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني2016

يتضح من الجدول السابق رقم (60) أن نسبة (43%) من إجمالي العينة من متابعي الأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي بشكل دائم، والذين أجابوا أحيانا بنسبة (37%)، بينما من أجابوا بأنهم ليسوا من متابعي الأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي بنسبة (20%).

مما سبق تظهر النتائج أن شبكات التواصل الاجتماعي مصدر مهم من مصادر الأخبار والمعلومات السياسية لدى الشباب، ولكن في بعض الأحيان لا يستطعون متابعة الأخبار عبرها؛ بسبب إغلاق مقاهي الإنترنت أثناء القصف بالصواريخ، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي المتمثل بإنخفاض مستوى الدخل الشهري للمبحوثين مقابل الإرتفاع النسبي في تكلفة خدمة الإنترنت في المنازل. وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر لساعات عديدة يومياً، فالاهتمام الذي يوليه الطلاب بموضوعات المشاركة السياسية والجماهيرية عبر شبكات التواصل الاجتماعي مرتبط بحرية الرأي والمشاركة فيها دون خوف،

[1] تقرير الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2011 / https://arabsocialmediareport.com

فالمتحزبون منهم تحركهم أحزابهم السياسية للمشاركة السياسية من خلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعية.

وتتفق هذه الدراسة مع نتائج دراسة القاضي (2013)[1]، أن لشبكات التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في تفعيل المشاركة السياسية للشباب اليمني. وسليم العلاونة (2012)، حيث أفادوا أن نسبة كبيرة من النقابيين الأردنيين مشاركتهم في الحراك الجماهيري عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي. وتختلف النتيجة مع دراسة ميرهان أبو الفتوح (2016)[2] في أن شبكات التواصل الاجتماعي ليس لها تأثير في المشاركة السياسية.

واذا انتقلنا من مرحلة متابعة الأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعي إلى مرحلة مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية، فسوف تظهر لنا النتائج من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (61): تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية	قوي	235	44
	متوسط	130	25
	ضعيف	170	31
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني2016

يتضح من الجدول السابق رقم (61) أن شبكات التواصل الاجتماعي تؤثر في المشاركة السياسية، وكانت نسبة الذين أجابوا بأن لها تأثيراً قوياً بنسبة (44%)، ونسبة الذين أجابوا بأن لها تأثيراً متوسطاً بنسبة (31%) بينما الذين أجابوا بأنه تأثير ضعيف بنسبة (25%) من إجمالي العينة.

أدت مواقع الشبكات الاجتماعية دوراً مهماً ومثيراً الجدل في التحولات التي تكتسح المنطقة العربية منذ نهاية عام 2010 وخلال عام 2011. لقد تناول عدد كبير من الأدبيات دور الإعلام الاجتماعي في الانتفاضات الشعبية التي اجتاحت العالم العربي خلال عام 2011، غير أن مستوى مساهمة مواقع الشبكات الاجتماعية في تصاعد هذه الانتفاضات ما زال مثيراً للجدل والنقاش، ويعد تقرير الإعلام الاجتماعي العربي الثاني أول دراسة تجريبية تشير إلى نمط نمو الشبكات الاجتماعية في المنطقة العربية، وكذلك أدى تغير اتجاهاتها دوراً مهما في حشد الجماهير، مما مكنها من تشكيل آرائها وتحقيق التغيير.

[1] القاضي، مرجع سابق، ص 65.

[2] ميرهان أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 127.

هذا يؤكد العلاقة المباشرة بين مواقع الشبكات الاجتماعية وخاصة فيسبوك وحركة الاحتجاجات الواسعة في الوطن العربي. وفي دراسة "مشروع قياس الرأي العربي" الذي يبين أن (60%) من الشباب المغربي صرحوا بأنهم يتفاعلون مع القضايا السياسية عبر مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، فقد أظهرت الإحصائيات ارتفاع عدد المنخرطين في الفيسبوك في بداية يناير2011 أي تزامنا مع ظهور حركة 20 فبراير إلى حوالي 3.6 مليون منخرط، وفي السنة نفسها احتل المغرب الرتبة 36عالميا، وذلك بعدما بلغ عدد مستعملي الفيسبوك 4925700 أي أن المغاربة يستخدمون الفيسبوك في الممارسات السياسية[1].

أتاحت مواقع الشبكات الاجتماعية للمستخدمين اليمنيين حرية التعبير إلا أنهم افتقدوها على الواقع، وأسست هذه الشبكات مجتمعاً مدنياً افتراضياً على الإنترنت أكثر تحرراً وحيوية من المجتمع المدني الواقعي الموجود في ساحات المحافظات وعواصمها ومدنها المختلفة، أو في وسائل الإعلام التقليدية التي تسيطر عليها السلطة أو الأحزاب، واستخدم الناشطون قدرات الإنترنت والشبكات الاجتماعية في تقليص المسافات وكسر حاجز الخوف السياسي، وبالتالي دفع الشبان اليمنيين إلى الخروج والإصرار على التغيير.

وفيما يتعلق بكيفية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية سنلاحظه من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (62): كيفية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي(فيسبوك –تويتر،. .) في المشاركة السياسية

كيفية تأثير شبكات التواصل الاجتماعي على المشاركة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
تقوم بنشر الأحداث السياسية التي تستوجب المشاركة فيها	40	17
إقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية	62	26.4
سهولة النقاش والحوار داخلها	80	34
اعتمادها على أساليب مختلفة في الدعاية للأحداث السياسية	53	22.6
الكلي	235	100

المصدر :البحث الميداني2016

يظهر في الجدول رقم (62) مستوى التأثير الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية، حيث كانت نسبة الذين أجابوا بتأثيرها في سهولة النقاش والحوار خلالها (34%)، ثم إقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية بنسبة (26.4%). بينما نسبة الذين أجابوا باعتمادها على أساليب مختلفة

[1] مولود أمغار،الشباب والسلطة السياسية، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة المغربية،الرباط،2017، ص 245.

في الدعاية للأحداث السياسية (22.4%)، ثم الذين أجابوا بأنها تقوم بنشر الأحداث السياسية التي تستوجب المشاركة فيها بنسبة (17%).

أكدت أيضاً المقابلات مع المبحوثين على ذلك الدور الإيجابي لشبكات التواصل الاجتماعي في إكساب الشباب قيم المشاركة السياسية، حيث أكد أحد المشاركين في البحث (م22)[1]:" **أن شبكات التواصل الاجتماعي تقدم المعرفة وتبادل الخبرات، حيث إنها السبب الرئيسي لزيادة الوعي لدى الشعب والشباب، وتفجير الثورة ومشاركتهم السياسية في الانتخابات الرئاسية المبكرة بعد تسليم السلطة من قبل الرئيس السابق على عبد الله صالح.**

وأضاف أحد المشاركين أيضا (م24)[2]: "**إن لها دوارً إيجابياً في إيضاح مفهوم الانتخابات للجمهور، سواء كانت محلية أو رئاسية أو برلمانية، وكذلك المرشحين ودوائر الانتخابات، كما أنها تؤدي دوراً في كشف الكثير من الغموض عن العملية السياسية، وبالتالي تؤثر في النشاط السياسي للشباب**".

وأضاف مشارك (م25)[3] بقوله: "**إن الدعوات للمشاركة والمقاطعة في الاستفتاءات والانتخابات والإضرابات والاعتصامات أكثر فاعلية، دائما من خلال شبكات التواصل الاجتماعي، وكيفية تنظيمها ونشرها على الشباب، وتغيير فكرهم وتعريفهم بالقضية أو الدعاية لفكر ورأي معين**".

بينما من يرون بأن لها دوراً سلبياً من خلال رأي أحد المشاركين بقوله (م26): "**شبكات التواصل الاجتماعي تنشر أخباراً مغلوطة وغير دقيقة، فقد أثارت الفوضى في البلاد من خلال تقليد الشباب للثورات الموجودة في البلدان العربية، وأدخلت بلادنا في ستين داهية لولاها ما وصلت بلادنا إلى ما هي عليه**".

إن مواقع التواصل الاجتماعي تختلف عن وسائل الإعلام التقليدية الأخرى؛ لأنها مفتوحة الاستخدام من مختلف المستويات والأجناس والدول، وتمكنهم من تبادل الأخبار والمعلومات والآراء بحرية دون أي رقيب، وتتميز مواقع التواصل الاجتماعي بالمساواة الاجتماعية[4].

بحثت دراسة (K.anakara & N.avasartia 2008) في توظيف إمكانات الإنترنت عبر مواقع المرشحين الأربعة: جون ماكين، وهيلاري كلنتون، وباراك أوباما، ورون بول، وقد استغلت حملة

---

[1] المشارك في المقابلة رقم 22 .

[2] المشارك في المقابلة رقم 24 .

[3] المشارك في المقابلة رقم25 .

[4] حسنين شفيق، الإعلام التفاعلي، دار الفكر، القاهرة، 2008، ص 22.

الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2008 الإنترنت، بشكل أكبر من أية حملة انتخابية سابقة، واستهدفت الدراسة التعرف على الطرق التي استخدمتها المواقع لإخبار الزوار عن الحملة الانتخابية وأنشطة المرشح ونجاحاته وأهدافه، وكذلك طرق الاتصال وارتباط هذه المواقع بالزوار وحشد تأييدهم،واستخدام هذه المواقع التفاعلية التي تسمح للمستخدمين بالتفاعل مع بعضهم البعض، ومع مرشح الرئاسة، وكذلك التعليق على الموضوعات وإمكانية إرسالها للأصدقاء، وكذلك إرسال المواقع لأحدث الأخبار والنشرات الإخبارية للزوار عبر بريدهم الإلكتروني، وتوصلت الدراسة إلى: أن الموقع الخاص بباراك أوباما كان أكثر المواقع الأربعة اتساقا بين المحتوى وتصميم الموقع وأهداف الحملة الانتخابية، فقد استطاع فريق حملته ربطه بمجموعات الجمهور المختلفة، بوضع معلومات عنه في كل مواقع الشبكات الاجتماعية[1].

ومما سبق يتضح الدور الايجابي المهم التي تؤديه شبكات التواصل الاجتماعي في التأثير على المشاركة السياسية للشباب، سواء من خلال إمدادهم بالمعلومات والأخبار حول السياسية، أو الدعوة للمشاركة في النشاطات السياسية المختلفة؛ كالمشاركة في الانتخابات والتظاهرات والاعتصامات، فلا يمكن إغفال تأثير هذه الشبكات في الحياة السياسية خاصة، بعدما أثبتت قدرتها على الحشد في أحداث سياسية معينة. بينما نسبة قليلة من المبحوثين يرون بأن لها دوراً سلبياً في تقليد الدول العربية، مما أودى بالبلاد إلى وضع مأساوي، والسماح للتدخل الخارجي من التحكم في السيادة الوطنية للبلاد، والتدخل في شؤونها الداخلية.

3- العلاقة بين كثافة استخدام مواقع شبكات التواصل الاجتماعي وبين معدلات المشاركة السياسية للشباب.

إن التواصل عبر شبكات التواصل الاجتماعي يطلق عليه عادة بظاهرة التخطي المعلوماتي، أي أنها تتجاوز الفضاءات الجغرافية والزمنية، فهي بمثابة الزمن العابر للحدود بين القارات والمجتمعات واللغات عبر الشبكات التي تنقل الصور والرسائل بالسرعة القصوى من أي نقطة في الأرض إلى نقطة أخرى.

بدا جليا تزايد المجموعات الشبابية المطالبة بتنحي الرئيس، حيث بلغت 30 مجموعة حتى مارس 2011، ومن أهمها "طفشنا خلاص" وليش ساكت" و"إرحل"، و"شباب التغيير في اليمن"، و"تعز سيتي"، و"أنا الشعب". وتضم هذه المجموعات ناشطين حقوقيين، وصحفيين، وكتاباً، ومحامين، ومنظمات المجتمع المدني شباناً عاطلين عن العمل، ممن يقودون ثورة التغيير في صنعاء وتعز وعدن وإب والحديدة ومدن أخرى.

---

[1] Kanakara. Navasartian. "DIGGING FOR VOTERS – AN ANALYSIS OF 2008 PRESIDENTIAL" .USE of New Media ,Master thesis ,(Use University of Southern California ,2008).

كما عمقت مواقع الشبكات الاجتماعية التواصل والتفاعل بين "ثورات الربيع العربي"، ولعل أبرز دليل لميزة النقاش والتواصل والتفاعل السياسي، مساهمة النقاشات التي دارت على مواقع الشبكات الاجتماعية في التنسيق لتوحيد شعار يجمع الثورتين اليمنية والسورية 30 سبتمبر 2011، تحت شعار النصر ليمننا ولشامنا".

وتميز المحتوى المعلوماتي والإعلامي المتدفق بين مكونات وسائل الإعلام الاجتماعي بالتنوع التكامل ما بين الصور والبيانات والفيديو والأناشيد وأغاني الراب المستوحاة من تجارب الثورتين التونسية والمصرية، ومشاهد تضحيات الشهداء والجرحى، ونقلت شعارات الوقفات الاحتجاجية الأسبوعية لأيام الجمع الثورية ومضامينها التي بلغ عددها 51 جمعة باختلاف شعاراتها، كما ساهمت مواقع الشبكات الاجتماعية في نشر وثائق الثورة وأدبياتها وشعاراتها في ساحاتها المختلفة التي تعدت الثماني عشرة ساحة في مختلف أرجاء اليمن، كما نشرت هذه المواقع مجموعة من الصور ومقاطع الفيديو ذات الطابع الهزلي الساخر لرموز النظام بشكل نقدي، يشير إلى فشل النظام في إدارة البلاد في المجالات كافة.

ويمكن القول: أن (Facebook) مثل منصة انطلقت منها الدعوات إلى التظاهر التي لاقت في معظمها استجابة كبيرة، كما أنه عامل مهم في حشد الحركات المدنية. فالفيسبوك كان أداة مفيدة لبناء نواة من الناشطين، الذين نجحوا في ما بعد في حشد شبكات أوسع عن طريق منصات أخرى، أو عن طريق الشبكات الاجتماعية التقليدية الحقيقية التي تتسم فيها العلاقات بالقوة فعليا.

وأشارت نتائج المسح الذي أجراه معهد دبي للإدارة الحكومية في كل من السعودية والإمارات ومصر بعد عام من ثورات الربيع العربي، إلى أن استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية تركزت في البحe ما يتعلق باستخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في ثورات الربيع العربي. فقد أكدت النتائج أن أكثر الاستخدامات تمثلت في رفع الوعي ونشر المعلومات المرتبطة بالاحتجاجات والثورة وتنظيم الفعاليات الاحتجاجية وإدارة الناشطين[1].

لقد أحدث الفيسبوك فارقا في تفكير الشباب اليمني الذين استفادوا من تجارب الآخرين في التغيير وانتزاع حقوقهم المشروعة. ويرون أن الفيسبوك لم يعد ممتعاً عند الشباب في قضاء وقتهم بقدر ما أصبح مسؤولية ثورية لدى غالبية متصفحيه في اليمن، وما سمعوه عن انتفاضة تونس ومصر دفعهم إلى الدخول في هذا العالم السحري، الذي رأوا فيه شباباً يصورون مقاطع الفيديو بشكل غير معهود ويسبقون سائل

[1] محمد علي أبوبكر السقاف، الحراك الجنوبي قوة فاعلة غير رسمية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات متاح على الموقع:
www.yemenlover.info/wp-content/uploads 2011/7/the - southen- movement htt://in-yemen-4-4-2011.pdf

الإعلام في بثها على الفيسبوك، وهو ما شكل ضغطا على السلطات، وجعلها تفكر مليا قبل الإقدام على أي خطوة، إلا أن البعض يقلل من تأثير الفيسبوك في مجتمع يغلب عليه طابع الأمية والتكنولوجية[1].

فلم يكن النظام يتتبع مسار الوعي الاحتجاجي وتسارعه، ولم يكن يعلم إلى أين تتجه البلاد. وأن آخر ما كان يتوقعه هو حدوث ثورة في اليمن، ولم يقيم النظام أثر لوسائل الإعلام الحديثة في الفعل الثوري، بما فيها مواقع الشبكات الاجتماعية ومساهمتها في توفير فضاء عام افتراضي مكمل للمجال العام الحقيقي[2].

ولبيان العلاقة بين كثافة استخدام الشباب لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي وبين معدلات المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (63): العلاقة بين كثافة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ومعدلات المشاركة السياسية للشباب

المجال		المشاركة من خلال العضوية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال المظاهرات والاعتصام والإضراب	المشاركة من خلال المناقشة السياسية والاهتمام السياسي	المشاركة السياسية ككل
شبكات التواصل الاجتماعي	معامل ارتباط بيرسون	.086	.178**	.243**	.185**	.276**
	مستوى الدلالة	.117	.001	.000	.001	.000

تشير النتيجة في الجدول رقم (63) عن وجود علاقة ارتباطية ذات دالة إحصائية بين كثافة استخدام المبحوثين لمواقع الشبكات الاجتماعية ومعدلات المشاركة السياسية لهم، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (.276**) عند مستوى دلالة معنوية (0.00) وهو ما يشير إلى أنه كلما زادت كثافة استخدام المبحوثين لمواقع شبكات التواصل الاجتماعية زادت لديهم معدلات المشاركة السياسية، أي إن التعرض لتلك المواقع يؤثر إيجابياً في معدلات المشاركة السياسية للشباب.

وفي ضوء ما أشارت إليه النظرية الوظيفية نخلص من ذلك إلى أن المشاركة السياسية والاجتماعية لدى النظرية الوظيفية، ترتفع معدلاتها لدى الشرائح أو الفئات التي تمت صياغتها نظامياً، أي استوعبت تماماً منظومة القيم المشتركة السائدة داخل المجتمع من خلال عملية التنشئة الاجتماعية،

---

(1) طاهرعباد الباري، مسار الثورة الشعبية: الواقع والتحديات، ورقة مقدمة لمؤتمر: اليمن إلى أين؟ القاهرة،2012، نص الورقة متاحة على الموقع: :Htt// news 39262.html/al-tagheer.com

(2) عادل الشرجبي،المسار الثوري للتحول الديمقراطي،" تحليل سيوسيولوجي لثورة الحرية والتغيير في اليمن" 2012 متاح على الموقع: print-2309&http:www.aleshteraki.net articles.php ?ing-arabic

بينما ينخفض الدافع للمشاركة لدى الشخص الأناني، الذي لم تكتمل صياغته النظامية نتيجة لخمول في تنشئته الاجتماعية. مما يعني أن العزوف عن المشاركة إنما يرجع لأسباب وعوامل ذاتية[1].

وأثبتت النتائج صحة هذه النظرية، حيث أوضحت أن معظم أفراد العينة الذين يتعرضون لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة وشبكات التواصل الاجتماعي أكثر مشاركة، أي إن الذين تم تنشئتهم اجتماعياً عبر وسائل التنشئة الاجتماعية والسياسية يكونون أكثر تكيفاً للمشاركة في المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (Virginia.Wright-Philips 2010) [2]، حيث وجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين استخدام مواقع لشبكات التواصل الاجتماعية، للحصول على المعلومات السياسية وبين المشاركة السياسية.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (2011.Christensen)[3]، التي تشير إلى أن هناك علاقة من خلال توسيع أعداد الناشطين المحتملين وتسهيل انتشار المعلومات، إذ يخلق الإنترنت أرضاً خصبة لمزيد من المشاركات المباشرة في المسائل السياسية.

كما تتفق النتيجة مع دراسة (Cantijoch، 2008 et)[4]، التي تؤكد أن استخدام وسائل الإعلام الجديدة للحصول على الأخبار والمعلومات السياسية لها تأثير كبير على نسبة المشاركة السياسية والإقبال على الأنشطة الاحتجاجية.

وفي دراسة(Kim و Wyatt) وآخرين 1999، ذهبت الدراسة إلى أن استخدام وسائل الإعلام الإخبارية ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع تكرار المحادثة السياسية في الحياة اليومية. وأن الرغبة في النقاش ضد الآراء المختلفة تتأثر باستخدام وسائل الإعلام الإخبارية والمحادثة السياسية، التي لها تأثير إيجابي في نوعية الرأي، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بأنشطة المشاركة السياسية.

وقدم (Sotirovic. Mcleod 2001)، تفسيراً أفضل لتأثير نماذج الاتصال على المشاركة السياسية من خلال اكتساب المعرفة السياسية الحقيقية، وأظهرت دراستهما أن جهود الأفراد في التفكير في الأخبار والبحث عن المعلومات الإضافية، وما يحصل عليه الجمهور من وسائل الإعلام يستفيد منها الفرد وتنشر فهماً أفضل للعالم السياسي، وتقدم قاعدة معرفية للمشاركة السياسية أكثر من المعرفة

---

[1] توم بوتومور، علم الاجتماع السياسي، ترجمة : وميض نظمي، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1986، ص 54.

[2] Virginia M,and Wright- Phillips 2010,"MASS MEDIA AND POLITICAL PARTICIPACION:DOES NEWS SOURCE MATTER" ? Master of Arts Degree. Departement of political Science ,Southern IILinois , University Carbondale.

[3] Christensen H, 2011, "POLITICAL ACTIVITIES ON THE INTERNET: SLACKTIVISM OR POLITICAL PARTICIPATION BY OTHER ME ANS ? FM Volum 16 Number 2-7 February 2011.

[4] Cantijoch M,Jorba L ,and San Martin J, 2008 , " EXPOSURE TO POLITICAL PARTICIPATION ? " Prepared for delivery at the 2008 Annual Meeting of American Political Science Associayion , August 28-31, 2008.

السياسية الحقيقية[1].

مما سبق نلاحظ الدور المركزي لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي في توسيع حدود الممارسة السياسية، وكسر حاجز التعبير الضيق التي رسختها الدولة عبر احتكار ومراقبة قطاع الإعلام.

ومن هنا يكون تحقق صحة الفرض الخامس: كلما زاد مستوى التعرض للمحتوى السياسي لوسائل الإعلام الحديثة (شبكات التواصل الاجتماعي) زادت معدلات المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.

ثانياً: تأثير المعرفة السياسية في المشاركة السياسية للشباب

المعرفة السياسية هي عبارة عن حجم المعلومات والحقائق والمعارف الموجودة لدى الفرد حول الموضوعات السياسية المختلفة، ودرجة إلمامه بمعنى الأحداث والتواريخ ومواقع الشخصيات والرموز السياسية[2]. كما تعد المعرفة أساساً للمشاركة في أي نشاط، فلا يستطيع الفرد الإقبال على نشاط ما دون توافر قدر كاف من المعلومات لديه حول تلك النشاط. ويهدف هذا العنصر إلى التعرف على مدى اهتمام شباب جامعة صنعاء في الحصول على المعلومات السياسية والدخول في نقاشات حولها، بالإضافة إلى رصد معرفتهم بكل من الانتخابات وإجراءاتها، والأحزاب وتوجهاتها، والإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية العالمية والمحلية.

فالمشاركة السياسية عملية ثلاثية الأبعاد إذ تشمل الجانب المعرفي، والجانب القيمي، والجانب السلوكي.فيما يتعلق بالنقاشات حول السياسة ورؤية الشباب لمدى جدواها من خلال نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم (64): أهمية النقاش حول المواضيع السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
أهمية النقاش حول المواضيع السياسية	مفيدة	145	27
	غير مفيدة	120	22
	أحيانا تكون مفيدة	270	51
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول السابق رقم (64) أن أغلب العينة بنسبة (51%) ترى أن النقاشات التي تدور بين الناس حول السياسية أحيانا تكون مفيدة، بينما نسبة (22%) ترى أن تلك النقاشات غير مفيدة، ونسبة (27%) من يرون أنها مفيدة.

(1) Chu, Amy. "VALUES, MEDIA USES, AND POLITICAL PARTICIPATION: A COMPARISON BETWEEN CHINA AND THE UNITED STATES" Paper presented at the annual meeting of the International Communication Association, Dresden International Congress Centre, Dresden, Germany, Jun 16, 2006. http://www.allacademic.com/meta/p93261_index.html.

(2) عمرو سيد، مرجع سابق، ص98.

أكدت أغلب الدراسات أن التعليم والمعرفة يرتبطان بعلاقة طردية مع المشاركة السياسية. فالشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة[1].

فالنقاش حول الأمور السياسية يثري المعلومات والمعارف السياسية لدى أطراف النقاش من خلال تبادل الخبرات والمعلومات، بالإضافة إلى ذلك يخلق حالة من الاهتمام بالشأن العام ويدفع الفرد أكثر للمشاركة.

إن الأمية تعد أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالمجتمعات التي تشيع فيها ظاهرة الأمية، قد تهمل المشاركة السياسية ولا توليها اهتماماً نظراً لضعف ثقافتها ومستواها التعليمي ومعرفتها، فتسبب هذه الأخيرة في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي التي تؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية.

وقد بلغت نسبة الأمية في اليمن حسب إحصائيات 2009/2010 (62.1%) من إجمالي السكان، مما يشكل رافداً رئيسياً لتنامي أعداد الأميين[2]، ولاجتثاث الأمية يجب تكاثف الجهود الرسمية مع الجهود الشعبية لجميع فئات المجتمع لمواجهتها، وبذل جهوداً جادة لانتشال تلك الأعداد الكبيرة من أفراد المجتمع. وفي ذات الوقت مواجهة التسرب المدرسي وتدني معدلات الالتحاق بالتعليم والذي يلقي بأعداد إضافية إلى صفوف الأميين[3].

وعن الاهتمام بالإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية سواء على المستوى المحلي أو لإقليمي أو الدولي، من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (65): الإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
الإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية	الأحداث المحلية	272	50
	الأحداث العربية	170	32
	الأحداث العالمية	83	16
	لا أهتم	10	2
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني 2016

[1] ثروت زكي علي مكي، وسائل الإعلام الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة التجربة المصرية 1952-1984، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993، ص 98.

[2] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، صنعاء، 2013، ص11.

[3] الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقييم أثر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر من منظور الفقراء، صنعاء، 2010، ص63.

يتضح من الجدول السابق (65) أن الغالبية العظمى من الشباب يهتمون بالإطلاع على الأحداث السياسية المحلية بنسبة(50%)، تليها نسبه (32%) من الشباب يهتمون بالإطلاع على الأحداث العربية، وبنسبة (16%) يهتمون بالإطلاع على الأحداث الدولية، بينما نسبة (2%) لا تهتم بالإطلاع على مستجدات الأحداث السياسية.

وأكدت معظم أفراد العينة على متابعة مستجدات الأوضاع السياسية التي تحدث على الساحة المحلية. ويرجع ذلك إلى الأوضاع المحلية فهي أكثر تأثيراً على حياة المواطنين داخل المجتمع اليمني، وإلى شدة المعاناة والخوف من الحرب التي تشنتها دول التحالف على اليمن، والتي لا زالت مستمرة منذ خمس سنوات، يليها الاهتمام بمستجدات الأوضاع العربية، ويعود ذلك إلى ما يحتله الوطن العربي من مكانة لدى المجتمع اليمني حيث الاشتراك في اللغة والثقافة والهوية والأزمات التي مرت بها بعض الدول العربية تليها الاهتمام بمتابعة الأوضاع الدولية.

وفي محاولة لرصد مدى المعرفة والمعلومات لدى الشباب ببعض النشاطات السياسية وعلاقتها بمشاركتهم فيها، تم رصد معرفة الشباب بإجراء العمليات الانتخابية وطرق الاقتراع، ويتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (66): معرفة إجراءات العملية الانتخابية وإجراء الاقتراع

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
معرفة إجراءات العملية الانتخابية وإجراء الاقتراع	نعم	348	65
	إلى حد ما	164	31
	لا يجيب	20	4
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

اتضح من الجدول رقم (66) أن الغالبية من إجمالي العينة يعرفون إجراءات العملية الانتخابية بنسبة (65%)، ونسبة (31%) أجابوا إلى حد ما يعرفون إجراءات العملية الانتخابية، ونسبة(4%) لم يجيبوا.

إن المعرفة السياسية تعكس حجم المعلومات والحقائق والمعارف الموجودة لدى الفرد حول الموضوعات السياسية المختلفة، مما تكسبه درجة متغيرة تدفع به نحو الاهتمام بالمشاركة السياسية والعمل على معرفة قواعد العمل السياسي وطرق ممارسته[1].

ولوحظ مما سبق أن غالبية أفراد العينة لديهم معلومات بإجراء العملية الانتخابية. ويعود ذلك إلى بساطة المعلومات المتعلقة بالعملية الانتخابية خاصة فيما يتعلق بطريقة التصويت، وسهولة الحصول

[1] محمد سعد أبو عامود وآخرون، السياسة بين النخبة والمحاكاة، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 783.

على تلك المعلومات، وكذلك تسهيل الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصويت، بالإضافة إلى تركيز كل من وسائل الإعلام والحملات الانتخابية على تقديم المعلومات المتعلقة بطريقة الاقتراع، والاعتماد على طرق مختلفة لنشرها في التلفزيونات والفيديوهات التوضيحية وغيرها.

وسننتقل إلى رصد عنصر آخر، وهو المعرفة بالأحزاب السياسية وتوجهاتها، كما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (67): المعرفة بالأحزاب السياسية وتوجهاتها

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
المعرفة بالأحزاب السياسية وتوجهاتها	نعم	147	27
	البعض منها	303	57
	لا	85	16
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول السابق رقم (67) أن الأقلية من أفراد العينة يعرفون الأحزاب السياسية وتوجهاته بنسبة (27%)، بينما الذين أجابوا بمعرفة بعضها بنسبة (57%)، بينما من أجابوا أنهم لا يعرفون الأحزاب المتواجدة على الساحة السياسية بنسبة (16%)، وأشارت النتائج بضعف معرفة العينة بكافة الأحزاب السياسية وتوجهاتها.

ويمكن تفسير ذلك لكثرة الأحزاب الموجودة على الساحة السياسية في اليمن، والتغيير المستمر الذي تشهده الخريطة الحزبية في اليمن من إنشاء أحزاب وحل أحزاب أخرى، بالإضافة إلى ذلك عدم وجود تركيز إعلامي على شرح وتوضيح الأحزاب الموجودة كافة وتوجهاتها.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين معرفة الشباب عينة البحث بالأحزاب السياسية وتوجهاتها والانضمام إليها يتضح من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (68): العلاقة بين معرفة الأحزاب السياسية وتوجهاتها والانضمام إليها

المعرفة / الانضمام	نعم		بعضها		لا		الإجمالي	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
نعم	57	39%	103	34%	51	60%	211	39%
لا	90	61%	200	66 %	34	40%	324	61%
الكلي	147	100%	303	100%	85	100%	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

يؤكد الجدول السابق رقم **(68)** على وجود علاقة طردية بين معرفة الشباب بالأحزاب السياسية وتوجهاتها، والانضمام إليها، عند مستوى دلالة (0.00)، وبالرغم من ضعف انضمام الشباب للأحزاب

السياسية بشكل عام إلا أن غالبية من انضموا إليها كان لديهم معلومات ومعرفة عن الأحزاب السياسية وتوجهاتها.

تسعى الأحزاب السياسية إلى الوصول إلى السلطة، وتقوم بالعملية السياسية لأعضائها لضمان الولاء للحزب، كما يسعى الحزب من خلال وسائل إعلامه الخاصة وندواته ومحاضراته وأنشطته الأخرى إلى التأثير في الآخرين، إما بقصد جذبهم لصفوفه، أو على الأقل كسب تأييدهم لسياسته[1]. ويعمل على زيادة الوعي السياسي لدى بعض الفئات الاجتماعية وذلك بتقديم المعلومات كافة عن الأوضاع السياسية والاجتماعية وتهيئة المجتمع للتعبير عن أفكاره وآرائه بطريقة منتظمة[2].

كما إن المعلومات السياسية تعكس اهتماماً ذاتياً للفرد، ومن جانب آخر تعبر عن تأثير إيجابي أو سلبي لدية مما يثير اهتمامه، وقد تكون الموضوعات داخليه أو خارجية. مما يسمح للفرد بتكوين مستوى من المعرفة، يؤهله لفهم الشأن السياسي والقدرة على الخوض فيه.

سعى (فيربا Verba، وبرادي Brady، وشلوزمان Schlozmen) في المقال الذي نشروه عام 1995 عن المشاركة السياسية الفردية، إلى الإجابة عن تساؤل أساسي وهو (لماذا لا يشارك الناس في الحياة السياسية؟)، وتوصلوا إلى ثلاث إجابات لشرح إنعدام المشاركة السياسية، تتمثل هذه الإجابات في أنهم لا يستطيعون، وأنهم لا يريدون، وأنهم لم يطالبوا.

لقد افترض نموذج التطوع المدني (إن الأفراد يشاركون في الحياة السياسية، إذا توفر لديهم القدر الكافي من المهارات والمعلومات اللازمة للمشاركة). أي إن هناك علاقة طردية بين المعرفة السياسية والمشاركة السياسية. وقد أكدت النتائج أن أغلب من انضموا للأحزاب السياسية كان لديهم معرفة بالأحزاب السياسية الموجودة على الساحة وتوجهاتها.

ومن هنا تحقق **صحة الفرض السادس**: كلما زاد معرفة الشباب بالأحزاب السياسية وتوجهاتها كلما زاد معدل الانضمام فيها.

---

[1] إسماعيل عبد الفتاح، التنشئة السياسية للطفل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1977، ص 102.

[2] كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، الكويت، جامعة الكويت، 1979، ص 20.

المبحث الثاني: دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في المشاركة السياسية للشباب

يرى "فريد جيرينشتين (Fread.G) أن التنشئة السياسية لها دور في غرس متعمد للمعارف والقيم والممارسات السياسية من خلال المؤسسات المختلفة في المجتمع، وتشمل كل أنماط التعليم الرسمي وغير الرسمي، المخطط له وغير المخطط له، في كل مرحلة من مراحل الحياة، الذي يؤثر في السلوك السياسي للأفراد، كالاتجاهات الاجتماعية والخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية[1].

ويرى "جبريال الموند G. Almond" أن التنشئة السياسية تشكل الثقافة السياسية لدى كل نظام سياسي هياكل أساسية تتولاها، لتلقين المبادئ السياسية التي تحتوي على قيم سياسية، وتوجه المهارات السياسية للمواطن والنخب السياسية[2].

ومن خلال التنشئة السياسية يكتسب الفرد استعدادات سلوكية تتفق مع استمرارية قيام الجماعات والنظم السياسية، وذلك عن طريق أداء الوظائف الضرورية للحفاظ على وجود هذه الجماعات والنظم[3].

أولاً: تأثير الأسرة في غرس قيم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

إن الأسرة تعد أهم عناصر التنشئة الاجتماعية بصفة عامة والسياسة بصفة خاصة، وتكتسب هذه المكانة كونها البيئة الاجتماعية الأولى التي تتولى الفرد منذ حياته المبكرة، كما أن التفاعل بين الفرد والأسرة أشد كثافة وأطول زمناً، هذا إلى جانب العلاقة الانفعالية التي تربط الفرد بالأسرة.

فقد أشار بعض الباحثين إلى أن الأسرة هي أول بناء اجتماعي يعيشه الفرد فهي المصدر الأساسي وربما الوحيد الذي يستقي منه الفرد ثقافته السياسية في المراحل الأولى من حياته، حيث يكون تأثيرها كبيراً خاصة في عملية تشكيل الاتجاهات تجاه السلطة[1].

---

(1) Fred Greenstein , " POLITICAL SOCIALIZATION" , In David L. Sills , ed, International Encyclopedia of Social Science,(Vol.14, 1968), P551.

(2) Gabriel A.Almond & G. Bingham Powell, COMPARATIVE POLITICS ; A Developmenental Approch (Boston; Little Brown,1966) ,P24.

(3) Robert, Levine ,"COMPARATIVE POLITICS" , Boston ,New Hallm, 1979 ,P25.

وقد أكدت معظم الكتابات التي تناولت التنشئة على أن الأسرة هي أهم أدوات التنشئة نظراً لما لها من تأثير حلزوني يمتد ليطوق كل الأدوات الأخرى، مثل: جماعات الرفاق والمدرسة والسلطة ووسائل الإعلام وغيرها.[2].

وتقوم الأسرة بالتنشئة السياسية من خلال ثلاث طرق:

- الطريقة المباشرة: من خلال التوجيه والنقاش والتعبير عن التوجهات والمشاركة أو عدم المشاركة في الحياة السياسية، حيث يطلب الوالدان من أطفالهما تأييد حزب سياسي معين.
- الطريقة غير المباشرة: من خلال العلاقات الشخصية داخل الأسرة، بحيث يفهم الطفل كيف يتعامل مع الآخرين ويتعلم أن يثق بالآخرين، فالإحساس بالثقة الشخصية قد يتم تقييمه إلى الإحساس بالثقة السياسية.

وتحديد كيفية التعرض لمؤشرات التنشئة الأخرى، فالأسرة تؤثر في عملية التنشئة السياسية إذ تؤدي دوراً مهماً في تحديد قنوات التنشئة التي يتعرض لها، وفي تحديد الجماعات التي تقوم بدور الجماعات المرجعية السياسية، فأصدقاء الفرد والمدارس التي يذهب إليها، والجماعات الدينية والترفيهية التي يشارك فيها من خلال مرحلتي الطفولة والشباب تتحدد في معظمها بالوضع الاجتماعي التي توفره الأسرة[3]. وتتوقف القيم والاتجاهات التي يتعلمها الفرد داخل الأسرة على عوامل عدة، منها:

مكانة الوالدين على السلم الاجتماعي، ونوع القيم التي يؤمن بها الوالدان وثقافتهما وميولهما السياسية. ولهذا أشار البعض إلى أن إدراك الطفل لنمط السلطة داخل أسرته هو بداية إدراكه للسلطة في الدولة، حيث تصبح خبرات الفرد من تعامله مع السلطة الأبوية محددة في أسلوب تعامله مع السلطة لاحقاً، وقد أجريت دراسات حول علاقة الأب بأفراد أسرته، فإذا كان الأب سلطوياً فتتأكد لدى الأبناء قيم الإكراه وعدم المساواة، وعكس الأب الذي يدير الأمور بأسلوب ديمقراطي، مما يرسخ في نفوس الأبناء قيم الحرية والمساواة[4]؛ لأن الأبناء عادة يميلون إلى التأثر بالسلوك السياسي للآباء من خلال التقليد أو التوحد الذي يتوقف على مدى كفاءة الوالدين في إرساء دعائم الاحتكام إليها كنماذج جذابة ومقنعة بالنسبة للابن، على اعتبار أن المناخ النفسي وطريقة التربية داخل الأسرة تؤثر في قيم واتجاهات سلوك الطفل السياسي في المستقبل.

---

(1) إبراهيم التالبي، الثقافة السياسية لطلاب جامعة صنعاء: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية الجارة والعلوم السياسية، 2007، ص67.

(2) السيد عليوة، منى محمود، مرجع سابق، ص333.

(3) ختام عناني، محمد عصام طربية، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،2007، ص317.

(4) كمال المنوفي، الثقافة السياسية للفلاحين، مرجع سابق ذكره، ص162.

ونظراً لأهمية مؤسسات التنشئة في التأثير على قيم المشاركة السياسية، فإن هذا العنصر يهتم في رصد التأثير الذي تحدثه الأسرة اليمنية على مشاركة أبنائها في الحياة السياسية، وسوف يتضح لنا إجابة أفراد العينة من خلال نتائج الجدول الآتي:

جدول رقم (69): تشجيع الأسرة للأبناء على المشاركة في الحياة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
تشجيع الأسرة للأبناء على المشاركة في الحياة السياسية	نعم	55	10
	لا	380	70
	أحياناً	100	20
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني2016

يتبين من الجدول السابق رقم (69) أن نسبة أفراد العينة الذين يجدون تشجيعاً من أسرهم على ممارسة الأنشطة السياسية بنسبة (10%) من مجموع أفراد العينة، بينما الذين لا يجدون تشجيعاً على المشاركة في الأنشطة السياسية بنسبة (70%) من أفراد عينة البحث، والذين أجابوا أحيانا بنسبة (20%) من إجمالي عينة البحث.

إن الأسرة في المجتمع اليمني أهم مؤسسة اجتماعية، فهي المؤسسة الاجتماعية الأولى التي تساهم في غرس القيم الاجتماعية والسياسية، حيث يظل الفرد معتمداً على أسرته مادياً ومعنوياً حتى الزواج، ويواصل ارتباطه إلى ما بعد الزواج، وقد أشار بعض الباحثين إلى أن ذلك جعل للسلطة الأبوية في المجتمع اليمني مكانة شملت السلوك والعلاقات بين الأفراد في المجتمع، حتى بدت كأنها جزء لا يتجزأ من التكوين القيمي والسلوكي للمؤسسات والأفراد، وهي علاقات يحل فيها الفرد محل المؤسسة والجماعة والأسرة، وتختزل بشخصه وتتجه إليه أشكال الولاء والطاعة الواجبة لشخص الأب الذي لا يجوز معارضته أو انتقاده[1].

وحول معرفة الأسباب التي تجعل الأسر مانعة لأبناءها من المشاركة في الحياة السياسية، فيظهر كما هو في الجدول الآتي:

جدول رقم (70): أسباب منع الأسرة لمشاركة الشباب في الحياة السياسية

أسباب منع الأسرة لمشاركة الشباب	التكرار	النسبة المئوية
الخوف على الأبناء	115	30
الأمية وانخفاض مستوى الوعي	152	40
عدم الثقة بنزاهة الحياة السياسية	37	10
انشغال الأسرة بتوفير ضروريات الحياة	76	20

[1] أحمد عبد الخالق الجنيد، "الوحدة اليمنية والإنجاز الديمقراطي": الشروط الموضوعية للممارسة الديمقراطية، دراسات يمنية، صنعاء: مركز الدراسات و البحوث اليمني،ع (65)، أبريل– يونيو 2002م، ص270.

الكلي	**380**	**100**

المصدر: البحث الميداني2016

يتبين من الجدول السابق رقم (70) أن أسباب منع الأسر اليمنية لمشاركة الشباب في الحياة السياسية، هي: الأمية وانخفاض مستوى الوعي بنسبة (40%)، والخوف على الأبناء بنسبة بلغت (30%)، انشغال الأسرة بتوفير ضروريات الحياة بنسبة (20%)، وعدم الثقة بنزاهة الحياة السياسية بنسبة (10%).

كذلك أكد أحد أفراد عينة المقابلات (م14) بقوله: "**أن الدور الذي تقوم به أسرتي هو دور متدني جداً؛ وذلك لكون أسرتي من بيئة ريفية لا تهتم بالجانب السياسي وتشابه آلاف الأسر اليمنية التي تسعي إلى توفير سبل العيش لعائلاتهم، والخوف الزائد على أبنائها من الاعتقالات والقتل**". وفي اتجاه معاكس شارك آخر بقوله (م 2): "**أسرتي تتمتع بقدر عال من الوعي السياسي، وتشجعني على ممارسة أي نشاط سياسي داخل الكلية أو خارجها**".

ويمكن تفسير تلك النتيجة أن الأسرة اليمنية لا تهتم كثيرا بإعداد أبنائها في المشاركة السياسية بقدر ما تسعى إلى تهيئتهم لإدوار اجتماعية أخرى، فليست السياسة موضع اهتمام لكثير من الأسر خلال القيام بتنشئة أبنائها. كم أن ثقافة الأسر اليمنية–غالباً – ما تكون ثقافة تقليدية، وذلك نظرا لتفشي الأمية في المجتمع اليمني، بنسبة لا يستهان بها، ولا سيما في الريف والتي تعد من أصعب التحديات التنموية؛ لكونها تجاوزت مسألة عدم القدرة على القراءة والكتابة لتشمل ضعف القدرة على إكساب القيم التنموية الفاعلة التي تجعل الأفراد مستعدين للمشاركة في القضايا السياسية والاجتماعية والثقافية. ومن ثم تدني مستوى الوعي السياسي لدى كثير من الأسر في المجتمع اليمني.

كما أن خبرتها مع التغيرات السياسية المتعاقبة والصور السلبية لبعض الممارسات السياسية يجعلها تنشد السلامة وتنأى بأبنائها عن الخوض في العمل السياسي درءاً للمخاطر، فتحرص على جعلهم بعيدين عن السياسة لخوفهم من الاعتقالات، والتطرف والإرهاب والانفلات الأمني في البلاد، وفي إطار مجتمع تقليدي (أبوي) ذي علاقات سلطوية ينظر الأهل إلى الأبناء على أنهم أشياء من ممتلكاتهم، حيث يتطلب من الولد أن يمتثل إلى السلطة وقيمها بغض النظر عن كون الامتثال نابعاً من قناعة قائمة على المحبة والاحترام.

وكذلك الانشغال بتوفير متطلبات الحياة، حيث إن اليمن أقل الدول نمواً في الاقتصاد، حيث يعيش جزء كبير من سكان اليمن تحت خط الفقر، لذلك ينشغلون بتوفير سبل العيش لعائلاتهم ما أبعدهم عن الانغماس في الاهتمامات السياسية.

وإذا انتقلنا إلى معرفة اهتمام الأسر اليمنية بالنقاشات السياسية حول الأحداث الحالية في اليمن من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (71): اهتمام الأسر بالنقاشات السياسية

اهتمام الأسر بالنقاشات السياسية	التكرار	النسبة المئوية
دائماً	**126**	**25**
بعض الأوقات	**190**	**35**
لا يهتمون	**219**	**40**
الكلي	**535**	**100**

المصدر :البحث الميداني2016

يبين الجدول رقم (71) اهتمام الأسر اليمنية بالنقاشات السياسية المحلية في اليمن، فقد أجاب أغلب أفراد العينة بعدم اهتمام أسرهم بالنقاشات السياسية بنسبة (40%)، بينما الذين أجابوا باهتمام أسرهم بالنقاشات حول الأحداث السياسية الجارية في اليمن بنسبة (25%)، بينما من أجاب بعض الأوقات بنسبة (35%).

للأسرة دور مهم في غرس القيم السياسية عندما يكون لدى الأبوين كليهما القيم السياسية نفسها، ويكون رجال السياسة موضع اهتمام لديهما، وكذلك عندما يدرك الفرد اهتمام أبويه بالشؤون السياسية، وتتكون هذه القيم بطريقة غير مباشرة داخل الأسرة، حيث تأخذ عدة أشكال: الاستماع إلى الحوار السياسي بين الأبوين، أو طرح عدة أسئلة عن القضايا السياسية، أو الاستماع إلى القصص والأغاني ذات التاريخ القومي. وأيضاً من خلال الملاحظة المباشرة في المواقف الحياتية يكتسب الأبناء من الوالدين بعض الاتجاهات والقيم، ففي التزام الأب لتعليمات رجل المرور مثلاً في الطريق العام يعرف الابن نمطاً من السلطة التي تستوجب الطاعة والاحترام، وهكذا يميل الأبناء –عادة إلى التأثر بالسلوك السياسي للآباء، مما يجعلهم يميلون إلى تقليد أبائهم أو التوحد بهم في الانتماء الحزبي أو الآراء والقيم السياسية، ولكن يتوقف ذلك على مدى كفاءة الوالدين في إرساء دعائم الاحتكام إليهما كنماذج جذابة ومقنعة بالنسبة للابن[1].

مما سبق أوضحت نتائج البحث ضعف دور الأسرة اليمنية في تنمية الوعي السياسي لأبنائها. وقد اختلفت هذه النتيجة مع دراسة جواد الشيخ خليل (2008) حيث إن الأسرة تحتل المرتبة الأولى في التنشئة السياسية لأفراد عينة الدراسة. واختلفت نتائج الدراسة مع دراسة حسن فرج 1992 [2]، في أن أولى

[1] عبير أبو العلا عبد الرازق محمد، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص 84.

[2] حسن فراج، دراسة الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992، ص 76.

مصادر تشكيل الوعي السياسي هي الأسرة لدى جميع أفراد العينة، وجاءت وسائل الإعلام بعد الأسرة. واتفقت النتيجة مع الدراسة الكمية التي أنجزها كل من: رحمة بورقية بمعية المختار الهراس وإدريس بن سعيد، حول الشبيبة الطلابية المغربية التي تشير إلى أن حالة اللا اهتمام بالسياسية لا ترتبط بفئة الشباب فقط، بل هي حالة عامة يعكسها ضعف إثارة الموضوعات السياسية ومناقشتها داخل الأسرة، فنسبة (6.8%) من الطلاب المبحوثين صرحوا بأنهم لا يقدمون داخل أسرهم على إثارة الموضوعات السياسية، وهذا الضعف يوازيه ضعف آخر في مناقشة الحياة الخاصة للأفراد، مما يبين بحسب الباحثين أن الموضوعات المدرجة في المجال الخاص وفي المجال العام تبقى من الموضوعات المبعدة عن النقاش[1]. واختلفت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة سمير خطاب [2]2004، إذ أشارت النتائج إلى أن الأسرة في مقدمة المصادر للحصول على المعلومات السياسية، ثم التلفزيون في المرتبة الثانية.

وتختلف نتائج الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة (أسامة أبو ركبة) لدى طلبة الجامعة الفلسطينية 2012، حيث إن الأسرة تحتل المرتبة الأولى في عملية التنشئة السياسية كقناة فاعلة في تشكيل الوعي السياسي، وتحتل وسائل الإعلام المرتبة الثانية، وتحتل الأحزاب السياسية المرتبة الثالثة.

إن وظيفة القيم في علم الاجتماع وعلم السياسة هي توضيح التفاعل والميول العام التي تدفع الأفراد للتركيز على الاهتمامات الأسرية دون الاهتمامات العامة في المجتمع الأكبر. وكيف يؤثر ذلك في المشاركة السياسية لهم وعلى تفضيلاتهم السياسية. ولذلك يجب معرفة القيم العامة السائدة في محيط ثقافي سواء كان ذلك في الأسرة أو في المجتمع الأكبر.

ومن ثم فإن مؤسسات التنشئة السياسية تساعد الأفراد على الشعور بأهمية وأفضلية المشاركة في المجتمعات الديمقراطية عن طريق اكتساب الاتجاهات السياسية والسلوك. فتساعد الدولة من خلال تلك المؤسسات على إعطاء فرصة إيجابية للإيمان بمعتقدات متنوعة واتجاهات معينة حول أنظمتها وأدوارها، وبهذه الطريقة نجد الآباء داخل الأسرة يعدون أبنائهم لأداء أدوارهم كمواطنين مشاركين في العملية السياسية، وكذلك تدعم المدرسة الفكر والمعتقدات الخاصة بالصفوة الحالية، والتي تمتلك القوة السياسية، ومن ثم تغرس داخل نفوذ التلاميذ خلق الطاعة والامتثال لهذه الصفوة[3].

ثانياً: تأثير جماعة الرفاق في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

(1) Voir, BOURQIA, Rahma ,EL-AYADI Mohmmed, EL- HARRAS ,Mokhtar ,RACHIK, Hassan ,Les jeunes et les valeurs religieuses ,Casablanca ,EDDIF ,2000, P59 -60.

(2) سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، أيترك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، القاهرة 2004، ص 88.

(3) L. Robert. "POLITICAL MAN". The Free Press. New York. 1972. P57.

يؤدي الرفاق وزملاء العمل والمدرسة دوراً كبيراً في التأثير على تنشئة الفرد سياسياً واجتماعياً، فكون الإنسان اجتماعياً بطبعه، فإنه يسعى للالتقاء مع بني جنسه، إذ يشاركونه اللعب أو العمل، ويبادلهم الأفكار والميول الاجتماعية والسياسية. ومن خلال التقائه بالآخرين يتعرف الفرد على أنماط من السلوكيات، ويدخل في نقاش حر حول المواضيع والقضايا السياسية المختلفة[1]. ولقد برزت أهمية جماعة الرفاق ودورها في عملية التنشئة مع التحولات الاجتماعية والثقافية والتكنولوجيا التي حدثت في العقود الأخيرة، والتي صاحبها ضعف الروابط الاجتماعية بين الآباء والأبناء[2]. ومن هنا فإن لهذه الجماعات أن تمارس تأثيراً له مغزاه على قيم أعضائها واتجاهاتهم في نقل الثقافة السياسية، إذ يمكن عن طريق جماعة الرفاق نقل الثقافات الفرعية سواء كانت طبقية، أو مهنية، أو عرقية، أو دينية، فقد يتعلم المرء عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة[3].

ولمعرفة تأثير جماعة الرفاق في المشاركة السياسية للشباب عينة الدراسة فتظهر لنا النتائج من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (72): تأثير جماعة الرفاق في المشاركة السياسية

تأثير جماعة الرفاق على المشاركة السياسية للشباب	التكرار	النسبة المئوية
نعم	**248**	**46**
لا	**107**	**20**
أحيانا	**180**	**34**
الكلي	**535**	**100**

المصدر :البحث الميداني2016

يتضح من الجدول رقم (72) تأثر المبحوثين ب أصدقائهم في النشاطات السياسية، فقد أجاب معظم أفراد العينة بأن أصدقاءهم لهم تأثير عليهم في ممارسة النشاطات السياسية بنسبة (46%)، بينما أجاب البعض بأنهم لا يتأثرون بأصدقائهم للمشاركة في الحياة السياسية بنسبة (20%)، والذين أجابوا بأنهم يتأثرون أحياناً بأصدقائهم بنسبة (34%).

إن لجماعة الرفاق دوراً مهما في غرس قيم التنشئة السياسية للفرد، حيث تقوم بوظيفتين، هما:

أ- نقل وتعزيز الثقافة السياسية

يقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات العائدة نحو شؤون السياسة، وحكم الدولة، والسلطة، والولاء والانتماء، والشرعية والمشاركة. وتعني أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم

(1) أمل خلف، التنشئة السياسية لطفل ما قبل المدرسة: تطبيقات وأنشطة تربوية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2006، ص100.
(2) إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص ص 125-124.
(3) كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص 19.

المحددة للكيفية التي يريد بها مجتمع معين الدور المناسب للحكومة، وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي، ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة. إلخ.

ب- غرس قيم ومفاهيم جديدة

قد يتعلم المرء عن طريق جماعة الرفاق اتجاهات ونماذج سلوكية جديدة، إذ تتيح لأعضائها أول فرصة لمعايشة مجموعة لحالة غير أسرية تلقنهم كيفية أداء أدوارهم وتنشئتهم على أنماط جديدة من التفكير والإدراك والسلوك.

ومما يزيد من أهمية جماعة الرفاق في غرس القيم السياسية أن العلاقات بين أعضائها تقوم في أغلب الأحيان على التكافؤ، كما أن هذه الجماعات تفتح مجالات أوسع لتحقيق المصالح المتبادلة لأعضائها، ولتقديم المساندة والدعم المناسب عند الضرورة[1].

وننتقل إلى معرفة كيفية تأثير الأصدقاء في ممارسة المبحوثين للنشاطات السياسية فإن الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (73): كيفية تأثير النشاط السياسي للأصدقاء

كيفية تأثير النشاط السياسي للأصدقاء	التكرار	النسبة المئوية
التأثير يكون على اتخاذ قرار المشاركة في الحياة السياسية أو الإحجام عنها	**95**	**38**
التأثير يكون على التوجهات السياسية	**83**	**33**
التأثير في كل النشاطات السياسية	**70**	**29**
الكلي	**248**	**100**

المصدر :البحث الميداني2016

بين الجدول السابق رقم (73) التأثير الذي تحدثه جماعة الرفاق في المشاركة السياسية للشباب، وذلك يكون من خلال اتخاذ قرار المشاركة في الحياة السياسية أو الإحجام عنها بنسبة (38%)، بينما

[1] عبير أبو العلا عبد الرازق محمد، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، مرجع سابق، ص 67.

أكدت نسبة (33%) أن تأثير جماعة الرفاق يكون على التوجهات السياسية، بينما بنسبة (29%) تأثير الأصدقاء على المبحوثين بكل النشاطات السياسية.

وقد أكد المشاركون في المقابلات عن كيفية تأثير الأصدقاء على مشاركتهم السياسية، فقد أضاف أحد المشاركين في البحث بقوله (م15): "**إن أغلب الشباب يتأثرون بأصدقائهم، حيث إن الصديق يدفع صديقه للمشاركة أو الامتناع عن طريق الكلام والاقتناع بما هو مقتنع به، والشباب دائما يتأثرون بأصدقائهم خاصة إذا كانت أسرهم تقف ضدهم في التعبير عن أفكارهم وتوجهاتهم، وأن جماعة الرفاق لهم تأثير كبير من حيث الإقناع بأساليب مختلفة ومحببة لديهم وبالأخص المقربين فيهم**".

وأضاف مشارك آخر في الاتجاه نفسه (م16) "**أن الأصدقاء يؤثرون بشكل كبير على أصدقائهم بدليل المقولة "إن المرء على دين خليله، كما أن التأثير يكون على التوجهات السياسية، فمن الممكن التأثير بتأييد حزب أو مرشح معين أو متابعة برنامج سياسي في التلفزيون**".

وكذلك أضاف مشارك آخر (م17): " **قد يكون تأثير الأصدقاء بشكل إيجابي أو سلبي بالتأثير في المشاركة في الحياة السياسية وخاصة من خلال النقاشات في مجالس القات؛ لأن الأصدقاء لهم دور كبير في النقاشات السياسية**".

ويرى ريتشارد داوسن أن جماعات الرفاق تعمل إما على تعزيز أو إضعاف التوجهات والهويات السياسية الأساسية التي تم تنميتها في مرحلة مبكرة من الحياة، عندما تحدث تغيرات مهمة في سنوات الدراسة الجامعية[1].

كما أن لجماعة الرفاق تأثيراً في أفكار واتجاهات القيم السياسية للفرد، من خلال التفاعل الذي يجري بين هذه الجماعة، حتى أنه في غالب الأحيان يتأثر بها الطفل أكثر من تأثيره بأسرته[2].

مما سبق نلاحظ أن نسبة كبيرة من العينة يتأثرون برفقائهم في مشاركتهم السياسية، مثل الخروج إلى الاعتصام أو الإضراب أو الانتخابات الطلابية في الجامعة، وتتسق هذه النتيجة مع طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في البيئة المجتمعية اليمنية، حيث يلتقي الأصدقاء والزملاء بشكل مستمر في جلسات (القات)[*] مع الذين يتقاربون معه في أعمارهم وميولهم وهواياتهم وأنماط سلوكهم.

---

[1] ريتشارد داوسن، وآخرون، التنشئة السياسية دراسة تحليلية، ترجمه مصطفى خشيم ومحمد المغربي، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، 1990، ص 56.

[2] سمير خطاب، مرجع سابق، ص 78.

[*] القات اسم لنبات أوراقة دائمة الخضرة، ويأخذ أشكالاً عديدة من الأشجار الصغيرة والكبيرة،ولها جذوع رفيعة ومستقيمة ذات أوراق كثيفة متقابلة شكها بيضاوي ومدببة الرأس لونها أخضر فاتح لامع، وتميل أوراق بعض أنواعه إلى الإحمرار. ويستهلك كنبات منشط بصفة كبيرة كما هو الحال في اليمن، وبعض دول القرن الأفريقي،يتم استهلاك القات بقطف الأوراق الصغيرة عادة والبراعم الطرية ثم مسحها باليد ووضعها في أحد جانبي الفم بين الأسنان والوجنة، والاحتفاظ بها مخزونة لمدة تتراوح بين ثلاث إلى خمس ☜

فالجماعة تخلق لدى الفرد وعياً سياسياً؛ لأنها تقوم بالتأثير المباشر فيه بحكم عشرتهم المستمرة وجلوسهم مع بعضهم لساعات طويلة قد تكون أكثر من الجلوس مع الأسرة، فهي تقوم بإكسابهم اتجاهات ومعتقدات سلوكية جديدة، أو تقوم بتعزيز الثقافة السياسية السائدة.

فهي تؤثر في معايير الفرد الاجتماعية، كما تمكن أفرادها من القيام بأدوار اجتماعية معينة، بالإضافة إلى وجود الرفاق الذين يشتركون في مرحلة معينة تتفق في مطالبها وحاجاتها ومظاهرها، وينعم الفرد في وسطها بالمساواة التي غالبا ما يكون مفتقدا لها في مجالات أخرى.

ثالثاً: دور المؤسسات التعليمية في غرس قيم المشاركة السياسية للشباب

يقصد بها المؤسسات التي تقوم بتقديم المعرفة والعلوم، ويتلقى فيها الفرد المعارف والاتجاهات والقيم، وتتميز بأنها تمثل الخبرة الأولى المباشرة للطفل خارج أسرته، ويقترب دورها من الدور الذي تقوم به الأسرة، خاصة في ظل تراجع دور الأسرة في عملية التنشئة جراء التطورات التي لحقت بحياة المجتمعات الحضرية[1].

وتؤدي المدرسة دوراً كبيراً في غرس القيم السياسية السائدة في المجتمع من خلال الكتب المدرسية، والتي تؤثر بالضرورة على القيم السياسية والاجتماعية للطلاب، حيث لا يمكن فصل المدرسة عن السياسة فالمدرسة لها دور مهم في توصيل القيم السياسية للطلاب، بطرق متنوعة ومختلفة. فتساهم بشكل فعال في تعميق الشعور بالولاء الوطني للأفراد من خلال تعليمهم الأناشيد الوطنية ورفع علم الدولة والوقوف له، وذكر أسماء الأبطال، والتذكير بقصصهم من أجل تعميق أواصرهم مع الوطن، ولكن لا ينبغي ألا تنفصل هذه الشعارات عن الواقع العملي، حتى لا يشعر الفرد بتناقض بين ما تعلمه في الصغر، وبين الممارسة الفعلية في الواقع المأمول عند الكبر، وعلى هذا تمثل المدرسة وحدة اجتماعية لها جوها الخاص الذي يساعد على تشكيل إحساس الفرد وفاعليته الشخصية، وتحديد نظرته تجاه البناء الاجتماعي والسياسي القائم.

وترجع أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه المدرسة في غرس القيم السياسية إلى:

1. طول الفترة التي يقضيها التلاميذ في التعليم، والتي تمتد من بداية الحضانة وحتى المرحلة الجامعية.

☜ ساعات. حيث يستحلب عصيرها ببطء مع الماء الذي يتم ارتشافه بصورة متواترة دون ابتلاع الأوراق، ومن هنا جاءت تسمية فعل استهلاك القات بالتخزين ويطلق على مستهلك القات (مخزن)، وفي ذلك تمييز عن فعل استهلاك المواد الغذائية والمكيفة الأخرى مثل فعل تعاطى أو تناول أو يمضغ.انظر :نجاة صائم، المرأة اليمنية وتناولها للقات،متوفر على الرابط / http:esyemen.netgoo.org/t227topic

[1] إسماعيل محمود حسن، التنشئة السياسية دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997، ص111.

2. تدرج الوعي السياسي لدى المتعلم بتدرج مراحل التعليم، حيث يوجد تناسب طردي بين تقدم المرحلة التعليمية وارتفاع درجة الوعي لدى الطلاب.
3. يتدرب الطلاب على ممارسة الحرية عن طريق الانتخابات التي تحدث مع انتخابات الفصل أو اتحادات الطلاب، ويتفاعل الطلاب سياسيا أثناء إجراء هذه الانتخابات.
4. يتشرب الطلاب على بعض الأنشطة التربوية بالمدرسة، ويكتسبون سلوكا سياسيا أثناء قيامهم بها.

كما إن المناهج الدراسية في جميع المراحل التعليمية بمعزل عن الواقع العربي، ولا تأخذ في الاعتبار متطلبات المستقبل وتحدياته[1].

الجامعة تعتبر من أهم مؤسسات التنشئة السياسية لدورها المهم في نقل المعلومات وتبادلها، فهي تؤثر تأثيراً عميقاً على اتجاهات الفرد والمجتمع وعلى الهياكل السياسية، كما تؤدي دوراً مؤثراً في عملية صنع القرار السياسي، ويمتد ليشمل عملية التنمية السياسية، فهي مصدر للخبرات السياسية ونشر الثقافة السياسية، وتكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي[2]. كما لها أهمية خاصة وأساسية بالنسبة لعملية التكامل السياسي، وتطوير الوعي بالهوية وتأكيد الولاء والانتماء للوطن وتعميق قيم العدالة والمساواة، ويتطلب هذا بالضرورة تغييراً أو تعديل نسبة الثقافة السياسية السائدة عن طريق تطوير نظام التعليم الجامعي ومناهجه وتقنياته. وكذلك توافر كادر مؤهل كفء من المعلمين والموجهين الذين يمكنهم الاضطلاع بهذه المهمة بنجاح[3].

وكذلك تعمل الجامعة على إتاحة مجالات واسعة لمشاركة الشباب، ومنها: المشاركة في الاتحاد الطلابي المتعدد المجالات، والمشاركة في الأسر الطلابية بما يتوافق مع قدراته ومهاراته، والمشاركة في الرحلات الجماعية والمعسكرات، والمشاركة في انتخابات الاتحادات الطلابية سواء بالترشيح أو الانتخاب، والمشاركة بين الزملاء لبعضهم البعض في المناقشات المختلفة حول الموضوعات والقضايا المختلفة. بالإضافة إلى المشاركة في تنظيم دورات وندوات ثقافية، ودينية، وسياسية، واجتماعية، واقتصادية، ورياضية. . . الخ[4].

وسننتقل إلى معرفة دور المؤسسات التعليمية (الجامعة) في دعم ممارسة الأنشطة السياسية لعينة البحث من خلال نتائج الجدول الآتي:

---

[1] فهيم مصطفى، مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد، استخدام الإنترنت في المدارس والجامعات وتعليم الكبار،دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص71.

[2] إسماعيل محمود، التنشئة السياسية، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997، ص 11-10.

[3] موسى حلس، دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القدس المفتوحة رام الله، فلسطين، 2007، ص 7.

[4] السيد عليوة، ومنى محمود، المشاركة السياسية، مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2000، ص 108.

جدول رقم (74): دعم المؤسسات التعليمية لممارسة الأنشطة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
دعم المؤسسات التعليمية (الجامعة) لممارسة الأنشطة السياسية	نعم	88	17
	إلى حد ما	102	19
	لا	345	64
	الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني2016

يوضح الجدول رقم (74) من خلال سؤال أفراد العينة عن دور الجامعة في دعم ممارسة الأنشطة السياسية، أشارت النتائج إلى رأي الغالبية من أفراد العينة بأن النظام التعليمي الجامعي لا يساهم في دعم ممارسة الأنشطة السياسية للشباب داخل الجامعة، وذلك بنسبة (64%)، بينما الذين أجابوا إلى حد ما وهم نسبة قليلة (19%)، وبقية أفراد العينة أجابوا بأنها تساهم في دعم المشاركة السياسية للطلاب، وكانت نسبتهم (17%) من إجمالي العينة.

وقد عكست النتائج التي أوردها أفراد العينة بأن النظام التعليمي لا يساعد على دعم ممارسة الأنشطة السياسية، وهذا يعكس طبيعة المؤسسات التعليمية في اليمن وعلاقتها السلبية بالتنشئة السياسية.

وقد اتفقت هده النتيجة مع دراسة (عبد الحميد أبوالفتوح 2003) في أن النظام التعليمي لا يساهم بتدعيم الأنشطة السياسية بنسبة (93.3%)، أي تدني دور المؤسسة التعليمية في تدعيم الأنشطة ذات الدلالة السياسية، كذلك اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع ما توصلت إليه دراسة المقبلي[1]، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أهداف المقرر الدراسي الحالي في المجتمع اليمني ومحتوياته لا تتضمن قضايا التنشئة السياسية.

بينما تعارضت النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة جواد الشيخ خليل 2008 على حصول المؤسسات التعليمية ما نسبته (66.1%) في عملية التنشئة السياسية[2].

وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة العزعزي 2009، التي أكدت على أهمية المناهج في غرس القيم الوطنية في أذهان الأفراد، وعلى رأس هذه القيم الهوية الوطنية، إذ إن التعليم بشكل عام يسعى إلى غرس القيم التعليمية التي تربط الإنسان بأرضه ودينه وتاريخه، ويزود الفرد بالمعارف المختلفة، وعلى رأسها المعارف الوطنية والسياسية، حيت تكون أعمار الطلاب في هذه المرحلة متقاربة، وكذلك يكون

[1] محمد المقبلي، تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وآثارها على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، 2005.

[2] جواد الشيخ، دور التنشئة السياسية في تعزيز وعي الشباب الفلسطيني بحق العودة، ورقة عمل في مؤتمر كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2008.

دورهما إلى حد معين أقل درجه من القنوات الأخرى، بحيث يكون الطلبة عندهم إلمام بالقضايا السياسية والوعي السياسي المكتسب من القنوات الأخرى، ويكون محور العلاقة بين الطلاب في اهتمامات أخرى، مثل: التعليم والتحصيل الأكاديمي والعلاقات الشخصية التي يكون فيها الطالب مشغولًا باهتمامات أخرى.

إن الدور السياسي المنوط بالمدرسة في اليمن يكاد يكون معدوماً؛ وذلك لأن نظام التلقين السائد في معظم المدارس اليمنية لا يتيح للطالب القدرة على التساؤل وإبداء الرأي، فيجب إعطاء الطلاب الفرصة المشاركة المكرمة في اتخاذ القرارات حتى يعتادوا على إبداء آرائهم دون تحفظ أو خوف.

كذلك الخطط الدراسية لمعظم مناهج مؤسسات التعليم في اليمن تزدحم بالمواد الدراسية اللازمة لتكوين جيل متعلم أكثر منه جيلا مثقفًا سياسيًا، وكذلك عدم توفر المناخ للتعبير الحر عن آرائهم، ووجهه نظرهم، والتركيز على المواد الدراسية فقط، مما يعكس تفريغ العملية التعليمية من محتواها السياسي.

وبالتالي فتفعيل دور الجامعة لخدمة المجتمع سيكون أهم الآليات لتيسير وتحقيق توظيف البحث العلمي لخدمة عمليات التنمية، وتتزايد أهمية ذلك في المجتمعات التي تمر بعملية تحول ديمقراطي، الذي يقتضي وجود مؤسسات أكاديمية وتعليمية وتربوية حديثة قادرة على خلق القيم الحديثة وترسيخها، واحتواء الإشكاليات المتعلقة بالتنشئة والثقافة السياسية من خلال عمليات وآليات عملية ممنهجة ومدروسة.

ولمعرفة أسباب ضعف دور الجامعة في دعم الأنشطة السياسية، حسب رأي أفراد عينة البحث كما ينبغي علينا النظر إلى الجدول الآتي:

جدول رقم (75): أسباب ضعف الجامعة في دعم الأنشطة السياسية

أسباب ضعف الجامعة في دعم الأنشطة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
التركيز على المواد الدراسية فقط	94	27
عدم توفر المناخ للتعبير عن حرية الرأي	187	54
الخوف من الاعتقالات	74	19
الكلي	345	100

المصدر:البحث الميداني2016

يشير الجدول السابق رقم (75) إلى رأى أفراد العينة بأسباب ضعف النظام الجامعي في تدعيم ممارسة الأنشطة السياسية، منها: عدم توفر المناخ الملائم للتعبير عن حرية الرأي بنسبة (54%)، والتركيز على المواد الدراسية فقط بنسبة (27%)، والخوف من الاعتقالات بنسبة (19%)، وأكد المشاركون في المقابلات بعدم مساهمة الجامعة في دعم الممارسات السياسية.

بقول أحد المشاركين في البحث (م19):" **النظام التعليمي يهمل وجهة نظر الطلاب وحرية التعبير عن آرائهم، على الرغم من أن أنظمة الجامعة تتيح للطلاب الترشيح للانتخابات الطلابية على اختلاف أفكارهم وآرائهم السياسية والفكرية، ولكن مقابل هذه السهولة في الترشيح يعمل أعضاء هيئة**

التدريس ونسبة كبيرة منهم، وخاصة من لهم انتماءات سياسية على وضع الصعوبات والعراقيل أمام المرشحين من الطلاب، الذين ينتمون إلى قيادات سياسية غير تلك التي ينتمي إليها عضو هيئة التدريس، وهذا ما حصل في العام الماضي خلال انتخابات إحدى الهيئات العلمية داخل كلية التجارة في قسم العلوم السياسية".

ومشارك آخر(م20) يقول:" إن **الجامعة من وجهة نظري هي جزء من مؤسسات ترسيخ الاستبداد وبؤرة للاستعباد ومركز لتعليم الطلبة كيف يقبلون الظلم ويتجاوزون الفساد ولا تتاح الحرية للطالب، فإن محاولات التفكير بخرق النسق الذي تسير عليه الجامعة حتى بإبداء الرأي قد يعرض حياتك للخطر ويعرضك للاعتقال وتكون دون سابق إنذار عميلا وخائنا".**

وأضاف مشارك بوجه النظر نفسها، حيث قال (م21):" **إن دور الجامعة يغيب تماما ولا يمثل بيئة مناسبة لتنمية الوعي السياسي للطالب وتمثل ساحة لصراع الانتماءات والقيادات السياسية المختلفة، وعلى مدى أربع سنوات لم يلفت انتباهي أي دور متخصص في الشأن السياسي للطلاب وإن تم القيام به، فتكون من قبل أحد التيارات السياسية من أجل إبراز صورته أمام الطالب الجامعي لا غير، ويغيب دورها تماما بما يفترض أن تقوم به".**

يرتفع مستوى المشاركة بارتفاع مستوى التعليم؛ حيث تعتبر الأمية أحد معوقات المشاركة في دول العالم النامي، فالشخص المتعلم أكثر وعيًا ومعرفة بالقضايا السياسية، وأشد إحساسا بالقدرة على التأثير في صنع القرار، والاشتراك في المناقشات السياسية، وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة[1].

وقد عكست إجابات الطلبة عن العلاقة السلبية بين المؤسسات التعليمية والممارسة السياسية للشباب الجامعي، مما يشير إلى تفريغ العملية التعليمية من محتواها السياسي ورفض فكرة تسييسها، وباعتبار طلاب الجامعة هم الفئة المتعلمة والمتميزة التي لها خصوصية تميزها عن غيرها من فئات المجتمع فهم بحاجة إلى نوع من التربية السياسية، بهدف تنمية الوعي السياسي لديهم؛ لأن ضعف الوعي هو بمثابة مؤشر خطير لإيجاد جيل غير واعٍ لا يؤمن بحرية النقد والاعتقاد، مما يؤدي إلى أن يفقد دوره المرجو في النضال من أجل قضية أو فكرة معينة، وتكون المحصلة هي تمحور الطالب حول ذاته أو غيابه في دائرة تيارات فكرية غير مأمونة.

[1] نبيل الشيمي، محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد 2551، فبراير 2009.

المبحث الثالث: دور(الثورة الشبابية لعام 2011) والأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية للشباب

أولاً: تأثير (الثورة الشبابية لعام 2011) في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

الثورة فعل جماهيري شامل، حين تتأزم الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتصبح أحوال الناس لا تطاق، وعندما يزداد البعد ما بين الحكام والجماهير وتغيب وسائل التعبير السلمي عن المطالب لا تجد الجماهير أمامها إلا التحرك لتغيير الأوضاع تغييراً جذرياً، بعضها بصورة سلمية لا يراق بها دماء، وبعضها دموية، فالمشهد الذي جرى في مصر وتونس يرقى إلى مستوى العمل الثوري[1].

فالثورة هي ذلك الفعل الذي يؤدي إلى تعديل وتغيير في البناء المؤسسي للنظام السياسي سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي أو الاجتماعي وإنشاء بنية مؤسسية جديدة مغايرة في البناء السابق للنظام، من خلال هذا الفعل وفقاً لإرادة شعبية شاملة يكون هدفها بناء نظام مؤسسي يلبي طموح الجماهير[2].

ولم تكن الثورة الشبابية في يناير 2011 هي الشرارة الأولى التي قام بها الشباب في التعبير عن رفضهم للنظام الحاكم، ففي العام 2000 خرج الشباب للتعبير عن رفضهم لقرار رفع الدعم عن بعض

[1] مديرية الدراسات والمعلومات، الربيع العربي: (المفهوم– الأسباب– التداعيات)، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن، 2012.

[2] عادل ناصر الخطري، الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11فبراير 2011، ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة، مؤسسة قرطبة بجنيف مارس 2015.

السلع الخدمية، ثم في عام 2006 بعد أن أظهرت نتائج الانتخابات تلاعب الحزب الحاكم ممثلة برئيس الجمهورية والحكومة، وقام الحراك الجنوبي في العام 2007 بالمطالبة بالعدالة في القضية الجنوبية وغيرها من القضايا.

وقد ولدت ثورتا تونس ومصر لدى الشباب اليمني قناعة بأن الأحزاب لن تستطيع أن تحقق الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة عبر عمليات انتخابية نزيهة وتحقيق العدالة الاجتماعية. وأن استمرار الأحزاب ونخبه القديمة في التحكم بمصير العملية السياسية يشكل نوعاً من العبثية، واهتدى الشباب إلى ضرورة التغيير والتنظيم، ولكن بأسلوب جديد، عبر ثورة شعبية سلمية، وهبة شعبية تعمل على تبخير سلطة الحكومة، عبر تفكيك النظام من الداخل، لا عبر هدمه من الخارج، كما هو الحال في الثورات المسلحة.

وللتعرف على الأثر الذي أحدثته ثورة الشباب اليمني وما تلاها من أحداث سياسية متلاحقة على معدلات المشاركة السياسية للشباب، يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (76): تأثير الثورة الشبابية في معدلات المشاركة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
تأثير الثورة الشبابية في معدلات المشاركة السياسية	قوي	272	51
	متوسط	133	25
	ضعيف	130	24
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

ويتضح من الجدول (76) أن الغالبية العظمى من الشباب يرون أن الثورة لها تأثير إيجابي في التشجيع على المشاركة السياسية، وزيادة معدلاتها بنسبة (51%)، بينما من يرون أنها ذو تأثير متوسط بنسبة (25%)، ومن يرون عدم تأثير الثورة في مشاركتهم السياسية بنسبة (24%). ويتفق ذلك مع مقابلات المبحوثين الذين أكدوا على وجود تأثير إيجابي للثورة الشبابية في تشجيعهم على المشاركة السياسية وزيادة معدلاتها، وذلك من خلال ارتفاع نسبة المشاركة في التصويت في الانتخابات الرئاسية المبكرة 2012، بالإضافة إلى ظهور العديد من الحركات السياسية التي يتزعمها الشباب، والمشاركة في المسيرات عام 2014.

وبعد رصد مدى التأثير القوي للثورة في زيادة معدلات المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء، سوف نستعرض الأسباب التي أدت إلى زيادة معدل المشاركة السياسية من وجهه نظر شباب جامعة صنعاء بعد الثورة الشبابية من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (77): أسباب زيادة معدل المشاركة السياسية بعد الثورة الشبابية

أسباب زيادة حجم المشاركة السياسية بعد الثورة	التكرار	النسبة المئوية
زيادة الوعي بحقوقهم والقدرة على التغيير في المجتمع	225	42
عدم خوف الشباب من ممارسة الأنشطة السياسية	220	41
ثقافة الشباب حول الحياة السياسية	90	17
الكلي	535	100

المصدر :البحث الميداني2016

يتضح من الجدول رقم (77) اختلاف وجهات نظر الشباب حول أسباب زيادة حجم المشاركة السياسية بعد الثورة وتتمحور في زيادة الوعي بحقوقهم والقدرة على التغيير في المجتمع بنسبة (% 42)، وكذلك عدم الخوف من ممارسة الأنشطة السياسية بنسبة (41%)، وارتفاع معدل الثقافة للشباب حول الحياة السياسية بنسبة (17%).

فيما يتعلق بالمشاركين في المقابلات من حيث إيجابية الثورة في زيادة معدلات المشاركة، كان الوعي هو السبب الرئيسي وراء زيادة المشاركة السياسية، فقد أكد أحد المشاركين في البحث بقوله (م27): "**إن ثورة الشباب والاعتصام في الساحات زادت من المشاركة في الحياة السياسية، حيث زاد الوعي بحقوقنا أكثر مما كان، ونمت عند الشباب الشعور بأهمية المشاركة السياسية، وجعلتهم يشعرون بأنهم قادرين على التغيير في المجتمع**".

وكذلك أكد مشارك آخر (م28): "**أن الثورة الشبابية زادت الجرأة عند الشباب وحرية الرأي والتعبير، وزالت حاجز الخوف لديهم، وعرفتنا بحقوقنا وواجباتنا السياسية، ولا بد من المشاركة في صناعة القرار السياسي وأعطتنا الأمل في التغيير، وبالتالي راح الجميع للمشاركة وشعروا بأن أصواتهم ستأتي بنتيجة وسيختارون الأصلح، لذلك كان هناك إقبال وحشود على الانتخابات الرئاسية المبكرة، وإخراج البلاد من الصراعات والفتن التي أودت بالبلاد إلى الهاوية، وقامت بكسر حاجز الخوف أمام الكثير من الجماهير، وشجعتهم على المشاركة السياسية**".

أما عن أسباب رؤية البعض من العينة بأن بعد الثورة الشبابية لم تزد معدلات المشاركة السياسية وليس لها تأثير قوي. فقد تمثلت الأسباب بعدم جدوى المشاركة، لأن الثورة في اليمن كانت مخططات تتبع أجندات خارجية لتدمير اليمن وسلب سيادته الداخلية، حيث أكد أحد المشاركين بقوله (م29): "**لم تكن الثورة حلاً؛ لأن البلد ذهبت إلى الهاوية بعد التدخل السعودي والمخططات الأمريكية الصهيونية بالحرب على اليمن، فكشفت من جديد عن الوجه الحقيقي لهذا النظام العالمي، وهمجية الرأسمالية المتوحشة التي يشترى فيها ذمم الدول والأنظمة والمنظمات الدولية وكبرى المؤسسات الإعلامية وكل شيء تقريباً، ويضرب عرض الحائط بكل القوانين والأعراف والاتفاقات الدولية والحقوقية، لسبب بسيط،**

وهو الإغراء بالصفقات وبالمال السعودي الخليجي القادر على شراء كل شيء مما أدى إلى انهيار الاقتصاد اليمني".

وأضاف مشارك آخر بقوله (م30): "**لم يكن حلاً لأنها جلبت لنا الحرب، وكان استهداف ممنهج وحرب مدمرة لكل مؤسسات الدولة الحكومية وللبنية التحتية، فالعدوان الهمجي الذي تشنه السعودية ضد الشعب اليمني عدوان مخالف لكل القوانين والمواثيق الدولية، ويتعارض مع كل المبادئ والقيم الدينية والأعراف الإنسانية**".

أي إصلاح سياسي جذري جاد وعميق لا يمكنه النجاح ما لم يرتكز على إصلاح النسق الثقافي المواكب للثورة السياسية، فمعالجة ظاهرة الاستبداد السياسي يكون من الأولى قبل ومع وبعد الإصلاح السياسي، والعمل على معالجة ظاهرة القابلية للاستبداد والقابلية لصناعة الاستبداد، والقابلية للاستعباد والقابلية للاستضعاف، وذلك أن الديمقراطية ليست فقط مؤسسات وقوانين، بل هي مشروع تثقيف في نطاق أمة بكاملها، وفق منهج يشمل الجانب النفسي والأخلاقي والاجتماعي والسياسي، فالديمقراطية ثمرةٌ، شجرتها وعي الأمة، وبدون هذا الوعي، لا ينفع لا الاقتراع ولا البرلمان، فلا يمكن لديكتاتور أن يحكم مجتمع واع وقوي ويقظ[1].

أثبتت النتائج أن الغالبية العظمى من الشباب يرون أن الثورة الشبابية لعام 2011 كان لها تأثير إيجابي في التشجيع على المشاركة السياسية، وزيادة معدلاتها، وأنها كانت بمثابة المحرك القوي لتعزيز قناعة الشباب بالقيم السياسية للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم السياسية. وقد ساهمت في زيادة الوعي وثقافة الشباب حول الحياة السياسية وإدراكهم لأهمية المشاركة السياسية. بينما يري البعض الآخر أن الثورة الشبابية لها تأثير سلبي وعدم جدوى المشاركة، لأن الثورة في اليمن كانت مخططات تتبع أجندات خارجية لتدمير اليمن وسلب سيادته الداخلية، والدخول في معترك أزمة دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وكان استهداف ممنهج وحرب مدمرة لكل مؤسسات الدولة الحكومية وللبنية التحتية، من قبل دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات ضد الشعب اليمني مخالفاً لكل القوانين والمواثيق الدولية، ويتعارض مع كل المبادئ والقيم الدينية والأعراف الإنسانية.

فالثورة اليمنية قبل أن يكتمل نموها دخلت مرحلة مخاض مبكر نتج عنها أزمة ليست محلية فقط، بل إنها توسعت إلى إشراك المحيط الإقليمي في الحرب الداخلية، وانقسام القوى السياسية في اليمن إلى

[1] سلمان أبو نعمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013، ص14.

شرعية وانقلابية من وجهة نظر دولية وأغلبية محلية، ونتج عنها تدخل خارجي إقليمي ودولي في الشأن اليمني، ومن المحتمل أن تتوسع الدائرة للدخول في معترك أزمة دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية.

بالرغم من الآثار الإيجابية للثورات العربية على مفهوم الحرية لدى الشباب، كذلك كان لهذه الثورات وجه سلبي تمثل في خلق بيئة خصبة للخلافات الحزبية والمناطقية والمذهبية في المجتمع اليمني، فزادت لغة التناحر بين الأحزاب السياسية، وبالتالي عززت من الانقسامات السياسية والجغرافية بين أبناء الشعب اليمني.

ولبيان العلاقة بين الثورة الشبابية وبين معدلات المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (78): العلاقة بين الثورة الشبابية والمشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

المجال		المشاركة من خلال العضوية	المشاركة من خلال الانتخابات	المشاركة من خلال العمل المظاهرات والاعتصام والإضراب	المشاركة من خلال المناقشة السياسية والاهتمام السياسي	المشاركة السياسية ككل
الثورة الشبابية	معامل ارتباط بيرسون	.170**	.243**	.255**	.185**	.286**
	مستوى الدلالة	.001	.000	.000	.001	.000

المصدر :البحث الميداني 2016

تشير النتيجة في الجدول رقم (78) عن وجود علاقة ارتباطيه ذات دالة إحصائية بين الثورة الشبابية لعام 2011 وكل مؤشرات المشاركة السياسية للشباب، حيث بلغ معامل ارتباط بيرسون (**.286**) عند مستوى دلالة معنوية (0.00)، وهو ما يشير إلى أن الثورة الشبابية أسهمت في زيادة معدلات المشاركة السياسية للشباب، أي إن الثورة كان لها تأثيرا إيجابياً في زيادة معدلات المشاركة السياسية، أدت إلى زيادة الوعي السياسي في ثقافة المجتمع اليمني، وأحدثت تغيراً اجتماعياً فيه.

ومن هنا تحقق صحة **الفرض السابع**: أسهمت الثورة الشبابية لعام 2011 في زيادة معدلات المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء.

ثانياً: دور الأحزاب السياسية في تعزيز المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

الحزب السياسي يعتبر أحد الأبنية السياسية التي تتيح لأعداد كبيرة من الأفراد فرصة المشاركة السياسية بصورة أكثر دواماً وانضباطاً، وتؤدي هذه المشاركة إما إلى تعزيز القيم السائدة أو غرس قيم جديدة. فهنالك من يرى في الأحزاب أدوات تربوية تساهم في إكساب الفرد الأساليب والقدرات التي تساعده على المشاركة، وقد لا يخلو حزب من لائحة وقواعد تنظيمية خاصة بأسلوب اتخاذ القرار أو أسلوب الحوار المؤدي إلى اتخاذه، ثم قواعد الالتزام الحزبي، خاصة حينما تتعارض توجيهاته كفرد مع توجيهات الجماعة أو الأغلبية، وكثير من هذه القواعد تنطوي على جوانب أخلاقية وتربوية. فالأحزاب عبارة عن

همزة وصل بين المواطنين والحكومة، فهي تتكفل بتحويل الفكر الاجتماعي إلى أسلوب سياسي ملموس حينما تجعل منه برامج محددة تطالب الحكومة بتنفيذها.

تبث الأحزاب السياسية قيما جديدة في نفوس الأفراد، وتكسبهم المزيد من المعارف السياسية. كما تقوم بحشد وتعبئة الجماهير وإقناعهم بجدوى العمل التعاوني وإذكاء روح المبادرة والطموح، وهي تقوم بدور كبير كأداة قوية للتنشئة السياسية، وخاصة لأعضائها ومؤيديها[1].إلا أنها في اليمن تعتبر أحزاباً غير فعالة، بل أصبحت رديفة للنظام السياسي والحزب الحاكم، الأمر الذي يتضمن في دلالته ما يلي:

- غياب الإستراتيجية الواضحة المعالم في نشاطها السياسي المعارض وغياب وعيها بماهية القوى الاجتماعية والسياسية التي يجب أن تعمل وتتحالف معها لتعميق نشاطاتها وجعلها أكثر قوة وتأثير.
- لم تستطع أحزاب المعارضة تقديم رؤى علمية موضوعية لحل عدد من القضايا والمشكلات المجتمعية أو حشد الرأي العام معها في ذلك. أي أن أحزاب المعارضة غير قادرة على تقديم تصور سياسي بديل لسياسة الحزب الحاكم وغير قادرة على حشد الرأي العام وتعبئته، وهي لذلك غير قادرة على التحديد الواضح للآليات الضاغطة على الحكومة من أجل تنفيذ مطالب الرأي العام.
- قصور الوعي السياسي لدى أحزاب المعارضة وعدم تراكم خبرات لديها مع ارتباط ذلك بالصراعات الحزبية الضيقة بين الأحزاب وفي داخل كل حزب.
- أحزاب غير قادرة أن تكون معبرة عن إرادة الشعب فهي لا تجيد فن وآليات التواصل اليومي مع الجماهير ولا تستطيع التوحد معه في قضاياه المهمة ولا حتى استخدامه في الضغط على الحكومة من أجل تبني برامجها أو مطالبها في الإصلاح والتغيير، والتي تعكس مطالب الشعب وقضاياه الحياتية.
- أحزاب غير مؤمنة بالديمقراطية وبحق المجتمع في اختيار حكامه وحكوماته ولذلك فهي تتعامل مع قضايا المجتمع بالموسمية والاقتصار على البيانات الكلامية، وهي أيضا غير قادرة على تعبئة أو حشد القوى الحداثية التي تناضل من أجل مشروع سياسي حديث عنوانه دولة النظام والقانون. هنا نقر بضعف عام لأحزاب المعارضة – كأهم مؤسسات المجتمع المدني – وبأنها غير قادرة على خلق تكتل قوى التحديث والديمقراطية (كتلة تاريخية صاحبة المصلحة في بناء مشروع حضاري يتم من خلاله الولوج إلى التطور الحضاري العالمي[2].

---

[1] كمال المنوفي، مفهوم الثقافة السياسية، دراسة نظرية تأصيلية، مرجع سابق، ص 48.

[2] فؤاد الصلاحي ومحمد المتيمي، الأحزاب السياسية العربية:حالة اليمن، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007 ، ص88.

ويهتم هذا العنصر بمحاولة الكشف عن تأثير الأحزاب السياسية في المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء، ومدى إسهام ما تقوم به تلك الكيانات من دعاية سياسية ومحاولة لاستقطاب الشباب في زيادة نسبة مشاركتهم في الحياة السياسية.

وعند سؤال أفراد العينة عن مدى تأثرهم بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية، كانت إجابتهم متفاوتة كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (79): التأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
التأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية	نعم	129	24
	لا	221	41
	أحيانا	185	35
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

يتضح من الجدول السابق رقم (79) رأي أفراد العينة بمدى التأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية، ووجد أن الغالبية العظمي من أفراد العينة لا تتأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية بنسبة (41%) من إجمالي العينة، بينما الذين يتأثرون بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية بنسبة (% 24)، بينما من يتأثرون إلى حد ما بنسبة (35%).

وذكرت عينة المقابلات عدم فاعلية الدعاية السياسية في زيادة نسبة المشاركة فأجاب أحد المشاركين في البحث (م3): "**لا تؤثر الدعاية السياسية التي تقوم بها الحملات الانتخابية في المشاركة السياسية لان بعض الشباب لا تهتم بتلك الدعاية وما هي إلا مجرد تكاليف من قبل الناخب ودورها ضعيف ولا تساعد في تغيير القناعات من العزوف إلى المشاركة بسبب عدم دراسة جمهورها جيدا وعدم وضع البرامج المتخصصة لحل مشاكل الشباب مع عملية المشاركة**".

وذكر مشارك آخر (م 4): "**لا تؤثر لان الحملات تنظم بعشوائية ولا تستهدف فئات معينة بوعي أو برنامج خاص بهم ولأنها لا تستقطب غير شريحة معينة**".

بدأت الأحزاب باستقطاب الأعضاء المؤيدين لها ولبرامجها من كافة فئات وشرائح المجتمع للانخراط في عضويتها وبالأخص الأحزاب ذات القاعدة الشعبية الواسعة مثل المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الناصري[1].

مما سبق نستخلص من خلال ما قيل أن هناك تأثر ضعيفاً من قبل الشباب بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية، وأن تلك الدعاية لا تزيد من المشاركة الفعلية للشباب، لأن الدعاية لا تستهدف كل

[1] الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص99.

فئات الشعب خاصة الشباب، بالإضافة إلى أنها لا تكون مبنية على دراسة مسبقة للفئات المستهدفة وطرق إقناعهم بأهمية المشاركة.

كذلك يمكن تفسير ضعف الدعاية التي تقوم بها الأحزاب السياسية في التأثير على مشاركة الشباب من خلال ضعف ثقة الشباب بما يقدم من دعاية سياسية وبرامج انتخابية، ورؤيتهم أن ما يقدم من برامج لا يتم تنفيذه على أرض الواقع، حيث كانت الأحزاب والمرشحين دائما يقدمون الوعود أثناء فترات الانتخابات ولا تتحقق تلك الوعود بعد الفوز.

وبسؤال العينة حول مسؤولية الأحزاب السياسية في استقطاب الشباب للمشاركة في الحياة السياسية، يتضح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (80): دور الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية

	درجة الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية
دور الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية	لا	253	47
	نعم	167	31
	إلى حد ما	115	22
	الكلي	535	100

المصدر: البحث الميداني 2016

مما سبق في جدول رقم (80) يتضح أن نصف العينة أجابوا بإن الأحزاب السياسية ليس لها دور في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية بنسبة (47%)، بينما نسبة (31%) من إجمالي العينة يرون أن الأحزاب السياسية لها دور في استقطاب الشباب للمشاركة، بينما من يرى أنها إلى حد ما لها دور في استقطاب الشباب بنسبة (22%).

أن الديمقراطيات الحديثة تنتقص إلى الخبراء التنظيميين، والمصادر المالية لتأجير المستشارين السياسيين والتعاون في إعداد الحملات السياسية[1].

واذا انتقلنا لمعرفة أسباب عدم قدرة الأحزاب بدورها في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية فسوف نلاحظ الأسباب من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم (81): أسباب عدم قدرة الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية

أسباب عدم قيام الأحزاب في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية	التكرار	النسبة المئوية
عدم فاعلية الأحزاب السياسية	120	47
ضعف الدور التحديثي للأحزاب السياسية	60	24
استخدام وسائل تقليدية	43	17

(1) A. Karp. Jeffrey and A. Banducci. Susan."PARTY MOBILIZATION AND POLITICAL PARTICIPATION IN NEW AND OLD DEMOCRACIES". In: Party Politics online: http://ppq.sagepub.com/cgi/content/abstract/13/2/2007

أخرى	**30**	**12**
الكلي	**253**	**100**

المصدر:البحث الميداني 2016

من خلال الجدول رقم (81) عكست الأسباب التي أوردها أفراد العينة بعدم قدرة الأحزاب السياسية في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية، حيث تراوحت الأسباب وفقاً لأراء أفراد العينة، بعدم فاعلية الأحزاب السياسية بنسبة (47%)، يليها ضعف الدور التحديثي للأحزاب السياسية بنسبة (24%) ثم استخدام وسائل تقليدية بنسبة (17%)، ونسبة (12%) بأن الأحزاب السياسية وعودها كاذبة وليست واقعية.

وتعود الأسباب التي أوردها أفراد العينة بعدم قدرة الأحزاب السياسية في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية، وذلك لاستخدام الأحزاب السياسية وسائل تقليدية مستهلكه تفتقد للابتكار والجاذبية؛ لذلك يتم الاستقطاب بوتيرة ضعيفة وغير فعالة. وأساليب الدعاية التي تقوم بها الأحزاب غير مؤثرة لأنها لاتصل أحياناً لكل فئات المجتمع، واعتماد الأحزاب السياسية على تقديم وعود كاذبة للشباب وذلك من أجل كسب أصواتهم ومن أجل أن يرشحوا هذا الناخب ويعطوه صوتهم، وبعد ذلك يكتشفوا أنها مجرد وعود كاذبة.

وكذلك فاعلية الأحزاب السياسية ضعيف جداً، سواء على مستوى الداخل الحزبي نفسه، في أشكالها التنظيمية وممارستها للديمقراطية الداخلية، وضعف الدور التحديثي للأحزاب السياسية فيتمثل بعدم قدرتها على الاستقلال عن القبيلة أو عن المؤسسة العسكرية، كذلك لم تسهم في وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة، أو لا تكون الأحزاب هي المسيطرة عليه، ولا يسمح للخارج السيطرة عليه عبر فرض أجندته وأولوياته تحت الحاجة للدعم، وكذلك الوسائل التقليدية للأحزاب اليمنية مازالت برامجها غير واضحة، ولم تضع العقلانية ليكون الإنسان الفرد هو محور اهتمامها ونشاطها، وتكون الدولة التي ترغب بقيامها هي دولة الحق والقانون والحريات العامة والحقوق الأساسية القائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية.

وبناءً على ما سبق ترى الباحثة أن وسائل التنشئة الاجتماعية تلعب بأبعادها المختلفة من الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق والجامعة ووسائل الإعلام دوراً في المشاركة السياسية الإيجابية والثقة السياسية والكفاءة السياسية، مما قد يدعم الشعور الوطني ويزيد الانتماء للوطن ويعمق الإحساس بالمسئولية نحو المجتمع. وأن هناك تقصيراً واضحاً من جانب مؤسسات التنشئة السياسية نحو خلق مواطن مشارك في الحياة السياسية؛ إذ لا يمكن الحديث عن مشاركة سياسية في ظل فراغ سياسي أسهمت فيه الأسرة، والجامعة، وكافة الأحزاب السياسية وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى الرغم من قصور

عملية التنشئة السياسية، وفي ظل الغياب شبه الكلي للتنشئة السياسية الأسرية فإن الشباب يعتمدون في ظل هذه الحقبة الزمنية على عدة وسائل من أجل زيادة الوعي الثقافي بشكل عام والوعي والمعرفة السياسية بشكل خاص، فإن وسائل الاتصال الاجتماعي الإلكترونية عوضت عن ذلك كثيرا وكان لها الأثر البالغ في تعبئة الشباب للقيام بالثورات، وما يرتبط بها من الدفع بالمواطنين إلى المشاركة السياسية.

وعند سؤال أفراد العينة عن أكثر الكيانات السياسية المؤثرة في المشاركة السياسية كما يوضحها الجدول الآتي:

جدول رقم (82): أكثر الكيانات السياسية المؤثرة في المشاركة السياسية

	المؤسسة	التكرار	النسبة المئوية
أكثر الكيانات السياسية المؤثرة في المشاركة السياسية	الأحزاب السياسية	80	15
	منظمات المجتمع المدني	70	13
	الحركات السياسية	285	53
	كل ما سبق	100	19
	الكلي	535	100

المصدر:البحث الميداني 2016

أكدت نتائج الجدول رقم (82) أن الحركات السياسية أكثر الكيانات تأثيراً في المشاركة السياسية بنسبة (53%)، أما من أجابوا بتأثير كل الكيانات السياسية الثلاثة على المشاركة السياسية للشباب كانت نسبتهم (19%)، بينما نسبة (15%) أكدوا على أن الأحزاب السياسية أكثر الكيانات تأثيراً في المشاركة السياسية، وأكدت نسبه (13%) أن منظمات المجتمع المدني أكثر الكيانات تأثيرا في المشاركة السياسية.

مما سبق نلاحظ أن هناك تقارباً بين دور كل من الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني في التأثير على مشاركة الشباب في الحياة السياسية، إلا أن الحركات السياسية تعد الأكثر تأثيراً، وذلك من خلال النظر إلى انتشار الحركات السياسية على الساحات إبان الثورة الشبابية في عام 2011، وما قامت به تلك الحركات من دعاية للمشاركة.

ويمكن تفسير ذلك يعود إلى قصور برامج التوعية والتوجيه السياسي داخل إطار الجامعة، وتحريم الحزبية فيها، وعليه يمكن القول: إن البيئة المجتمعية اليمنية تحول دون قيام الأحزاب السياسية بدورها المنشود في عملية التنشئة وجعل الثقافة السياسية أكثر ديمقراطية، إذ لوحظ أن المواطن اليمني في وادي والأحزاب في وادي آخر، بما يشير إلى أن الحزبية كفكرة ظلت غريبة على المجتمع، بحيث لم تستطع أن تغريه بتبنيها وهو ما عكسه بصدق تدني مستوى تفاعل المواطن مع الأحزاب القائمة.

ثالثاً: كيفية تنمية قيم المشاركة السياسية للشباب.

وعند سؤال أفراد العينة عن كيفية زيادة قيم المشاركة السياسية بوجه عام فقد أكدت النتائج الآتي:

كانت إجابة أفراد العينة من خلال زيادة تثقيف الشباب ورفع درجة الوعي لديهم بأهمية المشاركة في الحياة السياسية وكانت النسبة (% 20)، بينما من أجابوا أن المشاركة السياسية ستزداد إذا تحققت العدالة والمساواة وتمكين الشباب وإعطائهم درجات أعلى من الثقة بنسبة (% 25)، والذين أجابوا أن تطبيق الشفافية والحرية وتداول المعلومات وإعطاء قدر أكبر من حرية الرأي والتعبير سيزيد من مشاركة الشباب في الحياة السياسية بنسبة (19%)، أما من أكدوا على أن المشاركة السياسية تزيد في حالة استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام للدعاية السياسية، وتثقيف الشباب ورفع درجات الوعي لديه وترسيخ قيم المشاركة السياسية بنسبة (16%)، تليها نسبة (11%) يرون أن توفير السبل اللازمة للمشاركة السياسية من تسهيل الإجراءات القانونية وتوفير مقرات انتخابية أكثر وغيرها يساهم في زيادة المشاركة السياسية للشباب، وأخيرا نسبة (9%) يروا أن زيادة المشاركة السياسية من خلال تنفيذ المرشحين لبرامجهم الانتخابية يزيد من درجة ثقة الشباب في الحياة السياسية وأهمية المشاركة فيها.

شكل رقم (8): كيفية تنمية قيمة المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

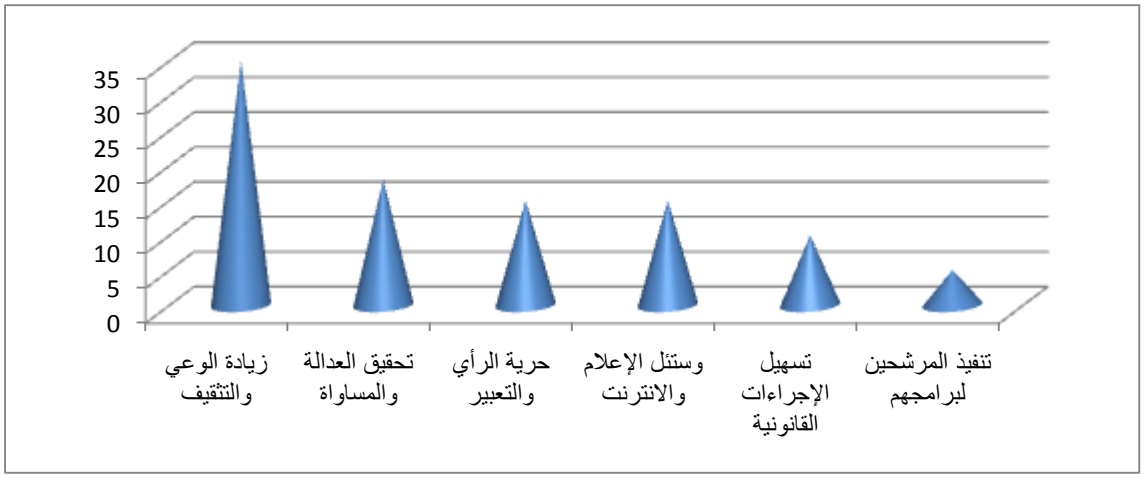

يتضح من الشكل رقم (8) أن زيادة الوعي والتثقيف يعد من أهم العوامل التي من خلالها يمكن تنمية المشاركة السياسية، فلا يمكن أن تكون هناك مشاركة حقيقية وفعالة ومؤثرة بدون وعي وثقافة سياسية.

يعد تنمية المشاركة السياسية عملية متكاملة متشابكة الأجزاء، وإنه لا يوجد جهة واحدة تستطيع القيام بهذا العمل، حيث تقع مسؤولية تنمية المشاركة السياسية على عاتق كل الجهات والمؤسسات والكيانات المتواجدة على الساحة السياسية من حكومة وأحزاب وحركات سياسية ونقابات مهنية وجمعيات تطوعية. ويجب أن يكون هناك تعاون وتكامل بين تلك الجهات للعمل على نشر الوعي والثقافة وقيم المشاركة السياسية وأهمية تلك المشاركة، وعقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية واستخدام كافة وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر تلك القيم، بالإضافة إلى العمل على أخذ التدابير والإجراءات القانونية اللازمة لتسهيل وتسيير عملية المشاركة السياسية. والعمل على تمكين الشباب للتأثير في عملية صنع القرار سواء بتخصيص مقاعد لهم في المجالس المنتخبة والوزارات أو من خلال تنظيم اجتماعات دورية مع ممثلين وقادة للشباب لأخذ أرائهم واقتراحاتهم حول الحياة السياسية.

ومن خلال العرض السابق تبين مساهمة كل من مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، جماعة الرفاق، المؤسسات التعليمية) ووسائل الإعلام، المعرفة السياسية، والثورة في زيادة معدلات المشاركة السياسية للشباب، وتوضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

شكل رقم (9): العلاقة بين من مؤسسات التنشئة الاجتماعية (الأسرة، جماعة الرفاق، المؤسسات التعليمية) ووسائل الإعلام، المعرفة السياسية، والثورة

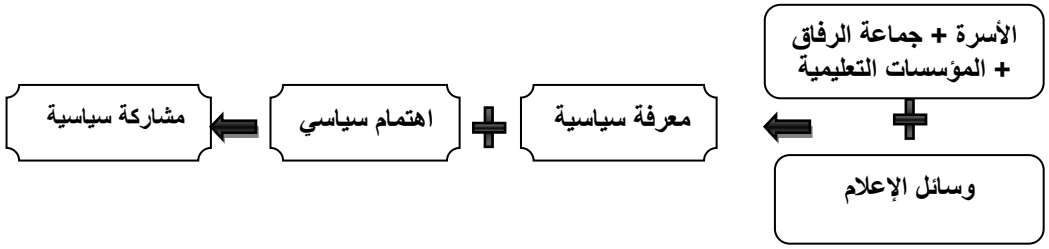

إن الفرد يشارك في العمل السياسي بنسب مختلفة، بناء على تحكم اهتماماته في توجيه سلوكه بالدرجة الأولى، إضافة إلى المناخ السياسي السائد في المجتمع، حيث يسعى إلى المشاركة في مختلف الميادين والمجالات السياسية، انطلاقا لأكثر من دافع، والتي تتراوح بين مصالحه الشخصية أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل، وتنبثق هذه الدوافع بوجه عام من واقع البيئة الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها المواطن ويتعامل معها، أو من خلال احتكاكه المباشر بالعالم الخارجي، فضلاً عن تأثير وسائل الاتصال وما تبثه من رسائل.

خلاصة الفصل

بعد مناقشة العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي للشباب الجامعي في هذا الفصل تتضح مجموعة من الأمور، وهي أن المشاركة السياسية جانب حيوي مهم من المشاركة الاجتماعية العامة، ولذلك لا يمكن تناولها إلا في إطار المشاركة الاجتماعية، وتساهم التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة في تهيئة المناخ السياسي اللازم عند الشباب للمشاركة السياسية، وتتفاعل تلك المؤسسات في أداء أدوارها، ولا تنفصل عن بعضها بداية من الأسرة وجماعة الرفاق، ومرورا بالمؤسسات التعليمية، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى الثورة الشبابية والحركات الطلابية اللتين شكلتا أهم مظهر من مظاهر المشاركة السياسية على اعتبار أنهما نموذج تأثيري على صانعي القرار السياسي.

وقد أثبتت النتائج أن وسائل الإعلام (التلفزيون، وشبكات التواصل الاجتماعي) لها دور كبير في نشر قيم المشاركة السياسية، وأكثر الوسائل تأثيراً على فكر الشباب، وكذلك أظهرت النتائج اهتمام مرتفع لدى الشباب الجامعي اليمني بمتابعة البرامج الإعلامية السياسية وما تعرضه من قضايا وبرامج سياسية وأن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في زيادة الوعي والثقافة السياسية للشباب، وإقناعهم بأهمية المشاركة السياسية.

وأن شبكات التواصل الاجتماعي مصدر هام من المصادر التي يوليها الشباب اهتمام كبير؛ لأنها مرتبطة بحرية الرأي والمشاركة دون خوف وكذلك لسهوله النقاش والحوار فيها، وتؤدي دور كبير في التأثير عليهم من خلال إمدادهم بالمعلومات، أو الدعوة للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة.

كذلك أثبتت النتائج بأن الأسر اليمنية لا تهتم بإعداد أبنائها سياسياً أو تشجيعهم للمشاركة في الحياة السياسية بقدر ما تسعى لتهيئتهم لأدوار اجتماعية أخرى، ويعود السبب في ذلك خوف الأسر على أبناءها من الاعتقالات والقتل.

كما أثبتت النتائج بآن الشباب يتأثرون بأصدقائهم لدفعهم للمشاركة وذلك عن طريق اتخاذ قرار المشاركة في الحياة السياسية، وتقوم تلك الجماعات بإكسابهم اتجاهات ومعتقدات سلوكية جديدة، أو تقوم بتعزيز الثقافة السياسية السائدة لديهم.

أما بالنسبة للنظام التعليمي (الجامعي) في اليمن ضعيف في دعم وممارسة الأنشطة السياسية للشباب، وتفريغ العملية التعليمية من محتواها السياسي والتركيز على المواد الدراسية فقط.

وأثبتت النتائج أن (الثورة الشبابية لعام 2011) أحدثت تغيير في زيادة معدلات المشاركة السياسية للشباب، وذلك من خلال المشاركة في التصويت بالانتخابات الرئاسية وظهور الحركات السياسية، والمشاركة في الاحتجاجات والتظاهرات والاعتصامات. فقد ساهمت في زيادة الوعي وثقافة الشباب حول الحياة السياسية وإدراكهم لأهمية المشاركة فيها.

أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد أثبتت النتائج بضعف دورها في استقطاب معظم أفراد عينة البحث للمشاركة السياسية، وعدم فاعليتها وضعف الدور التحديثي لها، وأن لها تأثيرا ضعيفاً على الشباب بالدعاية التي تقوم بها تلك الأحزاب، وأن تلك الدعاية لا تزيد من المشاركة الفعلية للشباب في الحياة السياسية .

خاتمـــــــــة عامة

أصبحت المشاركة السياسية تكتسي أهمية قصوى في الدول والمجتمعات، فهي عمل إرادي قبل كل شيء، يشارك المواطن في العمل السياسي بنسب مختلفة، بناء على تحكم اهتماماته في توجيه سلوكه بالدرجة الأولى، إضافة إلى المناخ السياسي الذي يسود المجتمع، فإنه يسعى إلى المشاركة في مختلف الميادين والمجالات السياسية، انطلاقا من دوافع كثيرة، تتراوح بين مصالحه الشخصية أو مصالح الطبقة التي ينحدر منها أو الجماعة التي ينتمي إليها وبين التزامه السياسي تجاه المجتمع ككل، وتنبثق هذه الدوافع بوجه عام من القيم السياسية التي تؤثر في استجابة الشباب من خلال المنبهات السياسية، وأيضا من خلال عملية التنشئة السياسية، فهي تشجع على الاهتمام بقضايا المجتمع وممارسة النشاط السياسي، كما أنها تجعل السلوك السياسي امتدادا للسلوك الاجتماعي، ومن ثم تبث القيم السياسية في النفس كقوة محركة نحو العمل والمشاركة السياسية.

وقد سعى البحث إلى الكشف عن طبيعة المشاركة السياسية وواقعها للشباب، ومعرفة القيم السياسية الدافعة للمشاركة، وكذلك معرفة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في غرس تلك القيم السياسية، باعتبار أن طلاب الجامعة يتميزون بأنهم الطلاب الأكثر تعليماً في المجتمع.

وللحصول على بيانات تؤكد المتعلقات النظرية للدراسة تم الاعتماد على المسح الاجتماعي بواسطة المعاينة والإحصائيات الرسمية، عبر اختيار عينة مكونة من (535) مفردة من طلاب وطالبات جامعة صنعاء بتخصصاتها النظرية والتطبيقية، حتى تعكس وحدة بحث ودراسة شاملة لطلاب الجامعة.

أما فيما يتعلق بالوسائل المستخدمة في جمع البيانات فقد تم استخدام مجموعة من الأدوات المنهجية تمثلت في الاستمارة، والمقابلة، وبعض الوثائق والسجلات والتقارير الرسمية، ومن خلال تلك الأدوات المنهجية بالإضافة إلى المقاييس الإحصائية التي قدمت لنا تحليلات إحصائية متنوعة أسهمت في تقديم صورة واقعية لطبيعة المشاركة السياسية للشباب الجامعي في اليمن، وأهم العوامل الدافعة لها. وقد توصلت الباحثة في نهاية البحث استنادا إلى ما كشفته نتائجها، إلى أن مستوى المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء عينة الدراسة متوسط نسبيا. وهو يعكس قدرا لا بأس به من الإيجابية تجاه العملية السياسية الديمقراطية، يوحي إلى أن هناك مستوى وعي سياسي ديمقراطي لدى عينة البحث باعتبارهم نخبة مثقفة. مما يعكس وجود ثقافة سياسية لدى أفراد العينة، وأكثر أبعادها تأثيراً هي القيم السياسية، فكلما زاد مستوى الثقافة السياسية، زاد مستوى المشاركة السياسية لدى أفراد العينة.

ومن خلال البيانات الكمية والكيفية التي تم التوصل إليها تبين أن:

القيم السياسية

إن القيم السياسية تحدد علاقة الفرد بالسلطة السياسية، وهي السلوك الذي يسعى النظام السياسي إلى غرسه في نفوس الشباب، فهي جزءا أساسيا ورئيسيا من الثقافة السائدة في المجتمع.

أثبتت نتائج البحث بأن هناك إيماناً لدى شباب جامعة صنعاء بالقيم السياسية (الحرية، الانتماء،المساواة،المواطنة،السلام) بمستوى عالي. جاء ترتيب أبعاد القيم السياسية حسب وجهة نظر أفراد العينة كما يأتي:

قيمة السلام تحتل المرتبة الأولى للقيم السياسية التي يؤمن بها شباب جامعة صنعاء، وأن الغالبية العظمى لأفراد العينة ينشدون بناء السلام والأمان للبلاد ونشره والنهوض بالوطن، فاليمنيون كانوا وما زالوا يؤملون كثيرا إنقاذ اليمن من وحل الحرب الدائرة في البلد وإخراجها من مستنقع الدماء إلى بر الأمان وتحقيق الدولة المدنية الحديثة. كون اليمن يعيش منذ خمسة أعوام حرب دمرت كل شيء له علاقة بالحياة الإنسانية.

كذلك بينت نتائج البحث بأن قيمة الانتماء تحتل المرتبة الثانية للقيم السياسية، وأن معظم أفراد العينة يشعرون بالفخر والاعتزاز بثورات النضال اليمنية، ورفضهم الهجرة من وطنهم ووطنهم بحاجة إليهم، والعمل على إحياء الوعي بقضايا ومعاناة الشعب اليمني من خلال السلوكيات في الفعاليات الوطنية، وأظهر الشباب استعدادهم للتضحية بأنفسهم في سبيل الوطن والمشاركة في جبهات الدفاع عن الوطن ضد أي قوى خارجية تحاول المساس بالوطن وسيادته الداخلية. وهذه تعتبر نتيجة طبيعية وعقلانية تتماشى مع الفطرة الإنسانية في حب الوطن الذي يمثل البيئة الحاضنة والأطول في حياة الإنسان، فالولاء والانتماء للوطن فضلاً عن كونهما فطرة إنسانية فهما ثقافة مترسخة دينياً واجتماعياً وسياسياً.

كذلك أثبتت النتائج أن قيمة الحرية تحتل المرتبة الثالثة للقيم السياسية، وأن أفراد العينة لديهم إيمان قوي بقيمة الحرية الفكرية والتعبير عن الرأي إذا لم يتعارض مع قناعاتهم في جوانب كثيرة، مع ضرورة التأكيد على ألا تخرج هذه الحرية عن الحدود المسموح بها والتعدي على حقوق الآخرين.

وأن معظم الشباب الجامعي لا يستطيع التعبير عن آرائه بحرية تامة في القضايا السياسية، فكثير من الصحفيين والكتاب تعرضوا للسجن خلال الأعوام السابقة؛ لأنهم تتناولوا بعض القضايا والتجاوزات التي يمارسها النظام، فأي ممارسة لحرية الرأي في الشارع اليمني يُقابل بالقمع والسجن أو بالاغتيالات.

وقد أثبتت النتائج أيضاً أن قيمة المساواة احتلت المرتبة الرابعة، وأن معظم أفراد العينة أظهروا إيمانهم بقيمة المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات كافة، بينما لم يظهروا رغبتهم في مساواة الرجل بالمرأة في الحياة السياسية؛ وذلك لأن اليمن من الدول التي تتصف بغلبة السمات التقليدية، وتتصف بقوة التكوينات القبلية التي لا تقبل وجود المرأة في مراكز صنع القرارات السياسية، وأن الإرث الاجتماعي أو الثقافي لا زال يرى أن المرأة اليمنية جزءًا تابعًا ولاحقًا وليس عنصرًا فاعلاً.

كذلك أثبتت نتائج الدراسة أن قيمة المواطنة تحتل المرتبة الأخيرة، فالأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع اليمني، والفقر لبعض الطبقات يقابله ثراء فاحش لبعض الطبقات، تدفع البعض لتغليب مصلحتهم الخاصة على المصلحة العامة، وعدم الاكتراث بأملاك الدولة، وقد يصل بالبعض لارتكاب جرائم ضد الوطن كاختلاس المال العام، أو التزوير أو الرشوة أو عدم الأمانة أو التخريب وغيرها.

وأثبتت النتائج أنه لا يشكل شباب جامعة صنعاء فئة متجانسة من حيث قيمهم وتكوينهم الاجتماعي.

المشاركة السياسية

إن واقع المشاركة السياسية ليس محدداً لديمقراطية نظام واستبدادية نظام آخر، ولكن توفر الظروف السلمية لاستثبات مشاركة سياسية طبيعية يمثل مؤشراً على وجود تربة ديمقراطية تفسح المجال للرأي والرأي الآخر، يتبلور فيها تنظيم اجتماعي يحقق إمكانية التناوب في السلطة السياسية بناء على احترام تام لسيادة الشعب وقبول ضمني برأي أغلبية الأمة، وهو ما يؤسس لمقومات النظام الديمقراطي. أما فيما يتعلق بواقع المشاركة السياسية لعينة البحث جاء في المرتبة الأولى للمشاركة من خلال **مؤشر الاهتمام السياسي** أشارت نتائج البحث إلى ارتفاع مستوى الاهتمام السياسي لدى المبحوثين بشكل عام بمتابعة القضايا والأحداث السياسية؛ وهذا بطبيعة الحال يعود إلى ما تمر به اليمن من أحداث سياسية متلاحقة، خلف اهتمام سياسي لدى أغلب أفراد المجتمع اليمني على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية الاجتماعية والتعليمية،، حتى وإن لم يكونوا سياسياً.

أما بالنسبة للمشاركة من خلال التظاهرات، والاعتصام، وهو النوع غير التقليدي للمشاركة السياسية، فقد شارك معظم أفراد العينة في النزول إلى الساحات، وعبر شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، تويتر،...) تنديدا بالفقر والبطالة في أوساط الشباب، والفساد الحكومي، ومحاولة لتحقيق العدالة والمساواة والحرية، والإصلاح والتغيير السياسي.

أما بالنسبة للذين لم يشاركوا في الاحتجاجات الشعبية والمظاهرات والاعتصام؛ لرؤيتهم أن تلك النشاطات ليس لها جدوى وخوفهم من الاعتقالات والملاحقات الأمنية، التي طالت الكثير من المشاركين في التظاهرات، والخوف من القتل. وكذلك قناعة المبحوثين بأن التظاهرات والنزول للساحات للاعتصام؛ ما هي إلا مجرد تصفية حسابات بين السلطة وبين والمعارضة وتحولها إلى أجندة سياسية وأطماع حزبية، حولت طاقات الشباب وقدراتهم إلى وقود للحصول على مكاسب سياسية بحتة، ومزايدات لصالح الأحزاب السياسية.، مما أدى إلى أزمة لا نهائية وتدخلات خارجية أودت بالبلاد إلى الهلاك وانهيار اقتصادي شامل.

مؤشر المشاركة من خلال الانتخابات كان بمستوى متوسط أيضاً، فقد شارك معظم الشباب في الانتخابات الرئاسية المبكرة عام 2012؛ لكونها جاءت حدا لأعمال العنف والإضرابات والصراعات بين

الأحزاب والقوى السياسية، وإنقاذ اليمن من وحل الحرب الدائرة في البلد، وإخراجها من مستنقع الدماء إلى بر الأمان وتحقيق الدولة الديمقراطية، وانتخاب الرئيس التوافقي (عبد ربه منصور هادي) بحثًا عن الأمان وإحلال السلام.

أما عدم مشاركة بعض أفراد العينة في الانتخابات الرئاسية المبكرة؛ لأن الانتخابات الرئاسية كانت انتخابات غير تنافسية، فقد كانت بناء على توافق كل القوى والتيارات السياسية الوطنية بهدف نقل السلطة سلمياً، وإخراج البلاد من دوامة العنف والصراعات، وذلك في إطار المبادرة الخليجية التي تضمن لعلي عبد الله صالح وشركائه السياسيين الحصانة من الملاحقة القضائية، كذلك يعتبر الجنوبيون أن الانتخابات الرئاسية هي وسيلة النظام لإقصائهم عن المشاركة في صنع القرارات السياسية. لذا قاطعت تياراتهم تلك الانتخابات.

وفيما يخص **الانتخابات البرلمانية** كانت نسبة إجابة أفراد العينة تكاد تكون متقاربة بين من يصوتون لشيخ القبيلة في عضوية البرلمان، وبين من يصوتون لـ ذوي الكفاءات. فالطلاب الذين يرون التصويت للمرشح ذوي الكفاءة هم الفئة الواعية للمطالبة بالمساواة وتكافؤ الفرص، بينما من يتبعون مرشح القبيلة عادة منهم القبائل الساكنة في الحضر. فالإنسان القبلي غالباً ما يؤثر فيه الولاء لشيخ القبيلة عن ولائه للحكومة المركزية، فالقبيلة تحقق له الأمن الاجتماعي والنفسي، وتسد حاجاته الأساسية، وتذود عنه الاعتداءات، فهي المختص والمنقذ والحامي له، وهو نتاج طبيعي عندما لم يعد القانون هو مصدر القوة وحماية الحقوق.

وفيما يتعلق **بالمشاركة في الاتحادات والأنشطة الطلابية** داخل الجامعة أكد معظم أفراد العينة عدم المشاركة فيها، لقناعتهم بعدم وجود حرية التعبير عن الرأي في الجامعة، وسوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي وذلك لأن هذه الأنشطة تخلق الصراعات الحزبية بين الطلاب، وتأخذ من وقت الدراسة، وأن الجامعة يجب أن تكون لطلب العلم فقط. وهذا يدل على عدم وجود ديمقراطية حقيقية وعدم إحساس الشباب بالفاعلية السياسية.

كذلك أشارت النتائج إلى انخفاض كبير في **انضمام الشباب لعضوية الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني**. وكانت وجهة نظرهم حول الأحزاب السياسية أنها غير فاعلة في الحياة السياسية، وليس لها دور حقيقي على أرض الواقع، وانعدام الديمقراطية داخل البناء الحزبي، وأن الأحزاب لا تعمل إلا لمصالحها فقط. بالإضافة إلى نقص المعلومات حول المنظمات ودورها، وعدم استقلالها السياسي وسيطرة الولاءات العصبية التقليدية عليها، واتجه النظام السياسي والعديد من الأحزاب لاختراقها وتجييرها لصالحها.

أثبتت النتائج أن حجم المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء يختلف حسب خصائصهم الاجتماعية، والدراسية، والمؤسسية.

العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي

المشاركة السياسية في أي مجتمع محصلة نهائية لجملة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والمعرفية والثقافية والسياسية والأخلاقية، التي تتضافر في تحديد بنية المجتمع المعني ونظامة السياسي وسماته، وتحدد نمط العلاقات الاجتماعية والسياسية ومدى توافقها مع مبدأ المشاركة الذي بات معلماً رئيسياً من معالم المجتمعات المدنية الحديثة.

في ما يخص المعرفة السياسية يتضح أن أغلب العينة يرون أن النقاشات السياسية التي تدور بين الناس حول السياسية مفيدة؛ لأن الشخص المتعلم أكثر وعياً ومعرفة بالقضايا السياسية وأشد إحساساً بالقدرة على التأثير في صنع القرار والاشتراك في المناقشات السياسية وتكوين آراء بخصوص الموضوعات والقضايا المختلفة.

كذلك أثبتت النتائج وجود علاقة طردية بين معرفة الشباب بالأحزاب السياسية وتوجهاتها، والانضمام إليها، فبالرغم من ضعف انضمام الشباب للأحزاب بشكل عام فان من انضم من الشباب كان اغلبهم لديهم معلومات ومعرفة عن الأحزاب السياسية وتوجهاتها.

كما أكد الغالبية العظمى على متابعة مستجدات الأوضاع السياسية التي تحدث على الساحة المحلية، فهي أكثر تأثيراً على حياة المواطنين بمعرفة الأضرار المادية والبشرية التي خلفتها الحرب، والأزمات النفسية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اليمني، يليها الاهتمام بمستجدات الأوضاع العربية، ويعود ذلك إلى ما يحتله الوطن العربي من مكانة لدى المجتمع اليمني حيث الاشتراك في اللغة والثقافة والهوية والأزمات التي مرت بها بعض الدول العربية تليها الاهتمام بمتابعة الأوضاع الدولية.

أكدت النتائج أن التلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي هما الوسيلتان الأكثر تأثيرا في فكر شباب عينة البحث. ويعود ذلك إلى الأهمية المباشرة لوسيلة الإعلام (التلفزيون) وسهولة الوصول إليها وتواجدها في كل مكان، ويمكن الإطلاع عليها بسهولة في نقل الحدث السياسي مباشرةً، وكذلك وجود قنوات مختصة بالقضايا السياسية، خاصة في ظل الأوضاع المتأزمة في اليمن وما به من أحداث سياسية متواصلة عن تطورات الحرب ومستجداتها، ونزاعات مسلحة داخلية، والتدخلات الدولية في محاولة إيقاف الحرب العبثية فكل تلك الأحداث تفرض متابعة وسائل الإعلام المختلفة كالتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماع. وأظهر الغالبية من العينة أن لوسائل الإعلام دوراً كبيراً في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية، ورفع الوعي السياسي لديهم. تعرفهم بالشخصيات السياسية من خلال الحوارات والنقاشات وتعرفهم بكل الأحداث والمستجدات السياسية المحلية والعالمية.

ونسبة بسيطة منهم أظهروا أن وسائل الإعلام لها تأثيراً سلبياً من خلال تشتيت أفكار الشباب حول السياسية، وتأخذ من وقت الدراسة.

كذلك أظهرت النتائج أن شبكات التواصل الاجتماعي مصدر مهم من مصادر الأخبار والمعلومات السياسية لدى الشباب، ولكن في بعض الأحيان لا يستطعون متابعة الأخبار عبرها؛ بسبب إغلاق مقاهي الإنترنت أثناء القصف بالصواريخ، بالإضافة إلى العامل الاقتصادي المتمثل بإنخفاض مستوى الدخل الشهري للمبحوثين مقابل الإرتفاع النسبي في تكلفة خدمة الإنترنت في المنازل. وانقطاع التيار الكهربائي المتكرر لساعات عديدة يومياً.

– فالاهتمام الذي يوليه الطلاب بالمواضيع السياسيةعبر شبكات التواصل الاجتماعي مرتبط بحرية الرأي والمشاركة فيها دون خوف، فالمتحزبون منهم تحركهم أحزابهم السياسية للمشاركة السياسية من خلال مواقع شبكات التواصل الاجتماعية. فتمثل مجالا خصبا للتعبير بشكل حر عن الآراء السياسية والانخراط بشكل سهل في مناقشة مجموعة من القضايا التي تهم الرأي العام. فهي توسع حدود الممارسة السياسية، وكسر حاجز التعبير الضيق التي رسختها الدولة عبر احتكار ومراقبة قطاع الإعلام. ولها دور كبير في التأثير على دفع الشباب للمشاركة السياسية من خلال إمدادهم بالمعلومات، أو الدعوة للمشاركة في الأنشطة السياسية المختلفة، واعتمادها على أساليب مختلفة في الدعاية للأحداث السياسية، وإقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية وتوجيه فكرهم وتنمية الوعي السياسي لديهم.

أما عن نوعية القضايا المختلفة التي يحرص الشباب على متابعتها والتفاعل معها هي القضايا السياسية، وهو ما يؤكد أن مواقع الشبكات الاجتماعية عموما يؤثر في نشر القضايا المختلفة وخاصة السياسية منها. فقد أثبتت الدراسات أن فيسبوك كان أداة فعالة ومؤثرة في فوز الرئيس الأمريكي باراك أوباما للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية.

أثبتت النتائج أنه كلما زاد مستوى التعرض للمحتوى السياسي لوسائل الإعلام الحديثة، كلما زادت معدلات المشاركة السياسية للشباب.

كذلك بينت النتائج التأثير الذي تحدثه الأسرة اليمنية على مشاركة أبنائها في الحياة السياسية، حيث أفاد معظم أفراد العينة لا يجدون تشجيعاً من أسرهم على ممارسة الأنشطة السياسية؛ ويعود ذلك أن الأسرة اليمنية لا تهتم كثيرا بإعداد أبنائها في المشاركة السياسية بقدر ما تسعى إلى تهيئتهم لإدوار اجتماعية أخرى، فليست السياسة موضع اهتمام لكثير من الأسر خلال القيام بتنشئة أبنائها. كما أن ثقافة الأسر اليمنية–غالباً – ما تكون ثقافة تقليدية، وذلك نظرا لتفشي الأمية بنسبة لا يستهان بها، ولا سيما في الريف، ومن ثم تدني مستوى الوعي السياسي لدى كثير من الأسر في المجتمع اليمني. كما أن خبرتها مع التغيرات السياسية المتعاقبة والصور السلبية لبعض الممارسات السياسية يجعلها تنشد السلامة وتنأى بأبنائها عن الخوض في العمل السياسي درءاً للمخاطر، فتحرص على جعلهم بعيدين عن السياسة لخوفهم

من الاعتقالات، والتطرف والإرهاب والانفلات الأمني في البلاد. وكذلك الانشغال بتوفير متطلبات الحياة، لأن اليمن أقل الدول نمواً في الاقتصاد، ويعيش جزء كبير من سكان اليمن تحت خط الفقر، لذلك ينشغلون بتوفير سبل العيش لعائلاتهم ما أبعدهم عن الانغماس في الاهتمامات السياسية.

كذلك بينت النتائج تأثر المبحوثين ب أصدقائهم في النشاطات السياسية، فقد أجاب معظم أفراد العينة بأن أصدقاءهم لهم تأثير عليهم في ممارسة النشاطات السياسية. وتتسق هذه النتيجة مع طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في البيئة المجتمعية اليمنية، حيث يلتقي الأصدقاء والزملاء بشكل مستمر في جلسات (القات) الذين يتقاربون معه في أعمارهم وميولهم وهوايتهم وأنماط سلوكهم، والتأثير المباشر بحكم جلوسهم مع بعضهم لساعات طويلة قد تكون أكثر من الجلوس مع الأسرة، وتعتبر جلسات (القات) في اليمن شبه يومية يكتسبون من خلالها اتجاهات ومعتقدات سلوكية جديدة، أو تقوم بتعزيز الثقافة السياسية السائدة من خلال النقاشات وتبادل الآراء والأفكار.

كما أظهرت النتائج ضعف النظام التعليمي الجامعي في اليمن في دعم وممارسة الأنشطة السياسية للشباب، وتفريغ العملية التعليمية من محتواها السياسي.وممارسة السلطة القمع للأنشطة الحزبية، بل ومحاولة تجريم العمل الحزبي في الحرم الجامعي.

وباعتبار طلاب الجامعة هم الفئة المتعلمة والمتميزة التي لها خصوصية تميزها عن غيرها من فئات المجتمع فهم بحاجة إلى نوع من التربية السياسية، بهدف تنمية الوعي السياسي لديهم؛ لأن ضعف الوعي هو بمثابة مؤشر خطير لإيجاد جيل غير واعٍ لا يؤمن بحرية النقد والاعتقاد، مما يؤدي إلى أن يفقد دوره المرجو في النضال من أجل قضية أو فكرة معينة، وتكون المحصلة هي تمحور الطالب حول ذاته أو غيابه في دائرة تيارات فكرية غير مأمونة.

وأثبتت النتائج أن الغالبية العظمى من الشباب يرون أن الثورة الشبابية لعام 2011 كان لها تأثير إيجابي في التشجيع على المشاركة السياسية، وزيادة معدلاتها، وأنها كانت بمثابة المحرك القوي لتعزيز قناعة الشباب بالقيم السياسية للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم السياسية. وقد ساهمت في زيادة الوعي وثقافة الشباب حول الحياة السياسية. بينما يري البعض الآخر أن الثورة الشبابية لها تأثير سلبي وعدم جدوى المشاركة، لأن الثورة في اليمن كانت مخططات تتبع أجندات خارجية لتدمير اليمن وسلب سيادته الداخلية، والدخول في معترك أزمة دولية اقتصادية واجتماعية وسياسية. وكان استهداف ممنهج وحرب مدمرة لكل مؤسسات الدولة الحكومية وللبنية التحتية، من قبل دول التحالف بقيادة المملكة العربية السعودية، ودولة الأمارات ضد الشعب اليمني.

بالنسبة للأحزاب السياسية أثبتت النتائج ضعف دورها في استقطاب معظم أفراد عينة البحث للمشاركة السياسية، وعدم فاعليتها وضعف الدور التحديثي لها، يتمثل بعدم قدرتها على الاستقلال عن

القبيلة أو عن المؤسسة العسكرية، كذلك لم تسهم في وجود مجتمع مدني مستقل عن الدولة، كذلك الوسائل التقليدية للأحزاب اليمنية مازالت برامجها غير واضحة، ولم تضع العقلانية ليكون الإنسان الفرد هو محور اهتمامها ونشاطها، وتكون الدولة التي ترغب بقيامها هي دولة الحق والقانون والحريات العامة والحقوق الأساسية القائمة على التعددية الحزبية والديمقراطية.

وفيما يتعلق بآراء الشباب حول أهم العوامل التي من خلالها يمكن تفعيل المشاركة السياسية فقد كانت إجابة أفراد العينة من خلال زيادة تثقيف الشباب ورفع درجة الوعي لديهم بأهمية المشاركة في الحياة السياسية، وتحقيق العدالة والمساواة وتمكين الشباب وإعطائهم درجات أعلى من الثقة، وإعطاء قدر أكبر من حرية الرأي والتعبير سيزيد من مشاركة الشباب في الحياة السياسية، وأن المشاركة السياسية تزيد في حالة استخدام الإنترنت ووسائل الإعلام للدعاية السياسية وتثقيف الشباب ورفع درجات الوعي لديه وترسيخ قيم المشاركة السياسية، وأن توفير السبل اللازمة للمشاركة السياسية من تسهيل الإجراءات القانونية وتوفير مقرات انتخابية أكثر وغيرها. كما أن زيادة المشاركة السياسية من خلال تنفيذ المرشحين لبرامجهم الانتخابية يزيد من درجة ثقة الشباب في الحياة السياسية وأهمية المشاركة فيها.

التوصيات

بناء على النتائج المتوصل إليها في الدراسة وفق المعالجة النظرية والميدانية، نقدم التوصيات الآتية:

- ضرورة تكثيف الأبحاث والدراسات الأكاديمية والاجتماعية المتخصصة حول تأثير القيم السياسية في المشاركة السياسية للشباب اليمني على نطاق أوسع بما يسمح بتعميم النتائج ومقارنتها.
- إنهاء الحرب الدائرة في اليمن على وإنهاء جميع مظاهر التسلح، والبدء بشكل عاجل بمعالجة الأوضاع الإنسانية للشعب اليمني ليلمس المواطن شيئا من الاهتمام. ومن ثم الوصول إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي بدونهما لا يمكن أن تتحقق التنمية.
- توطيد الممارسة الديمقراطية وتقوية التماسك الوطني، والانفتاح على المواثيق والقيم العالمية حقوق الإنسان، دولة الحق والقانون، قيم الحرية والمساواة بين الجنسين...) مع الحفاظ على الأصول العامة والخاصة للمجتمع اليمني التي تعطي القيمة المستحقة للتنوع الثقافي. وإرساء آليات المشاركة الديمقراطية للسكان في تسيير مدنهم وأحيائهم، ودفعهم نحو ممارسة حقوقهم الدستورية ونشرها على مستوى الحضر والريف بما يخلق وعي سياسي لدى جميع فئات المجتمع وخاصة في الريف.
- الاهتمام بمادة البرامج المقدمة من خلال وسائل الإعلام التقليدية والعصرية وجعلها أكثر ثراء وتركيزا على تنمية القيم السياسية الديمقراطية للمواطن اليمني. وخاصة النشء الصاعد.
- الاهتمام بمضمون المناهج التعليمية عبر مختلف أطوار التعليم،من أجل رفع مستوى المعرفة السياسية، وتوعية الفرد بأهمية المشاركة السياسية، الأمر الذي يرفع في المقام الأول من مستوى الاهتمام السياسي لديهم. والذي ينعكس بدوره إيجابا على مستوى المشاركة.
- إعادة بناء اقتصاد تنافسي قوي واعتماد سياسة اقتصادية تستفيد من القاعدة الديموغرافية للمجتمع اليمني ومعالجة مشكلة العملة المنهارة وغلاء الأسعار، وفتح المجال الأمن للشركات والمصانع المتوقفة عن العمل للعودة للإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة، واستغلال الموقع الاستراتيجي لليمن والشريط الساحلي الكبير، والثروات الطبيعية بمختلف أنواعها والحفاظ على الموروث الحضاري والمواقع الأثرية لاستقطاب السياح وتوفير الأمن لهم لما لهذه المجالات من عائد اقتصادي هام يسهم في تقليص مشكلة البطالة والفقر. وتمكين رؤوس الأموال المحلية من الاستثمار الداخلي عن طريق التشجيع وإعطائها بعض الامتيازات الضريبية والجمركية.

- توفير المزيد من الدعم السياسي والقانوني للآليات المؤسسية المعنية للنهوض بأوضاع المرأة وخاصة الحكومية منها التي تسعى إلى تطبيق هذه المداخل الفكرية الفلسفية الحساسة الاحتياجات النوع الاجتماعي والتنمية والتمكين لمساعدتها على التطور والتحسين المستمر لسياستها وبرامجها وأنشطتها بما يخدم احتياجات المجتمع والتنمية الشاملة في المرحلة المقبلة.
- العمل على تثقيف الشباب ورفع درجة الوعي لديهم بأهمية المشاركة في الحياة السياسية. من خلال عقد الندوات والمؤتمرات والدورات التدريبية التي تسعى لنشر الثقافة السياسية بين الشباب.
- توحيد جميع القوي نحو البناء الوطني وترك الخلافات السياسية لأنه مهما كان النظام المطبق فإن التوافق وعدم وجود انشقاقات يعتبر مقياسا من مقاييس النجاح والتطور، ولا يكون ذلك إلا باحترام القانوني واحترام حقوق الأقليات، ودعم الهوية اليمنية المشتركة.
- إتاحة الأحزاب الفرص لدى الشباب لتتولى مناصب قيادة الحزب وإشراكهم في صنع القرار.

وفي نهاية عرض تحليل النتائج وتفسيرها تأمل الباحثة أن تفتح نتائج هذه الدراسة المجال إلى مزيد من الدراسات إذ إن هذه النتائج لا يمكن أن تعد نهائية أو عامة، بل إنها في حقيقة الأمر مرتبطة بنوع العينة التي طبقت عليها الدراسة وحدودها، ولهذا يكون من المفيد توسيع نطاق البحث ليشمل قطاعات مختلفة من المجتمع اليمني والمجتمعات العربية الأخرى، وإجراء المقارنة بينهما لتحقيق الفائدة المرجوة. فالمشاركة السياسية لا تقتصر على مجموعة من الأفكار والقيم والمبادئ النظرية فقط لكنها قد تتعدى ذلك إلى الجانب العملي المتعلق بالسلوك والممارسة، والذي يقتضي وجود مجموعة من الركائز أو الأسس المؤسسية التي تكفل وتعمل على تنظيم عملية المشاركة السياسية، وتنقلها من الجانب الفكري إلى الجانب التطبيقي، أي نقلها من الفكر إلى الممارسة؛ لذلك نقول بأن هذا العمل هو مجرد لبنة صغيرة لمشروع بحث طويل الأمد يحتاج إلى المزيد من التعمق في الأطر النظرية التي تناولت المشاركة السياسية، وفي ضوء ما انتهت إليه هذه الأطروحة تقترح الباحثة تعزيزها بأبحاث أخرى حول:

- الحراك السياسي في اليمن وعلاقته بالأحزاب السياسية .
- المشاركة السياسية وعلاقته بالوعي السياسي للمجتمع اليمني.
- المشاركة السياسية في ضوء المتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أبراش، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، مطبعة المنارة، غزة، 2011.
2. إبراهيم، حسن توفيق، الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2014.
3. أبو أصبع، بلقيس أحمد، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية على اليمن وبلدان أخرى، ط الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
4. أبو الغار، إبراهيم، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1979.
5. أبو حليقة، سعيد، تطور الفكر الاجتماعي في علم الاجتماع، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، جامعة الدول العربية، 1999، القاهرة.
6. أبو صالح، محمد صبحي، الطرق الإحصائية، ط 2، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
7. أبو طالب، حسن، الوحدة اليمنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994.
8. أبو عامود، محمد سعد وآخرون، السياسة بين النخبة والمحاكاة، ط 1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
9. أبو غانم، فضل على، البنية القبلية في اليمن بين الاستقرار والتغيير، ط 2، دار الحكمة اليمانية، صنعاء، 1991.
10. أبو غانم، فضل علي، القبيلة والدولة في اليمن، دار المنار، القاهرة، 1990.
11. أبو نعمان، سلمان، أسئلة دولة الربيع العربي نحو نموذج لاستعادة نهضة الأمة، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2013.
12. أبو علام، رجاء محمود، مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية، ط3، دار النشر للجامعات، القاهرة، 2001.
13. أحمد، عز الدين سعيد، المشاركة السياسية للمرأة اليمنية، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، اليمن، 2003.
14. الأصمعي، محمد، سليم، محروم، الإعلام التربوي والشراكة المجتمعية المعاصرة من المجاميع إلى التطبيق، دار الفجر،القاهرة، 2005.
15. الباز، داوود، حق المشاركة في الحياة السياسية،الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2003.

16. الباز، راشد بن سعد، "أزمة الشباب الخليجي واستراتيجيات المواجهة"، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 2005.
17. التكلاوي، أحمد، مدخل لدراسة المشكلات الاجتماعية، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، 1989.
18. الجوهري، عبد الهادي، العولمة والانتماء الوطني حالة مصر وأثرها في المجتمع والدولة، الإمارات العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2002.
19. الحمداني، قحطان أحمد، المدخل إلى العلوم السياسية، دار الثقافة، مصر، 2012.
20. الحوراني، محمد عبد الكريم، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ط1، دار مدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
21. الزيات، السيد عبد الحليم، التنمية السياسية، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
22. الزيود، ماجد، الشباب والقيم في عالم متغير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
23. الساعاتي، حسن، ولطفي، عبد الحميد، دراسات في علم السكان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1981.
24. السيد النجار، أحمد، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2005م.
25. الشرجبي، عادل مجاهد، الدور السياسي للقبيلة في اليمن، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، صنعاء، 2009.
26. الشرجبي، عادل، الكتلة التاريخية لثورة الحرية والتغيير في اليمن من التشكل إلى التفكك، من كتاب الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة العربية الأولى، 2013.
27. الشرجبي، قائد نعمان، الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ط1، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
28. الشرجبي، قائد نعمان، القرية والدولة في المجتمع اليمني، دار التضامن، بيروت، 1990.
29. الشعبي، مجاهد، الثقافة السياسية اليمنية، محددات المفهوم ونطاق التأثير، الهيئة العامة للكتاب، الطبعة الثانية، اليمن، صنعاء، 2012.
30. الشيمي، محمد نبيل، محددات المشاركة السياسية، الحوار المتمدن، العدد 2551، فبراير 2009.
31. الصايدي، أحمد قائد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، دار الصداقة للطباعة والنشر، بيروت، 1992م.

32. الصلاحي، فؤاد، والمتيمي، محمد، الأحزاب السياسية العربية: حالة اليمن، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، 2007.
33. الصوفي، عبد الجليل، جغرافية الانتخابات في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 2004.
34. الصيفي، خالد، صورة الأحزاب السياسية بمرآة الرأي العام، المركز العربي للنشر الأكاديمي، جامعة صنعاء، 2012.
35. الظاهري، محمد محسن، المجتمع والدولة : دراسة لعلاقة القبيلة بالتعددية السياسية والحزبية في الجمهورية اليمنية ، القاهرة مكتبة مدبولي ، 2004 ، ط1.
36. العبودي، فلاح مطرود، طبيعة السلطة العامة وأثرها في المشاركة السياسية، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2015.
37. العروى، عبد الله، مفهوم الحرية، ط 5، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993.
38. العزاوي، سامي مهدي، مفهوم المواطنة لدى الشباب العراقي، جامعة يالى، مركز أبحاث الطفولة والأمومة.
39. العزي، السويم، المفاهيم السياسية المعاصرة ودول العالم الثالث، دراسة تحليلية نقدية،المركز الثقافي العربي، بيروت،1987.
40. العشملي، محمد أحمد، الوحدة والصراع السياسي: دراسة في تكوين اليمن الحديث 1820-2004، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2006.
41. العليمي، رشاد محمد، القضاء القبلي في المجتمع اليمني، دار الوادي للنشر والتوزيع، صنعاء.
42. العمر، معن خليل، التنشئة الاجتماعية، دار الشروق للنشر، القاهرة، 2009.
43. العمري، أحمد سويلم، معجم العلوم السياسية الميسر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1985.
44. العولقي، نهال ناجي، دور النساء في التحول السياسي في الجمهورية اليمنية (التحديات والمنجزات)، بيروت، مركز نظرة للدراسات النسوية، 2015.
45. الغول، صلاح مصطفى، منهجية العلوم الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، 1984.
46. القيعي، محمود، ثقافة الحوار، ط1، القاهرة، مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراما، 2008.
47. الكميم، عبد العزيز، الوحدة اليمنية، دراسة في عوامل الاستقرار والتحديات، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء، 1996.

48. اللقاني، أحمد حسين، علي الجمل، معجم المصطلحات التربوية المعرفية في المناهج وطرق التدريس، ط3، عالم الكتب، القاهرة، 2003.
49. المالكي، أمجد، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المفاهيم الأساسية، ط2، تيمل للطباعة والنشر، مراكش، 1994.
50. المانع، إلهام، الأحزاب والتنظيمات السياسية في اليمن 1993 1948: دراسة تحليلية، كتاب الثوابت، صنعاء، 1994.
51. المحيا، مساعد بن عبد الله، القيم في المسلسلات التلفزيونية، دار العاصمة، السعودية، 1994.
52. المدحجي، ماجد، ثورة الشباب ومحدداتها وآفاقها المستقبلية، من كتاب الثورة اليمنية – الخلفية والآفاق، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (مجموعة مؤلفين)، بيروت، 2012.
53. المشاقبة، تيسير، الثورات العربية وأثرها على إسرائيل، دائرة المطبوعات والنشر، 2011.
54. المكي، هشام، الإعلام الجديد وتحديات القيم، الطبعة الأولى، طوب بريس، الرباط، 2014.
55. الملاحي، فؤاد عبد الجليل، معوقات الانتقال إلى نظام ديمقراطي في اليمن، لماذا انتقل الآخرون إلى الديمقراطية وتأخر العرب، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
56. المنوفي، كمال، أصول النظم السياسية المقارنة، ط 1، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.
57. المنوفي، كمال، الثقافة السياسية للفلاحين، تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية، ط 1، دار ابن خلدون، بيروت، 1980.
58. المنوفي، كمال، حقيقة التعددية السياسية في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1998.
59. النابلسي، هناء حسني، دور الشباب الجامعي في العمل التطوعي والمشاركة السياسية،الجامعة الأردنية، الأردن، 2006.
60. الهمالي، عبد الله، أسلوب البحث العلمي وتقنياته، ط3، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1994.
61. الوشلي، يحيى أحمد، اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة، ط1، الشرق للطباعة، صنعاء، 2007.
62. أنجلر، نادية، اقتراح حول سياسة عامة خاصة بقطاع الشباب في محافظة رام الله والبيرة، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، 2001.
63. بدوي، أحمد زكي، معجم العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت، 1986.
64. بدوي، عبد الرحمن، مناهج البحث العلمي، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

65. براندون، جيمس، الحرب في اليمن، منشور تابع لمؤسسة جيمس تاون للأبحاث واشنطن2015، ترجمه أحمد عيد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
66. بركات، حليم، المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
67. بشير المغربي، محمد زاهي، الديمقراطية والإصلاح السياسي: مراجعة عامة للأدبيات، منشورات جامعة قارينوس ، ط2، 1998.
68. بوتومور، توم، علم الاجتماع السياسي، ترجمة :وميض نظمى، دار الطليعة، ط1، بيروت، 1986.
69. بونفوا، لوران وباربيه، مارين، المجتمع المدني والديمقراطية في اليمن المعاصر، في: الربيع العربي "ديناميات الثورات العربية الجديدة ومآلاتها"، مدارات إستراتيجية، صنعاء: مركز سبأ للدراسات الإستراتيجية، العدد السابع والثامن، يناير – أبريل 2011.
70. بيومي، علي محمد، دور الصفوة في اتخاذ القرار السياسي، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2004.
71. تاج الدين، أحمد سعيد، الشباب والمشاركة السياسية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، القاهرة، 2010.
72. ترانسفيلد، مرايكا، التغيرات النخبوية والتعبئة الاجتماعية في العالم العربي، المعهد الألماني لشؤون السياسة والأمن الدوليين، ترجمة أحمد عيد، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2016.
73. ثابت، أحمد، التنشئة السياسية للطفل المصري، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1996.
74. جابر، صالح محمد، سيكولوجية التنشئة الاجتماعية، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2004، القاهرة.
75. جروندونا، ماريانو، دراسة الأنماط الثقافية للتطوير الاقتصادي في الثقافات وقيم التقدم، تحرير لورنس هياريزون وصامويل هنتنجتون، ترجمة: شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
76. جلبي، علي عبد الرزاق، تصميم البحث الاجتماعي،الأسس والاستراتيجيات، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
77. جمعة، سعد، الشباب والمشاركة السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986.
78. جينز، أنطوني، علم الاجتماع، ترجمة: فايز، ط4، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

79. حافظ، إبراهيم، الاتجاهات النفسية للشباب، قراءات في علم النفس الاجتماعي في البلاد العربية،الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1965.
80. حسن، إسماعيل محمود، التنشئة السياسية دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997.
81. حسن، عمار علي، النص والسلطة والمجتمع القيم السياسية في الرواية العربية، ط4، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2002.
82. حفظي، إحسان، علم اجتماع التنمية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2001.
83. حلمي منير، أحمد، ثلاث نظريات في تغيير الاتجاهات، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977.
84. حليمي، عبد القادر، مدخل إلى الإحصاء، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994.
85. حمزة حسن، بركات، علم النفس السياسي، الطبعة الأولي، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2011.
86. خضر، لطيفة إبراهيم، دور التعليم في تعزيز الانتماء، عالم الكتب، القاهرة، 2000.
87. خطاب، سمير، التنشئة السياسية والقيم، أيترك للنشر والتوزيع، مصر الجديدة، القاهرة 2004.
88. خلف، أمل، التنشئة السياسية لطفل ما قبل المدرسة: تطبيقات وأنشطة تربوية، ط 1، عالم الكتب، القاهرة، 2006.
89. خليفة، عبد اللطيف محمد، ارتقاء القيم: دراسة نفسية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1992.
90. خيري، حافظ، سيكولوجية الانتماء، دار الشرق الأوسط للطباعة والنشر، القاهرة، 1986.
91. دالتون، رسل جيه، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية، ط1، (ترجمة: أحمد يعقوب المجدوبة ومحفوظ الجباري)، دار البشير، الأردن، 1996.
92. داوسن، ريتشارد وآخرون، التنشئة السياسية: دراسة تحليلية، ترجمة مصطفي عبد الله أبو القاسم خشيم، محمد زاهي المغربي، ط2، منشورات جامعة قارينوس، بنغازي، 1998.
93. درويش، محمد أحمد، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني، عالم الكتب، ط 1، القاهرة، 2009.
94. دليل جامعة صنعاء، التعليم الجامعي الحكومي، الجمهورية اليمنية، 1997.
95. دياب، فوزية ،القيم والعادات الاجتماعية، بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية،دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
96. دينكن، ميشل، معجم علم الاجتماع، ترجمة: إحسان الحسن، دار الطليعة، بيروت، 1986.
97. رايت، مايمز، الخيال العلمي الاجتماعي، ترجمة :عبد الباسط عبد المعطي، عادل اليواري، دار المعرفة الجامعية،1987 الإسكندرية.

98. ربيع، حامد، نظرية القيم السياسية، نهضة الشرق للطباعة والنشر، القاهرة، 1974.
99. رمضان، نوال سليمان، التنشئة الاجتماعية والقيم السياسية لدى الطفل المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
100. زايد الطيب، مولود، التنشئة السياسية ودورها في تنشئة المجتمع، المؤسسة العربية الدولية للنشر، عمان، 2001.
101. زايد، أحمد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، مكتبة الأنجلو، المصرية، القاهرة، 2001.
102. زهران، حامد، علم النفس الاجتماعي، ط 4، عالم الكتب، القاهرة، 1975.
103. ساقور، عبد الله، محاضرات في التنمية بالمشاركة، منشورات جامعه باجي مختار، عنابه، 2008.
104. سالم، نادية، التنشئة السياسية للطفل العربي، دراسة تحليلية لمضمون الكتب المدرسية، المستقبل العربي، العدد51، القاهرة، 1983.
105. سعادة، أحمد، مناهج الدراسات الاجتماعية، دار العلم للملايين، بيروت، 1984.
106. سلاطنية، بلقاسم، الجيلالي، حسان، منهجية العلوم الاجتماعية،دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
107. سليم، مريم، الساعاتي، سامية، الشباب العربي والتغيرات الاجتماعية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
108. شرف محمد، عبد الرحمن، الولاء الوطني والموسمي، ط1، أكاديمية شرطة دبي، معهد التدريب، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
109. شفيق، حسنين، الإعلام التفاعلي، دار الفكر، القاهرة، 2008.
110. شفيق، محمد، البحث الاجتماعي، الأسس والخطوات المنهجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2000.
111. شقدم، كاترين، انتفاضة الحوثيين في اليمن، ترجمة ميرفت السباعي، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، بيروت، 2015.
112. شلبي، علاء، الإعلام وحقوق الإنسان،ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، 2004.
113. طلعت محمود، منال، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
114. عبد الباري، إسماعيل حسن، الديموجرافيا الاجتماعية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، 2000.
115. عبد الباقي، زيدان، قواعد البحث الاجتماعي، الطبعة الثانية، مكتبة السعادة، القاهرة، 1974.

116. عبد الباقي، شمسان، حرية تكوين الجمعيات في الجمهورية اليمنية، ط 1، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، الجمهورية اليمنية، 2008.
117. عبد الجواد، مصطفى خلف، قراءات معاصرة في علم الاجتماع، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.
118. عبد الحافظ، محمد، المواطنة حقوق وواجبات، مركز باعت للدراسات الحقوقية والدستورية، القاهرة، 2007.
119. عبد الحميد راتب، نجلاء، الانتماء الاجتماعي للشباب المصري، دراسة سوسيولوجية في حقبة الانفتاح، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 1999.
120. عبد الرحمن، عبد الله محمد وبدوي، محمد علي، مناهج وطرق البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
121. عبد الرحمن، محمد، نظريات الشخصية، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، 1998.
122. عبد العال، طارق، "الحق في المشاركة السياسية"، دار الحكمة، القاهرة، 2003.
123. عبد الفتاح، إسماعيل، التنشئة السياسية للطفل، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، 1977.
124. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، القيم السياسية في الإسلام، دارالثقافة للنشر، القاهرة، 1993.
125. عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح، معجم مصطلحات عصر العولمة، سياسية اقتصادية اجتماعية نفسية إعلامية، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2004.
126. عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
127. عبد المجيد، محمد سعيد وآخرون، الآثار الاجتماعية للإنترنت على الشباب، دار المصطفي، القاهرة، 2003.
128. عبد المجيد، وحيد، التطور الديمقراطي في مصر (البرلمان والأحزاب والمجتمع المدني في الميزان)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2003.
129. عبد الوهاب، طارق محمد، سيكولوجية المشاركة السياسية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1999.
130. عبد الوهاب، محمد رفعت، الأنظمة السياسية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2004.
131. علوي، هدى علي، واقع المرأة اليمنية (الفرص والتحديات)، مركز المسار للدراسات، دبي، 2016 .
132. علي، ليلى، الشباب والمجتمع أبعاد الاتصال والانفصال، المكتبة المصرية، مصر، 2004.

133. عليوة، السيد، محمود، منى، مفهوم المشاركة السياسية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، موسوعة الشباب السياسية، القاهرة، 2000.
134. عمر، أحمد محمد وآخرون، المقياس النفسي والتربوي للقيم، دار المسيرة، عمان، 2010.
135. عناني، ختام، طربية، محمد عصام، التربية الوطنية والتنشئة السياسية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
136. غانم، السيد عبد المطلب، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية، ط 3، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2000.
137. غانم، عبد الكريم، الوعي السياسي في المجتمع اليمني، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016.
138. غيث محمد، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
139. غيث، محمد عاطف وآخرون، مجالات علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1982.
140. فرح، محمد سعيد، لماذا؟ وكيف؟ تكتب بحثا اجتماعيا، ط1، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2002.
141. فهمي، محمد سيد، المشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة في العالم الثالث، دار الوفاء للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
142. فؤاد، رأفت، الثورات العربية وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، جامعة النجاح، فلسطين، 2015.
143. فؤاد، عاطف أحمد، علم الاجتماع السياسي، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية، 1995.
144. فوزي، صلاح الدين، البرلمان: دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994.
145. قاسم، حجاج، العالمية والعولمة نحو عالمية تعددية وعولمة إنسانية، ط1، نشر جمعية التراث، الجزائر–غرداية، 2003.
146. قباري، إسماعيل، علم الاجتماع الثقافي ومشكلات الشخصية في البناء الاجتماعي، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1982.
147. قباري، محمد إسماعيل، مناهج البحث في علم الاجتماع التربوي، مواقف واتجاهات معاصرة، دار المعرفة، الإسكندرية، 1983.
148. قدري، حنفي، علم النفس والسياسة في مصر، الموسم الثقافي لرابطة الأخصائيين النفسيين المصرية، القاهرة، 1986.

149. قطب، سيد، معالم في الطريق، دار الشروق، بيروت، 1982.
150. قناوي، هدى، الطفل وتنشئته وحاجاته، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991.
151. قنصوه، صلاح، نظرية القيمة في الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، 1981.
152. كريم، حسن وآخرون، الربيع الديمقراطي، ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات شبكة العربية لدراسة الديمقراطية، شرق الكتاب، الطبعة الأولى، 2013.
153. لطفي، بركات أحمد، القيم التربوية، دار المريخ، القاهرة، 2011.
154. لطفي، طلعت إبراهيم، أساليب وأدوات البحث الاجتماعي، دار غريب، القاهرة، 1995.
155. ليلة، علي، الشباب العربي: تأملات في ظواهر الأحياء الديني والعنف، القاهرة، دار المعارف، 1993.
156. ليلة، علي، المجتمع المدني العربي، قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2007.
157. ليلة، علي، ثقافة الشباب ومظاهرالانهيار ونشأة الثقافات الفرعية، دراسات مصرية في علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2002.
158. مترسكي، الإسكندر، الحرب الأهلية في اليمن: صراع وآفاق متباينة، تقييم حالة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، سبتمبر 2015.
159. محمد الحسن، إحسان، طرق البحث الاجتماعي، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 1997.
160. محمد حسن، عبد الباسط، أصول البحث الاجتماعي، ط 12، مكتبة وهبه، القاهرة، 1998.
161. محمد، علي عبد المعطي، الفكر السياسي الغربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.
162. محمد، محمد علي، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1999.
163. محمد، محمد علي، عبد المعطي، علي، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
164. مديرية الدراسات والمعلومات، الربيع العربي: (المفهوم– الأسباب– التداعيات)، دائرة المطبوعات والنشر، عمان، الأردن، 2012.
165. مرسي، محمد صالح، الحريات السياسية في المجتمع المتحضر، مطبعة السلوان، القاهرة، 1992.

166. مصطفى، فهيم، مدرسة المستقبل ومجالات التعليم عن بعد، استخدام الإنترنت في المدارس والجامعات وتعليم الكبار، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005.
167. مكرم عبيد، منى، المواطنة، مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، المركز الدولي للدراسات الإستراتيجية والمستقبلة، القاهرة، 2006.
168. منسي، صلاح، المشاركة السياسية للفلاحين، دار الموقف العربي، القاهرة، 1984.
169. مهنا، محمد نصر، تطور النظريات والمذاهب السياسية، ط1، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006.
170. مورسيف، ستانلي، الحرية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2012.
171. نصار، كريستين، الإنسان والجغرافيا، دار النشر (بدون)، طرابلس، 1991.
172. نور، محمد، النظام الديني، ط 4، مكتبة العبيكان، الرياض، 1999.
173. نولندزي، هول، نظريات الشخصية: ترجمة فرج أحمد وقدري حنفي ولطفي فطيم، دار المشاريع للنشر، القاهرة، 1978.
174. وايامز، رايموند، الثقافة والمجتمع (1780– 1950) ترجمة: وجيه سمعان، مراجعة محمد فتحي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
175. وطفه، علي أسعد، الشريم، سعد، الفعاليات الديمقراطية ومظاهرها في جامعة الكويت: آراء عينة من الطلاب والهيئة التدريسية في مستوى الأداء الديمقراطي لجامعة الكويت، بيروت، في الكتاب الجماعي: الديمقراطية والتربية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
176. يوسف، أسعد، الانتماء وتكامل الشخصية، مكتبة غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، 1992

الأطاريح والرسائل الجامعية:

1. أبو الجديان، عماد محمد، المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات وعلاقتها بالتنمية السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 2010.
2. أبو العلا عبد الرازق محمد، عبير، تقويم محتوي كتاب الفلسفة للمرحلة الثانوية في ضوء القيم السياسية اللازمة للمجتمع المصري، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، 2009.
3. أبو الفتوح، ميرهان، أثر استخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت على الثقافة السياسية في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية العلوم السياسية، 2017.
4. أبو ركبة، أسامة، أبعاد التنشئة السياسية وعلاقتها بالانتماء الوطني لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بغزة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية التربية، غزة، 2010.

5. أبو شماله، أيمن، تصور مقترح لتنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة، رسالة ماجستير، البرنامج المشترك، جامعة الأقصى وعين شمس، غزة، 2001 .
6. أبو مطر، عاطف، دور التلفزيون في تشكيل الوعي الاجتماعي لطلاب الجامعة، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.
7. أبو هربيد، نيفين، دور وسائل الإعلام المحلية والمسموعة والمرئية في التنشئة السياسية للشباب الفلسطيني في قطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
8. أحمد عمر، سيد أبو ضيف، الثقافة السياسية لطلاب الجامعات المصرية: دراسة حالة لجامعة قناة السويس، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قناة السويس، 1993.
9. الحداد، شعبان كمال، دراسة نفسية مقارنة بين عينات من الفلسطينيين المشاركين وغير المشاركين سياسياً، رسالة دكتوراه غير منشورة علم النفس السياسي، معهد الدراسات والبحوث العربية، القاهرة، 2006.
10. التالبي، إبراهيم، الثقافة السياسية لطلاب جامعة صنعاء "دراسة ميدانية "، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية،2007.
11. الحزيري، هناء، التغير الاجتماعي والثقافي وأثرة على الوعي السياسي للشباب اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.
12. الحورش، محمد عبد الله، الوعي والمشاركة السياسية لدى المواطن اليمني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية العلوم السياسية، الأردن، عمان، 2012.
13. اقصيعه، عبد الرحمن، مستوى اكتساب بعض المفاهيم التاريخية الفلسطينية لدى طلبة الصف التاسع الأساسي بمحافظة غزة وعلاقته بانتمائهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية،الجامعة الإسلامية، غزة، 2000.
14. الأندلسي، نبيل، المشاركة السياسية بالمغرب: منطقة الريف نموذجا، رسالة ماجستير في القانون العام المعمق، جامعة عبد المالك السعدي، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، طنجة، 2008.
15. الذيب، حزام عبد الله صالح، النخب السياسية في اليمن: دراسة خصائصها الاجتماعية وأدوارها السياسية، بحث دكتوراه غير منشور، كليه العلوم السياسية، جامعة النيلبين، السودان، 2006.
16. الرماح، خالد، أثر الثقافة السياسية للشباب الجامعي في عملية التحول الديمقراطي في اليمن، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، قسم العلوم السياسية، جامعة قناة السويس، 2016.

17. الشميري، مجيب، دور برامج الرأي في القنوات الإخبارية العربية في تدعيم المشاركة السياسية لدى طلاب الجامعات في اليمن،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2011، مصر.
18. الصلوي، ياسر، المشاركة السياسي في المجتمع اليمني، رسالة ماجستير غير منشورة، المشاركة السياسية في المجتمع اليمني دراسة اجتماعية مقارنة للعمليات الانتخابية النيابية للفترة من-1990 2003، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن، 2006.
19. الضاني، شيرين حربي، دور التنظيمات السياسية الفلسطينية في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة جامعة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
20. الشامي، علاء، دور الخطاب الديني في وسائل الاتصال في تشكيل اتجاهات الشباب نحو الاهتمام بالقضايا السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2004.
21. العربي، محمود السيد، تأثير العولمة على ثقافة الشباب المصري: دراسة ميدانية لعينة من الشباب في سياقات اجتماعية متباينة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 2004.
22. العزام، عبد الباسط، المشاركة السياسية للشباب الأردني، رسالة دكتوراه غير منشورة، معهد الدراسات والبحوث العربية، جامعة الدول العربية، 2007.
23. أمغار، مولود ،الشباب والسلطة السياسية، أطروحة دكتوراه غيرمنشورة، جامعة محمد الخامس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، المملكة المغربية،الرباط،2017.
24. القاضي، علي، دور مواقع شبكات التواصل الاجتماعي في المشاركة السياسية للشباب، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2013.
25. القائفي، جميل عبد الله، اختصاصات المجالس المحلية والرقابة في الجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، 2012.
26. الككي، سحر عبد الحميد، دوافع الانتماء لدي بعض الشرائح الاجتماعية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة عين شمس، 1988.
27. المقبلي، محمد، تطوير مقرر المجتمع اليمني في ضوء بعض قضايا التنشئة السياسية وآثارها على الوعي السياسي لدى تلاميذ الصف الأول الثانوي بالجمهورية اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2005.
28. النجدي، محمد عبد الله، المشاركة السياسية لأساتذة جامعة صنعاء: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة صنعاء، 2009.

29. الهياجم، أحمد محمد، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية 1990–2005، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، 2006.
30. اليمني، محمود، العلاقة بين تعرض الشباب لمصادر المعلومات ومشاركتهم السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية الإعلام، 2013.
31. بارة، سمير، أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2007.
32. بن قفة، سعاد، المشاركة السياسية في الجزائر، آليات التقنين الأسري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص: علم اجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.
33. بوشلكة، البشير، الشباب والمشاركة السياسية بالمغرب، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2011.
34. جسار، آمال عبد الله، الثقافة السياسية للشباب اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 2013.
35. جودة، مهيب، الخبرات النفسية في الطفولة وعلاقتها بالاتجاه نحو المشاركة السياسية لدى الطلبة الجامعيين بقطاع غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
36. حجازي، إسلام محمد السيد، مشاركة الشباب الجامعي في الحياة السياسية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2009، مصر.
37. حيدر سالم، عبد الله، خصائص مناخ اليمن السياحي، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق، كلية التربية، جامعة البصرة، 2003.
38. دغار، أحمد محمد، الانتخابات العامة في الجمهورية اليمنية: دراسة سياسية في تأثير عوالم البيئة الداخلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة صنعاء، كلية التجارة، والاقتصاد، 2004.
39. سميع، حسين، أثر القبيلة اليمنية على صنع القرار السياسي، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة النيلين، السودان، 2008.
40. سيد، عمرو سمير، المشاركة السياسية للشباب بعد ثورة يناير، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الآداب، علم الاجتماع، 2016.
41. شقفة، عطا علي، تقدير الذات وعلاقته بالمشاركة السياسية لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة بغزة، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2008.

42. عبد الحكيم، مكارم، دور وسائل الإعلام في تكوين الوعي السياسي لدى الشباب الجامعي، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2003.
43. عبد الغني، حنان كمال، المواطنة والإصلاح السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009
44. عبد المتعال، عبد الله، دراسة لبعض جوانب الانتماء وعلاقته ببعض المتغيرات النفسية لدى عينة من طلبة جامعة أسيوط، رسالة دكتورة غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر ، 1991.
45. عسفة، جمعة محمد، مدى تناول كتاب اللغة العربية لقضيا الانتماء الوطني وأثره في ترسيخها لدى تلاميذ الصف السادس في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة الأقصى،البرنامج المشترك مع جامعة عين شمس، 2003 ، غزة.
46. عسلية، عزت، القيم وعلاقتها بالانتماء لدى طلبة الجامعة، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2000.
47. علي مكي، ثروت زكي، وسائل الإعلام الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية: دراسة حالة التجربة المصرية 1952–1984، رسالة دكتوراه في العلوم السياسية غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1993.
48. عوض، عماد الدين، أنشطة موسيقية مقترحة لتنمية بعض القيم السياسية لتلاميذ الصف السادس الابتدائي واتجاهاتهم نحو عمادة التربية الموسيقية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، 2009.
49. فراج، حسن، دراسة الوعي السياسي لدى طلاب المرحلة الثانوية في مصر، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، 1992.
50. لطف المهدي، لطيفة، التغيرات النفسية والاجتماعية المنبئة بالمشاركة السياسية للمرأة اليمنية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، قسم علم النفس، جامعة القاهرة، 2012.
51. محمد علي يوسف، زينب علي، القيم السياسية المتضمنة في بعض النصوص المسرحية المقدمة الطفل التعليم الأساسي: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، معهد الدراسات التربوية، القاهرة، 2005.
52. مرزوق، عبد الحميد، الحاجة للانتماء والحاجة للانجاز وعلاقته بالمسئولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزقازيق، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع، 1984.
53. ناشر، علي حميد، واقع المشاركة السياسية للنخب في اليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق والقانون، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2008.

54. نوير، عبد السلام علي، الثقافة السياسية للمعلم في مصر، دراسة ميدانية لعينة من معلمي التعليم الأساسي، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998.
55. هاشم، سكينة، علاقة المهاجر بالمجتمع الأصلي: دراسة حول انعكاسات الهجرة الدولية على المجتمع اليمني، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 2004.

المقالات العلمية:

1. إبراهيم، هلا محمد، "القيم والعادات والتقاليد في العائلة اللبنانية"، مجلة دراسات عربية، العدد 4، بيروت، 1998.
2. أبو حامد، ياسر، القيم السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد العشرين، العدد الأول، يناير 2016.
3. أبو يوسف، إيناس، الوعي السياسي والانتخابي لدى طلاب الجامعات، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، كلية الإعلام، المجلد الثاني، جامعة القاهرة، العدد1، 2001.
4. الأصبحي، أحمد، "التعددية الحزبية في اليمن خلال ثمانية أعوام واستشراف مستقبلها"، مجلة الثوابت، العدد 13 يوليو – سبتمبر 1998.
5. الاغا، صهيب كمال، "دور الوسائط الإعلامية الفلسطينية في تدعيم القيم لدى المراهقين بمحافظة غزة"، مجلة الجامعة الإسلامية، مجلد16، العدد1، 2008.
6. البحراني، محمد أنور، "الأحزاب والمجتمع، معوقات المشاركة السياسية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 40، 2010.
7. البشيري، منصور، "دور الشباب في الحياة السياسية اليمنية"، مجلة الثوابت، أبريل، العدد44 ، 2006.
8. البشيري، منصور علي، التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالشباب، أوراق يمانية، صنعاء، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ع (35)، سبتمبر 2005.
9. البصراني، محمد أنور، "الأحزاب والمجتمع: معوقات المشاركة السياسية"،مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 40، 2010.
10. الجنيد، أحمد عبد الخالق، الوحدة اليمنية والإنجاز الديمقراطي: الشروط الموضوعية للممارسة الديمقراطية، دراسات يمنية، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمنية، ع(65)، أبريل– يونيو 2002م.

11. البيح، حسن علوان، "المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية"، مجلة المستقبل العربي، العدد 223، 1997.
12. الخطيب، نعمان، الحريات العامة، مجلة مؤته للبحوث والدراسات، الأردن، المجلد الأول، العدد27، 2012.
13. السيد، عبد العال، دراسة اثر بعض التغيرات المجتمعية على الشعور بالانتماء لدى الشباب الجامعي، مجلة البحوث النفسية والتربوية، العدد1، السنة الثالثة عشر، جامعة المنوفية. 1998.
14. الشامي، جمال عبد الله، تقييم دور منظمات الرقابة المحلية والدولية في الانتخابات النيابية 2003، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، صنعاء، العدد 12.
15. الشامي، محمود، مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني نحو العولمة، مجلة الجامعة الإسلامية، غزة، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد 19، العدد.2، 2011.
16. الصبري، ياسمين، مقابلة منشورة في صحيفة الجمهورية العدد 15759، 11 فبراير 2011م.
17. الصلاحي، فؤاد، "إشكالية العبور إلى الدولة الحديثة في اليمن، صنعاء"، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، العدد 8، يوليو– سبتمبر 2002.
18. الطلاع، عبد الرؤوف أحمد، "المشاركة السياسية وعلاقتها بقوة الأنا لدى الشباب الفلسطيني"، مجلة علوم إنسانية، ع(44)، 2009 .
19. الطويل، ناصر، "هل الديمقراطية عامل للتغلب على التنوع الاجتماعي أم مثير له؟ دراسة في تأثير التعددية السياسية على التنوع القبلي في اليمن 1990–2004"، شؤون العصر، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، العدد 19، أبريل–يونيو 2005.
20. الطهطاوي، رفاعة، مقالات في قضية الحرية، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1980.
21. العزام، عبد المجيد، "اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي"، مجلة جامعة دمشق، مجلد 26، العدد 4، 2010.
22. العزعزي، وديع، "دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الدراسي للشباب اليمني"، دراسة ميدانية على طلبة الجامعات، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، مجلة شؤون العصر، العدد 31، 2007.
23. العلوي، محمد أحمد، "تداعيات الثورة على الثقافة السياسية في المجتمعات العربية"، مجلة الديمقراطية، العدد4، القاهرة، أبريل 2011.

24. العناني، حنان، "المساعدة والإيثار لدى عينة من معلمي الأطفال في الأردن"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث والعلوم الإنسانية الأردن، جمعية البلقاء التطبيقية، كلية الأميرة مالية الجامعية، قسم العلوم التربوية، العدد4، المجلد 2007.
25. المالكي، أحمد، البطالة والحرب ثنائية العدوان على شباب اليمن، مجلة الشرق الأوسط، العدد 14245، 2017.
26. المزين، سليمان، درجة ممارسة طلبة الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة لقيم المواطنة من وجهه نظرهم وسبل تحسينها، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية،المجلد 23، العدد الثاني، 2015.
27. المنوفي، كمال، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 4، الكويت، جامعة الكويت، 1979.
28. النقشبندي، أحمد العزي، "ممر النصوص الدستورية: دراسة مقارنة"، مجلة النهضة، القاهرة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الثالث عشر، العدد 2، ابريل 2012.
29. الهاشمي، محمد، "الانتخابات التشريعية 2007، تجديد السلطوية بقواعد ديمقراطية"، مجلة وجهة نظر، العدد 34-33، صيف وخريف 2007.
30. الياني، إلياس خضير، "الفضائيات: الثقافة الوافدة وسلطة الصورة: دراسة حالة مدنية الزاوية الغربية في ليبيا"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ع (267)، 2001.
31. بن عبادة، سماح، حلم اليمنيات بكسب حقوقهن بعد الثورة، صحيفة العرب، لندن، 2015.
32. بوجيري، عائشة، النوع الاجتماعي ومسيرة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية، نشرة الديمقراطي، جمعية العمل الوطني الديمقراطي العدد 59، مايو 2010، نسخة الكترونية.
33. بوحمامة، جيلان، اسم محمد، محمد يوسف "واقع تحقق الأهداف التربوية التنشئة السياسية في المرحلة الثانوية في دولة الكويت من وجهة نظر المعلمين"، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 23، 2010.
34. جبريل، جمال، "الدستور الجديد بين الصناعة والمضمون"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 49، يناير 2013.
35. درويش، عيسى، "الديمقراطية والإعلام"، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2012.
36. رشاد محمد، أحمد، بعض معوقات المشاركة السياسية لدى معلمي التعليم العام، مجلة الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة حلوان، مصر، مجلد14،ع (1)، 2008.

37. زايد، أحمد، أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطى"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42، 2011.
38. زدام، يوسف، الثقافة السياسية في البلدان العربية: دراسة في تأثير المحددات السياسية. مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،العدد 29 نوفمبر 2014.
39. زرنوقه، صلاح، المشاركة السياسية والعملية الانتخابية،مجلة الديمقراطية، العدد1، القاهرة، 2001.
40. سيار، الجميل،"فلسفة الحكم، دور الأغلبية ومسألة الأقلية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42 أبريل 2011.
41. شعلان، ثائرة، المنظمات الأهلية اليمنية والمجتمع المدني في اليمن، مجلة دراسات يمنية، العدد 56 يناير – مارس، 2008م.
42. عبد الحسين، أساور، الشباب والمشاركة المجتمعية، مجلة البحوث التربوية والنفسية، جامعة بغداد، كلية التربية، 2010، العدد 32.
43. عبد العالي، عبد القادر، "التغيير الجديد في الوطن العربي وفرص التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 406، ديسمبر 2012.
44. عبد العزيز، بسمة، "الحرية المتسللة"، مجلة الفصول، العدد 23، 2012.
45. عبد العليم، محمد، "الدستور والانتخابات.. المباني والضمانات أولا"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 43، يوليو 2011.
46. عبد المطلب، طه محمد، "اليمن ديمقراطية متعثرة"، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد 64 أكتوبر 2006.
47. عبيد، هناء، "الحراك الشعبي العربي"، مجلة السياسة الدولية، العدد187، 2012.
48. عليوة، السيد، محمود، منى، مفهوم المشاركة السياسية، مجلة مقاربات،ع 15، 2008، دمشق.
49. غليون، رهان، منهج دراسة الديمقراطية في البلدان العربية: مقدمة نظرية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ع 223، 1997.
50. غيثاوي، منذر، دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 53، 1983.
51. فرج، محمد، "الثورة وتغير منظومة القيم"، مجلة الديمقراطية، العدد 42، القاهرة، 2011.
52. فهمي، محمد سيد، "العمل مع جماعات ودعم الانتماء الوطني في ظل العولمة: دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية"، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، جامعة حلوان، العدد العاشر، أبريل 2001.

53. فرج، إلهام عبد الحميد، "برنامج مقترح لتنمية قيم التعامل مع الأخر دراسات في المناهج وطرق التدريس"، الجمعية المصرية للمناهج وطرق التدريس، القاهرة، المجلد الثاني، العدد 116 سبتمبر، 2006.
54. قوي، بوحنية، "ثقافة الديمقراطية كمعبر للعدالة الانتقالية"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 42 يوليو 2011.
55. مدحت، محمود، "تنمية التفكير الإبداعي لدى الأطفال: المرحلة العمرية 11–17 عاما"، مجلة الطفولة والتنمية، الكويت، المجلس العربي للطفولة والتنمية، المجلد الثاني، العدد 7 خريف 2006.
56. مركز دراسات الوحدة العربية، اليمن إلى أين؟ حلقة نقاشية، مجلة المستقبل العربي، العدد 439، 2015.
57. مصطفى، هالة، "الثورة المصرية عودة الروح والوعي"، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 45 أبريل 2011.
58. معوض، جلال عبد الله، "أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 55، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993.
59. مكروم، عبد الودود، "ثقافة الديمقراطية: مدخل التحديد دور التربية في تحقيق الأمن القومي العربي"، مجلة كلية التربية، القاهرة جامعة المنصورة، كلية التربية، عدد 42، 2000.

الندوات والمؤتمرات:

1. الحكيمي، عبد الفتاح، المؤتمر سلطة لا دولة، ورقة عمل مقدمة إلى الحلقة النقاشية: الحزب الحاكم في نظام ديمقراطي تعددي: المؤتمر الشعبي العام أنموذجا، صنعاء، مجلة شؤون العصر، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ع 10و11، يناير/ يونيو 2003م.
2. الخطري، عادل ناصر، الوضع في اليمن أعقاب ثورة 11فبراير 2011، ورقة مقدمة في الاجتماع الثامن لمنتدى قرطبة، مؤسسة قرطبة بجنيف مارس 2015.
3. الديمقراطية والأحزاب في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة (ندوة)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
4. الشيخ خليل، جواد، دور التنشئة السياسية في تعزيز وعي الشباب الفلسطيني بحق العودة، ورقة عمل في مؤتمر كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، 2008.
5. المتوكل، يحى، وآخرون، تحويلات اليمنيين في الخارج وتوجيهها نحو التنمية، دراسة مقدمة إلى ورشة عمل تنظيم وزارة شؤون المهاجرين واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بالتنسيق مع المرصد الاقتصادي للدراسات والاستشارات، 2015 صنعاء.

6. توفيق، شريهان، كدوائي، شيرين، المدونات الالكترونية وحرية التعبير كحق من حقوق المواطنة، المؤتمر العلمي الأول الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة، قسم الإعلام، جامعة أسيوط، فبراير، 2008.
7. حلس، موسى، دور الجامعات في تنمية الوعي السياسي لدى طلبة الجامعة، بحث مقدم إلى مؤتمر جامعة القدس المفتوحة رام الله، فلسطين، 2007.
8. طارق، حسن، الشباب بين رهانات المواطنة وواقع المشاركة السياسية، أعمال المناظرة الوطنية: الشباب والسياسات الشبابية والبحث العلمي من أجل تفاعل جديد، المعهد الجامعي للبحث العلمي، 2009
9. عليان، حمد، وعسيلة، عزت، الاتجاهات نحو التحديث وعلاقتها بمنظومة القيم لدى الشباب الجامعي المعاصر لانتفاضة الأقصى، المؤتمر التربوي الأول، التربية في فلسطين وتغيرات العصر: الجامعة الإسلامية، كلية التربية، 2004.
10. محمدين، أحمد، "دور شبكات التواصل الاجتماعي في توجيه الرأي العام نحو الأحداث السياسية في مصر"، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، 2012.
11. الهراس، المختار، ندوة المرأة والمواطنة، برعاية كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، ديسمبر 2014.

التقارير والإحصائيات:

1. التعداد العام للسكان والمساكن 2004، الفصل الثالث: التقسيمات الإدارية والتعدادية.
2. التقرير الاستراتيجي العربي 2001، الإصلاح السياسي في العالم العربي، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، 2002.
3. التقرير الاستراتيجي اليمني 2002، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية.
4. التقرير الاستراتيجي اليمني، صنعاء، المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، 2004.
5. تقرير الإعلام الاجتماعي في العالم العربي 2011 / https://arabsocialmediareport.com
6. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014، الجامعة العربية. بيان الهيئة العليا للإصلاح بشأن الانتخابات الرئاسية اليمنية، 19 /1999/7.
7. الجمهورية اليمنية، الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي 2014، نسخة إلكترونية.
8. الجمهورية اليمنية، تقرير التنمية البشرية المعرفة التعليم الثقافة المعلوماتية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2004.
9. الجمهورية اليمنية، وثيقة الحوار الوطني الشامل، تقرير، صنعاء، 2014. أغسطس/آب http://www.ndc.ye/ndc_document.pdf

10. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقييم أثر خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الثالثة للتخفيف من الفقر من منظور الفقراء، صنعاء، 2010.
11. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ورشة العمل الخاصة بمناقشة مسودة تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، صنعاء، 2013.
12. الجهاز المركزي للإحصاء، اليمن، 2013.
13. بيان الهيئة العليا للإصلاح بشأن الانتخابات الرئاسية اليمنية، 19 /1999/7.
14. تقرير التنمية البشرية 2000–2001م، وزارة التخطيط والتنمية، الجمهورية اليمنية، صنعاء، 2001م.
15. تقرير التنمية البشرية للجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتنمية، 2010.
16. تقرير مدار لتكنولوجيا المعلومات http://www.britannica.com
17. تقرير منظمة صحفيات بلا قيود عن الانتهاكات بحق الصحفيين لعام 2013.
18. صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية: صندوق النقد العربي، أبو ظبي، العدد 34، 2015، ص 30.
19. عبد الكريم سلام، الحوار الوطني وجدل الإصلاحات بين السلطة والمعارضة، في تقرير سبأ الاستراتيجي، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، صنعاء، 2011.
20. قائمة الشهداء الثورة الشعبية السلمية في اليمن، تقرير حقوقي صادر من منتدى الشائق العربي لحقوق الإنسان، صنعاء، 2011.
21. كتاب الإحصاء السنوي 2005، صنعاء، 2006.
22. اللجنة العليا للانتخابات، التقريري الإحصائي نوفمبر 2007.
23. مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، تقرير المؤشرات الاقتصادية في اليمن، 2017.
24. المركز الوطني للمعلومات، نتائج مسح الواقع المعلوماتي الراهن في الجمهورية اليمنية، اليمن، سبتمبر 2002.
25. مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، خطة الاستجابة الإنسانية الطارئة لليمن 2018، يناير/كانون الثاني 2018، ص 4. http://ye.one.un.org/content/dam/unct/yemen/docs/unct-ye-YHRP-doc-2018-Ar.pdf
26. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير التنمية البشرية الوطني الرابع، صنعاء، 2013.
27. وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مسيرة 15 سنة كتاب خاص بمناسبة العيد الوطني الخامس عشر، 22 مايو 2006، ص 67. متوافر على الرابط: http://www.Mpic-Yemen.Org/2006/15years/15years Arabic.pdf

الدساتير والقوانين

1. دستور الجمهورية اليمنية 1991.
2. دستور الجمهورية اليمنية 1994.
3. دستور الجمهورية اليمنية 2001.
4. مسودة دستور اليمن الجديد، الأمانة العامة للحوار الوطني، 2015.
5. قانون رقم 25 لسنة 1990، بشأن الصحافة والمطبوعات.
6. الجمهورية اليمنية، القانون رقم (29) لسنة 2003م، الجريدة الرسمية العدد (5)، الصادر بتاريخ 10 محرم 1424هـ (13 مارس 2003)، ص ص327–330.
7. قانون رقم 4 لسنة 2000 بشأن السلطة المحلية، الموسوعة التشريعية، ج2.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: المراجع باللغة الانجليزية

1. A. KARP. JEFFREY AND A. BANDUCCI. SUSAN."PARTY MOBILIZATION AND POLITICAL PARTICIPATION IN NEW AND OLD DEMOCRACIES". IN: PARTY POLITICS ONLINE: http://ppq.sagepub.com/cgi/content/abstract/13/2/2007
2. ALMOND. GABRIEL. A. VERBA SIDNEY. "THE CIVIC CULTURE: POLITICAL ATTITUDES AND DEMOCRACY IN FIVE NATIONS". POSTON , LITTLE BROWN AND COMPANY ,1965.
3. BORGE, AND. CARDENALM. S. "SURFING THE NET; A PATHWAY TO POLITICAL PARTICIPATION WITHOUT MOTIVATION? ", PAPER PREPARED FOR DELIVERY AT THE CONFERENCE, INTERNET, POLITICS AND POLICY 2010; AN IMPACT ASSESSMENT. OXFORD INTERNET INSTITUTE, UNIVERSITY OF OXFORD, 16-17 SEPTEMBER 2010.
4. BRATON. MICHAEL. "POLITICAL PARTICIPATION IN NEW DEMOCRACY COMPARATIVE POLITICAL STUDIES". VOL 32 , N 5, AUGUST 1999 , SAGE PUBLICATIONS , LONDON , ENGLAND.
5. BRUCE, L. BERG."METHODS FOR THE SOCIAL SCIENCES", BOSTON, ALLYN & BACON, FOURTH EDITION, 2001.

6. CALENDA. D. "YOUNG PEOPLE, THE INTERNET AND POLITICAL PARTICIPATION, FINDINGS OF AWEB SURVEY IN ITALY, SPIN AND THE NETHELAND". THIS PAPER WAS DISCUSSED SYMPOSIUM, CHANGING POLITICS THROUGH DIGITAL NETWORKS, THAT TOOK PLACE AT THE UNIVERSITY OF FLORENCE, 2007.
7. CAMPANTE. F. DURANTE, R. AND SOBBRIO .F. "POLITICS: THE MULTIFACETED EFFECT OF BROAD BAND INTERNET ON POLITICAL PARTICIPATION", THE NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, ON OCTOBER 22, 2013.
8. CANTIJOCH M, JORBA L, AND SAN MARTIN J, 2008, «EXPOSURE TO POLITICAL PARTICIPATION? " PREPARED FOR DELIVERY AT THE 2008 ANNUAL MEETING OF AMERICAN POLITICAL SCIENCE ASSOCIAYION , AUGUST 28-31, 2008.
9. CHRISTENSEN. H."POLITICAL ACTIVITIES ON THE INTERNET: SLACKTIVISM OR POLITICAL PARTICIPATION BY OTHER MEANS? ". FM VOLUME 16, NUMBER 2-7 FEBRUARY 2011.
10. CHU, AMY. "VALUES, MEDIA USES, AND POLITICAL PARTICIPATION: A COMPARISON BETWEEN CHINA AND THE UNITED STATES" PAPER PRESENTED AT THE ANNUAL MEETING OF THE INTERNATIONAL COMMUNICATION ASSOCIATION, DRESDEN INTERNATIONAL CONGRESS CENTRE, DRESDEN, GERMANY, JUN 16, 2006.

    http://www.allacademic.com/meta/p93261_index.html.

11. CIA, THE WORLD FACT BOOK 2015, Https://www.cia.gov/Library/Publications/The−World-Factbook/geos/Ym.Html
12. DANIEL RUBENSON. "PARTICIPATION AND POLITICS SOCIAL CAPITAL CIVIC VOLUNTARISM, AND INSTITUTIONAL CONTEXT". WORKSHOP 13: VOLUNTARY ASSOCIATIONS, STAL CAPITAL, AND INTEREST MEDIATION; FORGING THE LINK UNIVERSITY OF COPENHAGEN, APRIL 14-19, 2000,PP 14-15
13. DAVID SON. B. WILLIAM & COTTER. PATRICK. R. "SENSE OF COMMUNITY AND POLITICAL PARTICIPATION" JOURNAL OF COMMUNITY, 1989, VOL. (17).

14. DAVID, SILVERMAN. " DOING QUALITATIVE RESEARCH", LONDON, FOURTH EDITION, BY SQGE PUBLICATION, 2002, PP2-3.
15. FAULKIS. KEITH. "POLITICAL SOCIOLOGY A CRITICAL INTRODUCTION, NEW YORK UNIVERSITY PRESS, 2000, P14.
16. FRANK. THOMASA. "DEMOCRATIC IDEAS 1989–2001, UNDERSTAND AAUDINGS PRACTICE AND ATTITUDES AMONG STUDENTS IN POS–COMMUNIST HUNGARY", SYRACUSE UNIVERSITY.
17. FRED GREENSTEIN, «POLITICAL SOCIALIZATION», IN DAVID L. SILLS, ED, INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA OF SOCIAL SCIENCE, (VOL.14, 1968).
18. FREEDOM IN THE WORLD 2015, AVAILABLE AT: www.Freedomhouseorg/report/freedom-world-2015
19. G. CAROL. "RETHINKING DEMOCRACY FREEDOM AND SOCIAL OPERATION IN POLITICAL ECONOMY AND SOCIETY". CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 1988.
20. GABRIEL A. ALMOND & G. BINGHAM POWELL, COMPARATIVE POLITICS; A DEVELOPMENENTAL APPROCH (BOSTON; LITTLE BROWN, 1966).
21. GARRARD, GRAEME. "THE CURIOUS CNLIGHTENMENT OF PROFESSOR RORTY", CRITICAL REVIEW (VOL 14, NO 4, 2002).
22. GORDAN, MARSHALL. "A DICTIONARY OF SOCIOLOGY". OXFORD UNIVERSITY PRESS, NEW YORK, 1998.
23. GRADY, M.H. "POLITICAL VALUES VS SOCIAL VALUES AMONG PRIVATE SCHOOLS STUDENTS AND PUBLIC SCHOOLS STUDENTS". PH.D. UNIVERSITY-OF-MISSOURI- COLUMBIA, 1999.
24. GREENSTIEN. F& POLSBY. "NON- GOVERNMENTAL POLITICS". HAND BOOK OF POLITICAL SINCE, CALIFORNIA ADDISONWESLET PUBLISHING COMPANY, INC, VOL.4, N. (E.D), 1975.
25. H. PETER. "ACRITICAL DICTIONARY SOCIOLOGY". THE UNIVERSITY OF CHICAGO AND ROUTLEDGE , LONDON , 1989.

26. HANZ, KLEIN ."THE RIGHT TO POLITICAL PARTICIPATION AND INFORMATION SOCIETY", PRESENTED STUDY AT GLOBAL CONFERENCE, MONTREAL, 29 MAY, 2005.
27. HASING. AME LIAO."COMMUNICATION AND POLITICAL SOCIAL". THE CASE OF KIDS VOTING WESTERN NEW YORK, STATE UNIVERSITY OF NEW YORK ATB, U FFALO. JUNE 2003.
28. HEARTHER. K, EVANS. "THE YOUNG AMERICAN VOTER, THE POLITICAL PARTICIPATION OF COLLEGE AND NON-COLLEGE YOUTH". PH. D, DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCE, INDIANA UNIVERSITY, 2009.
29. JAMES, COLEMAN &G. ROSBERG. "POLITICAL PARTIES AND NATIONAL INTEGRATION IN TROPICAL AFRICA",CALIFORNIA UNIVERSITY OF CALIFORNIA PRESS ,1994.
30. JAN JACK ROUSSEAU. "THE SOCIAL CONTROL IN LONDON".PENGUIN BOOKS, 1988.
31. JOSHUA KAUFMAN. "DEMOCRAC AND GOVERNANCE ASSESSMENT OF YEMEN FINALL REPORT" USAID, FEBRUARY 2004, www.usaid.pnacx728.
32. KANAKARA. NAVASARTIAN. "DIGGING FOR VOTERS – AN ANALYSIS OF 2008 PRESIDENTIAL". USE OF NEW MEDIA ,MASTER THESIS ,(USE UNIVERSITY OF SOUTHERN CALIFORNIA ,2008)
33. KRISAN. EVENSON. "SOURCES OF CANADIAN POLITICAL VALUES A COMPARISON OF TEACHER AND STUDENT COHORT". SOCIALIZATION AGENTS AND PROVINCE DIFFERENCES, PHD, SYRACUSE UNIVERSITY, 2002.
34. L. ROBERT. "POLITICAL MAN". THE FREE PRESS. NEW YORK.1972.
35. LISA WEDEEN. "SEEING LIKE A CITIZEN, ACTING LIKE A STATE: EXEMPLARY EVENTS IN UNIFIED YEMEN, COMPARATIVE STUDIES IN SOCIETY AND HISTORY", VOLUME 45, ISSUE 4, OCTOBER 2003.
36. LUCIAN PYE. "POLITICAL CULTURE".IN INTERNATIONAL ENCYCLOPEDIA OF THE SOCIAL SCIENCES, VOL.12, 1968, P218.

37. M. WILLIAM AND OTHERS. "PUPLIC ADMNISTRASHION POLITICS". POLICY AND POLITICAL SYSTEM RANDOM HOUSE.INC, NEW YORK.1980.

38. MACRIDIS. R & BROWN. B. "COMPARATIVE POLITICS, NOTES AND READINGS UNITED STATE". THE DORSEY PRESS, 6TH, ED, 1986.

39. MILAN, ZAFIROVSK. "SOCIAL EXCHANGE THEORY UNDER SCRUTINY", APOSITIVE CRITIQUE OF ITS ECONOMIC BEHAVIORIST FORMULATIONS, ELECTRONIC JOURNAL OF SOCIOLOGY, 2005, PP1−2.

40. MYRON. WIENER. "POLITICA PARTICIPATION CRISIS OF THE POLITICAL PROCESS IN LEONARD BINDER AND OTHERS". CRISES AND SEQUENCES IN POLITICAL DEVELOPMENT, NEW JERSEY, PRINCETON UNIVERSITY PRESS, LONDON, 1974, P166.

41. N. MJOAN."POLITICAL PARTICIPATION, UNDERSTANDING POLITICAL DEVELOPMENT LITTLE". BROWN AND COMPANY, BOSTEN, 1987.

42. NAK. WON JONG. EXPLECATING. "THE CENTERAL. ROLE OF NEWS MEDLE USA IN THE PROCES OF POLITICAL PARTICIPATION". PHD, USA, THE UNIVERSITY TEXAS, 2010.

43. NORRIS, PIPPA. "POLITICAL ACTIVISM: NEW CHALLENGES, NEW OPPORTUNITIES", THE OXFORD HANDBOOK OF COMPARATIVE POLITIES, OXFORD UNIVERSITY, 2005.

44. PAUL F. WHITELEY & PATRICK SEYD. "HIGH-INTENSITY PARTICIPATION: THE DYNAMICS OF PARTY ACTIVISM IN BRITAIN". THE UNIVERSITY OF MICHIGAN PRESS, THE UNITED STATES OF AMERICA, 2002.

45. ROBERT, LEVINE ,"COMPARATIVE POLITICS" , BOSTON , NEW HALLM, 1979.

46. ROBERTSON, FIONA. "A STUDY OF YOUTH POLITICAL PARTICIPATION IN POLAND AND ROMANIA". PHD, THESIS, UNIVERSITY COLLEGE LONDON, 2009.

47. RUSH. M. "POLITICS AND SOCIETY". AN INTRODUCTION TO POLITICAL SOCIOLOGY, NEW YORK, PRENTICE HALL, 1992.

48. SARA DEWACHTER. "CIVIL SOCIETY PARTICIPATION IN POVERTY REDUCTION PROCESSES: WHO IS GETTING A SEAT AT THE PROPOR TABLE". INSTITUTE OF DEVELOPMENT POLICY AND MANAGEMENT, UNIVERSITY OF ANTWERP, BELGIUM, OCTOBER 2007.
49. SELEZNVA. ANTONIA. "POLITICAL VALUES OF YOUNG RUSSIANS". PAPER PRESENTED AT THE ANNUAL MEETING OF THE ISPP 34TH ANNUAL SCIENTIFIC MEETING, BILGI UNIVERSITY, ISTANBUL, TURKEY, 2011.
50. SHAPIRO. REBECCA & WINTERS." POLITICAL PARTICIPATION AND QALITY OF LIFE ". MASTER THESIS, COLUMBIA UNVIRSITY, 2008.
51. UHLANCER.C. "POLITICAL PARTICPATION".RATIONAL ACTORS & A NEW APPROACH, POLITICAL PSYCHOLOGY, VOL.3, 1986.
52. VERBA SIDNEY. NIE NOMAN. H. KIM JAE "PRTICIPATION AND POLITICAL EQUALITY". A SEVEN NATIONS COMPARISON, LONDON, CAMBRIDGE UNIVERSITY PRESS, 1978.
53. VIRGINIA AND WRIGHT – PHILLIPS."MASS MEDIA AND POLITICAL PARTICIPATION; DOES NEWS SOURCE MATTER?". MASTER OF ARTS DEGREE, DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCE, SOUTHERN II LINOIS UNIVERSITY CARBONDALE, 2010.
54. VIRGINIA M,AND WRIGHT- PHILLIPS 2010,"MASS MEDIA AND POLITICAL PARTICIPACION:DOES NEWS SOURCE MATTER" ? MASTER OF ARTS DEGREE. DEPARTEMENT OF POLITICAL SCIENCE, SOUTHERN IILINOIS, UNIVERSITY CARBONDALE.
55. WEINER. M. "POLITICAL PARTICIPATION, IN LEONARD BINDERR ET AL CRISES AND SEQUENCES IN POLITICAL DEVELOPMENT PRINCETON". NEW JERSEY, PRINCETON UNIVERSITY PRESS 1971.
56. WORLD ECONOMIC AND FINANCIAL SURVEYS: WORLD ECONOMIC OUTLOOK DATABASE,» INTERNATIONAL MONETARY FUND (APRIL 2015), https://www.imf.org/External/Pubs/Ft/Weo/2007/02/Weodata/Index.Aspx.

المراجع باللغة الفرنسية:

1. ALVARO, Pires, Échantillonnage et Recherche qualitative: essai théorique et méthodologiques, In la recherche qualitative. Enjeux épistémologiques et méthodologiques, Sous la direction de poupart, Deslauriers, Groulx, La perrière, Mayer, Pires. Montréal: Gaétan, Morin, Éditeur, 1997, pp 18-19, consulté le 7 janvier 2014.
2. BOURQIA, Rahma , EL-AYADI Mohmmed, EL- HARRAS, MOKHTAR, Rachik, Hassan ,Les jeunes et les valeurs religieuses, Casablanca , EDDIF ,2000.
3. DENNI, Bernard, Lecomte Patrick, Sociologie Du Politique, Grenobl, Press Universitaire De GLrenoble, 1999.
4. INSTITUT, Royal des Études, Stratégiques, Rapport de l'enquête, Nationale Sur le lien Social Au Maroc, 2012.
5. LAGROYE, Jacques. François Bastien & Sawicki Frederic. "Sociologie politique". Paris. Presses de Science Politique et Dalloz, 2002.
6. LECA Jean ,Réflexions Sur la Participation Politique Des Citoyens Publié Sur Idéologies, Partis Politiques et Groupes Sociaux, Études ,Yves MENY Pour Georges Laveau ,I édition 1989, P.F.N.S..
7. MAUSS, Marcel (1926) , Manuel d'Ethnographie ,Paris, éditions ,sociales , 1997,P13 ,Un document Produit en versions ,numérique par Jin-Marie Trembla ,consulte le 15 janvier 2016:
8. ROGEN, Antoine, Les Comportement Electoral Dans les Pays D'Europe Central et Oriental A la Recherche d'un modèle explicatif, Revue Critique Internationale, No 11,(France, Avril, 2001).
9. ZERHOUNI, Saloua , Jeunes et Participation Politique au Maroc, sous, la direction de L'.Institut Royal des Etudes Septembre,2008.

المواقع الالكترونية

1. أحمد عبد الباقي، المواطنة حقوق وواجبات، جامعة المنيا، مايو www.kenanaonlin.com , 13.11.2009
2. ألفت الدبعي (مارس2012م)، مسيرة الحياة، الضوء القادم من تعز بعيون ثائرة، صادر عن مجلس شباب الثورة.http://www.yemeress.com/altagheer/41299
3. أهمية الموقع الاستراتيجي لليمن في الصراع الدولي، قناة العالم اليوم، الجمعة 27– مارس 2015. news/http:www.alalam.ir/1689217
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2005، سبتمبر 2005 ص 239 متوفر على الرابط: http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/humadevelopment/arab/human-development-report-2005-towards-the-rise-of-women-in-.html
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية 2013، مارس 2013، ص158 متوفر على الرابط:http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/huma-development Human-dev-rep 13.html
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، فبراير 2012، ص 64 http://www.arabstates.undp.org/content/rbas/ar/home/library/humadevelopmentarabdevelopment-challenges-report-2011.html
7. البنك الدولي، اجتماع أصدقاء اليمن يقدم 1.51 مليار دولار أمريكي لدعم عملية التحول الجارية في اليمن. 2012/09/27 http://Www.Albankaldawli.Org/ArNews20125/09/27friends-of-yemen-meeting-delivers-one-pont-vive-billion-boost-yemens-transition-process
8. البنك الدولي، الإصلاحات في اليمن مسؤولية مشتركة، 2012/06/07Http://Www.Albankaldawli.Org/Ar/News/Feature/2012/06/08/Reforms-in-Yemen-A-Shared-Responsibility
9. البنك الدولي، مواجهة الحقائق الصعبة في اليمن، 26/09/2012 http://www.Albankaldawli.org/ar/newsfeature2012/09/26/Yemen-Talking-Points
10. زياد بركات، "من المسؤول بشكل رئيسي عن تعليم القيم للشباب البيت أم المدرسة أم المسجد. http://www.qou.edu/arabic/resarchProgram/reseachersPages/ziadBarakat/r°_drZaidBarakat.pdf
11. سارة فيليبس، تقييم الأملاح السياسي في اليمن، مؤسسة كارنجي، أوراق كارنجي، سلسلة الشرق الأوسط، العدد 80، فبراير 2007، ص 11. متوفر على الرابط: http://www.carnegieendowment.org/programs/arabic/yemenarabic.pdf
12. شهاب محسن عباس، جغرافية اليمن الطبيعية،1994. http://www.yemen-nic.info.

13. الشيماء عبد السلام إبراهيم، المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع، موقع الأهرام مجلة الديمقراطية، متاح في: http://democracy.ahram.org.eg/News/55).aspx 3/1/2013 10:09 AM
14. طاهر عباد الباري، مسار الثورة الشعبية: الواقع والتحديات، ورقة مقدمة لمؤتمر: اليمن إلى أين؟ القاهرة،2012، نص الورقة متاحة على الموقع: Htt: //al-tagheer.com/news 39262.html
15. عادل الشرجبي،المسار الثوري للتحول الديمقراطي،" تحليل سيوسيولوجي لثورة الحرية والتغيير في اليمن" 2012 متاح على الموقع: http:www.aleshteraki.net articles.php ?ing-arabic&print-2309
16. العربي الجديد، اضطرابات دول الربيع العربي وتشوه شرائح المجتمع، 17 أكتوبر 2015، متوفر على الرابط: http://www.Alaraby.Co.UKEconomy/2015/10/17
17. غسان محمود إبراهيم، الأبعاد الاجتماعية للاقتصاد الربعي في سورية، المركز الثقافي العربي، فبراير 2010، http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/ibrahim.pdf
18. الفليم الوثائقي عن مسيرة الحياة الراجلة على اليوتيوب من جزأين ملحمة تاريخية لثورة سلمية قام بها شباب يتوقون إلى الحرية https://www.youtube.com/watch?v=SKWh2TgwgYM .
19. محمد علي أبوبكر السقاف، الحراك الجنوبي قوة فاعلة غير رسمية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات متاح على الموقع:
20. محمد علي التسخيري،"القيم الإنسانية المشتركة ودورها في تعزيز التضامن بين الشعوب والأمم"، موقع رحماء، تم الدخول على الموقع في 2013/5/12 متاح في:
http://www.rohama.org/ar/content/
21. المركز الإعلامي لثورة ساحة الحرية بتعز
http://www.facebook.com/M.C.Taiz/info?ref=ts
22. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ندوة" اليمن بعد العاصفة"، الدوحة، 12 أبريل 2015 www.Dohainstitute.Org
23. المشاركة بين الثقافة والتنشئة السياسية، موسوعة الشباب، ص 4.
http://www.shebacss.com/docs/soast007-10.pdf 3/11/2012 9:08 PM
24. منير شبيب، حرية المشاركة السياسية كحق أساسي للإنسان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية 2012، http://www.bahethcenter.net
25. نجاة صائم، المرأة اليمنية وتناولها للقات، متوفر على الرابط:
http:esyemen.netgoo.org/t227topic
26. https://ar.wikipedia.org/wiki
27. http://revolutiontaiz.wordpress.com/2011/02/08/2866/#more-2866
28. http://www.hckmah.org/portal. 16 October 2012 2:03:50 PM
29. http; // classiques.uqac.ca /classiques/ Mauss – Marcel /Manuel – Ethnographie. pdf.

30. https: www.raialyoum.com
31. https://ar.wikipedia.org/wiki
32. https://www.anrt.net.ma/fr.
33. https://www.facebook.com/StartAgainYemen
34. www.yemenlover.info/wp-content/uploads 2011/7/the - southen- movement htt://in-yemen-4-4-2011.pdf.

الملاحق

شعبة: علم الاجتماع

مسلك دكتوراه :الإنسان والمجال في العالم المتوسطي

ملحق رقم (1) استمارة بحث حول موضوع
" القيم والمشاركة السياسية للشباب اليمني "
دراسة ميدانية على عينة من الشباب الجامعي في اليمن
"جامعة صنعاء انموذجاً "

أخي الطالب – أختي الطالبة:

أرجو التكرم بالإجابة على فقرات استمارة البحث بعنوان " القيم والمشاركة السياسية للشباب اليمني بغرض نيل درجة الدكتوراه، والإدلاء برأيك بكل حرية، فالإجابة الدقيقة هي تلك التي تنبع من قناعتك أنت مهما كانت مخالفة لتوقعات الآخرين. مع العلم بأن كتابة الاسم غير مطلوب ضماناً لسرية البيانات، ولن تكون متاحة إلا لغرض البحث العلمي وخدمة أهداف البحث فقط.

شاكراً لكم سلفاً كريم تعاونكم،، ، ،

إعداد الباحثة / إحسان عيون
المملكة المغربية / الرباط

أولا: البيانات الأولية:

الرجاء قراءة كل عبارة ووضع علامة ( ) √ أمام الخيار المناسب في المربعات المظللة.

1.	الجنس	ذكر (1)		أنثى (2)				
2.	السن	22–18 (1)		27–23 (2)		28 فأكثر (3)		
3.	مكان الإقامة	ريف (1)		حضر (2)				

4.	نوع الكلية	العلوم (1)		الآداب (2)		الشريعة والقانون (3)		الهندسة (4)		التجارة (5)		الزراعة (6)	
5.	السنة الدراسية	الثانية (1)		الرابعة(2)									
6.	المستوى لتعليمي للأب	أمي (1)		يقرا ويكتب (2)		أساسي (3)		ثانوي (4)		جامعي (5)		دراسات عليا (6)	
7.	المستوى التعليمي للأم	أمي (1)		يقرا ويكتب (2)		أساسي (3)		ثانوي (4)		جامعي (5)		دراسات عليا (6)	

ثانياً: القيم السياسية للشباب الجامعي

أ- قيم المساواة:				
	السؤال	درجة الاستجابة		
		أوافق	محايد	معارض
8.	هل توافق على المساواة بين الرجل والمرآة في كافة الحقوق السياسية؟	(1)	(2)	(3)
9.	هل تؤيد منح الفئة المهمشة (الأخدام) كافة الحقوق السياسية؟	(1)	(2)	(3)
10.	هل تنتخب المرشح الغني أم الفقير وكلاهما بنفس الكفاءة؟ الغني. . . . . (1) الفقير. . . . . (2)	(1)	(2)	(3)

ب- قيم الحرية				
	السؤال	درجة الاستجابة		
		أوافق	محايد	معارض
11.	هل يجب التعبير عن الرأي في القضايا السياسية بحرية تامة ؟	(1)	(2)	(3)
12.	هل يجب حرية الترشيح للانتخابات الطلابية لجميع الطلاب من مختلف التيارات ؟	(1)	(2)	(3)
13.	من وجهة نظرك هل لحرية الرأي حدود؟	(1)	(2)	(3)

ج - قيمة الانتماء				
	السؤال	درجة الاستجابة		
		أوافق	محايد	لا أوافق
14.	هل تشعر بالفخر والاعتزاز بثورتي سبتمبر وأكتوبر اليمنية؟	(1)	(2)	(3)
15.	هل تقدم نفسك فداء للوطن؟	(1)	(2)	(3)
16.	هل تعمل على إحياء الوعي بقضايا الوطن في اللقاءات والتجمعات؟	(1)	(2)	(3)
17.	هل تهاجر إلى إسرائيل للعمل براتب مغري دون تردد؟	(1)	(2)	(3)
د- قيمة المواطنة				
18.	هل تحقق مستوى عالي من الأداء والعطاء لخدمة الوطن؟	(1)	(2)	(3)
19.	هل المسؤولية تقع وحدها على الحكومة في حل مشكلة النفايات؟	(1)	(2)	(3)
20.	هل تحافظ على ممتلكات الدولة من الاختلاس؟	(1)	(2)	(3)
و- قيمة السلام				
21.	هل تتحلى بالخلق الكريم في حل الخلافات بالطرق السلمية مع الآخرين؟	(1)	(2)	(3)
22.	هل تؤيد كل ما يدعو إلى السلام؟	(1)	(2)	(3)
23.	هل أطفال الحروب هم ضحايا العنف في حل الخلافات؟	(1)	(2)	(3)

ثالثاً: واقع المشاركة السياسية لشباب جامعة صنعاء

أ – الانضمام للأحزاب ومنظمات المجتمع اليمني وكذلك الثورات والاعتصامات والتظاهرات	

1.24	هل انضممت لعضوية أي حزب سياسي؟ نعم..... (1) لا..... (2)	
	إذا كانت الإجابة (نعم) ما هو الحزب الذي تنتمي إليه؟ أحزب المؤتمر الشعبي العام (1) – حزب الإصلاح (2) الحزب الإشتراكي..... (3) – الحزب الناصري.....(4) – حزب أنصار الله..... (5) آخر اذكره..... (6)	
	إذا لم تكن عضو في أي حزب سياسي فما هو السبب. (يمكنك اختيار إجابة واحدة فقط) - لا أهتم بالسياسة..... (1) - لأن الأحزاب تسعى إلى مصالحها فقط..... (2) - ضعف قدرتها على معارضة الحكومة .....(3) - لقناعتي بعدم جدوى الأحزاب الموجودة.....(4) - أخرى اذكرها.....(5)	
.25	هل انضممت لعضوية الحركات السياسية ؟ نعم ..... (1) لا..... (2)	
.26	هل انضممت لعضوية منظمات المجتمع المدني؟ نعم.. ..... (1) لا..... (2)	
	إذا كانت الإجابة (لا) بين ما هو السبب؟ -عدم جدوى المشاركة .....(1) -لعدم معرفتي بالإجراءات اللازمة للانضمام بها.....(2) -لعدم اهتمامي .....(3) أخرى..... (4)	
.27	هل شاركت في أي من (الثورات – الاعتصامات – المظاهرات – الإضرابات (خلال العام 2011؟ أ – بالنزول للشارع..... (1) ب– عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي.....(2) ج– الاثنين معا..... (3) د– لم أشارك.....(4) إذا كانت الإجابة (نعم) ما هو سبب مشاركتك؟ يمكنك اختيار إجابة واحدة فقط • الفقر والبطالة .....(1) • تحقيق العدالة والمساواة والحرية..... .(2) • لإسقاط النظام.....(3) • لبناء دولة مدنية حديثة..... (4) • مسايرة للاتجاه العام..... (5) • كل ماسبق. ..... (6) • أخرى اذكر..... (7) إذا كانت الإجابة ب (لا) فبين السبب مما يلي: • الخوف من أعمال العنف والمواجهات المسلحة.....(1) • قناعتي بأنها تصفية حسابات بين السلطة والمعارضة.....(2) • لانشغالي بأعمالي الخاصة..... (3) • لان هناك قوى خارجية تدعم الفوضى والتخريب في اليمن.....(4) • لأن العادات والتقاليد لا تسمح (للإناث فقط)..... (5) أخرى أذكرها..... (6)	

ب- المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية ومتابعة القضايا السياسية:	
1.28	هل شاركت بالتصويت في الانتخابات الرئاسية المبكرة في فبراير2012؟ نعم (1)..... لا..... (2)
	إذا كانت الإجابة (نعم) اذكر ما هو السبب: (يمكنك اختيار إجابة واحدة فقط) • للخروج الآمن من دوامه العنف والصراعات.....(1) • التغيير للأفضل.....(2) • لبناء دولة ديمقراطية .....(3) • لانتمائي السياسي.....(4)

	• كل ما سبق..... (5) • أخرى اذكرها..... (6)
	إذا كانت الإجابة (لا) فما هو السبب (يمكنك اختيار إجابة واحدة فقط) • لأنها انتخابات شكلية غير تنافسية..... (1) • لانشغالي بأعمالي الخاصة.....(2) •لعدم ثقتي في نزاهة العملية الانتخابية.....(3) أخرى أذكرها..... (4)
.29	هل شاركت في انتخاب اتحاد طلاب الجامعة؟ نعم..... (1) لا.....(2)
	إذا كانت الإجابة (لا) اذكر ما هو السبب: (يمكنك اختيار إجابة واحدة فقط) • لإنشغالي بالدراسة.....(1) • سوء استخدام بعض الطلاب لأساليب العمل السياسي.....(2) • عدم وجود حرية التعبير عن الرأي في الجامعة..... (3) • أخرى.....(4) • كل ما سبق..... (5)
.30	هل تهتم بمتابعة القضايا السياسية؟ نعم..... (1) لا.....(2)
.31	هل تشارك في النقاشات السياسية؟ دائما.....(1) لا احضر..... (2) أحيانا ..... (3)
.32	هل تحرص على حضور الندوات السياسية؟ احضر بشكل دائم..... (1) لا احضر..... (2) احضر أحيانا..... (3)
.33	هل تصويتك في الانتخابات البرلمانية ل؟ شيخ القبيلة..... (1) مرشح الحزب..... (2) مرشح ذو الكفاءة..... (3) أخرى..... (4)

رابعاً: العوامل المؤثرة في تشكيل السلوك السياسي للشباب الجامعي في اليمن

أ- المعرفة السياسية	
.34	مارأيك في النقاش حول المواضيع السياسية؟ مفيدة.....(1) أحيانا .....(2) غير مفيدة..... (3)
.35	هل تطلع على مستجدات الأحداث السياسية؟ المحلية .....(1) العربية..... (2) العالمية..... (3)
.36	هل لديك معرفة بالأحزاب السياسية وتوجهاتها؟ نعم..... (1) البعض منها ..... (2) لا ..... (3)
.37	هل لديك معرفة بإجراءات العملية الانتخابية وإجراء الاقتراع؟ نعم..... (1) البعض منها ..... (2) لا ..... (3)

أ- تأثير وسائل الإعلام

	العبـــــارة	درجة الاستجابة		
		نعم	إلى حد ما	لا
1.38	هل لوسائل الإعلام دور في تزويد الشباب بالمعلومات السياسية؟	(1)	(2)	(3)
	إذا كانت الإجابة (لا) فما هو السبب: • لا تعبر عن مختلف الاتجاهات .....(1) • امتلاك كل حزب لوسائل خاصة به..... (2) • تعبر عن رأي الحكومة فقط. ..... (3)			

	• أخرى اذكرها..... (4)
.39	ما هي أكثر وسائل الإعلام تأثيرا في فكر الشباب؟ التلفزيون..... (1) شبكات التواصل الاجتماعي..... (2) الصحف..... (3) الراديو..... (4)
.40	ما هي أكثر البرامج التي تحرص على مشاهدتها؟ الأخبار والبرامج السياسية..... (1) البرامج الثقافية..... (2) البرامج الدينية..... (3) البرامج الترفيهية..... (4) أخرى تذكر..... (5)
.41	ما تأثير البرامج الإعلامية في المشاركة السياسية الشباب؟ • تشتت الأفكار السياسية لدى الشباب..... (1) • إقناع الشباب بأهمية المشاركة السياسية..... (2) • ترسيخ قيمة المشاركة السياسية لدى شباب..... (3) • ليس لها تأثير..... (4) • أخرى تذكر..... (5)

.42	هل تعتمد على شبكات التواصل الاجتماعية كمصدر للمعلومات السياسية؟	نعم	الى حد ما	لا
.43	هل أنت من متابعي الأخبار السياسية عبر شبكات التواصل الاجتماعية؟	(1)	(2)	(3)
.44	هل تؤثر شبكات التواصل الاجتماعي (فيس بوك – تويتر–يوتيوب...) في المشاركة السياسية؟	(1)	(2)	(3)

.45	ما مدى تأثير شبكات التواصل الاجتماعية في مشاركتك في الحياة السياسية؟ تأثير قوي.....(1) تأثير متوسط.....(2) تأثير ضعيف.....(3)

ب – تأثير الأسرة وجماعة الرفاق والمؤسسات والتعليمية:

1.46	هل تقف الأسرة عائقا أمام مشاركتك في الحياة السياسية ؟ نعم ..... (1) لا ..... (2) أحيانا..... (3) في حالة الإجابة (نعم) فلماذا تعيق الأسرة مشاركتك في العمل السياسي؟ أ- الخوف على الأبناء..... (1) ب- عدم الثقة في نزاهة الحياة السياسية..... (2) ت- الأمية وانخفاض مستوى الوعي..... (3) ث-انشغال الأسرة بتوفير ضروريات الحياة..... (4)
.47	هل تهتم أسرتك بالنقاش حول الدموا ضايع السياسة ؟ دائماً..... (1) بعض الوقت..... (2) لا..... (3)
.48	هل يؤثر الأصدقاء على مشاركتك في الحياة السياسية؟ نعم..... (1) لا.....(2) إلى حد ما..... (3) إذا كانت الإجابة (نعم) كيف يؤثر نشاطهم السياسي على علاقتك بهم؟ • التأثير يكون على اتخاذ قرار المشاركة في الحياة السياسية أو الإحجام عنها..... (1) • التأثير يكون على التوجهات السياسية..... (2) • التأثير في كل النشاطات السياسية..... (3)

.49	**هل النظام التعليمي في اليمن يساعد على ممارسة الأنشطة السياسية؟** نعم..... **(1)** لا..... **(2)** إذا كانت الإجابة (لا) فما هو السبب: • التركيز على المواد الدراسية فقط. ..... **(1)** • عدم توفر المناخ للتعبير عن حرية الرأي..... **(2)** • أخرى اذكرها..... **(3)**
ج - ثورة الشباب لعام 2011:	
.50	**هل زادت معدلات المشاركة السياسية للشباب بعد الثورة لعام2011 بشكل؟** قوي .....**(1)** متوسط. .....**(2)** ضعيف ..... **(3)**
	إذا كانت الإجابة (نعم) اذكر ما هو السبب: • زيادة الوعي بحقوقهم والقدرة على التغيير في المجتمع..... **(1)** • عدم خوف الشباب من ممارسة الأنشطة السياسية..... **(2)** • ثقافة الشباب حول الحياة السياسية ..... **(3)** • أخرى اذكر..... **(4)**

د: الأحزاب السياسية			
السؤال	درجة الاستجابة		
	نعم	لا	
هل تتأثر بالدعاية التي تقوم بها الأحزاب للمشاركة السياسية؟ .51	(1)	(2)	
هل للأحزاب السياسية دور في استقطاب الشباب للمشاركة السياسية؟ .52	(1)	(2)	
إذا كانت الإجابة (لا) فما هو السبب؟ • ضعف الدور التحديثي للأحزاب السياسية..... **(1)** • استخدام وسائل تقليدية..... **(2)** • عدم فاعلية الأحزاب السياسية..... **(3)** • أخرى..... **(4)**			
أي الكيانات السياسية الأكثر تأثيراً على مشاركتك في الحياة السياسية؟ .53 •الأحزاب السياسية..... **(1)** • الحركات السياسية..... **(2)** • النقابات المهنية..... **(3)** • كل ما سبق..... **(4)**			

54. من وجهة نظرك كيف يمكن تنمية قيم المشاركة السياسية للشباب؟

مع خالص الشكر والتقدير على حسن تعاونكم

ملحق رقم (2)

مقابلة مع رئيسة دائرة شؤون المرأة للشؤون التنظيمية في الحزب الحاكم (حزب المؤتمر الشعبي العام)

1. ما هو دور المرأة اليمنية في العمل السياسي، وفي مواقع صنع القرار داخل الأحزاب وفي مؤسسات الدولة ؟

أن قضايا إدماج النوع الاجتماعي في الخطط التنموية تحظى دوما باهتمام الحكومة.

كما إن المرأة أصبحت تحضي باهتمام كبير في البرامج الانتخابية الخاصة بالحزب وكذلك داخل اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية). وأنه تم في عام 2005 إنشاء دائرة للمرأة في الحزب تمارس فيها كافة النشاطات المتعلقة بالعمل النسوي ومن ضمنها التوعية السياسية للمرأة بضرورة مشاركتها وتأطير نفسها.

وأن عضوية المرأة في اللجنة الدائمة في المحافظات وصلت إلى 90 امرأة و"هو ما يعكس تطور مستمر للمشاركة السياسية للمرأة وتقبل الرجال لها كشريكة أساسية."

كما أن الحزب الاشتراكي "يختلف عن بقية الأحزاب والتنظيمات السياسية كونه لا يفصل دور المرأة عن دور الرجل"، مشيرة في هذا السياق إلى وجود المرأة في كل دوائر الحزب ابتداء من القيادة العليا إلى الدوائر والمنظمات القاعدية ولجان المحافظات وسكرتاريتها. وإن الحزب الاشتراكي يقوم ببعض الأنشطة التوعوية للمرأة للانخراط في العمل السياسي وتوعيتها بالقوانين والمواد الدستورية المتعلقة بحقوق النساء.

وأن النساء داخل أحزاب المشترك اصطدمن بموقف حزب الإصلاح الرافض لترشحهن. مشيرات إلى أن موقف الإصلاح يأتي من رؤية دينية تحرم ترشيح النساء وينظر لها بأنه يجب الاستفادة من المرأة كناخبة فقط. كما إن الإصلاح يقف حجرة عثرا أمام نساء أحزب المشترك برفضه ترشيحهن.

وأن حزب المؤتمر الشعبي العام تقدم بالمرأة وما زال هو الأكثر بين الأحزاب من حيث عدد المرشحات المتقدمات للمجالس والمحلية، وأن أحزاب المشترك وقفت أمام مبادرة المؤتمر وأمام المرأة اليمنية بشكل عام عندما رفض تخصيص دوائر مغلقة للنساء وتحديد نسبة 15% لهن . وأشارت أن أحزاب المشترك لم ترد على تلك المبادرة.

ويجب تدارك الوقت وإيجاد موقف مشرف للأحزاب اليمنية ووضع آلية أو اتفاق شرف أو مباد لدعم المرأة في الانتخابات القادمة.

2. من وجهة نظرك هل كانت الاعتصامات والمظاهرات التي شهدتها اليمن خلال العام 2011 لها تأثير سلبي أم إيجابي على المجتمع اليمني؟

حاول اليمنيون في 2011 تقديم نموذج العمل السلمي، داعين إلى مطالبهم المرتبطة بلقمة العيش والحرمان من أبسط مقومات الحياة الكريمة، مؤمنين بالعدالة والمساواة طريقاً وحيداً لهذه الحياة. الآن، تغرق البلد في الحرب، وبعد أن تخلى القبلي عن سلاحه عام 2011 منتهجاً مسلكاً مختلفاً، يأتي اليوم الذي يحمل فيه السلاح أستاذ جامعي وتلميذ ومهندس، في حرب شاملة تغرق بها البلد.

لكن الغريب أن الأحزاب التي ركبت جناح الثورة، ومن خلالها، وصلت إلى السلطة، في وقت لم يكن سقفها التفاوضي مع صالح قبل الثورة يرتفع عن تغيير اللجنة الانتخابية العليا وقوانين الانتخابات، هذه الأحزاب لا تشعر بأي ذرة إحساس بالمسؤولية عما آلت إليه البلد من أوضاع كارثية.

لا تشعر هذه الأحزاب بأي ندم من سياستها الالتفافية على أحلام الناس. وعوضاً عن الارتفاع إلى مستوى تطلعات الشعب، هبطت بأحلام الناس من تغيير شامل للمنظومة السياسية إلى مجرد إسقاط شخص صالح،. لهذا، تعاملت مع الثورة باعتبارها وسيلة ضغط جديدة في مفاوضاتها السياسية، وليس كلحظة خلاقة لمرحلة مختلفة، مرحلة أكثر عدالة تضمن توزيع الثروة، لكي يكون هناك تكافؤ أفضل في الوصول إلى التعليم والعمل، وكذلك الانتخاب والوصول إلى السلطة.

يدفع اليوم جميع الملتفين على ثورة 2011 الثمن غالياً، صحف الأحزاب مغلقة كلها، ومسؤولوها مطاردون، وبعضهم صار في المنفى. ودول الخليج التي تخوض، الآن، حرباً ضد تحالف داخلي ركيزته علي عبدالله صالح الذي اندفعت لحمايته في عام 2011، وصاغت المبادرة الخليجية، مؤكدة أنها ليست سوى أزمة سياسية داخل النظام اليمني، وليس ثورة شعبية ضد نظام الحكم. تنفق هذه الدول نفسها مليارات على حربٍ، كلفتها السياسية والمادية تثقل وتفيض عن اليمن لتتسع إلى محيطه، ناهيك عن الكارثة البشرية التي تعيشها اليمن .

في كلتا الحالتين، يظل المفقود الأكبر هو الشعب اليمني. كان الوهم في المرة الأولى أن المسألة ليست أكثر من انقسام داخل بنية النظام، بسبب مشروع توريث صالح نجله السلطة. والآن، صارت المشكلة إقليمية بين السعودية وإيران، أو بين انقلابيين وشرعية. في المرة الأولى، لم يروا من الثورة سوى علي صالح وغريمه علي محسن والأحزاب، وتجاهلوا وجود الشعب، ولم يهتموا لمعرفة أسباب ثورته. وفي المرة الثانية، لم يروا من الحرب سوى الحوثي والتحالف، وتعاموا عن وجود مقاومةٍ، تسبق تدخل التحالف، ولم يدركوا الأسباب الداخلية للمقاومة، والتي لا تمت بصلة بعودة عبد ربه منصور هادي رئيساً، كما يطمح التحالف. كشفت انتفاضات 2011 عدة أمور، أبرزها قدرة الجماهير على التضحية، وتوقها الشديد إلى التغيير، ما يدحض كل أوصاف التخاذل والجبن التي كانت تصدر عن مثقفين كثيرين، فهذه الانتفاضات كشفت بؤس النخبة العربية التي باغتتها تغييرٌ لم يخطر لها على بال، ولم تحاول التفكير في أية سيناريوهات مستقبلية، من شدّة استرخائها فترات طويلة، في وضعيةٍ لم تتغير ولم تفعل حياله سوى النقد والشكوى، من دون فعل سياسي يمتلك القدرة على التنسيق، أو الخيال لتصور سيناريوهات بديلة للسلطة.

غالبية النخبة المتقدمة في العمر لم تكن على استعداد لتحمل كلفة التغيير الفعلي. وبطبيعة الحال، مالت إلى إصلاح أنظمةٍ صار من غير الممكن إصلاحها. أما الشباب فقد دفع بعضهم أثماناً باهظة من أعمارهم وحياتهم، وآخرون ركبوا الموجة بانتهازيةٍ يحسدهم عليها أرباب الفساد في الأنظمة القديمة.

بعد فرز من ذهبوا ضحايا التنكيل، ومن قرّر التخلي، رغبةً أو رهبةً عن مواقفه، وركوب الموجة المضادّة، تبقّى كثيرون أغرقهم الشعور باليأس والإحباط، وسيطر على بعضهم الشعور بالذنب تجاه أصدقاء وزملاء رآهم يموتون أو يسجنون، دفعوا حياتهم أو أجمل سنوات عمرهم وهم كانوا يقفون معاً في الصف نفسه، لكن أقدارا أو تقديرات شخصية أدت إلى اقتناصهم.

3. هل أثرت ثورة 2011 في زيادة معدلات مشاركة الشباب في الحياة السياسية؟

برزت في 2011 ظاهرة تسيس شباب لم يكن مسيسا، وانخرط لأول مرة في المجال العام، كل هذا في فضاء سياسي شديد السيولة والفوضى، يكاد يخلو من التنظيمات السياسية والعمل السياسي الجماعي، بل يتم تنظيم التظاهر والدعوة إليه من خلال وسائل التواصل الاجتماعي. وكان شبابٌ آخرون من المنخرطين بالفعل في المجال العام. ولكن من باب منظمات المجتمع المدني، وهي من المساحات التي تركتها بعض الحكومات العربية المتسلطة، ولم تحاصرها، وتتكل بها، مثل الأحزاب والنقابات الأكثر تسييساً في العمل العام على عكس منظمات المجتمع المدني التي قد ينحصر عملها في الورش والدورات التدريبية، غير أن طبيعة منظورها للمجال العام أنه يدخل في إطار العمل الخيري، أو الحقوقي، أو التوعوي، وهو يختلف كلياً عن مجال العمل السياسي الذي ينظم ويتحرّك نحو تغييرات حقيقية بالسلطة.

المساجد والجمعيات والمعاهد الدينية مجالات أخرى، استخدمتها جماعات الإسلام السياسي لاستقطاب الشباب، وكانت إحدى مساحات المجال العام المسموح بها من حكومات بعض الدول العربية. بالتأكيد تبنّي السياسة من خلال الدين لا يخلق وعيا سياسيا ولا يساعد على تأسيس قوة تنظيمية قادرة على التنسيق والانفتاح مع الآخرين، بسبب عدم قدرة تيارات الإسلام السياسي على طرح بدائل سياسية، سوى شعارات دينية عامة وعاطفية، على الرغم من براعتها في بناء تنظيماتٍ، بعضها حديدية، نجحت في إشاعة مشاعر انتماء وولاء قوية لدى أفرادها، منعتهم من الاندماج في مجموعات سياسية واجتماعية أخرى. بهذه الخلفيات اللاسياسية في معظمها، سواء لمن كانوا يعملون ضمن المجال العام أو لم يكونوا معنيين بالشأن العام، ومع الغياب الكلي لكل أشكال الفعل السياسي المنظم أو الخيال السياسي القادر على طرح تصوراتٍ بديلة، كان من الطبيعي أن تخفق هذه الانتفاضات، عندما تنتقل من مرحلة فعل التثوير والتهييج الجماهيري، وهو الجزء السهل من شدّة احتقان الجماهير، لمرحلة العمل السياسي.

كانت هذه الخلفيات سبباً في بروز تيار من الشباب الذي شارك بحماسة في 2011، وبدأ يعلن ندمه عن فعله، فالمسألة لا تتعلق بعدم صدقه وإخلاصه في أثناء المشاركة، بل بضعف خلفيته السياسية، ما جعله عاجزاً عن تفسير ما جرى وتحمّل تبعاته، فالسياسة لم تكن يوماً بالمعترك السهل، حتى في الدول المستقرّة، ناهيك عن دول مأزومة في مرحلة تغيير.

انتقل بعضهم من نقيض إلى نقيض، وصار يمجد للرئيس الذي ثار عليه في تجسيدٍ متكاملٍ لعقدة استوكهولم. وضمن شعورهم الطاغي بالذنب والإحباط، لم يستطع خيالهم السياسي الذي كان بسيطا في

الأصل يتصوّر الإشكالية في مستوى أعمق من أن ما جرى لم يكن سوى عمل غير مدروس، وهبة غير مخطط لعواقبها، تسبّبت بكوارث سياسية على البلد.

هذه مساراتٌ متعرّجة ومعقدة، ولا يمكن التعبير عن الندم في المشاركة فيها لأسباب كثيرة، أهمها أن أسباب الثورة كلها كانت حاضرة، فالجماهير لم تخرج من منازلها بطرا على النعمة، بغض النظر عمن يركب هذه الثورات ونتائجها، فكل الحشود الجماهيرية يستحق النظر لها وفهم دوافعها.

4. هل كانت الانتخابات الرئاسية المبكرة في 2012 حلا لمعاناة الشعب اليمني ؟ ولماذا ؟

يتوجه اليمنيون إلى صناديق الاقتراع لانتخاب رئيس جديد. غير أن الانتخابات تأتي في وقت يهدد فيه شبح الانقسام واندلاع العنف أمن البلاد، فيما تنادي مجموعات من شباب الثورة والحوثيين والحراك الجنوبي بمقاطعتها. أن الانتخابات الرئاسية المبكرة قد تكون عاملاً يساعد على جلب الاستقرار إلى البلاد: من الممكن أن تمهد الانتخابات الطريق للمرحلة الانتقالية والحوار البناء بين جميع الأحزاب. أن وإن التصويت لهادي كان هو الخيار الوحيد للاستقرار والأمن في البلاد، أكثر منه لعبد ربه منصور هادي شخصياً، أي أنه تصويت لانتقال منظم باتجاه الديمقراطية مع الحفاظ على أكبر قدر من الاستقرار خلال هذه الفترة. ولكن للأسف أصبحت تلك الانتخابات ليست ديمقراطية إطلاقاً، فهي أداة لأطراف خارجية :مثل الغرب ودول الخليج العربي.

5- ماهي الوسائل الإعلامية التي تتابع من خلالها الأحداث السياسية ؟ وما هي القنوات الأكثر مصداقية بالنسبة لك ؟

أتابع الوسائل الإعلامية المقرؤة مثل الصحف فصحيفة رأي اليوم تمثل صورة واضحة لنوع من المحاولة في المصداقية في ما تعرض من أخبار وما ينشر خلالها من مقالات .ثم المسموعة كالتلفزيون وشبكات التواصل الاجتماعي الفيسبوك . فمعظم القنوات تعبر عن سياسة للأطراف والدول التي تقع خلفها وبالتالي يكون نقل الصور والأحداث بصورة متحيزة وبصورة واضحة لطرف دول أخرى. الوسائل الإعلامية ممولة من أطراف سياسية وبالتالي فهي تحشد لصالح الطرف الممول أتابع بشكل دائم شبكات التواصل الاجتماعي كالفيسبوك، والتويتر يليها الإذاعات ثم التلفزيون وأرى أن أكثر القنوات نفعا في تقديم الأحداث السياسية هي : BBC, CNN, PRESS TV, AL MAYADIN

ملحق رقم (3) أسماء المشاركين في المقابلة

أسماء المشاركين في المقابلة	نوع التخصص	تاريخ إجراء المقابلة
1-وليد عبد الغني الشجاع	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	5-11-2016
2-محمد سلطان الدبعي	كلية الآداب – قسم الفلسفة – ناشط شبابي	8-11-2016
3-عبد اللطيف فايز القرشي	كلية الشريعة والقانون – ناشط حقوقي	10-11-2016
4-ابو بكر محمد الحمادي	كلية التجارة – ناشط حقوقي وإعلامي	7-11-2016
5-طارق صالح احمد	كلية الحقوق والقانون – ناشط إعلامي	10-11-2016

أسماء المشاركين في المقابلة	نوع التخصص	تاريخ إجراء المقابلة
6-عادل عبد الحميد القاضي	كلية العلوم السياسية والقانون – ناشط شبابي	5-11-2016
7-صالح الحذيفي	كلية العلوم السياسية – ناشط إعلامي	6-11-2016
8-عبد العظيم الزيلعي	كلية العلوم السياسية – ناشط في الاتحادات الطلابية	7-11-2016
9- عبد الناصر على عبده	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
10-حامد عبده الحاج	كلية العلوم السياسية – ناشط إعلامي وحقوقي	7-11-2016
11-عبد الرب سعيد	كلية العلوم السياسية – ناشط اجتماعي	5-11-2016
12-محمد قاسم الشرعبي	كلية العلوم السياسية – ناشط سياسي	6-11-2016
13-سليم العبادي	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
14-سامح عبود الارياني	كلية العلوم السياسية – طالب في المستوى رابع	6-11-2016
15-سمير عبده على	كلية العلوم السياسية – ناشط حقوقي	6-11-2016
16- نبيل محمد عبد الباقي	كلية العلوم السياسية – ناشط في الاتحادات الطلابية	6-11-2016
17- قايد حسن بشر	كلية العلوم السياسية – ناشط حقوقي	6-11-2016
18-حسن قاسم الشر جبي	كلية العلوم السياسية – ناشط حقوقي	6-11-2016
19- بدر عبد الصمد الزيلعي	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
20-عبد العزيز هايل الصلوي	كلية العلوم السياسية – ناشط حقوقي	6-11-2016
21- عبد الحبيب ناجي السياغي	كلية الآداب – ناشط في الاتحادات	8-11-2016
22-سعيد صالح العريقي	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
23-محمد احمد عايض	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
24- مسعد عبدالله الهيلمة	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
25-عبد الله عبده عبد الحافظ	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
26-سيف على الصنعاني	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
27-باسل المجاهد	كلية العلوم السياسية – ناشط إعلامي	6-11-2016
28-عبد الجبار البكاري	كلية العلوم السياسية – ناشط شبابي	6-11-2016
29-شائف الجعشني	كلية الآداب – ناشط شبابي	8-11-2016
30-شرف العزعزي	كلية الآداب – ناشط شبابي	8-11-2016

ملحق رقم (4) نماذج من صور الثورة الشبابية في الجمهورية اليمنية

صورة رقم (1): توضح الثورة الشبابية لعام2011 في مدينة تعز

صورة رقم (2): توضح المظاهرات 2011 للمرأة اليمنية في ميدان التحرير بصنعاء

صورة رقم (3): توضح الاحتجاجات الشعبية2011 في ميدان السبعين بمدينة صنعاء

صورة رقم (4): توضح الاعتصامات لشباب مدينة تعز

صورة رقم (5): توضح المظاهرات الشعبية 2014 في مدينة صنعاء احتجاجا لرفع سعر الوقود

الزيادة السعرية
(الجرعة)
جريمة بحق كل مواطن يمني